

أَشْفَقْنَا
لِشَرِّفَيْنِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

التَّحْلِيلُ الْكَبِيرُ

« فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الْأَثَمَةِ »

« قِطْعَةٌ مِنْ كِتَابِي الزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ »

تَصْنِيفُ
القاضي أبي يعلى الحنبلي
مُحَمَّدُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ خَلْفُ الْفَرَّاءِ الْبَغْدَادِيِّ
(ت. ١٤٥٨ هـ)

مُخَرِّجُ
عبد الله بن محمد الطحيس
كرّم فؤاد محمد (القمي)

الجزء الأول

التَّحْلِيلُ الْكَبِيرُ

أَبْنَوْا
لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَلَمِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

التَّحْلِيلُ الْكَبِيرُ

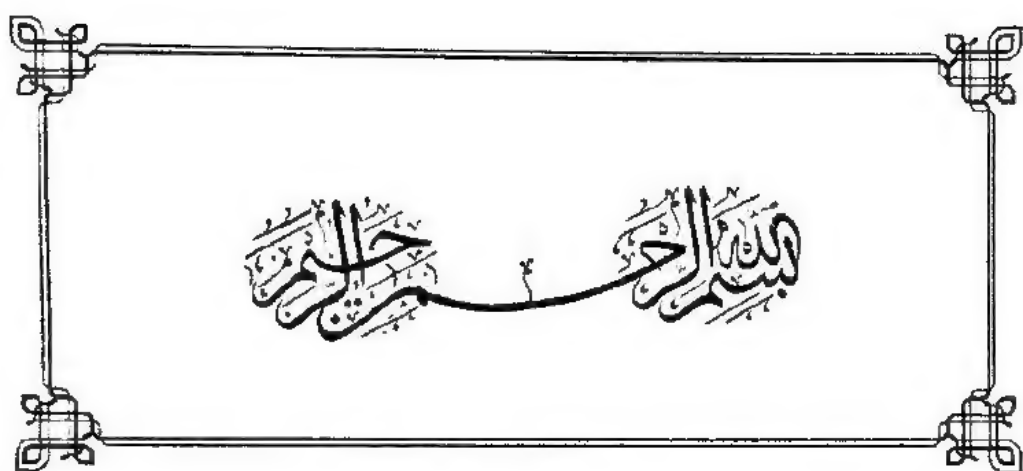
« فِي الْمَسَائِلِ الْخَلَافِيَّةِ بَيْنَ الْأَثْمَةِ »

« قِطْعَةٌ مِنْ كِتَابِي الزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ »

تَصْنِيفُ
القَاضِي أَبِي يَعْلَى الْجَنْبَلِيِّ
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ خَلْفَ الْفَرَاءِ الْبَعْدَادِيِّ
(ت ٤٥٨ هـ)

مُحَقِّقُ
عبد الله بن محمد الطخيس كرم فؤاد محمد النجدي

الجزء الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسرُّ «مشروع أسفار» أن يقدم للقارئ الكريم الإصدار الرابع والسَّتين من إصداراته: (التعليق الكبير) للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي (٥٨٥هـ)؛ «قطعة من كتابي الزكاة والصيام» تطبع لأول مرة.

كان شيخ الحنابلة عالم وقته من الرواد الأوائل المؤسسين للمذهب وبُناؤه أركانه المتقدمين، وهو من أرسى دعائمه وضمّن استمراره، ومهد نموّه وازدهاره، وصار القاضي مدار المذهب في زمانه؛ فأصحابه عيال عليه، وأعمدة «فقه الحنابلة» طلابه الآخذون على يديه، حتّى لقّب بـ(مهد المذهب).

وإنّ «لمدينة بغداد» الأثر البين في تكوين المدارس العلمية، ولأبي يعلى إفادة وافرة من حاضرة العلم أربّت على ما لديه من المواهب؛ فقد صقله تدرّس المتفقيّين، وإملاء الحديث على المستملين، وتولّى القضاء وإجابة المستفتين، وكان ممن استجمّع شرائط الاجتهاد المطلق، واختار ﷺ لنفسه التقيّد بمذهب «الإمام أحمد بن حنبل» الذي ائتمّ به، وسلك طريقه في الاجتهاد والفتاوى وهو عارف لأقواله وماآخذه وأصوله، مع التمكن التام من التّخريج والقياس على فتاواه ورواياته، والاستدلال لها والدفاع عنها، ورزق السّعادة في التّصنيف فانتشرت كتيبه الفقهيّة وذاع علمه، ومنها هذا الكتاب الجليل.

كتابنا «تعليق في المسائل الخلافية بين الأئمة»؛ من كُتب الانتصار للمذهب وتبتيته، وبيان فضله، ورجحان ما اختاره الإمام أحمد بن حنبل مقارنة بقول المخالفين من علماء الأمصار؛ وقيل فيه: «ولو اقتصر من يقصد العدل والإنصاف على النظر في

كتابه الذي صنّفه في مسائل الخلاف ؛ لدلّه على منزله من العلم دليل كافٍ .

والغالب من منهجه عليه السلام : تصدير المسألة بترجمتها ، ونقل الروايات عن الإمام وأتباعه فيها لتبيان المذهب عند الحنابلة ، وبيان الخلاف بينه وبقية المذاهب الفقهية ، ثم إقامة الأدلة من الكتاب أو السنة أو المعقول والقياس ونحوه على حكم المسألة ، مع توجيه الاستدلال ، ثم إيراد الاعتراضات الواردة عليها من الخصوم مستوفياً لها ، مع الجواب عليها بمكنة عالية واقتدار فخم .

وإن هذه القطعة التي تقدّم لها سبقتها مجموعة مطبوعة من أجزاء هذا الكتاب ؛ تنتظم قطعتنا في سلك سوابقها ، وأبرائها هي : « الصلاة ، الاعتكاف ، الحج ، البيوع ، الأشربة ، السير ، الجزية ، الصيد ، الذبائح ، الأطعمة ، الأضحية ، السبق والرمي ، الأيمان » ، ونحن نضيف للمكتبة الحنبليّة كتابي : « الزكاة والصّيام » ، وقد اشتملت القطعة المباركة على (١٩٠) مسألة فقهية .

وكان من الأسباب المفضية قديماً إلى هجر العلم وحبه في الخزائن ونسيانه وكتمانه والتّشبيط عن نشره وبيانه ، ما واجهه المحقّقون الأفاضل من فزادة النسخة الخطيّة وتفرّق أجزاءها ، لكنّ ذلك لم يمنع مقصودهم العلمي ؛ كتب الله تعالى أجورهم وبارك في عملهم وجزاهم خير الجزاء .

وختاماً ؛ نسأل الله الكريم المنّان أن يجعله عملاً صالحاً متقبلاً خالصاً ، وأن يغفر لنا زلّنا ، ويرحمنا والمؤلّف ، وينفع بالكتاب ، ويجزي محقّقيه خير الجزاء ، ومن سعى في نشره وتكفّل بطباعته ، والعاملين في هذا المشروع المبارك : أسفار ، والحمد لله رب العالمين .

أسفار
لنشر تقييس الكتب والرسائل العلميّة
دولة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْغُرِّ الْمَيَّامِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَسَارَ
عَلَى هَدْيِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَمَعْلُومٌ لَدَى الْجَمِيعِ طَرِيقَةُ التَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ فِي الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ،
حَيْثُ يَقُومُ الْمُؤَلِّفُ أَوِ الْمُصَنِّفُ بِسَرْدِ الْمَسْأَلَةِ مَحَلِّ الْخِلَافِ، ثُمَّ يَقُومُ بِسَرْدِ
أَقْوَالِ الْأَثَمَةِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ وَمَسَارِبِهِمْ فِيهَا أَيْضًا، ثُمَّ يُفَنِّدُ تِلْكَ الْأَقْوَالَ
كُلَّهَا، وَيَنْظُرُ فِيهَا وَفِي بُرَاهِينِهَا وَحُجَجِهَا، ثُمَّ يَبْطُلُ بِاطْلَاقِهَا وَيُحَقِّقُ حَقَّهَا؛ لِمَعْرِفَةِ
الصَّوَابِ مِنَ الْخَطِإِ فِي الْمَسْأَلَةِ مَحَلِّ الْخِلَافِ عَلَى مَا يَبْظُنُّهُ الْمُؤَلِّفُ أَوِ الْمُصَنِّفُ
وَيَتَرَجَّحُ لَدَيْهِ بِاجْتِهَادِهِ، وَيَبْنَاءُ عَلَى الرُّوَايَاتِ عَنْ إِمَامِهِ، وَيَبْنَاءُ عَلَى تَقْرِيرَاتِ
الْأَصْحَابِ وَاخْتِيَارَاتِهِمْ.

ثُمَّ إِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مَأْجُورٌ، وَلِلْمُصِيبِ أَجْرَانِ، وَلِلْمُخْطِئِ أَجْرٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ
الْمُجْتَهِدَ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِإِصَابَةِ الصَّوَابِ الْمَخْضِيِّ؛ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لَخَفَائِهِ وَغُمُوضِهِ فِي
مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْمُجْتَهِدُ مَعْذُورًا بِخَطِيئِهِ مَأْجُورًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى
اجْتِهَادِهِ.

ثُمَّ إِنَّ الْمُجْتَهِدَ مَأْمُورٌ بِالْعَمَلِ بِمَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَكَذَا مَنْ اتَّبَعَهُ وَقَلَّدَهُ،
وَكَذَلِكَ مُخَالَفُهُ مُصِيبٌ أَيْضًا فِي الْعَمَلِ بِمَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ وَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا فِي

ظَنُّ مُخَالِفِهِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ الْأُنْمَةِ الْأَرْبَعَةِ الْأَغْلَامِ وَغَيْرِهِمْ .

وَمُؤَلَّفُ كِتَابِنَا «التَّعْلِيقُ الْكَبِيرُ» وَالَّذِي نُقَدِّمُ لَهُ هُوَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَرَاءِ شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ ذُو الْمَكَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَرْمُوقَةِ الَّتِي لَا تُخْفَى عَلَى أَحَدٍ ، وَتَلْمِيزُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ الْوَرَّاقِ أَحَدِ عُمَدِ الْإِجْتِهَادِ فِي الْمَذْهَبِ .

وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْقَاضِيَّ أَبَا يَعْلَى يُعَدُّ مِنَ الْحُفَاطِ فِي الْحَدِيثِ ، وَثَلَاثَ ثَلَاثَةٍ فِي الْفِقْهِ أَصُولُهُ وَقُرُوعُهُ ، وَهُمْ مِنْ أَبْرَزِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ الَّذِينَ صَاعَغُوا الْمَذْهَبَ وَهَيَّكَلُوهُ ، وَثَانِيَهُمْ هُوَ تَلْمِيزُهُ أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِيُّ ، وَثَالِثُهُمْ هُوَ تَلْمِيزُهُ أَيْضًا أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ .

وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى كَانَ مِنْ الشَّخْصِيَّاتِ الَّتِي أَخَذَتْ جَدَلًا وَاسِعًا فِي الْأَرْوَاقِ الْعِلْمِيَّةِ الْقَدِيمَةِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ ، وَبِصِفَةِ خَاصَّةٍ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ الَّذِينَ اعْتَبَرُوهُ رُكْنًا الْمَذْهَبِ وَأَخَذَ الرُّوَافِدِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ أَصُولُهُ وَقُرُوعُهُ .

وَنَحْنُ الْآنَ بَيْنَ يَدَيْ قِطْعَةٍ مِنْ سِفْرِ جَلِيلٍ وَهُوَ كِتَابُهُ «التَّعْلِيقُ الْكَبِيرُ» ، وَالَّذِي جَمَعَ فِيهِ مُؤَلَّفَةُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى مِنَ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الْأُنْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ قَدْرًا عَظِيمًا وَفِيرًا ، وَهُوَ الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاسَةُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ فِي زَمَانِهِ ، فَكَانَ لَتَرْجِيحَاتِهِ وَآرَائِهِ وَنُقُولَاتِهِ وَرُدُودِهِ وَمُخَاوَرَاتِهِ شَأْنٌ كَبِيرٌ وَعَظِيمٌ .

وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَرِيصًا عَلَى النَّظَرِ فِي كِتَابِهِ «التَّعْلِيقُ الْكَبِيرُ» وَكَثِيرَ النَّقْلِ مِنْهُ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ ، وَمِمَّا يُظْهِرُ حِرْصَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْقِرَاءَةِ فِيهِ : «أَنَّهُ أَثْنَاءَ سَجْنِهِ فِي مِصْرَ طَلَّبَ مِنْ أَقَارِبِهِ فِي دِمَشْقَ أَنْ يُحْضِرُوا لَهُ جَمِيعَ مُجَلَّدَاتِ الْكِتَابِ وَهِيَ أَحَدُ عَشَرَ مُجَلَّدًا ، وَإِلَّا فَمِنْ أَوَّلِهِ مُجَلَّدًا أَوْ مُجَلَّدَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً» ، وَهَذَا

يُبَيِّنُ المكانةَ الكبيرةَ لِكِتَابِ «التعليق الكبير» عند شيخ الإسلام.

وقَدْ قَالَ سماحَةُ الشيخِ عبدُاللهِ بنِ عبدالمُحسنِ التركي في كِتَابِهِ «المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته» (٨١/٢): «يُعتَبَرُ هذا الكِتَابُ ذَخِيرَةً لِلْحَنَابِلَةِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ، وَكَانَ لِلْحَنَابِلَةِ فِيهَا قَوْلٌ مِنَ الْأَقْوَالِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَبَانَ عَنْ حُجَجِ الْحَنَابِلَةِ وَأَدْلِيَّتِهِمْ، وَرَدَّ عَلَى مُخَالِفِيهِمْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ، وَهَكَذَا مَهَّدَ الطَّرِيقَ لِأَصْحَابِهِ وَتِلَامِذَتِهِ كَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي الْخَطَّابِ وَابْنِ عَقِيلٍ وَأَبِي الْمَوَاهِبِ الْعُكْبَرِيِّ، فَتَسَجَّوْا عَلَى مَنْوَالِهِ فِي تَخْرِيجِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ، بَلْ تُعْتَبَرُ كُتُبُهُمْ مُتَخَبَاتٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ».

وَنَحْنُ إِذْ نُقَدِّمُ لِهَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنْ سِفْرِ جَلِيلٍ وَنُزْفٍ إِخْرَاجَهَا - بَعْدَ طَوِيلٍ عَتَاءٍ وَتَمَجُّيْصٍ، وَاعْتِنَاءٍ بِنُصُوصِهَا، ثُمَّ بِأَحَادِيثِهَا وَأَثَارِهَا، ثُمَّ بِأَعْلَامِهَا، ثُمَّ بِغَرِيبِهَا - فِي أَنْهَى حُلَّةٍ وَمِثَالٍ، نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى التَّوْفِيقَ وَالْقَبُولَ فِي الدُّنْيَا وَالْعُقْبَى، وَفِي الْحَالِ وَالْمَالِ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

وَنَحْبُ أَنْ نَتَقَدَّمَ بِالشُّكْرِ إِلَى بَعْضِ الْإِخْوَةِ الْأَفْضَلِ فِي «مَكْتَبِ السَّخَاوِيِّ» الَّذِينَ قَدَّمُوا لَنَا يَدَ الْمُسَاعَدَةِ، وَهُمْ:

١ - الْبَاحْثُ / أَحْمَدُ عَبْدُالْفَتَّاحِ مُحَمَّدٌ يَاسِينَ.

٢ - الْبَاحْثُ / أَحْمَدُ مُحَمَّدُ عَبْدُالْحَمِيدِ حَسَّاسِينَ الرَّوَاشِي.

٣ - الْبَاحْثُ / مُحَمَّدٌ رِزْقٌ مَبْرُوكُ الشُّودَانِي.

٤ - الباحث / ناصر السعيد محمد عبد الخالق .

هذا ، وما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وما كان من سهو أو خطأ أو نسيان فمِنَّا ومن الشيطان ، ومن كان لديه ملاحظة أو نصيحة فترجو ألا يخل بها علينا ، وأن يتواصل معنا عبر بريدنا المذكورين أدناه .

والله تعالى نسالُ أن يجعلَ عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعلهُ في عدادِ الصدقاتِ الجارية ، والأعمالِ المبرورة ، إنه كريمٌ مجيدٌ ، وهو حَسْبُنَا ونَعْمَ الوكيلُ ، وصلى الله على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبه ، وسلِّم تسليماً كثيراً ، وأجرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

وكتب

كريم فؤاد محمد المنعي
مدير «مكتب السخاوي
لتحقيق التراث الإسلامي»
kareemfouadm@gmail.com

عبد الله بن سعد الطخيس
القاضي بالمحكمة الجزائية
بمكة المكرمة
altkhysbdalh@gmail.com

تَرْجَمَةُ الْمُؤَلِّفِ القَاضِي أَبِي يَعْلَى^(١)

❁ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

هو: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو يَعْلَى،
الْبَغْدَادِيُّ، الْمَعْرُوفُ بـ «ابن الفراء»، الْقَاضِي، الْإِمَامُ، الْعَلَّامَةُ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ.
فَاسْمُهُ: مُحَمَّدٌ.

وَكُنْيَتُهُ: أَبُو يَعْلَى، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ وَلَدٌ بِهَذَا الْاسْمِ.

وَلَقَبُهُ: الْقَاضِي؛ لِتَرْكِهِ الْقَضَاءَ.

وَنَسَبَتُهُ:

(١) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٣/رقم: ٦٧٩)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٦٦)، «الأنساب» للسمعاني (٩/٢٤٦)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/رقم: ٦٢٦٦)، «مناقب الإمام أحمد» (صد ٦٩٣) و«المنتظم» (٩٨/١٦) لابن الجوزي، «الكامل» (٢٠٨/٨) و«اللباب» (٤١٣/٢) لابن الأثير، «المختصر في أخبار البشر» للملك المؤيد (١٨٦/٢)، «سير أعلام النبلاء» (٨٩/١٨) و«تاريخ الإسلام» (١٠١/١٠) و«العبر» (٢٤٥/٣) للذهبي، «الوافي بالوفيات» للصفدي (٧/٣)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/١٦)، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٧٨/٥)، «المقصد الأرشد» لابن مفلح (٣٩٥/٢) «المنهج الأحمد» للعليمي (٢/رقم: ٦٧٢)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٢٥٢/٥)، «هدية العارفين» للبغدادى (٧٢/٢)، «الأعلام» للزركلي (٩٩/٦)، «معجم المؤلفين» لرضا كحالة (٣/رقم: ١٣٠٤٥).

«ابنُ الفراء»، و«الفراء»: هِيَ نِسْبَةٌ إِلَى خِيَاطَةِ الْفَرَوِ، وَيُنْعَى.
وَأَمَّا «الْبَغْدَادِيُّ»: فَلِمَوْلِدِهِ وَنَشَأَتِهِ بِبَغْدَادَ.

❖ مَوْلَدُهُ:

وُلِدَ أَبُو يَعْلَى فِي بَغْدَادَ لِتِسْعٍ^(١) وَعِشْرِينَ أَوْ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ
الْمُحَرَّمِ سَنَةِ: ٣٨٠.

❖ أَسْرَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

لَا شَكَّ أَنَّ أَسْرَةَ أَبِي يَعْلَى كَانَتْ لَهَا أَثَرٌ جَلِيٌّ فِي نَشَأَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، فَقَدْ كَانَ
مُحَاطًّا بِأَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَقَارِبِهِ، وَمِنْهُمْ:
- وَالِدُهُ:

هُوَ: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْفَرَّاءُ، الْبَغْدَادِيُّ، الْمُعَدِّلُ.
دَرَسَ عَلَى أَبِي بَكْرِ الرَّازِيِّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى بَرَعَ فِيهِ وَنَاطَرَ وَتَكَلَّمَ.
وَحَدَّثَ عَنْ: الْحُسَيْنِ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْهَاشِمِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ
بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ السُّوسِيِّ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ بِنْتِ حَاتِمِ بْنِ مَيْمُونٍ.
وَحَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُهُ أَبُو خَازِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ.

وَنَاطَبَهُ الْمُطِيعُ لِلَّهِ وَمُعِزُّ الدَّوْلَةِ لَيْلَى قَضَاءَ الْقَضَاءِ فَاِمْتَنَعَ.

قَالَ الْعَتِيقِيُّ: «كَانَ رَجُلًا صَالِحًا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ».

(١) فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» وَ«تَارِيخِ دِمَشْقَ»: «لِسَعٍ».

تُوفِّيَ ١٠٣٩٠ هـ سَنَةً: (١).

— جَدُّهُ لَأُمُّهُ:

هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ يَحْيَى، أَبُو الْقَاسِمِ، الدَّقَّاقُ، الْبَغْدَادِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِـ «ابْنِ جَلِيقَا»، وَقِيلَ: «ابْنُ جَنِيْقَا».

وُلِدَ سَنَةً: ٣١٨.

وَسَمِعَ: الْحُسَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ الْمَطْبِقِيِّ، وَالْقَاضِيَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْمَحَامِلِيَّ، وَإِسْمَاعِيلَ الصَّفَّارَ.

وَأَخَذَ عَنْهُ: الْأَزْهَرِيُّ، وَالْعَتِيقِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَلَّافُ، وَسِبْطَةُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَآخَرُونَ.

قَالَ الْخَطِيبُ: «كَانَ صَحِيحَ الْكِتَابِ، كَثِيرَ السَّمْعِ، ثَبَتَ الرِّوَايَةَ، وَكَانَ أَكْثَرُ سَمَاعِهِ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْفَرَاتِ، لِإِخْوَةِ كَانَتْ بَيْنَهُمَا، ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ، فَقَالَ: «كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا، قَاضِيًا حَسَنَ الْخُلُقِ، مَا رَأَيْنَا مِثْلَهُ فِي مَعَنَاهُ».

تُوفِّيَ ١٠٣٩٠ هـ سَنَةً: (٢).

— أَخُوهُ:

هو: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ، أَبُو خَازِمٍ ابْنُ الْفَرَّاءِ، الْبَغْدَادِيُّ.

(١) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٨/رقم: ٤١٦٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٨/٦٦١) و«الجواهر المضية» للقرشي (٢/رقم: ٥١٩).

(٢) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٢/رقم: ٥٤٩٤) و«المنتظم» لابن الجوزي (١٥/رقم: ٢٩٦٠) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٨/٦٦٤).

سَمِعَ: أَبَا الْحَسَنِ الدَّارْقُطَنِيَّ، وَأَبَا عُمَرَ بْنَ حَيَّوَيْهِ، وَأَبَا حَفْصِ بْنِ شَاهِينَ،
وَأَبَا الْحَسَنِ الْحَرَبِيَّ.

وَحَدَّثَ بِمِصْرَ، وَالشَّامِ، رَوَى عَنْهُ: الْخَطِيبُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الْكُتَّانِيُّ، وَعَلِيُّ
بْنُ الْمُشَرَّفِ التَّمَّارِ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْخِلَعِيُّ.

قَالَ الْخَطِيبُ: «لَا بَأْسَ بِهِ، رَأَيْتُ لَهُ أَصُولًا سَمَاعُهُ فِيهَا صَحِيحٌ، ثُمَّ بَلَّغْنَا
عَنْهُ أَنَّهُ خَلَطَ فِي التَّحْدِيثِ بِمِصْرَ، وَاشْتَرَى مِنَ الْوَرَّاقِينَ صُحُفًا فَرَوَى مِنْهَا، وَكَانَ
يَذْهَبُ إِلَى الْأَعْتِزَالِ».

تُوفِيَ ٤٣٠ هـ، وَدُفِنَ بِدِمْيَاطٍ^(١).

— خَالُ أَوْلَادِهِ:

هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرِ بْنِ يَاسِينَ بْنِ الْحَسَنِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيُّ الْحِثَّانِيُّ،
الْفَقِيهُ الْحَنْبَلِيُّ.

وُلِدَ سَنَةَ: ٤١٩ هـ.

تَفَقَّهَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَكَانَ خَالُ أَوْلَادِهِ، وَكَانَ يَسْتَمِلِي لِلْقَاضِي
أَبِي يَعْلَى بِجَامِعِ الْمَنْصُورِ، وَعَلَّقَ عَنْهُ قِطْعَةً مِنَ الْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ.

وَسَمِعَ: أَبَا عَلِيٍّ بْنَ شَاذَانَ، وَأَبَا الْقَاسِمِ بْنَ بِشْرَانَ، رَوَى عَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ
بْنُ السَّمَرَقَنْدِيِّ، وَابْنُ أُخْتِهِ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي يَعْلَى، وَعُمَرُ بْنُ ظُفَرٍ،
وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الْأَنْمَاطِيُّ، وَأَبُو طَاهِرٍ السَّلَفِيُّ.

(١) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٣/رقم: ٦٧١) و«المنتظم» لابن الجوزي (١٥/رقم:
٣٢٢٢) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/٤٧٩).

قال السَّمْعَانِيُّ: «كَانَ صَدُوقًا، مَلِيحَ الْمُحَاضَرَةِ، حَسَنَ الْخَطِّ، بَهِيَّ الْمَنْظَرِ».

وقال السَّلَفِيُّ: «كَانَ مِنْ مَشَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ وَثِقَاتِهِمْ».

تُوفِّيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ٤٩٣ هـ^(١).

- أولاده

كَانَ لِلْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَبْنَاءِ، هُمْ:

١ - أَبُو الْقَاسِمِ.

هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَبُو الْقَاسِمِ، كَانَ الْأَكْبَرُ مِنْ أَوْلَادِ أَبِيهِ،
وُلِدَ سَنَةَ: ٤٤٣ هـ، قَرَأَ الْقُرْآنَ بِالرُّوَايَاتِ عَلَى: أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْخَيَّاطِ، وَأَبِي عَلِيٍّ بْنِ
الْبُنَاءِ، وَأَبِي الْخَطَّابِ الصُّوفِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَقَرَأَ الْفِقَّةَ عَلَى وَالِدِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ
بَعَثَهُ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى، وَعَلَّقَ عَنْهُمَا مَسَائِلَ الْخِلَافِ، وَكَانَ
حَسَنَ التَّلَاوَةِ لِلْقُرْآنِ، كَثِيرَ الدَّرْسِ لَهُ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِعُلُومِهِ وَعُلُومِ الْحَدِيثِ، وَكَانَ
حَسَنَ الْخَطِّ صَحِيحًا، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٤٦٩ هـ^(٢).

٢ - أَبُو الْحُسَيْنِ.

هو: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَبُو الْحُسَيْنِ، الْقَاضِي، الْإِمَامُ،
الْعَلَّامَةُ، الْفَقِيهُ، وُلِدَ سَنَةَ: ٤٥١ هـ، قَرَأَ بَعْضَ الرُّوَايَاتِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الْخَيَّاطِ،

(١) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٩٢) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧٤٠/١٠).

(٢) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٧٣) و«ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٢/رقم: ٣٥٩).

وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ: أَبِيهِ، وَعَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ الْمَأْمُونِ، وَأَبِي بَكْرِ الْخَطِيبِ، وَطَبَقَتِهِمْ، تُوَفِّيَ وَالِدُهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، فَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الشَّرِيفِ، وَبَرَعَ فِي الْفِقْهِ، وَأَفْتَى وَنَظَرَ، وَكَانَ عَارِفًا بِالْمَذْهَبِ، مُسَدِّدًا فِي السُّنَنِ، وَلَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ فِي الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ وَالطَّبَقَاتِ، تُوَفِّيَ سَنَةَ: ٥٢٦^(١).

٣- أَبُو خَازِمٍ.

هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَبُو خَازِمٍ، الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْفَقِيهُ، الْقُدْرَةُ، الرَّاهِدُ، الْعَابِدُ، وَلِدَ سَنَةَ: ٤٥٧، وَقِيلَ: ٤٥٩، سَمِعَ مِنْ: أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الْمُسْلِمَةِ، وَعَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ الْمَأْمُونِ، وَجَابِرِ بْنِ يَاسِينَ، وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الزَّاهِدِينَ وَمِنَ الْأَخْيَارِ الصَّالِحِينَ، حَدَّثَ عَنْهُ: أَوْلَادُهُ؛ أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدٌ، وَأَبُو الْفَرَجِ عَلِيٌّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ، وَابْنُ نَاصِرٍ، وَيَحْيَى بْنُ بُوشَ، وَآخَرُونَ، تُوَفِّيَ سَنَةَ: ٥٢٧^(٢).

❁ نَشَأَتُهُ وَطَلَبُهُ لِلْعِلْمِ:

فِي ظِلِّ هَذِهِ الْأُسْرَةِ الضَّارِبَةِ بِجُدُورِهَا فِي الدِّينِ وَالْعِلْمِ وَالْقَضْلِ، وَهَذَا الْبَيْتِ الشَّيْبِيِّ بِمَدْرَسَةِ عِلْمِيَّةٍ لَا تَخْلُو مِنْ تَعَبُدٍ أَوْ تَعَلُّمٍ أَوْ تَفَقُّهِ، وَفِي عَاصِمَةِ الْخِلَافَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بَغْدَادَ، تِلْكَ الْمَدِينَةِ الَّتِي كَانَتْ قِبْلَةَ الْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ = رُلْدَ وَنَشَأَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى نَشْأَةً عِلْمِيَّةً، فَكَانَ خَيْرَ فَرْعٍ لَخَيْرِ أَصْلِ.

بَدَأَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى ﷺ سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَهُوَ فِي سِنِّ مُبَكَّرَةٍ،

(١) راجع ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦٠١/١٩) و«المقصد الأرشد» لابن منلح (٢/رقم: ١٠٥٨).

(٢) راجع ترجمته في: «المنتظم» لابن الجوزي (٢٨١/١٧) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦٠٤/١٩).

حَيْثُ كَانَ عُمُرُهُ خَمْسَ مَنَوَاتٍ عِنْدَمَا جَلَسَ إِلَى الْعُلَمَاءِ ، مِنْ أَمْثَالِ : أَبِي الْحَسَنِ
السُّكْرِيِّ ، وَمُوسَى بْنِ عِيسَى السَّرَّاجِ ، وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مَعْرُوفٍ ، وَذَلِكَ سَنَةً :
٣٨٥ .

تُوفِّيَ وَالِدُهُ وَهُوَ فِي الْعَاشِرَةِ مِنْ عُمُرِهِ ، وَكَانَ وَصِيَّهُ رَجُلًا يُعْرَفُ بِ«الْحَرَبِيِّ»
يَسْكُنُ بَدَارِ الْقَرْ ، فَنَقَلَ أَبَا يَعْلَى مِنْ بَابِ الطَّاقِ إِلَى شَارِعِ دَارِ الْقَرْ ، وَفِي دَارِ الْقَرْ
مَسْجِدٌ يُصَلِّي فِيهِ شَيْخٌ صَالِحٌ يُعْرَفُ بِ«ابْنِ مَقْدَحَةَ» الْمُقَرِّي ، يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، وَيُلَقِّنُ
مَنْ يَقْرَأُ عَلَيْهِ الْعِبَادَاتِ مِنْ «مُخْتَصِرِ الْخَرْقِيِّ» ، فَلَقَّنَ أَبَا يَعْلَى مَا جَرَتْ عَادَتُهُ
بِتَلْقِينِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، فَلَمَّا لَأَبِي يَعْلَى الْفِقْهُ ، فَاسْتَرَادَّ ابْنَ مَقْدَحَةَ مِنْهُ ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ
الشَّيْخُ : «هَذَا الْقَدْرُ الَّذِي أَحْسِنْتُهُ ، فَإِنْ أَرَدْتَ زِيَادَةً عَلَيْهِ فَعَلَيْكَ بِالشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ حَامِدٍ ، فَإِنَّهُ شَيْخٌ هَذِهِ الطَّائِفَةِ ، وَمَسْجِدُهُ بِيَابِ الشَّعِيرِ» ، فَمَضَى الْقَاضِي أَبُو
يَعْلَى إِلَيْهِ ، وَصَحِبَهُ أَعْوَامًا ، إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ ابْنُ حَامِدٍ ٢٠٣ هـ ، وَقَدْ تَفَقَّهَ
عَلَيْهِ وَتَرَعَّ فِي ذَلِكَ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى نُبُوغِهِ الْعِلْمِيِّ أَنَّهُ جَلَسَ لِلتَّدْرِيسِ مَكَانَ شَيْخِهِ ابْنِ حَامِدٍ
بِأَمْرِهِ حِينَئِذَا ذَهَبَ ابْنُ حَامِدٍ إِلَى الْحَجِّ سَنَةَ ٤٠٢ هـ ، وَقَدْ كَانَ لابْنِ حَامِدٍ أَصْحَابٌ
وَأَتْبَاعٌ كَثِيرُونَ ، فَتَقَرَّسَ فِي أَبِي يَعْلَى مَا أَظْهَرَهُ اللَّهُ ﷻ عَلَيْهِ ، فَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ
لِلتَّدْرِيسِ فِي غِيَابِهِ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ وَفَاةِ ابْنِ حَامِدٍ سَنَةَ ٤٠٣ هـ .

وَكِعَادَةُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِهِ ، فَقَدْ ارْتَحَلَ أَبُو يَعْلَى فِي سَبِيلِ طَلَبِ الْعِلْمِ ،
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ سَمِعَ بِمَكَّةَ وَدِمَشْقَ وَحَلَبَ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ .

وَقَدْ اِهْتَمَّ أَبُو يَعْلَى بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَعُلُومِهِ ، فَقَرَأَ الْقُرْآنَ بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ .

كما اهتم بدراسة الحديث النبوي، حتى كثر سماعه للحديث، وعلا إسناده في المرويات.

ويرى الذهبي أن القاضي لم يكن من نقاد علم الحديث، فقال: «لم يكن للقاضي أبي يعلى خبرة بعلم الحديث، ولا برجاله، فاحتج بأحاديث كثيرة واهية في الأصول والفروع؛ لعدم بصره بالأسانيد والرجال». فدل هذا على أن القاضي كان من حفاظ الحديث، ولكن لم يكن من نقاده من أمثال البيهقي، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي.

وقد اعتنى أبو يعلى بمصنفات السابقين له في شتى العلوم والمعارف، حتى إنه قد تفرّد برواية بعضها، فمنها: كتاب «الزاهر» لابن الأباري فإنه حدّث به عن ابن سويد عنه، وكتاب «المطر» لابن دريد، وكتاب «التفسير» ليعبي بن سلام، وغير ذلك.

وامتاز عن أقرانه بضبط العلوم بحسن بصيرة وإتقان، وتدقيق في الكشف عن غوامض المذهب وخافيه، والبيان عن معانيه، حتى مع كبر سنه فإنه ظلّ مجتهداً دائماً على التصنيف والتدريس مواظباً عليهما، وكان يُصنّف إلى أيّ كلمة تستفاد من صغير أو كبير.

❖ شيوخه:

طرق أبو يعلى أبواب العلماء في سن مبكرة، وأخذ العلم عن أعلام عصره ومشايخ زمانه، وكان من أبرزهم:

١ - علي بن معروف بن محمد، أبو الحسن، البرازي، حدّث عن: البغوي،

وابنِ صَاعِدٍ، وابنِ أَبِي دَاوُدَ، وغيرِهم، حَدَّثَ عنه: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَكَانَ أَوَّلَ سَمَاعِهِ مِنْهُ فِي سَنَةِ: ٣٨٥، قَالَ الْخَطِيبُ: «كَانَ ثِقَةً»، تُوْفِّيَ بَعْدَ سَنَةِ: ٣٨٥^(١).

٢ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ يَحْيَى، أَبُو الْقَاسِمِ الدَّقَاقُ، الْبَغْدَادِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِـ«ابْنِ جَلِيقَا»، وَقِيلَ: «ابْنِ جَنِيْقَا»، تُوْفِّيَ سَنَةَ: ٣٩٠.

٣ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَكَرِيَّا، أَبُو طَاهِرٍ الْمُخَلَّصُ، الْبَغْدَادِيُّ، الذَّهَبِيُّ، مُحَدِّثُ الْعِرَاقِ، وُلِدَ سَنَةَ: ٣٠٥، حَدَّثَ عَنْ: الْبُغْوِيِّ، وَابْنِ صَاعِدٍ، وَغَيْرِهِمَا، حَدَّثَ عَنْهُ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، قَالَ الْخَطِيبُ: «كَانَ ثِقَةً»، تُوْفِّيَ سَنَةَ: ٣٩٣^(٢).

٤ - الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَرْوَانَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْبَغْدَادِيُّ، الْوَرَّاقُ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ وَمُفْتِيهِمْ، مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: «الْجَامِعُ» فِي الْاِخْتِلَافِ، وَ«شَرْحُ الْخِرَقِيِّ»، وَ«شَرْحُ أَصُولِ الدِّينِ»، وَ«أَصُولُ الْفِقْهِ»، هُوَ أَكْبَرُ تَلَامِذَةِ أَبِي بَكْرٍ غُلَامِ الْخَلَّالِ، تُوْفِّيَ سَنَةَ: ٤٠٣^(٣).

٥ - الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِـ«ابْنِ الْبَغْدَادِيِّ»، قَالَ الْخَطِيبُ: «كَانَ صَدُوقًا، دَيِّنًا عَابِدًا، زَاهِدًا وَرِعًا»، كَانَ كَبِيرَ الشَّانِ، لَا يَنَامُ إِلَّا عَنْ غَلَبَةٍ، وَلَا يَدْخُلُ حَمَامًا، وَرُبَّمَا كَانَ يَخْرُجُ وَرَأْسُهُ مَهْشُومٌ أَوْ وَجْهُهُ، كَانَ

(١) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٣/رقم: ٦٥٠٨) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٥٨٠/٨).

(٢) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٣/رقم: ١٠٧٤) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧٣٢/٨).

(٣) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٣٨) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠٣/١٧).

يَنْعَسُ فَيَقْعُ عَلَى الْمِحْبَرَةِ، أَوْ عَلَى الْمَجْمَرَةِ، تُؤْفَى سَنَةٌ: ٤٠٤ (١).

٦ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْدُويَّةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الحاكمُ النيسابوريُّ، المعروفُ بابنِ البَيْعِ، الإمامُ، الحافظُ، الناقدُ، العلامةُ، شيخُ المُحدثينَ، وُلِدَ سَنَةَ: ٣٢١، صَنَّفَ وَخَرَّجَ، وَجَرَّحَ وَعَدَّلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ، وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: «المُسْتَدْرَكُ»، و«تَارِيخُ نَيْسَابُورَ»، و«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ»، تُؤْفَى سَنَةٌ: ٤٠٥ (٢).

٧ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَارِسِ بْنِ سَهْلٍ، أَبُو الْفَتْحِ، ابْنُ أَبِي الْقَوَارِسِ، الْبَغْدَادِيُّ، الإمامُ، الحافظُ، الْمُحَقِّقُ، الرَّحَّالُ، وُلِدَ سَنَةَ: ٣٣٨، جَمَعَ وَصَنَّفَ، وَانْتَخَبَ عَلَيْهِ الْمَشَايخُ، وَكَانَ مَشْهُورًا بِالْحِفْظِ وَالصَّلَاحِ وَالْمَعْرِفَةِ، تُؤْفَى سَنَةٌ: ٤١٢ (٣).

٨ - عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ، أَبُو الْحَسَنِ، الْبَغْدَادِيُّ، المعروفُ بـ«ابنِ الْحَمَّامِيِّ»، الإمامُ، المُحدثُ، مُقَرِّئُ الْعِرَاقِ، وُلِدَ سَنَةَ: ٣٢٨، قَالَ الْخَطِيبُ: «كُنَّا عَنْهُ، وَكَانَ صَادِقًا دَيِّنًا، فَاضِلًا حَسَنَ الْاِعْتِقَادِ، وَتَقَرَّدَ بِأَسَانِيدِ الْقُرَآءَاتِ وَعُلُوقِهَا فِي وَقْتِهِ»، تُؤْفَى سَنَةٌ: ٤١٧ (٤).

(١) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٨/رقم: ٤٠٠٧) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٣٩) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧٣/٩).

(٢) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٣/رقم: ١٠٤٤) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦٢/١٧).

(٣) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/رقم: ٢٣٠) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٢٣/١٧).

(٤) راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٣/رقم: ٦١٠٩) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٠٢/١٧).

● تلاميدُه:

لَقَدْ أَفْنَى الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى جُلَّ حَيَاتِهِ فِي التَّصْنِيفِ وَالتَّدْرِيسِ ، فَكَثَرَ تُلَّابُ الْعِلْمِ بِبَابِهِ ، وَتَعَدَّدَتْ فِي فُتُونِ الْعِلْمِ تُلَّابُهُ ، وَتَخَرَّجَ عَلَى يَدَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَنَقْصَرُ - لِكَثَرَتِهِمْ - عَلَى أَبْرَزِهِمْ ، وَهُمْ:

١ - أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ ، الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ ، الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ ، الْعَلَامَةُ الْمُفْتِي ، الْحَافِظُ النَّاقِدُ ، مُحَدِّثُ الْوَقْتِ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ ، وَخَاتَمَةُ الْحُقَافِ ، وَلِدَ سَنَةَ: ٣٩٢ ، جَمَعَ وَصَنَّفَ ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ ، وَجَرَّحَ وَعَدَّلَ ، وَأَرَّخَ وَأَوْضَحَ ، وَصَارَ أَحْفَظَ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٤٦٣ هـ^(١) .

٢ - عبيدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، ابْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٤٦٩ هـ .

٣ - عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ عَيْسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى ، الشَّرِيفُ ، أَبُو جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيُّ ، الْعَبَّاسِيُّ ، الْحَنْبَلِيُّ ، الْبَغْدَادِيُّ ، الْإِمَامُ ، شَيْخُ الْحَنْبَلِيَّةِ ، وَلِدَ سَنَةَ: ٤١١ ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «كَانَ حَسَنَ الْكَلَامِ فِي الْمَنَاطِرَةِ ، وَرِعَا زَاهِدًا ، مُتَقِنًا ، عَالِمًا بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَالْفَرَائِضِ» ، وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ ، لَمْ تَزَلْ كَلِمَتُهُ عَالِيَةً عَلَيْهِمْ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٤٧٠ هـ^(٢) .

(١) راجع ترجمته في: «المنتظم» لابن الجوزي (١٢٩/١٦) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٧٠/١٨) .

(٢) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٧٥) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٤٦/١٨) .

٤ - الحسن بن أحمد بن عبد الله، أبو علي، البغدادى، الحنبلى، المقرئ، المعروف بـ «ابن البناء»، الإمام، العالم، المفتى، المحدث، صاحب التوابع، وُلِدَ سَنَةَ: ٣٩٦، صَنَّفَ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ وَالْحَدِيثِ، وَكَانَ لَهُ حَلَقَةٌ لِلْفَتَا، وَحَلَقَةٌ لِلوَعظِ، وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى الْمُخَالِفِينَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٤٧١ (١).

٥ - يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سُطُور، أبو علي، العكبرى، البرزبيني، القاضي، تَفَقَّهَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى حَتَّى بَرَعَ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَبَرَزَ عَلَى أَقْرَانِهِ، وَكَانَتْ لَهُ يَدٌ قَوِيَّةٌ فِي الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ، وَالْأُصُولِ، وَالْفِقْهِ، وَالْمُحَاضَرَاتِ، وَصَنَّفَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٤٨٦، وَكَانَ عُمُرُهُ سَبْعًا وَسَبْعِينَ سَنَةً (٢).

٦ - رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو محمد بن أبي الفرج التميمي، البغدادى، الإمام، رئيس الحنابلة ببغداد، وُلِدَ سَنَةَ: ٤٠٠، وَقِيلَ: ٤٠١، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «هُوَ فقيه الحنابلة وإمامهم، قرأ القرآن، والحديث، والفقه، والأصول، والتفسير، والفرائض، واللغة، والعربية، وعمره حتى صار يُقَصِّدُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَكَانَ مَجْلِسُهُ جَمَّ الْفَوَائِدِ»، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٤٨٨ (٣).

٧ - المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم بن أحمد، أبو الحسين،

(١) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٧٨) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٨٠/١٨).

(٢) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٨٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٥٧٢/١٠).

(٣) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٨٨) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٥٩٥/١٠).

البغدادِي، الصِّيرْفِيُّ، المعروف بـ«ابن الطيوري»، وُلِدَ سَنَةَ: ٤١١، قَالَ السَّمْعَائِيُّ: «كَانَ مُحَدِّثًا مُكْثَرًا، صَالِحًا أَمِيذًا، صَدُوقًا، صَحِيحَ الْأُصُولِ، صَيِّتًا، وَرِعًا، حَسَنَ السَّمْتِ، وَقُورًا، كَثِيرَ الْكِتَابَةِ، كَثِيرَ الْخَيْرِ، سَمِعَ النَّاسُ بِإِفَادَتِهِ مِنَ الشُّيُوخِ، وَمَتَّعَهُ اللَّهُ بِمَا سَمِعَ حَتَّى انْتَشَرَتْ عَنْهُ الرِّوَايَةُ، وَصَارَ أَعْلَى الْبَغْدَادِيِّينَ سَمَاعًا»، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٥٠٠^(١).

٨ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو مَنْصُورٍ، الْأَنْبَارِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، كَبِيرُ الْوُعَاطِ، الْإِمَامُ، الْمُقْرِئُ، وُلِدَ سَنَةَ: ٤٢٥، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي يَعْلَى حَتَّى بَرَعَ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَكَانَ دَيِّتًا صَالِحًا، عَذَبَ الْأَلْفَاظِ، طَيِّبَ التَّلَاوَةِ، مِنْ أَعْيَانِ الْعُلَمَاءِ، أَفْتَى، وَدَرَسَ، وَوَعَّظَ بِجَامِعِ الْقَصْرِ، وَجَامِعِ الْمَنْصُورِ، وَجَامِعِ الْمَهْدِيِّ، وَسَمِعَ الْكَثِيرَ، وَنَسَخَ الْأَحْزَاءِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٥٠٧^(٢).

٩ - مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ، أَبُو الْخَطَّابِ، الْكَلُوذَانِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، الْأَزْجِيُّ، الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْعَلَّامَةُ، الْوَرَعُ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ، وُلِدَ سَنَةَ: ٤٣٢، كَانَ مُفْتِيًا صَالِحًا، عَابِدًا وَرِعًا، حَسَنَ الْعِشْرَةِ، لَهُ نَظْمٌ رَائِقٌ، وَلَهُ كِتَابُ «الْهِدَايَةِ»، وَكِتَابُ «رُءُوسِ الْمَسَائِلِ» وَكِتَابُ «أُصُولِ الْفِقْهِ»، تُوُفِّيَ سَنَةَ: ٥١٠^(٣).

١٠ - مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو الْغَنَائِمِ، الثَّرَسِيُّ، الْكُوفِيُّ، الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الْمَفِيدُ، الْمُسْنِدُ، مُحَدِّثُ الْكُوفَةِ، الْمُقْرِئُ، الْمُلقَّبُ

(١) راجع ترجمته في: «المنتظم» لابن الحوزي (١٠٥/١٧) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٨٣٠/١٠).

(٢) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٧٠١) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٨١/١٩).

(٣) راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٧٠٣) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٤٨/١٩).

بـ «أبي» لجودة قراءته، وُلِدَ سَنَةَ: ٤٢٤، قال عبد الوهاب الأنماطي: «كانت له معرفة ثاقبة»، ووصفه بالحفظ والإتقان، تُوَفِّي سَنَةَ: ٥١٠^(١).

١١ - عَلِيُّ بْنُ عَقِيلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، أَبُو الْوَفَاءِ، الْبَغْدَادِيُّ، الظَّهْرِيُّ، الْحَنْبَلِيُّ، الْإِمَامُ، الْعَلَمَةُ، الْبَحْرُ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وُلِدَ سَنَةَ: ٤٣١، كَانَ يَتَوَقَّدُ ذَكَاءً، وَكَانَ بَحْرَ مَعَارِفٍ، وَكَثَرَ فَضَائِلُ، وَقَدْ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى سَنَةَ: ٤٤٧، وَلَمْ يُخَلَّ بِمَجَالِسِهِ إِلَى أَنْ تُوَفِّي الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى^(٢)، وَمِنْ مُصَنَّفَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ: كِتَابُ «الْفُنُونِ»، وَهُوَ أَزِيدٌ مِنْ أَرْبَعِ مِثَّةٍ مُجَلَّدٍ، حَسَدَ فِيهِ كُلُّ مَا كَانَ يَجْرِي لَهُ مَعَ الْفُضَلَاءِ وَالتَّلَامِذَةِ، وَمَا يَسْنُحُ لَهُ مِنَ الدَّقَائِقِ وَالْغَوَامِضِ، وَمَا يَسْمَعُهُ مِنَ الْعَجَائِبِ وَالْحَوَادِثِ، تُوَفِّي سَنَةَ: ٥١٣^(٣).

١٢ - مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَبُو الْحُسَيْنِ، الْقَاضِي، ابْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، تُوَفِّي سَنَةَ: ٥٢٦.

✽ مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

لَيْسَ غَرِيبًا أَنْ تَمْتَلِئَ كُتُبُ الطَّبَقَاتِ وَالتَّرَاجِمِ بِالتَّنَاءِ عَلَيْهِ وَالْإِشَادَةِ بِعِلْمِهِ بِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَقْوَالِ رِفَاقِهِ وَمُعَصِرِيهِ وَكِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي شَتَّى الْعُصُورِ وَالْأَزْمِنَةِ.

- فَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَرَّرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْخَبَّاطِ: «سَأَلْتُ

(١) راجع ترجمته في: «المنتظم» لابن الجوزي (١٧/١٥٠) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/٢٧٤).

(٢) انظر: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/٣١٩ - ٣٢٠).

(٣) راجع ترجمته في: «المنتظم» لابن الجوزي (١٧/١٧٩) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/٤٤٣).

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَامِدٍ إِمَامَ الْحَنْبَلِيَّةِ فِي وَقْتِهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى الْحَجِّ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ مِئَةٍ، فَقُلْتُ: عَلَى مَنْ تَدْرُسُ؟ وَإِلَى مَنْ نَجْلِسُ؟ فَقَالَ: إِلَى هَذَا الْفَتَى، وَأَشَارَ إِلَى الْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي يَعْلَى^(١).

- وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «كَانَ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، دَرَسَ وَأَفْتَى سِنِينَ كَثِيرَةً».

قال: «كُتِبْنَا عَنْهُ، وَكَانَ ثَقَّةً».

- وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ بْنُ عَقِيلٍ: «لَمْ أُدْرِكْ فِيمَنْ رَأَيْتُ وَحَاضَرْتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ مَنْ كَمُلْتُ لَهُ شَرَائِطُ الاجْتِهَادِ الْمَطْلُوقِ إِلَّا ثَلَاثَةً: أَبَا يَعْلَى بْنَ الْفَرَّاءِ، وَأَبَا الْفَضْلِ الْهَمْدَانِيَّ الْفَرَزِيَّ، وَأَبَا نَصْرِ بْنِ الصَّبَّاحِ»^(٢).

- وَقَالَ ابْنُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي يَعْلَى: «كَانَ عَالِمَ زَمَانِهِ، وَقَرِيدَ عَصْرِهِ، وَنَسِيجَ وَحْدِهِ، وَقَرِيعَ ذَهَرِهِ، وَكَانَ لَهُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ الْقَدَمُ الْعَالِي، وَفِي شَرَفِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا الْمَحَلُّ السَّامِي».

قال: «وَهُوَ مُسْتَغْنٍ بِاشْتِهَارِ فَضْلِهِ عَنِ الْإِطْنَابِ فِي وَصْفِهِ».

قال: «وَلَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْقُرَاءُ وَالْأَدْبَاءُ وَالْفَصَحَاءُ وَسَائِرُ النَّاسِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ عَلَى صِحَّةِ رَأْيِهِ وَوُفُورِ عَقْلِهِ وَحُسْنِ مُعْتَقَدِهِ وَجَمِيلِ طَرِيقَتِهِ وَلُطْفِ نَفْسِهِ وَعُلُوِّ هِمَّتِهِ وَوَرَعِهِ وَنَقْشُفِهِ وَنَزَاهَتِهِ وَعِفَّتِهِ».

قال: «وَمَنْ شَاهَدَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ السَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَمَا كَسَا اللَّهُ وَجْهَهُ مِنْ

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/٣٢٠).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (٥/١٢٣).

الأنوار، مع السكون والسمت الصالح، والعقل الغزير الراجح؛ شهد له بالدين والفضل ضرورة، واستدل بذلك على محاسنه الخفية المستورة.

قال: «هذا مع الأناة والحلم الذي به يزان العلم، وحمله للأدنى في جنب الإيمان».

قال: «وكانت أفعاله كأخلاقه وأخلاقه كأعراقه وأوله كأخيره لا يمتنع عليه معرفة المبهم الغامض من الأمور، ولا يتلجلج اشتباه المشكل الصعب في الصدور ولا يعرف الشك ولا العي ولا الحصر عند مناظرة المخالفين والموافقين، ومجادلة المتكلمين، وسائر الفقهاء المختلفين».

قال: «وقد كان يحضر مجلس أبي جعفر اليماني في منزله ويحضره شيوخ الفقهاء والمتكلمين المتباينين في الأصول والفروع، فتحضر صلاة الظهر والعصر، فيتأخر الكل ويأتون بصلاته».

قال: «وكان ابن مأكولا معظما له، ومبجلا ومكرما، ما لم يكن يفعله لغيره».

ووصفه بـ: أنه كان متميزا بالزهادة على كافة أهل العلم قلما، ونقل في طلبه قلما، وخصه الله تعالى بموهبة العلم والديانة، من التّعفف والصيانة، والمروعة الظاهرة، والمحاسن الكثيرة الواقعة، مع هجرانه لأبواب السلاطين، وامتناعه على ممر السنين أن يقبل لأحد منهم صلة وعطية.

- وقال السمعاني: «فقيه فاضل مناظر».

- وقال ابن الجوزي: «كان فقيها متعففا، وكان من سادات الثقات».

قال: «جَمَعَ الإمامة، والفقه، والصدق، وحُسْنَ الخُلُقِ، والتَّعَبُّدَ، والتَّقَشُّفَ، والخُشُوعَ، وحُسْنَ السَّمْتِ، والصَّمَتَ عَمَّا لَا يَعْنِي، وَاتِّبَاعَ السَّلَفِ» .
- وقال الذهبي: «كَانَ عَالِمَ الْعِرَاقِ فِي زَمَانِهِ، مَعَ مَعْرِفَةِ بَعْلُومِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ، وَالنَّظَرِ وَالْأَصُولِ» .

قال: «فِي الْفِقْهِ وَمَعْرِفَةِ مَذَاهِبِ النَّاسِ، وَمَعْرِفَةِ نُصُوصِ أَحْمَدَ ﷺ وَاخْتِلَافِهَا فِيمَا لَا يُدْرِكُ قَرَارُهُ» .

قال: «جَمِيعُ الطَّائِفَةِ مُعْتَرِفُونَ بِفَضْلِهِ، وَمُعْتَرِفُونَ مِنْ بَحْرِهِ» .

- وقال ابنُ كثير: «أَبُو يَعْلَى شَيْخُ الْخَنَابِلَةِ وَمُمَهِّدُ مَذَاهِبِهِمْ فِي الْقُرُوعِ» .

- وقال العُلَيْمِيُّ: «وَكَانَ لَهُ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ الْقَدَمُ الْعَالِي، وَفِي شَرَفِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا الْمَحَلُّ السَّامِيُّ...، وَأَصْحَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ﷺ لَهُ يَتَّبِعُونَ، وَلِتَصَانِيفِهِ يَدْرِسُونَ وَيُدْرِسُونَ، وَيَقْرَأُ يَفْتُونَ، وَعَلَيْهِ يُعَوَّلُونَ، وَالْفُقَهَاءُ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ وَأَصُولِهِمْ كَانُوا عِنْدَهُ يَجْتَمِعُونَ، وَلِمَقَالِهِ يَسْمَعُونَ وَيُطِيعُونَ، وَبِهِ يَتَّبِعُونَ، وَبِالْإِتِّمَامِ بِهِ يَقْتَدُونَ» .

- وَامْتَدَّحَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَبْيَاتٍ مِنْهَا:

الْحَنْبَلِيُّونَ قَوْمٌ لَا شَيْءَ لَهُمْ ❖ فِي الدِّينِ وَالزُّهْدِ وَالتَّقْوَى إِذَا ذُكِرُوا
أَحْكَامُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ مُذْ خُلِقُوا ❖ وَبِالْحَدِيثِ وَمَا جَاءَتْ بِهِ النُّذُرُ
إِنَّ الْإِمَامَ أَبَا يَعْلَى فَقِيَّهُهُمْ ❖ حَبَّرَ عُرُوفَ بِمَا يَأْتِي وَمَا يَذُرُ
صِلْ فَاقْتَدِرْ، فَلَكَ الْمَسْطُورُ إِنْ فَخَرُوا ❖ مَا نَأْتِي مِنْهُ يَنْظُرَانِ بِهِ سَهْرُ

- وَأَنْشَدَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَتَلَامِذَتِهِ:

مَنْ اقْتَنَى وَسِيلَةً وَذُخْرًا * يَرْجُو بِهَا مَثُوبَةً وَأَجْرًا
فَحُجَّتِي يَوْمَ أَوْافِي الْحُشْرَا * مُعْتَقِدِي لِمَذْهَبِ ابْنِ الْفَرَا
وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَقَدْ كَانَ شُيُوخُ عَصْرِهِ وَعُلَمَاءُ وَقْتِهِ مِنْ بَيْنِ مُوَافِقٍ
وَمُخَالَفٍ يُوقِرُونَهُ، وَكَانُوا يَعُدُّونَهُ مِنَ الْأُمَائِلِ وَالْأَعْيَانِ، وَشُيُوخِ الْعُلَمَاءِ وَذَوِي
الْأَسْنَانِ، الَّذِينَ قَدْ شَحَّ بِهِمُ الزَّمَانُ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِعِلْمِهِ وَدِيَانَتِهِ، وَتَقَدُّمِهِ
فِي النَّظَرِ وَالتَّحْقِيقِ، وَتَخَصُّصِهِ بِسُلُوكِ أَحْسَنِ طَرِيقٍ.

● وَظَائِفُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

شَغَلَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى عِدَّةَ مَنَاصِبَ وَوُظَائِفَ عِلْمِيَّةٍ، كَمَا تَوَلَّى عِدَّةَ
مَنَاصِبَ قَضَائِيَّةٍ مِنْهَا:

- تَوَلَّاهُ لِلتَّدْرِيسِ:

جَلَسَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى لِلتَّدْرِيسِ مَكَانَ شَيْخِهِ ابْنِ حَامِدٍ بِأَمْرِهِ حِينَمَا ذَهَبَ
ابْنُ حَامِدٍ إِلَى الْحَجِّ سَنَةَ ٤٠٢، وَبَعْدَ وَفَاةِ ابْنِ حَامِدٍ سَنَةَ ٤٠٣ ابْتَدَأَ الْقَاضِي
أَبُو يَعْلَى بِالتَّصْنِيفِ وَالتَّدْرِيسِ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْ ذَلِكَ، إِلَّا عِنْدَمَا ذَهَبَ لِلْحَجِّ سَنَةَ
٤١٤، ثُمَّ عَادَ إِلَى تَدْرِيسِهِ، وَتَصْنِيفِهِ فِي الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ وَالْآدَابِ، وَانْقِطَاعِهِ
عَنِ الدُّنْيَا، وَمَا يَتَوَلَّى إِلَى الذَّهَابِ.

- إِمْلَاؤُهُ لِلْحَدِيثِ فِي جَامِعِ الْمَنْصُورِ:

كَانَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى ﷺ يُمْلِي حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

بجامع المنصور على كرسي عبد الله بن الإمام أحمد، وكان المبلغون عنه في حلقة والمستملون ثلاثة:

- أحدهم: أبو محمد بن جابر.
- والثاني: أبو منصور بن الأنباري.
- والثالث: أبو علي البرذاني.

وكان مجلسه شديد الزحام، حتى إن الناس كان يسجد بعضهم على ظهور بعض في صلاة الجمعة في حلقة الإملاء، وما رأى الناس في زمانهم مجلساً للحديث اجتمع فيه ذلك الجم الغفير والعدد الكثير من قبل، وكان يحضر مجلسه هذا الأعيان، والنقباء، وقاضي القضاة، والشهود، والفقهاء.

- توليه القضاء:

ولي أبو يعلى رحمه الله النظر في الحكم بحريم دار الخلافة، وذلك أنه لما توفي قاضي القضاة الحسين بن علي بن جعفر، المعروف بابن مأكولا سنة: ٤٤٧، تبين للإمام القائم بأمر الله احتياج الحريم إلى قاض عالم زاهد، فراسل رئيس الرؤساء بالشيخ أبي منصور بن يوسف وبغيره إلى القاضي أبي يعلى، وخطب ليلي القضاء بدار الخلافة والحريم أجمع، فامتنع من ذلك، فكرر عليه السؤال، فلما لم يجد بدا من ذلك اشترط عليهم شرائط، منها:

١ - أنه لا يحضر أيام المواكب الشريفة.

٢ - ولا يخرج في الاستقبالات.

٣ - ولا يقصد دار السلطان.

٤ - وفي كُلِّ شَهْرٍ يَقْصِدُ نَهْرَ الْمُعَلَّى يَوْمًا وَبَابَ الْأَزْجِ يَوْمًا ، وَيَسْتَخْلِفُ مِنْ
يَتُوبُ عَنْهُ فِي الْحَرِيمِ .
فَأُجِيبَ إِلَى ذَلِكَ .

وَقَدْ كَانَ تَرَشَّحَ لِرِوَايَةِ الْقَضَاءِ بِالْحَرِيمِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ ، فَعُدِلَ
عَنْهُ إِلَى الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى .

وَقُلِّدَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْقَضَاءَ فِي الدِّمَاءِ وَالْفُرُوجِ وَالْأَمْوَالِ ، ثُمَّ أُضِيفَ
إِلَيْهِ وَلَايَتُهُ بِالْحَرِيمِ قَضَاءَ حَرَائِمٍ وَحُلُوفٍ .

وَبِهَذَا اتَّسَعَتْ الْجِهَاتُ الَّتِي أُسْنِدَ إِلَيْهَا الْقَضَاءُ فِيهَا ، مِمَّا جَعَلَهُ يَرُدُّ الْقَضَاءَ
فِي عِدَّةِ أَبْوَابٍ إِلَى مَنْ يَتَّقُ بِهِ ، فَقَدْ رَدَّ الْقَضَاءَ بِبَابِ الْأَزْجِ إِلَى الْجِيلِيِّ ، وَجَعَلَ
صَاحِبَهُ أَبَا عَلِيٍّ يَعْقُوبَ مُشْرِفًا عَلَيْهِ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مِنْ حَالِ الْجِيلِيِّ الْاِخْتِلَالُ عَزَلَهُ ،
ثُمَّ رَدَّ النَّظَرَ فِي عَقْدِ الْأَنْكِحَةِ وَالْمُدَايِنَاتِ بِبَابِ الْأَزْجِ إِلَى تَلْمِيزِهِ أَبِي عَلِيٍّ
بِعُقُوبٍ .

وَاسْتَنَابَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْبَقَالِ فِي النَّظَرِ فِي الْعَقَارِ بِبَابِ الْأَزْجِ ، وَاسْتَنَابَ
بِدَارِ الْخِلَافَةِ وَنَهْرِ الْمُعَلَّى أَبَا الْحَسَنِ السَّيِّئِي .

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي يَعْلَى : « فَأَحْيَا اللَّهُ بِالْوَالِدِ السَّعِيدِ مِنْ صِنَاعَةِ الْقَضَاءِ
مَا أُمِيتَ مِنْ رُسُومِهَا ، وَنَشَرَ مَا طُويَ مِنْ أَعْلَامِهَا ، فَعَادَ الْحُكْمُ بِمَوْضِعِهِ جَدِيدًا ،
وَالْقَضَاءُ بِتَدْبِيرِهِ رَشِيدًا » .

قَالَ : « وَلَوْ ذَهَبَتْ أَشْرَحُ قَضَايَاهُ السَّدِيدَةُ لَكَانَتْ كِتَابًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ » .

وَلَمَّا وَلِيَ الْقَضَاءَ قَالَ فِيهِ تَلْمِيزُهُ عَلِيٍّ بْنُ نَصْرِ الْعُكْبَرِيِّ :

رَفَعَ اللَّهُ رَايَةَ الْإِسْلَامِ * حِينَ رُدَّتْ إِلَى الْأَجَلِ الْإِمَامِ
 التَّقِيِّ النَّقِيِّ ذِي الْمَنْطِقِ الصَّالِحِ * نَبِيٍّ فِي كُلِّ حُجَّةٍ وَكَلَامِ
 خَائِفٍ مُشْفِقٍ إِذَا حَضَرَ الْخَضِرَ * مَنِ بَخَشَى مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْخِصَامِ
 لَمْ يَزِدْهُ الْقَضَاءُ فَخْرًا وَلَكِنْ * قَدْ كَسَا الْفَخْرَ سَائِرَ الْأَحْكَامِ
 يَا ابْنَ الْحُسَيْنِ شُدَّتْ عُرَى الدِّينِ * مِنْ وَقَامَتْ دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ
 رَحْمَةً مِنْ مُدَبِّرِ الْخَلْقِ لِلْخَلْقِ * نِيَّ أَظْلَلَتْ إِذْ قُمْتَ فِي ذَا الْمَقَامِ
 تَمَّمَ اللَّهُ لِلْخَلِيفَةِ مَا أَعَادَ * طَاهُ مِنْ نِعْمَةٍ مَدَى الْأَيَّامِ
 فَلَقَدْ قُلِدَ الْقَضَاءُ رَفِيعُ الْوَقْدِ * قَدَرِ ذَا رَأْفَةٍ عَلَى الْأَيَّامِ
 قَدْ حَوَى مِنْ رِعَايَةِ الدِّينِ مَا يَغِي * صِمَمُهُ مِنْ مَوَاقِفِ الْأَثَامِ
 وَصَلَّ اللَّهُ مَا حَبَاهُ مِنَ النَّعْمِ * مَاءِ بِنِعْمَاهُ فِي جَنَّاتِ الْمَقَامِ
 فَلَمْ يَزَلِ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى جَارِيًا عَلَى سَلِيدِ الْقَضَاءِ ، وَإِنْفَازِ الْحُكْمِ
 وَالْأَوْصِيَاءِ ، إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ ۞

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ ۞ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، فِي لَيْلَةِ الْاِثْنَيْنِ ، الْتَّاسِعَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ،
 مِنْ سَنَةِ : ٤٥٨ ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً .

وَعَسَلَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ عَيْسَى بِوَصِيَّةٍ إِلَيْهِ ، وَكَانَ مِنْ
 وَصِيَّتِهِ إِلَيْهِ : أَنْ يُكْفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ مَعَهُ الْقَبْرَ غَيْرُ مَا غَزَلَهُ لِنَفْسِهِ
 مِنَ الْأَكْفَانِ ، وَلَا يُحَرِّقَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ ، وَلَا يُقَعَّدَ لِعِزَاءٍ .

واجتمع له خلقٌ لا يُحصَرْنَ، وعُطِّلَتِ الأسواقُ، ومَشَى مَعَ جِنَازَتِهِ الْقَاضِي
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّامَغَانِيُّ، وَجَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ وَالْقُضَاةِ وَالشُّهُودِ، وَنَقِيبُ الْهَاشِمِيِّينَ أَبُو
الْفَرَارِسِيِّ طَرَادٌ، وَأَرْبَابُ الدَّوْلَةِ، وَأَبُو مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ جُرْدَةَ.

وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً -
يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بِجَامِعِ الْمَنْصُورِ، دَاخِلَ الْمَقْصُورَةِ، وَتَبِعَهُ خَلْقٌ عَظِيمٌ وَعَالَمٌ كَثِيرٌ،
مَعَ حَرِّ الزَّمَانِ وَجِدَّتِهِ، وَطُولِ النَّهَارِ، وَدُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ بَابِ حَرْبٍ.

وَقِيلَ: «إِنَّهُ لَمْ يَرْ فِي جِنَازَةٍ بَعْدَ جِنَازَةِ أَبِي الْحَسَنِ الْقَزْوِينِيِّ الرَّاهِدِ الْجَمْعِ
الَّذِي حَضَرَ جِنَازَتَهُ، فَلَمَّا أَصْحَرَ الْمُشَيِّعُونَ لَجِنَازَتِهِ إِلَى حُفْرَتِهِ بِمَقْبَرَةِ إِمَامِنَا
أَحْمَدَ، لَحِقَهُمُ الْحَرُّ الشَّدِيدُ، فَأَفْطَرَ جَمَاعَةٌ لَمْ يَسْمَحُوا بِالرُّجُوعِ، وَكَانَ قَدْ حَضَرَهُ
عَالَمٌ كَثِيرٌ جَدًّا يَفُوتُ الْإِحْصَاءَ».

وَقَالَ تَلْمِيزُهُ عَلِيُّ بْنُ أَخِي نَصْرِ يَرِثِيهِ:

أَسَفٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ مُقِيمٌ ❖ لِمُصَابٍ بِهِ الْهُدَى مَهْدُومٌ
مَاتَ نَجْلُ الْفَرَاءِ أَمْ رُجَّتِ الْأَرْزُ ❖ ضُ أُمِ الْبَدْرِ كَاسِفٌ وَالتَّجُومُ
لَهْفٌ نَفْسِي عَلَى الْإِمَامِ حَوَى الْقَضِ ❖ لَ وَهُوَ بِالمُشْكِلَاتِ عَلِيمٌ
خُلِقَ طَاهِرٌ وَوَجْهٌ مُبِيرٌ ❖ وَطَرِيقٌ إِلَى الْهُدَى مُسْتَقِيمٌ
كَانَ لِلدِّينِ عُدَّةً وَلِلْأَهْلِ الدُّ ❖ بِنِ فِي النَّاتِيَاتِ خِلٌ حَبِيمٌ
مَنْ يَكُنْ لِلدُّرُوسِ بِنْدَكَ أَمْ مَنْ ❖ لِجِدَالِ الْمُخَالِفِينَ يَقُومُ
مَنْ لِقَهُمُ الْحَدِيثِ وَالطَّرِيقِ يُنْ ❖ تَوَضَّعُ مِنْهُ صَاحِبُهُ وَالسَّقِيمُ
مَنْ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ إِنْ أَشْكَلَ الْحُكْمُ ❖ سَمُ وَضَجَتْ بِالنَّازِلَاتِ الْخُصُومُ

دَرَسْتُ بَعْدَكَ الْمَدَارِسُ فَالْعِلْمُ ❖ مُمْ طَرِيدٌ وَحَبْلُهُ مَضْرُومٌ
 هَكَذَا يَذْهَبُ الزَّمَانُ وَيَفْتَنِي الْإِلَهَ ❖ عِلْمٌ فِيهِ وَيُجْهَلُ الْمَعْلُومُ
 إِنَّ قَبْرًا حَوَاكَ يَا أَيُّهَا الطُّورُ ❖ دُعَايُ رَحْبُ الْفِتَاءِ عَظِيمٌ
 إِنْ يَكُنْ شَخْصُهُ مَحْتَهُ يَدُ الدَّهْرِ ❖ رَفَذِكْرَاهُ فِي الدُّهُورِ مُقِيمٌ
 فَحَيًّا بِذِكْرِهِ كُلِّ وَقْتٍ ❖ وَمُحَيَّا فِي الثَّرَابِ رَمِيمٌ
 أَمْرِي بِالسُّلُوكِ، مَهْلًا، فِي الْقُلُوبِ ❖ بِغَرَامٍ مُبْرَحٍ مَا يَرِيمُ
 كُلَّمَا رُمْتُ سَلْوَةً هَيَّجَ الْحُزُّ ❖ نَ صَنِيعٌ لَهُ وَفَعْلٌ كَرِيمٌ
 غَيْرَ أَنَّ الْقَضَاءَ جَارٍ عَلَى الْخَلْقِ ❖ بِقِ قَضَاءٍ مِنْ رَبِّهِمْ مَخْتُومٌ
 فَعَلَى الشَّامِتِينَ حَزِيٌّ مُقِيمٌ ❖ وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالتَّسْلِيمُ
 ❖ مُؤَلَّفَاتُهُ:

يَقُولُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي يَعْلَى عَنْ مُؤَلَّفَاتِ وَالِدِهِ: «مَنْ نَظَرَ فِي تَصَانِيفِهِ
 حَقِيقَةَ النَّظَرِ عَلِمَ أَنَّ مَا وَرَاءَهُ [مَرَامٌ] وَلَا [مَقَالٌ] إِلَّا مَا يَدْخُلُ عَلَى الْبَشَرِ مِنْ
 التَّقْصِيرِ عَنِ الْكَمَالِ، وَيَخْرُجُ بِهِ الْعَالِمُ عَنْ مَنَازِلِ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَتَمَيَّزُ بِهِ الْمُتَأَخَّرُ عَنِ
 مَرَاتِبِ أَهْلِ التَّفَقُّدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

قَالَ: «وَكَانَ يُقَسِّمُ لَيْلَهُ كُلَّهُ أَقْسَامًا: فَقَسَمَهُ لِلْمَنَامِ، وَقَسَمَهُ لِلْقِيَامِ، وَقَسَمَهُ
 لِتَصْنِيفِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ».

- قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: «كَانَتْ لَهُ التَّصَانِيفُ الْكَثِيرَةُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ،
 وَكَانَ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ، لَهُ التَّصَانِيفُ الْحَسَنَةُ الْكَثِيرَةُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ،

وانتشرت تصانيفه».

- قال أبو الحسين بن أبي يعلى: «فأما عدد مصنفاته فكثيرة».

- أولاً: في أصول الدين:

١ - إبطال التأويلات لأخبار الصفات، وذكره الذهبي باسم: إبطال تأويل الصفات^(١).

٢ - مختصر إبطال التأويلات.

٣ - إثبات إمامة الخلفاء الأربعة.

٤ - أربع مقدمات في أصول الديانات.

٥ - الانتصار لشيخنا أبي بكر.

٦ - تبرئة معاوية^(٢).

(١) طبع بتحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار غراس، الكويت.

(٢) طبعت هذه الرسالة ومعها عدد من الرسائل في: «مجموع رسائل الإمام القاضي أبي يعلى ابن

الفراء»، بتحقيق: مصطفى بن محمد صلاح الدين بن منسي القباني، دار المنهاج القويم. وقد

ضم هذا المجموع ما يلي:

١ - الكلام في حروف المعجم.

٢ - تنزيه خال المسلمين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

٣ - المنتقى من إيجاب الصوم ليلة الإغمام.

٤ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٥ - فضل ليلة الجمعة على ليلة القدر.

٦ - تفضيل الفقر على الغنى.

٧ - كتاب التوكل.

- ٧ - إِيْجَابُ الصَّيَامِ لَيْلَةَ الْإِغْتِمَامِ^(١).
- ٨ - الرَّدُّ عَلَى ابْنِ اللَّبَّانِ.
- ٩ - الرَّدُّ عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ.
- ١٠ - الرَّدُّ عَلَى الْبَاطِنِيَّةِ.
- ١١ - الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ.
- ١٢ - الرَّدُّ عَلَى الْكَرَّامِيَّةِ.
- ١٣ - الرَّدُّ عَلَى الْمُجْثَمَةِ.
- ١٤ - الرُّسَالَةُ إِلَى إِمَامِ الْوَقْتِ.
- ١٥ - الْقَطْعُ عَلَى خُلُودِ الْكُفَّارِ فِي النَّارِ.
- ١٦ - الْكَلَامُ فِي الْاسْتِوَاءِ.
- ١٧ - الْكَلَامُ فِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ.
- ١٨ - مُخْتَصَرٌ فِي الصَّيَامِ.
- ١٩ - مَسَائِلُ الْإِيْمَانِ^(٢).
- ٢٠ - الْمُعْتَمَدُ.
- ٢١ - مُخْتَصَرُ الْمُعْتَمَدِ^(٣).

(١) انتهى من هذه الرسالة النووي في «المجموع» (٤٥٩/٦ - ٤٦٦).

(٢) طبع بتحقيق: سعود بن عبدالعزيز الخلف، دار العاصمة، الرياض.

(٣) طبع باسم: «المعتمد في أصول الدين»، بتحقيق: وديع زيدان حداد، دار المشرق، بيروت.

١ - ثانيًا: في أصول الفقه:

١ - العُدَّة في أصول الفقه^(١).

٢ - الكِفَايَةُ في أصول الفقه.

٣ - مُخْتَصَرُ العُدَّة.

٤ - مُخْتَصَرُ الكِفَايَةِ.

٢ - ثالثًا: في الفقه:

١ - الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ^(٢).

٢ - التَّعْلِيقُ الْكَبِيرُ، وَيُسَمَّى: الْخِلَافُ الْكَبِيرُ^(٣).

٣ - الْجَامِعُ الصَّغِيرُ^(٤).

٤ - الْجَامِعُ الْكَبِيرُ، قِطْعَةٌ مِنْهَا: الطَّهَارَةُ، وَبَعْضُ الصَّلَاةِ، وَالنِّكَاحُ، وَالصَّدَاقُ، وَالْخُلْعُ، وَالْوَلِيْمَةُ، وَالطَّلَاقُ.

٥ - جَوَابَاتُ مَسَائِلَ وَرَدَتْ مِنْ أَصْفَهَانَ.

٦ - جَوَابَاتُ مَسَائِلَ وَرَدَتْ مِنْ الْحَرَمِ.

٧ - جَوَابَاتُ مَسَائِلَ وَرَدَتْ مِنْ قَنَسَ.

(١) طبع بتحقيق: أحمد بن علي سبر المباركي.

(٢) طبع بتحقيق: عبدالرحمن بن مستور المالكي وحامد بن محمد العمري ولافي بن حمود الصاعدي، دار الأوراق.

(٣) سياتي الكلام على طبعاته بالتفصيل.

(٤) طبع بتطبيق: مصطفى بن محمد صلاح الدين بن منسي القبانى، دار المنهاج القويم.



٨ - جَوَابَاتُ مَسَائِلَ وَرَدَتْ مِنْ مَيَّافَارِقِينَ .

٩ - الْخِصَالُ وَالْأَقْسَامُ ، وَفِيهِ يَقُولُ بَعْضُهُمْ :

قَدْ نَظَرْنَا مُصَنَّفَاتِ الْأَنْبَاءِ ❖ وَمَبْرَزَنَا شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ
مَا رَأَيْنَا مُصَنَّفًا جَمَعَ الْعِلْمَ ❖ مَعَ الْاِخْتِصَارِ وَالْإِفْهَامِ
مِثْلَ مَا صَنَّفَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى ❖ لِي كِتَابِ الْخِصَالِ وَالْأَقْسَامِ
١ - الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ^(١) .

٢ - شَرْحُ الْخِرَافِيِّ^(٢) .

٣ - شَرْحُ الْمَذْهَبِ .

٤ - عُيُونُ الْمَسَائِلِ .

٥ - كِتَابُ الرَّوَايَتَيْنِ .

٦ - الْمُجَرَّدُ فِي الْمَذْهَبِ .

٧ - الْمُقْتَبَسُ .

٨ - مُخْتَصَرُ الْمُقْتَبَسِ .

٩ - رُءُوسُ الْمَسَائِلِ^(٣) .

(١) طبعت «المسائل الفقهية» منه بتحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم ، مكتبة المعارف .

وطبعت «المسائل الأصولية» منه بتحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم ، مكتبة المعارف .

وطبعت «المسائل العقدية» منه بتحقيق: سعود بن عبدالعزيز الخلف ، أضواء السلف .

(٢) طبعت أجزاء منه بتحقيق: عبدالله بن عبد العزيز الفاضل وناصر بن سعود بن عبدالله السلامة ، دار أطلس الخضراء .

(٣) حقق في رسائل علمية بجامعة أم القرى ، وطبع بتحقيق: مصطفى بن محمد صلاح الدين بن =

- رابعاً: في الحديث:

١ - الأمالي في الحديث^(١).

٢ - الفوائد الصّاحح العوالي والأفراد والحكايات^(٢).

- خامساً: في التاريخ والتّراجم:

- فضائل أحمد.

- سادساً: في الأخلاق والإصلاح:

١ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢ - التحذير من الغيبة.

٣ - تفضيل الفقر على الغنى.

٤ - التوكّل.

٥ - دَمُ الغناء.

٦ - فضل ليلة الجمعة على ليلة القدر.

٧ - مُقدِّمة في الأدب.

= منسي القباني، دار المنهاج القويم.

(١) طبع باسم: «جزء فيه ستة مجالس من أمالي شيخ الحنابلة القاضي أبي يعلى الفراء»، بتحقيق:

محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٢) يوجد منها نسخة في المكتبة الظاهرية، مجموع رقم: (١١٦)، اللوحات: (٣٥ - ٤٩).



- مؤلفات متنوعة:

- ١ - أحكام القرآن.
- ٢ - نقل القرآن.
- ٣ - إيضاح البيان.
- ٤ - كتاب الطب.
- ٥ - كتاب اللباس.
- ٦ - شروط أهل الذمة.
- ٧ - الاختلاف في الذبيح.
- ٨ - تكذيب الخبايرة فيما يدعونه من إسقاط الحرية.
- ٩ - إبطال الحيل.
- ١٠ - الفرق بين الآل والأهل.



الكلام على الكتاب

• أولاً إثبات نسبة الكتاب للمؤلف:

١ - الكتاب سبق أن طُبعت منه أجزاء مُتفرقةً صحيحة النسبة إلى القاضي أبي يعلى، كما سيأتي بيان هذه الطباعات بالتفصيل، بالإضافة إلى الشهرة الواسعة للكتاب ومؤلفه أيضاً.

٢ - أقوال العلماء حول كتاب «التعليق الكبير» للقاضي أبي يعلى:

- قال ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٣/رقم: ٦٦٦): «لو اقتصر من يقصد العدل والإنصاف على النظر في كتابه الذي صنفه في مسائل الخلاف، لدلّه على منزلته من العلم دليل كافٍ»، ثم قال بعدها: «ومن مصنفاته: «الخلاف الكبير»».

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢٢٧): «أما هذه الكتب التي يُذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يُذكر فيها الصحيح، فطالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى؛ مثل كتاب: «التعليق» للقاضي أبي يعلى، و«الانتصار» لأبي الخطاب، و«عمد الأدلة» لابن عقيل، و«تعلين» القاضي يعقوب البرزبيني وأبي الحسن بن الراغوثي، وغير ذلك من الكتب الكبار التي يُذكر فيها مسائل الخلاف، ويُذكر فيها الرجح».

- وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/٨٩): «صاحب «التعليق»

الكبرى»، والتّصانيف المفيدة في المذهب». ونسب له كتاب «التعليق الكبير» في كتابه «تاريخ الإسلام» (١٠/١٠٥)، ولكن سَمَّاهُ: «الخلاف الكبير».

- وأثبت له المزدائي عند حديثه على مصادره التي نقل منها في مقدمة «الإنصاف» (١٣/١)، فقال: «مُعْظَمُ «التَّعْلِيقَةِ»، وَهِيَ: «الْخِلَافُ الْكَبِيرُ»، وَقَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» (٣/١٤٩): «وَجَدْتُ الْقَاضِيَّ فِي «التَّعْلِيقَةِ الْكَبِيرَةِ»، وَهُوَ: «الْخِلَافُ الْكَبِيرُ» قَالَ: ...».

- وأثبت له العلّيمي في «المنهج الأحمد» (٢/٣٦٨)، ولكن سَمَّاهُ: «الْخِلَافُ الْكَبِيرُ».

- وأثبت له ابن بدران في «المدخل» (ص ٤٥٠)، فقال: «أَجْمَعُ مَا رَأَيْتُهُ لِأَصْحَابِنَا فِي هَذَا النَّوعِ: «الْخِلَافُ الْكَبِيرُ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَهُوَ فِي مُجَلَّدَاتٍ، وَلَمْ أَطْلُعْ مِنْهُ إِلَّا عَلَى الْمُجَلَّدِ الثَّالِثِ وَهُوَ ضَخْمٌ أَوَّلُهُ «كِتَابُ الْحَجِّ» وَآخِرُهُ «بَابُ السَّلَامِ»، وَقَدْ سَلَكَ فِيهِ مَسْلَكًا وَاسِعًا وَتَفَقَّنَ فِي هَدْمِ كَلَامِ الْحَصَمِ تَفَقُّنًا لَمْ أَرَهُ فِي غَيْرِهِ».

٣ - هَذِهِ مُقَارَنَةٌ بَيْنَ نُصُوصٍ تَحْتَوِيهَا هَذِهِ الْقِطْعَةُ مِنْ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَبَيْنَ نُصُوصٍ نَقَلَهَا عَنْهُ عُلَمَاءُ مُتَأَخِّرُونَ وَنَسَبُوهَا إِلَيْهِ:

النَّاقِلُ عَنْ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى	نَصُّ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى
١ - قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي «الْمُغْنِي» (٣٧٩/٤): «وَأَمَّا إِنْ تَرَعَ فِي الْحَالِ مَعَ أَوَّلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاضِي: «عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَيْضًا».	١ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٢٢٩/٢ - ٢٣٠): «وَأِنْ تَرَعَ وَلَمْ يَسْتَدِمْ فَهَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: - أَحَدُهُمَا: عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا».
٢ - قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي «الْمُغْنِي» (١٦٩/٤): «قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا النَّصَابُ مُعْتَبَرٌ تَحْدِيدًا، فَمَتَى نَقَصَ شَيْئًا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ».	٢ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (١٦٤/١): «نُقْصَانُ النَّصَابِ فِي بَعْضِ الْحَوَالِ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ».
٣ - قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شرح العمدة» (١٥٠/٣): «وَقَالَ الْقَاضِي: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ: «وَمَنْ أَكَلَ فَلَيْمَسِكَ» عَلَى طَرِيقِ الاسْتِحْبَابِ، وَقَوْلُهُمُ: الْإِمْسَاكُ فِي يَوْمٍ لَا يَجِبُ صَوْمُهُ لَا يَكُونُ قُرْبَةً لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يَوْمٌ شَرِيفٌ فِيهِ فَضْلٌ؛ فَالْإِمْسَاكُ فِيهِ قُرْبَةٌ».	٣ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (١٦٩/٢): «يُحْتَمَلُ قَوْلُهُ: «مَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَيْمَسِكَ» عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِحْبَابِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْقَضَاءِ. وَقَوْلُهُمُ: «الْأَمْرُ بِالْإِمْسَاكِ فِي يَوْمٍ لَا يَجِبُ فِيهِ الصَّوْمُ لَا يَكُونُ قُرْبَةً» لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يَوْمٌ شَرِيفٌ فِيهِ فَضْلٌ، فَالْإِمْسَاكُ فِيهِ قُرْبَةٌ».
٤ - قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شرح العمدة» (١٥٧/٣):	٤ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (١٧٩/٢): «ظَاهِرٌ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا نَوَى صَوْمًا

النَّاقِلُ عَنْ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى	نَصُّ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى
«قَالَ الْقَاضِي: فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى صَوْمًا مُطْلَقًا؛ أَجْزَأَهُ عَنْ قَرْضِهِ».	مُطْلَقًا أَجْزَأُهُ عَنْ قَرْضِهِ».
- قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (١٩٠/٣): «وَتَأَوَّلَ الْقَاضِي هَذَا عَلَى: أَنَّهَا تَخَافُ عَلَى وَلَدِهَا أَيْضًا مَعَ خَوْفِهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَأَمَّا إِنْ كَانَ خَوْفُهَا عَلَى نَفْسِهَا فَقَطْ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «وَالْحَامِلُ إِذَا خَافَتْ عَلَى جَنِينِهَا».	٥ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٣٢٢/٢): «هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا تَخَافُ عَلَى وَلَدِهَا أَيْضًا مَعَ خَوْفِهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَأَمَّا إِنْ كَانَ خَوْفُهَا عَلَى نَفْسِهَا فَقَطْ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «وَالْحَامِلُ إِذَا خَافَتْ عَلَى جَنِينِهَا».
- قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (١٩٤/٣): «قَالَ الْقَاضِي: يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ حَصَلَ بِهِ ذَلِكَ كَالْمَرَضِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ الصِّيَامُ مَعَ قِيَاكُنْ حُكْمَهُ حُكْمُ الشَّيْخِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الصِّيَامِ فَيَسْقُطُ الصِّيَامُ وَيَنْتَقِلُ إِلَى الْإِطْعَامِ».	٦ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٣٥٩/٢): «وَيَكُونُ وَجْهُهُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ عَلَى صِفَةٍ لَا يُمَكِّنُهُ الصِّيَامُ بِحَالٍ، فَيَنْتَقِلُ قَرْضُهُ إِلَى الْإِطْعَامِ، كَالشَّيْخِ الْفَانِي إِذَا عَجَزَ عَنِ الصِّيَامِ».
- قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (٢٢٧/٣):	٧ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٣٠١/٢): «وَيَنْتَحَرِجُ فِي الْكُفَّارَةِ رِوَايَةُ أُخْرَى:

<p>نَصُّ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى</p>	<p>النَّاقلُ عن «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى</p>
<p>«أَنَّهَا لَا تَجِبُ»، بِنَاءً عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ بِالْإِيلَاجِ فِي الْبَهِيمَةِ، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ، كَذَلِكَ فِي الْكُفَّارَةِ.»</p>	<p>«وَخَرَجَ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ وَأَصْحَابِهِ كَالشَّرِيفِ وَأَبِي الْخَطَّابِ رَوَايَةً أُخْرَى: أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ مِنْ إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْحَدِّ بِوَطْءِ الْبَهِيمَةِ؛ تَخْرِيجًا لِلْكُفَّارَةِ عَلَى الْحَدِّ.»</p>
<p>٨ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٢/٣٦٧): «وَلَوْ تَبَيَّنَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ أَنَّهُ مِنْ شَوَالٍ وَقَدْ جَامَعَ قَبْلَهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ.»</p>	<p>- قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شَرْحِ الْمُعْتَدَةِ» (٢٣٦/٣): «وَلَوْ وَطِئَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ شَوَالٌ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الصَّوْمَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.»</p>
<p>٩ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٢/٣٦٩): «وَعَلَى أَنْ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ: أَنَّ الْكُفَّارَةَ تَجِبُ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرُوهُ، وَهُوَ: إِذَا أَكَلَ نَاسِيًا وَطَنَّ أَنَّهُ مُفْطِرٌ فَجَامَعَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا ظَنُّهُ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ، وَهَذَا لَا يُسْقِطُ الْكُفَّارَةَ، كَمَا لَوْ وَطِئَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجَرَ لَمْ يَطْلُعْ، وَالشَّمْسُ قَدْ عَرَبَتْ؛ فَإِنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَسْقُطُ عِنْدَنَا</p>	<p>- قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «شَرْحِ الْمُعْتَدَةِ» (٢٤٤/٣): «وَإِذَا أَكَلَ نَاسِيًا فَظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَفْطَرَ فَجَامَعَ أَوْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ أَوْ قَطَرٌ فِي إِحْلِيلِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَفْطَرَ فَجَامَعَ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فِي وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ وَجْهَانِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِيِ. وَكَذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْكُفَّارَةَ تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا ظَنُّهُ</p>

<p>نَصْرُ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى</p>	<p>النَّاقِلُ عَنْ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى</p>
<p>فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ .</p>	<p>إِبَاحَةُ الْفِطْرِ وَهَذَا لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ؛ كَمَا لَوْ وَطِئَ يَظُنُّ أَنَّ الْقَجَرَ لَمْ يَطْلُعْ ؛ فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَسْقُطُ هُنَاكَ عَلَى الْمَنْصُوصِ .</p>
<p>١٠ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٢٣٢/٢) : «فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ جَمَاعًا لَوَجِبَ إِذَا حَلَفَ لَا وَطِئْتُ ، وَهُوَ مُوَلِّجٌ فَتَرَعَ ، أَنْ يَحْنَثَ . ﴿ قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ يَمِينِهِ : لَا اسْتَدَمْتُ الْجَمَاعَ ، وَيُقَرَّرُ الْكَلَامُ فِيهِ إِذَا اسْتَدَامَ الْوَطْءُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ عَلَيْهِ .</p>	<p>- قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (٢٦٤/٣) : «وَلَوْ حَلَفَ وَهُوَ مُجَامِعٌ : لَا وَطِئْتُكَ ، فَتَرَعَ فِي الْحَالِ ؛ لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْلِفُ عَلَى تَرْكِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلِأَنَّ مَفْهُومَ يَمِينِهِ لَا اسْتَدَمْتُ الْجَمَاعَ . إِحْدَاهُمَا : هُوَ جَمَاعٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاضِي .</p>
<p>١١ - قَالَ الْمُؤَلِّفُ (٣٠٣/٢) : «وَأَمَّا قَرَجُ الْبَهِيمَةِ فِي الْكَفَّارَةِ رَوَايَتَانِ بِنَاءً عَلَى الْحَدِّ : - فَإِنْ قُلْنَا : يَجِبُ ، أَوْجَبْنَا الْكَفَّارَةَ . - وَإِنْ لَمْ يُوجِبِ الْحَدُّ ، لَمْ يُوجِبِ الْكَفَّارَةُ ، كَالْوَطْءِ فِيمَا دُونَ الْقَرَجِ .</p>	<p>- قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمُغْنِي» (٣٧٥/٤) : «فَصْلٌ : فَأَمَّا الْوَطْءُ فِي قَرَجِ الْبَهِيمَةِ . فَذَكَرَ الْقَاضِي : أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي قَرَجٍ مُوجِبٍ لِلْغُسْلِ ، مُفْسِدٌ لِلصُّومِ ، فَأَشْبَهَ وَطْءَ الْأَدَمِيَّةِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ لَا تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ .</p>

نَصُّ «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى	النَّاقلُ عن «التَّعْلِيقِ الْكَبِيرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى
١٢ - قال المؤلف (٢/٢٤٠): «لو تَجَشَّأَ عَامِدًا لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ».	- قال ابن مُفْلِحٍ في «الْفُرُوعِ» (٥/٩): «وَاحْتَجَّ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَوْ تَجَشَّأَ لَمْ يُفْطِرْ».
١٣ - قال المؤلف (٢/٣٠١): «يَخْرُجُ فِي الْكُفَّارَةِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: «أَنَّهَا لَا تَجِبُ»، بِنَاءً عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ بِالْإِبْلَاحِ فِي الْبَهِيمَةِ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ، كَذَلِكَ فِي الْكُفَّارَةِ».	- قال ابن مُفْلِحٍ في «الْفُرُوعِ» (٥/٤٤): «وإن أُولَئِكَ فِي بَهِيمَةٍ فَكَالْأَدَمِيَّةِ نَصٌّ عَلَيْهِ، احتَجَّ الْأَصْحَابُ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ: وَسَوَاءٌ وَجَبَ الْحَدُّ كَالزَّانَا أَوْ لَا كَالزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ، وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْكُفَّارَةِ وَجْهَيْنِ بِنَاءً عَلَى الْحَدِّ وَكَذَا خَرَجَهُ الْقَاضِي رِوَايَةً بِنَاءً عَلَى الْحَدِّ».
١٤ - قال المؤلف (٢/٣٢٧): «وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا تَخَافُ عَلَى وَلَدِهَا أَيْضًا مَعَ خَوْفِهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَأَمَّا إِنْ كَانَ خَوْفُهَا عَلَى نَفْسِهَا فَقَطْ فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «وَالْحَامِلُ إِذَا خَافَتْ عَلَى جَنِينِهَا».	- قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ» (٧/٣٨١): «قَوْلُهُ: وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا، أَفْطَرْتَا، وَقَضَتَا، يَعْنِي: مَنْ غَيْرِ إِطْعَامٍ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً بِالْإِطْعَامِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُوَ نَصُّ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ وَصَالِحٍ، وَذَكَرَهُ وَتَأَوَّلَهُ الْقَاضِي عَلَى خَوْفِهَا عَلَى وَلَدِهَا».

• ثانياً تحقيقُ اسمِ الكتابِ:

كما سبق ذكره قريباً فإن الكتاب يُذكرُ بأكثر من اسمٍ ، فمنهم من يُسميه:

- «التعليق الكبير» ، كما ذكره الزركشي في «شرح الخرقى» (٢٧٤/٣) و (٢٣٦/٤) و (٣٥٦/٧) ، والمرداوي في «الإنصاف» (١٤٧/١٣) و (١٨٥/١٣) و (٦٨/١٤) و (٨٥/١٤) و (١٧٨/١٥) .

- ومنهم من يقتصر على اسم: «التعليق» ، كما ذكره ابن مفلح في «الفرع» (١٦٣/٢) و (٢٠١/٢) و (٢١٠/٣) و (٢٧٦/٣) و (٤١٨/٣) و (٢٥٠/٤) ، والمرداوي في «الإنصاف» (١١٠/١) و (١٣١/١) و (١٥٣/١) و (٢٧٦/١) .

- ومنهم من يُسميه: «التعليقة» ، كما ذكره الزركشي في «شرح الخرقى» (٣٩٦/٥) ، والمرداوي في «الإنصاف» (١٣/١) ، وفي «تصحيح الفرع» (١٤٩/٣) .

- ومنهم من يُسميه: «الخلافة الكبير» ، كما ذكره الزركشي في «شرح الخرقى» (٣٢٢/٧) ، والمرداوي في «الإنصاف» (٥٠٠/١٢) و (٢٢٠/١٣) و (١٢٤/١٥) و (٤٠٧/١٩) و (٤٢٤/٢٤) و (٤٥٤/٢٥) ، وفي «تصحيح الفرع» (١٤٩/٣) .

• الترجيحُ:

الذي يترجح لنا في اسم الكتاب ، وذلك بعد العرض السابق لكلام العلماء على الكتاب ، وذكرهم له في مؤلفاتهم ، أن اسمه:
«التعليق الكبير»

وأن العلماء كعادتهم لا يحرصون على ذكر اسم الكتاب بالنص، ففي بعض الأحيان يذكرون اسم الكتاب: «التعليق الكبير»، وفي البعض الآخر يختصرون الاسم ليصبح: «التعليق»، وفي البعض الآخر يتصرفون في الاسم ليصبح: «التعليق»، وفي أحيان أخرى يذكرون الاسم بالمعنى ليصبح: «الخلاف الكبير».

وفي جميع هذه الأحوال فإن الاسم الذي يُطلقونه يدلُّ على مُسمى الكتاب؛ لذلك كان صنيعهم هذا غير مُنافٍ للدقة والضبط، إذ التَّساهلُ في ذكر أسماء الكتب هو من صنيع العلماء في القديم والحديث.

أما عن الزيادة التي في اسم الكتاب وهي: «في المسائل الخلافية بين الأئمة»، والتي طُبِعَ بها الكتاب سابقاً، فلم نجد دليلاً مادياً على أنها ثبتت في عنوان الكتاب، ولم نجد لها إلا في بطاقة بيانات نسخة الكتاب التي في دار الكتب المصرية تحت رقم: [١٤٠ فقه حنبلي]، والتي تضمُّ المجلد الرابع من الكتاب، ولا توجد هذه الزيادة حتى على غلاف هذه النسخة.

والذي يترجَّح لدينا أن هذه الزيادة ليست من اسم الكتاب، بل هي زيادة توضيحية لمحتوى الكتاب، ووضعتها أحد النساخ لإحدى النسخ أو أحد مُفهرسي المخطوطات.

ومع ذلك فضلنا أن نضع هذه الزيادة في عنوان الكتاب؛ لإيضاح محتواه للقراء، ووضعناها بين قوسين؛ لكي نبيِّن أنها ليست من اسم الكتاب الذي ترجَّح لدينا.

❁ ثالثاً منهج المؤلف:

- اقتصر المؤلف على المسائل الخلافية بين مذهب الإمام أحمد وبقيّة المذاهب؛ لذلك كان من المعلوم أنه لا يذكر المسائل المتفق عليها بين المذاهب الأربعة وداود الظاهري.

- يبدأ المؤلف بذكر المسألة الفقهية على مذهب الإمام أحمد، ويستدل عليها بالرواية المروية عن الإمام في المسألة، مع نسبة هذه الرواية لمن يرويها من تلامذة الإمام، فإن كان هناك أكثر من رواية واختلف حكم الإمام، صحح إحدى الروايتين، ثم يذكر من اختارها من علماء المذهب، ثم يذكر الرواية الثانية مع ذكر من اختارها من علماء المذهب أيضاً.

- ثم بعد ذلك يبدأ في ذكر الخلاف بين مذهب الإمام أحمد وبين بقيّة المذاهب الثلاث، وقد يذكر أحياناً مذهب داود الظاهري، ولو اختلف الحكم المعتمد داخل إحدى المذاهب الثلاث، يذكره أيضاً.

- ثم يذكر أدلة المذهب سواء كانت آيات قرآنية أو أحاديث أو آثار أو أقيسة، ثم يورد اعتراضات المخالف على هذه الأدلة، ثم يجيب عليها، ثم بعد ذلك يورد أدلة المخالف، ثم يبدأ في تفنيدها والرد عليها، كل هذا بأسلوب رصين ومتمكن، مع ما يتخلل كلامه من فوائد فقهية وأصولية وحديثية ولغوية.

- وقد لاحظنا أن المؤلف ينقل من كتاب «التجريد» لبقدوري، سواء كان مذهب الحنابلة موافقاً للأحناف أو غير موافق، وقد استفدنا من هذا الأمر في تصحيح وتقويم عدد من المواضع في النص المحقق.

- وكذلك أيضاً لاحتظنا أن تلميذ المؤلف أبا الخطاب الكلوزاني ينقل عنه كثيراً في كتابه «الانتصار»، والأغلب أنه لا يصرح بالنقل عنه، وإذا قال أبو الخطاب: «شيخنا»، فالمقصود به هو القاضي أبو يعلى، وبالمقارنة بين كتابي «التعليق الكبير» (مسألة رقم: ٥٦) و«الانتصار» (١٣٣/٣) في شرح مسألة: لا زكاة في الحلي المباح، يتبين أن أكثر شرح المسألة في كتاب «الانتصار» منقول من كتاب «التعليق الكبير».

- يعتمد المؤلف على كتب القاضي عبد الوهاب المالكي في النقل عن مذهب مالك، ومن أهمها كتاب «الإشراف على نكت مسائل الخلاف».

- في بعض المواضع يقول المؤلف: «قال شيخنا أبو عبد الله»، والمقصود به هو: شيخ المؤلف العلامة الحسن بن حامد البغدادی إمام الحنابلة في زمانه.

- وجدير بالذكر أنه ترجح عندنا أن المؤلف اختصر كتابه «رؤوس المسائل» من كتابه «التعليق الكبير»، فاختصر على رأس المسألة فقط مع ذكر الخلاف بصورة مختصرة، وقد تغيرت بعض ترجيحات القاضي أبي يعلى في «رؤوس المسائل»^(١) عنها في «التعليق الكبير»^(٢)؛ نتيجة لتغير اجتهاده في المسألة.

❁ رابعاً تحقيق الكتاب:

طبع من الكتاب بعض الأجزاء من قبل، وهذه بياناتها:

١ - أول ما طبع من الكتاب كان قطعة صغيرة تشمل: «كتاب الاعتكاف»

(١) انظر مسألة رقم: (٥٦٩).

(٢) انظر مسألة رقم: (١٧٨).



فَقَط ، وَطُبِعَتْ بِاسْمِ: «كِتَابِ الْاِعْتِكَافِ مِنَ التَّعْلِيْقِ الْكَبِيرِ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ» ، بِدِرَاسَةِ وَتَحْقِيقِ / الدُّكْتُورِ عَوْضِ بْنِ هِلَالِ الْعَمْرِيِّ ، وَقَدْ طُبِعَتْ بِالْقَاهِرَةِ ، وَكَانَتْ سَنَةُ الطَّبْعِ: ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .

٢ - ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ طُبِعَتْ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ تَشْمَلُ: «بَعْضَ كِتَابِ الْاِعْتِكَافِ ، وَكِتَابِ الْحَجِّ ، وَبَعْضَ كِتَابِ الْبُيُوعِ» ، وَطُبِعَتْ بِاسْمِ: «التَّعْلِيْقَةُ الْكَبِيرَةُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ عَلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ الْمُبَجَّلِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ ، فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ ، بِتَحْقِيقِ وَدِرَاسَةِ / لَجْنَةِ مُخْتَصِّصَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ ، بِإِشْرَافِ / نُورِ الدِّينِ طَالِبٍ ، دَارُ النَّوَادِرِ ، وَكَانَتْ سَنَةُ الطَّبْعِ: ١٤٢١ هـ ، ٢٠١٠ م .

٣ - ثُمَّ طُبِعَتْ قِطْعَةٌ ثَانِيَةٌ كَبِيرَةٌ أَيْضًا تَشْمَلُ: أَغْلَبَ «كِتَابِ الصَّلَاةِ» ، وَطُبِعَتْ بِاسْمِ: «التَّعْلِيْقِ الْكَبِيرِ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ» ، فِي أَرْبَعِ مُجَلَّدَاتٍ ، بِتَحْقِيقِ / الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ فَهْدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفُرَيْحِ ، دَارُ النَّوَادِرِ ، وَكَانَتْ سَنَةُ الطَّبْعِ: ١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤ م .

٤ - ثُمَّ كَانَ آخِرُ مَا طُبِعَ مِنَ الْكِتَابِ هَذِهِ الْقِطْعَةُ الَّتِي تَشْمَلُ: مِنْ أَوَّلِ «كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ» إِلَى نِهَائِهِ «كِتَابِ الْإِيمَانِ» ، وَطُبِعَتْ بِاسْمِ: «التَّعْلِيْقِ الْكَبِيرِ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ» ، وَقَدْ طُبِعَتْ بِتَحْقِيقِ مُخْتَلَفِينَ:

أ - طُبِعَتْ أَوَّلًا فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ ، بِتَحْقِيقِ: الدُّكْتُورِ نَاصِرِ بْنِ سُعُودِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَامَةِ ، دَارُ أَطْلَسِ الْخَضِرَاءِ ، وَكَانَتْ سَنَةُ الطَّبْعِ: ١٤٤١ هـ ، ٢٠٢٠ م .

ب - ثُمَّ طُبِعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي مُجَلَّدَيْنِ ، بِتَحْقِيقِ وَدِرَاسَةِ: الدُّكْتُورِ مَسْفَرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ مُسْنِدِ الْجَرَوِيِّ ، دَارُ طَبِيبَةِ الْخَضِرَاءِ ، وَكَانَتْ سَنَةُ الطَّبْعِ: ١٤٤٢ هـ ، ٢٠٢١ م .

وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

- تاريخ النسخ: لا يوجد، ولكننا نرجح أنها منسوخة في القرن السابع
تقديراً.

- اسم الناسخ: لا يوجد.

- عدد اللوحات: ٢٠٠ لوحة.

- مصدرها: مكتبة «جامعة ييل» بالولايات المتحدة الأمريكية، ومحفوظة
هناك تحت رقم: [Landberg Mss 221].

- نوع الخط: نسخ معتاد.

* الملاحظات عليها:

- النسخة مقابلة ومصححة، وبها عدد من الإلحاقات، والتي تدل على أنها
تم مقابلتها على الأصل المنقولة منه، ومع ذلك يكثر بها التصحيف والتحريف،
وقد يكون أكثر هذه التصحيقات سببها رداءة الأصل المنقول منه، وليس الناسخ.

- يسقط بها بعض الكلمات والجمل المهمة للسياق.

- يوجد بها بعض البياض، والذي حاولنا أن نستدركه قدر الإمكان.

- يقع بها بعض الزيادات المخلة للسياق، والتي يجب حذفها.



- يَقَعُ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ التَّكَرَّارِ فِي الْجُمْلِ وَالْعِبَارَاتِ .

- الْمَخْطُوطُ يَتَضَمَّنُ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ مِنْ تَجْزِئَةِ الْأَصْلِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ: قِطْعَةٌ مِنَ الْجُزْءِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ، وَكَامِلُ الْأَجْزَاءِ: الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ، وَالسَّادِسِ وَالْعِشْرِينَ، وَالسَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ، وَالثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ، وَقِطْعَةٌ مِنَ الْجُزْءِ الثَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ .

- مِنْ بَدَايَةِ الرَّجَحِ [٨/ب] حَتَّى نِهَآيَةِ الرَّجَحِ [١٠/أ] ، الصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ مَكَانَهُ بَعْدَ نِهَآيَةِ الرَّجَحِ [٩٥/أ] .

- سَقَطَتْ بَعْضُ اللَّوَحَاتِ بَعْدَ الرَّجَحِ [٧/أ] .

- سَقَطَتْ بَعْضُ اللَّوَحَاتِ بَعْدَ الرَّجَحِ [٨/أ] .

- كُتِبَ بِخَطِّ مُغَايِرٍ وَأَحْدَثَ مِنْ خَطِّ الْمَخْطُوطِ عَلَى أَوَّلِ صَفْحَةٍ مِنْهُ: «الْفَتَاوَى الْكَبِيرَا مِنْ تَأْلِيفِ أَبِي يَعْلَى الْحَنْبَلِيِّ» ، وَالْوَاضِحُ أَنَّ هَذَا الْعُنْوَانَ مِنْ وَضَعِ أَحَدٍ مُتَمَلِّكِي الْمَخْطُوطِ ، وَهُوَ وَهَمٌ مِنْهُ فِي اسْمِ الْكِتَابِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا سَابِقًا الصَّوَابَ فِي اسْمِهِ .



نماذج من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

لنفسه قال الصوم مقصود قتل له فالاعتكاف مقصود ولا ملومه القضا
 وسكر ذلك اذا اعتكف انه صومه عن قضا فانه مقصود ولا قضا على ان الطهارة وان
 كانت تزداد لغرضها فهي مقصودة في نفسها ولهذا استحب محمد الطهارة وان
 كان من طهر او هذا يدل على انها مقصودة لا تترك غسل المحاسة لما لم
 يكن مقصودا لم يستحب كذا فان قتل في الاعتكاف فدايان احدهما
 لمزومة التساقف الا ان الصحيح عندك انه لا قضا فان قتل والفرق
 بينهما ان كل جزء من التبت في السجدة اذا قاربه الصوم فهو قريب وليس بمعتكف
 حتى يكونه قريبه الى وجود التبت فيه يوما كاملا فاذا التبت فيه ساعة حصل
 له اعتكاف صحيح فاذا خرج بعد ذلك لم يلزمه شيء وليس كذلك الصوم لان لا
 يكون قريبه الا بوجود الامساك في جميع اجزا النهار فاذا فعل حرامه
 ثم فسده لم يفسد قضا قتل له وان كان الا من التبت فيه فقد بطل يومه
 كاملا ولهذا المعنى اذا استدام الاعتكاف لم يحج الى تحديده لكل جزء
 فمع هذا فلا قضا عليه لما نواه من بقية اليوم والملاحة على العسل الى ما فيه
 لا يحل عليه تمامه ما روي احمد في المستدرج اسناده عن جده عن ابي صالح عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دخل عليه فوجد عابثا فبشره بفساد عمه واولها فترتب في ذلك
 يا رسول الله اما اني كنت سائما ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم
 لم يطرع امير نفسه ان يشاء صام وان شأ أفطر ورواه ابو بكر بن اسادة
 الصائم المبطوع امير نفسه فان شئت صوم وان شئت فافطري فان قتل
 في محفل ان يريد من زاد الصوم بطوعا في بعض النهار فان شاور الصوم دام
 فيه وان شالم صوم واذا بذلك وان الدخول في صوم الطوع في بعض النهار وقيل
 انه يلحق ان شأ أفطر وقيل وان شأ صام عليه قتل ان قوله الصائم لم يطرع
 امر منه فله الخيار وهو صام وقيل ان دخول منه ليس هو صيام ولا قتل
 قال ان شأ صام وان شأ أفطر ولا يكون الا فطرا لا بعد الدخول في الصوم
 يحول منه بالخيار ان شأ أفطر وقضا ولا يصح على نفسه لان سندهم
 في قوله الانعام ولا يجوز له الخروج فان خرج منه كان عليه القضا فان
 راجع

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

|| ١ | [مسألة: إمكان الأداء ليس بشرط في وجوب الزكاة، ولا ضمانها^(١).
خلافًا لأبي حنيفة في قوله: «ليس بشرط في الوجوب، إلا أن المال إن
تلف سقطت الزكاة، سواء أمكنه الأداء أو لم يمكنه».

وللشافعي قولان:

* أحدهما: إن إمكان الأداء من شرائط الوجوب.

* والثاني: إنه من شرائط الضمان^(٢).

[ب/ إلى وقت وجوب مثلها كالصلاة.

ولأنها من أحد العبادات الخمس فلم يجز تأخير أدائها إلى وقت وجوب
مثلها، كالصلاة والصيام والحج.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: لَا تُسَلَّمُ لَكُمْ هَذَا الْأَصْلَ، وَنَقُولُ: إِنْ الزَّكَاةُ تَجِبُ وَجُوبًا
مُوسَعًا، وَلَهُ تَأْخِيرُ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ إِلَى أَنْ يُطَالِبَهُ بِهَا الْإِمَامُ، فَحِينَئِذٍ لَزِمَهُ
دَفْعُهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ امْتَنَعَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ.

وأما زكاة الأموال الباطنة فله تأخيرها أبدًا، ولا يضمن بالتأخير، طالَبَ بها
الإمام أو لم يطالبه، فإن لم يكن هناك إمام فالأموال الظاهرة والباطنة سواء،
يُخْرِجُ زَكَاةً إِلَى الْمَسَاكِينِ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَضْمَنُ تَأْخِيرَهَا.

﴿ قِيلَ لَهُ: إِذَا لَمْ تُسَلَّمْ هَذَا الْأَصْلَ فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ.

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٠٢).

(٢) من «رموس المسائل» للمؤلف فقط.

• فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ وَجُوبُهَا عَلَى الْقَوْرِ لَكَانَ لَهَا وَقْتُ تَقَوُّتِ فِيهِ، كَتِّصِيمِ
وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ الْوَاجِبَةِ.

• قِيلَ لَهُ: هَذَا بَاطِلٌ بِالْحَجِّ وَالْكَذْرَاتِ؛ فَإِنْ وَجُوبُهَا عَلَى الْقَوْرِ وَلَيْسَ لَهَا
وَقْتُ تَقَوُّتِ فِيهِ.

على أن القضاء والأداء اشتمان مَرَعِيَّانِ، وَقَدْ وَرَدَ تَسْمِيَةُ الْأَدَاءِ بِالْقَضَاءِ.
قَالَ رَبِّهِ: «مَا أَدْرَكْتُمْ [فَصَلُّوا]»^(١)، وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا»^(٢). فَسَمِيَ [الْمَغَائِبُ]
قَضَاءً، وَإِنْ كَانَ فِي التَّحْقِيقِ أَدَاءً؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ [بَاقٍ]^(٣)، وَقَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ
صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُؤَدِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٤). فَسَمَاءٌ مُؤَدِّيًّا وَإِنْ كَانَتْ فَائِتَةً.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ مَالَهُ هُنَاكَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَجُّهِ الْمُطَابِقَةِ عَلَيْهِ مِنْ
جِهَةِ الْإِمَامِ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَضْمَنَ زَكَاتَهُ، أَصْلُهُ: إِذَا هُنَاكَ قَبْلَ إِمَّاكِنِ الْأَدَاءِ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَاسُوا عَلَى مَا قَبْلَ [الْحَوْلِ]^(٥)، قِيلَ: لَا يَصِحُّ لَوْجَهَيْنِ:
* أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَبْلَ الْحَوْلِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، سَوَاءً تَلَفَّ بِفِعْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ،

-
- (١) كَذَا فِي مَصَاحِرِ التَّخْرِيجِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): اقْتَمُوا.
(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧ رَقْمًا: ٣٤٣٩) - وَنَقَطَهُ - وَنَبْخَرِي (١ رَقْمًا: ٦٣٦) وَ (٢ رَقْمًا: ٩٠٨)
وَمُسْلِمٌ (٧ رَقْمًا: ٥٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.
(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «تَدْبِثُ».
(٤) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «قَبِي».
(٥) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (١ رَقْمًا: ٥٩٧) وَمُسْنَدُهُ (٢ رَقْمًا: ٦٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.
(٦) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «جَوَاب».

وسواءً طُولِبَ بها أو لم يُطالَبْ.

✽ والثاني: أن قَبْلَ الحَوْلِ ما وَجِبَتْ عليه الزَّكَاةُ، وَبَعْدَ الحَوْلِ قد وَجِبَتْ عليه.

واحتجَّ: بأنَّ يَدَ صاحِبِ المالِ يَدُ أمانةٍ، بِدَلِيلٍ: أنه لو هَلَكَ المالُ في يَدِهِ قَبْلَ إِمْكَانِ الأداءِ لم يَضْمَنْ، وَكُلُّ من كانت يَدُهُ يَدَ أمانةٍ لم يَصِرْ مُتَعَدِّيًا ضَامِنًا إلا بِالسَّهْلِ أَوِ الْمَنَعِ بَعْدَ الْمُطالَبَةِ، دَلِيلُهُ: الْمُودَعُ.

والجوابُ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ أن يَدَهُ يَدُ أمانةٍ، وإنَّما هو في يَدِهِ بِمَنْزِلَةِ الْغَرَضِ، وَتَعَلُّقُهُ بِمالِهِ لِتَعَلُّقِ قِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ وَأُرُوشِ الْجِنَايَاتِ بِمالِهِ، وَذلك لا يَسْقُطُ بِتَلَفِ المالِ، كَذلكَ هَا هُنَا.

وَأَمَّا الرَّدِيعةُ: فَقَدْ أَجَبْنَا عنها فيما تَقَدَّمَ، وَقُلْنَا: إِنَّها حَصَلَتْ في يَدِ الْمُودَعِ بِرِضا صاحِبِها [1/2] فلم يَلْزَمْ دَفْعُها إِلَيْهِ إلا بَعْدَ الْمُطالَبَةِ.

وليسَ كَذلكَ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّها حَصَلَتْ في يَدِهِ بِغَيْرِ مُسْتَحَقِّها ولا عِلْمِهِمَ بها، فَعَلِيهِ أن يَبْتَدِئَ بِإِخْراجِها إلى من يَسْتَحِقُّ قَبْضَها، فإذا أَمَكَّنَهُ ولم يَفْعَلْ صَارَتْ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ، كَمَا نَقُولُ في اللَّقْطَةِ: عَلَيْهِ أن يَدْفَعَهَا إلى صاحِبِها، وَكَذلكَ إذا عَرَّفَهُ، فَإِنْ لم يَفْعَلْ صَارَتْ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ، وَكَذلكَ إذا ماتَ الْمُودَعُ وَحَصَلَتْ الرَّدِيعةُ في يَدِ الْوَرَثَةِ وَهم يَعْرِفُونَ صاحِبَها، وَكَذلكَ الثَّوبُ إذا أَلْقَتْهُ الرِّيحُ في دارِ إنسانٍ وَهو يَعْرِفُ صاحِبَهُ.

واحتجَّ: بأنَّ مِقْدَارَ الزَّكَاةِ حَقٌّ لغيرِهِ، حَصَلَ في يَدِهِ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، وَهَلَكَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، مِمَّنْ غَيْرِ تَوَجُّهِ الْمُطالَبَةِ عَلَيْهِ مِمَّنْ لَهُ حَقُّ الْمُطالَبَةِ؛ فَوَجِبَ أن لا يَضْمَنَهُ،

كالثوب إذا طَيَّرْتَهُ الرِّيحُ إِلَى دَارِهِ .

والجواب: أن الثوب إذا أَلْقَتْهُ الرِّيحُ ، أن ذلك لم يَحْصُلْ فِي يَدِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ فِي يَدِهِ بِقَبْضِهِ ، كَمَا نَقُولُ فِي الطَّائِرِ إِذَا عَشَّشَ فِي مِلْكِهِ وَفَرَّخَ: إِنَّهُ لَا يَحْصُلُ فِي يَدِهِ ، وَالسَّمَكَةِ إِذَا طَفَرَتْ وَوَقَعَتْ فِي سُمَارِيَّتِهِ^(١) ، وَالثَّلْجِ إِذَا نَزَلَ فِي فِرَاضِهِ^(٢): فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ فِي يَدِهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ صَاحِبِ الْمَلِكِ .
فَعَلَى هَذَا: الْوَصْفُ [غَيْرُ]^(٣) مُسْلِمٍ فِي الْأَصْلِ وَلَا مُسْلِمٍ مِنْ وَجْهَيْنِ:

❖ أَحَدُهُمَا: أَنْ إِمْسَاكَكَ الْعَيْنَ سَبَبٌ لِحُصُولِ الزِّيَادَةِ فِي يَدِهِ .

❖ وَالثَّانِي: أَنْ قَوْلَهُ: «مَنْ غَيْرِ تَوَجُّهِ الْمُطَالَبَةِ» ، لَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَهُ بِإِخْرَاجِهَا عَلَى الْفَوْرِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ .

ثُمَّ يَنْتَقِضُ بِالْمُحَرِّمِ إِذَا اضْطَادَّ ظَبِيَّةً ، فَسَمِنَتْ فِي يَدِهِ وَمَاتَتْ ، ضَمِنَهَا بِزِيَادَتِهَا ، وَإِنْ كَانَ حُصُولُهَا وَتَلَفُهَا بِغَيْرِ فَعْلِهِ ، أَعْنِي: الزِّيَادَةَ .

عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ صَاحِبَهُ ، فَإِنْ عَلِمَ بِهِ فَلَمْ يَعْلَمْهُ بِذَلِكَ حَتَّى تَلَفَ فَهُوَ مُفَرِّطٌ وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ ، كَمَا نَقُولُ فِي الزَّكَاةِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمَعْنَى فِي الثَّوبِ وَفِي الْوَدِيعَةِ وَفِي اللَّقْطَةِ: أَنَّهُ قَبْلَ

(١) قَالَ الصَّفْدِيُّ فِي «تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ» (ص ٣١٩): «الْعَامَّةُ تَقُولُ: سُمَارِيَّةٌ لَضَرْبٍ مِنَ السُّفُنِ ، بِالْأَلِفِ ، وَالصَّوَابُ: سُمَيْرِيَّةٌ ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى مَنْ عَمِلَهَا أَوَّلَ النَّاسِ» .

(٢) قَالَ الصَّاحِبُ ابْنُ عَبَّادٍ فِي «الْمَحِيطِ» (٨/٨ مادة: ض ر ف): «الْفُرْضَةُ: مَشْرَبُ الْمَاءِ مِنَ النَّهْرِ وَتَمَرًا مِنَ السُّفُنِ حَيْثُ تَزَكَّبُ ، وَالْجَمْعُ: الْفُرْضُ وَالْفِرَاضُ ، يُقَالُ: سَقَاهَا بِالْفِرَاضِ» .

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ): «غَيْرُهُ» .

المُطَالِبَةِ وَالْعِلْمِ بِصَاحِبِهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الدَّفْعُ ، فَلِهَذَا لَمْ تُلْزِمَهُ الضَّمَانُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ فَلَمْ تَسْقُطْ بِهَلَاكِ الْمَالِ .

دَلِيلُهُ : إِذَا طَالَبَ بِهَا الْإِمَامُ فَاُمْتَنَعَ ، وَكَزَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا تَلَفَ الْعَبْدُ الْمُخْرَجُ عَنْهُ ، وَهَذِهِ الْمُعَارَضَةُ أَشْبَهُ عَلَى أَصُولِنَا .

وَاحْتَجَّ عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى التَّرَاخِي : بِأَنَّهَا عِبَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ لَا تَقُوتُ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ ، فَلَمْ يَكُنْ أَصْلُ وَجُوبِهَا عَلَى الْفَوْرِ كَ : الْكُفَّارَاتِ ، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ ، [٢/ب] وَالصَّلَاةِ الْمَنْدُورَةِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّا لَا نُسَلِّمُ هَذِهِ الْأُصُولَ ، بَلْ نَقُولُ : هِيَ [عَلَى] ^(١) الْفَوْرِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِي « رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِي » : « يُجَبِّرُ الْمَظَاهِرُ عَلَى الْكُفَّارَةِ » .

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : الْقَضَاءُ عَلَى التَّرَاخِي ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِ تَفْرِقَةِ قَضَاءِ رَمَضَانَ ، فَعَلَى هَذَا فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ ^(٢) ، وَأَنَّهَا أُمِرَتْ بِتَأْخِيرِ الْقَضَاءِ ، وَلِأَنَّ الْقَضَاءَ مَرْقُوتٌ بَيْنَ الصَّوْمِينَ ؛ فَلِهَذَا كَانَ تَأْخِيرُهُ إِلَيْهِ .

❦ فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ قَدْ نَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ [سَأَلَهُ] ^(٣) عَنْ حَدِيثِ عُمَرَ : « إِذَا [أَجْدَبُوا عَامًا] ^(٤) لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ الصَّدَقَةُ » ^(٥) ، فَقَالَ : « أَلَيْسَ قَدْ أَخَذَهَا

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) أخرجه البخاري (٣/رقم : ١٩٥٠) ومسلم (٣/رقم : ١١٦٥) .

(٣) هذا هو الأليق بالسياق ، وفي (الأصل) : « سأل » .

(٤) كذا في « الشافعي » (١/٢٢٨ رقم : ١١) و« زاد المسافر » (٢/رقم : ١٢٧٧) لغلام الخلال ، وهو

الصواب ، وفي (الأصل) : « أحنثوا ما » .

(٥) أخرجه أبو عبيد في « الأموال » (٢/رقم : ٩٥١) وابن زنجويه في « الأموال » (٢/رقم : ١٤٣٥)

و(٣/رقم : ٢٢٣٢) وابن شبة في « تاريخ المدينة » (٢/٧٤٥) بمعناه .

منهم في السنة الأخرى؟». وهذا يدل على أن عمر أخر أخذها إلى السنة الثانية، فلو كانت في الفور ما أخرها.

❦ قيل: إنما أخرها لعذر، وهو الجذب والقحط.

فصل

وأما الكلام مع الشافعي: فيبدأ بالدلالة على أن إمكان الأداء ليس بشرط في الوجوب، ثم تدل على أنه ليس بشرط في الضمان.

أما الدلالة على أنه ليس بشرط في الوجوب: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول»^(١). وهذا قد حال عليه الحول.

ولأنه لو أثلف المال في هذه الحال لضمن الزكاة، فوجب أن تكون واجبة عليه؛ قياساً على ما بعد الحول، وإمكان الأداء، وعكس هذا قبل الحول لمالم يضمن الزكاة بإتلاف المال في هذا الحال لم تكن واجبة عليه.

فإن ارتكبوا هذا وقالوا: لا يضمن بإتلاف المال.

❦ قلنا: كل حق ضمنه إذا استهلك المال بعد إمكان الأداء لو شرط الوجوب لم ينعقد الحول الثاني عقيب الأول، ولو وقف انعقاده على حال الإمكان، وهذا لا يقولون به.

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٨٠) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٦٢١)، (١٦٣٨) وابن ماجه (١٧٩٢) والبيزار (١٨/رقم: ٣٠٤) والدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٩، ١٨٩٠) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٥٠) من حديث عائشة. قال ابن الملقن في «البدع المنيرة» (٥/٤٥٥): «إسناده ضعيف».

ولأنه لو طالَبَ بها للسَّاعي عَقِيبَ الحَوْلِ وجَبَ الدَّفْعُ ، والمُطالَبَةُ لا تكونُ إلا بِحَقِّ سَبَقٍ وجُوبُهُ ، ألا تَرى أَنَّ الدَّيْنَ لا يَصِحُّ المُطالَبَةُ به إلا بَعْدَ تَقَدُّمِ الوجُوبِ .

واخْتِجَّ الْمُخالِفُ: بَأَنَّ الأَمْرَ بِفِعْلِ الزَّكَاةِ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ بِشَرْطِ الإِمْكَانِ ؛ لَأَنَّهُ لا يَعْصِي بِتَرْكِهَا مع عَدَمِ الإِمْكَانِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الإِمْكَانُ شَرْطًا فِي الوجُوبِ ؛ لِأَنَّ الوجُوبَ تَابِعٌ لِلأَمْرِ .

والجوابُ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الأَمْرَ بِفِعْلِ الزَّكَاةِ يَتَوَجَّهُ بِشَرْطِ الإِمْكَانِ ، بَلْ يَتَقَدَّمُهُ ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ [عاصي] ^(١) بِتَرْكِهَا مع عَدَمِ الإِمْكَانِ لا يَمْنَعُ مِنْ تَقَدُّمِ الوجُوبِ ، كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلِ لا يَعْصِي بِتَأْخِيرِ الدَّفْعِ ، وَالْحَقُّ ثابِتٌ فِي الذَّمَّةِ ، وَكَذَا الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا .

واخْتِجَّ: بَأَنَّ إِمْكَانَ الأَدَاءِ [١/٣] مَعْنَى ، لو تَلَفَ المَالُ قَبْلَهُ لَمْ يَضْمَنْ الزَّكَاةَ ، فَرَجَبَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا فِي وجُوبِهَا ، أَصْلُهُ: قَبْلَ حُتُولِ الحَوْلِ .

والجوابُ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ هَذَا ؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّ هَلَاكَهُ قَبْلَ إِمْكَانِ الأَدَاءِ يُوجِبُ ضَمَانَ الزَّكَاةِ ، وَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى أَنْ انْتِفَاءُ الضَّمَانِ بِهِلَاكِهِ لا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ وجُوبِ الحَوْلِ فِيهِ ، كَالْعَبْدِ الْجَانِي إِذَا مَاتَ لَمْ يَلْزَمْ مَوْلَاهُ الضَّمَانُ ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِ وجُوبِ الْحَقِّ فِيهِ .

وَأَمَّا قَبْلَ الحَوْلِ: فَالْمَعْنَى فِيهِ: أَنَّهُ لو أَتْلَفَ المَالُ قَبْلَهُ لَمْ يَضْمَنْ ، فَلِهَذَا كَانَ وجُودُهُ شَرْطًا فِي الوجُوبِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِمْكَانُ الأَدَاءِ ؛ لَأَنَّهُ لو أَتْلَفَ المَالُ قَبْلَهُ

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «عاصي» .

ضَمِنَ زَكَاتُهُ، فَذَلَّ عَلَى وَجُوبِهَا.

وَاجْتَنَبَ: بَأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ إِمْكَانُ الْأَدَاءِ شَرْطًا فِي وَجُوبِهَا،
كَالصَّلَاةِ لَا تَجِبُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ حَتَّى يَمْضِيَ مِنَ الْوَقْتِ مِقْدَارُ مَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَصَلِّيَ
أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جُنَّ أَوْ حَاضَتْ قَبْلَ الْإِمْكَانِ لَمْ يَلْزَمْ الْقَضَاءُ.

وكَذَلِكَ الْحَجُّ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالِاسْتِطَاعَةِ وَإِمْكَانِ السَّيْرِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي
يُؤَدِّي فِيهَا مَنَاسِكَ الْحَجِّ.

وكَذَلِكَ إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِمَرَضٍ وَبَقِيَ مَرِيضًا حَتَّى مَاتَ، لَمْ يَجِبِ
الْإِطْعَامُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ قِضَاؤُهُ، وَلَوْ بَرَأَ مِنْ مَرَضِهِ وَأَمْكِنَهُ قِضَاءُ الصَّوْمِ فَلَمْ
يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ وَجَبَ الْإِطْعَامُ عَنْهُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ وَجُوبَ الصَّلَاةِ لَا يَتَعَلَّقُ بِإِمْكَانِ الْأَدَاءِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِذَا
حَاضَتْ أَوْ جُنَّ قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ مِقْدَارُ الْإِمْكَانِ فَالصَّلَاةُ فِي ذِمَّتِهِ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا ذَلِكَ
فِي «كِتَابِ الصَّلَاةِ».

وكَذَلِكَ الْحَجُّ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهُ بِوُجُودِ الزَّادِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَجِبَ الْحَجُّ وَيَتَعَلَّقَ
وَجُوبُ الْخُرُوجِ لِأَدَائِهِ بِمَعْنَى آخَرَ، كَمَا نَقُولُ فِي الْمَرَأَةِ إِذَا وَجَدَتْ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ
وَهِيَ مُعْتَدَّةٌ: وَجَبَ عَلَيْهَا الْحَجُّ، وَلَا يَلْزَمُهَا الْخُرُوجُ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، وَكَذَلِكَ
إِذَا لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا عِنْدَنَا، وَكَذَلِكَ فِي الدِّينِ^(١)، [فَلَا]^(٢) يَجِبُ [أَدَاؤُهُ]^(٣) إِلَّا
بَعْدَ الْقَبْضِ.

(١) بعدها في (الأصل) زيادة: «يجب»، والصواب حذفها.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ولا».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أداؤها».

وَأَمَّا الإِطْعَامُ فِي تَأْخِيرِ قِضَاءِ الصَّيَامِ ، [فَإِنَّمَا] ^(١) اُعْتَبَرْنَا الإِمْكَانَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْفِدْيَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ [القرة: ١٨٤] ، وَتَقْدِيرُهُ : وَلَا يَصُومُونَهُ ، وَالْفِدْيَةُ تَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْكَفَّارَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهَ أذى مِنْ زَأْيِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾ [القرة: ١٩٦] ، يَعْنِي : كَفَّارَةٌ ، وَالْكَفَّارَةُ تَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْعُقُوبَةِ ، فَجَازَ أَنْ يَعْتَبَرَ فِيهَا ضَرْبًا مِنَ الْمَأْثَمِ .

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ إِمْكَانَ الْأَدَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الضَّمَانِ : أَنَّنَا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ بِالْحَوْلِ ، [٢ ب] فَنَقُولُ : زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ فَلَمْ تَسْقُطْ بِهَلَاكِ الْمَالِ ، دَلِيلُهُ : إِذَا أُمِكنَهُ الْأَدَاءُ فَلَمْ يُؤَدِّ حَتَّى تَلَفَ الْمَالُ ، أَنَّهُمَا تَكُونُ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَوْ أَتْلَفَ الْمَالُ فِي هَذَا الْحَالِ كَانَتِ الزَّكَاةُ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَلَفَ بِنَفْسِهِ ، دَلِيلُهُ : مَا ذَكَّرْنَا .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَوْ أَتْلَفَ الْمَالُ فِي هَذَا الْحَالِ حَالَةً تَجِبُ الْمُطَالَبَةُ بِالزَّكَاةِ فَكَانَتِ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ ، دَلِيلُهُ : مَا ذَكَّرْنَا .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِصَابٌ حَالٌ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَكَانَتِ مَضْمُونَةً ، دَلِيلُهُ : مَا ذَكَّرْنَا .

❦ فَإِنْ قِيلَ : لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ الإِمْكَانِ بَعْدَهُ كَالْوَدِيعَةِ وَاللُّقْطَةِ ، وَالرَّيْحِ إِذَا طَارَتْ بِقُوبٍ إِلَى دَارِهِ ، لَوْ تَلَفَ ذَلِكَ قَبْلَ إِمْكَانِ الدَّفْعِ إِلَى صَاحِبِهَا ^(٢) لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَلَوْ أُمِكنَهُ ضَمْنُهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ أَضْحِيَّةً أَوْ نَذَرَ صَدَقَةً دَرَاهِمَ بَعَيْنِهَا فَتَلَفَتْ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ لَمْ يَضْمَنْ ، وَلَوْ تَلَفَتْ بَعْدَ الإِمْكَانِ ضَمِنَ ، كَذَلِكَ هَا هُنَا .

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : (وَإِنَّمَا) .

(٢) بعينها في (الأصل) زيادة : «مَا» ، والصواب حذفها .

• قيل: أما التَّوْبِيعَةُ وَاللُّقْطَةُ، وَالرَّيْحُ إِذَا طَيَّرَتْ ثَوْبًا، غَيْرُ مَضْمُونٍ بِالرَّدِّ، فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ بَعْدَ الْحَوْلِ، فَإِنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ بِالتَّسْلِيمِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّسْلِيمِ إِلَى يَدِ الْفَقِيرِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِي ضَمَانِهَا، دَلِيلُهُ: الْعَارِثَةُ، وَالْمَقْبُوضُ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ، وَالغَضَبُ.

وَنَجْعَلُ هَذَا عِلَّةً، فَتَقُولُ: مَا كَانَ مَضْمُونًا بِالتَّسْلِيمِ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْإِمْكَانُ، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا الْأَضْحِيَّةُ الْمَنْدُورَةُ وَالِدَّرَاهِمُ الْمَنْدُورَةُ، فَقَدْ حَكَيْنَا فِيهَا رِوَابَتَيْنِ، تَقْدَمُ لِفَطْمَاهَا:

• إِحْدَاهُمَا: أَنَّهَا مَضْمُونَةٌ، فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

• وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ، سَوَاءٌ هَلْ تَجِبُ قَبْلَ الْإِمْكَانِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ، وَلَا يَسْقُطُ بِهَلَاكِ الْمَالِ.

وَلَأَنَّهَا عِبَادَةٌ دَخَلَ وَقْتُ وَجُوبِهَا، فَلَمْ يَقِفْ وَجُوبُ أَدَائِهَا عَلَى إِمْكَانِ الْأَدَاءِ، دَلِيلُهُ: الصَّيَّامُ إِذَا دَخَلَ وَقْتُهِ عَلَى الْمَرِيضِ وَالْحَائِضِ وَالْمُغَمَّى عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِضَاؤُهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ الْأَدَاءُ فِي الْوَقْتِ.

• فَإِنْ قِيلَ: الصَّوْمُ حَجَّةٌ عَلَيْكُمْ، لِأَنَّكُمْ اعْتَبَرْتُمْ إِمْكَانَ الْأَدَاءِ فِي الْقَضَاءِ، وَهُوَ: الْإِطْعَامُ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُمْكِنَ الْقَضَاءُ لَا يُطْعَمُ عَنْهُ.

• قِيلَ: قَدْ أَجَبْنَا عَلَى هَذَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْإِطْعَامَ فِدْيَةٌ، وَفِيهَا مَعْنَى الْكَفَّارَةِ، فَاعْتَبِرَ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ الْمَأْثَمِ، وَلِأَنَّهَا زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِي اسْتِفْرَارِهَا إِمْكَانُ



الأداء، دليبه: صدقة الفطر.

وبعضهم لا يسلم، ويقول: لو هلك العبد قبل إمكان [١٤] الإخراج سقط زكاة المال.

وذهب المخالف إلى ما تقدم من الأصول، وهو: أن إمكان الأداء معتبر في سائر العبادات، وفي الوديعة واللقطة والأضحية [ها هنا متعذر] ^(١).
والجواب عنه: ما تقدم.

وذهبوا إلى: أنها لو كانت واجبة لكان مطالباً بها في الآخرة، ولحقه المائتم، كما لو أمكنه.

والجواب: أن هذا لا يمنع من ثبوت الحق في الذمة، بدليل: الدين المؤجل، والمعسر بالدين.

واحتج: بأن أحمد قد قال في «رواية حنبل»: «إذا خرص عليهم النخل، فلحقته جائحة سمائية، [سقط] ^(٢) عنه العشر». وإنما أسقط عنه لعدم الإمكان.

والجواب: أنه إنما قال ذلك؛ لأنه عنده في حكم ما لم يقبض، ولهذا قال: «إذا باع الثمرة وتسلمها فتلفت، فهي من ضمان البائع».

واحتج: بأن حقوق الأدميين يُعتبر فيها الإمكان، وهو تسليم الوديعة، فلو تلفت قبل الإمكان لم يضمن، كذلك في حقوق الله.

(١) غير واضحة في (الأصل).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «سقطت».



والجواب: أن فرقا بينهما، وذلك أن دفع الزكاة إلى القبض مضمون عليه على معنى يلزمه تحمُّلُ الأجرة لمن يدفعها إلى الفقير كالعارية والغصب، وليس كذلك الوديعة، فإنه لا يلزمه ذلك.

واحتج: بأن قولكم بفضي إلى تكليف ما لا يطاق، وذلك أنكم إذا قلتم: تكلف أداء الزكاة قبل إمكان الأداء، كان فيه تكليف ما لا يطاق.

والجواب: أننا لا نكلفه الأداء في حال العجز، وإنما نكلفه ثبوتها في ذمته إلى حال القدرة، وكما قلنا جميعاً في المريض إذا أدرك شهر رمضان: ثبت في ذمته صيامه وإن كان عاجزاً عنه، وكلف الأداء في حال الميسرة.



| ٢ | مسألة: تجب الزكاة في عين المال^(١).

وهو قول: أبي حنيفة.

وللسافعي قولان:

* أحدهما: مثل قولنا.

* والثاني: تجب في الذمة.

وفائدة هذا الخلاف: إذا كان له أربعون شاة، أو ثلاثون من البقر، أو خمس وعشرون من الإبل، أو خمس أواق من الورق، أو عشرون مثقالاً من الذهب، فحال عليه حولان = فإن الزكاة تجب للسنة الأولى، ولا شيء للثانية.

(١) انظر: «دروس المسائل» للمؤلف (٤٠٣).

وعلى قول من قال: «يتعلق بالذمة»، فوجب الزكاة للحولين، ولو كان له خمس من الإبل فحال عليها حولان وجب عليه زكاة حولين؛ لأن الزكاة تجب من غير الجنس، فإيجاب الزكاة الأولى لا يعود بنقصان النصاب في السنة الثانية.

وقد نص أحمد على هذا في رواية الأثرم، وإبراهيم بن الحارث^(١)، وبكر بن محمد^(٢)، [١/ب] في رجل له خمس من الإبل فحال عليها حولان: «ففيها شاتان، قيل له: فالمال؟ قال: المال غير هذا، إذا أدى منه نقص، والغنم إن كانت أربعين، فلم يأت المصدق عامين، فإذا أخذ منها شاة فليس على الباقي شيء، وإذا كانت مئتي درهم، فلم [يأت المصدق]^(٣) عامين، فإذا أعطى خمسة لم يجب في الباقي شيء».

فقد نص على أنه يجب عليه زكاة حول واحد في الغنم والدراهم.

وفرّق بين ذلك وبين خمس من الإبل، وأنه يجب زكاة حولين، وهذا محمول على أن عنده من الغنم ما يقابل الحولين، فأما إن أخذ في ذمته للعام الثاني لم يلزمه ذلك؛ لأنه قد علل في المال بأنه إذا أدى منه سقط بعض، فاقتضى ذلك إذا أدى من الغنم ما يحصل عليه دين لم يلزمه؛ لأن الدين يمتنع وجوب الزكاة.

(١) هو: إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت، أبو إسحاق العبدي، من أهل طرسوس، روى عنه: الأثرم وحرب وجماعة من المتقدمين، وكان أحمد يعظمه ويرفع قدره ويحمله في أشياء لا يحتمل فيها غيره. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٦/رقم: ٣٠٣٥) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ٩٢).

(٢) هو: بكر بن محمد بن الحكم، أبو أحمد، النسائي الأصل، النخعي المنشأ، كان أحمد يقدمه ويكرمه، وله عن أحمد مسائل كثيرة سمعها منه. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١٤٠) و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١٠/٢١٦).

(٣) كلمتان غير واضحتين في (الأصل).

دليلنا على أنها تتعلق بالمال: ما روي أَنَّهُ ﷺ قال: «في أربعين شاة شاة، وفي خمس من الإبل شاة»^(١)، و: «في مِئَتَيْ دِرْهَمٍ خمسة دراهم»^(٢). فاثبت الزكاة في المال.

❦ فَإِنْ قِيلَ: أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهَا تُسْتَوْفَى مِنْهُ.

❦ قِيلَ: اسْتِيفَاؤُهَا لَا يَخْتَصُّ النَّصَابَ؛ لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْطَى مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا لَوْ ثَبَتَتْ فِي الذِّمَّةِ لَمَا اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ أَجْنَاسِ الْأَمْوَالِ، كَالدُّيُونِ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ الَّذِي عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَالُهُ صِحَاحًا جَازَ أَنْ يَثْبُتَ عَلَيْهِ الدَّيْنُ: دِرَاهِمٌ مُكْسَرَةٌ، وَغَلَّةٌ، وَبَهْرَجَةٌ^(٣)، وَحِنْطَةٌ وَ[شَعِيرًا]^(٤)، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَالُهُ أَرْبَعِينَ شاةً مَهَازِيلَ وَجَبَتْ مَهْزُولَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ سِمَانًا وَجَبَتْ سَمِينَةٌ، وَكَذَلِكَ يُعْتَبَرُ الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: زَكَاةُ الْفِطْرِ تَجِبُ مُعْتَبَرَةً مُقَوِّمَةً، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَائِلَةِ مِنْ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ٩٩٨١) وأحمد (٣/رقم: ٤٧٢٢) وأبو داود (١٥٦٨) والترمذي (٦٢١) وأبو يعلى (٤/رقم: ٥٤٨٢) من حديث ابن عمر. قال الترمذي: «حسن»، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/رقم: ١٤٠٠).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٩٧) وأحمد (١/رقم: ٧٢٢) والدارمي (٢/رقم: ١٦٥٥) وأبو داود (١٥٧٢) والترمذي (٦٢٠) والبخاري (٢/رقم: ٦٧٨) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٦٠) والبيهقي (٨/رقم: ٧٤٨١) من حديث علي بن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/رقم: ٢٤٧٣): «إسناد صحيح».

(٣) قال الأزهرى في «تهذيب اللغة» (٦/٥١٤ مادة: ب هـ ر ج): «البَهْرَجُ: الدرهم الذي فضة رديته، وكل رديء من الدراهم وغيرها بَهْرَجٌ».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «شعير».

جنس [أموالهم]^(١)، ومع هذا فهي في الذمة.

❦ قيل: صدقة الفطر لا تعتبر بقوته، بل يُخرج من أحد الأجناس وإن لم تكن قوته، وكذلك الدية لا يُعتبر فيها جنس أموالهم، بل هو مُحَيَّر في إخراج أي الأصول شاء وإن لم يكن من جنس ماله، ولأنها لو كانت في الذمة لما سقطت بسقوط هلاك المال قبل إمكان الأداء، كصدقة الفطر والدين، ولما قالوا: يسقط، دل على تعلقها بالمال.

❦ فإن قيل: النصاب سبب في وجوب الزكاة في ذمته، ولا يمتنع أن يزول بزوال سنته، كما يجب الثمن في ذمة المشتري [و]^(٢) يسقط بتلف المبيع قبل التسليم.

❦ قيل: الثمن لا يسقط بهلاك المبيع، [وإنما ينفسخ العقد بهلاك المبيع]^(٣)؛ لفوات القبض، فيسقط الثمن بالفسخ؛ ولهذا لو هلك المبيع قبل القبض لم يسقط الثمن؛ لأن [١/٥] العقد لم ينفسخ، ولأنه حق يُصرف إلى أهل السهمان شرعاً، فإذا وجب من المال تعلق به كخمس الركاز.

ولأن إيجاب الزكاة في الذمة يُفضي إلى أن تستغرق الزكاة جميع المال وزيادة عليه، وهذا لا يجوز؛ لأن الزكاة مُواساة، ولا يجوز أن تستغرق جميع المال؛ لأن فيه إجحافاً.

وبيانه: أنه إذا كان على ملكه عشرون ديناراً، فحال عليها خمسون، وجب

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «التي لهم».

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) مكررة في (الأصل).

عليها خمسٌ وعشرون ديناراً.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ عَلَى مَلِكِهِ نَصَابٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَحَالَ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ كَثِيرَةٌ، فَوَجَبَ فِيهَا شَاءٌ تَسْتَعْرِقُ زِيَادَةً عَلَى النَّصَابِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ، وَكَذَلِكَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ إِذَا حَالَ عَلَى الْعَبْدِ [أَحْوَالٌ] ^(١) وَجَبَتْ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الْقِيَمَةِ.

﴿ قِيلَ: لَا يُلْزَمُ؛ لِمَا بَيَّنَّا فِي صَدْرِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْزَمُهُ زَكَاةُ أَحْوَالٍ مَا لَمْ يَحْصُلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ حَصَلَ عَلَيْهِ لَمْ يُلْزَمُهُ، فَأُولَئِكَ أَنْ لَا يُلْزَمَهُ اسْتِعْرَاقُ جَمِيعِ النَّصَابِ، وَأَمَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ [فَلَا] ^(٢) تَجِبُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَالِ.

وَاجْتَنَبَ الْمُخَالَفُ: بِأَنَّهَا زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهَا الذِّمَّةُ كَصَدَقَةِ [الْفِطْرِ] ^(٣).

وَالْجَوَابُ: أَنْ تِلْكَ لَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ مَالِهِ، وَهَذِهِ تَسْقُطُ.

وَنَقُولُ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ تَجِبُ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ، وَهُوَ: رَقَبَةُ الْحُرِّ، فَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْوُجُوبُ [بِالْمُوجِبِ عَنْهُ] ^(٤)، وَالزَّكَاةُ لَا تَجِبُ إِلَّا لِأَجْلِ الْمَالِ فَتَعَلَّقَتْ بِهِ كَخُنْسِ الرِّكَازِ.

وَاجْتَنَبَ: بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي الْمَالِ لَوْجَبَ أَنْ لَا يَجُوزَ لِرَبِّ الْمَالِ [التَّصَرُّفُ] ^(٥) فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ كَالْمَرْهُونِ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أحوالاً».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ولا».

(٣) كذا في «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٤٩٢١)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «اللفظ».

(٤) من «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٤٩٢٢)، ومكانها بياض في (الأصل).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «للتصرف».

والجواب: أن جواز التصرف فيه لا يدل على تعلّق الحق بالغير، كالعبد الجاني يجوز بيعه و[الجنائنة]^(١) متعلّقة برقبته، وكذلك الهدي والأضحية على أصلنا، وإذا قال: «لله عليّ أن أتصدق بهذا الثوب»، أو: «أهدي هذه الدار».

وهكذا الجواب عن قولهم: لو كان الحق في العين لم يملك رب المال الدفع من عين أخرى؛ لأنّ حق المجني عليه يتعلّق برقبة الجاني، ولمولاه إسقاط الحق بالأرض.



| ٣ | مسألة: يجوز للرجل أن يلي تفرقة الأموال الظاهرة والباطنة^(٢).

نص عليه في رواية: صالح، وابن منصور، فقال: «يُتَسَمُّها هو أحبّ إليّ، وإن أعطاهما للسلطان، فهو وجه [العمل]^(٣)». فقد نص على أنّ الأفضل أن يليها بنفسه.

وقد في «رواية المروزي»: «أما صدقة [الفطر]^(٤) فيُعْجِبي أن يدفعها إلى السلطان، وما كان من الأموال والمواشي، فلا بأس أن يضعها في الفقراء والمساكين».

ونقل المروزي في موضع آخر وقد سأله عن صدقة الفطر [ه/ب] يدفعها إلى السلطان، أو يضعها حيث يرى؟ قال: «يضعها حيث يرى».

(١) هذا هو لصواب، وفي (الأصل): «الجننة».

(٢) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٠٤).

(٣) من «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/رقم: ٦٥٣) فقط.

(٤) كذا في «المخني» لابن قدامة (٩٢/٤)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «للفطر».

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم: «لا يجوز له تفرقة صدقة الأموال الظاهرة كالمواشي والزروع ونحو ذلك في صدقة الأموال الباطنة كالذهب والفضة وعروض التجارة».

وقال الشافعي في الجديد مثل قولنا.

دليلنا: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتُمْ فَنِعْمَ هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وهذا عام في جميع الأموال. ﴿فَإِنْ قِيلَ: الْمَرَادُ بِالآيَةِ: التَّطَوُّعُ؛ لِأَنَّ إِبْدَاءَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلُ مِنْ إِخْفَائِهَا.﴾^(١) قِيلَ لَهُ: [الآية] تَضَمَّنَتْ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ وَالْفَرَضِ، فَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتُمْ﴾ الْمَرَادُ بِهَا: الْفَرَضُ، ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ﴾ الْمَرَادُ بِهِ: التَّطَوُّعُ.

﴿فَإِنْ قِيلَ: ظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ دَفْعُهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ أَفْضَلُ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّ الْأَفْضَلَ دَفْعُهَا إِلَى الْإِمَامِ.﴾

﴿قِيلَ لَهُ: ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ وَابْنِ مَنْصُورٍ: أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَلِيَهَا بِنَفْسِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَالْقِيَاسُ: أَنَّهَا زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى جَائِزِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، فَجَازَ تَفْرِقَتُهَا بِنَفْسِهِ، أَصْلُهُ: زَكَاةُ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ.﴾

وفيه احتراز من المجنون والصبي، أنه لا يجوز لهما تفرقة الزكاة؛ لأنه لا يجوز تصرفهما في المال، وقد قيل: مالٌ يُخْرَجُ عَلَى وَجْهِ الطُّهْرَةِ، فَجَازَ لِمَنْ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لأنه».

وَجَبَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَلَّى إِيصَالَهُ إِلَى الْمَالِكِينَ ، كَزَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ وَالْكَفَّارَاتِ .

❖ فَإِنْ قِيلَ : لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ فِي امْتِنَاعِ جَوَازِ دَفْعِ زَكَوَاتِهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، غَيْرَ أَنَّ الْإِذْنَ قَدْ وُجِدَ مِنْهُ فِي الْبَاطِنَةِ دُونَ الظَّاهِرَةِ ، بِدِلَالَةٍ : مَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ : « أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ : هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ [فَلْيُؤَدِّ] ^(١) دِينَهُ ، ثُمَّ لِيُزَكَّ مَا بَقِيَ » ^(٢) . فَجَعَلَ إِلَى أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ إِخْرَاجَ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ بَعْدَ أَدَاءِ الدَّيْنِ مِنْهَا .

❖ قِيلَ لَهُ : هَذَا خُطَابٌ لِمَنْ ذَكَرَهُ ، وَلَا يَكُونُ إِذْنًا لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ أَنْ يَكُونَ [مِنْهُ] ^(٣) قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلُّوا خَمْسَكُمْ ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ ، وَزَكُّوا أَمْوَالَكُمْ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُكُمْ ، وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ » ^(٤) . فَأَمَرَهُمْ بِتَزَكِيَةِ أَمْوَالِهِمْ كَمَا أَمَرَ عُثْمَانُ بِذَلِكَ ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ لَهُمْ أَنْ يُخْرِجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ .

❖ فَإِنْ قِيلَ : الْمَعْنَى فِي زَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ : أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي مَعْرِفَةِ وَجُوبِهَا إِلَى أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ ، فَجَازَ لَهُمْ [١/٦] أَيْضًا أَنْ يَتَوَلَّوْا تَفْرِيقَهَا .

❖ قِيلَ : هَذَا بَاطِلٌ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ وَجُوبِهَا إِلَى

(١) كَذَا فِي «الْمَوْطَأِ» وَ«الْأَمِّ» ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ) : «فَلْيُؤَدِّهَا» .

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١/رقم: ٦٨٨) وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (٣/رقم: ٨٣٧) وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣/رقم: ٧٢٠٩) .

(٣) زِيَادَةٌ بِقِتْضَائِهَا السِّبَاقَ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠/رقم: ٢٢٥٩١) وَالبُخَارِيُّ فِي «التَّرِيخِ الْكَبِيرِ» (٤/٣٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦١٦) وَابْنُ حِبَّانَ (٥/رقم: ٤٥٩١) وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٢/رقم: ١٥٨١) - وَاللَّفْظُ لَهُ - مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : «حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

أحد، بل يَعْلَمُ عددَ الرؤوسِ الذين وَجِبَتْ لأجلِهِم بِالْمُشَاهَدَةِ، ومع ذلك فَيَجُوزُ لمن وَجِبَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَلَّى تَفْرِيقَهَا.

ثم نَقُولُ: لا فرق بين الأموالِ الظَّاهِرَةِ والباطِنَةِ؛ لأنَّ الأموالَ الظَّاهِرَةَ وإنْ كَانَتْ تُعْرَفُ بِالْمُشَاهَدَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ فِي مِلْكِهَا وَوَجُوبِ الصَّدَقَةِ فِيهَا، وَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِ^(١) رَبِّ الْمَالِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَعًا.

وَقِيَاسٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ جَازَ دَفْعُ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ إِلَيْهِ جَازَ دَفْعُ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ إِلَيْهِ، كَالْإِمَامِ.

وَاجْتِنَاءُ الْمُخَالَفِ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، فَأَمَرَ النَّبِيُّ بِقَبْضِهَا مِنْهُ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ دَفْعُهَا إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ تَفْرِيقُهَا بَأَنْفُسِهِمْ.

الْجَوَابُ: أَنَا أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّ قَبْضَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ فِي قَبْضِهَا وَيَجْعَلَهَا إِلَى عُمَّالِهِ وَ[سُعَاتِهِ]^(٢)، فَوَجِبَ حَمْلُهَا عَلَى الْجَوَازِ وَالِاسْتِحْبَابِ.

وَجَوَابٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ اخْتِذَاكَ كَانَ وَاجِبًا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ صَرْفَهَا فِيمَنْ يَجِبُ صَرْفُهَا [لَهُ]^(٣) لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهُ، وَإِذَا كَانَتْ الْحَالُ هَذِهِ وَجِبَ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ يَعْرِفُ تَفْرِيقَهَا وَوَضْعَهَا فِي مُسْتَحِقِّهَا.

(١) بعدها في (الأصل) زيادة: «من»، والصواب حذفها.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «سعادته».

(٣) زيادة يفتضيهما السياق.

اِخْتَجَّ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَمَلَيْنِ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠]، فَجَعَلَ لَهُمْ حِظًّا فِيهَا، وَإِذَا تَوَلَّى إِخْرَاجَهَا سَقَطَ حَقُّهُمْ مِنْهَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ عَمَلَهُمْ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَهَا بِنَفْسِهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

وَاجْتَجَّ أَيْضًا: بِأَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ مُعَاذًا أَنْ يَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِهِمْ فَيُرُدَّهَا فِي فُقَرَائِهِمْ»^(١).

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِمَصَارِفِهَا وَمَا يَجِبُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهَا؛ فَلِهَذَا أَمَرَ مُعَاذًا بِالْقِيَامِ بِذَلِكَ، يَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ.

وَاجْتَجَّ: بِأَنَّهُ ثَعْلَبَةُ جَاءَ بِصَدَقَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَقْبَلْهَا، وَجَاءَ بِهَا إِلَى عُمَرَ فَلَمْ يَقْبَلْهَا^(٢)، [فَلَوْلَا]^(٣) أَنَّ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ وَاجِبٌ لَكِنْ يَفَرِّقُهَا بِنَفْسِهِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ ثَعْلَبَةَ كَانَ قَدْ كَفَرَ وَنَافَقَ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ: إِنْ رَزَقَهُ مَالًا تَصَدَّقَ بِهِ، فَلَمَّا أَعْطَاهُ مَالًا امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ صَدَقَتُهُ.

وَاجْتَجَّ: بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهِ لَوْ مَنْعُونِي عَقَالًا مِمَّا [ب/٦] أَعْطَوُا

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٣٩٥، ١٤٩٦) ومسلم (١/رقم: ١١).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/رقم: ٢٢٥٣) والطبري في «تفسيره» (١١/٥٧٨ - ٥٨٠) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/رقم: ١٠٤٠٨) والطبراني (٨/رقم: ٧٨٧٣) وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (١/رقم: ١٤٠٤) والبيهقي في «الجامع لشعب الإيمان» (٦/رقم: ٤٠٤٨) من حديث أبي أمامة الباهلي. قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/رقم: ١٦٠٧) و(٩/رقم: ٤٠٨١): «ضعيف جدًا».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فأولا».

رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه^(١). وهذا يدل على أن الدفع كان واجباً.

والجواب: أنهم منعوا دفعها جملة؛ فلهذا قاتلهم عليها؛ ولهذا قال شاعرهم:

أَطَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ بَيْنَنَا ❀ فَوَا [عَجَبًا]^(٢) مَا بَالُ مُلْكِ أَبِي بَكْرٍ
سَمَنَتْهُمْ مَا كَانَ فِينَا بَقِيَّةُ ❀ كِرَامًا عَلَى الْعَرَاءِ^(٣) فِي سَاعَةِ الْعُسْرِ^(٤)

وعلى أن أبا بكر طالب بها، ولا يمتنع أن نقول: إذا طالب الإمام بها وجب دفعها إليه؛ لأنها مسألة اجتهاد، فإذا أدّى اجتهاد الإمام إليه وجبت طاعته فيه، كما إذا حكم بالشفعة للجار على من يعتقد أنه لا شفعة عليه، وجبت طاعته والتسليم لحكمه.

وظاهر كلام [أحمد]^(٥): أنه لا يلزمهم الدفع إليه، نص عليه في «رواية أحمد بن سعيد اللخمياني»^(٦): «في صدقة الإبل والبقر والغنم والعين إذا أبى الناس أن يعطوها الإمام، قتلهم عليها، إلا أن يقولوا: نحن نخرجها». وهذا يدل على أنه يجوز لهم تفرقتها بعد المطالبة.

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» (٥/رقم: ١٩١٦) - واللفظ له - والبخاري (٢/رقم: ١٤٥٦).

(٢) كذا في «الأم»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الله».

(٣) قال الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» (ص ٥١٧ مادة: ع ز ز): «العراء: السنة الشديدة».

(٤) انظر: «الأم» للشافعي (٥/٥١٦ - ٥١٧).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) هو أحمد بن سعيد، أبو العباس، اللخمياني، نقل عن أحمد أشياء، منها: قال: سألت أحمد عن النسب بأي شيء يثبت؟ قال: بإقرار الرجل أنه ابنه، أو بهنأ به فلا تنكر، أو يولد على فراشه. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ٢٦) و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (١/رقم: ٤٩).

واحتج: بأن للإمام حق المطالبة من جهة الولاية، فأشبه الوصي إذا كان في حجره يتيم وله دين على رجل، فدفع الذي عليه الدين إلى اليتيم، لم يترأ منه، وضمن للوصي لهذه العلة، كذلك إذا دفع صاحب الفقير، يجب أن لا يترأ ويضمنه للإمام.

والجواب: أن الإمام بمنزلة الوكيل للفقراء، وليس بمنزلة الولي، بدليل: أن الإمام إذا قبض الزكاة جاز دفعها إلى الفقراء، كما يجوز للوكيل دفع ما قبضه من الحق إلى الموكل، ولو كان بمنزلة الولي لم يجوز دفع ذلك إلى الموالي عليه، فإن دفعه ضمن، كما لا يجوز للأب والوصي دفع المال إلى الصبي والمجنون، فدل على أنه وكيل.

ولأنه لو كان بمنزلة الولي لم يجوز دفع الزكاة إلى الفقراء عند عدم الإمام، كما لا يجوز دفع الحق إلى الموالي عليه عند عدم الولي، ولما جاز دفعها إليهم عند عدمه، دل على أنه ليس بولي.

ولأنه لو كان بمنزلة الديون لوجب أن يستوي حكم الزكوات كلها، ولا يجوز لصاحب المال أن يدفع شيئاً منها إلى الفقراء؛ كما تستوي الديون كلها، ولا يجوز لمن عليه أن يدفع شيئاً منها إلى اليتيم، فلما اتفقنا على أن لا يدفع إليهم زكاة الأموال الباطنة ويترأ منها، علم أنه ليس حكم الإمام مع الفقراء حكم الوصي مع اليتيم. [1/7]

❦ فإن قيل: إنما جاز ذلك في الأموال الباطنة؛ لأن الإمام قد أذن فيها.

❦ قيل له: قد أجبتنا عن هذا فيما تقدم.

❖ فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْإِمَامُ بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ لَوَجِبَ أَنْ يَنْعَزِلَ بِمَوْتٍ مِنْ عَقْدٍ لَهُ الْإِمَامَةُ، كَمَا يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بِمَوْتِ الْمُرَكَّلِ، وَلَمَّا لَمْ يَنْعَزِلْ بِالمَوْتِ جَرَى مَجْرَى الْوَصِيِّ فِي كَوْنِهِ وَلِيًّا.

❖ قِيلَ لَهُ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ نَقُولَ: لَا يَنْعَزِلُ بِالمَوْتِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا مِنَ الْوَكَالَاتِ يَنْعَزِلُ بِالمَوْتِ، كَمَا قُلْتَ أَنْتَ: الْوَكَالَةُ بَيْنَ الرَّهْنِ لَا يَمْلِكُ الْمُوَكَّلُ عَزْلَهُ فِيهَا، وَيَمْلِكُ عَزْلَهُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْوَكَالَاتِ، وَكَذَلِكَ الْوَكَالَةُ فِي حَالِ الْغَنِيِّ لَا يَمْلِكُ الْعَزْلَ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ فِي حَالِ الْحُضُورِ، وَعَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَنْعَزِلْ بِمَوْتٍ مِنْ عَقْدٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ حَصَلَ لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَجَمَاعَتُهُمْ بَاقِيَةٌ لَمْ تُعْذَمْ.

وَاخْتِجَّ: بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلْإِمَامِ حَقُّ الْمُطَالَبَةِ بِهَا، لَمْ يَجُزْ لِمَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي وَجُوهِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ك: الْجِزْيَةِ وَالْخَرَاجِ وَخُمْسِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنْ نِسْبَةَ ذَلِكَ مُتَعَلِّقَةٌ بِرَأْيِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ صَرْفُهُ فِي الْمَصَالِحِ وَالْبُدَاءَةِ بِالْأَهَمِّ مِنْهَا، فَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الرَّعِيَّةِ مَدْخُلٌ فِي الْاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ؛ فَلِهَذَا وَجِبَ دَفْعُهُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزُّكُوتُ الْوَاجِبَةُ، فَإِنَّ مَصْرِفَهَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ، فَجَازَ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرِقَهَا بِنَفْسِهِ وَيَصْرِفَهَا فِي مَصْرِفِهَا، كَمَا قُلْنَا فِي زَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمَعْنَى فِي تِلْكَ: لَمَّا لَمْ يَجُزْ لِغَيْرِ الْإِمَامِ أَنْ يُفَرِّقَ الْخُمْسَ إِذَا كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ، لَمْ يَجُزْ إِذَا كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ، وَلَمَّا جَازَ لِغَيْرِ الْإِمَامِ أَنْ يُفَرِّقَ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ، جَازَ لَهُ تَفْرِيقُ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ.

فصل

إذا ثبت أنه يجوز لرب المال أن يتولى تفرقتها، فإنه أفضل من دفعها إلى الإمام.

[و] ^(١) كلام أحمد: «يُقَسَّمُهَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ»، خلافاً لأصحاب الشافعي في قولهم: «الأفضل دفعها».

دليلنا: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ^(٢) [البقرة: ٢٧١]، فبين أنهم إذا تولوا إخراجها ظاهراً كانت نعمة، وإن أخفوها كان [خيراً] ^(٣) لهم، فدل على أن [الفصل] ^(٤) فيه، وأيضاً فإنه من [فعلة] ^(٥) على ثقة في وصولها إلى الفقراء، ومن فعل غيره على شك هل أوصلها أم لا؟!

ولأنها صدقة فكان إخراجها بنفسه أفضل، دليله: الأموال الباطنة.

احتج المخالف: بأن [...] ^(٦) [ب/٧]



(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «خَيْرٌ».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الفصل».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «نقله».

(٦) هنا سقطت لوحات من (الأصل)، وهذه اللوحات تضم شرح مسألتين كاملتين وبداية مسألة ثالثة،

وأرقامها في «روس المسائل» للمؤلف (٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧).

١٤ | [مَسْأَلَةٌ: إِذَا زَادَتْ الْبَقَرُ عَنْ أَرْبَعِينَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ سِتِّينَ، فَيَجِبُ فِيهَا تَبْيَعَانِ^(١).

خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: «لَا يَجِبُ فِي الزِّيَادَةِ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسِينَ، فَيَجِبُ مُسِنَّةٌ وَرُبْعُ مُسِنَّةٍ»^(٢).

[دَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ عَنْ^(٣) مَعَاذٍ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي ثَلَاثِينَ تَبْيَعٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي سِتِّينَ تَبْيَعَانِ، وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ شَيْءٌ»^(٤).

وَالْقِيَاسُ: أَنَّ الْمُسِنَّةَ أَحَدُ فَرَضِي الْبَقَرِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَجِبَ جُزْءٌ مِنْهَا قِيَاسًا عَلَى التَّبْيَعِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ خَيْرٌ مِنْهَا.

وَلِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ نِصَابٌ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَعَقَّبَهُ وَقْصٌ^(٥)، دَلِيلُهُ: الثَّلَاثُونَ.

وَلِأَنَّهُ مَالٌ فِيهِ وَقْصٌ [بَعْدَ النَّصَابِ الْأَوَّلِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَقْصٌ]^(٦)

(١) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٠٧).

(٢) من «رءوس المسائل» للمؤلف فقط.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) أخرجه أحمد (١٠/٢٢٥١١) - واللفظ له - وأبو داود (١٥٧٦) وابن ماجه (١٨٠٣) والترمذي (٦٢٣) والنسائي (٤/٢٤٦٩). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/رقم: ١٤٠٨): «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(٥) قال الجوهري في «الصحاح» (٣/١٠٦١ - ١٠٦٢ مادة: وق ص): «الْوَقْصُ: وَاحِدُ الْأَوْقَاصِ فِي الصَّدَقَةِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْقَرِضَتَيْنِ، نَحْوُ أَنْ تَبْلُغَ الْإِبِلُ خَمْسًا ففِيهَا شَاةٌ، وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرًا، فَمَا بَيْنَ الْخَمْسِ إِلَى الْعَشْرِ وَقْصٌ».

(٦) مكررة في (الأصل).

بَعْدَ النَّصَابِ [الثَّانِي] ^(١)، دَلِيلُهُ: الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ، وَعَكْسُهُ: الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ وَالْحُبُوبُ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهَا [وَقَصٌّ بَعْدَ] ^(٢) النَّصَابِ الْأَوَّلِ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا وَقَصٌّ بَعْدَ النَّصَابِ الثَّانِي.

وَلَأَنَّهَا زِيَادَةٌ عَلَى النَّصَابِ فِي جِنْسٍ مِنَ الْحَيَوَانِ حَوْلَهَا حَوْلِ الْأَصْلِ، [فَكَانَ] ^(٣) احْتِرَازًا مِنْهُ إِذَا اسْتَفَادَ عَشْرَةً مِنَ الْبَقَرِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ أَنَّهُ يُخْرِجُ عَنْهَا رُبْعَ عَشْرِ مُسِنَّةٍ إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَوْلُهَا حَوْلِ الْأَصْلِ، بَلْ لَهَا حَوْلٌ مُنْفَرِدٌ.

وَلَأَنَّ زَكَاةَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ فِيهَا كُسْرٌ؛ لَمَّا فِيهِ مِنْ سُوءِ الْمُشَارَكَةِ وَالضَّرَرِ بِرَبِّ الْمَالِ وَالْمَسَاكِينِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْبَقَرِ، فَلَمْ يَجْزُ إِجْبَابُ الْكُسْرِ فِي زَكَاتِهَا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَبْطُلُ بِهِ إِذَا اسْتَفَادَ عَشْرَةً مِنَ الْبَقَرِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ أَنَّهُ يُخْرِجُ عَنْهَا رُبْعَ مُسِنَّةٍ.

❦ قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا وَجِبَ فِيهَا رُبْعُ مُسِنَّةٍ؛ لِأَنَّ حَوْلَهَا مُنْفَرِدٌ عَنْ حَوْلِ الْأَصْلِ، فَلَا يَحْصُلُ لَهَا جُزْءٌ مِنَ الْفَرْضِ؛ فَلِهَذَا وَجِبَ فِيهَا الزَّكَاةُ مِثْلُ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ الْبَقَرَ جِنْسٌ مِنَ الْحَيَوَانِ فِيهِ وَقَصٌّ بَعْدَ الْإِنْتِصَابِ الثَّانِي كَالْغَنَمِ وَالْإِبِلِ، فَلَيْسَ بَعْدًا عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْفَرْضِ؛ فَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ مَالًا، فَيَجِبُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهَا.

(١) هذا هو الأليق بالسياق، ومكانها طمس في (الأصل).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فلم».

والجواب: أن هذا محمولٌ على الوجوبِ في الجملة، وخلافنا في كيفية الوجوب، ولا تتناولُه الآية.

واختج: بأننا لو لم نُوجب فيها بالحسابِ لاحتجنا إلى إثباتِ نصابٍ بعد الأربعين، وإثباتُ [النصابِ] ^(١) لا يجوزُ إلا بتوقيفٍ أو اتفاقٍ، وقد علمناهما جميعاً.

والجواب: أنه يجوزُ عندنا إثباتُ النصبِ بالاعتبارِ والنظرِ، ولا نُسلمُ لك هذا الأصلَ، وعلى هذا يوجبُ أن لا تجبَ فيها الصدقةُ الذي هو الكثيرُ؛ لأنَّ إيجابها لا يجوزُ إلا بتوقيفٍ أو اتفاقٍ، وقد أوجبَتْ فيها الصدقةُ.

واختج: بأننا لو أثبتنا بعد الأربعين وقصاً لأثبتناه تسعةَ عشرَ، وليس في صدقةِ البقرِ وقصٌ تسعةَ عشرَ.

والجواب: [١/٨] أن في إيجابِ الزكاةِ فيها بحسابٍ [إيجاباً] ^(٢) من غيرِ عقرٍ، وليس له نظيرٌ في صدقةِ البقرِ، على أنه لا يمنعُ أن يكونَ الوقصُ بعد الأربعين تسعةَ عشرَ، وإن لم يكنْ له نظيرٌ في صدقةِ البقرِ؛ لأنَّ الأوقاصَ في الأصولِ مختلفةٌ، ألا ترى أن أوقاصَ الإبلِ في الابتداءِ أربعٌ، وأربعٌ إلى خمسةٍ وعشرينَ، ثم عشرةٌ إلى ستٍّ وثلاثينَ، ثم تسعةٌ إلى ستٍّ وأربعينَ، وكذلك أوقاصُ الغنمِ أيضاً مختلفةٌ.

وعلى أن هذا كلامٌ في كيفيةِ الوقصِ، وخلافنا في إثباتِ الوقصِ في

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «للنصاب».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «إيجاب».

الْجُمْلَةِ، وَلَا نَتَكَلَّمُ فِي تَقْدِيرِهِ، كَمَا أَنَّا إِذَا اخْتَلَفْنَا فِي الْجَدِّ: هَلْ يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ
أَمْ لَا؟ لَا نَتَكَلَّمُ فِي كَيْفِيَّةِ الْقِسْمَةِ، وَإِنَّمَا نَتَكَلَّمُ فِي أَصْلِ الْقِسْمَةِ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.
وَقَدْ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى: بِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ نَصَابٌ فِي صَدَقَةِ الْبَقْرِ،
فَلَمْ يَتَقَدَّرْ الرَّقْصُ بَعْدَهُ بِتِسْعَةِ عَشَرَ كَالثَلَاثِينَ.
وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ: أَنَّ هَذَا كَلَامٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْوَقْصِ، وَلِأَنَّ الْأَوْقَاصَ
فِي الْأَصُولِ مُخْتَلِفَةٌ.

وَاخْتِجَّ: بِأَنَّهُ وَقْصٌ بَعْدَ نَصَابٍ، فَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ مِنَ الْوَقْصِ الَّذِي بَعْدَ
النَّصَابِ الَّذِي يَلِيهِ، دَلِيلُهُ: الْوَقْصُ الَّذِي بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ إِلَى مِئَةٍ وَعِشْرِينَ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا كَلَامٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَوْقَاصِ، وَخِلَافُنَا فِي أَصْلِ الْوَقْصِ،
وَعَلَى هَذَا [فَهُوَ] ^(١) بَاطِلٌ بِالْوَقْصِ الَّذِي بَعْدَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ،
هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَقْصِ الَّذِي بَيْنَ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ إِلَى سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَشْرَةٌ
وَالثَّانِي تِسْعَةٌ.



هـ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا مَلَكَ نَصَابًا مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ سَائِمَةً حَوْلًا وَجَبَتْ فِيهَا
الزَّكَاةُ فِي أَصَحِّ الرُّوَابِثِينَ ^(٢).

نَقَلَهَا ابْنُ مَنْصُورٍ.

- وَرَوَى صَالِحٌ - وَابْنُ مَنْصُورٍ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ -: «لَا زَكَاةُ عَلَيْهِ فِي

(١) زِيَادَةٌ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٢) انْظُرْ: «رَعُوسُ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ (٤٠٨).

ذلك حتى يتبعه، ويحول عليه الحول من يوم يتبعه». وهو قول أكثر الفقهاء.

وجه الرواية الأولى: ما روى أبو بكر بإسناده: عن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «في ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعه، وفي كل أربعين مُسِنَّة»^(١).

وهذا عام في بقر الوحش والأهلية إلا ما خصه الدليل، وهذه تُسمى بقر حقيقة، فوجب أن تدخل تحت الظاهر.

ولأنه ملك نصاباً من البقر السائمة حولاً فأشبهه البقر الإنسية.

[ولأن]^(٢) زكاة العين أحد نوعي الزكاة، فتعلقت ببقر الوحش، دليله: زكاة القيمة إذا كانت للتجارة.

❖ فإن قيل: زكاة القيمة أعم، بدليل: أنها تجب في البغال والحمير.

❖ قيل: قد يتساويان، بدليل: البقر والغنم والإبل.

واحتج المخالف: بأن ما وجب من المَحْرَمِ الفِدْيَةُ بقتله لم يجب [...] ^{(٣)(٤)}



(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٠١٣) وأحمد (٢/رقم: ٣٩٨٢) وابن ماجه (١٨٠٤) والترمذي (٦٢٢) وأبو يعلى (٤/رقم: ٥٠٢٨).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ولا».

(٣) هنا سقطت لوحات من (الأصل)، وهذه اللوحات تضم شرح خمس مسائل كاملة وبداية مسألة سادسة، وأرقامها في «رموس المسائل» للمؤلف (٤٠٩ - ٤١٤).

(٤) بداية من الوجه [٨/ب] حتى نهاية الوجه [١٠/أ] ليس هذا موضعه، والصواب أن يكون موضعه بعد الوجه [٩٥/أ].

٦ | [مَسْأَلَةٌ: إِذَا ضَلَّ مَالُهُ، أَوْ غُصِبَ، أَوْ كَانَ وَدِيعَةً فِي يَدِ رَجُلٍ فَبَحَدَهُ، أَوْ دَفَنَهُ فِي دَارِهِ أَوْ فِي الصَّخْرَاءِ، فَنَسِيَ مَوْضِعَهُ، وَحَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ = لَزِمَهُ زَكَاتُهُ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ^(١).

خلافًا لأبي حنيفة، والثانية^(٢)، والثاني للشافعي^(٣): «لَا تَجِبُ»^(٤).

[١٠/ب] يَكُونُ ضَمَانًا؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ الثَّانِيَ الْهَالِكُ، فَإِذَا عَادَ إِلَى يَدِهِ تَبَيَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَائِيًا، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْخَبَرِ.

وَاجْتَجَّ: بِأَنَّ كُلَّ مَالٍ مُنِعَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَلَمْ تَكُنْ يَدُهُ ثَابِتَةً عَلَيْهِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ مَا مَضَى، دَلِيلُهُ: مَالُ الْمُكَاتَبِ إِذَا صَارَ لِلْمَوْلَى بَعْدَ الْعَجْزِ، وَقَدْ كَانَ فِي يَدِ الْمُكَاتَبِ سَنِينَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ وَيَدُهُ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا.

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُلْكًا لِلسَّيِّدِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُلْكٌ لِلْمُكَاتَبِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ لِلْمَوْلَى أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنَ الْمُكَاتَبِ وَيَبِيعَ مِنْهُ مَالَهُ، وَهَذَا تَأَمُّ الْمَلِكِ، وَقَدْ وَجَدَ النَّصَابُ وَالْإِسْلَامُ وَالْحَوْلُ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ.

وَاجْتَجَّ: بِأَنَّا نَفَرِضُ لِمَسْأَلَةٍ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَأَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِي

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤١٤).

(٢) أي: الرواية الثانية عن أحمد.

(٣) أي: قول الشافعي في القديم.

(٤) من «رموس المسائل» للمؤلف فقط.

العبد المغصوب ، فنقول: ممنوع من الانتفاع برقبته ويده غير ثابتة عليه ، فلم يلزمه صدقة الفطر عنه كالمكاتب ، وإذا ثبت في صدقة الفطر ثبت في غيره .
والجواب: أن الوصف ممانع من الوجه الذي ذكرنا .

ثم المعنى في المكاتب: أنه لا يلزمه نفقته ، فلهذا لم يلزمه فطرته ، وليس كذلك في العبد المغصوب والضال ، فإن نفقته تلزم السيد ، فيلزم فطرته ، دليله: غير المغصوب .

فصل

فأما الكلام على مالك في إيجابه الزكاة لعام واحد ، فإنه يأتي معه في زكاة الدين إذا قبضه هل يكون بجميع السنين ، أو لسنة واحدة ؟ إن شاء الله .



٧ | مسألة: إذا وجبت الزكاة عليه ، ثم ارتد ، لم تسقط^(١) .

أوما إليه في رواية «ابن منصور» ، وذكر له قول سفيان: «إذا أصاب في حجته ما يجب عليه الكفارات ، ثم ارتد ، ثم أسلم ، فلا كفارة عليه» ، فقال أحمد: «كل شيء وجب عليه وهو مسلم ، فهو عليه ، لا بُدَّ أن يأتي به» .

وهو قول: [الشافعي]^(٢) .

وقال أبو حنيفة: «تسقط» .

دليلنا: أن الزكاة حق واجب في المال ، فلم تسقط بالردة ، أصله: دين الأدي .

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤١٥) .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «الشافعي» .

ولا يلزم عليه إذا ارتدَّ الزوج قبل الدُّخُولِ أَنَّهُ يَسْقُطُ عنه نِصْفُ المهر؛ لأنَّ الإسقاط لم يكن بالردَّةِ، وإنَّما يسقط بوقوع الفرقة بينهما قبل الدُّخُولِ، كما يسقط وقوع الفرقة بالطلاق قبل الدُّخُولِ، وكما لو أسلمَ وهي وثنيَّةٌ أو مجوسيةٌ.

وإن شئت قلت: حقٌّ وجبَ عليه في حال إسلامه، فلا يسقط بردِّته كالدينين، و^(١) يلزم عليه الصَّيَامُ والصَّلَاةُ والحَجُّ والحدودُ إذا وجبت في حال إسلامه، فإنَّها لا تسقط بردِّته.

❖ فإن قيل: دينُ آدميٍّ يجبُ مع الردَّةِ؛ [لأنه حقٌّ آدميٌّ، فكذلك الزَّكَاةُ تجبُ معها]^(٢)؛ [١/١١] لأنَّها دينُ الله.

❖ قيل له: لعُمري إنَّ الزَّكَاةَ لا تجبُ مع الردَّةِ، نصَّر عليه أحمدُ في رواية: صالح، وابنُ منصورٍ، وابنُ إبراهيم^(٣)، ولكن لا يمتنعُ أن لا يجبَ معها، ولا يسقطُ بها، كما لا يجبُ القصاصُ مع الجنون، ثمَّ إذا وجبَ ثمَّ جُنَّ لم يسقطُ، وكذلك سائرُ العباداتِ لا تجبُ مع الجنون، وتبقى في ذمِّته إذا جُنَّ بعدَ وجوبها، وكذلك تبقى الزَّكَاةُ بعدَ تَلَفِ النَّصَابِ، ولا تجبُ مع تَلَفِهِ.

(١) بعدها في (الأصل) زيادة: «لا»، والصواب حذفها.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، أبو يعقوب، النيسابوري ثمَّ البغدادي، ولد سنة: ٢١٨، أخذ عن: الإمام أحمد بن حنبل، ونقل عنه مسائل كثيرة، وأخذ عنه: أبو بكر بن زياد النيسابوري، ومحمد بن أبي هارون الوراق، وعبدالله بن سليمان الفامي، وكان له اختصاص بأحمد، وقام بخدمته وهو ابن تسع سنين، وعنده أقام أحمد في مدة اختفائه، وكان صالحاً خيراً فقيهاً، توفي سنة: ٢٧٥. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٧/رقم: ٣٣٦١) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١٢١) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/٥١٢).

واختَجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَلَا تُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِنْ مَالِهِ، كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ وَجُوبُهَا؛ فَلِهَذَا لَمْ يَلْزَمْهُ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ الْمَرْتَدَّ قَدْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِي حَالِ إِسْلَامِهِ، فَيَجِبُ
أَنْ لَا تَسْقُطَ بَرْدَتُهُ كَالذُّيُونِ، وَهَذَا يَبْطُلُ بِهِ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ فِي حَالِ رَدَّتِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ
النَّزَمَ بِالْإِسْلَامِ السَّابِقِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلُ.

وَيَكُونُ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَعْنَى هُنَاكَ: أَنَّ الْمُسْقُطَ قَارَنَ الْإِيجَابَ،
وَمَا هُنَا تَأَخَّرَ عَنْهُ، وَهُوَ كَالْجُنُونِ.

واختَجَّ: بِأَنَّ الزَّكَاةَ قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الطُّهْرَةِ وَالْقُرْبَةِ، وَقَدْ تَعَذَّرَ
فِعْلُهَا عَلَى حَسَبِ مَا وَجِبَتْ، فَوَجَبَ أَنْ تَسْقُطَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالْمُسْلِمِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ
تَكُنْ طُهْرَةً لَهُ وَلَا فِدْيَةً، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ
مَالِهِ»^(١).

وَكَذَلِكَ التَّائِبُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَيْسَ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَى حَسَبِ مَا وَجَبَ؛ لِأَنَّهُ
وَجَبَ نِكَالًا وَرَدْعًا، وَالتَّائِبُ حَبِيبُ اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ التَّنْكِيلُ بِهِ، وَقَدْ اسْتَغْنَى عَنِ
الرَّدْعِ، فَلَا يَكُونُ الْحَدُّ رَدْعًا لَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ.



(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/رقم: ٦٩٣٦) وأحمد (٩/رقم: ٢٠٣٣٥) وأبو داود (١٥٧٥) والنسائي
(٤/رقم: ٢٤٦٣، ٢٤٦٨) وابن حزيمة (٣/رقم: ٢٣٣١) من حديث معاوية بن حيدة القشيري.
قال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٣/رقم: ١٦٤٤): «حسن، بل صحيح»، وقال الألباني
في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٧٩١): «حسن».

٨ | مَسْأَلَةٌ: تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْغَنَمِ وَالطَّيَافِرِ ، وَمِنْ بَيْنِ الْمُتَوَلَّدِ مِنَ الْبَقَرِ الْوَحْشِيُّ وَالْأَهْلِيُّ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْأَمْهَاتُ أَهْلِيَّةً وَالْفُحُولُ وَحْشِيَّةً ، أَوْ كَانَتْ الْأَمْهَاتُ وَحْشِيَّةً وَالْفُحُولُ ظَبَاءً^(١) .

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي «كِتَابِ الْخِلَافِ» ، وَقَدْ حَكَيْنَا اخْتِلَافَ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ فِي بَقَرِ الْوَحْشِيِّ هَلْ فِيهِ زَكَاةٌ أَمْ لَا ؟ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «إِنْ كَانَتْ الْأَمْهَاتُ أَهْلِيَّةً وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَمْهَاتُ وَحْشِيَّةً وَالْفُحُولُ ظَبَاءً فَلَا زَكَاةَ فِي الْمُتَوَلَّدِ مِنْهُمَا» .
وَحَكَاهُ ابْنُ نَصْرِ الْمَالِكِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ^(٢) .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَا زَكَاةَ فِي ذَلِكَ بِحَالٍ» .

فَالدَّلَالَةُ عَلَى الشَّافِعِيِّ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ»^(٣) . وَالْمُتَوَلَّدُ مِنَ الْبَقَرِ الْوَحْشِيُّ وَالْأَهْلِيُّ يُسَمَّى بَقْرًا ، فَوَجَبَ أَنْ يَجِبَ فِيهَا تَبِيعٌ .

❖ فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ لَكَ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ مِنْهُمَا يُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ ، وَيجوزُ أَنْ [١١/ب] يَكُونَ لَهُ اسْمٌ يَخُصُّهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ وَلَدَ الذَّنْبِ مِنَ الضَّبُعِ يُسَمَّى سِمْعًا ، وَلَا يُسَمَّى ذَنْبًا ، وَلَا ضَبْعًا ، وَمَدَّعِي الْاسْمِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ .

(١) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤١٦) .

(٢) انظر: «الإشراف» لعبد الوهاب المالكي (١/رقم: ٥٢٣) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٠١٣) وأحمد (٢/رقم: ٣٩٨٢) وابن ماجه (١٨٠٤) والترمذي (٦٢٢) وأبو يعلى (٤/رقم: ٥٠٢٨) من حديث عبد الله بن مسعود .

❖ قيل له: الأصل أن المتولد من شيئين يجمعهما اسم واحد يسمى باسم أبويه، كالمولد من الضأن والماعز يسمى شاة؛ لأن هذا الاسم يجمع أبويه. وكذلك المتولد من الجاموس وغيره من البقر يسمى بقره؛ لأن هذا الاسم يجمع أبويه، فكذلك لما جمع اسم البقر الوحشي والأهلي^(١) وجب أن يسمى بخوة^(٢) منهما بهذا الاسم، وإنما اختص ولد الذئب من الضبع باسم؛ لأن أبويه لا يجمعهم اسم، بل يختص كل واحد منهما باسم كالمولد من بين التمرة والحمض يختص باسم، وهو البغل؛ لما ذكرنا.

❖ فإن قيل: المتولد من الغنم يسمى رقلاً.

❖ قيل: هذا لا يعرف، وقد عمل الأضمعي كتاباً في المتولد^(٣) وله بذكر فيه اسماً لهذا، وقال أهل اللغة: ليس في اللغة رقل بكسر الراء، وإنما ورد عنهم: رقل بفتح الراء: النخل الطوال، وعلى أنهم لم يدعوا للمتولد من البقر اسماً مفرداً، فكيف يدعى ذلك، واسم البقر يشمل أباه وأمه؟.

❖ فإن قيل: هذا كشف عن معنى التسمية.

❖ [قيل^(٣)]: كيف يكشف لمن ادعى أن المتولد بين البحث والعراب لا يتناول اسم الإبل؟!

ولأنه متولد من أصلين تجب الزكاة في أحدها، فوجب أن تجب الزكاة فيه، دليله: المتولد من المعلوفة والسائمة.

(١) بعلمها في (الأصل) زيادة: «الوحشي»، والصواب حذفها.

(٢) بعلمها في (الأصل) زيادة: «بين»، والصواب حذفها.

(٣) زيادة بقتضيا السياق.

• فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُكَ: «تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَحَدِهِمَا» لَا تَأْثِيرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ [مُتَوَلِّدًا] ^(١) مِنْ أَصْلَيْنِ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ^(٢).

• قِيلَ لَهُ: تَأْثِيرُهُ فِي الْمُتَوَلِّدِ مِنْ أَصْلَيْنِ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَالْمُتَوَلِّدِ مِنَ الْحِمَارِ وَالذَّابَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الْوَحْشِ وَالْأَهْلِيِّ، وَعَلَى أَنَّ الْمُتَوَلِّدَ مِنْ أَصْلَيْنِ تَجِبُ فِيهِمَا الزَّكَاةُ، [وَالْعِلَّةُ] ^(٣) فِي إيجابِ الزَّكَاةِ فِيهِ عِنْدَنَا: كَوْنُهُ مُتَوَلِّدًا مِنْ أَصْلَيْنِ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَحَدِهِمَا.

• فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ مُتَوَلِّدٌ مِنْ أَصْلَيْنِ يَحُوزُ أَنْ تَجِبَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَكَاةٌ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي مَسْأَلَتِنَا، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهَا حَكْمَهَا.

• قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ إِذَا كَانَ الْفَخْلُ مِنْ سَائِمَةٍ وَالْأَمَهَاتُ مَعْلُوفَةٌ أَنْ يَجِبَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَعِنْدَهُ لَا يَجِبُ.

وَاحْتَجَّ [الْمُخَالَفُ] ^(٤): بِأَنَّ الزَّكَاةَ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهَا الْإِيجَابُ وَالْإِسْقَاطُ غُلِبَ الْإِسْقَاطُ، كَمَا لَوْ أَعْلَقَهَا بَعْضُ السَّنَةِ وَأَسَامَهَا الْبَعْضُ، وَكَمَالِ الْمُكَائِبِ لَا زَكَاةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ الْحُرِّ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَمْلِكُ مَا فِي يَدِهِ وَيَتَصَرَّفُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَيُشَبِّهُ الْعَبْدَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي مَالِهِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِالمَعْلُوفَةِ إِذَا ضَرَبَتْ غَنَمًا سَائِمَةً، فَإِنَّهُ لَا يُغْلَبُ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «متولد».

(٢) بعدها في (الأصل) زيادة: «فيه»، والصواب حذفها.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «العلة».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «امخالف».

الإسقاط، وعلى أنه لو أعلف السائمة يوماً [١/١٢] أو يومين لم تبطل الزكاة، والعلف مما يسقط الزكاة، ومع هذا فلم تسقط ها هنا.

وعلى أنه لو قيل: إذا اجتمع الموجب والمُسقط غلب الإيجاب احتياطاً، كان أولى.

واحتج الشافعي: بأن البغل الخارج من بين الرمكة التي تستحق السهم في القتال والحمار، لا يستحق السهم، فغلب فيه الإسقاط، ولا يجعل حكمه حكم أمه.

والجواب: أن هذا دعوى بلا برهان، على أن هذا باطل بالمعلوفة إذا ضربت غنماً سائمة فتوالدت، وبالموتلد من الحمار الأهلي والوحشي إذا قتله المحرم أنه يجب فيه الجزاء، والوحشي تجب فيه الزكاة، وكذلك المتولد من الذئب والضبع إذا قتله المحرم، فيجب فيه الجزاء.

❦ فإن قيل: الجزاء إذا اجتمع فيه ما يوجب وما يسقط غلب الإيجاب، بدليل: أنه لو رمى صيداً وهو في الحِلِّ والصَّيد في الحَرَم، أو الصَّيد في الحِلِّ وهو في الحَرَم، أو هما في الحِلِّ إلا أن بينهما [أرضاً] ^(١) من الحَرَم، [فغير] ^(٢) السَّهم على أرض الحَرَم وأصاب الصَّيد الذي في الحِلِّ = وجب الجزاء، وليس كذلك الزكاة؛ لأنه إذا اجتمع فيه الإيجاب والإسقاط غلب الإسقاط، من الوجه الذي قد ذكرنا.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أرض».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فغير».

﴿ قِيلَ لَهُ: قَدْ أَبْطَلْتَ هَذَا بِمَا تَقَدَّمَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي الزَّكَاةِ أَيْضًا، بِدَلِيلٍ: الْمُتَوَلَّدِ مِنَ الْمَعْلُوقَةِ وَالسَّائِمَةِ.﴾

﴿ فَإِنْ قِيلَ: لَمَا كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْوَحْشِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ وَإِجَابِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ وَمَنْعِ التَّضْحِيَةِ بِهِ، يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ كَالْوَحْشِيِّ، وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِيمَا عُلِّقَ عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ^(١): «وَلَوْ طَرَّقَ الْإِنْسِيُّ لِلْوَحْشِيِّ فَوُلِدَ بَيْنَهُمَا فَقَتَلَهُ مُحْرَمٌ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّيْدِ وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ».﴾

﴿ قِيلَ لَهُ: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَقُلْنَا: إِنَّمَا وَجَبَ الْجَزَاءُ وَحُرْمُ الْقَتْلِ تَغْلِيًّا وَاحْتِيَاظًا، كَذَلِكَ فِي إِجَابِ الزَّكَاةِ.﴾

وَأَمَّا مَنْعُ التَّضْحِيَةِ بِذَلِكَ؛ فَلَأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا اللَّحْمَ وَغَيْرُهَا أَرْزَى وَأَطْيَبُ، وَفِي الزَّكَاةِ الْإِعْتِبَارُ بِمَا ذَكَرْنَا، عَلَى أَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَةِ، [فَلَا]^(٢) يَجِبُ الْجَزَاءُ عَلَى قَاتِلِهِ.

فَصْلٌ

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ: مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ وَالْقِيَاسِ، وَهُوَ أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ أَصْلَيْنِ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَحَدِهِمَا، أَشَبَّهُ لَوْ كَانَتِ الْأَمْهَاتُ أَهْلِيَّةً وَالْفُحُولَةُ ظِبَاءً.

(١) هو: إبراهيم بن أحمد بن عمر، أبو إسحاق، البغدادي، البزاز، المعروف بابن شاقلاً، الفقيه، شيخ الحنابلة، أخذ عن: دعلج السجزي، وأبي بكر الشافعي، وتفقه بأبي بكر غلام الخلا، وأخذ عنه: أبو حفص العكبري، وأحمد بن عثمان الكيشي، وعبد العزيز غلام الزجاج. كان جليل القدر، حسن الهيئة، كثير الرواية، رأساً في الأصول والفروع، توفي سنة: ٣٦٩. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٦/رقم: ٣٠٠١) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦١٤) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٩٢/١٦).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ولا».

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّ الْأَوْلَادَ تَتَّبِعُ الْأُمَّهَاتِ فِي الْمَلِكِ
و[تُشَارِكُهَا] ^(١) فِي الْأَسْمِ؛ فَلِهَذَا تَتَّبِعُهَا فِي حُكْمِ الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ
الْأُمَّهَاتُ ظِبَاءً؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ.

❦ قِيلَ لَهُ: الْوَلَدُ [ب/١٢] قَدْ يَتَّبِعُ الْأُمَّ تَارَةً، وَقَدْ لَا يَتَّبِعُهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَ
إِذَا وَطِئَ أُمَّتَهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ تَبَعًا لِأَبِيهِ، وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْعَلَوِيِّ مِنَ الْعَامِيَةِ عَلَوِيٌّ عَتَبَارًا
بِأَبِيهِ، وَكَذَلِكَ هَاهُنَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْفُحُولَةِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِهِ عَلَى الْمُحْرِمِ وَوَجُوبِ
الْفِدْيَةِ، وَمَنْعِ الْأُضْحِيَّةِ.

وَكَذَلِكَ إِسْلَامُ الْوَلَدِ بِإِسْلَامِ أَحَدِ أَبَوَيْهِ لَا يَخْتَصُّ بِإِسْلَامِ الْأُمِّ دُونَ الْأَبِ،
كَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ الْأُمَّهَاتُ وَخَشِيَّةً وَإِنْ كَانَتْ حُكْمُهَا حُكْمُ
الظُّبَاءِ، وَذَهَبَ الْمُخَالَفُ إِلَى هَذَا السُّؤَالِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.



| ٩ | مَسْأَلَةٌ: لِلْخُلْطَةِ تَأْثِيرٌ فِي إِيْجَابِ زَكَاةِ الْمَوَاشِي ^(٢).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ: الْأَثَرُ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ، وَالْمُرُوزِيُّ،
وَبَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا تَأْثِيرَ لِلْخُلْطَةِ فِي ذَلِكَ، وَيَزَكِّي كُلَّ وَاحِدٍ زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ».

وَدَلِيلُنَا: مَا رَوَى أَحْمَدُ، فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَزِيدَ

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «يُشَارِكُهَا».

(٢) انْظُرْ: «رُمُوسُ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ (٤١٧).

الواسطي، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ كتب في الصدقة، فلم يخرجها إلى عماله حتى توفي، فأخرجها أبو بكر بوصيته وكان فيها...»، فذكر الحديث، وقال: «لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين مفترق صدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية، ولا تؤخذ هرمة، ولا ذات عيب من الغنم»^(١).

فمنه دليلان:

- أحدهما: قوله: «يفرق بين مجتمع»، فاقضى ذلك أن الرجلين إذا كان بينهما ثمانون من الغنم أو له أربعون خلطة فإنه لا يفرق بينهما، بل يؤخذ منهما على اجتماعهما، وعند المخالف أنها تفرق.

❖ فإن قيل: أن يكون المراد بالجمع والتفريق: في الملك الواحد، ويحتمل أن يكون المراد به في المكان: في الملكين.

فنحمله على الملك [الواحد]^(٢)، فنقول: النهي عن الجمع والتفريق يحتمل أن يكون [حظراً]^(٣) للمصدق، فقوله: «لا يجمع بين مفترق» معناه: أن المصدق إذا جاء إلى أربعين شاة لاثنتين في مرعى واحد، وأراد أن يأخذ منها شاة، منع من ذلك؛ لأنها متفرقة في الملك، وإن كانت مجمعة في المكان.

وقوله: «لا يفرق بين مجتمع» معناه: أن المصدق إذا جاء إلى ثمانين شاة

(١) أخرجه أحمد (٣/رقم: ٤٧٢٣).

(٢) مكررة في (الأصل).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «خطأ».

لرجل، فقال: «أربعون لك وأربعون لغيرك»، وأراد أن يأخذ منها شاتين، فإنه يُمنع منه؛ لأنه يُفَرَّق بين مُجْتَمِع في الملك [١/١٣]، وقد نهى النبي ﷺ عنه.

وقوله: «خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ»، معناه في هذا الموضع: خَشْيَةُ أَنْ تَقِلَّ الصَّدَقَةُ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ شاةً عَنْ أَرْبَعِينَ لَاتْنِينَ، أو شَاتَيْنِ عَنْ ثَمَانِينَ لَوَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَ خَطَابًا لَرَبِّ الْمَالِ.

فقوله: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ» معناه: إِذَا كَانَ مِثْلُ [عَشْرُونَ] ^(١) شاةً بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَنْفُسٍ، فَجَاءَ الْمُصَدِّقُ وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ ثَلَاثَ شِيَاهٍ فَقَالُوا: «هِيَ لِأَحَدِنَا فَلَانٍ»، أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ فِي الْمَلِكِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ثَمَانُونَ لَاتْنِينَ فَقَالَا: «هِيَ لِأَحَدِنَا».

وقوله: «لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ» معناه: أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ أَرْبَعُونَ شاةً، فَيَجِيءُ الْمُصَدِّقُ وَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شاةً فَيَقُولُ صَاحِبُهَا: «عَشْرُونَ مِنْهَا لِي وَعَشْرُونَ لِفُلَانٍ» أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ فِي الْمَلِكِ، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ.

وقوله: «خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ» معناه في الموضع: خَشْيَةُ أَنْ تَكْثُرَ الصَّدَقَةُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ.

❖ قِيلَ لَهُ: لَا يَصِحُّ مِنْ وَجْهِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَامٌّ فِي الْمَلِكِ وَالْمَلِكَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِدَلَالَةٍ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عشرين».

❖ الثاني: أَنَّ الجمعَ في الملكِ مجازٌ وفي المكانِ حقيقةٌ. فَوَجَبَ حملُهُ على الحقيقةِ، وهو: الجمعُ والتَّفريقُ في المكانِ.

❖ الثالثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [صلى الله عليه وسلم] ^(١) ذَكَرَ هَذَيْنِ النُّقْطَيْنِ بَعْدَ بَيَانِ النُّصْبِ فَقَالَ: «وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً، إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً» ^(٢).

وَفِي بَعْضِهَا: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَشَاتَانِ إِلَى مِئَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِئَتَيْنِ فَفِيهَا ثَلَاثُ [شِبَاوٍ]» ^(٣) إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ الْغَنَمُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةً شَاةً، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِئَةً، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاوَعَانِ بِالسُّوَيَّةِ» ^(٤).

وَقَوْلُهُ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً» أَفَادَ أَنَّ السَّاعِيَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ إِلَى مِئَةٍ وَعِشْرِينَ فَيَأْخُذَ مِنْهَا ثَلَاثَ شِبَاوٍ، أَوْ يَجِيءَ إِلَى ثَمَانِينَ لِرَجُلٍ فَيَأْخُذَ مِنْهَا شَاتَيْنِ عَنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: «لَا [يُفَرَّقُ]» ^(٥) بَيْنَ مُجْتَمِعٍ عَلَى مَا حَمَلْتُمْ عَلَيْهِ.

❖ الرَّابِعُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَفْرِيقِ الْمَجْتَمِعِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي [١٣/ب]

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «صلى الله».

(٢) أخرجه أحمد (٣/رقم: ٤٧٢٣) من حديث ابن عمر.

(٣) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (الأصل): «شباو».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٠٥٧) وأبو داود (١٥٦٨) وابن ماجه (١٨٠٥، ١٨٠٧)

والترمذي (٦٢١) وأبو يعلى (٤/رقم: ٥٤٨٢) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «صحيح

سنن أبي داود (٥/رقم: ١٤٠٠): «إسناده صحيح».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لا تفرق».

نهى عنه في جمع المتفرق، وأجمعنا على أن المتفرق الذي نهى عن جمعين هو
الأملاك دون الملك.

- والدليل الثاني من الخبر: من قوله: «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان
بينهما بالسوية»، فثبت التراجع بين الخليطين، وإنما يكون ذلك على قولنا في
خُلطة الأوصاف: أن الساعي إذا أخذ الزكاة الواجبة في مال أحدهما من مال
الآخر، فإن المأخوذ منه يرجع على صاحبه بقدر ما يجب عليهم، فأما على قولهم
فإنه لا يرجع بحال.

• فإن قيل: نحن نثبت التراجع على وجه، وهو خُلطة الأعيان، ومعناه:
أن يكون مئة وعشرون شاة بين اثنين، لأحدهما ثمانون والآخر أربعون، فأخذ
المصدق من عرضها شاة، أن صاحب الثمانين يرجع على صاحب الأربعين بثلاث
شاة.

• قيل: هذا لا يصح من وجوه:

* أحدها: أن إطلاق اسم الخلطة إنما ينصرف إلى خُلطة الأوصاف دون
الأعيان؛ لأنه إذا قيل [للناس]^(١): «اختلاط» و«مال مختلط» لم يُعقل منه
الاشتراك، وإنما يُعقل الاختلاط في الأوصاف، فأما الاشتراك فله اسم آخر،
وهو أنه يُقال: «مال مشترك».

* والثاني: أن النبي ﷺ أثبت الرجوع لكل واحد منهما على صاحبه،
وعندهم إنما يثبت الرجوع لأحدهما، وهو صاحب الأقل دون صاحب الأكثر.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الناس».

❖ والثالث: أن النبي ﷺ قد وصف الخلطة التي يثبت التراجع فيها، وأنها خلطة الأوصاف، فروى أبو بكر ياسناده: عن السائب بن يزيد قال: «صحب سعد بن أبي وقاص، فلم أسمعهُ يحدث عن رسول الله ﷺ إلا حديثاً واحداً يقول: قال رسول الله ﷺ: لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين مفترق في الصدقة، والخليطان: ما [اجتمعاً على] ^(١) الفحل والرعي ^(٢)».

❖ فإن قيل: يحتمل أن تكون هذه الزيادة من كلام الراوي وتأويله.

❖ قيل له: الظاهر من حال الصحابي أنه [إن] ^(٣) أضاف القول إلى النبي ﷺ أنه من قبله؛ لأنه لما ذكر قول النبي ﷺ في ابتداء الخبر، ثم عطف عليه بقية الكلام، فالظاهر أنه من قبله؛ لأنه عطفه عليه.

والقياس: أنه عدد من الماشية، لو وجد في ملك واحد جاز أن يجب فيه الزكاة، [١/١٤] فإذا وجد في ملك اثنين جاز أن يجب؛ قياساً على عشر من الإبل وثمانين من الغنم.

ولأنه لو كان بينهما ستون شاة مشاعة، لأحدهما أربعون والآخر عشرون، فجاء الساعي فإن له أن يأخذ من الجملة شاة، ويرجع صاحب العشرين على صاحب الأربعين بثلاث شاة.

(١) كذا في «الأموال» لابن زنجويه، وهو الصواب، وفي (الأصل): «اجتمع عليه».

(٢) أخرجه أبو حبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٢٣) وابن زنجويه في «الأموال» (٢/رقم: ١٥٢٢،

١٥٢٩) وابن عدي (٦/رقم: ٩٩٩٦ - ٩٩٩٧) والدارقطني (٢/رقم: ١٩٤٣) والبيهقي

(٨/رقم: ٧٤٠٨). قال أبو حاتم الرازي كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/رقم: ٦٣٥): «هذا

حديث باطل عندي».

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

فَقَوْلُ: كُلُّ مَنْ جَارَ أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُهَا ثَابِتًا فِي حَقِّهِ، أَصْلُهُ: صَاحِبُ الْأَرْبَعِينَ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَعِشْرُونَ مِنَ الْغَنَمِ أَنْ الشَّاةُ تُؤْخَذُ مِنَ الْغَنَمِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الْوَجُوبُ بِهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُونَ مِنَ الْغَنَمِ سَائِمَةً وَغَنَمٌ مَعْلُوفَةٌ أَنْ الزَّكَاةُ تُؤْخَذُ مِنَ السَّائِمَةِ وَالْمَعْلُوفَةِ، وَالْوَجُوبُ يَتَعَلَّقُ بِالسَّائِمَةِ؛ لِأَنَّا قُلْنَا: وَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُهَا ثَابِتًا فِي حَقِّهِ، وَهَنَّاكَ الْوَجُوبُ [ثَابِتٌ] ^(١) فِي حَقِّهِ فِي الْجَمَلَةِ، وَهُوَ فِي السَّائِمَةِ وَفِي الْخُمْسِ مِنَ الْإِبِلِ.

وَعَلَى قَوْلِهِمْ لَا يَتَعَلَّقُ الْوَجُوبُ فِي حَقِّ صَاحِبِ الْعِشْرِينَ بِحَالٍ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ شَرِيكُهُ ذَمِيًّا أَوْ مُكَاتَبًا أَنْ جَوَّازَ الْأَخْذِ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمِيعِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الْوَجُوبُ؛ لِأَنَّا لَا نَجُوزُّ لَهُ أَخْذَ الْفَرْضِ مِنَ الْجَمِيعِ، وَلِأَنَّمَا يُؤْخَذُ الْفَرْضُ مِنْ نَصَابِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ، فَإِنْ أَعْطَانَا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ وَإِلَّا أَمْرَنَاهُ بِمُقَاسَمَتِهِ وَأَخَذْنَا الْفَرْضَ مِنْ حَصَّتِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ شَرِكَةُ الْمُكَاتَبِ، فَإِنَّا نَقُولُ مَا نَقُولُ فِي الذَّمِّيِّ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ جَوَّازَ الْأَخْذِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ عَلَى الشَّرِكَةِ ضَامَةٌ بِالْأَخْذِ مِنْ نَصِيْبِهِ.

❦ قِيلَ لَهُ: الْإِذْنُ مِنْ طَرِيقِ النُّطْقِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَمْ يُوْجَدْ، وَنَحْنُ نُرِيدُ بَعْدَ الْإِذْنِ نَطْقًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَيْضًا إِذْنًا مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَاحِبُ الْعِشْرِينَ صَغِيرًا مَوْلِيًّا عَلَيْهِ جَارَ أَخْذُهَا مِنْ مَالِهِ، وَلَا يَصَحُّ مِنْهُ الْإِذْنُ.

(١) هَذَا هُوَ الصَّرَافُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «ثَابِتًا».

ولأنه لو جاز أن يقال: «الشركة إذن»، لوجب أن يكون ذلك إذنًا في سائر الديون والكفارات، وما يلزمه من المؤن والتفقات، وهذا لا يقوله أحد.

ولأن [الزكاة] ^(١) تقل بكثرة المؤنة وتكثر [بقلة] ^(٢)، بدلالة: قول النبي ﷺ: «فيما سقت السماء العشر، وما سقي بنضح أو غريب ^(٣) ففيه نصف العشر» ^(٤).

وبالخلطة تقل المؤنة؛ لأنهما كفيان في هذه الحال ما يفتقر إليه كل واحد منهما إذا انفرد، وهو الحوض والرعي والفحل والكلب وغير ذلك، فجاز أن تكثر [١/٤] الزكاة بها إذا لم يكن على رب المال ضرر بذلك.

ولا يلزم عليه الخلطة فيما عدا المواشي؛ لأن عليه [ضرراً] ^(٥) في ذلك؛ لأنه إن كان بينهما نصاب فعليهما الزكاة، وإن زاد [فأبداً] ^(٦) تجب الزكاة فعليهما ضرر، وما هنا لا ضرر؛ لأنه إذا كان بينهما ثمانون شاة فعلى كل واحد نصف شاة، ولو انفرد لزمه شاة.

ولأن للاجتماع في إيجاب ما يجب في حال الانفرد، ألا ترى أنه إذا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «للزكاة».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «بقائتها».

(٣) قال الأزهري في «الزاهر» (ص ٢٤٢): «النضح: أن تستقي له من ماء الشرب أو من النهر يسائياً من الابل أو البقر والغرب: الدلو الكبير الذي لا ينزعه من لبس إلا الجمال لقوي يُسنى به، وجمعه: غروب».

(٤) أخرجه البخاري (٢/رقم ١٤٨٣) من حديث ابن عمر.

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ضرر».

(٦) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فايداً».

أَوْضَحَ مُوَضِّحَةٌ وَجَبَ عَلَيْهِ نَصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ عَلَى عَاقِلِيهِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ هُوَ وَجَمَاعَةٌ
كَانَ كَذَلِكَ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي إِنْثَالِ النَّفْسِ وَغَيْرِهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا :
« إِذَا اشْتَرَكَ الْجَمَاعَةُ فِي سَرِقَةٍ نَصَابٍ ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى الْجَمَاعَةِ كَمَا يَجِبُ عَلَى
الْمَنْفَرِدِ » .

وَاجْتَنَعَ الْمُخَالِفُ : بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي سَائِمَةِ الْمَرْءِ
الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَتْ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَيْءٌ » ^(١) . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرَأَيْنِ لَهُ أَقْلٌ
مِنْ أَرْبَعِينَ ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ « الْمَرْءَ » بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَرْءًا مَعَهُودًا ، فَثَبَتَ
أَنَّهُ أَرَادَ الْجِنْسَ ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : « إِذَا لَمْ تَبْلُغْ سَائِمَةُ الرِّجَالِ أَرْبَعِينَ ،
فَلَا شَيْءَ فِيهَا » ، وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ مَالَ الْخُلْطَةِ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا لَا زَكَاةَ فِيهِ .
ثُمَّ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِنْفِرَادِ ، بِدَلِيلٍ : مَا ذَكَّرْنَا .

وَاجْتَنَعَ : بِأَنَّهُ يَمْلِكُ أَقْلًا مِنْ نَصَابٍ ، فَأَشْبَهَ إِذَا كَانَ مُكَاتَبًا ، أَوْ ذِمِّيًّا ، أَوْ كَانَ
كُلُّ مَنَّهُمَا [مَنْفَرِدًا] ^(٢) بِحَصَّتِهِ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ : إِذَا كَانَ مَنْفَرِدًا بِمَلِكِهِ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ حَالُ الْإِنْفِرَادِ
بِحَالِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوُجُوبِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ .

وَلِأَنَّ الْمُخَالِفَ قَالَ : لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ أَقْلًا مِنْ نَصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ فِي حَالِ
الْإِنْفِرَادِ وَتَحْمِلُهُ فِي حَالِ الْإِشْتِرَاكِ ، وَلَوْ أَوْضَحَ جَمَاعَةٌ رَأْسَ رَجُلٍ وَجَبَ عَلَى

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أبي بكر الصديق .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : « منفرد » .

كُلِّ واحدٍ بِقِسْطِهِ مِنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ ، وَتَحْمِلُهُ عَلَيْهِ عَاقِلَتُهُ .

وَلَأَنَّ حَالَ الْإِشْتِرَاكِ يَتَعَلَّقُ بِهِ تَخْفِيفُ الْمُؤْنِ ، وَلِذَلِكَ تَأْثِيرٌ فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ ، أَلَّا تَرَى إِذَا كَانَ الزَّرْعُ قَدْ سُقِيَ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالسَّبْحِ وَجَبَ فِيهِ [الْعُشْرُ]^(١) ، وَإِذَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ وَجَبَ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ .

وَأَمَّا خُلْطَةُ الذَّمِيِّ وَالْمُكَاتَبِ - عَلَى فَسَادِهَا مَعَ غَيْرِهِ - [فَهِىَ]^(٢) كَمَا قَالَ الْمُخَالِفُ: إِنَّ شَرَكَةَ الْمُفَاوِضَةِ مَعَ الذَّمِيِّ وَالْمُكَاتَبِ لَا تَصِحُّ مَعَ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ .

وَلَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ ضَمُّ نَصِيْبَيْهِمَا إِلَى نَصِيْبِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَجَعَلَهُمَا نَصَابًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ ؛ لِمَعْنَى يَرْجَعُ إِلَى مَلِكِ الْمُكَاتَبِ وَإِلَى دِينِ الذَّمِيِّ ، [١/١٥] فَلَمْ يَتِمَّ شَرْطُ الزَّكَاةِ فِي جَمِيعِ النَّصَابِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُكَاتَبِ لَمْ يُوجَدْ شَرْطُ الزَّكَاةِ فِيهِ ، وَهُوَ تَمَامُ الْمَلِكِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي مَسْأَلَتِنَا .

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِخُلْطَةِ الذَّمِيِّ وَالْمُكَاتَبِ جَوَازُ الْأَخْذِ .

وَالْمُخَالِفُ لَا يُسَلِّمُ ذَلِكَ ، وَاجْتَبَعَ: أَنَّ النَّصَابَ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ كَالْحَوْلِ ، ثُمَّ اتَّفَقُوا أَنَّ مَا وُجِدَ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ مِنَ الْحَوْلِ لَا يُضَمُّ إِلَى مَا وُجِدَ فِي مَلِكِهِ فِي إِكْمَالِ الْحَوْلِ ، كَذَلِكَ مَا وُجِدَ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ لَا يُضَمُّ إِلَى مَا فِي مَلِكِهِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ .

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ النَّصَابِ بِالْحَوْلِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَحْمِيلُ الْعَقْلِ ، فَإِنَّ حُكْمَ النَّصَابِ يَتَغَيَّرُ بِالْإِشْتِرَاكِ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِالْحَوْلِ ، فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ فِي الْحَوْلِ ،

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

كما يُقَسَّمُ في حال الانفراد.

ولأنَّ ضَمَّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الْحَوْلِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّخْفِيفُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النَّصَابُ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّخْفِيفُ فِي الْمُؤْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

وَلَاِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ ضَمُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا مَضْمُومًا إِلَى الْآخَرِ فِي الْحَوْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي النَّصَابِ، فَإِنَّ مِلْكَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ يُضَمُّ إِلَى الْآخَرِ فَيَكْمُلُ النَّصَابُ بِمَجْمُوعِهِمَا، فَيَرْتَفِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخَرِ فِي تَخْفِيفِ الْمُؤْنِ، فَافْتَرَقَا.

وَاجْتَنَبَ: بِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِوُجُودِ الْمَالِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ لِلشَّرِكَةِ تَأْثِيرٌ فِي إِجَابِهَا كَالْحَجِّ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِالْمَالِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلخُلْطَةِ تَأْثِيرٌ فِي وَجُوبِهَا كَالْحَجِّ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ مَالٍ وَجَدَ مِنْهُمَا لَا يُمْكِنُ ضَمُّهُ إِلَى الْآخَرِ فِي وَجُوبِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُمَا إِنْفَاقُهُ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي إِلَّا لِأَحَدِهِمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ نَصَابًا فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي إِخْرَاجِ مَا يَخُصُّهُ مِنَ الزَّكَاةِ.

وَقَدْ قِيلَ: الْحَجُّ لَا يَتَبَعُّضُ، وَلَا يُمْكِنُ إِجَابُ نَصْفِ الْحَجِّ عَلَى أَحَدِهِمَا وَالنَّصْفِ عَلَى الْآخَرِ، وَيُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ فَيُوجِبُ نَصْفَ الشَّاةِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَالنَّصْفَ الثَّانِي عَلَى الْآخَرِ، وَقَدْ يَجِبُ إِخْرَاجُ نَصْفِ شَاةٍ فِي الزَّكَاةِ، وَهُوَ إِذَا تَلَفَ نَصْفَ النَّصَابِ، فَيَجِبُ إِخْرَاجُ نَصْفِ شَاةٍ وَيَسْقُطُ النَّصْفُ.

واحتج: بأن الزكاة حق يتعلق بنصاب مُقدَّر، فوجب أن يستوي فيه حال الاجتماع وحال الانفراد كالقطع في السرقة، وهو: أنه لو أخذ وحده أقل من ربع دينار لم يقطع، ولو أخذه جماعة ولم يبلغ حق كل واحد منهما نصاباً لم يجب عليهم القطع، فاستوى حال الاجتماع وحال الانفراد.

والجواب: [١٥/ب] أنا لا نسلّم هذا، بل نُفرّق بين حال الانفراد والاشتراك، فلا يجب القطع حال الانفراد، ويجب حال الاشتراك، كما قلنا ها هنا، وهذا خلاف مذكور في «كتاب السرقة» إن شاء الله.

وقد قيل في جواب هذا: إن سرقته لا يُبنى بعضها على بعض، كذلك في مسألتنا؛ لأن ماله يُضم بعضها إلى بعض، كذلك مال غيره، وقيل: القطع لا يتبعض، وليس كذلك ها هنا؛ لأنه يُمكن تبعيضها وإيجاب ما يخص كل واحد منهم من الحق الواجب، فبان الفرق.

واحتج: بأن النبي ﷺ جعل جنس الصدقة على الأغنياء لقوله: «أمرت أن أخص الصدقة من أغنيائكم»^(١). فلا تبقى صدقة تؤخذ من فقير، وهذا فقير؛ لأن الشركة لا تُعيده [غنياً]^(٢)، ألا ترى أن له أن يأخذ الصدقة.

والجواب: أن جواز الأخذ لا يدل على كونه فقيراً كسبيل الله، وابن السبيل، ثم الخبر محمول على فقير ليس في ملكه خلطة تبلغ نصاباً، وإن قاسوا

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن قد أخرج البخاري (٢/رقم: ١٣٩٥) ومسلم (١/رقم: ١١) من حديث ابن عباس مرفوعاً: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عنى».



على الخلطة في غير الماشية ففيها روايتان، ويأتي الكلام فيهما.



١٠ | [مسألة^(١)]: وتأثير الخلطة في المواشي إذا كان لكل واحد منهما نصاب، أو كان له أقل من نصاب^(٢).

نص عليه في رواية: المروزي، وإبراهيم بن الحارث، والأثرم: «إذا كان لهما أربعون شاة ففيها شاة».

وهو قول: الشافعي.

وقال مالك: «تأثيرها إذا كان لكل واحد من الخليطين نصاب».

فعلى قولنا: إذا كان لكل واحد منهما عشرون شاة لزمهما شاة بينهما، وإن كان لكل واحد منهما أربعون شاة أخرجنا شاتهما.

وعلى قول مالك: إن كان لكل واحد منهما عشرون شاة فلا زكاة، وإن كان لكل واحد أربعون شاة أخرجنا شاة بينهما.

دليلنا: ما تقدم من الخبر، وهو عام فيه إذا كان لكل واحد منهما نصاب أو كان له أقل من نصاب.

ولأن المئة وإحدى وعشرين نصابين، يتعلق بهما فرضان على صفة، وهو: الخلطة، فإذا وجد أحدهما على تلك الصفة، وهو: الخلطة، وجب أن يتعلق به

(١) كذا في «رحوس المسائل»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «فصل».

(٢) انظر: «رحوس المسائل» للمؤلف (٤١٨).

فرض واحد، دليله: إِذَا كَانَ الْمَالُ وَاحِدًا، فَإِنَّهُ لَوْ مَلَكَ نَصَابَتَيْنِ تَعَلَّقَ بِهِمَا فَرَضَانِ، وَلَوْ مَلَكَ نَصَابًا وَاحِدًا تَعَلَّقَ بِهِ فَرَضٌ وَاحِدٌ، كَذَلِكَ الْمَالِكِينَ.

وَاجْتَنَحَ الْمُخَالِفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ»^(١) مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ^(٢). وَهَذَا نَفْيٌ عَامٌّ، وَقَوْلُهُ: «إِنْ لَمْ تَبْلُغْ سَائِمَةَ الرَّجُلِ أَرْبَعِينَ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ»^(٣).

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ.

وَاجْتَنَحَ: [١/١٦] بِأَنَّ مَلَكَ كُلِّ وَاحِدٍ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ الزَّكَاةُ كَالْمَنْفَرِدِ، وَكُلُّ مَنْ لَوْ انْفَرَدَ لَمْ يَلْزِمُهُ الزَّكَاةُ، فَإِذَا خَالَطَ غَيْرَهُ لَمْ يَلْزِمُهُ، دَلِيلُهُ: شَرِكَةُ الذَّمِّيِّ وَالْمُكَاتِبِ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ.



١١ | مَسْأَلَةٌ: لَا يُضَمُّ مَلَكَ أَحَدِ الْخَلِيطَيْنِ إِلَى مَلَكَ الْآخَرِ فِي الْحَوْلِ إِذَا بَتَّ لِأَحَدِهِمَا حَكْمُ الْانْفِرَادِ، سَوَاءً اتَّفَقَ الْحَوْلَانِ أَوْ اخْتَلَفَا، فَإِذَا مَلَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعِينَ فِي الْمَحْرَمِ، ثُمَّ خَلَطَا فِي صَفَرٍ، وَحَالَ الْحَوْلُ وَالْمَالُ كُلُّهُ خُلْطَةً، فَإِنَّهُمَا يَزَكِيَانِ زَكَاةَ الْخَلِيطَيْنِ.

فَكَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَفَ الْحَوْلَانِ، مِثْلُ: أَنْ مَلَكَ أَحَدُهُمَا أَرْبَعِينَ فِي الْمَحْرَمِ،

(١) قَالَ الْخَلِيلُ فِي «الْعَيْنِ» (٥٥/٨ مَادَّة: ذ و د): «الدَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ: مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/رقم: ١٤٠٥) وَمُسْلِمٌ (٣/رقم: ٩٩١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/رقم: ١٤٥٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ.

وَمَلَكَ الْآخِرُ أَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ، وَخَلَطَ فِي رَبِيعٍ أَوْ مَا بَعْدَهُ مِنَ الشُّهُورِ، فَإِنَّهُمَا يَزَكِّيَانِ فِي الْحَوْلِ زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الْأَوَّلُ أَخْرَجَ شَاةً، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي أَخْرَجَ شَاةً، فَأَمَّا فِي الْحَوْلِ الَّذِي بَعْدَ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُمَا يَزَكِّيَانِ زَكَاةَ الْخُلَيْطَيْنِ كُلِّمَا حَالَ حَوْلٌ الْوَاحِدِ مِنْهُمَا زَكَاةَ الْخُلْطَةِ^(١).

وقد نصَّ أبو بكرٍ على هذا في «كتاب الخلاف».

وهو قولُ: الشَّافِعِيِّ.

وقال مالكٌ: «حولُ الخُلَيْطَيْنِ حولٌ واحدٌ وإن اختلفا قَبْلَ الحَوْلِ بشهرٍ».

دليلنا: أَنَّهُ مَالٌ لَهُ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَوْلِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يُرَكَّبَ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ، كَمَا لَوْ كَانَا مِنْفَرِدَيْنِ حَالَ حَتُولِ الْحَوْلِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاةً خُلْطَةً بَيْنَهُمَا بِإِرْثٍ، أَوْ هِبَةٍ، أَوْ شَرَاءٍ لِهَما، يَزَكِّيَانِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ خُلْطَةً فِي بَعْضِ الْحَوْلِ وَإِنْفِرَادٌ فِي بَعْضِهِ، وَلَا يُمَكَّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا، فَكَانَ تَقْدِيمُ الْإِنْفِرَادِ أَوْلَى مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: الْخُلْطَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَالْإِنْفِرَادُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَكَانَ تَقْدِيمُ الْإِتِّفَاقِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِنْفِرَادِ سَابِقٌ، لِأَنَّهُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ وَكَانَ تَقْدِيمُ السَّابِقِ أَوْلَى.

- وَلِأَنَّ الْخُلْطَةَ إِنَّمَا تَصِحُّ لِقَلَّةِ الْمُؤْنَةِ، فَإِذَا كَانَ مِنْفَرِدًا أَوَّلَ الْحَوْلِ لَمْ يَزْنِفَقَا

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤١٩).

في الخلطة.

واختج المخالف: بأنه لما زكيا في الحول الثاني زكاة الخلطة، كذلك في الحول الأول.

والجواب: أن الحول الثاني ما انفك عن الخلطة طول الحول، وها هنا قد ثبت لهما حكم الانفراد، فكان اعتبار الانفراد أولى من الوجه الذي ذكرناه.

وهكذا الجواب إن قاسوا عليه إذا لم يثبت لأحدهما حكم الانفراد، مثل أن: ملكاها بهبة، أو إرث، أو شراء، [١٦/ب] بعلّة أن الخلطة وجدت في آخر الحول طول الحياة، وهذا بخلافه.

واختج: بأن اعتبار قدر الزكاة بحالة الوجوب، بدليل: أنه لو كان له منه شاة حولان إلا يوما فنتجت إحدى وعشرين، ثم حال الحول، كان فيها شاتان اعتباراً بحالة الوجوب.

والجواب: أن الاعتبار بحالة الوجوب إذا كان النماء من عين المال، فأما إذا كان من غيره فلا.

واختج: بأنه لما بُني ملك أحدهما على الآخر في النصاب، كذلك في الحول كالمنفرد.

والجواب: أنا قد بينّا الفرق بين الصّم في الحول وبين الصّم في النصاب يتعلّق به التخفيف في المؤن على ما تقدّم.

ولأنه لا يمكن ضم كل واحد منهما إلى الآخر إلى الحول، وإنما يكون

أَحْلَمَا مَضْمُونًا إِلَى الْآخِرِ فِي الْحَوْلِ، وَفِي النَّصَابِ مِلْكُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ بَضْعُهُ إِلَى الْآخِرِ، فَيَكْمُلُ النَّصَابُ بِمَجْمُوعِهِمَا، وَبِرْتَفَاقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ فِي تَخْفِيفِ الْمُؤْنِ؛ فَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا.



١٢ | مَسْأَلَةٌ: لَا تَصْخُ الْخُلُطَةُ فِيمَا عَدَا الْمَوَاشِي فِي أَصْحَ الرُّوَابِثِينَ^(١).

نَصَّرَ عَلَيْهَا فِي رِوَايَةٍ: صَالِحٌ، وَيَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ^(٢)، عَنْهُ: «فِي مَسْنَى دِرْهَمٍ يَكُونُ بَيْنَ عِدَّةٍ لَيْسَ عَلَيْهِمْ زَكَاةٌ، حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ [مِثْلَانِ]^(٣)».

وكَذَلِكَ فِي الزَّرْعِ إِنَّمَا رُوِيَ الْحَدِيثُ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ»^(٤).

وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ.

- وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَنَّهَا تُضْمُّ كَالْمَوَاشِي، فَقَالَ: «إِذَا كَانَا رَجُلَيْنِ لِهَمَا مِنَ الْمَالِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ فَعَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ بِالْحِصَصِ، وَكَذَلِكَ فِي

(١) انظر: «رعرع المسائل» للمؤلف (٤٢٠).

(٢) هو: محمد بن الحكم، أبو بكر الأحول، قال أبو بكر الخلال: «كان قد سمع من أبي عبد الله، ومات قبل موت أبي عبد الله بثمان عشرة سنة، ولا أعلم أحداً أشدَّ فهمًا من محمد بن الحكم فيما سئل بمسألة واحتجاج ومعرفة وحفظ، وكان أبو عبد الله يروح بالشئ إليه من الفتيا لا يروح به لكل أحد، وكان خاصا به، وكان له فهم شديد وعلم»، توفي سنة: ٢٢٣. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/رقم: ٤٠٤) و«المقصد الأروشد» لابن مفلح (٢/رقم: ٩٧٦).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مِثْلَيْن».

(٤) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٠) من حديث أبي بكر الصديق.

سائمة الإبل والبقر والغنم».

وللشافعي قولان كالروايتين:

- إلا أنه قال في الجديد: «تصح الخلطة كالمواشي».

- وقال في القديم: «لا تصح».

فالدلالة على أنها لا تصح: ما تقدّم من حديث سعد: «والخيلان: ما [اجتمعا على] ^(١) الفحل والرعي» ^(٢). فدل ذلك على اختصاص هذا النوع بها.

❦ فإن قيل: هذا حجة عليكم؛ لأنه عمّ في أول الخبر بقوله: «لا يفرق بين مجتمع» فافتضى ذلك المواشي وغيرها، وقوله بعد ذلك: «والخيلان ما [اجتمعا على] ^(٣) الفحل والرعي» تخصيص بعض من شملة العموم.

❦ قيل له: اللفظ الأول عام وآخره خاص، فيجب أن يحمل ذلك العام على الخاص، وأيضاً قوله: «ليس في تسعين ومئة شيء»، فإذا بلغت مئتين ففيها خمسة دراهم، ولم يبلغ مال كل واحد مئتين.

ولأن الزكاة مبناه على الموائسة، والمساواة بين أرباب الأموال والفقراء؛ ولهذا يخرج من المراض مريضة.

(١) كذا في «الأموال» لابن زنجويه، وهو الصواب، وفي (الأصل): «اجتمع عليه».

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٢٣) وابن زنجويه في «الأموال» (٢/رقم: ١٥٢٢، ١٥٢٩) وابن حدي (٦/رقم: ٩٩٩٦ - ٩٩٩٧) والدارقطني (٢/رقم: ١٩٤٣) والبيهقي (٨/رقم: ٧٤٠٨). قال أبو حاتم الرازي كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/رقم: ٦٣٥): «هذا

حديث باطل عندي».

(٣) كذا في «الأموال» لابن زنجويه، وهو الصواب، وفي (الأصل): «اجتمع عليه».

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْخُلْطَةَ تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ الْمَوَاشِيِّ، كَانَ فِيهِ إِجْحَافٌ بِأَرْبَابِ [١/١٧] الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي التَّغْلِيظِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْمَوَاشِي؛ لِأَنَّهُ يَسْتَضَرُّ تَارَةً وَيَنْتَفِعُ أُخْرَى، وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ هَذَا فِي الْمَوَاشِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ مِئَةٍ وَعِشْرُونَ شَاةً لِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ فِيهَا شَاةٌ، وَلَوْ انْفَرَدُوا بِمَلِكِهِ كَانَ فِيهَا ثَلَاثُ شِئَاءٍ، فَانْتَفَعَ رَبُّ الْمَالِ.

وَإِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِئَتَيْنِ وَشَاةً يَسْتَضِرَّانِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ بِمَالِهِ كَانَ عَلَيْهِ شَاةٌ؛ لِأَنَّ مَعَهُ مِئَةً، وَإِذَا كَانَا خَلِيطَيْنِ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ وَنِصْفٌ، فَهَذَا هُنَا تَصَحُّ الْخُلْطَةِ.

فَأَمَّا الزَّرْعُ وَالشَّمَارُ وَالذَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ، [فَكُلُّهُ] ^(١) ضَرَرٌ عَلَى رَبِّ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نِصَابٌ فَعَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ، وَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَأَبْدًا تَجِبُ الزَّكَاةُ فَعَلَيْهِ ضَرَرٌ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَصَحَّ الْخُلْطَةُ فِيهِ؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُكَلَّفْ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الْمِرَاضِ صَحْبَةً؛ لِأَنَّهُ فِيهِ [إِجْحَافًا] ^(٢) بِرَبِّ الْمَالِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْمَسَاوَاةُ إِنَّمَا تَوْجَدُ فِي الْغَنَمِ خَاصَّةً دُونَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

❦ قِيلَ: إِذَا ثَبَتَ، فَهَذَا الدَّلِيلُ فِي الْغَنَمِ خَاصَّةً دُونَ [أَنْ يَثْبِتَ] ^(٣) فِي غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ أَحَدًا مَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الْخُلْطَةَ ضَرَرٌ كُلُّهُ فِي الْمَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا، أَمَّا

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «وَكُلُّهُ».

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «إِجْحَافٌ».

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «ثَبَتَ».

الماشية فينتفعان بها إذا كان المال مئة، ويستضر بها إذا كان مئتين وواحدة، فتعارضا، ثم إذا كان بينهما نصاب يستضران.

وإذا زاد مال كل واحد منهما على أربع مئة يستضر؛ لأنه إذا كان وحده كان عليه في أربع مئة أربع شياه، وإذا كانت خلطة بيع مثلها بلغت تسع مئة فيكون فيها تسع شياه، فيجب على كل واحد أربع شياه ونصف، فصار الكل ضرراً كالزرع والثمار.

❦ قيل: في الجملة لم يخرج عمداً ذكرنا من أنه نارة يستضر وتارة يستفح، وإنما أكثر ما أرىتمونا أن ضرره أكثر من نفعه، وليس في غير الماشية منفعة، بل هي ضرر بكل حال.

ولأنه مال ليس فيه عفو بعد النصاب، فإذا نقص عن النصاب لم يلزم المالك الزكاة، دليله: إذا انفرد به، ولا يلزم عليه الماشية؛ لأن فيها [عموا]^(١) بعد النصاب.

واحتج المخالف: بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة»^(٢). دليله: إذا بلغ خمسة أوسق وجب فيه، سواء كان المال لواحد أو لمالكين.

والجواب: أن هذا محمول عليه إذا كان لواحد، بدليل: ما ذكرنا.

واحتج: بأنه ملك بين مالكين لو انفرد كل واحد منهما لزمته الزكاة، فإذا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عفو».

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٩) ومسلم (٣/رقم: ٩٩١) من حديث أبي سعيد الخدري.

اشتركا فيه وجب أن تلزمهما، كالمواشي.

والجواب: أن المواشي إنما أثرت الخلطة فيه؛ لأن رب المال تارة يستصير وتارة ينتفع [ب/١٧]؛ فلهذا أثرت، وليس كذلك ها هنا؛ لأنه ضرر بلا نفع، فلهذا فرقنا بينهما.

واختج: بأن الخلطة في الماشية إنما صححت لقلّة المؤنة والمرفق، وهو أنهما [بُريخان ويسرحان ويسقيان] ^(١) معاً، وهذا المعنى موجود في الثمار والتجارات؛ لأنهما إذا كانا تاجرّين اكتفيا بدكّان واحد، وميزان واحد، ووزان واحد، ونقاد واحد، ويقال، ومنقاض، و[مُنَادٍ] ^(٢) واحد.

وهكذا الزرع والثمار [يكتفيان] ^(٣) بأكّار واحد ومُلْقِح واحد، والماء والعمل وغير ذلك، وكذا الزرع، فإذا كانت المؤنة ثقل بالخلطة والرفق بحصل، وجب أن تصح الخلطة.

والجواب: أنا لا نسلّم أن الخلطة في الماشية إنما صححت لهذه البعلة فقط، بل صححت لهذه.

ولأنه تارة يستصير وتارة يرتفق، وهذا معدوم في مسالتنا؛ فلهذا فرقنا بينهما.



(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «بُريحا ويسرحا ويسقيا».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مُنَادِي».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يكتنان».

١٣ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُونَ مِنَ الْغَنَمِ فِي بِلَدَيْنِ، أَوْ قَرَيْتَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ لَمْ تَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَمَانُونَ مِنَ الْغَنَمِ فِي بِلَدَيْنِ، أَوْ قَرَيْتَيْنِ مُتَبَاعِدَتَيْنِ لَزِمَهُ شَاتَانِ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرِمُ، وَابْنُ الْقَاسِمِ^(٢)، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاللَّفْظُ لِلْأَثَرِمِ، فَقَالَ: «لَوْ كَانَ لَهُ بِالْكُوفَةِ أَرْبَعُونَ شَاةً وَبِالْبَصْرَةِ أَرْبَعُونَ شَاةً، كَانَ عَلَيْهِ شَاتَانِ؛ لَقَوْلِهِ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ»، فَإِنْ كَانَ لَهُ بَيْنَدَاةَ عَشْرُونَ شَاةً وَبِالْكُوفَةِ عَشْرُونَ شَاةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: «يُضْمُّ مَالَهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ ثَمَانُونَ شَاةً فِي بِلَدَيْنِ أَخْرَجَ عَنْهَا شَاةً أَيْضًا».

دَلِيلُنَا: مَا نَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ»^(٣). وَهَذَا عَامٌّ فِي الْمَالِكِ الْوَاحِدِ وَالْمَالِكِينَ^(٤)، إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ.

(١) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٢١).

(٢) هو: أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، حدث عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل بأشياء كثيرة من مسائله، وكان من أهل العلم والفضل، سمع منه: أبو القاسم إسحاق بن إبراهيم بن الجبلي الحافظ، وأخوه عبد الله بن إبراهيم بن الجبلي، وأبو يحيى زكريا الفرج البزاز. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/رقم: ٢٤٥٧) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ٤٨).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٠٥٧) وأبو داود (١٥٦٨) وابن ماجه (١٨٠٥، ١٨٠٧) والترمذي (٦٢١) وأبو يعلى (٤/رقم: ٥٤٨٢) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/رقم: ١٤٠٠): «إسناده صحيح».

(٤) بعدها في (الأصل) زيادة: «أو»، والصواب حذفها.

ولأنه لم يملك نصاباً من الماشية في بلد واحد، ولا فيما قاربه منفرداً به ولا مختلطاً، فلم تلزمه الزكاة في قريتين متقاربتين، ومنه إذا كان له أقل من نصاب خلطة.

❦ فإن قيل: المعنى في الأصل: أنه ليس على ملكه نصاب، وها هنا على ملكه نصاب.

❦ قيل: علة الأصل تبطل بمال الخلطة، وعلة الفرع قد كثرت المؤنة، ولكثرتها تأثير في الإسقاط.

ولأنه إذا كان له أربعون في بلدين كثرت المؤنة؛ لأنه يحتاج إلى راعيتين وفحلين وغير ذلك من المؤن، وقد ثبت أن لكثرة المؤنة [تأثيراً]^(١) في الإسقاط، وهو ما سقي بكلفة تؤثر في إسقاط نصف العشر.

❦ فإن قيل: المؤنة لها تأثير في التخفيف، فأما في الإسقاط فلا.

❦ قيل: ولها تأثير في الإسقاط، بدليل: العلف يسقط جملة الزكاة في المعلوفة عندنا وعند أبي حنيفة والشافعي.

❦ فإن قيل: فإذا كان له ثمانون في بلدين [١/١٨] يكثر المؤنة عليه، ومع هذا، فلا يخفف عنه، بل يجب عليه شاتان.

❦ قيل: لا يمتنع أن يخفف تارة ويغلظ أخرى، بدليل: تخفيف المؤنة في الخلطة له تأثير في التخفيف والتغليظ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «تأثير».

وَاجْتَنَحَ الْمُخَالَفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي خُمْسٍ [مِنَ الْإِبِلِ] ^(١) شَاةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ شَاةً [شَاةً] ^(٢)» ^(٣). وَهَذَا عَلَى مَلِكِهِ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَلَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً، وَكَذَلِكَ قَالَ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً» ^(٤). فَجَعَلَ الشَّاةَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً، وَعَلَى قَوْلِكُمْ: يَلْزَمُهُ شَاتَانِ إِذَا كَانَتْ فِي بِلَدَيْنِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ مَجْتَمِعَةً، بِدَلِيلٍ: مَا ذَكَرْنَا.

وَاجْتَنَحَ: بِأَنَّهُ نَصَابٌ لَوْ اجْتَمَعَ فِي بِلَدٍ وَاحِدَةٍ وَجَبَتْ [فِيهِ] ^(٥) الزَّكَاةُ، فَوَجِبَتْ وَإِنْ تَفَرَّقَ، دَلِيلُهُ: إِذَا كَانَ التَّفَرُّقُ مَقَارِنًا لَا يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ مِنَ الْعُرُوضِ وَالزُّرُوعِ وَالذَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ مَتَفَرِّقًا، فَإِنَّهُ يُضْمُ وَيُزَكَّى، كَمَا لَوْ كَانَ مَجْتَمِعًا، كَذَلِكَ فِي بَابِ الْمَوَاشِيِّ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُتَقَارِبَ فِي حُكْمِ الْبُقْعَةِ الْوَاحِدَةِ؛ وَلِهَذَا لَا يَسْتَبِيحُ رُخْصَةَ الْمَسَافِرِينَ، وَهَذَا مَعْدُومٌ هَاهُنَا إِذَا تَبَاعَدَ مَا بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَمْوَالِ غَيْرُ الْمَوَاشِيِّ، أَنَّ الْخُلْطَةَ لَا تَوْثُرُ فِي تَخْفِيفِ الزَّكَاةِ فِيهَا، وَلَا فِي إِجَابِهَا؛ فَلِهَذَا لَمْ يَوْثُرْ فِي الْمَلِكِ الْوَاحِدِ.

(١) من مصادر التخریج فقط.

(٢) من مصادر التخریج فقط.

(٣) أخرجه بن أبي شيبه (٦/رقم: ١٠٠٥٧) وأبو داود (١٥٦٨) وابن ماجه (١٨٠٥، ١٨٠٧) والترمذي (٦٢١) وأبو يعلى (٤/رقم: ٥٤٨٢) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود (٥/رقم: ١٤٠٠): «إسناده صحيح».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه (٦/رقم: ١٠٠٥٧) وأبو داود (١٥٦٨) وابن ماجه (١٨٠٥، ١٨٠٧) - واللفظ له - والترمذي (٦٢١) وأبو يعلى (٤/رقم: ٥٤٨٢) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود (٥/رقم: ١٤٠٠): «إسناده صحيح».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «في».

وليس كذلك المواشي، فإن الخلطة تؤثر في التخفيف والإسقاط لارتفاق المؤمن، وهذا المعنى موجود في الملك الواحد، فبان الفرق بينهما.

وجواب آخر، وهو: أن إيجاب الزكاة في المواشي أضعف من إيجابها في غيرها من الأموال، بدليل: أن الخلطة في المواشي تخفف تارة: وهو إذا كان لكل واحد منهما نصاب وجب عليهما شاة واحدة، ولو انفرد كل واحد وجب [شاتان] ^(١)، وتغلط أخرى: وهو إذا كان بينهما نصاب وجبت الزكاة، ولو انفرد كل واحد لم تجب.

وفي غيرها من الأموال الخلطة تغليظ، فلا تخفيف، وذلك أنه لو كان لكل واحد منهما نصاب، وجب عليهما ما كان يجب حال الانفرد، ولو كان بينهما نصاب وجب عليهما الزكاة بالحصّة، وبالانفراد لا تجب.

فدلّ على تأكيد الزكاة في سائر الأموال وتخفيفها في المواشي، فجاز أن يؤثر التفریق والاجتماع فيها ^(٢).



١٤ | مسألة: تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ^(٣).

نص عليه في رواية: عبد الله، و[أبي] ^(٤) داود، والأثرم، وإبراهيم بن الحارث ^(٥).

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «شاتين».

(٢) بعده في (الأصل) زيادة: «والتفریق»، والصواب حذفها.

(٣) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٢٢).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ابن». انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٥٥٣).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الأثرم».

وهو قول: [مالك] ^(١)، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: «لا [١٨/ب] زكاة في أموالهما».

دللنا: ما روى الأثرم في [حديث أبي] ^(٢) عبيد القاسم بن سلام، حدثنا [حجاج] ^(٣)، عن ابن جريج، عن يوسف بن [ماهك] ^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: «في مال اليتيم زكاة» ^(٥).

فإن قيل: يُحمل هذا على زكاة الفطر.

فإن قيل له: زكاة الفطر تجب في الذمة، ولا تجب في المال، فوجب حملها على زكاة المال الذي تجب فيه وتعلق به.

وروى الدارقطني بإسناده: عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ: «أنه قام فخطب الناس وقال: من ولي يتيماً وله مال فليترج له، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» ^(٦).

وروى الدارقطني بإسناده: عن أبي إسحاق الشيباني، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «قال رسول الله ﷺ: احفظوا اليتامى في أموالهم لا

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «حديث أبي».

(٣) كذا في «الأموال»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «سلام».

(٤) كذا في «الأموال»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «مالك».

(٥) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٢١١)، ولكن بلفظ: «ابتغوا بأموال اليتامى، لا تُذهبها

الزكاة».

(٦) الدارقطني (٣/رقم: ١٩٧٠).

تأكيده الزكاة^(١).

وروى الدارقطني بإسناده عن [محمد بن عبد الله]^(٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال رسول الله ﷺ: «في مال اليتيم زكاة»^(٣).

فإن قيل: هذه الأخبار ضعيف.

قل له: سألت أحمد عن حليث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «اتجروا بأموال اليتيم لا تأكلها الزكاة»، قلنا: ليس بصحيح. يرويه العثمي بن الضاح، [عن عمرو بن شعيب]^(٤) عن أبيه عن جده.

قل له: فرواه [غير]^(٥) العثمي بن الضاح؟ قال: نعم، ابن جريج يقول: قل عمرو بن شعيب مرسلاً كذا، ولم يسمعه ابن جريج [من]^(٦) عمرو بن شعيب^(٧).

فيل له: قد بين عن وجه الضعف بأنه مرسلاً، ومن أضطه [ن]؟
أعرباً حجة. وكذلك من أصاب أي خيفة، ولكنه عدل عنه؛ لأن ذلك مروي

^(١) - نصي (٣) رقم (١٩١١).

^(٢) - ك في الأصل - نصي، وهو غريب، وفي (الأص): أي محقق نسبي.

^(٣) - نصي (٣) رقم (١٩١٢).

^(٤) - من الشيخ حرقوا نصه.

^(٥) - ك في الشيخ حرقوا، وهو غريب، وفي (الأص): أعرف.

^(٦) - ك في الشيخ حرقوا، وهو غريب، وفي (الأص): أعرف.

^(٧) - ع في الشيخ حرقوا، بركتي (٢١٣٠).

^(٨) - ع في غريب، وفي (الأص): الأصل.

عن جماعة من الصحابة متصل ، قال في «رواية الأثرم» : «عن خمسة من أصحاب النبي ﷺ يزكّون مال اليتيم»^(١).

• فإن قيل : يحمل قوله : «لا تأكلها الصدقة» ، معناه : لا تأكلها النفقة ، واسم الصدقة يقع على النفقة ، قال النبي ﷺ : «نفقة الرجل على عياله صدقة»^(٢).

والدليل عليه أيضاً : أنه قال : «لا تأكلها» ، والهاء إشارة إلى الجميع ، والزكاة لا تأتي على جميع الأموال ، ولا تأكلها ، والنفقة تأكل جميعها وتأتي عليها.

• قيل له : قد روي في بعض الألفاظ «لا تأكلها الزكاة» ، والنفقة لا تسمى زكاة ، وعلى أن نفقة الرجل على نفسه [ليست]^(٣) بصدقة ، وإنما قال النبي ﷺ : «نفقة الرجل على عياله صدقة» ؛ لأنه من الواجب عليه ، فإذا امتثل أمر الله فيه كان له ثواب الصدقة ، فأما النفقة على نفسه فليس بصدقة ، فأولى أن لا يكون إنفاق الوصي على اليتيم صدقة.

وقولهم : «إن الصدقة لا تأكل جميع المال» ، فمعناه : لا تأكل المعظم والأكثر حتى لا يبقى إلا دون النصاب ، وهذا مستعمل ، يقال : فلان استهلك ماله وبذره وأنفق فيما لا يحل ، إذا أنفق معظمه.

ولأنه إجماع الصحابة ، روي ذلك عن : [عمر]^(٤) ، وعلي ، وابن عمر ،

(١) انظر : «شرح الحرقى» للزركشي (٤١٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥/رقم : ٤٠٠٤٦) ومسلم (٣/رقم : ١٠١٥) من حديث أبي مسعود البديري.

(٣) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «ليس».

(٤) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «عمر».

وعائشة، وجابر.

روى الأثرم بإسناده: عن عبد العزيز قال: قال عمر: «اتَّجِرُوا بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى وَأَدُّوا صَدَقَاتِهَا»^(١).

وروى أيضاً بإسناده: عن حبيب بن أبي ثابت قال: «كَانَ عِنْدَ عَلِيٍّ مَالُ يَتِيمٍ فَدَفَعَهُ نَاقِصًا، قَالَ عَلِيٌّ: إِنِّي كُنْتُ أَرْكَبُهُ»^(٢).

وإسناده: عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّهُ [كَانَ] يُرْكَبُ مَالُ الْيَتِيمِ، وَيَسْتَقْرِضُ، وَيَدْفَعُهُ مَضَارِبَةً»^(٣).

وروى بإسناده: عن منصور قال: قال القاسم بن محمد: «كُنَّا فِي حَجْرٍ عَائِشَةٌ وَنَحْنُ أَيْتَامٌ وَكَانَتْ تُرْكَبُ أَمْوَالُنَا»^(٤).

وروى أيضاً بإسناده: عن حبيب قال: حدثنا عمرو قال: «سُئِلَ جَابِرٌ، عَنْ رَجُلٍ يَلِي مَالَ يَتِيمٍ أُيْعِطِيَ زَكَاةَ مَالِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(٥).

فَلَمَّا قِيلَ: رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَا يَجِبُ فِي مَالِ صَبِيٍّ زَكَاةٌ حَتَّى

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣/٧١٠٧) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٨٠٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/٧١٠٤) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٨١٠).

(٣) من مصادر التخريج فقط.

(٤) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/٧٩٧) وعبد الرزاق (٣/رقم: ٧١١٠، ٧١١٧) وابن زنجويه

في «الأموال» (٣/رقم: ١٨١٣، ١٨١٤).

(٥) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/٧٩٨) وعبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٠٤) وابن أبي شيبة

(٦/رقم: ١٠٢١٠).

(٦) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧٠٩٩) وابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٢١١).

تَجِبَ عَلَيْهِ صَلَاةٌ^(١).

قِيلَ لَهُ: رَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ:
«يُخْرِجُ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ الزَّكَاةُ»^(٢).

وَإِذَا تَعَارَضَتِ الرَّوَايَتَانِ عَنْهُ، فَلَمَّا أَنْ تَسْفُطًا وَتَسَلَّمَ رِوَايَةً غَيْرَهُ، أَوْ يُؤْخَذُ
مِنْهُمَا بِمَا يُعْضِدُهُ قَوْلُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ فَجَازَ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ فِي مَالِهِ، دَلِيلُهُ: الْبَالِغُ الْعَاقِلُ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَنْ وَجِبَ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْ مَالِهِ وَجِبَتْ زَكَاةُ الْمَالِ
فِيهِ، أَصْلُهُ: الْبَالِغُ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ يَلْزَمُ عَلَيْهَا الْمُكَاتَبُ يَلْزَمُهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ، وَلَا يَلْزَمُهُ
زَكَاةُ الْمَالِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَنْ وَجِبَ فِي مَالِهِ [الْعُشْرُ]^(٣) وَجِبَ فِي مَالِهِ رُبْعُ الْعُشْرِ،
أَصْلُهُ: الْبَالِغُ.

وَلِأَنَّهُ حَقٌّ يَصْرَفُ فِي الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ بِالشَّرْعِ، فَاسْتَوَى فِيهِ مَالُ الصَّغِيرِ
وَالْكَبِيرِ قِيَاسًا عَلَى الْعُشْرِ.

وَلِأَنَّهَا زَكَاةٌ تَجِبُ فِي حَقِّ الْمَكْلَفِ، دَلِيلُهُ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ فَاسْتَوَى فِيهَا مَالُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، دَلِيلُهُ: زَكَاةُ
الْفِطْرِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ زَنْجَوِيهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (٣/ رَقْم: ١٨٢٢) وَالدَّارِقُطْنِي (٣/ رَقْم: ١٩٨١) وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي
«الْخَلَائِفَاتِ» (٤/ رَقْم: ٣٢١٦).

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «لِلْعُشْرِ».

﴿ فَإِنْ قِيلَ: زَكَاةُ الْفِطْرِ لَيْسَتْ بِعِبَادَةٍ مُحَضَّةٍ؛ لِأَنَّهَا تَلْزَمُ الْغَيْرَ عَلَى الْغَيْرِ، كَمَا تَلْزَمُ النَّفَقَةُ، فَجَازَ أَنْ تَجِبَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ كَمَا تَجِبُ النَّفَقَاتُ. ﴾

﴿ قِيلَ لَهُ: زَكَاةُ الْفِطْرِ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهَا لَا يَصِحُّ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالٍ، وَلَا نَصَحٌ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَأَمَّا [١٩/ب] لَزُومُ الْغَيْرِ عَلَى الْغَيْرِ يَدُلُّ عَلَى تَأَكُّدِ الْعِبَادَةِ فِيهَا، فَإِنَّهَا إِذَا وَجِبَتْ عَلَى الْغَيْرِ مَعَ [الْفَقِيرِ] ^(١) وَالْعَجْزِ يَدُلُّ عَلَى تَأَكُّدِ حَالِ التَّعَبُّدِ وَالْأَمْرِ بِهَا. ﴾

﴿ فَإِنْ قِيلَ: الْعُسْرُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَالُ، بِدَلَالَةٍ: أَنَّهُ يَجِبُ فِي أَرْضِي الْوَقْفِ عَلَى الْجَوَامِعِ وَالْمَسَاجِدِ وَالرِّبَاطَاتِ وَالطَّرِيقَاتِ، وَعَلَى مَنْ لَا يُحْصَى وَلَا يَبْعُدُ مِنَ الْفُقَرَاءِ، فَكَانَ الْإِعْتِبَارُ فِيهِ بِالْمَلِكِ دُونَ الْمَالِكِ، وَاسْتَوَى فِيهِ مَالُ الصَّغِيرِ وَمَالُ الْكَبِيرِ. ﴾

﴿ قِيلَ لَهُ: الْعُسْرُ لَا يَجِبُ فِي مَالِ الذُّمِيِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَالُ، وَأَمَّا أَرْضُ الْوَقْفِ فَلَا يَجِبُ عِنْدَنَا فِيهَا أَخْرَاجُهُ مِنَ الْحَبِّ وَالثَّمَرَةِ، وَقَدْ نَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى هَذَا. ﴾

وقد أحمده في «رواية مُهَنَّات»: «فِي الرَّجُلِ يُوقَفُ الْأَرْضُ وَالْغَنَمُ فِي السَّبِيلِ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، وَلَا عَشْرًا، إِنَّمَا هُوَ فِي السَّبِيلِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا زَكَاةٌ إِذَا جُعِلَتْ فِي قَرَابَتِهِ».

﴿ فَإِنْ قِيلَ: الْعُسْرُ لَا يَجِبُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ، وَإِنَّمَا يَبْتِغَى الْعُسْرُ عَلَى الْحَقِّينَ: ﴾

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الْفَقِير».

- الفقراء، وهو العشر.

- وحقُّ صاحبِ الأرض، وهو تسعة أعشار.

وليس كذلك [أموال التجارة]^(١)؛ لأنها تجبُ في مالِ المكلِّفِ بحُلولِ الحول.

﴿قِيلَ لَهُ: الْفُقَرَاءُ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْبَذْرِ الَّذِي طَرَحَهُ فِي الْأَرْضِ، فَيُبْتَغَى عَلَى ذَلِكَ الْحَقُّ، وَإِنَّمَا الْبَذْرُ كُلُّهُ لِلزَّارِعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْتَغَى الْحَبُّ عَلَى غَيْرِ مُلْكٍ صَاحِبِ الْحَبِّ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَشِيشَ وَالسَّنَابِلَ وَمَا يَنْعَقِدُ فِيهَا مِنَ الْحَبِّ عَلَى مُلْكِ الزَّارِعِ، وَإِذَا بَدَأَ فِيهَا الصَّلَاحُ وَجَبَ فِيهَا الْعَشْرُ، كَمَا يَجِبُ رُبْعُ الْعَشْرِ فِي أَمْوَالِ التَّجَارَةِ بِحُلُولِ الْحَوْلِ.﴾

وَاحتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، فَأَمَرَ بِأَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنْ أَمْوَالٍ مِنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ، وَلَيْسَ فِيهِمْ صَبِيٌّ وَلَا مَجْنُونٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَالسَّيْقُونِ الْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وَقَالَ: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالْآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٩-١٠٣].

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا احتِجَاجٌ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ، وَلَا تَقُولُونَ بِذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِ سَائِرِ النَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْآيَةُ لَا تَتَنَاوَلُهُمْ، عَلَى أَنَّ خَبَرَنَا بِقَابِلِ هَذَا الدَّلِيلِ، وَهُوَ أَخْصَصُ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

واختج: بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ»^(١).

والجواب: أَنَّ [١/٢٠] الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنْهُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّا لَا نَخَاطِبُهُ بِأَدَانِهَا، وَلَا نُوعِدُهُ عَلَى تَرْكِ إِخْرَاجِهَا، وَإِنَّمَا نَوْجِبُهَا فِي مَالِهِ وَيَلْزَمُ وَلِيَّهِ أَدَاؤُهَا، وَهَذَا لَا يُوجِبُ إِبْثَاتَ الْقَلَمِ عَلَيْهِ، كَمَا يُوجِبُ الْعُسْرَ وَزَكَاةَ الْفِطْرِ فِي مَالِهِ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ إِبْثَاتَ الْقَلَمِ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَنَّ هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ الْمَآثِمِ.

واختج: بِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ لَا تَصِحُّ إِلَّا [بعد]^(٢) تَقَدُّمِ الْإِيمَانِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَلْزَمَ الصَّبِيَّ كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ.

والجواب: أَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْعُسْرِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ مُحَضَّتَانِ، لَا تَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ الْإِيمَانِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهَا تَلْزَمُ الصَّبِيَّ، عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ فِي وَجُوبِهَا أَكْثَرُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ كَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ.

وَلِأَنَّ مِنْ حِجَّةٍ [مرة]^(٣) لَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ وَجُوبُ الْحَجِّ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ.

وَلِأَنَّ الْحَاقَّ الزَّكَاةَ بِجِنْسِهَا مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَزَكَاةِ الثَّمَارِ أَوْلَى مِنَ الْحَافِ

(١) أخرجه الطيالسي (٣/رقم: ١٤٨٥) وأحمد (١١/رقم: ٢٥٣٣٣) وأبو داود (٤٣٩٨) وابن ماجه (٢٠٤١) والنسائي (٦/رقم: ٣٤٥٨) من حديث عائشة. قال الألباني في «إرواه الغليل» (٢/رقم: ٢٩٧): «صحيح».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «بعقد».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مبزة».

بالْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ.

وَلَأَنَّ تِلْكَ مِنْ عِبَادَاتِ الْأَبْدَانِ الْمُحَضَّةِ، وَمَا تَعَلَّقَ بِالْبَدَنِ بِغَيْرِ الْمَكْلَفِ لَا يُخَاطَبُ بِهِ لِنُقْصَانِهِ فِي يَدِهِ، وَالزَّكَاةُ مِنْ حُقُوقِ الْأَمْوَالِ وَمَحِلُّهَا الْمَالُ، بِدَلَالَةٍ: أَنَّهَا تَسْقُطُ بِتَلْفِهِ، وَمَالُهُمَا كِمَالٍ غَيْرِهِمَا فِي تَمَامِ مَلَكَتُهُمَا عَلَيْهِ، فَوَجَبَ ذَلِكَ الْحَقُّ فِي مَالِهِمَا كَوُجُوبِهِ فِي مَالٍ غَيْرِهِمَا.

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ هَذَا أَنَّ حُقُوقَ الْأَدْمِيِّينَ عَلَى صَرَبَيْنِ:

— حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ ك: الْقِصَاصِ، وَحَدُّ الْقَذْفِ.

— وَحَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ك: الْغَصْبِ، وَأُرُوشِ الْجِنَايَاتِ.

وغيرُ المكلَّفِ كسائرِ المكلَّفينَ في حُقُوقِ الْأَمْوَالِ، وَلَا يُسَاوِيهِ فِي حُقُوقِ الْأَبْدَانِ، فَكَذَلِكَ هَا هُنَا.

وَلَا يَدْخُلُ عَلَى هَذَا الْعِدَّةُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ عَلَى الْبَدَنِ، وَتَجِبُ عَلَى الصَّغِيرَةِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مَرُورُ زَمَانٍ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْبَدَنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ، فَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى مَضَى وَقْتُ الْعِدَّةِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

وَاجْتِنَاجُ: بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ وَجُوبُ الْحَجِّ بِحَالٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ، وَدَلِيلُهُ: الْمُكَاتَبُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى الْحَجِّ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَأَمَّا الْمُكَاتَبُ فَإِنَّهُ نَاقِصُ الْمَلِكِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصَّبِيِّ، فَإِنَّهُ تَامُ الْمَلِكِ، بِدَلَالَةٍ: أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَقَعُ فِي مَلِكِ الْمُكَاتَبِ، وَالْعِتْقُ يَقَعُ فِي مَلِكِ الصَّبِيِّ؛ فَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا.



واخْتِجَ: بِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِحُلُولِ الْحَوْلِ، فَلَمْ يَجِبْ فِي مَالِ الصَّبِيِّ ك: الْجِزْيَةُ،
وَحَمَلَ الدِّيَّةَ عَنِ الْقَاتِلِ.

والجواب: [٢٠/ب] أَنَّ ذَلِكَ يَنْتَقِضُ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَعَلَى أَنَّ الْجِزْيَةَ لَا تَجِبُ
عَلَى الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِحَقْنِ الدِّمِ، وَالصَّبِيُّ مُحَقَّنُ الدِّمِ، فَلَا تَلْزَمُهُ جِزْيَةٌ،
وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَى وَجْهِ النُّصْرَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهَا مُتَعَلِّقٌ
بِمِلْكٍ تَامٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ، وَهَذَا مُوجُودٌ هَاهُنَا.

يَبِينُ صِحَّةَ هَذَا: أَنَّ النِّسَاءَ لَا تَلْزَمُهُمُ الْجِزْيَةُ وَتَحْمَلُ الدِّيَّةَ، وَتَلْزَمُ الزَّكَاةَ؛
لِأَنَّ دِمَاءَهُمْ مُحَقَّنَةٌ، وَلِأَنَّهُ لَا نُصْرَةَ فِيهِمْ.

واخْتِجَ: بِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى وَجْهِ الطُّهْرَةِ، وَالصَّبِيُّ مُطَهَّرٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى
ذَلِكَ.

والجواب: أَنَّهُ بَاطِلٌ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى وَجْهِ الطُّهْرَةِ؛ لِمَا رَوَى
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ»^(١).

وَعَلَى أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِالْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ مُطَهَّرُونَ، وَلَوْ كَانَ
لَهُمْ مَالٌ لَزِمَتْهُمْ الزَّكَاةُ.



(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٩) وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٢٧) وَالدَّارِمِيُّ (٣/رقم: ٢٠٦٧) وَالحَاكِمُ
(٤٠٩/١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨/رقم: ٧٧٦٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ ابْنُ الْمُنْظَرِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ»
(٦١٨/٥): «صَحِيحٌ».



١٥ | مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ وَبَعْدَ وُجُودِ النَّصَابِ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ: الْأَثَرِمُ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ، وَأَبِي الْحَارِثِ^(٢)،
وَعَبْدُ اللَّهِ.

وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ: «لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ».

دَلِيلُنَا: مَا رَوَى أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ فِي «مَسَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ»: عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ الْعَبَّاسَ
سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ»^(٣).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ مُصَدِّقًا، فَشَكَاهُ الْعَبَّاسُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أَمَا عَلِمْتَ
أَنَّ الْعَمَّ صِنُّو الْأَبِ، وَأَنَا قَدْ اسْتَسْلَفْنَا زَكَاةَ الْعَبَّاسِ عَامَ أَوَّلِ»^(٤).

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «بَعَثَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى
الصَّدَقَةِ، فَمَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٢٣).

(٢) هو: أحمد بن محمد، أبو الحارث الصائغ، من أصحاب أحمد بن حنبل، كان الإمام يأنس به
ويقدمه ويكرمه، وكان له عنده موضع جليل، وروى عن الإمام مسائل كثيرة جدًا، بضعة عشر
حزماً، وجوّد الرواية عنه، لم تدرخ وفاته. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٦/رقم:
٢٨٢٣) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ٥٩).

(٣) لم أقف عليه في «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله. وأخرجه أحمد (١/رقم: ٨٣٧) والدارمي
(٢/رقم: ١٦٦٢) وأبو داود (١٦٢٤) وابن ماجه (١٧٩٥) والترمذي (٦٧٨).

(٤) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/رقم: ١٨٣٣) والبلاذري في «أسباب الأشراف»
(١٣/٤) واللفظ له.

رسول الله ﷺ: ما ينقِمُ ابنُ جَمِيلٍ إِلَّا أنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ [فإنَّكُمْ] ^(١) تَظْلِمُونَ ^(٢) خَالِدًا، فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ ^(٣) فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهُوَ عَلِيٌّ وَمِثْلُهَا ^(٤).

وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، [عَنْ طَلْحَةَ] ^(٥)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَا عُمَرُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ، إِنَّا كُنَّا احْتَجَجْنَا إِلَى مَالٍ فَتَعَجَّلْنَا مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً مَالِهِ لَسْتَيْنِ» ^(٦).

وهذا نصٌّ في تعجيلِ الصَّدَقَةِ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْخَبَرُ ضَعِيفٌ، يَرْوِيهِ: حُجَّيَّةُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ، وَحُجَّيَّةٌ ضَعِيفٌ.

❖ قِيلَ: وَقَدْ قَالَ الْأَثَرُمْ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ: «ذَكَرَ لَهُ - يَعْنِي أَحْمَدُ - [حَدِيثُ] ^(٧) إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكَرِيَّا، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، [١/٢١] عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيٍّ فِي تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ، فَضَعَّفَهُ».

(١) كَذَا فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «فَلَمْ».

(٢) بَعْدَهَا فِي (الْأَصْلِ) زِيَادَةٌ: «خَالِدٌ أَمَّا»، وَلَيْسَتْ فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

(٣) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ فِي «الْفَرِيبِينَ» (٤/١٢٢٣ مادة: ع ت د): «الْأَعْتَدُ: جَمَعَ الْعَتَادَ، وَهُوَ مَا أَعَدَّهُ الرَّجُلُ مِنَ السِّلَاحِ وَالذُّوَابِ وَالْأَلَةِ لِلْحَرْبِ، وَيُجْمَعُ أُخَيْدَةً أَيْضًا».

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/رقم: ٨٤٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَالحديث أيضًا في اببخاري (٢/رقم: ١٤٦٨) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٥).

(٥) مِنْ «سِتْنِ الدَّارِقُطْنِيِّ» فَقَطْ.

(٦) الدَّارِقُطْنِيُّ (٣/رقم: ٢٠١١). قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «اِخْتَلَفُوا عَنْ الْحَكَمِ فِي إِسْنَادِهِ، وَالصَّحِيحُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ مَرَّسٌ».

(٧) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «حَبِثٌ».

﴿ قِيلَ لَهُ: حَدِيثُ عَلِيٍّ وَعُمَرُ صَحِيحَانِ. ﴾

واحتجَّ أحمدٌ بذلك في «رواية إبراهيم بن الحارث»، وقد سُئِلَ: «إلى أيِّ شيء تذهب في تعجيل الصدقة؟ فقال: على حديث العباس: «تعجلها منه عامٌ أوَّل»».

مع أنه قد رُوِيَ في حديث العباس من غير طريق حُجَّةٍ، رواه أبو بكر بإسناده: عن الأعرج، عن أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعثَ عمرَ بنَ الخطابِ...»^(١).

ورواه من طريق آخر بإسناده: عن الحكم بن عتيبة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعثَ عمرَ بنَ الخطابِ مُصَدِّقًا»^(٢).

وإذا كان كذلك لم تُضَرَّ رواية حُجَّةٍ له، مع أنه لم يظهر من حُجَّةٍ ما يُوجب ردَّ حديثه.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ اقْتَرَضَ مِنَ الْعَبَّاسِ ذَلِكَ، لَا أَنَّهُ أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ الزَّكَاةِ، بَدَلُ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ: «هِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا»، وَهَذِهِ لَفْظَةُ الضَّمَانِ، وَالزَّكَاةُ الَّتِي يَقْبِضُهَا الْإِمَامُ غَيْرُ مضمونةٍ عَلَيْهِ. ﴾

﴿ قِيلَ لَهُ: أَلْفَاظُ الْخَبَرِ تُسْقِطُ هَذَا السُّؤَالَ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِهِ: «أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ»^(٣). و[الْقَرْضُ]^(٤) »

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٦٨) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٥).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٦٥١) وأحمد في «فضائل الصحابة» (٢/رقم: ١٨٣٣).

وابن رنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ٢٢٠٧) والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٤/١٣).

(٣) أخرجه أحمد (١/رقم: ٨٣٧) والدارمي (٢/رقم: ١٦٦٢) وأبو داود (١٦٢٤) وابن ماجه

(١٧٩٥) والترمذي (٦٧٨) من حديث علي بن أبي طالب.

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «العرض».

لا يُسمى صدقة.

وفي حديث عمر: «أنا قد استسلفنا زكاة مالِ العباسِ عامَ...»^(١). فأخبر
أن ما أخذه زكاة.

* فإن قيل: هذا محمولٌ على صدقة التطوع.

* قيل له: هذا لا يصح من وجوه:

* أحدها: أن في حديث عمر: «أنا قد استسلفنا زكاة...» والتطوع لا
يُسمى زكاة.

* والثاني: أن صدقة التطوع لا حَوْلَ لها، ولا تُوصَفُ بالتعجيل.

* والثالث: أنه قال: «فرخصَ له ذلك». وإنما يكون هذا في الفرض، فأما
التطوع فلو تركها جاز.

- ولأنه حقُّ مالٍ يجبُ بشيئين يختصان به، فجاز تقديمه إذا وجد أحدهما،
دليله: الكفارة.

وقولنا: «[يختصان به]^(٢)» يُحتَرَزُ به من الحرية والإسلام، فإنه لو قَدِمَ
الزكاة قبل الحرية والإسلام لم يصح؛ لأن ذلك لا يختص الزكاة، بل يُعتبر
الإسلام وغيرها من العبادات، والحرية تُعتبر أيضاً في الشهادات.

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٦٥١) وأحمد في «فضائل الصحابة» (٢/رقم: ١٨٣٣)
وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ٢٢٠٧) والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١٣/٤) والنظ
له.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يختصانه».

❦ فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُكُمْ: «يَخْتَصُّانِ بِهِ» لَا بَصِيحٌ؛ لَأَنَّ النَّصَابَ يُعْتَبَرُ فِي الْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ، وَالْحَوْلُ مُعْتَبَرٌ فِي وَجُوبِ الْجِزْيَةِ، وَقَتْلِ الْخَطَاءِ.

❦ قِيلَ: النَّصَابُ مُعْتَبَرٌ فِي الزَّكَاةِ يَخْتَصُّهَا، وَهُوَ: وَجُودُ مَالٍ مُقَدَّرٍ فِي مِلْكِهِ يَجِبُ بِهِ حَقٌّ، وَهَذَا يَخْتَصُّ الزَّكَاةَ، وَيُخَالِفُ نَصَابَ الْقَطْعِ؛ لَأَنَّهُ أَخَذَ نَصَابَ مَنْ مَالٍ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الْحَوْلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّهَا؛ لَأَنَّ الْوُجُوبَ يَتَعَلَّقُ بِكَمَالِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ [ب/٢١] الْحَوْلُ الْمُعْتَبَرُ فِي الْجِزْيَةِ وَالْقَتْلِ؛ لَأَنَّ الْوُجُوبَ هُنَاكَ تَعَلَّقَ بِمَخْضِ الدَّمِّ وَالذِّيَةِ بِالْقَتْلِ، وَالْأَصْلُ حَصَلَ بِحُلُولِ الْمَطَالِبَةِ بِذَلِكَ الْوَاجِبِ، وَفِي الزَّكَاةِ بِحُلُولِ الْحَوْلِ، فَثَبَّتَ الْوُجُوبُ.

وَلَأَنَّ الْحَوْلَ فِي الْجِزْيَةِ وَالْقَتْلِ^(١) لَا يُعْتَبَرُ فِي مُضِيِّهِ وَجُودُ مَقْدَارٍ مِنَ الْمَالِ، وَهُوَ: النَّصَابُ.

وَلَأَنَّهُ مَالٌ مُؤَجَّلٌ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَجَلِهِ، دَلِيلُهُ: دِيَّةُ الْخَطَاءِ.

وَلَأَنَّ الْحَقُوقَ عَلَى ضَرْبَيْنِ [اثْنَيْنِ]^(٢):

- [حَقٌّ]^(٣) لِلَّهِ تَعَالَى.

- وَحَقٌّ لِأَدَمِيٍّ.

ثُمَّ رَأَيْنَا حَقَّ الْأَدَمِيِّ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «الْعَقْل».

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «اثْنَيْنِ».

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «حَقًّا».

- حقُّ على البدنِ .

- وحقُّ في المالِ .

ثمَّ ما كانَ من حقوقِ الأبدانِ كالقصاصِ وحدِّ القذفِ لا يجوزُ تقديمُه قبلَ وجوبِهِ، وما كانَ من حقوقِ الأموالِ جازَ تقديمُه قبلَ وجوبِهِ، مثلُ: الديَّاتِ والديُّونِ المؤجَّلةِ .

كذلكَ حقوقُ [الله] ^(١) تعالى على ضربينِ:

- حقُّ البدنِ كالصَّلاةِ والصَّومِ، لا يجوزُ تقديمُه قبلَ وجوبِهِ .

- وحقُّ في الأموالِ، فيجوزُ تقديمُه قبلَ وجوبِهِ .

ولأنَّ الآجالَ تُضربُ ليرتفقَ صاحبُ الأجلِ به، وكذلكَ الحَوْلُ، فإذا رَضِيَ بأن لا يرتفقَ به، وبأدَرَ إلى إخراجِهِ، قُبِلَ ذلكَ منه .

واحتجَّ المخالفُ: بما رَوَى إسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: « لا تُؤدَّى الزَّكاةُ في مالٍ حتَّى يحُولَ عليه الحَوْلُ » ^(٢) .

والجوابُ: [أنَّ هذا محمولٌ على أنَّه لا تُؤدَّى زكاةٌ واجبةٌ قبلَ الحَوْلِ] ^(٣) .

واحتجَّ: بأنَّها زكاةٌ قُدِّمَتْ على حالٍ وجوبِها فلم تجزُ، كما لو عَجَّلَ زكاةَ الحبوبِ والثمارِ، وكما لو قَدَّمَهَا قبلَ النَّصابِ، وكما لو قَدَّمَهَا قبلَ الإسلامِ

(١) مكررة في (الأصل) .

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٧) .

(٣) مكررة في (الأصل) .

والحرثية، وكما لو عجلها بسنين.

والجواب عن الحبوب والثمار: أنه يجوز إخراج الزكاة عنهما إذا صار
الزُّرْعُ قَصِيلاً^(١) والثمرة بِلَحًا.

وعلى أن الفصل بين هذه وبين غيرها أن هذه الزكاة تجب بسبب واحد،
وهو: بلوغ المال نصاباً، وهو حال الاشتداد ويدو الصلاح، فلم يجز تقديمها
على السبب، ولا يلزم على هذا فدية الأذى أنه يجوز تقديمها على الحلاق وإن
لم يوجد سببها؛ لأن سببها الأذى؛ ولهذا يضاف إليه فيقال: فدية الأذى، كما
يُضاف الكفارة إلى اليمين.

وزكاة المواشي والدراهم والدنانير تجب بشيئين:

- حول.

- ونصاب.

فجاء إخراجها عند وجود أحد سببها.

وأما إذا قدّمتها قبل النصاب فقد قدّمت على الحول والنصاب جميعاً فلم
تجز، كما لو قدّمت الكفارة على العقد والحث، وجاز على الحث بعد العقد،
كذلك في مسائلنا.

وأما تقديمها على الحرية والإسلام، فإنما لم يجز كما لم يجز تقديم

(١) قال الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» (ص ١٠٤٨ مادة: ف ص ل): «القَصِيلُ: هو ما اقتَصَلَ

- أي: قُطِعَ - من الزُّرْعِ أخضر».

الكفارة على الحرية والإسلام. [١/٢٢]

وأما إذا عجلها لسنين ، فإنَّ الروايةَ مختلفةٌ في ذلك :

- فروى أبو الحارث عنه : « تعجيلها لسنين » ، فعلى هذا لا تُسَلَّمُ الأصل .

- وروى : الأثرم وإبراهيم بن الحارث عنه : « وقد سُئِلَ عن تعجيلها لسنين

وأكثر فقال : أمَّا السَّنَةُ فقد سَمِعْنَا ، وأمَّا « السِّنِينَ » فلا أدري ما « سِنِينَ » . وظاهرُ هذا التوقف .

فعلى هذا الفرقُ بينهما : أنَّ تعجيلها سنين ، [ثم لها على] ^(١) السنين على الحول والنَّصاب ؛ لأنه متى لم يوجدَ جزءٌ من الحول لم يوجدِ الملكُ فيه .

واحتجَّ : بأنَّ هذه عبادةٌ فلم يجزْ تقديمها على حالةٍ وجوبها كالصَّلاة والصَّيام .

والجوابُ : أنه باطلٌ بالكفارة والصَّلاة المجموعتين .

وعلى أنَّ الصَّلاة والصَّيام من عباداتِ الأبدانِ ، وهي أصولٌ في نفسها ، فلم يجزْ أنْ تتقدَّم على حالةٍ وجوبها ، وهذه من حقوقِ الأموال ، وهي كالكفارات ، ويؤكدُ هذا : ما ذكرنا من حقوقِ الأدميين وأنها على ضربين :

- حقٌّ على البدن .

- وحقٌّ على المال .

فما كنَّ على البدنِ كالقصاصِ وحدَّ القذفِ لا يجوزُ تقديمه على حالِ

(١) كذا في (الأصل) .

وجوبه ، وما كَانَ حَقًّا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلِ وَالذَّيَّاتِ فِي جِنَايَاتِ الْخَطَا
يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى حَالَةِ وَجُوبِهَا .

كَذَلِكَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَى عِلَّةِ الْأَصْلِ الصَّوْمُ فِي الْكُفَّارَةِ قَبْلَ
الْحِنْثِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ عِبَادَاتِ الْأَبْدَانِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ ، وَلَيْسَ بِأَصْلٍ .

وَاحْتِجَّ : بَأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ لِأَقْوَامٍ عَلَى أَقْوَامٍ ، فَلَمْ يَجْزِ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ تَجِبُ
لَهُ قَبْلَ أَنْ تَجِبَ لَهُ ، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَى غَنِيِّ بَشَرٍ أَنَّهُ إِذَا صَارَ فَقِيرًا أَجْزَأَتْ ، لَمْ
يَجْزِ أَيْضًا أَخْذُهَا مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ .

وَالْجَوَابُ : لَمْ يَجْزِ أَيْضًا أَخْذُهَا مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَجِبَ ، وَلَا يَجُوزُ
دَفْعُهَا إِلَى مَنْ تَجِبُ لَهُ قَبْلَ أَنْ تَجِبَ لَهُ .

وَعَلَى أَنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ تَجِبُ لَهُ قَبْلَ أَنْ تَجِبَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ لَهُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ
إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى وَجْهِ الْمُوَاسَاةِ لِلْفُقَرَاءِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ فَقِيرًا لَمْ تَجْزُ .

وَفِي أَخْذِهَا مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَجِبَ فَائِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ بِهَا
الارتِّفَاقُ لِلْمَسَاكِينِ ؛ فَجَازَ .

وَاحْتِجَّ : بِأَنَّهُ إِذَا عَجَّلَ شَاةَ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ [يَقُولُوا] ^(١) : مِلْكُهُ
زَالَ عَنْهَا وَمِلْكُهَا الْمَسَاكِينُ ، أَوْ : مِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قُلْتُمْ : «إِنَّ مِلْكَهُ بَاقٍ» ، فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّعْجِيلِ ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ
الْوَدِيعَةِ فِي يَدِ الْمَسَاكِينِ .

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «يقولون» .

وإن قلتم: «إن ملكه يزول عنها»، فينبغي إذا حال الحول أن لا تلزمه [١٢/ب] الزكاة؛ لأنه لم يتم النصاب، وعندكم: لا تجب الزكاة.

والجواب: أنا نقول: إن المساكين قد ملكوها وملكوا التصرف فيها، ولكنها باقية على حكم ملك رب المال، فتعلق بها الزكاة عند حلول الحول، ويجوز مثل ذلك.

ألا ترى أن من حفر بئراً في أرض لا يملكها ثم مات، فإن ماله ينتقل إلى ورثته، [فيملكون] ^(١) التصرف فيه، ونماؤه لهم، وهو باقٍ على حكم ملك الميت، فلو وقع في تلك البئر بهيمة أو آدمي لزم ضمانه، وهكذا إذا مات رجل وعليه دين فإن ماله ينتقل إليهم وهو باقٍ على حكم ملكه؛ لأن ديونه تقضى منه.



| ١٦ | مسألة: إذا كان عنده نصاب فعجل زكاته ودفعها إلى مسكين، ثم تم الحول والنصاب ناقص بمقدار ما عجله أجزأته ^(٢).

على ظاهر كلام أحمد في رواية الأثرم وغيره: «يجوز تعجيل الزكاة»، ولم يفرق بين أن يكون المال نصاباً أو زيادة عليه.

وقد ذكر أبو بكر في «كتاب الخلاف» ما يدل على ذلك، نذكره فيما بعد. وهو قول: الشافعي.

وقال أبو حنيفة: «لا يجب عليه شيء»، ولا يجزئ عمّا نواه، سواء كان ما

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل). «فيملكوا».

(٢) انظر: «روح المسائل» للمؤلف (٤٢٤).

بَهْضَةُ الْمَسْكِينِ قَائِمًا فِي يَدِهِ أَوْ هَلَكَ عِنْدَهُ».

وهذه المسألة مبنية على: أَنَّ مَا عَجَّلَهُ رَبُّ الْمَالِ لِلْمَسَاكِينِ هَلْ يَكُونُ فِي الْحُكْمِ كَالْمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ عِنْدَ حُتُولِ الْحَوْلِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ بِهِ وَإِجَابُ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

فَعِنْدَنَا: أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى حُكْمِ مِلْكِهِ وَحَالِ الْحَوْلِ وَعِنْدَهُ نِصَابٌ، فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

وعندهم: لَا يَكُونُ كَالوَاحِدِ فِي مِلْكِهِ، وَيُجْعَلُ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، أَوْ هَلَكَ فِي الْجُمْلَةِ وَحَالِ الْحَوْلِ وَعِنْدَهُ أَقْلٌ مِنَ النَّصَابِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

دَلِيلُنَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ وَ«أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ»^(١)، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ.

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ تَعْجِيلِهَا عَنْ نِصَابٍ أَوْ أَكْثَرِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بِالْحَوْلِ، فَإِذَا عَجَّلَ زَكَاتَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ جَازَ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعُهَا عِنْدَ الْحَوْلِ، أَصْلُهُ: إِذَا عَجَّلَ الزَّكَاةَ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنَ النَّصَابِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ حَالِ الْحَوْلِ وَعِنْدَهُ نِصَابٌ كَامِلٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ حَالٌ وَعِنْدَهُ أَقْلٌ مِنَ نِصَابٍ.

❦ قِيلَ لَهُ: لَا تُسَلِّمُ لَكَ هَذَا؛ بِنِصَابٍ تَامٍ، وَالْمُخْرَجُ مُحْشُوبٌ مِنْ مَالِهِ كَأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَنَبِيْنُ هَذَا فِيمَا بَعْدُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/رقم: ٨٣٧) وَالْدارِمِيُّ (٢/رقم: ١٦٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٢٤) وَابْنُ مَاجَهَ (١٧٩٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَلَا تُعَجِّلْ زَكَاةَ إِيْمَا جُعِلَ رَفَقًا بِالْمَسَاكِينِ وَنَفْعًا لَهُمْ ، فَلَوْ قُلْنَا : [١، ٢٣]
 لَا نَعْمَجِّلْ لَا يَكُونُ كَنُجُودٍ فِي مَلِكِهِ وَبَصِيرٌ كَالِهَالِكِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَالِ ، لَأَدَّى
 بِنِي لِأَضْرَارِهِمْ . وَهِيَ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ التَّعَجُّلِ أَنْفَعٌ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَنَّةٌ
 وَحَسَى وَعِشْرُونَ شاةً . فَعَجَّلَ مِنْهَا شاةً ، ثُمَّ تَمَّ الْحَوْلُ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا تِلْكَ
 الشَّاةُ عِنْدَكُمْ . وَلَوْ لَمْ يُعَجِّلْهَا لَوَجِبَتْ عَلَيْهِ شَاتَانِ .

وَتَجْوِيزٌ هَذَا أَنْ تَقُولَ : تَعَجُّلُ الْحَقِّ قَبْلَ وَجُوبِهِ لَا يَكُونُ سَبَبًا فِي إِسْفَاطِ
 وَجُوبِ غَيْرِهِ ، كَالَّذِينَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَقُوقِ .

وَاحْتِجُّ الْمُخَالَفَ : بَأَنَّ مَا يَقْبِضُهُ الْمَسْكِينُ يَمْلِكُهُ ، وَيَنْقَطِعُ حَقُّ رَبِّ الْمَالِ
 عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِوَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ [لَوْ] ^(١) لَمْ يَكُنْ زَكَاةً يَكُونُ تَطَوُّعًا ،
 وَمَنْ تَطَوُّعٌ عَلَى مَسْكِينٍ بِصَدَقَةٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا ، وَإِذَا انْقَطَعَ حَقُّهُ عَنْهُ لَمْ
 يَجُزْ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ مَا هُوَ مَالُكَ ، كَمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِذَلِكَ الْمَقْدَارِ وَلَمْ يَنْوِرْ عَنْ
 زَكَاةِ مَالِهِ ، أَوْ بَاعَهُ مِنْ إِنْسَانٍ .

وَلِهَذَا قُلْنَا : إِذَا قَبِضَهُ الْمُصَدِّقُ وَضَاعَتْ مِنْ يَدِهِ أَنَّهَا لَا تُجْزِئُهُ ، وَلَا يُجْعَلُ
 كَالْمَوْجُودِ فِي مَلِكِ رَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُصَدِّقِ فِيهَا ، فَيَنْقَطِعُ حَقُّ
 رَبِّ الْمَالِ عَنْهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ قَائِمَةً فِي يَدِ الْمُصَدِّقِ ؛ لِأَنَّ مَا يَقْبِضُهُ
 الْمُصَدِّقُ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّ رَبِّ الْمَالِ عَنْهُ لَا مَحَالَةَ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَقَعْ
 مَوْقِعَ الزَّكَاةِ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، قُلْنَا : لَوْ لَمْ يَجْعَلْهَا مِنَ الزَّكَاةِ ^(٢) كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا ؛ لِأَنَّ

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) بعدهما في (الأصل) زيادة : «و» ، والصواب حذفها .

الْمُصَدِّقُ أَخَذَهَا عَلَى أَنَّهَا زَكَاةٌ، فَإِذَا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ رَدُّهَا عَلَيْهِ، وَإِذَا بَيَّنَّ حَقُّ
الرُّجُوعِ لَمْ يَجْزِهِ عَنِ الزَّكَاةِ، [فصارت] ^(١) فِي حُكْمِ مَا هُوَ مَالُكَهُ.

والجوابُ: أَنَّ مَا تَضَمَّنَهُ تَعَجُّلُ الزَّكَاةِ مِنْ زَوَالِ الْمَلِكِ مُخَالَفٌ لِزَوَالِهِ بِوَجْهِ
آخَرَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَوْ كَانَتْ مُوجُودَةً فِي يَدِ السَّاعِي لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى الْفَقِيرِ فِي
الْحَوْلِ الْآخَرَ عَنْ زَكَاتِهِ، وَلَوْ كَانَ دَفَعَهَا إِلَى السَّاعِي وَلَمْ يَنْوِ بِهِ الزَّكَاةَ، أَوْ بَاعَهُ
مِنْهُ، أَوْ أَكَلَهُ، لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، فَذَلِكَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

وقولهم: «إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي يَدِ السَّاعِي لَمْ يَنْقَطِعْ حَقُّهَا مِنْهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهَا إِذَا
ضَاعَتْ مِنْ يَدِهِ لَمْ يَجْزِهِ» لَا نُسَلِّمُهُ، بَلْ يَجْزِي صَاحِبُهَا.

[...] ^(٢).

وقولهم: «إِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ حَقُّ الرُّجُوعِ مِنْهَا وَيَنْقَطِعُ حَقُّ الرُّجُوعِ إِذَا كَانَتْ فِي
يَدِ الْفَقِيرِ» فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ أَيْضًا، فَإِنَّ أَصْحَابَنَا اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

— فَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^(٣): «يَمْلِكُ الرُّجُوعَ عَلَى الْفَقِيرِ».

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «صارت».

(٢) مكانها في (الأصل): «ثم يضر في الأصل ثم قال»، وهي مدرجة من النسخ في أصل الكتاب،
والصواب أنها حاشية توضيحية.

(٣) هو: الحسن بن حامد بن علي، أبو علي الغدادي الوراق، إمام الحنابلة في زمانه ومفتيهم،
صاحب التصانيف الجليلة، منها: «الجامع» نحوًا من أربع مئة جزء، و«شرح الخروقي»، وغيرهما
من المصنفات التي نشرها له الله في البلاد، وانتفع به الخلق الكثير من العباد، وكان يتقوت من
النسخ ويكثر الحج، مات شهيدًا سنة: ٤٠٣. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب
(٨/رقم: ٣٧٦٩) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٣٨) و«سير أعلام النبلاء»
للذهبي (٢٠٣/١٧).

- وقال أبو بكر: «لا يرجع».

[...] ^(١).

وجواب آخر، [ب/٢٣] وهو: أنهم قد جعلوا المُعَجَّلَ في حُكْمِ المَوْجُودِ في ملكه عند حُتُولِ الحَوْلِ في بابِ جَوَازِهِ عَنِ الواجِبِ عَلَيْهِ متى تَمَّ الحَوْلُ وعنده نِصَابٌ كاملٌ، كذلك هَا هُنَا.



| ١٧ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَتْ مَتْنًا شَاةٌ فَعَجَّلَ شَاتَيْنِ مِنْهَا، ثُمَّ نَبَحَتْ سَخْلَةً، فَإِذَا تَمَّ الحَوْلُ لَزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ شَاةً ثَالِثَةً ^(٢).

ذكره أبو بكر في «الخلافة» فقال: «ولو عَجَّلَ الشَّاتَيْنِ عَنِ المِئْتَيْنِ فَصَارَتْ ثَلَاثَ مِئَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شَيَآءٍ».

وهو قولُ: الشَّافِعِيِّ.

وقال أبو حنيفة: «لا يَلْزَمُهُ شَاةٌ ثَالِثَةٌ».

وبنى هَذَا عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ: أَنَّ المُعَجَّلَ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ المَوْجُودِ فِي مَلِكِهِ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ.

وَعِنْدَنَا: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ المَوْجُودِ فِي مَلِكِهِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ.

وَيَخْتَصِرُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ: أَنَّ تَعَجِيلَ الزَّكَاةِ جُمْلٌ لِنَفْعِ الْفُقَرَاءِ

(١) مكانها في (الأصل): «ثم يهرس في الأصل للفظ أبي بكر، ثم قال»، وهي مدرجة من النسخ في أصل الكتاب، والصواب أنها حاشية توضيحية.

(٢) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (ص ٣٩٥).

والرَّفَقِي، فلا يُجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْإِضْرَارُ، ولو لم يُعَجَّلْ ما عَجَّلَهُ لَوَجِبَتْ عَلَيْهِ شَاءُ أُخْرَى، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ التَّعْجِيلُ مُسْقِطًا.

وذهب المخالف إلى ما تقدّم في المسألة قبلها.



| ١٨ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ لَهُ نِصَابٌ فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ وَدَفَعَهَا إِلَى مَسْكِينٍ، ثُمَّ هَلَكَ الْمَالُ قَبْلَ الْحَوْلِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمَسْكِينِ^(١).

ذكره أَبُو بَكْرٍ فِي «كِتَابِ التَّيْبَةِ» فَقَالَ: «وَلَا يُعْتَبَرُ بِأَخْذِهَا فَقَرُّ صَاحِبِهَا وَلَا غِنَى مِنْ أُعْطِيَهَا».

وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَهُ أَنْ يَرْجِعَ».

وَهُوَ اخْتِبَارُ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله.

وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي «رَوَايَةِ مُهَنَّأٍ» فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ زَكَاتٍ مَالِهِ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ مُوسِرٌ: «بِأَخْذِهَا مِنْهُ»، فَأَجَازَ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ مَعَ الْغِنَى.

دَلِيلُنَا: أَنَّهَا صَدَقَةٌ وَصَلَتْ إِلَى يَدِ الْمَسْكِينِ بِإِذْنِ مَالِكِهَا، فَوَجِبَ أَنْ يَنْقَطِعَ حَقُّ الدَّافِعِ عَنْهَا، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَبَيِّنْ فِي حَالِ الدَّفْعِ أَنَّهَا زَكَاتٌ عَجَّلَهَا قَبْلَ وَجُوبِهَا، أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ زَكَاتًا ظَنَّ أَنَّهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَيْهِ، أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، أَوْ يَقُولَ: صَدَقَةٌ وَصَلَتْ إِلَى الْفَقِيرِ بِنَيْتِ الزَّكَاتِ.

(١) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٢٥).

ولا يلزم عليه إذا تصدَّق المُلْتَقِطُ بِاللُّقْطَةِ ثُمَّ خَصَّ مَالَكُهَا ؛ لَأَنَّا قُلْنَا: وصلت إليه بإذن مالكه ، وفي العِلَّةِ الثَّانِيَةِ قُلْنَا: بَنِيَّةُ الزَّكَاةِ .

ومنع بعضهم أحدَ الأصلين وقال: «إذا دفعَ إليه زكاةً ظَنَّ أَنَّهَا عليه ، وبأنَّهَا ليستَ عليه ، يرجعُ بها» .

❦ فَإِنْ قِيلَ: إذا تولى ربُّ المالِ دفعَهَا إلى المساكينِ ، ولم يبيِّنْ في حالِ الدَّفْعِ أَنَّهُ ^(١) زكاةٌ عَجَّلَهَا قَبْلَ وجوبِهَا ، ثُمَّ هَلَكَ المالُ ، لم يُقْبَلْ قوله ، فلهذا لم يكنْ له أن يرجعَ فيها ، وكذلك [١/٢٤] إذا ظَنَّ أَنَّهَا عليه ثُمَّ تبينَ أَنَّهَا ليستَ عليه لم يُقْبَلْ قوله ؛ لَأَنَّا لا نَعْلَمُ أَنَّ الأمرَ كما ادَّعى ، ولو عَلِمْنَا أَنَّهُ صادقٌ في مقالته لجعلْنَا له الرَّجُوعَ فيها .

❦ قِيلَ لَهُ: هو المُمْلِكُ ، فالقولُ قوله كيفَ مَلَكَهُمْ ، كما لو دَفَعَ إلى رجلٍ شيئاً فزَعَمَ أَنَّهُ فرضٌ ، وزَعَمَ المدفوعُ إليه أَنَّهُ هِبَةٌ ، فالقولُ قولُ الدَّافِعِ .

وعلى أَنَّهُ يَجِبُ أن لا يُقْبَلَ قولُ المَصَّدِّقِ أو الإمامِ إذا دَفَعَهَا إلى الفقيرِ ولم يبيِّنْ في حالِ الدَّفْعِ أَنَّهُ زكاةٌ عَجَّلَهَا قَبْلَ وجوبِهَا ثُمَّ هَلَكَ المالُ ، وعندك: أَنَّهُ يُقْبَلُ قوله ، ويُجْعَلُ له الرَّجُوعُ فيها .

❦ فَإِنْ قِيلَ: الإمامُ لا يعطي إِلا الصَّدَقَةَ الواجِبَةَ ؛ لَأَنَّهُ مأمورٌ بأخذِ الصَّدَقَاتِ المفروضاتِ ، فظاهرُ حاله يُغْنِي عن الشرطِ والبيَّانِ ، وليس كذلك ربُّ المالِ إذا تولى دفعَهَا إليه بنفسِهِ ؛ لَأَنَّهُ ليس معه ظاهرٌ ؛ لَأَنَّهُ يدفعُ التَطَوُّعَ والواجبَ ، ولا يجوزُ له الرَّجُوعُ في المدفوعِ إِلا أن يكونَ قد بيَّنَهُ في حالِ الدَّفْعِ .

(١) بعدما في (الأصل) زيادة: «لا» ، والصواب حذفها .

﴿ قِيلَ لَهُ: وَالْإِمَامُ قَدْ يَدْفَعُ التَّطَوُّعَ وَالْوَاجِبَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ الشُّهَدَاءَ كَمَا يُحْمَلُ إِلَيْهِ هَذَا، أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ سَأَلُوا عُمَرَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْخَبْلِ صَدَقَةً^(١)، وَكَانَ ذَلِكَ تَطَوُّعًا عِنْدَ مُخَالَفِنَا؟

﴿ فَإِنْ قِيلَ: فَالْمَعْنَى فِي الْإِمَامِ أَنَّهُ أَمِينٌ، فَلِهَذَا قُبِلَ قَوْلُهُ.

﴿ قِيلَ لَهُ: وَرَبُّ الْمَالِ أَيْضًا أَمِينٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى زَكَاةَ مَالِهِ أَوْ ادَّعَى أَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِهِ لَيْسَ عَلَى مَلِكِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: بِأَنَّهُ مَقْبُوضٌ عَمَّا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي، فَإِذَا طَرَأَ مَا يَمْنَعُ الْاسْتِحْقَاقَ كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهِ، كَالْمُسْتَأْجِرِ إِذَا عَجَّلَ الْأُجْرَةَ ثُمَّ انْهَدَمَتِ الدَّارُ، أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي الْأُجْرَةِ الَّتِي عَجَّلَهَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأُجْرَةَ بَدَلٌ عَنِ الْمَنَافِعِ، فَإِذَا انْهَدَمَتِ الدَّارُ وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ الْمُبَدَّلُ، فَرَجَعَ فِي الْبَدَلِ، كَالْمُسْتَرِي إِذَا نَقَدَ الثَّمَنَ ثُمَّ مَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْبَائِعِ، أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي الثَّمَنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَدَلًا عَنْ شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هِيَ صَدَقَةٌ وَصَلَتْ إِلَى يَدِ الْمَسْكِينِ وَحَصَلَتْ مَلَكًا لَهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهَا، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهَا زَكَاةٌ عَجَّلَهَا قَبْلَ وَجُوبِهَا.

وَيَبَيِّنُ صَحَّةَ الْفَرْقِ: أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْأُجْرَةَ عَلَى أَنَّهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهَا؛ لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَا.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمُؤَجَّرُ قَبْضَ عَلَى وَجْهِ [ب/٢٤] الْعَوَضِ، فَإِذَا بَطَلَ الْعَوَضُ

(١) أخرجه عبد الوزاق (٣/رقم: ٧٠٠١) وأحمد (١/رقم: ٨٣) والدارقطني (٣/رقم: ٢٠٦٤).

صار المال مقبوضاً بغير حق، وفي مسألتنا [إذا خرج المدفوع]^(١) من أن يكون واجباً نفي كونه صدقة، وذلك يمنع الرجوع كالصدقة والمبتدأة.

واحتج: بأنه مقبوض عن زكاة مستقبلية، فإذا طرأ ما يمنع أن يكون زكاة وجب رده، أصله: إذا تلف ماله والزكاة في يد الساعي.

والجواب: أن القصد من الزكاة إيصال النفع إلى المسلمين، ولم يحصل هذا المعنى، وقد أخذها الساعي زكاة، فإذا لم تجب على رب المال رجوع فيها، ألا ترى أنه لو دفع إليه زكاة على أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه كان له أن يرجع فيها، وبمثلها لو دفعها إلى المسكين على هذا الوجه لم يرجع فيها.

❦ فإن قيل: الساعي وكيل المساكين ويده يدهم، ألا ترى أن الصدقة لو هلك في يده هلكت من مالهم، فإذا جاز أخذها منه جاز أخذها منهم.

❦ قيل له: قد بينا أنها ما دامت في يد الساعي فلم يحصل المقصود منها، فلا ينقطع حق الدافع عنها، ويجوز أن يثبت له حق الرجوع فيها، وأما إذا وصلت إلى المسكين فقد حصل المقصود منها لينقطع حقه عنها؛ لما قدمنا.

على أنه لو كانت يده كيد المساكين لوجب إذا دفع إليه أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه أن لا يرجع، وعلى أن يده قائمة مقام أيديهم فيما يستحقونه، فأما ما هنا فلا حق لهم، فإذا قبض فقد أذن له رب المال في إمضاء القرية، فإن فعل ثم ما أمره، وكان رب المال أعطاهما المساكين، وما دامت في يده فلم يكمل المقصود حتى انقطع حوله، فكان له استرجاعها، وإذا تلفت في يده كانت من

(١) من «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٣٢٥)، ومكانها بياض في (الأصل).

ضَمَانِ الْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ يَسْقُطُ عَنْ عَيْنِهَا فَهَلَكَتْ عَلَى حَقِّهِمْ .

❖ فَإِنْ قِيلَ : عِنْدَكُمْ حُكْمُ الْمُعَجَّلِ مُرَاعَى ، فَإِنْ تَمَّ الْحَوْلُ اسْتَحَقَّ ثَوَابُ الْوَاجِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ اسْتَحَقَّ ثَوَابُ النَّفْلِ .

كَذَلِكَ نَحْنُ نَقُولُ : إِنْ لَمْ يَسْتَرْجِعْ اسْتَحَقَّ ثَوَابُ النَّفْلِ ، وَإِنْ اسْتَرْجَعَ لَمْ يَسْتَحَقَّ الثَّوَابُ .

❖ قِيلَ : عِنْدَنَا بِالْدَّفْعِ قَدْ اسْتَحَقَّ ثَوَابُ النَّفْلِ وَالزِّيَادَةُ مُرَاعَاةً ، فَإِنْ تَمَّ الْحَوْلُ اسْتُحِقَّتْ ، وَثَوَابُ النَّفْلِ يَمْنَعُ الرُّجُوعَ ، وَعِنْدَكُمْ : الثَّوَابُ مُسْتَحَقٌّ بِالْدَّفْعِ ، ثُمَّ يُبْتِغُونَ الرُّجُوعَ ، وَحَصُولُ ثَوَابِ^(١) الصَّدَقَةِ يَمْنَعُ الرُّجُوعَ ، وَلَيْسَ إِذَا سَقَطَ الْوَجُوبُ سَقَطَ الثَّوَابُ ؛ [لَأَنَّهُ يَبْقَى]^(٢) ثَوَابُ الصَّدَقَةِ الْمُطْلَقَةِ . [١/٢٥]



| ١٩ | مَسْأَلَةٌ : إِذَا اسْتَسْلَفَ الْإِمَامُ زَكَاةَ مَالِهِ ، وَدَفَعَهَا إِلَى مُسْكِينٍ ، ثُمَّ أُيَسَّرَ أَوْ ارْتَدَّ أَوْ مَاتَ ، ثُمَّ تَمَّ الْحَوْلُ وَرُبَّ الْمَالِ بَاقٍ وَعِنْدَهُ نِصَابٌ كَامِلٌ ، وَقَعَتِ الزَّكَاةُ مَوْقِعَهَا وَأَجْزَأَتْ عَنِ الْفَرْضِ^(٣) .

ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٤) ، وَأَبُو بَكْرِ فِي «كِتَابِ الْخِلَافِ» ، وَشَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ .

(١) بَعْدَهَا فِي (الْأَصْل) زِيَادَةُ : «يَمْنَعُ» ، وَلَيْسَتْ فِي «التَّجْرِيدِ» لِلْقُدُورِيِّ (٣/رقم: ٥٣٢٧) ، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا .

(٢) كَذَا فِي «التَّجْرِيدِ» لِلْقُدُورِيِّ (٣/رقم: ٥٣٢٧) ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْل) : «لَا يَبْقَى» .

(٣) انْظُرْ : «رَعُوسُ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ (٤٢٦) .

(٤) «مَخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ» (ص ٥٠) .

وهو قول: أبي حنيفة.

وقال الشافعي: «يسترجع الزكاة ولا تُجزئ».

دليلنا: أن غناءه حدث بعد وصول الزكاة إليه، ولا يمنع موقعها موقع الجواز، دليله: إذا قبض الزكاة وأتجر فيها، واستغنى بربحها، ثم حال الحزل، أن الزكاة واقعة موقعها.

وإن شئت قلت: الدفع صادف الفقر، فما يحدث من الغنى [لا يمنع]^(١) كما لو استغنى بربحها.

• فإن قيل: لو فسخنا الدفع في الأصل انفسخ في الثماء فيعود فقيراً.

• قيل له: الفسخ في الأصل لا يوجب الفسخ في الثماء كالرد بالعيب، وكان يجب أن يفسخ في الأصل دون الثماء.

• فإن قيل: إنما تعجل الزكاة فيه ليضطرب فيه، ويستغني بما يحصل، ولا يمنع غناؤه منها الجواز، وها هنا حصل الغنى من غير جهة الزكاة، فمنع وقوعها موقعها.

• قيل له: لعمري إنها تعجل له الزكاة ليضطرب فيها ويستغني بها، إلا أنا لا نحرّم عليه طلب الغنى واليسار بغيرها، ولا فرق بين أن يحصل بها وبسبب آخر منها مباح، ولما ثبت أن حصول اليسار بها وبسببها لا يمنع وقوع الزكاة موقعها، كذلك حصوله بغيرها.

(١) من «رموس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١/رقم: ٤٥٠) فقط.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: نُقْصَانُ النَّصَابِ بِتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ التَّعْجِيلِ عَنِ الْفَرْضِ، وَنُقْصَانُهُ بغيرِهِ يَمْنَعُ، كَذَلِكَ حُصُولُ الْغِنَى مِنْهَا وَمِنْ غَيْرِهَا يَجِبُ أَنْ يَفْتَرَقَ الْحَالُ فِيهِ. ﴾

﴿ قَبْلَ لَهُ: إِنَّمَا فَرَّقْنَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ النُّقْصَانُ بِتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ فَلَا يَمْنَعُ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهَا فَيَمْنَعُ؛ لِيَحْصُلَ الْمَقْصُودُ لِلْفُقَرَاءِ بِالتَّعْجِيلِ، وَهُوَ الْحَظُّ، فَلَوْ قُلْنَا: التَّعْجِيلُ يَمْنَعُ، لَمْ يَحْصُلِ الْمَقْصُودُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعَجَّلْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَاتَانِ، وَبِالتَّعْجِيلِ تَجِبُ شَاةٌ، فَفَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. ﴾

[و] (١) لَيْسَ كَذَلِكَ حُصُولُ الْغِنَى مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، فَإِنَّهُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، وَأَنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ الدَّفْعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْإِجْزَاءِ.

وَلَأَنَّ مَا جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهِ فَالْمَرَاعَى فِيهِ صِفَاتُ الْمُعَجَّلِ عِنْدَ [١/٢٥] التَّعْجِيلِ دُونَ حَالَةِ الْوَجُوبِ، أَصْلُهُ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ قَبْلَ الْحِنْثِ، ثُمَّ عَمِيَ الْعَبْدُ، أَوْ حَدَّثَ بِهِ مَا يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِهِ عَنْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُوْثَّرُ.

وَلَأَنَّ الْمُعَجَّلَ إِنَّمَا يَكُونُ زَكَاةً وَقْتَ الْقَبْضِ، وَالْقَابِضُ كَانَ فَقِيرًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَلْيُوْجَلْ إِلَى حَالَةِ وَقْتِ حُتُولِ الْحَوْلِ.

يَدُلُّكَ عَلَى صَحَّةِ مَا ذَكَرْنَا: أَنَّهُ لَوْ قَبِضَ الزَّكَاةَ فَتَلَقَتْ فِي يَدِهِ، أَوْ أَتَلَفَهَا هُوَ، فَجَاءَ آخِرُ الْحَوْلِ وَهُوَ فَقِيرٌ، أَجْزَأَتْ عَنِ الْفَرْضِ، وَلَوْ كَانَ الْإِعْتِبَارُ بِآخِرِ الْحَوْلِ لَوَجَبَ أَنْ لَا تُجْزَى؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَيْنًا يَصْحُ قَبْضُهُ لَا يُجْزَى

(١) زِيَادَةٌ يَنْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

عن الزكاة، ولهذا نقول: إنَّ الدينَ لا يُجزئُ عن الزكاة.

❦ فإن قيل: عند حُلولِ الحَوْلِ كأنه قبضَ تلك العينَ الساعة.

❦ قيل له: فلم لا يصيرُ عند حُلولِ الحَوْلِ كأنه قبضَ الزكاة وهو فقيرُ الساعة؟

❦ فإن قيل: هو الساعة غني.

❦ قيل له: وتلك العينُ الساعة تالفة.

ويبين صحة ما اعتبرناه أيضاً: أنه لو خال الحَوْلُ [و] ^(١) وجبت عليه الزكاة، فأعطى بعد شهرٍ فقيراً كان أو غنياً عند حُلولِ الحَوْلِ، أو طفلاً لم يكن قد وُلد في ذلك الوقت = أنه يجزئه، ولا يصيرُ كأنه أعطى غنياً أو من لم يولد، كذلك في مسألتنا يجبُ أن لا يصيرُ كأنه أعطى غنياً أو [مولوداً] ^(٢).

واحتجَّ المخالف: بأنَّ [فقر] ^(٣) المدفوعِ إليه وإسلامه وحياته شرطٌ في جوازِ دفعِ الزكاة إليه، فإذا زال قبلَ تمامِ الحَوْلِ من غيرِ جهةِ الزكاة منع من جوازه عن الزكاة.

أصله: تلفُ التَّصَابِ وموتُ ربِّ المالِ، فإنه لما كان شرطاً في جوازِ دفعِ الزكاة، فإذا زال وعُدِمَ قبلَ الحَوْلِ لم يحتسبِ المُعْجَلُ عن الفرض، كذلك ما هنا. والجواب: أنه لا يجوزُ اعتبارُ حالِ الفقيرِ برَبِّ المالِ؛ لأنه لو تلف ما في

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مؤبداً».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فقر».

يَدِ [الْفَقِيرِ] ^(١) ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ أَجْزَاءً عَنِ الْفَرْضِ ، وَلَوْ تَلَفَ مَا فِي يَدِ رَبِّ الْمَالِ قَبْلَ الْحَوْلِ لَمْ يَجُزْ عَنِ الْفَرْضِ .

واحتجَّ: بِأَنَّهُ لَوْ دَفَعَهُ إِلَى مُكَاتَبٍ أَوْ غَارِمٍ فَبَرِيءٌ مِنَ الدَّيْنِ بغيرِ الزَّكَاةِ ، أَوْ إِلَى ابْنِ السَّبِيلِ ، فامتنعَ عنها رَدُّهَا ، كَذَلِكَ إِذَا أَخَذَهَا بِحَقِّ الْفَقْرِ وَالْمُسْكِنَةِ فَاسْتَغْنَى عَنْهَا .
وَالْجَوَابُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ رَوَاتَيْنِ ، نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا عَجَزَ أَوْ فَضَّلَ مَعَهُ فَضْلَةً:

* أَحَدُهُمَا: «لَا يَرُدُّهَا وَتَقَعُ مَوْقِعَهَا ؛ اِعْتِبَارًا لِحَيْنِ الدَّفْعِ ، كَالْفَقِيرِ سِوَاهُ» .
* وَالثَّانِيَةُ: «يَرُدُّ» .

فَعَلَى هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْقَصْدَ بِالْدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ غَنَاؤُهُ . [١/٢٦]
فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْغِنَى يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ زَالَ الْمَقْصُودُ ، وَالْقَصْدُ هَاهُنَا قَضَاءُ الدَّيْنِ وَقَطْعُ الْمَسَافَةِ ، وَقَدْ عُدِمَ ذَلِكَ الْمَعْنَى .



| ٢٠ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا نَسَلَفَ [الْوَالِي] ^(٢) الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَ[لَا] ^(٣) أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ ، ثُمَّ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ ، فَضَمَانُهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ دُونَ [الْوَالِي] ^(٤) ^(٥) .

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ): «الْحَوْلُ» .

(٢) كَذَا فِي «رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ» ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ): «الْوَالِي» .

(٣) مِنْ «رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ» فَقَطْ .

(٤) كَذَا فِي «رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ» ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ): «الْوَالِي» .

(٥) انْظُرْ: «رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ (٤٢٧) .

ذكره أبو بكر في «كتاب الخلاف».

وهو قول أبي حنيفة.

قال الشافعي: «عليه ضمانها».

دليلنا: أنه زكاة جاز له قبضها فسقط عنه ضمانها إذا لم يتعد، كما لو أذن له في قبضها.

فإن قيل: جواز الأخذ لا يدل على سقوط الضمان، ألا ترى أن من كان عند ودیعة فجاء رجل فقال: «وكلني صاحبها في قبضها منك»، ووقع في نفسه صدق ما قال، فإنه لا يجب عليه الدفع ولكن يجوز، وجواز الدفع لا يسقط الضمان، بل يكون الشيء مضموناً عليه إلى أن يحصل ما [معه] ^(١) في يد صاحبه.

فإن قيل له: إنما ضمن لأنه لم يثبت الأخذ ^(٢) بوكالة ولا غيرها، وهذا ثبت أنه يد بحق وكالة أخذ الزكاة، فلا ضمان عليه.

ولأننا نبين أن المودع لم يكن مأذوناً له في الدفع؛ فلهذا ضمن، والإمام [مأذون] ^(٣) له في الأخذ فلم يضمن.

ولأن يد الوكيل كيد المسكين، بدليل: أن الفرض يسقط بالدفع إليهم، وبدليل: أنه يجوز تعجيل الزكاة ودفعها ^(٤) إليهم، ثم ثبت أن ما يتلف في يد

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) بمعنى في (الأصل) زيادة: «بل»، والصواب حذفها.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مأذون».

(٤) بمعنى في (الأصل) زيادة: «إليهما»، يجوز دفعها وتعجيلها، والصواب حذفها.



المساكين [مضمون^(١)] عليهم ، كذلك ما يتلّف في يد الإمام .

فإن قيل : يده كيدهم فيما أذنوا له في قبضه .

نـ قيل : لو كان كذلك لم يجز له قبضها ، ولا جاز لصاحب المال بقبضه

أيها .

واحتج المخالف : بقول النبي ﷺ في صدقة العباس : «هي علي ومثلها»^(٢) .

والجواب : أن العباس سأله تعجيلها ، وهذه تسقط بالإجماع ، علي [أن]^(٣)

قوله : «هي علي» معناه : وعلي الاحتساب بها .

واحتج : بأن المساكين أهل رشد لا يولّى عليهم ، وإنما نصّب الإمام لقبض

حقوقهم الواجبة ، فالزكاة قبل وجوبها [غير]^(٤) مأذون في أخذها ، وإنما قبضها

باجتهاد ، فكان عليه ضمانها كالوكيل إذا قبض ما لم يأذن له الموكّل في قبضه .

والجواب : أن الوكيل لا يجوز له قبض ما لم يؤذن له ، والإمام يجوز له .

وبيّن صحّة هذا : أنه إذا كان مأذوناً له في القبض شرعاً لم يُعتبر حصول

الإذن من المالك ، كالوصيّ في حقّ الصبي في القبض يصح وإن لم يوجد الإذن

من [٢٦] الصبي ؛ لأنّ الإذن حصل شرعاً ، ولا معنى لقولهم : «إنّ الصبي لا

إذن له» ، لأنّ أهل الشّهان لا يتوصّل إلى إذن جميعهم في القبض ، فصاروا كمن

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «مضموناً» .

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم : ١٤٦٨) ومسلم (٣/رقم : ٩٩٥) من حديث أبي هريرة .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «قبل» .

لا إذن له.

ونجعل هذا دليلاً في المسألة، فنقول: قبض بالولاية ما له قبضه في الشرع،
فصار كقبض الأب والوصي.

يبين صحة هذا: أن الإمام ينفذ تصرفه في حق من لا ينفذ قوله في [المبيع]^(١)
وإن نفذ قوله في حق له، فصار كالصغير الذي لا ينفذ قوله أصلاً.



٢١ | مسألة: إذا كان عنده نصاب فعجل زكاته وزكاة ما يستفيده في
الحال، جاز عن النصاب الموجود، ولم يجز عما يستفيده^(٢).
وقال أبو حنيفة: «يجوز عنهما جميعاً».

دللنا: أن ما يستفيده في الحول غير موجود في ملكه في الحال، فلا يجوز
تعجيل الزكاة عنه؛ لأنه يؤدي إلى تعجيل الزكاة قبل الحول والنصاب، وهذا
[لا]^(٣) يجوز، ألا ترى أنه لو لم يكن عنده نصاب فعجل زكاته ثم ملكه بعد ذلك
لم يجزه المعجل؛ للمعنى الذي ذكرنا، كذلك ها هنا.

وإن شئت قلت: مال تجب فيه الزكاة فلم يجز تقديمها على النصاب،
أصله: إذا كان عنده دون النصاب.

واحتج المخالف: بأن النصاب الموجود في الحال سبب لجوب

(١) كذا في «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٢٩٤)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «المنع».

(٢) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٢٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

[الزيادة]^(١) فيما يستفيد في الحَوْل، بدلالة: وجوب ضمه إليه، فإذا كان سبباً لوجوب الزكاة فيه كانت سبباً لجواز التعجيل عنه، ألا ترى أنه لما كان سبباً لوجوب الزكاة في نفسه كان سبباً لجواز التعجيل عنه.

والجواب: أنا لا نسلّم أنه سبب لوجوب الزكاة فيما يستفيد في الحَوْل، وما ذكروه من أنه يجب ضمه إليه فغير مُسلم أيضاً؛ بل يستفيد بالمستفاد حولاً، وإنما يكون ذلك سبباً لوجوب الزكاة في نفسه لا فيما يستفيد.

واحتج: بأنه لو ملك سلعة للتجارة بمئتين، فأخرج زكاة أربع مئة، وحال الحَوْل وبضاعته أربع مئة، أجزأه.

والجواب: أنا لا نسلّم هذا؛ لأننا نعتبر النصاب في جميع الحَوْل في عروض التجارة كما نعتبره في غيره.

واحتج: بأن النبي ﷺ تسلف من العباس صدقة عامين^(٢)، فإذا جاز تعجيل الزكاة لحول لم يوجد أوله لوجود النصاب في ملكه = جاز تعجيلها عن مال لم يوجد لوجود النصاب في ملكه.

والجواب: أننا قد حكينا اختلاف الروايتين عن أحمد في تعجيل الزكاة لعامين:

— فنقل الأثر: «أنه لا يجوز»، فعلى هذا [١/٢٧] لا فرق بين المسألتين.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الرداءة».

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٦٥١) وأحمد في «فضائل الصحابة» (٢/رقم: ١٨٣٣) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ٢٢٠٧) والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٤/١٣).

- ونقل أبو الحارث [في الفرق] ^(١) بينهما: «أنه إذا أخرج صدقة عامين فالزكاة عنه [موجودة] ^(٢)، فلهذا أجزأ». وليس كذلك ها هنا؛ لأنه إذا أخرج زكاة نصابين فالمزكى عنه - وهو النصاب الثاني - غير موجود؛ فلهذا فرقنا بينهما.

واحتج: بأن السخال إذا نتجت في أثناء الحول كالموجودة في أوله، ولو كانت موجودة فعجل زكاته أجزأه.

والجواب: أنها لو كانت كالموجودة لوجب أن ينعقد الحول عليها، على معنى لو كانت غنمه عشرين في أوله فنتجت عشرين، ينعقد الحول ونجب الزكاة، كما لو كانت موجودة في أوله.



٢٢ | مسألة: لا يجوز تعجيل عشر الثمرة قبل خروج الطلع ^(٣).

وقال أبو يوسف: «يجوز».

دليلنا: أن النخل يجوز بقاءه سنين حتى يتوالى وجوب العشر في الخارج منه، فهو كالأرض من هذا الوجه، فلمّا لم يجرّ عندهم تعجيل عشر الحب لوجود الأرض كذلك النخل، ولا يشبه هذا القصيل أنه يجوز إخراج الزكاة؛ لأنه لا يجوز أن يبقى سنين حتى يتوالى وجوب العشر فيما ينعقد من الحب.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «موجودة».

(٣) هذه المسألة غير موجودة في «رموس المسائل» للمؤلف.

واحتج المخالف: بأن الثمرة بعض النخل، ولم يبق في وجوده إلا مرور الأوقات في العادة، فهو كالقصيل إذا عُشِرَ ثُمَّ صارَ حَبًّا أَنَّهُ يَجُوزُ ما أدَّى، وكالطلع إذا ظهر حَبُّه وصار بَلَحًا.

والجواب عنه ما تقدّم، وهو: أن ذلك لا يجوز أن يبقى سنين حتى [يتوالى] ^(١) وجوب العشر فيما ينعقد من الحب، وهذا بخلافه.



| ٢٣ | مسألة: إذا طرح البذر في الأرض، ثُمَّ أدَّى عَشْرَ ما يخرج منها، لم يَجُزْ حتى يخرج الزرع ^(٢).

وقال أبو يوسف: «يجوز».

دليلنا: أن الحب لا ينعقد من نفس البذر؛ لأنّه يصير مُستهلكًا في الأرض، وإنما ينعقد من القصيل، فلم يجوز أن يكون حصوله في الأرض سببًا لجواز الأداء لو قوفه على سبب آخر، وهو: حدوث القصيل، كما لا يجوز إخراج الزكاة قبل وجود النصاب لو قوفه على أحد سببي الوجوب، وهو: النصاب.

واحتج المخالف: إذا حصل في الأرض لم يبق في وجوب الحق عليه إلا مضي الأوقات في العادة، فهو كالنصاب إذا وجد.

والجواب عنه ما بيّنّا، وهو: أنّه قد بقي غير مضي الأوقات، [ب/٢٧] وهو حدوث القصيل.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يتوالى».

(٢) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٢٩).

٢٤١ | مَسْأَلَةٌ: نُقْصَانُ النَّصَابِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ بِمَنْعٍ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ عُرُوضِ التِّجَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ كَ: الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْقَنَمِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(١).

نَصَّ عَلَى هَذَا فِي مَوَاضِعَ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ، فَقَالَ فِي «رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ» فِي رَجُلٍ لَهُ مِئَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا مَضَى عَلَيْهَا [أَحَدًا]^(٢) عَشَرَ شَهْرًا، تَجَرَ فَأَفَادَ فِيهَا مَا يَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ: «فَلَا يُزَكِّي حَتَّى يَكُونَ مَالًا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ».

وكَذَلِكَ نَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ مَنْصُورٍ، فَقَالَ: «وَلَوْ اشْتَرَى بِمِئَةٍ وَهُوَ يُسَاوِي^(٣) يَوْمَ اشْتَرَاهُ مِئَةً، لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهِ حَتَّى [يُسَاوِيَ]^(٤) مِئَتَيْنِ إِلَى أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

وِيَهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: «نُقْصَانُ النَّصَابِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي عُرُوضِ التِّجَارَاتِ، لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، وَيَمْنَعُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «إِذَا وُجِدَ النَّصَابُ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ، وَنَقَصَ فِي وَسْطِهِ، لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ». وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ عُرُوضِ التِّجَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ.

فَالدَّلَالَةُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَا رَوَتْ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا زَكَاةَ فِي

(١) انظر: «درعوس المسائل» للمؤلف (٤٣٠).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «إحدى».

(٣) يعدها في (الأصل) زيادة: «مئة»، والصواب حذفها.

(٤) كذا في «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/رقم: ٦١٣)، وهو الصواب، ومكانها بياض في (الأصل).

مالٍ حتى يحول عليه الحول^(١).

وإذا نقص عن النصاب ثم استفاد ما كمل به، فالمستفاد لم يحول عليه الحول؛ فلم تجب فيه الزكاة، وإذا لم تجب فيه الزكاة ثبت أنه لا زكاة في غيره؛ لأن أحدا لا يفصل بينهما.

• فإن قيل: حوّل الحول وجود آخر جزء من الحول، وقد وجد.

• قيل له: قد أجبنا عن هذا فيما تقدّم بما فيه كفاية في مسألة المستفاد، فلا وجه لإعادته.

• فإن قيل: الباقي قد يحال عليه الحول، فوجب أن تجب فيه الزكاة بظاهر الخبر.

• قيل له: إذا ثبت أن الباقي لا زكاة فيه ثبت بالإجماع أن ما عنده لا زكاة فيه لنقصانه عن النصاب.

والقياس: أنه مال ناقص عن النصاب في شيء من الحول، فوجب أن ينقطع بحكم حوله، كما لو نقص عن النصاب في آخر الحول.

ولأن الزكاة تجب بالحول والنصاب، ثم تقرر أن نقصان الحول يمنع وجوبها كذلك نقصان النصاب.

ولأن تمام النصاب شرط في طرفي الحول، فوجب أن يكون شرطاً في

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٨٠) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٦٢١)، (١٦٣٨) وابن ماجه (١٧٩٢) والبخاري (١٨/رقم: ٣٠٤) والدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٩، ١٨٩٠) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٥٠). قال ابن الملقن في «البدور المنير» (٥/٤٥٥): «إسناده ضعيف».

أثنائه، دليله: بقاء الأصل.

وذلك أنه لو هلك النصاب كله ثم استفاد منه مثله استأنف به حولاً، ولا بُدَّ عندهم من بقاء جزء من المال، ولا يلزم على هذا [السوم]^(١)، فإنه إذا عظم في بعض الحول ووجد [١/٢٨] في أكثره أن الزكاة تجب، نص عليه أحمد في مواضع؛ [لقوله: «إنما»]^(٢) كان شرطاً في طرفي الحول، والسوم ليس بشرط في [طرفيه]^(٣). يعني: الحول، وإنما وجوده [شرطاً]^(٤) في معظمه، سواء كان في الطرفين أو في أثنائه.

واحتج المخالف: أنه وجد النصاب في طرفي الحول مع بقاء شيء مما تعلق به حكم الحول، فوجب أن تجب فيه الزكاة، دليله: لو لم ينقص عن النصاب.

والجواب: أن قولهم: «مع بقاء شيء مما يتعلق به حكم الحول» لا معنى له في الأصل؛ لأن هناك جميع ما يتعلق به حكم الحول باقي، ولا يوصف بأنه قد بقي شيء منه.

ثم المعنى في الأصل: وجود النصاب في جميع الحول، وليس كذلك في مسألتنا؛ لأنه مال ناقص عن النصاب في شيء من الحول فمنع الإيجاب، دليله: إذا نقص في طرفيه ووجد في أثنائه.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الصوم».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لقولنا: ما».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «طرفي».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «شرطاً».

واحْتِجَّ: بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً، فَوَلَدَتْ عِشْرُونَ مِنْهَا عِشْرِينَ سَخْلَةً، ثُمَّ مَاتَتْ، وَبَقِيَتْ السَّخَالُ مَعَ الْعِشْرِينَ الْآخَرَى، ثُمَّ تَمَّ الْحَوْلُ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا.

والجواب: أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّ النَّصَابَ لَمْ يَنْقُضْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَوْلِ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا نَقْصٌ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ انْعَقَدَ عَنِ السَّخَالِ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: فَيَجِبُ إِذَا اشْتَرَى عِشْرِينَ سَخْلَةً، ثُمَّ مَاتَتْ عِشْرُونَ مُسِنَّةً، ثُمَّ تَمَّ الْحَوْلُ = أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ لَمْ يَنْقُضْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَوْلِ.

❖ قِيلَ لَهُ: هَذِهِ [الْعِشْرُونَ] ^(١) سَخْلَةٌ الَّتِي اشْتَرَاهَا لَيْسَ حَوْلُهَا حَوْلُ الْأَصْلِ، فَلِهَذَا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ وَلَمْ يَتَمَّ بِهَا النَّصَابُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ السَّخَالُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ حَوْلَهَا حَوْلُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمَالِ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ قُنْتُمْ: إِنَّهُ لَوْ فَقَدَ السَّوْمُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ بَأَن تُلَفَّ الْمَاشِيَةُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

❖ قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْعَلَفِ فِي الزَّمَانِ الْيَسِيرِ لَا يُزِيلُ عَنْهُ اسْمَ السَّوْمِ.

وَلِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً أَنْ قَدْ يَلْفُهَا بَعْضُ الْعَلَفِ مَعَ وُجُودِ السَّوْمِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَطُلْ حُكْمُ الْحَوْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النُّقْصَانُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ عَنْهُ اسْمَ الْحَوْلِ عَلَى التَّمَامِ؛ فَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل) «العشرين».

مع أنه لا يمتنع أن يُسرى في اعتبار الحَوْل بين القليل والكثير، ويُفَرَّق بينهما في باب السُّوم، كما قالوا في غسل القدمين إذا بقي منه القليل لم يغسله: لم يصحَّ طهارته، ولو انكشف اليسير [٢٨/ب] من الخُفِّ لم يمتنع من المسح، وترك اليسير من الغسل يمتنع صحَّة الغسل.

فصل

والدَّلالة على اعتبار النَّصاب في جميع الحَوْل في عروض التجارة:

- عُموم قوله: «لا زكاة في مالٍ حتَّى يحُولَ عليه الحَوْل»، وهذه الزَّيادة لم يحُلْ عليها الحَوْل^(١).

- ولأنَّه مالٌ ناقصٌ عن النَّصاب في الحَوْل، فلم يتعلَّق به حُكم الحَوْل كالدرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ والسَّوَاتِمِ، بل هذا أولى؛ لأنَّ الدَّرَاهِمَ أكَّد في تعلُّق الزَّكاة بها من العُرُوضِ؛ لأنَّ الزَّكاة تجب فيها وإن لم تكن مُرَصَّدة للنَّماء، ولا تجب في العُرُوضِ إلَّا أن تكون مُرَصَّدة له، ثُمَّ نُقْصَانُ النَّصابِ في الدَّرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ يمتنع تعلُّق حُكم الحَوْل بها، فالعُرُوضُ أولى.

❖ فإن قيل: الزَّكاة تجب في غير الدَّرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ والسَّوَاتِمِ، ومُراعاة عينيها لا يتعدَّر، [و] ^(٢) ليس كذلك العُرُوضُ؛ لأنَّ الزَّكاة تجب قيمتها، ومُراعاة قيمتها في جميع أجزاء الحَوْل يتعدَّر، وقد أوماً أحمدُ إلى أنَّها تجب في القيمة في «رواية حنبل»، فقال: «إنَّما تجب الزَّكاة على قيمته يومَ يساوي متينين»، فأخبر

(١) بعدلها في (الأصل) زيادة: «ولأنَّه لم يحل عليها الحَوْل»، والصواب حذفها.

(٢) زيادة ينضجها السياق.

أَنَّهُ تَجِبُ عَلَى الْقِيَمَةِ .

﴿ قِيلَ لَهُ: السَّائِمَةُ إِذَا كَثُرَتْ تَوَالَّدَتْ وَتَمَاوَنَتْ وَشَقَّ عَدْدُهَا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ إِلَى آخِرِهِ ، وَمَعَ هَذَا فَالنِّصَابُ مُعْتَبَرٌ .

عَلَى أَنَّ الْعُرُوضَ إِذَا عُرِفَ قِيَمَتُهَا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ ، فَتُقْصَانُ السَّعْرِ لَا يَشُقُّ عَلَى التَّجَارِ اعْتِبَارُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، فَإِذَا عُرِفَ نُقْصَانُ السَّعْرِ عُرِفَ نُقْصَانُ النَّصَابِ . وَلَأنَّ مَا يُسْقَطُ الزَّكَاةَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُمَكِّنَ [الاحْتِرَازُ مِنْهُ ، أَوْ لَا يُمَكِّنَ] ^(١) ، كِهْلَاكِ الْمَالِ .

﴿ فَإِنْ قِيلَ: الْعُرُوضُ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْقِيَمَةُ وَطَرِيقُهَا الاجْتِهَادُ وَغَالِبُ الظَّنِّ ، فَطَرِيقُ نُقْصَانِهَا غَيْرُ مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ ، فَلَمْ تَسْقَطِ الزَّكَاةُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ ؛ لِأَنَّ نُقْصَانَهُ مَعْلُومٌ ^(٢) مِنْ طَرِيقِ الْمَشَاهِدَةِ ؛ فَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا .

﴿ قِيلَ لَهُ: إِذَا نَقَصَ أَكْثَرُ الْقِيَمَةِ تَحَقَّقَ النِّقْصُ ، وَمَعَ هَذَا فَلَا يُؤَثِّرُ عِنْدَكُمْ ، فَسَقَطَ هَذَا .

﴿ فَإِنْ قِيلَ: عُرُوضُ التَّجَارَةِ اعْتَبِرَ فِيهَا الْحَوْلُ لِيَتَكَامَلَ النَّمَاءُ بِالتَّقَلُّبِ ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ [يُرَاعَ] ^(٣) كَمَالُ النَّصَابِ كَمَا لَا يُرَاعَى بَقَاءُ عَيْنِهِ ، [و] ^(٤) فِي السَّائِمَةِ رُوعِي الْحَوْلُ لِيَتَكَامَلَ النَّمَاءُ فِي الْعَيْنِ ، فَإِذَا نَقَصَتْ نَقَصَ النَّمَاءُ .

﴿ قِيلَ لَهُ: الْمَعْتَبَرُ فِي الْعُرُوضِ تَكَامُلُ النَّمَاءِ بِالتَّقَلُّبِ فِي مَقْدَارٍ مَخْصُوصٍ ،

(١) من «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٦٧٢٣) فقط .

(٢) بعدما في (الأصل) ريبة: «و» ، والصواب حذفها .

(٣) كذا في «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٧٢٨) ، وهو الصواب ، وفي (الأصل): «يراعى» .

(٤) من «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٧٢٨) فقط .

أَلَا تَرَى أَنَّ نَمَاءَ النَّصَابِ أَكْثَرُ مِنْ نَمَاءِ مَا دُونَهُ ، كَمَا أَنَّ فِي السَّوَائِمِ نَمَاءَ الْأَعْيَانِ
مَعْتَبِرٌ ، وَنَمَاءُ النَّصَابِ أَكْثَرُ مِنْ نَمَاءِ مَا دُونَهُ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا .
وَذَهَبَ الْمُخَالِفُ إِلَى هَذِهِ الْأَسْوَلَةِ ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهَا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ .

﴿ ٢٥٠ ﴾

٢٥٠ | مَسْأَلَةٌ: لَا يَجُوزُ اخْذُ [١/٢٩] الْقِيَمِ فِي الزَّكَوَاتِ (١) .

نَصَّ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ:

- فَقَالَ فِي رَوَايَةٍ: ابْنُ الْقَاسِمِ وَسِنْدِي (٢): «لَا أَرَى أَنْ يُعْطِيَ الْعُرُوضَ فِي
الزَّكَاةِ، إِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، وَإِنَّمَا يَقُومُ الْمَتَاعُ، ثُمَّ يَجِبُ فِي ثَمَنِهِ، فَيُخْرَجُ
مِنَ الْعَيْنِ الزَّكَاةُ» .

- وَقَالَ أَيْضًا فِي «رَوَايَةِ حَنْبَلٍ»: «لَا يَكْشُو [مَسْكِينًا] (٣)، وَيُمْضِيهَا كَمَا
أَمَرَهُ اللَّهُ» .

- وَقَالَ أَيْضًا فِي «رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ»: «لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ خُبْزًا وَلَا ثَوْبًا» .
وَبِهَذَا قَالَ: مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمِ فِي الزَّكَوَاتِ» .

دَلِيلُنَا: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ:

(١) انظر: «رهوس المسائل» للمؤلف (٤٣١) .

(٢) سندي أبو بكر الحناتيمي البغدادي، سمع من أبي عبدالله مسائل سالحة. راجع ترجمته في:

«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلو (١/رقم: ٢٢٩) و«المفصل الأرشدي» لابن مفلح (١/رقم: ٤٥٩)

(٣) كذا في «الروايتين والوجهين» للمؤلف (١/٢٣٥)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «مسألتنا» .

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ، وَالتَّعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرَةَ مِنَ الْبَقَرِ»^(١).

فَأَمَرَهُ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ تَرْكِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: الْخَبَرُ حُجَّةٌ لَنَا؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي جَوَازَ أَخْذِ الشَّعِيرِ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَالْحِنْطَةِ مِنَ الشَّعِيرِ، وَالشَّاةَ الْوَاحِدَةَ مِنَ الشَّاتَيْنِ، وَالشَّاتَيْنِ مِنْ ثَلَاثِ شِيَاءٍ بِالْقِيَمَةِ، وَيَقْتَضِي جَوَازَ أَخْذِ ابْنِ لَبُونٍ عَنْ ابْنَةِ مَخَاضٍ مَعَ وُجُودِهَا وَعَدَمِهَا وَعَنْ حِقَّةٍ وَجَذَعَةٍ، وَأَخْذِ ابْنَةِ لَبُونٍ عَنْ حَقَّتَيْنِ، وَأَخْذِ بَقَرَةٍ عَنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثٍ بِالْقِيَمَةِ، وَمُخَالَفَتَنَا لَا يُجِيزُ ذَلِكَ. »

﴿ قِيلَ: ظَاهِرُ الْخَبَرِ يَقْتَضِي وَجُوبَ أَخْذِ الْحَبِّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةِ مِنَ الْغَنَمِ، فَإِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الشَّعِيرِ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَالْحِنْطَةِ مِنَ الشَّعِيرِ. »

وَأَيْضًا: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ»^(٢).

فَأَجَازَ أَخْذَ ابْنِ لَبُونٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ ابْنَةُ مَخَاضٍ، وَعِنْدَكُمْ: يَجُوزُ أَخْذُهُ مَعَ وُجُودِهَا.

(١) أخرجه أبو داود (١٥٩٩). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٨/رقم: ٣٥٤٤): «ضعيف».

(٢) أخرجه أحمد (١/رقم: ٧٣) - وللفظ له - والبخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك.

وكذلك أيضاً: قوله: «ومن بلغت صدقته جذعة وليست عنده، وعنده حقة، أخذت منه، وما استيسر من شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت صدقته ابنة مخاض وليست عنده، وعنده ابن لبون، أخذ منه وليس معه شيء»^(١).

فأجاز أخذ الحقة بشرط عدم الجذعة، وعندكم: يجوز أخذها مع وجودها.

❦ فإن قيل: قوله: «فإن لم يكن ابنة مخاض» ليس على معنى الشرط، وإنما هو على وجه التخيير كما قال تعالى: [٢٩/ب] «فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان» [البقرة: ٢٨٢].

ولأنه لو كان عدم ابنة مخاض شرطاً في جواز الانتقال إلى البدل، [كان عدم ما يشتري]^(٢) به ابنة مخاض شرطاً، ألا ترى أنه لما كان عدم الرقبة في جواز الانتقال إلى البدل - وهو الصوم - [شرطاً]^(٣)، كان عدم ما يشتري به الرقبة أيضاً شرطاً، ولذلك كان عدم الماء شرطاً في جواز الانتقال إلى بدله، وهو: [التيمم]^(٤)، [و]^(٥) كان عدم ما يشتري به الماء شرطاً.

❦ قيل له: لا يمتنع أن يكون عدمها شرطاً وإن لم يكن عدم ما يتوصل به إلى تحصيلها شرطاً، كما أن عدم الحرية تحت شرطاً في جواز نكاح الأمة، وإن لم يكن عدم ما يتوصل به إلى نكاح الحرية شرطاً عندكم؛ لأنه لو لم يكن تحت

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ٩٤٨) - واللفظ له - والبخاري (١٤٤٨) من حديث أنس بن مالك.

(٢) مكررة في (الأصل).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «التيمم».

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

حُرَّةٌ وَكَانَ وَاحِدًا لِلطَّوْلِ إِلَيْهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً.

ولو خُلِينَا وظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ لَقُلْنَا: إِنَّهُ لَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مع وجود الرجال، لكن قام دليل الإجماع على جواز ذلك.

﴿فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِذَلِكَ: عَلَى وَجهِ الْقِيَمَةِ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْحَقَّةَ عِنْدَ عَدَمِ الْجَدْعَةِ، وَابْنَةُ لُبُونٍ عِنْدَ عَدَمِ الْحَقَّةِ، وَابْنَةُ مَخَاضٍ عِنْدَ عَدَمِ ابْنَةِ لُبُونٍ، وَقَصَدَ بِذَلِكَ التَّسْهِيلَ وَالتَّخْفِيفَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ؛ لِأَنَّهَا أَوْجَدُ عِنْدَهُمْ وَأَسْهَلُ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا كَمَا رُوِيَ عَنْ مُعَاذٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ: «اتُّوْنِي بِخَمْبِسٍ»^(١) أَوْ لَيْسٍ^(٢) أَخْذُهُ مِنْكُمْ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الذَّرَّةِ وَالشَّعِيرِ، فَإِنَّهُ أَيْسَرُ عَلَيْكُمْ وَأَنْفَعُ لِمَنْ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ»^(٣).

فَاجَازَ أَخْذَهُ عَلَى وَجهِ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَدُ عِنْدَهُمْ وَأَسْهَلُ عَلَيْهِمْ، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

﴿قِيلَ لَهُ: فَإِذَا كَانَ فِي إِبِلِهِ ابْنُ لُبُونٍ»^(٤) مَوْجُودًا فَلَا مَعْنَى لَشَرْطِ إِخْرَاجِهِ عِنْدَ عَدَمِ ابْنَةِ مَخَاضٍ، وَعِنْدَكُمْ: يَجُوزُ مع وجودها، فامتنع أن يكون الشرط في

(١) قال المطرزي في «المغرب» (٢٧١/١) مادة: خ م س: «الْخَبِيسُ: ثَوْبٌ طَوْلُهُ خَمْسُ أَذْرُعٍ».
(٢) قال الفيروآبادي في «القاموس» (ص ٥٧٢ مادة: ل ب م): «الْلَيْسُ: الثَوْبُ قَدْ أَكْثَرَ لَيْسُهُ مَاخُلِقَ».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٥٤٠) والبخاري معلقاً بصيغة الجزم (١١٦/٢) والدارقطني (٢/رقم: ١٩٣٠) والبيهقي (٨/رقم: ٧٤٤٧). قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٥/رقم: ٤٥٣٩): «منقطع».

(٤) بعدها في (الأصل) زيادة: «فِي إِبِلِهِ»، والصواب حذفها.

جَوَازٍ إِخْرَاجِهِ أَنَّ وُجُودَهُ يُمْ، وَإِنَّمَا جَازَ لِعَدَمِ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَابْنُ لَبُونٍ» مَوْضُوعُهُ فِي اللُّغَةِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الْعَدَمِ، وَعِنْدَهُمْ: يَجُوزُ مَعَ الْوُجُودِ.

وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِلَى قِيَمَتِهِ، فَجَازَ أَنْ لَا يُجْزَى، أَصْلُهُ: إِذَا أَخْرَجَ فِي زَكَاةٍ مَالَهُ سُكْنَى دَارٍ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الذَّهَبِ عَنِ الْوَرِقِ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ لِلْجَوَازِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: السُّكْنَى لَيْسَ لَهَا فِي نَفْسِهَا قِيَمَةٌ، وَإِنَّمَا يَتَقَوَّمُ عِنْدَنَا بِالْعَقْدِ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ أَخْرَجَ مَا لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ.

❦ قِيلَ لَهُ: السُّكْنَى لَهَا قِيَمَةٌ، فَإِنَّ الْمَنَافِعَ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِمَصَالِحِ النَّاسِ [كما] ^(١) [١/٣٠] يُحْتَاجُ إِلَى الْأَعْيَانِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: سُكْنَى الدَّارِ مَنْفَعَةٌ مُؤَجَّلَةٌ فَلَمْ تَجُزْ.

❦ قِيلَ لَهُ: التَّأْجِيلُ لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءَ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ فَأَخْرَجَهَا فِي أَشْهُرٍ حَبَّةَ حَبَّةٍ أَجْزَاءً، وَكُلُّ حَقٍّ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْقِيَمَةِ، أَصْلُهُ: عَتَقَ الرَّقَبَةَ فِي الْكُفَّارَاتِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْحَرِيَّةُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ السُّكْنَى فِيهَا مَكَانَ الدَّرَاهِمِ، فَلَوْ أَكْثَرَى الْإِمَامُ مِنْ ذِمِّيٍّ ظَهَرَ بِقِيَمَةِ الدَّرَاهِمِ يَحْمِلُ مَا حَصَلَ لَهُ مَعَ السَّاعِي مِنَ الْمَتَاعِ جَازَ.

وَلَنْ شُتَّ قُلْتُ: نَوْعٌ حَقٌّ يَخْرُجُ عَلَى وَجْهِ الطُّهْرَةِ، فَجَازَ أَنْ لَا يُجْزَى

(١) مكررة في (الأصل).



إِخْرَاجُ قِيَمَتِهِ كَالْعِتْقِ فِي الْكَفَّارَاتِ .

• فَإِنْ قِيلَ : الْمَعْنَى فِي الْعِتْقِ أَنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِمُعَيَّنٍ ، وَهُوَ الْعَبْدُ ، فَإِذَا عُدِّلَ إِلَى الْقِيَمَةِ قُوَّتُهُ ذَلِكَ الْغَرَضُ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي مَسْأَلَتِنَا ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ سَدُّ الْخُلَّةِ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْقِيَمَةِ .

• قِيلَ لَهُ : [الْحَقُّ] ^(١) إِذَا تَعَلَّقَ بِشَيْءٍ بَعِيْنُهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ إِلَى بَدَلِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهِ جُمْلَةً ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى رَجُلٍ مَنَّةٌ دِرْهَمٍ فَأَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ قِيَمَتَهَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ بغيرِ اخْتِيَارِهِ ، وَكَانَ بَدَلُ الْقِيَمَةِ فِي ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْأَدَاءِ جُمْلَةً ، كَذَلِكَ هَا هُنَا .

• فَإِنْ قِيلَ : فَالْعِتْقُ إِتْلَافٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ تَقْوِيمُ الْإِتْلَافِ .

• قِيلَ لَهُ : يُمَكِّنُ تَقْوِيمُ الْعَبْدِ كَمَا يُقَوِّمُ الْمَالُ هَا هُنَا ، فَتَقَعُ الْقِيَمَةُ عَلَى الْعَبْدِ لَا عَلَى الْعِتْقِ ، وَقَدْ قُلْتُ : لَا يَجُوزُ ، كَذَلِكَ هَا هُنَا .

وَلَاَنَّهُ حَيَوَانٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ ، فَلَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُ قِيَمَتِهِ كَالصَّحَايَا وَالْهَدَايَا .

• فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُ قِيَمَةِ الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا إِرَاقَةُ الدَّمِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، وَالْقَصْدُ مِنَ الزَّكَاةِ إِغْنَاءُ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِدَفْعِ الْقِيَمَةِ .

• قِيلَ لَهُ : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا إِذَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ جَذْعَتَيْنِ فَاشْتَرَى عَنَاقًا بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا وَضَحَّى بِهَا أَنْ يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ إِرَاقَةَ الدَّمِ .

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ) : « الْحَقُّ » .

❖ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ؛ لَأَنَّ الْقَصْدَ إِرَاقَةُ الدَّمِ مِنْ حَيَوَانٍ مُخْصُوصٍ.
❖ قِيلَ: وَكَذَلِكَ الْقَصْدُ الْغِنَى بِمَالٍ مُخْصُوصٍ.

ولأنه لو جاز إخراج القيمة في الزكاة لوجب إذا أخرج نصف صاع جيد بدل صاع قيمته قيمة صاع أن يكون جائزاً.

❖ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ هَذَا لَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الرَّبَا.

❖ قِيلَ لَهُ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ رَبَاً؛ لَأَنَّ عِنْدَكُمْ أَنَّ الْقِيَمَةَ أَصْلٌ، كَمَا أَنَّ الْفَرْضَ أَصْلٌ، فَيَكُونُ مَخِيرًا بَيْنَ نِصْفِ صَاعٍ وَبَيْنَ صَاعٍ دُونَهُ إِذَا اسْتَوَيْنَا فِي الْقِيَمَةِ، وَيَكُونُ كُلُّ [ب/٢٠] وَاحِدٍ [أصلاً] ^(١) بِنَفْسِهِ.

ولأنه لا يجوز نصف صاع زبيب بدل صاع شعير، وليس في الجنسَيْنِ رباً. على أنه لا ربا بين العبد وسيده، وقد قال أحمد: «إذا وجب عليه دينار صحيح فأخرج مكسرة، أنه يُخرج ما بينهما من النقصان في القيمة»، نصر عليه في رواية: إسحاق بن إبراهيم، والمروذي.

❖ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ إخراج نصف صاع جيد عوضاً عن صاع وسط؛ لأنَّ الجودَةَ إِذَا لَاقَتْ جِنْسَهَا فَلَا قِيَمَةَ لَهَا، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِذَا بَاعَ قَفِيزًا جَيِّدًا بِقَفِيزٍ وَسَطٍ جَازَ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ.

❖ قِيلَ لَهُ: الْجودَةُ لَهَا قِيَمَةٌ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ لَوْ أَتَلَفَ عَلَى رَجُلٍ قَفِيزَ حِنْطَةٍ جَيِّدَةٍ فَدَفَعَ مَكَانَهَا قَفِيزَ حِنْطَةٍ وَسَطٍ، فَإِنَّهُ لَا [يُجِبُ] ^(٢) عَلَى قَبُولِهَا، فَلَوْلَا أَنَّ لَهَا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أصل».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يجب».

قيمة لأجبر على ذلك، وإنما جاز مع الوسط من الحنطة بالجيد؛ لأن الاعتبار في المساواة هناك بالمكيال وقد وجد؛ فلهذا لم تعتبر القيمة.

واحتج المخالف: بما روي عن النبي ﷺ: «أنه استعمل أبي بن كعب على الصدقة، فوقف على إبل قد وجبت فيها ابنة مخاض فأراد أخذها، فقال صاحب الإبل: ما وقف عليّ مُصدق رسول الله ﷺ قبل هذه، وليس هذه [ظهرًا] (١) فتركها ولا [ضرعًا] (٢) فتخلب، ولكن خذ هذه الناقة الفتية، فقال: إني لا أخذ إلا الواجب، ورسول الله ﷺ بقريب منا فنسأله، فأتياه فسألاه، فقال ﷺ: أما الواجب في إبلك فابنة مخاض، فإن تطوعت بخير قبلناه منك وآجرك الله عليه» (٣).

فأجاز أخذ الناقة الفتية عن ابنة مخاض، وجعل فضل ما بينهما تطوعاً، وإذا كان بعضها تطوعاً وبعضها فرضاً لم يكن البعض فرضاً إلا على وجه القيمة عن الواجب، وهو ابنة مخاض.

والجواب: أنه لا حجة فيه؛ لأن الناقة قيمتها فرض وزيادة تطوع بها؛ لأن بنت مخاض هي التي لها سنة، فإذا أعطى أكبر منها أجزأه عندنا، وكان متبرعاً بالزيادة، وكان بمنزلة أن يضحى بجذعة من الضأن فضحى بشية من الضأن أجزأه؛ لأنه أتى بالجذعة وتبرع بالزيادة، ولا يدل ذلك على قيمة الأضحية، كذلك لا يدل على جواز القيمة في الزكاة.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ظهر».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ضرع».

(٣) أخرجه أحمد (٩/٢١٦٧٣) وأبو داود (١٥٨٣) وابن خزيمة (٣/٢٣٤١) والحاكم

(٣٩٩/١) والبيهقي (٨/٧٣٥٥) من حديث أبي بن كعب.

واحتجَّ: بما روي: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رأى في إِبِلِ الصَّدَقَةِ ناقةً كَوْمَاءً^(١)، فأَنكَرَها، وسألَ المُصَدِّقَ عنها فقال: أَخَذْتُهَا بِبِعِيرَيْنِ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ^(٢)». ولا يجوزُ أن يأخذَها بِبِعِيرَيْنِ إِلَّا على وجهِ القِيمةِ.

والجوابُ: أنا لا نعرفُه، وعلى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ [١/٣١] قد اشتَرَاهُ بِبِعِيرَيْنِ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ بَعْدَ قبضِها لِحاجةِ الفُقراءِ إليها لحملِ مالِهِم إليهِم.

واحتجَّ: بما روي عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَغْنَوْهُمْ عنِ المسألةِ في مِثْلِ هذا اليومِ»^(٣). والإغناءُ يَحْصُلُ بِالْقِيمةِ كما يَحْصُلُ بِالْمَنْصُوصِ عليه.

والجوابُ: أنَّ الإغناءَ هَا هُنَا مُطْلَقٌ، وقد بيَّنَّه وَفَسَّرَه في خبرٍ آخَرَ، وهو قوله: «فَرَضَ رسولُ اللَّهِ ﷺ صدقةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أو صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ»^(٤).

واحتجَّ: بما روي أنَّ معاذًا قال لأهلِ اليَمَنِ: «اثْنُونِي بِخَمِيسٍ أو لَيْسٍ أَخْذُهُ مِنْكُمْ في الصَّدَقَةِ مَكَانَ الذُّرَّةِ وَالشَّعِيرِ، فَإِنَّهُ أَيْسَرُ عَلَيْكُمْ، وَأَنْفَعُ لِمَنْ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ»^(٥).

(١) قال الجوهري في «الصحاح» (٥/٢٠٢٥ مادة: ك و م): «الْكَوْمَاءُ: النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ السَّامُ». (٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٠٠٧) وأحمد (٨/رقم: ١٩٣٧٢) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٥٥٤) والترمذي في «العلل» (١٧٢) والبيهقي (٨/رقم: ٧٤٤٩) من حديث الصنايع بن الأعسر. وقد روي مرسلًا، وصحح البخاري الإرسال كما في «العلل الكبير» للترمذي (١٧٢).

(٣) أخرجه ابن وهب (١/رقم: ١٩٨) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ٢٣٩٧) وابن عدي (١٠/رقم: ١٧٢٨٠) والدارقطني (٣/رقم: ٢١٣٣) والبيهقي (٨/رقم: ٧٨١٤) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٨٤٤): «ضعيف».

(٤) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٥٠٣) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٦) من حديث ابن عمر.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٥٤٠) والبخاري معلقًا بصيغة الجزم (٢/١١٦) والدارقطني

والخَمِيسُ: ثوبٌ طوله خمسة أذرع، وقيل: إنَّ أوَّلَ من عملَهُ ملكُ اليمنِ
يُقالُ له: خَمِيسٌ، فتُسَبَّ إليه.

واللَّبِيسُ: الَّذِي لُبِسَ واستُعْمِلَ.

والجوابُ: أنَّ هذا الخبرَ واردٌ في الجزيةِ دونَ الزَّكاةِ، بدليلِ [شَيْثِنْ]^(١):

* أحدهما: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمرَهُ بأخذِ الجِنسِ في الزَّكاةِ، وأخذِ الثَّيابِ في
الجزيةِ في قوله: «خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالْإِبِلَ مِنَ الْإِبِلِ»^(٢)، وقال في الجزيةِ:
«خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا [أو]^(٣) عَدْلَهُ مَعَاوِيَةً»^(٤)»^(٥).

فالظَّاهِرُ: أنَّ معاذًا لا يُخَالِفُ أمرَ النَّبِيِّ ﷺ.

* والثَّانِي: أنَّ مذهبَ معاذٍ أنَّه لا يَجُوزُ نَقْلُ الصَّدَقَةِ؛ لأنَّه قال: «مَنْ انْتَقَلَ
مِنْ مِخْلَافٍ عَشِيرَتِهِ إِلَى غَيْرِ مِخْلَافٍ عَشِيرَتِهِ فَصَدَقْتَهُ فِي مِخْلَافِ عَشِيرَتِهِ»^(٦).

= (٢/رقم: ١٩٣٠) وابيهقي (٨/رقم: ٧٤٤٧). قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٥/رقم:
٤٥٣٩): «منقطع».

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «شَيْثِنْ».

(٢) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٥٩٨) وأبو داود (١٥٩٩) وابن ماجه (١٨١٤)
والدارقطني (٢/رقم: ١٩٢٩) والحاكم (١/٣٨٨) من حديث معاذ بن جبل. قال الألباني في
«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٨/رقم: ٣٥٤٤): «ضعيف».

(٣) كذا في مصادر التخريج، وهو الصواب، وفي (الأصل): «و».

(٤) قال بطل في «الظلم المستعذب» (٢/٣٠٢): «المَعَاوِيَةُ: التَّوَدُّ، تُسَبُّ إِلَى مَعَاوِيَةَ بِالْيَمَنِ، وَهِيَ
حَيٌّ مِنْ مَعْدَنَ، أَيْ: تُسَبُّ إِلَيْهِمُ الثَّيَابُ الْمَعَاوِيَةُ».

(٥) أخرجه الطيالسي (١/رقم: ٥٦٨) وأحمد (١٠/رقم: ٢٢٤٣٦) وأبو داود (١٥٧٦، ٣٠٣٨)
والترمذي (٦٢٣) والنسائي (٤/رقم: ٢٤٦٩) من حديث معاذ بن جبل.

(٦) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/رقم: ٨٧٤) وعبد الرزاق (٨/رقم: ٢٠٣١٥) وابن زنجويه =

وقد قال في الخبر: «فإنه أنفع للمهاجرين والأنصار بالمدينة»، وكان المراد بذلك: الجزية التي يجوز نقلها دون الزكاة.

[و] ^(١) قوله: «أخذه منكم في الصدقة» [يحتمل] ^(٢) أن يكون صالحهم على أن يأخذ الجزية منهم باسم الصدقة، كما فعل عمر مع بني تغلب ^(٣).

وقوله: «مكان الذرة والشعير» يحتمل أن تكون الجزية ذرة أو [شعيراً] ^(٤)، وهو أن يُصالحهم على أخذ عشور أراضيهم.

واحتج: بأن ما له في نفسه قيمة ويصح تملكه فإنه يجوز إخراجه في الزكاة، دليلاً: المنصوص عليه.

وفيه احتراز: عن سكنى الدار؛ لأنه لا قيمة لها عندهم، وإنما تنقوّم بالعقد، و: عن المكاتب والمدبر؛ لأنه لا يصح تملكهما، ولا يلزم عليه نصف صاع جيد بصاع رديء؛ لأن التعليل لجواز إخراجه في الزكاة في الجملة.

والجواب: أنه لا يجوز اعتبار المنصوص عليه بغير المنصوص، كما لم يجز اعتبار العتق بقيمته ونصف قيمته قيمة صاع شعير، وسكنى [ب/٣١] الدار بمقدار الزكاة، فبان الفرق بينهما.

واحتج: بأن هذا مخرج على وجه الطهارة، فجاز إخراجه القيمة فيه

- في «الأموال» (٣/رقم: ٢٢٤٤). قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٠١/٧): «منقطع».

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٥٥/٤ - ٥٦).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «شعير».

كَالْكَفَّارَةِ، وَقَدْ نَصَّرَ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْخُبْزِ فِيهَا، وَذَلِكَ قِيَمَةٌ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ رَوَابِتَيْنِ [١٠٠] (١):

- قَالَ فِي مَوَاضِعَ: «الْخُبْزُ لَا، وَلَكِنْ بُرٌّ أَوْ دَقِيقٌ». وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَنْ ذَلِكَ فَعَلَى هَذَا لَا نُسَلِّمُ.

- وَنُقِلَ عَنْهُ أَيْضًا: «إِذَا أُعْطِيَ الْخُبْزُ أَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُ». فَظَاهِرُ هَذَا الْجَوَازُ، فَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي الْكَفَّارَةِ أَنَّ لَفْظَ الْإِيجَابِ تَنَاوَلَهُ صَرِيحَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ (٢) [الثالثة: ٨٩] وَهَذَا بَعْمُ كُلِّ مَطْعُومٍ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِخْرَاجُ قِيَمَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ الْإِيجَابِ لَمْ تَتَنَاوَلِ الْقِيَمَةَ؛ فَلِهَذَا لَمْ يُجْزِهِ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّكَاةِ سَدُّ خُلَّةِ الْفَقْرِ، وَالْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرَضِ، فَيَجِبُ أَنْ يُجْزِيَ لَوْجُودِ الْمَقْصُودِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَحْصُلُ بِالشُّكْنَى وَبِنَصْفِ صَاعٍ جَيِّدٍ يَعْدِلُ قِيَمَةَ صَاعٍ وَسَطٍ، وَمَعَ هَذَا لَا يُجْزِي.

وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُجْزَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَقْصِدَ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ إِزَاقَةُ الدِّمِّ [وَنَفْعُ الْفُقَرَاءِ، وَإِزَاقَةُ الدِّمِّ] (٣) وَنَفْعُ الْفُقَرَاءِ يَحْصُلُ بِالدَّجَاجِ وَالْفَرَاخِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانِ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي بَابِ الزَّكَاةِ.

(١) بَيَاضُ فِي (الْأَصْلِ) بِمَقْدَارِ ثَلَاثِ سَطْرٍ.

(٢) هَذَا هُوَ الصَّرَافُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ».

(٣) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

ولأنه لما اعتبر الغنى بجنس مخصوص دون سائر ما يقع به الغنى، كذلك لا يمتنع أن يكون الإغناء وسد الخلة بجنس مخصوص.

واحتج: بأن ما جاز إخراج زكاته من جنسه [جاء] ^(١) إخراج زكاته من غير جنسه، أصله: خمس من الإبل، فإنه مخير بين أن يخرج بغيرا وبين أن يخرج شاة تجوز في الأصحبة.

والجواب: أنه ^(٢) جاز إخراج غير الجنس هناك لأنه منصوص عليه بقوله: «في خمس شاة»، ولهذا لا يجوز إخراج بغير منها، وهذا معدوم ها هنا.

ولأن أحد الجوازين مخالف الآخر؛ لأن من جنسه يجوز من غير اعتبار القيمة، ومن غير جنسه لا يجوز إلا بقيمة جنسه، ولا يجوز أن يستدل بجواز أحدهما على الآخر.

ولأن غير الجنس لو كان بمنزلة جنسه من طريق القيمة، أوجب أن يكون نصف صاع بمنزلة صاع، وكان أولى لأنه أقرب من غير جنسه إليه، ولما لم يجز نصف صاع من صاع بطل هذا.

واحتج: بأنه حق يجب بالحول، فجاء أخذ القيمة فيه كالجزية.

والجواب: أن قولك: «يجب بالحول» لا يصح في الأصل والفرع؛ لأن الجزية عندكم تجب بأول الحول، والحبوب تجب الزكاة فيها من غير اعتبار حول، ومع [١/٢٢] هذا فيجوز إخراج القيم فيها.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «في».

(٢) بعدها في (الأصل) زيادة: «لما»، والصواب حذفها.

وعلى أن الجزية يجوز أخذ المنافع فيها، ونصف صاع جيد عوضاً عن صاع وسط إذا كانت الجزية على وجه الصلح، وكانت خراج أرضين.

ولأن الجزية تؤخذ على وجه العقوبة، وهذه تؤخذ على وجه الطهارة، أشبه الكفارات والضحايا والهدايا.

واحتج: بأن الإمام لو أخذ الزكاة فتصرف فيها إلى جنس آخر لمصالح المساكين ثم فرقها جاز، فإذا أخذ مالا آخر كان كالوصي.

والجواب: أن نجرز أن يأخذ الزكاة فيجعلها عوضاً عن منافع المسلمين، مثل أن يستأجر بها من يعمل لهم، أو يستأجر داراً لهم، ولو أخذ من المزكي المنافع عوضاً لم يجز.

واحتج: بأنه لما جاز العدول من العين، بأن يجب في ماله شاة فيخرجها من غير ماله، جاز العدول من الجنس إلى جنس آخر، ألا ترى أنه لما لم يجز في حقوق الأدميين العدول من الجنس إلى الجنس لم يجز العدول من العين إلى الجنس.

والجواب: أنا لسنا نقول: إن الواجب من غير المال حتى إذا أخرج من غيره كان عدولاً عن الواجب، بل الواجب شاة في ذمته من جنس ماله، إماماً ومنه وإماماً من غيره.

واحتج: بأننا نفرض الكلام في الأموال التي لا تجب فيها الزكاة، فنقول: لأنه مال فجاز إخراجها في الزكاة، دليلاً: الأموال الزكائية.

والجواب: أن هذا مُقابلٌ بمثله، فنقول: مالٌ يتعلّق بجِنسِهِ الزَّكَاةُ لم يَجْزِ إخراجُه فيه كمنافع الدَّارِ، ثُمَّ نَقُولُ: الزَّكَاةُ اعتَبِرَ فيها مُخْرَجٌ ومُخْرَجٌ منه ببعضِ أَجناسِ الأموالِ، كذلك المَخْرَجُ يَجِبُ أن يختصَّ ببعضِها أيضًا.

«فإن قيل: أليس قد قال أحمدُ في «روايةٍ حربٍ»: «إذا باعَ الغنمَ بعدما وجبتَ فيها الصَّدقةُ يزكِّي من الدِّراهمِ، ينظرُ إلى قيمةِ الصَّدقةِ فيُخرِجُها؛ لأنَّ الصَّدقةَ وجبت في الغنمِ». فأجازَ إخراجَ الزَّكاةِ من قيمتها.

وقال أيضًا في «روايةِ ابنِ منصورٍ»: «إذا باعَ نخلةً أو عنبَةً وقد بلغَ مالاً ففي ثمنه العُشْرُ أو نصفُ العُشْرِ». فأوجبَ العُشْرَ في الثَّمَنِ ولم يُلزِمهُ من العينِ.

وقال أيضًا في «روايةِ محمدِ بنِ الحَكَمِ»: «يجعلُ من زكاته في السِّيفِ والفرسِ والرُّمَحِ، وإن اشترى به أرجو أن يُجزَّه».

«قيلَ له: قد ذكرَ أبو بكرٍ في «كتابِ الخلافِ»: «إذا باعَ ثمرته رطبًا أخذَ منه عُشره، يأتي به من حيثُ شاءَ كما يجبُ عليه في إبله». [٠٠٠] (١) وهذا يمنعُ إخراجَ غيرِ الثَّمَرِ.

وقال أيضًا: «دفعُ الدِّراهمِ أمكنُ على مذهبه»، يعني: [٣٢/ب] في الغاري، قال: «لأنَّه يرى إعطاءَ العُرُوضِ في الزَّكاةِ».

وقد صرَّحَ به أحمدُ في رواية: بكر بن محمد، والمروذي: «يُعطي ثمنَ الفرسِ ولا يتولَّى هو شراءه».

(١) يبايع في (الأصل) بمقدار ثلث سطر.

ورأيت بخط أبي بكر بن شكّاناً^(١) تعليقا عن أبي حفص [البرمكي]^(٢) (٣) قال: «إذا باع الرجل الثمرة فالزكاة في الثمن، وإذا لم يبعها فالزكاة في الثمرة».

قال أبو بكر بن شكّاناً: «وكان أبو إسحاق قد قال عن الأثرم كلاما يجيء بخلاف هذا المعنى، قال أبو إسحاق: «وقد أخرجنا هذه المسألة من الكوسج: أن الزكاة في الثمن إذا باعها»، فقال: «يجيء على هذا روايتان؛ لأن من أصلنا: لا تؤخذ القيمة في الزكاة».

والأمر على ما قاله أبو إسحاق، وأنه متى ثبت جواز إخراج القيمة إذا باع النصاب، ثبت جوازه إذا كان باقيا، ولا فرق.

وقد قال في «رواية أبي طالب»: «يشترى فرسا يحمل عليه في سبيل الله، قال الله: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، قيل له: فبيعت بدراهم إلى بلدة أخرى؟ قال: لا، قيل له: كيف الفرس؟ [قال]^(٤): يشتره ويحمل عليه في

(١) هو: أحمد بن عثمان بن علّان بن الحسن الكشي، أبو بكر الحنبلي، المعروف بـ«ابن شكّاناً»، ويقال: «ابن شكّا»، أخذ عن: أبي إسحاق بن شاقلاً، وأبي عبد الله بن بطة، وأبي حفص البرمكي، وغيرهم، وصحب عبدالعزيز بن الحارث التميمي وتفقه عليه، ومن بعده علي ابن حامد، له في الفرائض رتبة عالية، وكان مجاب الدعوة، توفي قبل سنة: ٤٠٠ بهجدا. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٣٢) و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١٧٨/٧).

(٢) كذا في «الأحكام السلطانية» للمؤلف (ص ١٢١)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الرمكي».

(٣) هو: عمر بن أحمد بن إبراهيم، أبو حفص البرمكي الحنبلي، كان من الفقهاء والأعيان النساك الزهاد، تفقه بأبي علي النجاد، وأبي بكر عبدالعزيز غلام الخلال، وله مصنفات حسنة نافعة منها: «المجموع»، وشرح بعض «مسائل الكوسج»، توفي سنة: ٣٨٨. راجع ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦٣٥/٨) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣/رقم: ٦٢٣).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

بلده، قَبْلَ لَهُ: بِشْتَرِي الْقَنَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وقال أيضًا في «رواية أبي بكر بن محمد»: «يَحْمِلُ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى الْفَرَسِ لَا بَأْسَ بِهِ».

[و] (١) ذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ فِي ذَلِكَ رَوَاتَيْنِ:

• أَحَدُهُمَا: الْجَوَازُ.

• وَالثَّانِيَةُ: لَا يَجُوزُ.

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ صَالِحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ.

وقد سُئِلَ: «بِشْتَرِي لِلرَّجُلِ فَرَسًا مِنْ زَكَاتِهِ؟ قَالَ: [يَذْفَعُ إِلَى] (٢) الَّذِي يُرِيدُ حَمَلَهُ دَنَائِيرَ، فَيَكُونُ هُوَ بِشْتَرِي لِنَفْسِهِ».

وقال أيضًا في «رواية بكر بن محمد» في موضعٍ آخَرَ: «يُعْطِي فِي [السَّبِيلِ] (٣) مِنَ الزَّكَاةِ دَرَاهِمَ - يَعْنِي فِيهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَلَا أُجْتَرَى أَنْ أَقُولَ: بِشْتَرِي مِنَ الزَّكَاةِ فَرَسًا، وَلَا يَغْزُو هُوَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ».

وَمِنْ ذَهَبَ إِلَى الرُّوَايَةِ الْأُولَى قَالَ: لَمَّا لَمْ يُعْتَبَرْ صِفَةُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ - وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا - لَمْ يُعْتَبَرْ صِفَةُ الْمَالِ، وَغَيْرُ الْغَازِي لَا يُعْتَبَرْ صِفَةُ الْمَدْفُوعِ، فَاعْتَبِرَ صِفَةُ الْمَالِ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «قَبْلَ لَهُ».

(٢) زيادة يقتضيها السياق كما في «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (١٣٤٠).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «السَّبِيل».

والصَّحِيحُ: لا فرق بين سَهْمِ الغُزَاةِ وغيرِهِم ، ونَقَلَ أبو النَّضْرِ العِجْلِيُّ^(١) قال: «ولا يرى أبو عبد الله أن يُؤْخَذَ عَدْلُ الَّذِي يَجِبُ أن يبلُغَ».

وظاهرُ هذا: أنَّه أجازَ أخذَ القيمةِ عندَ الضَّرورةِ ، وهذا إذا تَعَذَّرَ إخراجُ العينِ المنصُوصِ عَلَيْهَا ، بأن يَتَلَفَ النَّصَابُ ، ويتَعَذَّرَ الجِنْسُ المنصُوصُ عليه من أيدي الناسِ ، وهذا غيرُ ممتنعٍ في الأصولِ لحقوقِ الأدميينَ إذا تعدَّدَ الحقُّ الواجبُ عِدْلٌ إلى قيمتهِ .

يبينُ صحَّةَ هذا: قوله ﷺ في ابنةِ مخاضٍ: «إن لم يكن [ابنةُ مخاضٍ]^(٢) فابنُ لبونٍ ذَكَرٌ»^(٣).

ويمكنُ أن يُقالَ: إذا باعَ الزَّرْعَ أو باعَ الماشيةَ أنه يُخرجُ الزَّكاةَ من قيمتها ، ومع بقاء المالِ يُخرجُ من جنسِهِ كما قلنا في الصَّدَاقِ ، وذلك أنه إذا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ والعَيْنُ باقيةٌ رَجَعَ بِنَصْفِهَا ، وقد تَصَرَّفَتْ في العينِ رَجَعَ إلى القيمةِ ، ولم تُكَلَّفِ المرأةُ أن تدفعَ إليه من جنسِ مالِهِ ، كذلك ها هنا .

(١) هو: إسماعيل بن عبد الله بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرجال ، أبو النضر العجلي ، مروزي الأصل ، وهو ابن أخي فوح بن ميمون المضروب ، أخذ عن: عبيد الله بن موسى العبسي ، وعبد الرحمن بن قيس الزعفراني ، والإمام أحمد ، ونقل عنه مسائل كثيرة ، وأخذ عنه: محمد بن جعفر المطيري ، وأبو الحسن بن المنادي ، قال النسائي: «ليس به بأس» ، توفي سنة: ٢٧٠ . راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٧/رقم: ٣٢٦٧) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١١٥) .

(٢) من «مسند أحمد» فقط .

(٣) أخرجه أحمد (١/رقم: ٧٣) - واللفظ له - والبخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك .

فصل

واختلفت الرواية عن أحمد في إخراج الذهب عن الفضة، والفضة عن الذهب:

— فنقل الحسن بن ثواب^(١) عنه في الرجل يكون عنده منه دينار فيخرج زكاتها ورقاً: «لا أحب إلا أن يخرج ذهباً». فظاهر هذا المنع، وهو اختيار أبي بكر.

وبه قال: الشافعي.

— ونقل بكر بن محمد، عن أبيه، عنه في الرجل يكون عنده الدنانير: «تجب فيها الزكاة فيعطي زكاتها [دراهم]^(٢)، جاز، ليس هو عندي [عوضاً]^(٣)، ولو أعطاه من الدراهم [دراهم]^(٤) ومن الدنانير دنانير كان أجود».

وكذلك روى يعقوب بن بُختان^(٥) عنه، وقد سئل في الرجل يكون معه

(١) هو: الحسن بن ثواب، أبو علي، التلمذي، المخرمي، الفقيه، أخذ عن: الإمام أحمد، ويحيى بن هارون، وعمار بن عثمان الحلبي، وجماعة، وأخذ عنه: أبو جعفر ابن البخاري، وإسماعيل الصغار، وآخرون، قال الدارقطني: «ثقة»، وقال أبو بكر الخلال: «كان هذا شيخاً جليل القدر، وكان له بابي عبد الله أنس شديداً، وكان عنده عن أبي عبد الله جزء كبير فيه مسائل كبار لم يجر بها غيره مُتَّبِعَةً»، توفي سنة: ٢٦٨، راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٨/رقم: ٣٧٤٨) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١٦٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/٣١٢).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «دراهما».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عوض».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «دراهما».

(٥) هو: يعقوب بن إسحاق بن بُختان، أبو يوسف الفقيه، صاحب الإمام أحمد، وروى عنه، وعن مسلم بن إبراهيم، وأخذ عنه: أبو بكر بن أبي الدنيا، وجعفر الصندلي، وأحمد بن محمد بن

دَنَائِيرُ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَيُعْطَى قِيَمَتُهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَقَالَ: «نَعَمْ». فظَاهِرُ هَذَا جَوَازُ ذَلِكَ.

وهو قول: مالك.

فالدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ: أَنَّ الدَّرَاهِمَ والدَّنَائِيرَ فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُمَا قِيَمُ الْمُتَلَفَاتِ وَأُرُوشُ الْجِنَايَاتِ، وَيُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الزَّكَاةِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي مَسَائِلِنَا مِثْلُ ذَلِكَ.

وإن شئتَ قُلْتَ: الذَّهَبُ وَالوَرِقُ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ فَجَازَ إِخْرَاجُ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ فِي الزَّكَاةِ، دَلِيلُهُ: أَنْوَاعُ الدَّرَاهِمِ وَأَنْوَاعُ الدَّنَائِيرِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْجِنْسِ فِي أَحْكَامٍ أُخَرَ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلًا، وَلَيْسَ هَذَا حُكْمُ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ دَرَاهِمُ فُدِّعَ إِلَيْهِ دَنَائِيرٌ لَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهَا.

❦ قِيلَ: يَجُوزُ بَيْعُ شَاةٍ بِشَاتَيْنِ، وَمَعَ هَذَا فَيَجُوزُ أَخْذُ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي ذِمَّتِهِ دِينَارٌ فَاسَانِيٌّ فُدِّعَ إِلَيْهِ نَيْسَابُورِيٌّ لَمْ يَلْزَمُهُ أَخْذُهُ، وَمَعَ هَذَا فَيَجُوزُ إِخْرَاجُ النَيْسَابُورِيِّ عَنِ الْقَاسَانِيِّ.

وَجَوَابُ آخِرٍ، وَهُوَ: أَنَّ لَمْ نَدَّعِ لِهَمَا [جِنْسًا وَاحِدًا] ^(١) حَتَّى يَلْزَمَنَا مَا

= أَبِي شَيْبَةَ، كَانَ أَحَدُ الصَّالِحِينَ الْعُقَات. رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» لِلْخَطِيبِ (١٦/رقم: ٧٥٢٥) وَ«طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (٢/رقم: ٥٤١) وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (٦/٤٥١).

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «جِنْسٌ وَاحِدٌ».

ذَكَرْتُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: هُمَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ ، وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ فِي حُكْمِ الشَّيْءِ مِنْ وَجْهِ ، وَلَا يَكُونُ فِي حُكْمِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ قَدْ أَجَازَ إِخْرَاجَ الذَّهَبِ عَنِ الْفِضَّةِ فِي مَوْضِعٍ ، وَهُوَ: إِذَا كَانَ لَهُ خَلْخَالٌ وَزَنُهُ مِثْلَانِ وَقِيَمَتُهُ لِأَجْلِ الصَّنَعَةِ [ب/٢٣] ثَلَاثُ مِثَّةٍ ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ سَبْعَةٌ وَنِصْفٌ ، وَلَوْ أَخْرَجَ ذَهَبًا عَنْ قِيَمَةِ سَبْعَةٍ وَنِصْفٍ جَازَ .

❦ فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ حَالَةٌ ضَرُورَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ سَبْعَةٍ وَنِصْفٍ ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى الرَّبَا .

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى الرَّبَا ؛ لِأَنَّ الرَّبَا مَا دَخَلَهُ الْعَوَضُ ، وَهَذِهِ الزَّكَاةُ طَرِيقُهَا الْمُوَاسَاةُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: «يَجُوزُ إِخْرَاجُ دِينَارَيْنِ وَفِرَاطَيْنِ قَرِاضَةً عَوَضًا عَنْ دِينَارٍ صَحِيحٍ» .

وَعَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْخَلْخَالِ ، أَوْ يُطَالِبُ بِخَمْسَةِ قِيَمَتِهَا سَبْعَةً وَنِصْفًا ، لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا لَمْ يَكُونُوا شُرَكَاءَ لثَلَاثٍ يُفْضِي إِلَى سُوءِ الْمَشَارَكَةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مَمْتَنِعٍ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي التَّنَاصُبِ وَالْعَفْوِ ، ثُمَّ لَوْ تَلَفَ مِنَ التَّسْعَةِ بَعِيرٌ وَجَبَ ثَمَانِيَةٌ أُنْسَاعٍ شَاةٍ .

وَاحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: بِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقَوْتُ لَكُمْ عَنْ زَكَاةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِثَّةٍ شَيْءٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِثَّتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ»^(١) .

(١) أخرجه أحمد (١/٧٢٢) - واللفظ له - وأبو داود (١٥٧٤) وابن ماجه (١٧٩٠ ، ١٨١٣) والترمذي (٦٢٠) والنسائي (٤/٢٤٩٦) . قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/١٤٠٦): «صحيح» .

ورُوِيَ فِي لَفْظٍ آخَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا [شَيْءٌ]»^(١)، فَإِذَا بَلَغْتَ فِيهَا نِصْفَ مِثْقَالٍ»^(٢).

وَهَذَا أَمْرٌ بِأَخْذِ الدَّرَاهِمِ مِنَ الْوَرَقِ، وَالذَّهَبِ مِنَ الذَّهَبِ، وَالْأَمْرُ بِقِتْصِي الرُّجُوبِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ.

وَاحْتِجَّ: بِمَا رُوِيَ عَنْ [ابْنِ عُمرَ وَعَائِشَةَ] ^(٣) قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفَ دِينَارٍ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ [دِينَارًا] ^(٤) دِينَارًا»^(٥).

وَالْجَوَابُ: عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْفَرْضِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ [إِلَى] ^(٦) قِيَمَتِهِ، فَلَمْ يُجْزِهِ، كَمَا لَوْ عَدَلَ إِلَى الْقِيَمَةِ فِي الْمَوَاشِي.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مَنَّتَقِصٌّ بِمَسْأَلَةِ الْخَلْخَالِ، وَعَلَى أَنَّ بَدَلَ الْمَوَاشِي وَالْحَبُوبِ لَمْ يُجْعَلْ مَعَهَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ جُعِلَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ

(١) مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ فَقَطْ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ (١٨٢) وَعَبْدُ الرَّزَاقِ (٣/رَقْم: ٧١٩٧) وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٢/رَقْم: ١٠٦١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٧٣) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣/رَقْم: ٢٣٤٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨/رَقْم: ٧٦٠٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

(٣) كَذَا فِي «سُنَنِ ابْنِ مَاجَه» وَ«سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلُ): «عُمَر».

(٤) كَذَا فِي «سُنَنِ ابْنِ مَاجَه» وَ«سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلُ): «دِينَار».

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه (١٧٩١) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢/رَقْم: ١٨٩٦). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ»

(٣/رَقْم: ٨١٣): «صَحِيح».

(٦) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلُ): «عَلَى».

الواحد من الوجه الذي بينا ، فبان الفرق بينهما .



| ٢٦ | مسألة: لا زكاة في غير السائمة من المواشي (١).

نص عليه في رواية: الأثرم، وإبراهيم بن الحارث، وأبي طالب، فقال:
«لا تكون الزكاة إلا في السائمة، ولا تكون في العوامل زكاة».

وهو قول أبي حنيفة والشافعي.

وقال مالك: «تجب الزكاة في السائمة والمعلوفة».

واختلف أهل الظاهر، منهم من أوجب، ومنهم من منع.

دليلنا: ما روي عن النبي ﷺ قال: «في سائمة الغنم زكاة» (٢).

فشرط في وجوب الزكاة [١/٣٤] فيها السوم، فمتى لم يوجد الشرط لم تجب
الزكاة، كما قال النبي ﷺ: «في أربع وعشرين فما [دونها] (٣) الغنم» (٤).

ومعلوم أن هذا القدر من العدد شرط، وكذلك في قوله: «في سائمة الغنم»
يجب أن يكون شرطاً.

(١) انظر: «رحوس المسائل» للمؤلف (٤٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك، ولكن بلفظ: «في صدقة الغنم لمي سائمها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومئة شاة».

(٣) كذا في «الأم» و«صحيح البخاري»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «دون».

(٤) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/رقم: ٧٥٧) - واللفظ له - والبخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك.

وأيضاً رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ»^(١).

وَرَوَى أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ فِي الْإِبِلِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ»^(٢).

وَرَوَى أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ شَيْءٌ»^(٣).

وَرَوَى النَّجَادُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٤) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الصَّدَقَاتِ، فَلَيْسَ عَلَى الْإِبِلِ التَّوَاضُّعِ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا صَدَقَةٌ»^(٥).

وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ مُتَبَدِّلٌ فِي مُبَاحٍ فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ، دَلِيلُهُ: الثِّيَابُ وَالْحُلِيُّ.

وَلَأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ بِشَرَطَيْنِ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَنَوَّعَ نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَنَوْعٌ لَا تَجِبُ، كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَلَأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الْإِنْتِفَاعُ بِظَهَرِهَا، فَلَمْ تَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ، كَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالَفُ: بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي كُلِّ خَمْسِينَ [ذَوْدًا]^(٦)»

(١) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٣٩). ضعفه ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/٤٦٠).

(٢) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٣٨). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩/رقم: ٤٣٨١): «ضعيف جداً».

(٣) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٤١).

(٤) بعدما في (الأصل) زيادة: «ر»، والصواب حذفها.

(٥) أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/رقم: ٧٦٨).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ذودا». قال الخليل في «العين» (٨/٥٥ مادة: ذود): «الذود من الإبل: من الثلاث إلى العشر».

[حَقَّةٌ] ^(١) ^(٢)، وَقَوْلُهُ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً» ^(٣).

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا عَامٌّ فِي السَّائِمَةِ وَالْمَعْلُوفَةِ، وَخَبَرْنَا خَاصًّا فِي السَّائِمَةِ، فَوَجَبَ أَنْ يُقْضَى بِهِ عَلَيْهِ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ مَلَكَ النَّصَابِ مِنْ جِنْسٍ مِنَ الْغَنَمِ حَوْلًا فَتَعَلَّقَ بِهِ الْوُجُوبُ، دَلِيلُهُ: السَّائِمَةُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي السَّائِمَةِ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الدَّرُّ وَالنَّسْلُ؛ فَلِهَذَا تَعَلَّقَتْ بِهَا الزَّكَاةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الظَّهْرُ، فَشَابَهَتْ الْحَمِيرَ وَالْبِغَالَ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ كَثْرَةَ الْمُؤْنَةِ إِنَّمَا تَوَثَّرُ فِي تَخْفِيفِ الزَّكَاةِ دُونَ إِسْقَاطِهَا، أَلَّا تَرَى أَنَّ مَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ غَرَبٍ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، فَخَفَّتْ زَكَاتُهُ لِكَثْرَةِ مُؤْنَتِهِ، وَفِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ لِحَقَّةِ مُؤْنَتِهِ، فَأَمَّا أَنْ يُوَثَّرَ فِي إِسْقَاطِهَا فَلَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَمْ نُسْقِطِ الزَّكَاةَ فِي الْمَعْلُوفَةِ لِكَثْرَةِ الْمُؤْنَةِ، لَكِنْ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الْإِنْتِفَاعُ بِظَهْرِهَا، وَهِيَ كَالْحَمِيرِ وَالْبِغَالِ.



(١) كَذَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «شَاةٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/رَقْم: ١٤٥٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠/رَقْم: ٢٢٤٣٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٧٧، ١٥٧٨) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٠٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٢٣) وَالنَّسَائِيُّ (٤/رَقْم: ٢٤٦٩، ٢٤٧١) مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ. قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ

الْغَلِيلِ» (٣/رَقْم: ٧٩٥): «صَحِيحٌ».

| ٢٧ | مَسْأَلَةٌ: لَا صَدَقَةَ فِي الْخَيْلِ بِحَالٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلتَّجَارَةِ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ: صَالِحٌ، وَأَبِي الْحَارِثِ، فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي قَرْبِهِ وَلَا عَبْدُهُ صَدَقَةٌ، وَمَا كَانَ يُرَادُ بِهِ التَّجَارَةُ يَقُومُ وَيُزَكَّى، وَكَانَ عُمَرُ يَأْخُذُ مِنْهُمْ ثُمَّ يَرْزُقُ عِبِيدَهُمْ بَعْدُ^(٢)».

وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، [٣/ب] وَ[أَبِي] يُونُسَ^(٣)، وَمُحَمَّدٍ، وَدَاوُدَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ إِذَا كَانَتْ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا وَحَدَّهَا، وَحَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا، فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَعْطَى مِنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا، وَإِنْ شَاءَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى مِنْ كُلِّ مِئْتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ».

دَلِيلُنَا: مَا رَوَى أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ أَبِي مُصْعَبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ [عُقَبَةَ]^(٤)، عَنْ [عِرَاكِ]^(٥)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي قَرْبِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»^(٦).

قَالَ أَحْمَدُ فِي «رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ»: «أَبُو مُصْعَبٍ شَيْخٌ مَدَنِيٌّ ثِقَةٌ». ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرِ فِي كِتَابِهِ.

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٣٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧٠٠٦) وأحمد (١/رقم: ٨٣) وابن زنجويه في «الأموال» (٢/رقم: ٨٩٩) و(٣/رقم: ١٨٨٨) والدارقطني (٣/رقم: ٢٠٢٠).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أبو».

(٤) كذا في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦/رقم: ٥٨٨٧)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «عقبة».

(٥) كذا في «مسند أحمد»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «عزال».

(٦) أخرجه أحمد (٤/رقم: ١٠٢١٣)، ولكن من طريق سليمان بن يسر، عن عراك. والحديث أيضًا في البحاري (٢/رقم: ١٤٦٣) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٤).

وروى أحمد بإسناده: من طريق آخر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ليس على المسلم في فَرَسِهِ ولا عبده صدقة»^(١).

قال أحمد في «رواية الميموني»: «هذا أصل». ذكره أبو بكر.

و[روى]^(٢) أحمد في «المسند» بإسناده: عن علي أن رسول الله ﷺ قال: «إني عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق»^(٣). [فلا]^(٤) صدقة فيها.

وذكر أبو عبيد في «غريب الحديث»: «عن جُوَيْرٍ، عن الضحَّاك يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «ليس في الجبهة ولا النخة ولا في الكسعة [صدقة]»^(٥)». قال أبو عبيد: الجبهة: الخيل، والنخة بفتح النون: الرقيق، والكسعة: الحمير^(٦).

❦ فإن قيل: يُحمَلُ ذلك على الخيل إذا كانت للرُّكوب أو على الرُّكوب.

❦ قيل له: لو كان المراد به غير السائمة لم يكن لتخصيص الخيل بذلك فائدة؛ لأن الإبل والبقر والغنم في ذلك سواء.

(١) أخرجه أحمد (٣/رقم: ٧٤١٥) و(٤/رقم: ١٠٣٢٨). والحديث أيضاً في البخاري (٢/رقم: ١٤٦٣) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٤).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «روى».

(٣) أخرجه أحمد (١/رقم: ٩٩٩).

(٤) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (الأصل): «ولا».

(٥) كذا في «غريب الحديث»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الصدقة».

(٦) أخرجه ابن عدي (٥/رقم: ٧٥٩٤) وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (٤/رقم: ٤٥٨٨) والبيهقي (٨/رقم: ٧٤٨٥) ولكن من حديث عبد الرحمن بن سمرة مرفوعاً. قال الألباني في «سلسلة

الأحاديث الضعيفة» (٥/رقم: ٢١١٥): «ضعيف».

(٧) «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/١٢٢).

ولأنه لو كانت زكاة العين واجبة لوجب أن يستثنى في السائمة كما استثنى زكاة الفطر في الرقيق فيقول: «عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الرَّقِيقِ إِلَّا صَدَقَةَ الْفِطْرِ».

والقياس: أنه حيوان لا تجب الزكاة في ذكوره إذا انفردت فلم تجب في ذكوره وإناته، كالبعال والحَمِير، وعكسه المواشي.

❦ فإن قيل: البغال والحَمِير لا يُطلب نماؤها من جهة السوم في غالب البلدان.

❦ قيل له: كثير من البلدان يكون الحَمِير في السوم كما يكون الخيل يُطلب نماؤها كما يُطلب نماء الخيل، ولا فرق بينهما.

على أن هذا يبطل بالنحل، فإنه يُطلب نماؤه من جهة السوم، فإنها تخرج وتزعى النور والحشائش، وترجع إلى بيوتها، ويحصل من نمايها العسل، ولا تجب الزكاة فيها.

ولأنه ذو حافر [١/٣٥] فلم تجب فيه الزكاة كالذكور والحَمِير والبعال.

ولا يلزم عليها الإبل والبقر والغنم؛ لأنها من ذوات الأخفاف والأظلاف، وقد قيل: حيوان لا يُصحى به أشبه البغال والحَمِير، وهذا يبطل على أصلنا بالمتولد من الأهلي والوحشي، لا يصح به، وتجب فيه الزكاة.

❦ فإن قيل: الذكور إذا انفردت فلا نماء لها؛ فلهذا لم تجب فيها الزكاة، وليس كذلك إناؤها؛ لأن فيها النماء وهو النسل، وكذلك ذكور الإبل والبقر والغنم إذا انفردت؛ لأنه يُطلب سمنها بالرعي، وزيادة لحومها للأكل، وهذا

ضربٌ من النَّماءِ، والخَيْلُ لا يُؤْكَلُ لحُمُها.

﴿قِيلَ لَهُ: فِي الذُّكُورِ نَمَاءٌ، وَهُوَ: شُعُورٌ رِقَابِهَا وَأَذَانُهَا.

وَلَا نَمَاءٌ إِذَا سَمِنَتْ كَثُرَتْ أَثْمَانُهَا وَرُكِبَ أَبْدَانُهَا، وَهَذَا نَوْعٌ مِنْ [النَّماءِ] (١).

وَعَلَى أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِالنَّماءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِنَاثَ الْكِبَارَ إِذَا كَانَتْ كِبَارًا لَا تَحْمِلُ وَلَا تَزِيدُ بِالْمَرْعَى، أَوْ كَانَتْ مِرَاضًا لَا نَمَاءَ فِيهَا = وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ كَمَا تَجِبُ فِيهَا فِيهِ النَّمَاءُ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الْخَيْلِ وَلَا زَكَاةَ فِيهَا، دَلِيلُهُ: إِذَا نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ عَنْ دِينَارٍ، وَفِي هَذَا ضَعْفٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ يُقْضَى إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَ النَّصَابُ فِي الزَّكَاةِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رَوَى غُورُكَ السَّعْدِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَفِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ» (٢).
وَالْجَوَابُ: أَنَّ غُورُكَ السَّعْدِيَّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَلَوْ صَحَّ فَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ.

* وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ التَّرْجِيحِ.

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «النَّمَاءُ».

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٧/رقم: ٧٦٦٥) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٣/رقم: ٢٠١٩) وَابْنُ يَتِيمٍ (٨/رقم: ٧٤٩٤). قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «فَرَدَّ بِهِ غُورُكَ، عَنْ جَعْفَرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَمِنْ دُونِهِ ضَعْفَاءٌ».

أما التَّأْوِيلُ فهو: إن تناولَ صدقةَ التَّطَوُّعِ بِمَشِيئَةِ صاحبِها كما قال النَّبِيُّ ﷺ في «كِتَابِ الصَّدَقَاتِ»: «فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِئَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا»^(١).

فَأُثْبِتَ فِيمَا دُونَ النَّصَابِ صَدَقَةٌ جَعَلَهَا إِلَى مَشِيئَةِ رَبِّهَا، فَيَحْمِلُ قَوْلُهُ: «فِي الْخَيْلِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ»: إِنْ شَاءَ رَبُّهَا.

وَأَمَّا التَّرْجِيحُ فهو: أَنْ نَقَابِلَهُ بِأَخْبَارِنَا، وَهِيَ أَوْلَى مِنْ وَجْهِهِ:

* أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَصَحُّ سَنَدًا؛ لِأَنَّهَا فِي «الصَّحَاحِ».

* وَالثَّانِي: أَنَّ فِيهَا مَا تُفِيقُ عَلَى بَعْضِهِ، وَلَيْسَ فِي خَبَرِهِمْ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ.

* وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ نُقِلَ فِي خَبَرِنَا أَنَّهُ قَالَ: «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ»^(٢).

وَالْعَفْوُ يَقْتَضِي تَقْدَّمَ وَجُوبَ، فَاقْتَضَى [ب/٣٥] أَنَّ الزَّكَاةَ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي الْخَيْلِ ثُمَّ عُفِيَ عَنْهَا، وَكَانَ هَذَا [مُتَأَخِّرًا]^(٣)، فَهُوَ أَوْلَى.

وَاحْتِجَّ: بِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِآخَرَ سِتْرٌ، وَعَلَى آخَرَ وَزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَهُوَ: أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ وَزْرٌ، وَهُوَ: أَنْ يُمَسِكَهَا رِيَاءً وَبَطْرًا، وَالَّذِي لَهُ سِتْرٌ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/رقم: ١٤٥٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/رقم: ٧٢٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٧٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٩٠، ١٨١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ

(٦٢٠) وَالتَّسَنُّي (٤/رقم: ٢٤٩٦، ٢٤٩٧) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي

«صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ» (٥/رقم: ١٤٠٦): «صَحِيحٌ».

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «مُتَأَخِّرٌ».

أَنْ يُمَسِّكَهَا تَعَقُّفًا وَتَجَمُّلاً وَتَكْرُمًا، لَا يَنْسَى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى فِي رِقَابِهَا وَظُهُورِهَا فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا^(١).

فَأُثْبِتَ فِيهَا حَقًّا، وَلَيْسَ فِيهَا حَقٌّ ثَابِتٌ غَيْرُ الزَّكَاةِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْخَيْرِ الزَّكَاةَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْجِهَادَ، وَلَكِنْ غَيْرُ الْجِهَادِ الْمَتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّ الْمَجَاهِدِينَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

- مِنْهُمْ الْمُرَابِطُ الْمُقِيمُ بِالثُّغُورِ، فَهُوَ الْمُرَادُ بِأَوَّلِ الْخَبْرِ.

- وَالثَّانِي: هُوَ أَهْلُ الصَّدَقَاتِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْحَقِّ إِعَارَتُهَا مِنْ يَرْكَبُهَا، وَيَحْمِلُ عَلَيْهَا الْمَنْقَطِعَ، وَيُخْرِجُ عَنْهَا صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَةِ صَاحِبِهَا، وَلَا يَنْسَى ذَلِكَ.

وَيَكُونُ الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَخْبَارِنَا، وَعَلَى أَنَّا نُقَابِلُ ذَلِكَ بِأَخْبَارِنَا وَهِيَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا قُصِدَ بِهَا بَيَانُ الْحُكْمِ الْمَخْتَلَفِ فِيهِ، وَخَبَرُهُمْ لَمْ يَقْصَدْ بِهِ.

وَاحْتِجَّ: بِمَا رُوِيَ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ بَاعَ فَرَسًا بِمِئَةِ قَلُوصٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنَّ الْخَيْلَ تَبْلُغُ عِنْدَكُمْ هَذَا، فَاخُذْ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةً، وَلَا تَأْخُذْ مِنَ الْخَيْلِ، [فَشَاوَرَ] ^(٢) أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤/ رَقْم: ٢٨٦٠) وَمُسْلِمٌ (٣/ رَقْم: ٩٩٩).

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «فَشَاوَرَا».

لا بأس بذلك ، وفرض فيها الصدقة^(١).

وروي: «أن عاملة كتبت إليه: أن أهل الشام كثرت خيلهم ، وأنهم سألوني أن أخذ منهم الزكاة ، فشاور عمر أصحاب النبي ﷺ في ذلك ، فأشاروا عليه بأن يأخذها منهم ، وقال علي: افعل إن لم تكن جزية عليهم ، وكتب عمر إلى عاملة: أن يأخذ من كل فرس ديناراً^(٢).

وروي عن زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، [عن]^(٣) حارثة بن مضرب قال: «حججت مع عمر بن الخطاب ، فأتاه أشراف من أشراف أهل الشام ، فقالوا: يا [أمير]^(٤) المؤمنين إنا قد أصبنا [دواباً]^(٥) وأموالاً ، فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا ، وتكون لنا زكاة ، فقال عمر: هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي ، ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين ، فسأل أصحاب النبي ﷺ وفيهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ساكت ، [١/٣٦] فقال: [ما لك]^(٦) يا [أبا]^(٧) الحسن لا تتكلم؟ فقال: قد أشاروا عليك ، ولا بأس بما قالوا ، إن لم يكن أمراً واجباً وجزية رائية يؤخذون بها ، قال: فأخذ من كل عبد عشرة ، ومن كل فرس عشرة^(٨).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧٠٠٣) وابن زنجويه (٣/رقم: ١٨٨٧) والطبري في «تهذيب

الآثار» (٢/رقم: ١٣٣١/عمر) بنحوه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧٠٠١) وأحمد (١/رقم: ٨٣) والدارقطني (٣/رقم: ٢٠٦٤) بنحوه.

(٣) كذا في «شرح معاني الآثار» ، وهو الصواب ، وفي (الأصل): «بن».

(٤) كذا في «شرح معاني الآثار» ، وهو الصواب ، وفي (الأصل): «مير».

(٥) كذا في «شرح معاني الآثار» ، وهو الصواب ، وفي (الأصل): «دواباً».

(٦) من «شرح معاني الآثار» فقط.

(٧) كذا في «شرح معاني الآثار» ، وهو الصواب ، وفي (الأصل): «با».

(٨) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/رقم: ٣٠٤٥).

والجواب: أنه قد روي^(١) عن عمر في ذلك ما يدل على أنه أخذ برض أرباب الخيل، وهو: ما روي عن حارثة بن مضرب أنه قال: «جاء ناس من أهل الشام إلى عمر رضي الله عنه، فقالوا: إنا قد أصبنا أموالاً: خيلاً ورقيقاً، ونحب أن نكون لنا زكاة، فقال: ما فعله صاحبنا قبلي فأفعله، فاستشار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم علي، فقال: هو حسر إن لم تكن جزية يؤخذون بها»^(٢).

وروي مالك، عن ابن [شهاب]^(٣)، عن سليمان بن يسار، عن أهل الشام: «قالوا لأبي عبيدة بن الجراح^(٤): خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة، فأبى، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك، فكتب إليه عمر: إن أحبوا فخذها منهم، وازددها عليهم»^(٥).

وهذا يدل على أنه أخذ صدقتها بمشيئة أربابها؛ لأنه قال: «إن أحبوا فخذها منهم»، فعلق ذلك على محبة أربابها، وأخذ من الرقيق كما أخذ من الخيل، والرقيق إنما يؤخذ منها على الصفة التي ذكرناها، وهو مشيئة أربابها.

واحتج: بأن الخيل يطلب ثماؤها من جهة السوم في غالب البلدان، فجاز أن تجب في جنسها زكاة [السوم]^(٦)، دليله: البقر والغنم والإبل.

(١) بعدها في (الأصل) زيادة: «عمر»، والصواب حذفها.

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٢٦٤) وأحمد (١/رقم: ٨٣) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٥٣).

(٣) كذا في «موطأ مالك»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «سوار».

(٤) بعدها في (الأصل) زيادة: «ر»، وليست في «موطأ مالك»، والصواب حذفها.

(٥) مالك (١/رقم: ٧٥٥).

(٦) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الصوم».

والجواب: أنه يَطلُّ بالنَّحْلِ ، فإنَّها تَخْرُجُ من بُيوتِها وتَرعى وترجعُ ولا زكاةَ فيها ، ويُنْتَقَضُ بِالْحَمِيرِ ، فإنَّها تُسَامُ [لِلْحَمَلِ] ^(١) .

ثمَّ المعنى في الأصل: أنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ في ذُكُورِها إذا انفردتْ فوجِبَتْ في إناثِها وذُكُورِها ، وليسَ كذلكِ الخَيْلُ ، فإنَّ الزَّكَاةَ لا تَجِبُ في ذُكُورِها إذا انفردتْ كالبِغَالِ ، ولا تَجِبُ في إناثِها إذا انفردتْ كالبِغَالِ وَالْحَمِيرِ .



| ٢٨ | مَسْأَلَةٌ: إذا أَبْدَلَ غَنَمًا بَغَنَمٍ ، أو إِبِلًا بِإِبِلٍ ، أو بَقَرًا بِبَقَرٍ ، أو دَرَاهِمَ ^(٢) بِدَنَانِيرٍ ، أو دَنَانِيرَ بِمِثْلِهَا ، بَنَى عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلَى ^(٣) .

نَصَّ عَلَيْهِ في «روايةِ أَحْمَدَ بنِ سَعِيدٍ»: «يَكُونُ عِنْدَهُ غَنَمٌ سَائِمَةٌ فَيَبِيعُهَا بِضِعْفِهَا مِنَ الْغَنَمِ هَلْ يُزَكِّيْهَا أَمْ يُزَكِّي الْأَصْلَ ؟ فقال: بَلْ يُعْطَى زَكَاتُهَا عَلَى [حَدِيثِ] ^(٤) عُمَرَ في السَّخْلَةِ يَرْوُحُ بِهَا الرَّاعِي ^(٥) ؛ لِأَنَّ نَمَاءَهَا مِنْهَا» .

وقال أيضًا في رواية: الْأَثَرِمِ ، وإِبْرَاهِيمَ بنِ الْحَارِثِ ، في الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَرَّةً دَنَانِيرُ وَمَرَّةً دَرَاهِمُ ، فَجَاءَ الْحَوْلُ وَهِيَ دَنَانِيرُ أَوْ دَرَاهِمُ ، فقال: [٣٦/ب] «إذا زَكَّاهَا مَرَّةً في الْحَوْلِ ثُمَّ جَاءَ الْحَوْلُ زَكَّاهَا مَا كَانَتْ ، فَإِنَّ كَانَتْ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَجَاءَ الْحَوْلُ الثَّانِي وَهِيَ تِسْعَةُ عَشَرَ دِينَارًا ، فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يَحْتَاطَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَكَّاهَا

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «الحيل» .

(٢) كذا في «رموس المسائل» ، وهو الصواب ، وفي (الأصل): «دراهما» .

(٣) انظر «رموس المسائل» للمؤلف (٤٣٥) .

(٤) كذا في «المغني» لابن قدامة (٤/١٣٥) ، وهو الصواب ، وفي (الأصل): «حديث» .

(٥) أخرجه مالك (١/رقم: ٧١٥) وأبو يوسف في «الآثار» (٤٢٥) والشافعي في «الأم» (٣/رقم:

٧٧١) . قال النووي في «المجموع» (٥/٣٣٩) : «إسناده صحيح» .

مرة، وهي تنقلب في يده تصير [دراهم]^(١)، ومرة تصير دنانير.

فقد نص على ذلك.

وهو قول: مالك.

وقال أبو حنيفة في إبدال الدراهم بالدنانير: «يبنى على حول الثانية حول الأولى».

وقال في الماشية: «لا يبنى في حول الجميع بل يبتدئ».

دليلنا: عموم قوله: «في أربعين شاة شاة»^(٢). وقوله: «في مئتين خمسة دراهم، وفي خمس من الإبل شاة»^(٣).

ولأن زكاتهاما تتفق في عموم الأحوال، فاستبدال بعضها ببعض في تضاعيف الحول لا يقطع حكم الحول، دليله: عروض التجارة.

ولا يلزم عليه إذا أبدل إبلًا ببقر؛ لأن زكاتهاما تختلف.

ولا يلزم عليه إذا أبدل مئتي درهم بأربعين من الغنم أن زكاتهاما ربع العشر، ولا يبنى أحدهما على الآخر؛ لأنهما لا يتفقان في الزكاة في عموم الأحوال،

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «دراهما».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٠٥٧) وابن زنجويه في «الأموال» (٢/رقم: ١٤٩٩) وأبو داود (١٥٦٨) وابن ماجه (١٨٠٥، ١٨٠٧) والترمذي (٦٢١) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/رقم: ١٤٠٠): «إسناده صحيح».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٦٩٠٥) وأحمد (١/رقم: ٧٢٢) وأبو داود (١٥٧٢، ١٥٧٤) وابن ماجه (١٧٩٠) والترمذي (٦٢٠) والنسائي (٤/رقم: ٢٤٩٦) من حديث علي بن أبي طالب. قال الألباني في «صحيح أبي داود» (٥/رقم: ١٤٠٦): «صحيح».

وإنما هو في حال.

❖ فإن قيل: العروض تجب الزكاة في القيمة، والقيمة لا تنقطع بالمبادلة، والزكاة في الماشية والذهب والورق تتعلق بالعين، وذلك ينقطع بالمبادلة.

❖ قيل له: لا فرق بينهما؛ لأن قيمة العروض الذي كان عنده غير قيمة الذي استحدث ملكه في بعض الحول، وتلك القيمة لم يحل عليها الحول الكامل في ملكه، فهي كمسالتنا.

❖ فإن قيل: النماء إنما يحصل في العروض بالتقلب، وليس كذلك في الماشية؛ لأن النماء يحصل منها مع بقاء العين.

❖ قيل: فهذا موجود من الماشية الثانية في بقاء الحول إذا كانت من جنسها.

❖ فإن قيل: لو اعتبرنا الحول في كل عرض أدى إلى إسقاط الزكاة.

❖ قيل: يفضي إلى إسقاطها في الحول الذي أبدلها فيه مع وجود النماء فيه، ولا فرق بينهما.

ونخصر أبا حنيفة بالقياس على الدراهم والدنانير بالعبارة التي ذكرنا.

❖ فإن قيل: فرق بينهما، وذلك أن الماشية السائمة تُراد للتبعية، والتصرف بالبيع يُنافي التبعية، فإذا بطل المعنى الموجب للزكاة فيها بالبيع استأنف للباقي حولا، وليس كذلك الدراهم والدنانير؛ لأن [الوجوب]^(١) فيها لا يتعلق بمعنى

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وجوب».

يَنْضَمُّ إِلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِأَعْيَانِهَا، وَالْعَيْنُ الثَّانِيَةُ تَخْلُفُ الْأُولَى، فَيَصِيرُ كَأَنَّ الْأُولَى بَقِيَتْ فِي مَالِكِهِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ.

❦ قِيلَ لَهُ: نَعْلَقُ الزَّكَاةَ بِعَيْنِهَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَيْنِ فِي الْحَوْلِ، وَالْعَيْنُ الثَّانِيَةُ غَيْرُ الْأُولَى، [1/27] فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَنْقَطِعَ حُكْمُ الْحَوْلِ، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْطَعُ الْحَوْلَ عِنْدَكَ، كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا.

وَفِي مَسْأَلَةِ آخَرٍ: وَهُوَ أَنَّهُ مَلِكٌ نَصَابًا مِنَ الْمَاشِيَةِ السَّائِمَةِ حَوْلًا، فَجَازَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا وَجُوبُ الزَّكَاةِ، دَلِيلُهُ: إِذَا تَوَالَدَتْ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، وَتَمَاوَتَتِ الْأَمْهَاتُ إِلَّا وَاحِدَةً، وَبَقِيَتْ السَّخَالُ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِي مَالِكِهِ أَرْبَعُونَ مِنَ الْغَنَمِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ مَلِكٌ عِشْرِينَ أُخْرَى وَمَاتَ مِنَ الْأَرْبَعِينَ عِشْرُونَ وَحَالَ الْحَوْلُ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَالِكًا لِنَصَابٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ السَّائِمَةِ حَوْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَفَادَ سَخَالًا فِي آخِرِ الْحَوْلِ مِنْ غَيْرِ مَاشِيَةٍ، ثُمَّ تَمَاوَتَتْ مَاشِيَتُهُ، لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ، وَلَوْ تَوَالَدَتْ مَاشِيَتُهُ سَخَالًا ثُمَّ تَمَاوَتَتْ الْأَمْهَاتُ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ، وَمِثْلُهُ فِي الْفَرْعِ إِذَا اسْتَفَادَ عِشْرِينَ شَاةً وَعِنْدَهُ أَرْبَعُونَ ثُمَّ تَمَاوَتَتْ مِنْهَا [عِشْرُونَ] ^(١) لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ، وَلَوْ أَبْدَلَ عِشْرِينَ بِعِشْرِينَ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: السَّخَالُ مُتَوَلِّدٌ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ.

❦ قِيلَ: وَهَذِهِ الْمَاشِيَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ بَدَلُ مَالِهِ، وَلَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: [الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ] ^(٢): أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ لَهُ التَّمَاءُ بِالْذَّرِّ وَالنَّسْلِ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عشرين».

(٢) مكررة في (الأصل).

في جميع الحَوْلِ فلزمته الزَّكَاةُ، وإذا بَادَلَ فقد قَطَعَ ذلك فلم تَجِبِ الزَّكَاةُ.

❦ قِيلَ لَهُ: فَيَجِبُ إِذَا بَادَلَ دَرَاهِمَ بَدَنَانِيرَ أَنْ يَبْنِيَ حَوْلَ الثَّانِيَةِ عَلَى حَوْلِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ النَّمَاءَ يَحْصُلُ فِيهَا بِالتَّقْلُبِ؛ لِأَنَّ أَمْوَالَ الصَّيَارِفِ إِنَّمَا تُنَمَّى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ قُلْتُ: تَسْقُطُ الزَّكَاةُ، فَسَقَطَ هَذَا.

وَلِأَنَّ عُروضُ التَّجَارَةِ تَقْلُبُ وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْجَمِيعِ وَإِنْ كَانَ^(١) قِيَمَةُ الْعَرَضِ الثَّانِي غَيْرَ قِيَمَةِ الْعَرَضِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ مِنَ الْمَاشِيَةِ فَتَوَالَّدَتْ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ثُمَّ مَاتَتِ الْأَمْهَاتُ فَإِنَّهُ يَبْنِي السَّخَالَ عَلَى حَوْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَتَكَمَّلِ النَّمَاءُ فِي الْأَمْهَاتِ جَمِيعِ الْحَوْلِ، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ مِنَ الْمَاشِيَةِ نِصْفَ الْحَوْلِ يَأْخُذُ دَرَاهِمًا وَنَسْلَهَا، ثُمَّ أَبْدَلَهَا بِمَاشِيَةٍ حَامِلَةٍ فَاسْتَفَادَ مِنْهَا دَرَاهِمًا وَنَسْلَهَا بَقِيَّةَ الْحَوْلِ، يَجِبُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ، وَعِنْدَكَ: لَا زَكَاةَ.

وَلِأَنَّ مِنْ أَصْلَانَا: أَنَّ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ لَا يُسْقِطُهَا، وَفِي الْعَادَةِ أَنَّ مَنْ بَادَلَ مَاشِيَةً بِجَنْسِهَا فِي الْحَوْلِ أَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَقْصِدُ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَيَجِبُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: [٣٧/ب] «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(٢). وَهَذِهِ الثَّانِيَةُ مَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.

(١) يَعْنِيهَا فِي (الْأَصْل) زَيْدَةُ: «لَهُ»، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٢/رقم: ١٠٨٠) وَبْنُ زُنْجُوهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (٣/رقم: ١٦٢١)،

(١٦٣٨) وَابْنُ مَاجَهَ (١٧٩٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٨/رقم: ٣٠٤) وَالدَّارِقُطْنِي (٢/رقم: ١٨٨٩، ١٨٩٠)

وَالْبَيْهَقِيُّ (٨/رقم: ٧٣٥٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ. قَالَ ابْنُ الْمُلْقَنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٥/٤٥٥): =

والجواب: أنا نحملُه على ما لم يكن أصلُه في ملكه، بدليل: ما ذكرناه.

واحتج: بأنه أصل في نفسه تجب الزكاة فيه، فوجب أن يكون حول من يوم تجدد ملكه، كما لو ملكه بإرث أو بهبة.

والجواب: أن المعنى في ذلك: أنه ليس بتماء ماله ولا يتبدل عليه، وليس كذلك هاهنا؛ لأنه من جنس ماله ويدل عنه، فهو كعروض التجارة إذا أبدلها في أثناء الحول.

واحتج: بالقياس عليه إذا أبدل الجنس بغير جنسه، كالإبل بالبقر، بالعلّة التي تقدمت.

وبعبارة: أنه بادل ما تجب الزكاة في يمينه، فوجب أن يبنى حول الثاني على الأول قياساً على الجنسين.

الجواب: أن المعنى في الأصل: أن ركاتهما تختلف، وليس كذلك هاهنا؛ لأن زكاتهما تتفق في جميع الأموال، فهو كعروض التجارة.

ولأنه لا يجوز اعتبار الجنس بغير جنسه، ألا ترى أنهم قالوا: المئولّد من بين الطّبّاء والغنم لا زكاة فيه؛ لأنه ليس من جنس المال الذي تجب فيه الزكاة، والمئولّد من الأهليّ تجب فيه الزكاة؛ لأنه من جنس المال، كذلك هاهنا.



٢٩١ | مَسْأَلَةٌ: الدَّيْنُ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِلَةِ - وَهِيَ: الذَّنْبُ وَالْفَيْضَةُ وَالْمَرْوُضُ - رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ (١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: عَبْدُ اللَّهِ، وَالْعَيْمُونِيُّ، وَأَبِي الْحَارِثِ.

وَاخْتَلَفَ الرُّوَايَةُ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ - وَهِيَ الْمَاشِيَةُ وَالزَّرْعُ وَالشَّارُ - هَلْ يَمْنَعُ الدَّيْنُ مِنْ إِيْجَابِهَا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ:

- نَقَلَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: «لَا زَكَاةَ»، فَقَالَ فِيمَنْ عَنْهُ مَاشِيَةٌ أَوْ زُرْعٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قِيَمَتُهَا: «فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا».

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ أَصَحُّ.

- وَنَقَلَ الْأَثَرُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ: «لَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهَا»، فَقَالَ: «لَوْ جَاءَ الْمُصَدِّقُ فَوَجَدَ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا لَمْ يَسْأَلْ صَاحِبَهَا: أَيُّ شَيْءٍ عَلَيْكَ مِنَ الدَّيْنِ؟ وَلَكِنَّهُ يُزَكِّي، وَالْمَالُ لَيْسَ [كَذَلِكَ]» (٢).

وَبِهَذَا قَالَ: مَالِكٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «الدَّيْنُ يَمْنَعُ إِلَّا فِي الْعُشْرِ خَاصَّةً، وَهُوَ الزَّرْعُ وَالشَّارُ».

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ:

• أَحَدُهُمَا: «يَمْنَعُ فِي الْجُمْلَةِ».

• وَالثَّانِي: «لَا يَمْنَعُ فِي الْجُمْلَةِ». وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ.

(١) انظر: «رد المحتار» للمؤلف (٤٣٦).

(٢) كذا في «الانتصار» للكلوداني (٢٥٣/٣)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الملك».

وقال (١) داود: «لا يَمْنَعُ الدَّيْنُ الزَّكَاةَ بِحَالٍ».

دلِّلنا على المنع في الجملة: ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَخْزُ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرْدَّهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ» (٢).

فأخبر أن جنس الصدقة يُؤخذ من الأغنياء، ولا تبقى صدقة تؤخذ من فقير، والغارم فقير؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ [١/٣٨] قال: «وَأَرْدَّهَا إِلَى فَقَرَائِكُمْ»، والغارم تُردُّ فيه؛ لأنَّ الله تعالى جعل له قسطاً من الصدقات بقوله: ﴿وَالْعَرِيَّينَ﴾ [التوبة: ٦٠].

❦ فإن قيل: جواز ردِّ الصدقة فيه لا يدلُّ على كونه فقيراً، وهي وجوب الزكاة عليه بدلالة: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ (٣) [التوبة: ٦٠]، تُردُّ فيهم وتؤخذ منهم، وكذلك المؤلفة قلوبهم وابن السبيل.

❦ قيل له: لو خُلِّيتا والظاهر لقلنا: إنَّه لا زكاة على العاقل، ولا على المؤلفة، ولا على ابن السبيل؛ لظاهر الخبر، ولكن قام الدليل على إيجابها عليهم، وهي ما عدا ذلك على مُرجب الظاهر.

وروى ابنُ نصرٍ المالكيُّ في «رءوس المسائل»، عن عُمَيْرِ بْنِ عِمْرَانَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَعَلَيْهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ» (٤).

(١) بعدها في (الأصل) زيادة: «أبو»، ولبست في «الانتصار» للكلوذاني (٢٥٣/٣)، والصواب حذفها.

(٢) أخرجه البخاري (١/رقم: ٦٣) ومسلم (١/رقم: ٤) من حديث أنس بن مالك.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «للعاملين عليها».

(٤) «الإشراف» لعبد الوهاب المالكي (١/رقم: ٥٧٤). قال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق»=



ويدل عليه: ما احتج به أحمد من حديث عثمان أنه خطب الناس فقال: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه، ثم ليترك منه ما بقي»^(١).

فأمر بتزكية الباقي بعد أداء الدين، ولم يأمر بإخراج الزكاة عن القدر المؤدى في الدين، وذلك بمحض من الصحابة، وتوافر منهم ولم يخالفه أحد؛ فصار ذلك إجماعاً منهم.

وروى الأثر بإسناده: عن السائب بن زيد، أن عثمان بن عفان كان يقول: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فليؤد منها الزكاة»^(٢).

❖ فإن قيل: يحتمل أن يكون معنى الخبر: هذا شهر تستحب فيه زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد قبل وجوب الزكاة عليه، فإذا وجبت بعد أداء الدين [فما]^(٣) بقي زكاة حينئذ.

❖ قيل له: لا يجوز حمله على ما ذكرت؛ لأنه أمر بتزكية ما بقي بعد أداء الدين من غير اعتبار معنى آخر، ولا انتظار وجوب في المستقبل، وحمله على ما قلت يؤدي إلى إثبات إضمار فيه، ولا سبيل إلى ذلك إلا بدلالة، فإذا كان كذلك ثبت أن معنى الخبر: هذا شهر وجبت فيه زكاتكم، فمن كان عليه دين

= (٣/رقم: ١٥٦٠): «هذا حديث منكر، يشبه أن يكون موضوعاً».

(١) أخرجه مالك (١/رقم: ٦٨٨) والشافعي في «الأم» (٣/رقم: ٨٢٧) وعبد الرزاق (٣/رقم: ٧٢٠٩).

قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٧٨٩): «صحيح».

(٢) أخرجه مالك (١/رقم: ٦٨٨) والشافعي في «الأم» (٣/رقم: ٨٣٧) وعبد الرزاق (٣/رقم: ٧٢٠٩).

قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٧٨٩): «صحيح».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الذي فيما».

فليؤدّه، ثُمَّ يُخْرِجُ زَكَاةَ مَا بَقِيَ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: «ثُمَّ [لِزَكَاةٍ]»^(١) مَا بَقِيَ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: ثُمَّ يُخْرِجُ الْبَاقِيَ بَعْدَ آدَاءِ الدَّيْنِ زَكَاةً عَنِ الْمَقْدَارِ الْمُؤَدَّى فِي الدَّيْنِ.

﴿ قِيلَ لَهُ: إِذَا قُلْنَا: «فَلَانٌ زَكَّى مَالَهُ»، يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِهِ أَنَّهُ يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ فِي الزَّكَاةِ، كَذَلِكَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: «ثُمَّ [لِزَكَاةٍ]»^(٢) مَا بَقِيَ: ثُمَّ لِيُخْرِجُ زَكَاةَ مَا بَقِيَ.

وَالْقِيَاسُ: كُلُّ عِبَادَةٍ تَعَلَّقَ وَجُوبُهَا عَلَى إِنْسَانٍ بِوُجُودِ الْمَالِ جَازٍ [٣٨] أَنْ يَمْنَعَ الدَّيْنُ وَجُوبَهَا عَلَيْهِ، دَلِيلُهُ: الْحَجُّ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: النَّفَقَةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ تَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَجِّ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، وَلِلْغَرِيمِ مَنَعَةٌ مِنَ الْخُرُوجِ فَيَصِيرُ مُحْضَرًّا، وَذَلِكَ يَمْنَعُ الْحَجَّ وَلَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ، وَمَنْ حَجَّ مَرَّةً لَا يَتَعَلَّقُ وَجُوبُ الْحَجِّ بِمَالِهِ، وَتَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِمَالِهِ.

﴿ قِيلَ: النَّفَقَةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لَيْسَتْ كَالْمَوْجُودَةِ حِينَ إِحْبَابِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَالْإِخْرَاجُ عَلَى الْقَوْرِ فِي الْحَالِ، فَلِهَذَا لَمْ تَوْثَرْ فِيهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّهَا كَالْمَوْجُودَةِ حِينَ الشُّرُوعِ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهَا تَحِلُّ عَلَيْهِ فِي حَالِ سَفَرِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعِبَادَةِ وَبَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهَا؛ فَلِهَذَا مَنَعَتِ الْحَجَّ.

وَكَذَلِكَ الدَّيْنُ الْمُؤَجَّلُ يَحِلُّ قَبْلَ مُدَّةِ سَفَرِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ حَالًا فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا مَنْ حَجَّ مَرَّةً لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، فَيُقَالُ: هَذَا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ليترك».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ليترك».

من [هو بالوقف] ^(١) ولا مال له، يجب عليه الحج ولا تجب الزكاة.

على أن هذا لا يلزم من وجه آخر، وذلك أن من شرط الحج وجود ما ينفق على نفسه وعياله، كما أن من شرطه الراحة لا أنه دين؛ لأن نفقة الأقارب لا تصير ديناً.

وقياس آخر، وهو: أنه مال لا يتعلق به وجوب الحج، فلا يتعلق به وجوب الزكاة، دليله: مال المكاتب.

❖ فإن قيل: المعنى في الأصل: وجود الرق في المال ونقصان الملك، وهذا المعنى غير موجود في مسألتنا.

❖ قيل له: فافرق بينهما في الحج بهذا المعنى، ولما سويت بينهما في إسقاط وجوب الحج مع اختلافهما من الوجه الذي ذكرت يجب أن تسوي بينهما في مسألتنا في إسقاط الزكاة مع اختلافهما من الوجه الذي ذكرت.

ولأن صاحب الدين يزكي عن المتيّن، فلو أوجبنا على الذي عليه الدين لأوجبنا في مال واحد زكائين بحول واحد، وهذا لا نظير له في الأصول.

❖ فإن قيل: ليس فيه إيجاب زكائين في مال واحد؛ لأن الزكاة تجب على الذي عليه الدين في العين، وعلى صاحب الدين في الدين.

❖ قيل له: إذا قبض صاحب الدين المتيّن حكمها بأن الزكاة تعلقت بها، ألا ترى أنه يلزمه إخراج الزكاة عنها، فإذا كان ذلك لم يلزم على الذي

(١) كذا في (الأصل).

عليه الدين ؛ لأنه يؤدي إلى ما قاله .

ولأنه إذا اجتمع في المال حقان ، أحدهما قد أخذ عوضه ، والآخر لم يؤخذ عوضه ، كان ما قد أخذ عوضه مقدماً على ما لم يؤخذ عوضه ، أصله : الدين والميراث .

وإن شئت قلت : حق بطراً على المال من طريق الحكم فأتى الدين فيه كالإرث .

❦ فإن قيل : الدين لا يمنع الميراث [١/٣٩] وإنما يقدم عليه ، ألا ترى أن الغرماء لو أبرءوا ثبت الميراث .

❦ قيل : لم نقل في حكم العلة : فمنع الدين من الميراث حتى يمانع ، وإنما قلنا : فكان ما أخذ عوضه مقدماً ، أو نقول : فأتى الدين فيه ، وعلى قولكم : «ما أخذ عوضه لا يقدم ولا يؤثر الدين فيه» ، وعلى هذا يؤكد ما قلناه ؛ لأنه إذا كان الدين لا يمنع الميراث وقد قدم عليه دل على تأكيد الدين .

وعلى أنه إنما ثبت الميراث بعد الإبراء ، ولم تثبت الزكاة بعد الإبراء ؛ لأن التركة تنتقل إلى الورثة ، ويتعلق حق الغرماء بها كتعلق حق المرتهن بالرهن ، فإذا سقط حق المرتهن من الدين فقد تصرف الراهن ، وليس كذلك الزكاة ؛ لأنها لا توجب ملك الفقير الحر من المال ، وإنما توجب تعلق حق الله به ، فهو كتعلق الحج بالمال [وكتعلق الزكاة بـ] ^(١) من عليه الدين .

وليس بمتنع أن لا تجب الزكاة وإن حصل الإبراء من الدين ، كالسبي إذا

(١) زيادة يقتضيها لسياق .

أَبْرَأَ الْمُكَاتَّبَ مِنْ دَيْنِ الْكِتَابَةِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، فَإِنَّهُ يَبْرَأُ، وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ وَهُوَ وَاجِدٌ لِلزَّادِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَأَبْرَأَهُ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ.

• فَإِنْ قِيلَ: الْمِيرَاثُ يُؤَثَّرُ فِيهِ الدَّيْنُ الْمُتَأَخَّرُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَفَرَ بَشْرًا فِي الطَّرِيقِ وَوَقَعَ [فِيهَا] ^(١) إِنْسَانٌ بَعْدَ الْمَوْتِ قُدِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْإِرْثِ.

• قِيلَ: هَذَا يَسْتَنْدُ إِلَى حَالِ الْحَفْرِ، فَيَصِيرُ فِي الْمَعْنَى مُتَقَدِّمًا، وَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ الدَّيْنُ الْحَادِثُ لَمْ يَمْنَعْ الدَّيْنُ السَّابِقُ كَالْحَجِّ.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالَفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ» ^(٢).

وَقَوْلُهُ: «فِي خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ» ^(٣)، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَدِينِ وَغَيْرِهِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمَدِينِ، بِدَلِيلٍ: مَا ذَكَرْنَا.

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ يُصْرَفُ إِلَى أَهْلِ الصَّدَقَاتِ، فَالدَّيْنُ لَا يَمْنَعُ مِنْهَا، دَلِيلُهُ: الْمَاشِيَةُ، وَالزَّرُوعُ، وَالشَّارُ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ.

وَالْجَوَابُ:

• أَنَّا لَا نُسَلِّمُ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ عَلَى الرَّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ هَذَا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فيه».

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٠٥٧) وأحمد (٣/رقم: ٤٧٢٢) وأبو داود (١٥٦٨) - واللفظ

له - وابن ماجه (١٨٠٥، ١٨٠٧) والترمذي (٦٢١) من حديث ابن عمر. قال الألباني في

«صحيح سنن أبي داود» (٥/رقم: ١٤٠٠): «إسناده صحيح».

أصحاب أبي حنيفة في العشر، ويلزم أصحاب مالك في الأصلين جميعاً، وأما صدقة الفطر فلعمري إنَّ تلك أكثر من الإيجاب؛ ولهذا لا يُعتبر فيها نصاب من المال.

❖ والثاني: أنَّ تلك تجري مجرى النفقة؛ ولهذا يتحملها الغير عن الغير، والنفقة لا يمنعها الدين؛ ولهذا ينفق على المفلس من المال ما لم يُقسَّمه الإمام، وليس كذلك ما هنا؛ لأنَّ هذه الزكاة يُعتبر فيها نصاب من المال فهي أضعف، ولأنَّها لا تجري مجرى النفقة فهي كالزاد والراحلة.

واحتج: بأنَّ ما لا يمنع من وجوب الحق [٣٩/١] في غيره، دليله: الكفارات، وقد ثبت أنه لو كان عليه كفارة لم تمنع زكاة الفطر ولا زكاة المال، كذلك الدين الذي هو حق لآدمي، ولأنَّ الزكاة حق الله، فالدين لا يُبطلها، دليله: الكفارة.

والجواب: أنَّ كلام أحمد في الكفارة مُحتمل، فقال في «رواية الحسن بن محمد بن الحارث» فيمن له مئة درهم وعليه مئة فكفر، فقال: «أحب إليَّ أن يكفر»، وظاهر هذا: أنه استحبَّ ذلك ولم يُوجبه، ويُعَضَّدُ هذا من كلامه: أنه قدَّم الخراج على العشر، فقال: «يؤدِّي الخراج ويُرَكِّي^(١) الباقي»، فعلى هذا لا نُسَلِّمُ هذا.

نقل عبد الله عنه فيمن حلف بصدقة ما يملك وعليه دين أكبر مما يملك: «عليه كفارة يمين إذا كان في يده ما يفضل عن عياله يومه». وظاهر هذا: أنه

(١) بعدها في (الأصل) زيادة: «ويؤدي»، والصواب حذفها.

أوجبها مع وجود الدين .

فعلى هذا الفرق بينهما: أنها أكد في الوجوب، بدليل: أنه لا يُعتبر فيها نصاب ويُعتبر فيها كفية يومه، كما يُعتبر في صدقة الفطر .

واحتج: بأنه إذا كان عليه أربعون شاة من صدق زوجته وفي يده نصاب من الغنم ونصاب من الدراهم لم يمنع الصدق وجوب الزكاة في جنسه، وإنما يمنع في الدراهم عنده، فنقول: كل ما لا يمنع وجوب الزكاة في جنسه لا يمنع وجوبها في غير جنسه قياساً على الهدايا، وهو: إذا لزمه خمس من الإبل بإفساد الحج وعنده نصاب من الإبل ونصاب من الدراهم، أن الهدايا الواجبة في ذمته لما لم تمنع وجوبها في غير جنسها بل تجب الزكاة في جميعها، كذلك في مائتنا .

والجواب: أننا لا نسلّم الوصف، وهو: أنه لا يمنع الزكاة في جنسه، بل نقول: صدقها يتعلق بالماضية؛ لأنها من جنس دينه، وتعلق الدين بجنسه أولى من تعلقه بغير جنسه؛ لأنه إليه أقرب .

وأما الهدايا فهي بمنزلة الكفارات؛ لأنها تكفير لما هتك من حرمة الإحرام، كما أن كفارة يمين تكفير لهتك حرمة القسم، وقد حكى في ذلك روايتين، وبيننا الفرق بينهما على أحد الروايتين، كذلك ها هنا .

واحتج: بأن الزكاة دين ولا يمنع من وجوبها الدين كما لا يمنع من وجوب دين آخر .

والجواب: أنه لا يمنع أن يمنع الدين وجوبها وإن لم يمنع دين وجوب

آخَرُ، وكذلك الدَّيْنُ يَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَجِّ وإن لم يَمْنَعْ غَيْرَهُ مِنَ الدُّيُونِ، كذلك مَا هُنَا.

واحتجَّ: بِأَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ [تأم الملك، بدلالة: أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ الْحَجُّ بِمَالِهِ] ^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ تَمَامَ الْمَلِكِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ [١٧٠] تَأْمَ الْمَلِكِ، وَيَمْنَعُ إِيْجَابَ الزَّكَاةِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ وَثُبُوتِ الْمُطَالَبَةِ، كَمَا أَنَّ تَمَامَ الْمَلِكِ مَعَ ثُبُوتِ حَقِّ الْغَيْرِ وَتَعَلُّقِهِ بِهِ يَمْنَعُ جَوَازَ التَّصَرُّفِ وَهُوَ الرِّهْنُ، فَإِنَّ مَلِكَ الرِّاهِنِ تَأْمٌ وَيَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ.

واحتجَّ: بِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ فِي حُكْمِ الْمَالِ الَّذِي لَا دَيْنَ فِي مُقَابَلَتِهِ فِي بَابِ حَرَمَانِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَامِلًا فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا فِي رَوَايَةٍ: عَبْدِ اللَّهِ، وَعَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ ^(٢)، وَحَمْدَانُ بْنُ عَلِيٍّ ^(٣).

(١) مكررة في (الأصل).

(٢) هو: علي بن سعيد بن جرير بن ذكوان، أبو الحسن، النسائي، الحافظ، أخذ عن: الإمام أحمد وروى عنه جزأين «مسائل»، وأبي النضر هاشم بن القاسم، وجعفر بن عون، ويعقوب بن إبراهيم، وخلق، وأخذ عنه: النسائي، وابن شيرويه، وابن ماجه، وابن خزيمة، وآخرون، قال النسائي: «صدوق»، ووثقه محمد بن يحيى الذهلي، وقال: «اكتبوا عنه»، بقي إلى سنة: ٢٥٦. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/رقم: ٣١٢) و«تهذيب الكمال» للزمري (٢٠/رقم: ٤٠٧٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/١٢٦).

(٣) هو: محمد بن علي بن عبدالله بن مهران بن أيوب، أبو جعفر الورَّاق، الجرجاني الأصل، البغدادي المنشأ، المعروف بـ: «حمدان»، أخذ عن: الإمام أحمد، وعبيدالله بن موسى، وأبا غسان مالك بن إسماعيل، وأبا نعيم، وغيرهم، وأخذ عنه: عبدالله بن محمد البغوي، وأبو الحسين بن المنادي، وأبو العباس بن سريج، وغيرهم، كان فاضلاً حافظاً عارفاً ثقةً، رفيع القدر، توفي سنة: ٢٧٢، وقيل: ٢٧١. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٤/رقم: ١٢٧٧) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/رقم: ٤٣٥).

ففي «رواية عبد الله» فيمن عنده خمس مئة درهم وعليه دين ألف درهم وله دار تساوي ألف درهم: «لا يُعطي من الزكاة في ملكه ألف درهم».

وفي «رواية حمدان بن علي»: «إذا كان له مئتا درهم وعليه مثلها، لا يأخذ من الزكاة لأنه مالك لها».

والجواب: أنه لا يمتنع أن يكون في حكم الملك التام في حرمان الزكاة ويكون ناقصاً في إيجابها كما كان تاماً في حرمان الزكاة، ويكون ناقصاً في إيجاب الحج عليه.

واحتج: بأن الناس ضربان:

- غني تجب عليه الصدقة.

- وفقير تجب له الصدقة.

فلما جاز أن يكون في الأغنياء من تجب له، وهو العاقل وابن السبيل، جاز أن يكون في الفقراء من تجب عليه.

والجواب: أن العاقل لا يأخذها صدقة وإنما يأخذها على وجه الأجرة، وابن السبيل يأخذ بالفقر والحاجة، وتجب عليه الصدقة في موضع الحال؛ لأن ملكه تام.

ثم [نعكس] ^(١) هذا فنقول: لما لم يجز أن تحل الصدقة لمن تجب عليه مع ثبوت يده على المال، كذلك لا تجب على من يجوز له الأخذ مع ثبوت يده على المال.

(١) كذا في «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٩٤٦)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «بعكس».

واحْتِجْ: بَأَنَّ الدَّيْنَ مَحِلُّهُ الذِّمَّةُ، وَالزَّكَاةُ تَحِبُّ فِي الْعَيْنِ فَلَا يَمْنَعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْوَرْتَةَ يَتَعَلَّقُ حَقُّهُمْ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ، وَالدَّيْنُ يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ تَعَلُّقَ حَقِّ الْوَرْتَةِ بِالْعَيْنِ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

فصل

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ فِي الْمَوَاشِيِّ وَالزَّرْعِ وَالشَّامِرِ - خِلَافًا لِمَالِكٍ فِيهِمَا، وَلَأَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعُشْرِ خَاصَّةً -: مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ وَالْإِجْمَاعِ، وَذَلِكَ عَامٌّ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ.

وَلِأَنَّ مَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ الْمَوَاشِيِّ وَالزَّرْعِ يَمْنَعُ وَجُوبَهُمَا فِي الْمَوَاشِيِّ وَالزَّرْعِ، دَلِيلُهُ: نَقْصَانُ التَّنَصُّبِ وَوُجُودُ الرِّقِّ وَالْكُفْرِ.

وَلِأَنَّهُ أَحَدُ تَوْعِي الْأَمْوَالِ [وَالدَّيْنِ] ^(١) يَمْنَعُ مِنْ إِجْبَابِ الزَّكَاةِ فِيهِ، دَلِيلُهُ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ.

فَإِنْ قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: الْعُشْرُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي أَرْضٍ [ب/٤٠] لَا مَالِكَ لَهَا، فَإِذَا كَانَ عَدَمُ الْمَالِكِ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِهِ فَنَقْصَانُ الْمَالِكِ أُخْرَى، لَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْمَالِكُ فَيُعْتَبَرُ أَيْضًا تَمَامُ الْمَالِكِ.

﴿قِيلَ: الْعُشْرُ مُعْتَبَرٌ وَجُوبُهُ بِالْمَلِكِ عِنْدَنَا كَمَا يُعْتَبَرُ فِي سَائِرِ الزَّكَوَاتِ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي عِلَّةِ الْوَقْفِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ فِي «رَوَايَةِ مُهَنَّأ» فَقَالَ فِي الْأَرْضِ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فالدَّيْنِ».

تَوَقَّفَ وَالْغَنَمُ فِي السَّبِيلِ: «فلا زكاةَ فِيهَا، إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا جَعَلَهُ فِي قَرَاتِهِ».

• فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْعُشْرِ: أَنَّهُ يَثْبُتُ عَلَى الْحَقِّينِ: حَقُّ الْفُقَرَاءِ، وَحَقُّ صَاحِبِ الدِّينِ، فَلِهَذَا لَمْ يُوَثِّرِ الدِّينُ فِيهِ.

• قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ هَذَا، بَلْ نَقُولُ: يَثْبُتُ عَلَى مِلْكِ صَاحِبِهِ، وَيَتَحَدَّدُ حَقُّ الْفُقَرَاءِ فِيهِ بَعْدَ أَنْ صَارَ حَبًّا مُنْعَقِدًا، وَقَدْ أَوْمَأَ أَحْمَدُ إِلَى هَذَا فِي «رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ» فَقَالَ: «إِذَا أَتَرَ النَّخْلُ فَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ، وَالزَّرْعُ يُتَخَصَّدُ فِي مَالِ الْبَائِعِ، وَإِذَا بَاعَ زَرْعًا أَوْ نَخْلًا [فِيهِ] ^(١) طَلْعٌ فَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ زَكَاةٌ، وَمَكْرُوهٌ أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرَةَ حَتَّى تَطْيِبَ، فَإِنْ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَطْيِبَ فَسَخَتْهُ، وَإِذَا بَاعَهُ ثَمَرَةً قَدْ طَابَتْ فَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ».

وَقَوْلُ أَحْمَدَ: «إِذَا بَاعَ زَرْعًا أَوْ نَخْلًا فِيهِ طَلْعٌ فَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ زَكَاةٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَجُوبَ بَطَلٌ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِ الصَّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ عَلَى الْحَقِّينِ.

فَإِنْ قَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ: فَرَّقُ بَيْنَ الْمَاشِيَةِ وَالْحَرْثِ وَبَيْنَ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

• أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَاشِيَةَ عَلَى صِفَةِ النَّمَاءِ؛ لِأَنَّهَا تُنَمَّى بِأَنْفُسِهَا، فَحُصُولُ الدِّينِ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ تَمَامَهَا، فَلِهَذَا وَجِبَتْ الزَّكَاةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ؛ لِأَنَّ النَّمَاءَ يَحْصُلُ فِيهَا بِالتَّقْلِبِ وَالتَّصَرُّفِ، [وَالدِّينُ] ^(٢) يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَسْأَلَ الْحَاكِمَ أَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ وَيَمْنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا فَيَنْقَطِعُ النَّمَاءُ.

(١) كَذَا فِي «زَادَ الْمَسَافِرُ» لِغَلَامِ الْخَلَالِ (٢/رقم: ١٢٨٤)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «فِي».

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «فَالدِّينُ».

❖ ولأنَّ الماشية والحَرْثَ الحَقَّ فِيهَا لِلإِمَامِ ، فهي آكَدُ في الاستِحْقَاقِ ؛ لأنَّ الحَقَّ فِيهَا لآدَمِيٍّ ، وليسَ كذلكَ في مسألتِنَا ؛ لأنَّ الإِمَامَ لا حَقَّ لَهُ في الدَّرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ ، وقولُهُ فِيهَا مَقْبُولٌ ، فهي أَخْفُ [حَالًا] ^(١) ، فجازَ أنْ تَسْقُطَ بالَّذِينَ الَّذِي هو آكَدُ مِنْهَا .

❖ قِيلَ : أَمَّا قَوْلُكَ : «إِنَّ الماشيةَ تُنَمَّى بِأَنْفُسِهَا والأَئِمَانُ تُنَمَّى بِالْعَمَلِ عَلَيْهَا» ، فلا يَصِحُّ ؛ لأنَّهُ لَمَّا لَمْ يُوَثِّرْ ذَلِكَ فِي إِيْجَابِ الْحَجِّ كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي بَابِ الدِّينِ ؛ لأنَّ الدِّينَ لَا يَمْنَعُ الماشيةَ وَلَا يَمْنَعُ النَّمَاءَ بِالْعَمَلِ فِي الأَئِمَانِ ؛ لأنَّ لِلْمَدِينِ أنْ يَتَصَرَّفَ فِي المَالِ بِالتَّجَارَةِ وَطَلَبِ الحِطِّ مَا لَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ ، فإذا حُجِّرَ عَلَيْهِ وانتزَعَ المَالُ مِنْهُ انْقَطَعَ حَقُّهُ مِنَ النَّمَاءِ فِي الماشيةِ والزَّرْعِ والأَئِمَانِ ، فلا فَرْقَ بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : «إِنَّ لِلإِمَامِ [حَقًّا] ^(٢) فِي الماشيةِ والزَّرْعِ والحَرْثِ» فغيرُ صَحِيحٍ ؛ [١/٤١] لأنَّهُ لَمَّا لَمْ يُوَثِّرْ فِي ذَلِكَ فِي إِيْجَابِ الْحَجِّ كَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ ، وَعَلَى أَنَّ لِلإِمَامِ حَقَّ الوِلَايَةِ فِي ذَلِكَ ، وَثُبُوتُ الوِلَايَةِ فِي المَالِ بَعْدِمِهَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَنَعِ الزَّكَاةِ وَإِيْجَابِهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّ لِلإِمَامِ وِلَايَةً فِي مَالِ الصَّبِيِّ والمَجْنُونِ فِي الأَئِمَانِ والمَاشِيَةِ والحَرْثِ ، والزَّكَاةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالجَمِيعِ ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ ثُبُوتَ الوِلَايَةِ فِي المَاشِيَةِ والحَرْثِ مِنَ الأَمْوَالِ لَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ ، وَثُبُوتُهَا فِي الأَئِمَانِ يَمْنَعُ .

عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الوِلَايَةِ يَدُلُّ عَلَى إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الحَقَّ بِهَا

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «حال» .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «حق» .

متعلق لله تعالى وللآدمي، فهو أبلغ في إسقاط الزكاة بالدين، والأثمان يتعلق الحق فيها لواحد، ثم الدين لا يمنع تعلق الحق به لاثنتين، فأولى أن لا يمنع لواحد.

فصل

فإن وجب في ماله كفارة فهل يمنع من إيجاب الزكاة؟
فذلك مبني على أصل: هل يمنع الدين وجوب الزكاة؟
وقد حكينا روايتين.

فإن قلنا: الدين لا يمنع من إيجابها، منعت من إيجاب الزكاة؛ لأنها آكد من ديني الآدميين، بدليل: أنها تقدمت عليه، ثم ثبت من أصله: أن دين الآدميين يمنع الزكاة؛ لأنها أضعف من ديني الآدمي؛ لأنه قدم عليها.
وبهذا قال: أبو حنيفة.

والوجه في أنها تمنع: أنه دين لمستقر يمنع من الإيجاب، دليله: دين الآدميين والخراج، فإنه قد قال: «إن إيجاب الخراج يمنع الإيجاب، وكل دين يمنع وجوب الحج يمنع وجوب الزكاة»، دليله: ما ذكرنا.

❦ فإن قيل: المعنى في الأصل: أن له [مطلباً] ^(١) به، وهو: الآدمي والإمام بالخراج، وليس كذلك الكفارة؛ لأنه ليس له مطلب من جهة آدمي ولا من الإمام.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مطلب».

﴿ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ هَذَا فِي الْفَرْعِ، لَأَنَّهُ إِجَابَتُهَا عِنْدَنَا عَلَى الْقَوْرِ، وَإِنْ مَنَعَهَا وَعَلِمَ الْإِمَامُ بِذَلِكَ طَلَبَهُ بِإِخْرَاجِهَا. ﴾

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيٍّ» فَقَالَ: «يُجْبَرُ الْمَظَاهِرُ عَلَى الْكَفَّارَةِ أَيْضًا»، وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّ الْإِمَامَ يُجْبِرُهُ عَلَى إِخْرَاجِهَا كَالزَّكَاةِ.

وَقَالَ فِي «رَوَايَةِ الْأَثَرِيِّ»: «لَا يُعْجِبُنِي أَنْ تَطُولَ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ»، أَيْ: يُؤْخَرُهَا وَلَا يُكْفَرُ، وَهَذَا يَقْتَضِي إِخْرَاجَهَا عَلَى الْقَوْرِ.

وَعَلَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِهَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُؤَثَّرْ فِي الْحَجِّ، كَذَلِكَ لَا يُؤَثَّرُ فِي الْكَفَّارَةِ.

* وَلأنَّ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ لَا يُطَالَبُ بِهَا الْإِمَامُ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الدِّينَ يَمْنَعُ مِنْهَا.



| ٣٠ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَمَعَهُ عُرُوضٌ وَعَيْنٌ، جَعَلَ الدِّينَ فِي الْعُرُوضِ، وَزَكَّى عَنِ الْعَيْنِ^(١).

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي [٤١/ب] فِي رَوَايَةٍ: أَبِي الْحَارِثِ، وَالْمَرْوُذِيُّ: «إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَلْفٌ، وَعَلَيْهِ أَلْفٌ، وَلَهُ عُرُوضٌ بِأَلْفٍ، فَإِنْ كَانَ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ زَكَّى الْأَلْفَ، وَإِنْ كَانَ لغيرِ تِجَارَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

وَهَذَا مُحْمُولٌ:

(١) انظر: «ردعوس المسائل» للمؤلف (٤٣٨).

- على أن العَرُوضَ الَّتِي عِنْدَهُ لِلْبِدَلَةِ ، وَهِيَ وَفَوْقَ حَاجَتِهِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَسْقُطُ ؛
لأنَّه لَيْسَ هُنَاكَ مَا يُقَابِلُ الدَّيْنَ إِلَّا الْعَيْنُ .

وبه قال : مالك ، والشافعي .

- وعلى القول الَّذِي يَقُولُ : إِنَّ الَّذِي يَسْقُطُ الزَّكَاةُ .

وقال أَبُو حَنِيفَةَ : «يَجْعَلُ الدَّيْنَ فِي مُقَابَلَةِ الْعَيْنِ وَتَسْقُطُ الزَّكَاةُ» .

وقد أَوْمَأَ أَحْمَدُ إِلَى هَذَا فِي «رَوَايَةِ الْأَثَرِ» وَقَدْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ أَلْفٌ ،
وَعَلَيْهِ أَلْفٌ ، وَفِي يَدَيْهِ أَلْفٌ ، يَجْعَلُ الْأَلْفَ الَّتِي لَهُ بَالْتِي عَلَيْهِ ، أَمْ يَجْعَلُ الْأَلْفَ
الَّتِي عَلَيْهِ بَالْتِي فِي يَدَيْهِ ؟ فَقَالَ : «كَيْفَ يَجْعَلُ الَّتِي عَلَيْهِ بَالْتِي لَهُ وَلَا يَدْرِي الَّذِي
لَهُ يَصِيرُ إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟» .

وهذا مِنْهُ تَغْلِيْبًا لِإِسْقَاطِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الدَّيْنَ الَّذِي عَلَيْهِ فِي مُقَابَلَةِ الْعَيْنِ
الَّتِي فِي يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ فِي مُقَابَلَةِ الدَّيْنِ الَّذِي لَهُ .

دَلِيلُنَا : أَنَّ الدَّيْنَ إِنَّمَا يُسْقَطُ الزَّكَاةُ إِذَا قَابَلَ النَّصَابَ أَوْ بَعْضَهُ ، وَهَذَا هُنَا الدَّيْنُ
لَا يُقَابِلُ النَّصَابَ ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مَا يُقَابِلُ الدَّيْنَ ، وَهُوَ : قِيَمَةُ الْعَرَضِ ، فَيَجِبُ أَنْ لَا
يُسْقَطَ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْعَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ نَصَابٍ وَكَانَتِ الزِّيَادَةُ فِي مُقَابَلَةِ
الدَّيْنِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ ، كَذَلِكَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ عَرَضٌ يُقَابِلُ الدَّيْنَ .

وَلأنَّه قَادِرٌ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ آدَاءِ الدَّيْنِ وَالزَّكَاةِ ، فَرَجَبَ أَنْ لَا يُسْقَطَ أَحَدُهُمَا
الْآخَرَ ، دَلِيلُهُ : إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْعَيْنِ مَا يَقُومُ بِإِزَاءِ الدَّيْنِ ، وَيَفْضُلُ مَعَهُ نَصَابٌ .

وَلأنَّ الْعَرُوضَ نَوْعٌ مِنَ الْمَالِ فَجَارَ أَنْ يُجْعَلَ فِي الدَّيْنِ كَالْعَيْنِ .

ولأنه فضل عن دينه [قدر^(١)] تجب فيه الزكاة، كما لو كان عليه أربع مئة
وعليه مئتان، فإن الدين يُقابل المئتين، ويكون في الباقي الزكاة.
واحتج المخالف: بأن الدراهم والدنانير أولى بصرف الدين إليها من
العرض.

والجواب: أن صرف الدين إلى العروض أولى؛ لما فيه من الاحتياط
للزكاة، كما قلنا: تقوم العروض بما فيه الحظ، ولا يُعتبر ما اشتراها به.
ولأنه مدين في يده مثل ما عليه، فسقطت عنه الزكاة، دليله: إذا كان لم
يكن له عرض.

والجواب: أنه إذا لم يكن عرض فليس هناك جهة يصرف الدين إليها؛ فلهذا
وجب صرفه إلى النصاب، وليس كذلك هنا؛ لأن على ملكه ما يصرف الدين
إليه وهو العروض، فلم يجب صرفه إلى النصاب.



[٣١ | مسألة: إذا كان له دين على رجل فحال عليه الحول، ووجبت [٧٤٢]
الزكاة فيه، لم يلزمه أدائها قبل القبض، سواء كان مقدوراً على أخذه أو لم يكن^(٢).
نص عليه في رواية: حنبل، وبكر بن محمد، وأبي طالب: «في الدين بركبه
إذا قبضه لما مضى، وكذلك المرأة تزكي صداقها إذا قبضته».

وبهذا قال: أبو حنيفة.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «قدرًا».

(٢) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٣٩).

وقال الشافعي: «إذا كان له دين حال على مولي يقدر على أخذه، فحال الحول ووجبت فيه الزكاة، لزمه إخراجها عنه سواء قبضه أو لم يقبضه، وإن كان على حاضر مولي معترف إلا أنه يدافعه ويحتاج إلى الاستغذاء عليه أو كان على غائب، لم يلزمه إخراجها حتى يقبضه.

فإذا قبضه أخرج لما مضى قولاً واحداً، وإن كان على معسر لم يلزمه أدائها عما عليه، فإذا أيسر وقبضه فهل يلزمه أدائها لما مضى؟ فيه قولان، وكذلك إذا جحدته ثم أقر به، أو دفعه فتسي موضعه ثم ذكره، أو ضاع ثم وجدته.

دليلنا: إجماع الصحابة:

- روى أحمد بإسناده: عن نافع، عن ابن عمر: «كان لا يرى في الدين زكاة حتى يقبضه صاحبه»^(١).

- وروى أيضاً بإسناده: عن عبيدة: أن علياً قال ذلك^(٢).

- وروى أيضاً بإسناده: عن أبي ثعلبة، عن عائشة قالت: «ليس في الدين زكاة حتى يقبض»^(٣).

ذكر أبو بكر هذه الأخبار في كتابه بإسناده.

ولأنه دين في الذمة فلا يجب على صاحبه أداء الزكاة عنه قبل قبضه، دليله: إذ كان على غائب أو حاضر مولي يقر به، غير أنه يدافعه به، ويحتاج إلى

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٥٨٦).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٥٨٤).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٥٨٨).

الاستعداد عليه.

واحتج المخالف: بأنه نصاب وجبت فيه الزكاة، مقدور على أخذه متى طالبه به صاحبه، فأشبهه الوديعة.

والجواب: أن يد المودع يد المودع، فيصير كأنه في يده، وليس كذلك الدين؛ لأنه في ذمة من عليه وفي ضمانه لا يبرأ منه إلا بالتسليم، ولا يجب على صاحبه أداء الزكاة عنه حتى يقبضه كما قلت: إذا كان الذي عليه الدين غائباً.

❦ فإن قيل: إذا كان قادراً على أخذه متى شاء ثم ترك المطالبة باختياره لم يتأخر حق الفقراء باختياره تأخير المطالبة، كما قلنا في الوديعة.

❦ قيل له: إذا كان حاضراً وهو مليء مقرر به إلا أنه يحتاج إلى الاستعداد عليه فلم يستعد عليه، فقد أخره باختياره، فيجب أن لا يتأخر حق الفقراء، وقد قلت: «إنه لا يلزمه أدائه حتى يقبضه»، [فبطل] ^(١) ما [٤٢/ب] ذكرت، وأما الوديعة فقد بينا الفرق بينها وبين مسألتنا.



| ٣٢ | مسألة: إذا كان له على رجل مؤسّر أو معسر دين فوهبه له، أو صدّق به عليه، وهو ينوي أن يكون ذلك زكاة عن ماله العين والدين، لم يجزه من الدين الذي وهب، ولا عن غيره، ويضمن الزكاة ^(٢).

أوماً إلى هذا في «رواية صالح»، في رجل له على رجل دين يحل له

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فبطلت».

(٢) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٤٠).

الصَّدَقَةُ، فَيَتْرُكُهُ لَهُ أَوْ يَحْسِبُهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ؟ فَقَالَ: «لَا يَحْسِبُهُ مِنْ زَكَاتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَالٌ لَا يَدْرِي يَصِلُ إِلَيْهِ أَمْ لَا».

فَقَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ، وَهَذَا عَلَى الْعُمُومِ فِي الدَّيْنِ الَّذِي وَهَبَهُ، وَفِي الْعَيْنِ.

وكَذَلِكَ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ: «فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الدَّيْنُ وَهُوَ مَلِيٌّ، لَا يَحْسِبُهُ مِنْ زَكَاتِهِ».

وَبِهِ قَالَ: [مَالِكٌ] ^(١).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «إِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ مُعْسِرًا أَجْزَأَهُ عَنِ الدَّيْنِ الَّذِي وَهَبَهُ خَاصَّةً، وَلَا يُجْزِئُهُ عَنِ دَيْنٍ غَيْرِهِ، وَلَا عَنْ عَيْنٍ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا لَمْ يُجْزِهِ بِحَالٍ، لَا عَنِ الدَّيْنِ الَّذِي وَهَبَهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ».

دَلِيلُنَا: أَنَّ هِبَةَ الدَّيْنِ وَبِرَاءَتَهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ، فَوَجَبَ أَلَّا يُجْزِئَهُ عَنِ الزَّكَاةِ كَمَنَافِعِ الدَّارِ.

وَلَأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ عَلَيْنَا فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ أَنْ يَمْلِكَ الْفَقِيرُ تَمْلِكًا صَحِيحًا، وَأَنْ يَحْصُلَ الْقَبْضُ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ فِي هِبَةِ الدَّيْنِ، فَيَصِيرُ كَالْعِتَقِ وَتَكْفِينِ الْمَوْتَى.

وَلَأَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ فَلَا يُجْزِئُ عَنْ زَكَاتِهِ، دَلِيلُهُ: دَيْنٌ آخَرُ، وَالْعَيْنُ مِنْ أَمْوَالِهِ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: بِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ الْمُؤَدَّى وَالْمُؤَدَّى عَنْهُ، فَمَالٌ كُلُّ وَاحِدٍ

(١) زيادة يقتضيها السياق.

منهم حق. وقد أخرج ذلك على وجه القربة، وجب أن يجوز كمد في العين إذا
وجبت فيه زكاة، فتصدق به كمد على فقير. أنه يجزئ.

والجواب: أن ههنا قد وجد التميمي الصحيح، وهذا وجد إسقاط حق،
فهو كاعتق.

ولأنك عين، والإبراء حق، فهو كسكنى الدار.

واحتج: بأنه إذا وهبه له أو أبرأه سقط الدين عنه، وسقطه عن دينه أو
هلاكه لا يوجب ضمان الزكاة، فلو أوجبنا عليه الضمان لأوجبناه لأجل الهبة
والبراءة، وذلك لا يوجب الضمان على الواهب والمبرئ، وليس كذلك إذا كان
الذي عليه الدين غنياً؛ لأن وجوب الضمان عليه لا يتعلق بالبراءة والهبة، وإنما
يتعلق بإخراجه عن ملكه على غير وجه القربة.

والجواب: أنا لا نقول: ضمن الزكاة بالهبة [١٠٤٣] والإبراء، وإنما ضمنها
بختول الخول، فالنصاب على ملكه.

واحتج: بأن وجوب الزكاة في الدين يتعلق بشرط حصول الإغناء، ألا ترى
أنه لا يجب عليه أدائه إلا بعد قبضه، فإذا أبرأ منه أو وهبه، فقد صار بحيث لا
يحصل غنياً، فسقط حكم الوجوب إذا أخرجه مخرج القربة.

والجواب: [...] ^(١).

❦ فإن قيل: أليس قد قلتم: إنه يجوز للإمام ترك الزكاة على صاحب المال

(١) مكانها في (الأصل): «ثم بيض للحواب»، وهي مدرجة من انسخ في أصل الكتاب، والصواب
أنها حاشية توضيحية.

إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا وَيُجْزِيهِ ، [فَإِنَّهُ] ^(١) لَمْ يُؤْخَذْ بِنِيَّةِ التَّمْلِكِ الصَّحِيحِ .
[...] ^(٢) .



٢٢ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى إِبِلٍ بِأَعْيَانِهَا ، أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ ، وَهِيَ سَائِمَةٌ ، أَوْ عَلَى دَرَاهِمٍ ، أَوْ عَلَى دَنَانِيرَ بَعَيْنِهَا ، أَوْ فِي الذَّمَّةِ ، فَلَمْ يَقْبِضِ الْمَرْأَةُ حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ = وَجِبَتْ عَلَيْهَا الزَّكَاةُ إِذَا قَبِضَتْ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَعَ امْرَأَتُهُ عَلَيْهَا فَلَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ ، وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ إِذَا قَبِضَ ذَلِكَ ^(٣) .

نَصَّ عَلَى هَذَا فِي «رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ»: «فِي الْمَهْرِ يَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ سِنِينَ ، فَإِذَا قَبِضَتْهُ زَكَّتُهُ لِمَا قَاتَ مِنَ السِّنِينَ ، حَتَّى يَكُونَ أَقْلٌ مِنْ مِثَّتَيْنِ ، فَلَا تُزَكِّيهِ» .
وَكَذَلِكَ نَقَلَ ابْنُ لُقَاسِمٍ .

وَبِهَذَا قَالَ: الشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا زَكَاةَ عَلَيْهَا» .

وَالْخِلَافُ مَعَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مِنَ الدُّيُونِ:

* أَحَدُهَا: مَا يَمْلِكُهُ بغيرِ بَدَلٍ ، كَالْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ وَنَحْوِهِ .

* وَالثَّانِي: مَا يَمْلِكُهُ بَدَلًا عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ ، كَالْمَهْرِ وَالْجُعْلِ وَالْخُلْعِ وَالصُّلْحِ

(١) «هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الأصل): «لَنْ» .

(٢) «مَكَانَهَا فِي (الأصل): «لَمْ يَبِضْ لِلْجَوَابِ عَلَى السُّؤَالِ» ، وَهِيَ مَرْدُودَةٌ مِنَ النَّاسِخِ فِي أَصْلِ

الْكِتَابِ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا حَاشِيَةٌ تَوْضِيحِيَّةٌ .

(٣) «هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ «رَوَايَةِ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ .

من دم العمد.

❖ والثالث: ما يملكه بدلاً عن مالٍ لو بقي في يده لم تجب فيه الزكاة، كتمن عبد الخدمة، وثياب البذلة، ففي جميع ذلك إذا قبض منه نصابٌ وقد حال عليه الحول، فعندنا: يزكيه للحول الماضي، وعنده: يستقبل به حولاً.

ودليلنا: ما روي عن النبي ﷺ قال: «لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول»^(١). وهذا مالٌ قد حال عليه الحول.

ولأنه دينٌ مستقرٌ، فلم يشترط القبض في عقد الحول، دليله: القرض، وتمن المبيع، ونحو ذلك.

وفيه احترازٌ من مالِ الكتابةِ والدية قبل الحول، فإن ذلك الدين غيرٌ مستقرٌ؛ لأنَّ للمكاتب تعجيز نفسه، والعاقلة لم تجب عليهم الدية قبل الحول، وهذه العلة تختص المهر إذا كان في الذمة ولم يكن معيياً.

ولا يلزم عليه الدين المؤجل والدين على المعسر؛ لأنه [٤٣/ب] يُعتبر القبض في عقد الحول على ظاهر كلام أحمد، لأنه أطلق القول في رواية حنبل وأبي طالب، فقال: «إذا قبض الدين زكاه، وكذلك المرأة إذا قبضت الصداق زكته». ولم يفرق بين أن يكون مؤجلاً أو حالاً، وبين أن يكون في ذمة معسر أو مؤسر.

ولأنه علل في «رواية يعقوب بن بُختان» في المرأة إذا وهبت مهرها لزوجها

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٨٠) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٦٢١)، وابن ماجه (١٧٩٢) والبخاري (١٨/رقم: ٣٠٤) والدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٩، ١٨٩٠) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٥٠) من حديث عائشة. قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/٤٥٥): «إسناده ضعيف».

وقد مَضَى عَلَيْهَا عَشْرُ سِنِينَ: «عَلَيْهَا زَكَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مِلْكِهَا». فاعتَبَرَ الْمَلِكُ،
وهَذَا مُوجُودٌ فِي الْمُوَسِّرِ وَالْمُعَسِّرِ وَالْمُعَجَّلِ وَالْمُؤَجَّلِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى إِبِلٍ بَغِيرِ أَعْيَانِهَا أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهَا قَبْلَ
الْقَبْضِ؛ لِأَنَّا قُلْنَا: يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِي عَقْدِ الْحَوْلِ، وَهُنَاكَ لَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِي
عَقْدِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ السَّوْمُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَبَضَهَا وَلَمْ يُسَمِّهَا لَمْ يَلْزَمَهَا
الزَّكَاةُ حَتَّى يُسَمِّهَا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: وَلَا نُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ [لِلْإِسْقَاطِ] ^(١) بِالرَّدَّةِ
وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

❦ قِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَمْنَعُ الْإِسْتِقْرَارَ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِيهِ إِذَا
قَبِضَ الصَّدَاقُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْتَدَّ، أَوْ يُطْلَقَ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَيَسْقُطُ بِقَبْضِهِ،
وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهَا.

وإن شئت قلت: مَالٌ مَلَكَتُهُ وَاسْتَحَقَّتْ قَبْضُهُ فَلَمْ يُشْتَرَطْ وُجُودُ الْقَبْضِ فِي
عَقْدِ الْحَوْلِ، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ الْمَهْرَ بَدَلٌ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ، وَكَذَلِكَ الْجُعْلُ فِي
الْخُلْعِ، فَأَشْبَهَ مَالَ الْكِتَابَةِ وَالْذِّبَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الصَّدَاقَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا عَمَّا هُوَ مَالٌ فَهُوَ فِي نَفْسِهِ مَالٌ،
وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ دُونَ مُبَدَلِهِ.

(١) هذا هو لصواب، وفي (الأصل): «الإسقاط».

يَبِينُ صَحَّةَ هَذَا: أَنَّهُ بَعْدَ الْقَبْضِ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ ؛ لَكَوْنِهِ مَالًا فِي نَفْسِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا عَمَّا هُوَ مَالٌ ، وَكَذَلِكَ الْمِيرَاثُ وَالْأَجْرَةُ فِي الْإِجَارَةِ بَدَلٌ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ ؛ لَكَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ مَالًا ، كَذَلِكَ هَا هُنَا .

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي مَالِ الْكِتَابَةِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ ، وَلَئِنْ قَبِضَهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ ؛ لِأَنَّ لِعَبْدٍ تَعَجُّيزَ نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ الدَّيَّةُ قَبْلَ الْحَوْلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ وَلَا مُسْتَحَقَّةٌ أَيْضًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ ، فَإِنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ قَبْلَ الْمَوْتِ فَلَمْ تَسْقُطْ .

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ صَدَاقٌ لَمْ يَقْبِضْهُ ، فَلَمْ تَلْزَمْهَا زَكَاتُهُ ، دَلِيلُهُ: إِذَا وَهَبْتُهُ لَهُ وَقَدْ حَالَ الْحَوْلُ .

وَالْجَوَابُ: أَنَّ فِي الصَّدَاقِ ثَلَاثَ مَسَائِلَ :

* أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ غَنِيًّا ، فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ لِمَا مَضَى مِنَ الْأَحْوَالِ فِي يَدِ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

* الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَ دَيْنًا [١/٤٤] فَأَقْبِضَهُ بَعْدَ أَنْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، فَالزَّكَاةُ أَيْضًا عَلَيْهَا ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

* الثَّالِثَةُ: إِذَا كَانَ دَيْنًا وَلَمَّا تَقْبِضْهُ وَوَهَبْتُهُ لَهُ ، فَهَلِ الزَّكَاةُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَوْ عَلَى الزَّوْجِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ نَقَلَهُمَا حَرْبٌ :

قَالَ فِي مَوْضِعٍ: «إِذَا وَهَبْتُ مَهْرَهَا لَزَوْجِهَا ، يُزَكِّيهِ الزَّوْجُ لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ» .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «عَلَى الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ لَهَا» ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ

في أصح.

وقد نصَّ عليها في رواية إبراهيم بن هانئ ويعقوب بن يحنان: «إذا كان لها على زوجها مهر، فأتى عليه عشر سنين، فوهبته لزوجها، فالزكاة عليها؛ لأنه كان في ملكها». فقد نصَّ على أن الزكاة عليها، وعلى بحصول الملك، فعلى هذا لا فرق بين المسألتين، وإن التزم بعض أصحابنا الرواية الأولى.

فنقول: قد ملكت عليه ما لم يزل ملكه عنه؛ لأن ما كان ديناً في الذمة منكه عليه قبل أن [يُعَيَّنَهُ] (١)، فإن كان ملكه عليه قبل التعيين، فإذا وهبت له ذلك، فكان ملكه ما زال عن هذا الصداق، فلهذا كانت الزكاة عليه، ويُصرف هذا إذا كان عينا؛ لأنها ملكت عنه ما زال ملكه، فلهذا إذا ملكه عنها بعد ذلك لم يكن عليه الزكاة.

واحتج: بأن التَّصَبَّ لا يجوز إثباتها إلا بتوقيف أو اتفاق، وليس ها هنا واحد منهما.

والجواب: أنه يجوز إثباتها عندنا بالقياس، وعلى أنهم قد قالوا في بدل مال التجارة: إنه نصاب صحيح، ولم يحصل فيه اتفاق.

واحتج: بأن بدل عبيد الخدمة وثياب البذلة، لو بقي العبد في يده لم يكن له فيه زكاة، فلم يصير بدله من جنس الأموال الزكائية.

والجواب: بأن العبد لم يكن على صفة الثماء [لا تَفَاء] (٢) الثماء، وبدله

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ولا يبيعه».

حَصَلَ عَلَى صِفَةِ النَّمَاءِ ، فَلِهَذَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ .



| ٣٤ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الْمَالِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ بَطَلَ الْحَوْلُ ، وَيَسْتَأْنِفُ الْوَارِثُ بِهِ حَوْلًا^(١) .

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: أَبِي طَالِبٍ وَحَزْبٍ ، فَقَالَ: «وَمَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ أَوْ صِلَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ فَلَا يُزَكَّى حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» .

وَبِهَذَا قَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ .

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ:

- قَالَ فِي الْجَدِيدِ مِثْلَ قَوْلِنَا .

- وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ: «يَبْنِي الْوَارِثُ عَلَى حَوْلِ الْمَوْرُوثِ» .

دَلِيلُنَا: أَنَّهُ مِلْكٌ مُسْتَحْدَثٌ ، فَلَا يُبْنَى حَوْلُهُ عَلَى مِلْكٍ مَنِ انْتَقَلَ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ وَوُهِبَ لَهُ .

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ مِنْ وَرَثَ مَالًا وَرِثَهُ بِحُقُوقِهِ ، بِدِلَالَةٍ: مَنْ مَاتَ وَلَهُ دَيْنٌ عَلَى إِنْسَانٍ وَبِهِ رَهْنٌ ، انْتَقَلَ الدَّيْنُ إِلَى [٤٤/ب] الْوَارِثِ بِحُقُوقِهِ ، وَهُوَ: الرَّهْنُ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَطَالِبَةِ ، وَإِقَامَةِ الْبَيْتَةِ وَالِاسْتِخْلَافِ . وَكَذَلِكَ إِذَا جَنَى عَلَيْهِ عَبْدُهُ فَاسْتَحَقَّ الْأَرْضَ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَهُ ، أَنَّ وَارِثَهُ يَمْلِكُ الْعَبْدَ مَعَ الْأَرْضِ .

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِالْأَجَلِ ، وَخِيَارِ الْقَبُولِ ، فَإِنَّ الْوَارِثَ لَا يَقُومُ مَقَامَ

(١) هذه المسألة ساقطة من «ردوس المسائل» للمؤلف .



المُزَوَّرُ فِيهِ، وكذلك لو عَلَّقَ عَتَقَ عَبْدَهُ بِصِفَةٍ وَمَاتَ، انْتَقَلَ إِلَى وَارِثِهِ بِغَيْرِ صِفَةٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصِّفَةَ مِنْ حَقُوقِ الْمَلِكِ.



| ٣٥ | مَسْأَلَةٌ: بَيْعُ مَا وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ جَائِزٌ صَحِيحٌ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ»، فَقَالَ: «إِذَا بَاعَ الزَّرْعَ وَالنَّخْلَ وَقَدْ أَذْرَكَ، فَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ». فَقَدْ حَكَّمَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ، وَأَوْجَبَ الزَّكَاةَ عَلَى الْبَائِعِ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: «إِذَا بَاعَ الْغَنَمَ بَعْدَمَا وَجَبَتْ فِيهَا الصَّدَقَةُ، يُرَكَّبِي مِنَ الدَّرَاهِمِ».

وَبِهَذَا قَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ.

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ.

وَقَالَ أَصْحَابُهُ: «هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصْلَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي الذِّمَّةِ؟

قَالَ فِي الْجَدِيدِ: «تَجِبُ فِي الْعَيْنِ، فَإِنَّ الْمَسَاكِينَ يَسْتَحِقُّونَ جِزَاءً مِنَ الْمَالِ، وَيَصِيرُونَ شُرَكَاءَ لِرَبِّ الْمَالِ».

وَقَدْ قَالَ فِي الْقَدِيمِ: «تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ، وَالْمَالُ مُرْتَهَنٌ بِمَا فِي الذِّمَّةِ».

* وَالْأَصْلُ الثَّانِي: تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ، وَهُوَ: أَنْ يَبِيعَ أَحَدُهُمَا لَهُ وَالْآخَرُ لِغَيْرِهِ

(١) هذه المسألة مأخوذة من «رد المحتار على الدر المنثور» للمؤلف.

صَفَقَةً [وَاحِدَةً]^(١)، أَوْ يَبِيعَ حَرًّا وَعَبْدًا، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ فِيمَا لَا يَصْحُ عَلَى
الْإِنْفِرَادِ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَفِيمَا يَصْحُ بَيْعُهُ مُنْفَرِدًا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: يَصْحُ، وَالْآخَرُ:
لَا يَصْحُ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ، قُلْتُ: إِذَا بَاعَ مَالَهُ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّ
ابْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢) قَالَ: «إِنْ قُلْنَا: وَجُوبُ الزَّكَاةِ يُوجِبُ اسْتِحْقَاقَ جُزْءٍ مِنَ الْمَالِ،
فَإِنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ، وَهَلْ يَجُوزُ فِي الثَّانِي؟ قَوْلَانِ بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ
الصَّفَقَةِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الذَّمَّةِ، فَإِنْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهَا، صَحَّ
الْبَيْعُ فِي الْجَمِيعِ، وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْهَا، فَهَلْ يَصْحُ الْبَيْعُ فِيمَا عَدَا مِقْدَارَ الزَّكَاةِ؟ قَوْلَانِ
عَلَى مَا قَدَّمْنَا».

وَقَالَ الْمَرْوَزِيُّ^(٣) فِي «الشَّرْحِ»: «إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الزَّكَاةَ تُوجِبُ اسْتِحْقَاقَ جُزْءٍ
مَنْ الْعَيْنِ فَهَلْ يَصْحُ الْبَيْعُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ؟ قَوْلَانِ:

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «واحدًا».

(٢) هو: الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أبو علي البغدادي القاضي، أحدُ عظماء الشافعية
ورُفَعَائِهِمْ، تَفَقَّهَ بَابِنِ سُرَيْجٍ ثُمَّ بَأَيِ إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيِّ، وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو عَلِي الطَّبْرِيُّ وَالِدَارِقُطْنِي
وغيرهما، اشتهر صيته في الآفاق وتطايير ذكره، حتى انتهت إليه رئاسة المذهب، وله على
«المختصر» شرحين مبسوطاً ومختصراً، وتوفي ببغداد سنة: ٣٤٥. راجع ترجمته في: «طبقات
الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (٣/رقم: ١٦٩) و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهاب
(١/رقم: ٧٩).

(٣) هو: إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي، أبو إسحاق، الإمام الكبير، شيخ الشافعية، وفيه
بغداد، انتهت إليه رئاسة المذهب، أخذ عن أبي العباس بن سريج، وهو أكبر تلامذته، وتخرج
به أئمة كأبي زيد المروزي وغيره، من مصنفاته: «شرح مختصر المزني»، وفي أواخر عمره تحول
إلى مصر، وتوفي بها سنة: ٣٤٠. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٦/رقم: ٢٩٩٣)
و«وفيات الأعيان» لابن حلكان (١/رقم: ٣) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٢٩/١٥).



* أَحَدُهُمَا: بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ ، سَوَاءٌ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا .

* وَفِي الثَّانِي : قَوْلَانِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي صَحِيحٌ ، فَإِذَا أَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ عَلِمْنَا أَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزُلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَأَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُبْتَاعِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَيْبٍ وَجَدَهُ [١٧/٥٠] ثُمَّ ارْتَفَعَ قَبْلَ فَسْخِ الْبَيْعِ ، فَيَبْطُلُ خِيَارُهُ .

قَالَ : «وَإِذَا قُلْنَا : إِنَّ الزَّكَاةَ تَحِبُّ فِي الذِّمَّةِ وَتُعَلِّقُ بِالْعَيْنِ ، خُرُجَ ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى وَجْهَيْنِ :

* أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْبَيْعَ فِي مِقْدَارِ الزَّكَاةِ بَاطِلٌ وَإِنْ أَدَّى مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ بَاعَ شَيْئًا مَرْهُونًا ثُمَّ قَضَى الدَّيْنَ ، فَلَا يَصْحُحُ الْبَيْعُ حَتَّى يُجَدِّدَهُ بَعْدَ فِكِّ الرَّهْنِ .

* وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَكُونُ مَوْقُوفًا ، فَإِنْ أَدَّى مِنْ غَيْرِهِ تَمَّ الْبَيْعُ وَانْتَبَرَمَ ، وَإِنْ أَدَّى مِنْ غَيْرِهِ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي مِقْدَارِ الزَّكَاةِ » .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفُقَرَاءَ لَا يَمْلِكُونَ جِزَاءً مِنَ الْمَالِ وَلَا يَصِيرُونَ شُرَكَاءَ فِيهِ : أَنَّهُ لَوْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى غَنَمِهِ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، ثُمَّ تَوَالَدَتْ ، لَمْ يَسْتَحِقَّ الْفُقَرَاءُ مِنَ الْأَوْلَادِ شَيْئًا ، وَلَوْ كَانُوا قَدْ مَلَكَوا جِزَاءً مِنَ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَوْلَادُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّ الْمَالِ ، كَغَنَمٍ بَيْنَ جَمَاعَةِ تَوَالَدَتْ ، أَنَّ الْأَوْلَادَ نَكُونُ بَيْنَهُمْ .

وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ جَارِيَةً لِلتَّجَارَةِ ، فَوَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، جَازَ لَهُ وَطُؤُهَا ، فَلَوْ

كَانَ حَقُّهُمْ يَبْتُ فِي الْمَالِ عَلَى طَرِيقِ الشَّرِكَةِ، لَمَّا جَازَ لَهُ وَطُؤُهَا، كَجَارِيَةِ بَيْنَ
جَمَاعَةٍ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمْ وَطُؤُهَا.

❖ فَإِنْ قِيلَ: لَأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي قِيَمَتِهَا فَلَمْ يَمْنَعْ جَوَازَ وَطِئِهَا.

❖ قِيلَ لَهُ: عَلَى [قَوْلٍ] ^(١) الَّذِينَ يُوجِبُونَ الزَّكَاةَ فِي الْعَيْنِ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَالِ
التَّجَارَةِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَطَّأَهَا.

❖ قِيلَ لَهُ: هَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَيُلْزَمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ لَا يَسْتَحْدِمُهَا،
وَإِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفُقَرَاءِ.

وَلَا تَنَّهُمْ لَوْ صَارُوا شُرَكَاءَ فِي الْمَالِ، لَمَّا جَازَ لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنْ مَالِ
آخَرٍ إِلَّا بِرِضَاهُمْ، كَمَا لَوْ كَانَتْ أَرْبَعُونَ بَيْنَ اثْنَيْنِ، لِأَحَدِهِمَا تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ
وَالْآخَرُ شَاةً، فَأَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبَ الْأَكْثَرِ شَاةً، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَا
صَاحِبِ الشَّاةِ.

فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ، وَإِنَّمَا يَبْتُ لَهُمْ فِيهِ حَقٌّ وَهُمْ
غَيْرُ مُعَيَّنِينَ، قُلْنَا: كُلُّ حَقٍّ تَعْلَقَ بِالْمَالِ لِأَقْوَامٍ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ، لَمْ يَمْنَعْ جَوَازَ بَيْعِ
الْمَالِ، دَلِيلُهُ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ، وَالْكَفَّارَاتُ، وَخُمْسُ الْغَنِيمَةِ وَالْعُشْرُ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ
الرَّهْنُ وَالْعِتْقُ، لَأَنَّ ذَلِكَ لِمُعَيَّنٍ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالْخُمْسِ أَنَّهُ يَتَعْلَقُ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «القول».

بالذمة، فلم يمتنع البيع، وهما هنا الحق يتعلق بالعين.

❦ قيل: على علة الأصل يبطل بالمحجور عليه؛ فإن ذبونه تتعلق بالذمة، ومع هذا يمتنع من التصرف في العين، وكذلك الرهن الحق في ذمته، ويمتنع من البيع، وأما علة [هـ/ب] الفرع فلا يمتنع أن يتعلق الحق بالعين، ويجوز بيعه كما جاز العدول عن العين والإخراج من غيرها وإن كان الحق متعلقاً بالعين، وليس في البيع أكثر من العدول عن العين إلى غيرها.

ولأن تعلقه بالعين لم يوجب استحقاق جزء من الثماء للفقراء، ولم يمتنع من وطء الأمة إذا كانت للتجارة، تعين عليه الإخراج من نفس المال، كذلك يجب أن لا يمتنع ذلك من البيع.

واحتج المخالف: بقول النبي ﷺ: «في أربعين شاة شاة»^(١). فأثبت فيها شاة للفقراء، فدل على أنهم ملكوها.

والجواب: أن ثبوت الشاة فيها لا يدل على ثبوت الملك لهم، ألا ترى أن من كان له على آخر دين فمات الذي عليه الدين، ثبت الدين في تركته، ولا يملك صاحب الدين [شيئاً من]^(٢) التركة، وإذا ثبت مقدار دينه فيها على معنى استيفاء حقه منها، كذلك ثبتت للشافعي الأربعين على وجه الاستيفاء لا على وجه الملك.

واحتج: بأنه حق ثبت لهم بغير فعلهم، مشاعاً من جنس الأصل، فوجب

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) والطبراني في المعجم الأوسط (٧/رقم: ٧٥٦٦) - واللفظ له - من حديث أنس.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «من شيئاً».

أَنْ يَكُونَ مِلْكًا لَهُمْ قِيَاسًا عَلَى سَهَامِ الرِّقَّةِ.

والجواب: أَنَّهُ بَاطِلٌ بِالشُّفْعَةِ وَالَّذِينَ يَبْهَتُ فِي تَرْكَةِ الْمَيْتِ.

وَاحْتِجَّ لِلْقَوْلِ الَّذِي يَقُولُ: «إِنَّهَا تَجِبُ فِي الذَّمَّةِ، وَالْمَالُ مُرْتَهَنٌ بِمَا فِي الذَّمَّةِ»: أَنَّهُ مَالٌ تَعَلَّقَ بَعَيْنُهُ حَقُّ الاسْتِيفَاءِ لِأَدَمِيٍّ، فَوَجَبَ أَنْ يَمْنَعَ صِحَّةَ الْبَيْعِ، دَلِيلُهُ: الرَّهْنُ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ الْجَانِي؛ لِأَنَّ فِيهِ قَوْلَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَأْجِرُ فِيهِ قَوْلَانِ، عَلَى أَنَّ حَقَّ الْمُسْتَأْجِرِ يَتَعَلَّقُ بِمَنَافِعِهِ لَا بَعَيْنِهِ.

والجواب: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِتَرْكَةِ الْمَيْتِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الرَّهْنِ لَوَجَبَ إِذَا كَانَتْ جَارِيَةً لِلتَّجَارَةِ وَوَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، أَنْ يُمْنَعَ الْوَلِيُّ مِنْ وَطْئِهَا كَمَا يُمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ وَطْءِ الْمَرْهُونَةِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ لَا يَجُوزَ بَيْعُ مَا زَادَ عَلَى مِقْدَارِ مَا يُقَابِلُ الدَّيْنَ مِنَ الرَّهْنِ.



| ٣٦ | مَسْأَلَةٌ: النَّصَابُ مُعْتَبَرٌ فِي الْحُبُوبِ وَالشُّمَارِ، وَلَا زَكَاةُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حَتَّى تُبْلَغَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتٌّ^(١).

نَصَّ عَلَى هَذَا فِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرَمُ، وَيَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٢)،

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ «رَعْوَسِ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ.

(٢) هُوَ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الشُّقْرَانِيُّ الشُّعْرَانِيُّ، النَّسَائِيُّ، ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَالُ فَقَالَ: «نَفَقَةُ رَفِيعِ الْقَدْرِ، جَلِيلِ وَرَعٍ، أَمَارٌ بِالْمَعْرُوفِ، نَهَاءٌ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَخْبِرْتُ أَنَّهُ قَتَلَ بِمَكَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَكْرَهُهُ وَيَقْدِمُهُ وَيَأْنَسُ بِهِ وَيَعْرِفُ لَهُ حَقَّهُ، رَوَى عَنْ»



فقال: «ليس فيما دون خمسة أوسق شيء».

وبهذا قال: مالك، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: «النصاب غير معتبر في ذلك، فيجب العشر في قليله وكثيره».

دللنا: ما روى أحمد في «مسائل عبدالله» قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، [١/٤٦] قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حَبَّ صَدَقَةٍ»^(١). وقد رواه أحمد في «المسند»^(٢).

قال الميموني: «قلت لأبي عبدالله: سألتني أبو عبيد عن حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ: «ليس صدقة في تمر ولا حَبٍّ»، وفي كتابي عنك: «تمر» ٩، فانكر ذلك وقال: «بعض من تحدث به عن أبي سعيد يقول: «تمر»، وهو عندي خطأ؛ لأن التمر ما كان في رءوس النخل وليس فيه شيء، والتمر إذا جُدَّ [فيه] (٣) الزكاة».

وروى أحمد في «مسائل عبدالله»، قال: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَهَاشِمٌ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - يعني: شيبان -، عن ليث، عن

- أبي عبدالله أجراء صالحة و«مسائل» كثيرة. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١٥٠) و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (١/رقم: ٣١١).

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٦٢٨). والحديث أيضًا في البحاري (٢/رقم: ١٤٤٧) ومسلم (٣/رقم: ٩٩١).

(٢) أحمد (٥/رقم: ١١٩٩٩).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فقير».

نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة من الإبل ولا خمس أواق ولا خمس أوساق صدقة»^(١).

وروى أحمد في «مسائل عبد الله» قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، [عن جابر بن عبد الله قال]^(٢): قال رسول الله ﷺ: «لا صدقة فيما دون خمسة أوسق»^(٣).

وروى أبو بكر الأثرم في «مسائله» بإسناده: عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: «أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن: العشر في العقار، [و]^(٤) ما سقط السماء أو كان بعلًا^(٥) [فيه]^(٦) العشر إذا بلغ خمسة أوسق»^(٧).

وروى الدارقطني بإسناده: عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل في البئر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق، ولا يحل في الرقيق زكاة حتى

(١) لم أقف عليه في «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله، وقد أخرجه أحمد في «المسند» (٣/رقم: ٥٧٧٤). في إسناده: ليث بن أبي سليم، ضعيف.

(٢) من «مسند أحمد» فقط.

(٣) لم أقف عليه في «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله، وقد أخرجه أحمد في «المسند» (٦/رقم: ١٤٣٧٩).

(٤) من «صحيح ابن حبان» فقط.

(٥) قال ابن الأثير في «النهاية» (١٤١/١ مادة: ب ع ل): «هو: ما شرب من التخليل بعروقه من الأرض من غير سقي سماء ولا غيرها، قال الأزهرى: «هو ما يبت من التخليل في أرض يقرُب ماؤها، فرسخت عروقها في الماء واشتغلت عن ماء السماء والأنهار وغيرها».

(٦) كذا في «المستدرک» و«السنن الكبير»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «فيه».

(٧) أخرجه ابن حبان (٧/رقم: ٦٦٠٠) والحاكم (١/٣٩٥) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٣٦، ٧٥٠٠).



تَبْلُغَ خُمْسَ أَوَاقٍ، وَلَا يَحِلُّ فِي الْإِبِلِ زَكَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ خُمْسَ ذَوْدٍ^(١).

• فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٢) يَنْفِي الصَّدَقَةَ عَمَّا دُونَ خُمُسٍ أَوْسُقٍ، وَالْعُسْرُ لَيْسَ بِصَدَقَةٍ.

• قَبْلَ لَهُ: كُلُّ مَالٍ يُخْرَجُ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يُسَمَّى صَدَقَةً، سَوَاءٌ كَانَ فَرْضًا أَوْ تَطَوُّعًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. وَأَجْمَعْنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْعُسْرَ يُصْرَفُ فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ.

وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَهُ بِالْإِبِلِ وَالزَّرَقِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّدَقَةِ فِي الْإِبِلِ وَالزَّرَقِ: مَا يُصْرَفُ فِي الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّمَرِ مِثْلُهُ. [٤٦/ب]

وَلأنَّهُ لَوْ كَانَ الْعُسْرُ لَا يُسَمَّى صَدَقَةً، لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ مَا دُونَ خُمُسٍ أَوْسُقٍ فَائِدَةٌ، وَيُوضَحُ هَذَا - أَنَّ الْعُسْرَ صَدَقَةٌ - : مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاةُ زَبِيٍّ كَمَا تُؤْخَذُ صَدَقَةُ النَّخْلِ تَمَرًا»^(٣). فَسَمَّى الْمَأْخُودَ مِنَ النَّخْلِ وَالكَزْمِ زَكَاةً.

وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ [بَعَثَهُمَا]^(٤)

(١) الدارقطني (٢/رقم: ١٨٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٤٧) ومسلم (٣/رقم: ٩٩١) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أبو داود (١٦٠٣). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٨٠٧): «ضعيف».

(٤) كذا في مصادر التخريج، وهو الصواب، وفي (الأصل): «تعهد».

النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُمَا أَنْ يُعْلَمَا النَّاسَ أَمَرَ دِينِهِمْ، وَقَالَ: «لَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ»^(١). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُشْرَ صَدَقَةٌ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالزَّكَاةِ الْعُشْرَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ حُقُوقًا كَانَتْ وَاجِبَةً فِي الزَّرْعِ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(٢) [النساء: ٨]، ثُمَّ نُسِخَتْ بِالْعُشْرِ وَنِصْفِ الْعُشْرِ.

❖ قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ فِي الزَّرْعِ صَدَقَةٌ تَخْتَصُّ بِمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ نَسَخَهَا الْعُشْرُ وَنِصْفُ الْعُشْرِ، وَلَمْ يُسْمَعْ بِهِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِذَلِكَ شَرْعٌ، وَلَا تَكَلَّمَ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، وَلَا فَلْيَرَوْهُ الْمُخَالَفُ عَنْ رَجُلٍ مِنَ السَّلَفِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(٣)، فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِقِسْمَةِ الثَّمَارِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي جَمِيعِ قِسْمَةِ الْأَمْوَالِ عَلَى جَمِيعِ الْوُجُوهِ.

قَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ: «أَذَرَكْنَا النَّاسَ وَهُمْ يُقَسِّمُونَ عَلَى الْقَرَابَاتِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْيَتَامَىٰ مِنَ الْعَيْنِ وَالْوَرَقِ، فَإِذَا صَارَتِ الْقِسْمَةُ إِلَى الْأَرْضِينَ

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي «الْأَوْسَطِ» لابن المنذر، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٢/رَقْم: ١٩٢١) وَالْمُحَاكِمُ (٤٠١/١) وَالْبَيْهَقِيُّ (٨/رَقْم: ٧٥٢٤).

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ».

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُمْ».

وَالرَّقِيقِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، قَالُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا، كَانُوا يَقُولُونَ لَهُمْ: بُورِكَ
فِيكُمْ^(١).

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْصُصْ بِهِ مِقْدَارًا دُونَ مِقْدَارِ،
وَلَا نَوْعًا دُونَ نَوْعٍ مِنَ الْمَالِ.

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: «سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ
الْقِسْمَةَ أَزْوَاجُ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ﴾، فَقَالَ: أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ أَبِي
مُوسَى^(٢)، يُعْطِي قَرَابَةَ الْمَيْتِ^(٣) مِنْ حَضَرَ الْقِسْمَةِ، فَيُعْطِي [الصَّغِيرَ]^(٤) مَا كَانَ
يُعْطِي الْكَبِيرَ إِذَا أَخَذَ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَإِذَا كَانُوا صَغَارًا^(٥) لَمْ يُعْطَوْا شَيْئًا^(٦)».

فَقَدْ بَيَّنَّ أَحْمَدُ أَنَّ الْآيَةَ لَمْ يُقْصَدْ بِهَا الصَّدَقَاتُ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ قِسْمَةُ
أَمْوَالِ الْمَوَارِيثِ.

وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ حَقُّ مَالٍ مَصْرُوفٌ إِلَى أَهْلِ الشُّهُمَانِ شَرْعًا، فَاعْتَبِرَ فِيهِ
النِّصَابُ كَالْمَوَاشِيِّ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ صَدَقَةِ [i/v] الْفِطْرِ
وَالْكَفَّارَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي مَالٍ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي الذَّمَّةِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَقٌّ يُخْرَجُ عَنْ مَالٍ يُصْرَفُ إِلَى أَهْلِ الشُّهُمَانِ شَرْعًا، وَلَا

(١) انظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (٣٤٤/٦).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤٤٠/٦).

(٣) يعلمها في (الأصل) زيادة: «لقول»، وليست في «الفروع» لابن مفلح (٣٥/٨)، والصواب حذفها.

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الشيء».

(٥) أي: الورثة.

(٦) أي: من حضروا القسمة.

يَلْزَمُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُخْرَجَةٍ عَنْ مَالٍ ، وَلَا تَلْزَمُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَاتُ ؛ لِأَنَّهَا أَيْضًا لَا تَجِبُ عَنْ مَالٍ .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أُرُوشُ الْجَنَائِيَّاتِ وَقِيمُ الْمُسْتَهْلَكَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَرَفُ إِلَى أَهْلِ السُّهُمَانِ .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا أَوْصَى [أَنْ] ^(١) تُصَرَفَ ^(٢) إِلَى الْأَصْنَافِ ، أَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى الْأَصْنَافِ ، أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّصَابُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ صَرَفُهُ إِلَيْهِمْ شَرعًا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ بِإِيجَابِهِ .

❖ فَإِنْ قِيلَ : الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ : أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَقُوبُ بَعْدَ جُوبِ الْحَقِّ ، فَاعْتَبِرَ النَّصَابُ فِي ابْتِدَائِهَا ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُرْجُودٌ فِي مَسْأَلَتِنَا ، فَهِيَ كَالْغَنِيمَةِ .

❖ قِيلَ لَهُ : لَا يُعْتَبَرُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَقُوبٌ بَعْدَ جُوبِ الزَّكَاةِ ، كَمَا لَا يُعْتَبَرُ فِي الْعُشْرِ .

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ : بِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» ^(٣) . وَهَذَا عَامٌّ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْأَثْرَمَ قَدْ رَوَى فِيهِ زِيَادَةً : «إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» ، وَهَذَا زَائِدٌ ، وَهُوَ أَوْلَى .

وَعَلَى أَنَّ خَبَرَنا مُقَيَّدٌ وَخَبَرُهُمْ مُطْلَقٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْضَى بِالْمُقَيَّدِ عَلَى

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) بعدها في (الأصل) زيادة : «ثلاثة» ، والصواب حذفها .

(٣) أخرجه البخاري (٢/رقم : ١٤٨٣) من حديث ابن عمر .

المُطْلَقِ ، كما قَضَيْنَا فِي قَوْلِهِ : «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْاقٍ مِنَ الزَّرْقِ صَدَقَةٌ» ،
عَلَى قَوْلِهِ : «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ»^(١) .

❖ فَإِنْ قِيلَ : خَبَرْنَا وَإِنْ كَانَ عَامًّا وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ أَوَّلَى مِنَ الْخَاصِّ
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ .

❖ قِيلَ لَهُ : خَبَرَكُم مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِعْمَالِ بَعْضِهِ وَهُوَ : خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا ،
وَمُخْتَلَفٌ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ ، وَعَلَى أَنَّكُمْ تَرَكْتُمْ هَذَا الْأَصْلَ فِي قَوْلِهِ : «أُحِلَّتْ لَنَا
مَيْتَانِ وَدَمَانِ»^(٢) ، مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ ، وَنَهْيُهُ عَنِ الطَّافِي يُعَاذِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» [المائدة: ٣] ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي
قَوْلِهِ : «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٣) ، لِأَنَّهُ يُعَاذِيهِ ظَاهِرُ مُتَّفَقٍ عَلَى
اسْتِعْمَالِهِ .

❖ قِيلَ لَهُ : عُمُومُ الْآيَةِ قَدْ سَقَطَ بِخُصُوصِ السُّنَّةِ الْخَاصَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى
اسْتِعْمَالِهَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ» .

وَجَوَابُ آخِرٍ ، وَهُوَ : أَنَّ خَبَرَكَ قُصِدَ بِهِ بَيَانُ مِقْدَارِ الْوَاجِبِ ، وَخَبَرُنَا قُصِدَ
بِهِ بَيَانُ مِقْدَارِ الْمَوْجِبِ فِيهِ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ : «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ صَدَقَةٌ»^(٤) ، وَقَوْلِهِ :

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس .

(٢) أخرجه أحمد (٣/رقم: ٥٨٢٧) وعبد بن حميد (٢/رقم: ٨٢١) وابن ماجه (٣٢١٨ ، ٣٣١٤)
والدارقطني (٥/رقم: ٤٧٣٢) والبيهقي (١٩/رقم: ١٩٠٢٨) من حديث ابن عمر . وقد رُوِيَ
الحديث مرفوعًا ، قال البيهقي : «هذا هو الصحيح» ، وقال أبو زرعة كما في «العلل» لابن أبي
حاتم (٤/رقم: ١٥٢٤) : «الموقوف أصح» .

(٣) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٤٧) ومسلم (٣/رقم: ٩٩١) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٤) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس .

«نِيسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ مِنَ التَّورِقِ صَدَقَةٌ».

واحتج: بما رَوَى أَبُو مُطِيعٍ الْبَلْخِيُّ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَدِشٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا سَقَتِ السَّمَاءُ فِيهِ [٧ ب] الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بَنَضَحٍ أَوْ غَرَبٍ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ»^(١).

والجواب: أَنَّ أَبَا مُطِيعٍ الْبَلْخِيَّ مَجْهُولٌ، وَأَبَانَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ بَعْدَ الْخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ، وَتَكُونُ الْغَائِثَةُ بَيَانًا أَنَّهُ لَا وَقَصْرَ بَعْدَ النَّصَابِ الْأَوَّلِ.

واحتج: بِأَنَّ كُلَّ مَالٍ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَفْوُ بَعْدَ جُوبِ الْحَقِّ لَمْ يُعْتَبَرُ فِي ابْتِدَائِهِ، دَلِيلُهُ: الْغَنِيمَةُ وَالرَّكَازُ.

والجواب: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ [الْعَفْوِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالْعَفْوِ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّ عِلَّتَهُمَا مُخْتَلِفَةٌ]^(٢)؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ فِي الْإِبْتِدَاءِ يُعْتَبَرُ لِكَثْرَةِ الْمَالِ وَيَتْلَعُ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ، وَفِي الثَّانِي يُعْتَبَرُ فِيمَا لَا يَتَبَعَضُ لِنَلَا يُؤَدِّي إِلَى إِيْجَابِ الْحَقِّ، سَوَاءَ الْمَشَارَكَةُ وَاخْتِلَافُ الْأَيْدِي، فَإِذَا كَانَ الْمَالُ مِمَّا يَتَبَعَضُ وَيَنْجَزُّ لَمْ يُعْتَبَرِ النَّصَابُ بَعْدَ الْوَجُوبِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: لَا يُؤَدِّي إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ، فَلَا يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَافِ الْأَيْدِي.

(١) لم أقف عليه مسدداً، وأورده ابن الحوزي في «التحقيق» (٥/رقم ١١٢٩)، وقال: «هذا إسناد لا يساوي شيئاً».

(٢) مكررة في (الأصل).

﴿١٠﴾ قِيلَ لَهُ: قَدْ يَكُونُ السَّاعِي لَا يَرَى إِخْرَاجَ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَّاتِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى إعْطَاءِ الْجُزْءِ .

وجواب آخر ، وهو: أَنَّ الْعُسْرَ يَجِبُ فِي مَالِ الْمُسْلِمِ عَلَى طَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ ، [فَاعْتَبِرْ أَنْ يَبْلُغَ الْمَالُ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ] ^(١) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْلاكِهِمْ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى أَهْلِ الْخُمْسِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَافْتَرَقَا ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُعْتَبَرِ النَّصَابُ فِي الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .

وَلِأَنَّ النَّصَابَ لَمَّا لَمْ يُعْتَبَرْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْنَاسِ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ لَمْ يُعْتَبَرْ فِي جَمِيعِهَا ، وَلَمَّا اعْتَبِرَ النَّصَابُ فِي بَعْضِ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ اعْتَبِرَ فِي جَمِيعِهَا .

وَلِأَنَّ مَالَ الْخُمْسِ لَمَّا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَالٍ مَخْصُوصٍ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمِقْدَارٍ مَخْصُوصٍ ، وَالْعُسْرُ لَمَّا تَعَلَّقَ بِمَالٍ مَخْصُوصٍ ، وَجَبَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمِقْدَارٍ مَخْصُوصٍ كَسَائِرِ الزَّكَّاتِ .

وَعَلَى أَنْ قِيَاسَ هَذَا عَلَى سَائِرِ الزَّكَّاتِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى خُمْسِ الْغَنِيمَةِ لِشَبْهِهِ بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَصْرَفَ الْعُسْرِ مَصْرَفُ الزَّكَّاتِ ، وَيَمْنَعُ مِنْهُ مَا يَمْنَعُ مِنْ سَائِرِ الزَّكَّاتِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَتَّاسِبِينَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ كُلَّ حَقٍّ يَجِبُ فِي مَالٍ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهِ حُتُولُ الْحَوْلِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهِ النَّصَابُ ، دَلِيلُهُ: مَالُ الْغَنِيمَةِ ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي مَالِهِ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي الذَّمَّةِ .

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْحَوْلَ إِنَّمَا ضَرِبَ لِتِكَامُلِ نَمَاءِ الْمَالِ ، وَالْحُبُوبُ وَالشُّمَارُ

(١) مكررة في (الأصل) .

يَحْصُلُ نَمَائُهَا دَفْعَةً، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهَا الْحَوْلُ، وَالنِّصَابُ اعْتَبَرَ لِيَبْلُغَ الْمَالُ حَدًّا يَحْتَمِلُ [١/١٨] الْمُوَاسَاةَ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُحْتَاجُ إِلَى اعْتِبَارِهِ فِي الثَّمَارِ كَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي غَيْرِهَا، فَاعْتَبَرَ ذَلِكَ فِيهَا، ثُمَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: مَا ذَكَرْنَا فِيهَا قَبْلُ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ النِّصَابَ أَحَدُ سَبْعِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يُعْتَبَرَ فِي وَجُوبِ الْعُشْرِ، دَلِيلُهُ: الْحَوْلُ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُعْتَبَرُ فِيهِ النِّصَابُ لاختَلَفَ باختلافِ أَجْنَاسِ الْأَمْوَالِ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَايَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ أَمْوَالَ الْعُشْرِ لَمَّا تَقَارَبَتْ أَثْمَانُهَا فِي الْغَالِبِ اتَّفَقَ بَعْضُهَا، وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ لَمْ يَتَقَارَبْ أَثْمَانُهَا فَاخْتَلَفَ انْتِصِبُهَا.



| ٣٧ | [مَسْأَلَةٌ^(١)]: وَمِقْدَارُ النِّصَابِ فِي النَّخْلِ وَالكَزْمِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ثَمَرًا وَزَيْبًا، فِي أَصَحِّ الرُّوَابِطَيْنِ^(٢).

أَوَّمَا إِلَيْهِ فِي «رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ»، فَقَالَ: «وَالْعِنَبُ يُخْرَصُ عَلَيْهِمْ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْعُشْرُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْعُشْرُ إِذَا أَثْمَرَ».

وَهُوَ قَوْلُ: الشَّافِعِيِّ.

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «فَصْلٌ».

(٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ «رَعُوسِ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ.

- وفيه رواية أخرى: «أنها خمسة أوسقي رطباً وعنباً، ويكون قدر الزكاة العشر أو نصفة تمرًا». نص عليه في «رواية الأثرم».

فقال الشافعي: «يُخَرَّص ما يُتَوَلَّى إليه، وإنما هو على ظاهر الحديث».

فيل له^(١): «فإن خُرِصَ عليه مئة وسقي رطباً يُعْطَى عشرة أوسقي تمرًا؟» فقال: «نعم، وهو على ظاهر الحديث». وهذه الرواية اختيار أبي بكر الخلال.

ووجهها: ما تقدّم من حديث جابر: «لا صدقة فيما دون خمسة أوسقي»^(٢)، دليلاً: إذا بلغت خمسة أوسقي ففيه صدقة، وذلك عام في حال جفافه ورطوبته.

وكذلك حديث عمرو بن حزم: «ما سَقَتِ السَّمَاءُ [أو]^(٣) كان بَعْلًا، ففيه العشر إذا بلغ خمسة أوسقي»^(٤). ولم يُفَرَّقْ.

• فإن قيل: فقد روي في حديث أبي سعيد: «ليس فيما دون خمسة أوسقي من تمر صدقة»^(٥). وهذا خاص في التمر، فهو يقضي على المطلق.

• قيل: يحتمل أن يكون المراد ليس فيما دون خمسة أوساق مما يصير تمرًا صدقة، كما قال تعالى: ﴿إِنِّي أَرْسَلْتُكَ أَنعِمَ حَرًّا﴾ [يوسف: ٣٦]، معناه: يتولّى إلى الحمر.

(١) أي: للإمام أحمد.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧٣٧٨، ٧٣٧٩) وأحمد (٦/رقم: ١٤٣٧٩) وعبد بن حميد (٢/رقم: ١١٠٤) وابن ماجه (١٧٩٤) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٠٦).

(٣) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (الأصل): «أو».

(٤) أخرجه ابن حبان (٧/رقم: ٦٦٠٠) والحاكم (١/٣٩٥) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٣٦، ٧٥٠٠).

(٥) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٩) ومسلم (٣/رقم: ٩٩١).



وبدّلَ عَلَيْهِ أَيْضًا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِييًا كَمَا تُؤْخَذُ صَدَقَةُ النَّخْلِ تَمْرًا»^(١). فَأَمَرَ بِخُرْصِ الْعِنَبِ وَلَمْ يَشْطَرِطْ حَالَ الْجَفَافِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطَنِيُّ بِإِسْنَادِهِ فِي حَدِيثِ عَتَّابٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ زَبِييًا كَمَا يُخْرَصُ التَّمْر»^(٢). وَهَذَا خَاصٌّ فِي الزَّبِيِّ، فَوَجَبَ أَنْ يُقْضَى بِهِ عَلَى [٤٨/ب] الْمُطْلَقِ.

❦ قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ يُخْرَصُ الْعِنَبُ فَيُخْرَجُ زَكَاتُهُ زَبِييًا، فَيَكُونُ ذِكْرُ الزَّبِيِّ رَاجِعًا إِلَى الْمُخْرَجِ مِنْهُ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ قَدْ رَوَى هَذَا فِي حَدِيثِ عَتَّابٍ: «أَمَرَنَا أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِييًا».

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ فِي حَالِ رُطُوبَتِهِ وَيُدَوُّ الصَّلَاحِ، [فَهِيَ] ^(٣) حَالُهُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الثَّمَارِ، وَكَانَ مِقْدَارُ النَّصَابِ مُعْتَبَرًا فِيهَا، دَلِيلُهُ: حَالُهُ الْجَفَافِ.

[وَلَا يُلْزَمُ] ^(٤) عَلَيْهِ الْحُبُّوبُ، [فَإِنْ] ^(٥) الْوَجُوبَ يَحْصُلُ إِذَا انْعَقَدَ، وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ؛ لَقَوْلِنَا بِوَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الثَّمَارِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ مَا وَجَبَ خُرْصُهُ اعْتَبِرَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٤٤) وَابْنُ خَزِيمَةَ (٣/رقم: ٢٣٧٧، ٢٣٧٨) وَابْنُ حِبَانَ (٤/رقم: ٣٢٨٢) وَالتَّطَبَّاعِيُّ (١٧/رقم: ٤٢٤). قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٣/رقم: ٨٠٧): «ضَعِيفٌ».

(٢) الدَّارَقُطَنِيُّ (٣/رقم: ٢٠٤٩).

(٣) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) مَكْرُورَةٌ فِي (الْأَصْلِ).

(٥) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «أَنْ».

نصيبه بحديث رُطوبته . دليله : إذا كنت ثمرة مثلها لا تجف .

• فإن قيل : ليس هناك حانة يُعتبر نُقصانها فيها . فلهذا اعتبر نصيبها بحال رُطوبتها .

• قيل : فكان يجب أن يُعتبر بأمثالها إذا جفت كم قدر نُقصانها ، فيضمه إليها في حال رُطوبتها ، ولا يقتصر على خمسة أوسق رطباً وعنباً .

ولأنه أحد نوعي المال ، فكان المخرج أكمل من المخرج عنه ، دليله : الماشية ، وذلك أن المال على ضربين : ماشية ، وغيرها ، ثم ثبت أن الماشية تكون على صفة يكون المخرج أكمل من المخرج عنه ، وهو : إذا تماوتت الأمهات وبقيت السخال ، فإنه يخرج كبيرة عن السخال ، كذلك جاز أن يخرج الربيب والتمر عن العنب والرطب .

وليس لهم أن يقولوا : إن هناك تعلق الوجوب بالسخال على طريق التبع ؛ لأننا قد أفسدنا هذا السؤال على أبي حنيفة في السخال والحملان هل فيها زكاة ؟ وأنه ليس هناك متبوع ؛ لأن المتبوع ما ينفرد بنفسه ، وإذا لم يتق من الأمهات إلا واحدة لم ينعقد الحول عليها ، فكيف تكون متبوعة .

وعلى أن القليل يتبع الكثير ، وعندهم لو بقي تسعة وثلاثون سخلة ، تبعث واحدة مُسنّة .

ووجه الثانية : ما تقدم من حديث أبي سعيد ، وقوله : « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » ، وقوله في حديث عتاب : « يُخرص ربيباً » .

والجواب عنه : ما تقدم .

واحتج: بأنه لو كانت هذه حالة لمقدار النصاب، لكانت حالة لإخراج الزكاة منه كالجفاف.

والجواب: أنه إنما لم يكن حالة لإخراج الزكاة؛ لأن حالة الإخراج بعد الجفاف؛ لأننا لا نكلفه الإخراج من غيرها لما فيه من الإجحاف، وليس في اعتبار النصاب في حالة الوجوب إجحاف، وعلى أنه لا يمتنع أن يكون حالة الوجوب ولا يكون الإخراج كالسخال مع الأمهات.

واحتج: [١/٤٩] بأن اعتبار هذا المقدار إجحاف، ومبنى الزكاة على التعديل، فإذا أوجبتم اليابس عن الرطب أخرجتموه عن بابه.

الجواب: أن هذا يبطل على قول مالك: «بإخراج الصّحاح عن المراض، والكبار عن الصغار»، ويبطل على قول الشافعي: «بإخراج الأمهات عن السخال».

وجواب آخر، وهو: أنه لا إجحاف فيه من وجهين:

* أحدهما: أن قيمة الرطب في العادة أعلى من قيمة التمر فاعتدلاً.

* والثاني: أن الخارص يجفف عنهم في الحرص بقدر الثلث بقدر ما يكون، فيكون ذلك بإزاء الفاضل من التمر والزبيب.

واحتج: بأن نصاب الحب يُعتبر حال جفافه، كذلك العنب والرطب.

والجواب: أن الحب لا يمكن اعتباره إلا بعد جفافه؛ لأنه لا يعلم مقداره، وفي مسألتنا يمكن اعتباره قبل جفافه؛ لأنه مُشاهد، ولهذا المعنى لا يُخرص

الزَّرْعُ وَيُخْرَصُ الثَّمَارُ.



٣٨ | مَسْأَلَةٌ: يَجِبُ الْعَشْرُ فِي كُلِّ مَا يُكَالُ وَيُدَّخَرُ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ^(١).

نَصَّ عَلَى هَذَا فِي «رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ»، فَقَالَ: «يُعْطَى الْعَشْرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، مِنَ الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالذُّرَّةِ، وَالسُّلْتِ^(٢)، وَالزَّيْبِ، وَالْجُوبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْأُرْزِ، وَالْعَدَسِ، وَالْحِمَصِ، وَالْخَزْدَلِ، وَأَشْبَاهِهِ، فَأَمَّا الْجَوْزُ فَلَيْسَ بِمَكِينٍ، وَأَمَّا اللُّوزُ فَيُكَالُ». أَي: فِيهِ الصَّدَقَةُ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَصَالِحٍ: «وَمَا كَانَ يُكَالُ وَيُدَّخَرُ وَيَقَعُ فِيهِ الْقَفِيرُ فِيهِ الْعَشْرُ، وَمَا كَانَ مِثْلَ: الْقَثَاءِ، وَالْبَصْلِ، وَالْخِيَارِ، وَالرَّيَاحِينِ، وَالْبَقْلِ، وَالْكُرْاثِ، وَالسَّقَزَجَلِ، وَالرُّمَّانِ، وَالْإِجَاصِ، وَالْقَصِيلِ^(٣)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يُبَاعَ، وَيَحُولَ عَلَى ثَمَنِهِ [حَوْلُ]^(٤)».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «كُلُّ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ فِيهِ الْعَشْرُ، إِلَّا الْحَطَبَ وَالْقَصَبَ وَالْحَشِيشَ».

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: «لَا شَيْءٌ فِي الْمَزْرُوعَاتِ، لَا فِيمَا يُقَاتُ وَيُدَّخَرُ

(١) هذه المسألة ساقطة من «ردعوس المسائل» للمؤلف.

(٢) قال الجوهري في «الصحاح» (٢٥٣/١) مادة: س ل ت: «السُّلْتُ بالضم: ضربٌ من الشعير ليس له قشر، كأنه حِنْطَةٌ».

(٣) قال الفيومي في «المصباح المنير» (٥٠٦/٢) مادة: ق ص ل: «هو: الشَّعِيرُ يُجَزُّ أَخْضَرَ لِقَلْفِ الدُّوْبِ».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «حَوْلًا».

ك: الحِنَظَّةُ، والشَّعِيرُ، والأُزْزُ، والذُّرَّةُ، والْبَاقِلَا، والْحَمَّصُ، واللُّوْبِيَا، والعُدْسُ،
والْمَاشِ^(١)، والجُلْبَنِ^(٢)، وما يَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ، وَالْعِنَبِ، والرُّطَبِ فَقَطْ.

وقال داودُ: «تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْخَضِرَاوَاتِ».

فَالِدَّلَالَةُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: مَا رَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «سَنَنِهِ» وَأَبُو بَكْرِ الْحَلَالُ
بِإِسْنَادِهِ فِي كِتَابِ «الْعِلَالِ»: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي
الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»^(٣).

وَرَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ
فِيمَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ زَكَاةٌ»^(٤).

وَرَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، [ب/٤٩] عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ أَمَرَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ
أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا، وَمِنْ كُلِّ مِثَّةٍ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ
أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»^(٥).

وَرَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ

(١) قَالَ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ فِي «الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ» (ص ٦٠٦ مادة: م و ش): «الْمَاشُ: حَتٌّ مَعْتَدٌ،
وَيُطْلَعُ مَحْمُودٌ نَائِعٌ لِلْمَحْمُومِ وَالْمَرْكُومِ، مُلَيَّنٌ، وَإِذَا طُيْعَ بِالْخَلِّ نَفَعَ الْجَرَبَ الْمُتَقَرِّحَ، وَفِيهِمَا
يُقَوَّى الْأَعْضَاءُ الرَّاهِمَةُ».

(٢) قَالَ الْخَلِيلُ فِي «الْعَيْنِ» (١٣٢/٦ مادة: ح ل ب): «هُوَ: حَتٌّ أَغْيَرَ أَكْثَرُ عَلَى لَوْنِ الْمَاشِ».

(٣) الدَّارِقُطَنِيُّ (٢/رقم: ١٩٠٧).

(٤) الدَّارِقُطَنِيُّ (٢/رقم: ١٩٠٨).

(٥) الدَّارِقُطَنِيُّ (٢/رقم: ١٩٠٩).

رسول الله ﷺ: «ليس في الخضراوات زكاة»^(١).

وبإسناده: عن موسى بن طلحة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقة»^(٢).

وبإسناده: عن موسى بن طلحة، عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ [قال]^(٣): «فيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بالتصحر نصف العشر، يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب، فأما القثاء والبطيخ والرمان والقضب»^(٤) والخضراوات فغفوا عنها رسول الله ﷺ^(٥).

• فإن قيل: النبي ﷺ عفا عنها عن الزكاة، ونحن نوجب فيها العشر، والعشر [غير]^(٦) الزكاة.

• قيل له: قد أجبتنا عن هذا السؤال فيما تقدم، وبيئنا أن كل ما يخرج على وجه القرية فهو صدقة.

ولأنه لو لم [يسم]^(٧) صدقة لم يكن لتخصيصه بالخضراوات فائدة؛ لأن

(١) الدارقطني (٢/رقم: ١٩١٠، ١٩١١).

(٢) الدارقطني (٢/رقم: ١٩١٢).

(٣) من «سنن الدارقطني» فقط.

(٤) قال القيومي في «المصباح المير» (٢/٥٠٧ مادة: ق ض ب): «القضب: كل ثبت اقتصب فأكل طرياً».

(٥) الدارقطني (٢/رقم: ١٩١٥) قال الترمذي (٦٣٨): «إسناده هذا الحديث ليس بصحيح، وليس

بصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء».

(٦) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عن».

(٧) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يسمى».

ما يُؤخذ من غيرها ليس بصدقة عندك.

ولأننا قد بينّا بحديث عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ^(١) أَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى زَكَاةً، فَسَقَطَ هَذَا.

وَلَأَنَّ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ مَا يُسَقِطُ هَذَا السُّؤَالَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: «عَفْوٌ عَفَا [رَسُولُ]»^(٢) اللَّهُ عَنْهَا، وَهَذَا يَنْفِي الصَّدَقَةَ وَالْعُشْرَ جَمِيعًا.

* وَلِأَنَّهُ نَفَى فِي الْخَضِرَاوَاتِ مَا أَثْبَتَهُ فِي الطَّعَامِ وَالشَّعِيرِ، وَالْمَثْبُتُ فِي ذَلِكَ الْعُشْرُ، كَذَلِكَ الْمَنْفِيُّ عَنِ الْخَضِرَاوَاتِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعُشْرُ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: يُحْمَلُ هَذَا عَلَى الْخَضِرَاوَاتِ؛ إِذَا مَرَّ بِهَا التَّاجِرُ [عَلَى]^(٣) الْعَاشِرِ، وَقَدْ وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، أَنَّ الْعَاشِرَ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى الْخَضِرَاوَاتِ إِذَا كَانَتْ فِي أَرْضِ الْحَرَاجِ، أَوْ عَلَى وَرَقِ الشَّجَرِ، مِثْلُ: وَرَقِ الثُّوتِ وَالسُّدْرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

❖ قِيلَ لَهُ: هَذَا يُسَقِطُ فَائِدَةَ التَّخْصِيسِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَرَّ عَلَى الْعَاشِرِ بِغَيْرِ الْخَضِرَاوَاتِ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الثَّابِتُ فِي أَرْضِ الْحَرَاجِ غَيْرَ الْخَضِرَاوَاتِ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهَا، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا التَّخْصِيسِ.

وَلَأَنَّ فِي حَدِيثِ [مُعَاذٍ]^(٤) أَنَّهُ نَفَى وَأَثْبَتَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا نَفَاهُ ضِدًّا

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠٣) والترمذي (٦٤٤) وابن خزيمة (٣/٢٣٧٧، ٢٣٧٨) وابن حبان (٤/٣٢٨٢) والطبراني (١٧/٤٢٤). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٨٠٧): «ضعيف».

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لا من».

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

الَّذِي أَتَيْتُهُ، وَالَّذِي أَتَيْتُهُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَكَ فِي غَيْرِ أَرْضِ الْخَرَاجِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا نَفَى أَيْضًا فِي غَيْرِ أَرْضِ الْخَرَاجِ.

وَلَأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، رُوِيَ: أَنَّ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، [و] ^(١) كَانَ عَامِلًا لَهُ عَلَى الطَّائِفِ: «أَنَّ قِبَلَنَا حَبِطَانًا فِيهَا كُرُومٌ، وَ[فِيهَا] ^(٢) مِنَ الْفَرَسِكِ وَالزَّمَانِ أَكْثَرُ مِنَ الْكُرُومِ [١٠/١] أَضْعَافًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ يَسْتَأْمِرُهُ بِالْعُسْرِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنْ لَيْسَ عَلَيْهَا عُسْرٌ» ^(٣)، قَالَ يَحْيَى ^(٤): «وَالْفَرَسِكُ: الْحَوْخُ».

وَرَوَى أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَلِيٍّ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرِ زَكَاةٌ: الْبَقْلُ وَالْقَنَاءُ وَالتَّقَاحُ» ^(٥).

وَرَوَى أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو [زُبَيْدٍ] ^(٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَجْلَحُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «لَيْسَ فِي زَرَاعَاتِ الصَّيْفِ صَدَقَةٌ» ^(٧). ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ «الْعِلَلِ».

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرِ زَكَاةٌ».

(١) من «الخراج» فقط.

(٢) من «الخراج» فقط.

(٣) أخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» (٥٤٨).

(٤) هو: يحيى بن آدم، وهذا النص غير موجود في مطبوعة كتاب «الخراج».

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية عبدالله (١/رقم: ١١٧٢).

(٦) كذا في «العلل ومعرفة الرجال»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «زيد».

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية عبدالله (١/رقم: ١١٧١).

﴿ فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ بِالْبَصْرَةِ مِنْ كُلِّ عَشْرِ بَاقَاتٍ هِنْدَبًا بَاقَةً»^(١).

﴿ قِيلَ لَهُ: لَا يُعْرَفُ هَذَا، وَلَوْ صَحَّ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ عَرَضًا عَنِ الْخَرَاجِ.

وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ جِنْسُ مَالٍ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّصَابُ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ الْعُشْرُ.

دَلِيلُهُ: الْحَطَبُ وَالْحَشِيشُ وَالْقَصَبُ الْفَارِسِيُّ، فَكَمَا لَوْ كَانَ نَابِتًا فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَجِبِ الْعُشْرُ فِيهِ إِذَا كَانَ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ لَمْ يَجِبِ الْعُشْرُ فِيهِ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِهَا، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ أَنَّهُ لَا يُقَصَّدُ بِهَا نَمَاءُ الْأَرْضِ فِي الْعَادَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِيمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ؛ لِأَنَّهَا تُقَصَّدُ بِالزَّرَاعَةِ، وَيُطَلَّبُ بِهَا نَمَاءُ الْأَرْضِ فِي الْعَادَةِ.

﴿ قِيلَ لَهُ: قَوْلُكَ فِي عِلَّةِ الْأَصْلِ: «لَا يُقَصَّدُ بِهَا نَمَاءُ الْأَرْضِ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقَصَبَ الْفَارِسِيَّ يُزْرَعُ فِي الْمَوَاضِعِ الْعَالِيَةِ الَّتِي لَا يَصْعَدُ إِلَيْهَا الْمَاءُ، وَيُنْقَى وَيُبَاعُ بِمَالٍ، وَيُبَاعُ وَرَقُ السَّذْرِ وَوَرَقُ الثُّوبِ بِمَالٍ عَظِيمٍ، وَيُقَصَّدُ بِزِرَاعَةِ ذَلِكَ نَمَاءُ الْأَرْضِ وَمَنْفَعَتُهَا، وَيُبَاعُ فِي الْبِلَادِ الَّتِي يُرَبَّى فِيهَا الدُّودُ لِلْقَزِّ بِمَالٍ عَظِيمٍ.

وَأَمَّا قَوْلُكَ فِي عِلَّةِ الْفَرَعِ: «إِنَّهُ يُقَصَّدُ بِهَا نَمَاءُ الْأَرْضِ» فَيَسْطَلُّ بِهِ إِذَا زَرَعَ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ، فَإِنَّ الْقَصْدَ بِالنَّمَاءِ مُوْجُودٌ وَلَا عُشْرَ فِيهِ عِنْدَكَ، فَيَطْلَلُ مَا قُلْتَ.

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.



واحتج المخالف: بقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، والمراد بالتفقة ما هنا: الصدقة، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الزينة: ٣٤]، يعني: لا يخرجون زكاتها، وقال: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا الْحَيَاةَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، روي: «أنهم كانوا يخرجون في صدقة الفطر أزدًا ما عندهم من التمر، فأنزل الله هذه الآية»^(١)، وإذا ثبت أن المراد بالآية الصدقة، اقتضى عمومها وجوب الحق في جميع ما يخرج من الأرض.

والجواب: أن [١٠/هـ] الآية عامة، وأخبارنا خاصة، والخاص يقضي على العام كما قضينا بقول النبي ﷺ: «القطع فيما بلغ المجز»^(٢)، على قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

واحتج أيضا: بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ﴾ إلى قوله: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فقتضى ظاهره وجوب الحق في كل ما يزرع ويحصد، والخضراوات تزرع وتُحصد.

والجواب: أن الآية لا تدل على وجوب العشر في الرمان والزيتون؛ لأنه قال في سياقها: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، والحصاد إنما يكون في الزرع دون غيره، وهي عامة في جميع المزروعات، فنخصها بأخبارنا الخاصة.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٤/٦٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٨/٦٧٩٢) ومسلم (٤/رقم: ١٧٢٨) من حديث عائشة.

واحتجَّ: بما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(١).

والجوابُ: أَنَّ قَدْ رُوِّنَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ: «إِذَا بَلَغَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ»^(٢)، وَالتَّوَسُّيقُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَبُوبِ، وَلَا يَعُمُّ سَائِرَ الْخَضِرَاوَاتِ، وَعَلَى أَنَّا قَدْ رُوِّنَا فِي خَبَرٍ مُعَاذٍ أَنَّهُ قَالَ: «يَكُونُ ذَلِكَ فِي الثَّمَرِ وَالطَّعَامِ وَالشَّعِيرِ وَالْحَبُوبِ، وَأَمَّا الْقِنَاءُ وَالْخَضِرَاوَاتُ فَعَفُو عَفَا اللَّهُ عَنْهَا»^(٣).

واحتجَّ: بِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِالزَّرْعَةِ، وَيُطَلَّبُ بِهِ نَمَاءُ الْأَرْضِ فِي الْعَادَةِ أَشْبَهَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، يَبِينُ صَحَّةُ هَذَا: أَنَّ نَمَاءَ الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ الْخَضِرَاوَاتِ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهَا تَتَكَرَّرُ فِي السَّنَةِ مِرَارًا، وَالْحِنْطَةُ لَا تَتَكَرَّرُ، وَهَذَا الْحَقُّ يَتَعَلَّقُ بِنَمَاءِ الْأَرْضِ.

والجوابُ: أَنَّ هَذَا مُنْتَقَضٌ بِالْقَصَبِ الْفَارِسِيِّ، وَبِرَقِ الثُّوتِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَعَلَى أَنَّ الْمَعْنَى [فِي] ^(٤) الْأَصْلِ: أَنَّهُ يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، فَلِهَذَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعُشْرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُكَالُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْعُشْرِ، دَلِيلُهُ: الْقَصَبُ وَالْحَشِيشُ.

وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: فِي عِلَّةِ الْفَرَعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّصَابُ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ الْحَقُّ بِهِ إِذَا كَانَ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ، أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا.

وقولهم: «إِنَّ نَمَاءَ الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ الْخَضِرَاوَاتِ أَكْثَرُ مِنَ الْحِنْطَةِ وَغَيْرِهَا

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٨٣) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه ابن حبان (٧/رقم: ٦٦٠٠) والحاكم (١/٣٩٥) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٣٦، ٧٥٠٠).

(٣) أخرجه الدارقطني (٢/رقم: ١٩١٥). قال الترمذي (٦٣٨): «إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَيْسَ بِصَحِّحٍ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ».

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

مما يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، فغيرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ فِي السَّنَةِ، فَقِيَمَةُ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ أَعْظَمُ وَأَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ فَالْمَنْفَعَةُ بِهَا أَعْظَمُ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ الْحَقَّ الْوَاجِبَ بِسَبَبِ الْأَرْضِ حَقَّانٍ:

* أَحَدُهُمَا: فِي الْخَارِجِ.

* وَالْآخَرُ: لِأَجَلِهِ.

ثُمَّ كَانَ الْوَاجِبُ لِأَجْلِ الْخَارِجِ يَجِبُ عَنْ أَرْضِ الْخُضَرِ، كَذَلِكَ الْوَاجِبُ فِي الْخَارِجِ يَتَعَلَّقُ بِالْخُضَرِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْخَرَاجَ غَيْرُ وَاجِبٍ لِأَجْلِ الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَجْرَةٌ عَنِ الْأَرْضِ، الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَجِبُ [١/٥١] وَإِنْ لَمْ يُزْرَعْ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا خَارِجٌ.

فَاحْتِجَّ: بِأَنَّ الْخُضَرَ آكَدُ فِي وَجُوبِ الْحَقِّ، بِدَلَالَةٍ: أَنَّ الْخَرَاجَ الْوَاجِبَ عَنْ أَرْضِ الرُّطْبَةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَجِبُ عَنْ أَرْضِ الْحِنْطَةِ، فَإِذَا وَجِبَ الْعُشْرُ فِي الْحِنْطَةِ فَوْجُوبُهُ فِي الرُّطْبَةِ أَوْلَى.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ خَرَاجُ الرُّطْبِ أَكْثَرَ لَأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِالْأَرْضِ بِالرُّطْبَةِ أَكْثَرُ مِنْهُ بِغَيْرِهَا، وَضَرَرُهُ أَكْثَرُ، فَجَازَ أَنْ تَزِيدَ الْأَجْرَةَ لِكَثْرَةِ الْمَنْفَعَةِ، وَهَذَا غَيْرُ مَمْتَنِعٍ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا لِأَجْلِ الرُّطْبَةِ فَلَا.

جَوَابُ آخَرٍ، وَهُوَ: أَنَّهُ لَوْ جَازَ اعْتِبَارُ الْعُشْرِ بِالْخَرَاجِ، لَوَجِبَ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الرُّطْبَةِ أَكْثَرُ مِمَّا يُؤْخَذُ مِنَ الْحِنْطَةِ؛ لَأَنَّ خَرَاجَ الرُّطْبَةِ أَكْثَرُ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ حَقٌّ فِي مَالٍ لَا يَتَكَرَّرُ وَجُوبُهُ، فَتَعَلَّقَ بِسَائِرِ أَجْنَاسِ الْمَالِ

كُخْمَسِ الْغَنَائِمِ .

والجواب: أَنَّ الْحَقَّ الْوَاجِبَ فِي الْغَنِيمَةِ يُمْلِكُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُمْلِكُ فِيهِ الْغَنِيمَةُ، وَلَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ حَقٌّ فِي مَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْرَأُ وَجُوبُهُ عَلَى الْمَالِ، وَكَذَلِكَ الْعُشْرُ عِنْدَهُمْ يُقَارَنُ الْمَلِكُ فَلَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِذَلِكَ، عَلَى أَنَّ خُمْسَ الْغَنَائِمِ إِذَا تَعَلَّقَ بِالْحَيَوَانِ تَعَلَّقَ بِسَائِرِ أَجْنَاسِهَا، كَذَلِكَ لَمَّا تَعَلَّقَتْ بِالنَّبَاتِ تَعَلَّقَتْ بِسَائِرِ أَجْنَاسِهِ، وَالزَّكَاةُ تَخْتَصُّ بِجِنْسٍ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَاخْتَصَّتْ بِجِنْسٍ مِنَ النَّبَاتِ.

فَصْلٌ

وَالدَّلَالَةُ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِيْمَا يُكَالُ وَيُدَّخَرُ مِمَّا لَا يُقْتَاتُ كَالسُّمَسِمِ، وَبِذِرِ الْكَتَّانِ، وَالْكُمُونِ، وَالْكَرْوِيَا، وَالْخَرْدَلِ، وَاللُّوزِ، وَالْفُسْتِقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ:

عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١) [الْقَرَّة: ٢٦٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالزَّمَانُ﴾ [الْأَنْعَام: ١٤١، ١٤٢]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(٢). وَهَذَا عَامٌّ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ.

وَلَأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تُكَالُ وَتُدَّخَرُ فَوَجَبَ فِيهَا الْعُشْرُ، دَلِيلُهُ: الْمُقَاتَاتُ مِنْهَا.

وَلَأَنَّا اعْتَبَرْنَا مَا يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، وَاعْتَبَرْنَا مَا يُقْتَاتُ، وَاعْتَبَرْنَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّ الدُّخْنَ^(٣) وَالْمَاشَ وَالْحِمَصَ وَالْبَاقِلَا لَا تُقَاتُ حَالَ الْإِخْتِيَارِ، وَفِيهِ الْعُشْرُ عِنْدَهُمْ.

(١) هَذَا هُوَ الصَّرَاحُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُحَارِيُّ (٢/رَقْم: ١٤٨٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(٣) قَالَ أَحْمَدُ مَخْتَارُ عَمْرٍ فِي «مَعْجَمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ» (٧٣١/١) مَادَّة: دَخَنٌ: «جِنْسٌ مِنَ النَّبَاتَاتِ الْعُشْبِيَّةِ مِنَ الْفَقِيلَةِ النَّجِيلَةِ، حَبُّهُ صَغِيرٌ أَمْلَسُ كَحَبِّ السَّنَسِمِ، يَبُتُّ بَرِّيًّا أَوْ مَرْزُوعًا،»

ولأنَّ الْمَنْفَعَةَ بِالسَّمْسِمِ وَيَذِرُ الْكَتَّانِ أَعْظَمُ مِنَ الْمَنْفَعَةِ بِالْمَاشِ وَالْحِمَّصِ ،
وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرُ [وَأَوْفَرُ] ^(١) ، وَكَانَ بِإِجَابِ الزَّكَاةِ فِيهِ أَوْلَى .

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ : بِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا تُقْتَاتُ ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا الْعُشْرُ ، دَلِيلُهُ :
سَائِرُ الْخَضِرَاوَاتِ مِثْلُ : الْبَاذَنْجَانِ ، وَالْقَنَاءِ ، وَالْخِيَارِ ، وَالْبَطِّيخِ ، وَالْبُقُولِ ،
وَالْجَوْزِ ، وَالرُّمَّانِ ، وَالسَّفَرَجَلِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْبَقْلَاءَ وَالْمَاشَ وَاللُّوْيَا [ب/هـ] وَالْدُّخْنَ لَا يُقْتَاتُ
غَالِبًا ، وَالزَّكَاةُ فِيهِ وَاجِبَةٌ ، فَاِمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْقُوْتُ عِلَّةً ، وَكَذَلِكَ الزَّرِيْبُ لَا يُقْتَاتُ
بِنَفْسِهِ ، وَمَعَ هَذَا فِيهِ الزَّكَاةُ .

وَلَا نَبَيِّنُ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ بِالسَّمْسِمِ وَيَذِرُ الْكَتَّانِ أَعْظَمُ مِنَ الْمَاشِ ، وَالْقِيَمَةُ أَكْثَرُ ،
فَكَانَ إِجَابُ الزَّكَاةِ فِيهَا أَوْلَى .

وَعَلَى أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ : أَنَّهُ غَيْرُ مَكِيلٍ وَلَا مُدَّخِرٍ ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَكِيلَةٌ
مُدَّخَرَةٌ أَشْبَهَ الْبَقْلَاءَ وَالْحِمَّصَ وَاللُّوْيَا وَالْعَدَسَ .

﴿ فَإِنْ قِيلَ : وَلَا اعْتِبَارَ عِنْدَكُمْ بِالْمَكِيلِ ، الدَّلِيلُ : أَنَّ الْقُطْنَ فِيهِ زَكَاةٌ وَلَيْسَ
بِمَكِيلٍ ، وَالزَّرِيْثُونَ يُكَالُ وَلَا زَكَاةُ فِيهِ ، وَالزَّرْعَفَرَانُ لَا يُكَالُ وَفِيهِ الزَّكَاةُ .

﴿ قِيلَ لَهُ : اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ :

- فَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ عَنْ أَحْمَدَ : « فِي الْقُطَنِ زَكَاةٌ » . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ

= وَمِنْهُ نَوْعٌ يَصْلُحُ حَبُّهُ طَعَامًا لِلْعَصَاغِيرِ .

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ) : « وَأَوْفَرُ » .

عن أحمد: «ليس في القطن زكاة»، وهو اختيار أبي بكر، وهو أصح.

ـ وأما الزعفران فنقل يعقوب بن بُختان روايتين:

✽ أحدهما: «فيه الزكاة».

✽ والثاني: «لا زكاة»، وهو اختيار أبي بكر؛ لأن الكيل لا يدخله.

ـ وأما الزيتون:

فروى يعقوب بن بُختان: «ليس في الزيتون صدقة»، وهو اختيار أبي بكر؛
لأنه وإن دخله الكيل فلا يدخر؛ لأنه يفسد، وإنما يحصل الادخار فيه لدهنه بعد
عضره.

ونقل صالح: «فيه العشر إذا بلغ ستين صاعاً؛ لأنه يكال».

والصحيح في هذه الأشياء: ما وافق الأصل الذي اعتبرناه من الكيل
والادخار، لا غيره.

واحتج: بأن الزكاة لما تعلقت بالحيوان تعلقت بأعلى أجناسه، وهو: ما
يقصد منه الدر والنسل والنماء دون ما لا يقصد ذلك منه من الحميم والبالغ،
كذلك لما تعلقت بالثمار والجوب وجب أن تتعلق بأعلى أجناسها، وهو ما
يقنات.

والجواب: أنا علقتاه بالأعلى، ولم نعلقه بالأدنى الذي هو البقل والبصل
والكراث، وعلى أنهم لا يوجبون الحق في الزعفران، وهو أعلى الجنس،
ويوجبون في الدخن والماش واللوبياء، ونحن نعلم أن السمس وبذر الكتان

وَالنُّورَ أَعْلَى مِنْهُ ، فَبَطَلَ مَا قَالُ .

وَاحْتَجَّ : بَأَنَّ الْغَائِبَ [أَنَّ] ^(١) النَّوْزَ وَالْفُسْتُقَ وَالْبُنْدُقَ وَالْبِرُّزُ قَطُونًا ^(٢) لَا يَبُثُّ عَلَى مِلْكِ الْمَالِكِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبَاحٌ ، وَحُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا يَحْدُثُ فِي الْغَائِبِ عَلَى الْمَلِكِ ، وَلِهَذَا تَعَلَّقَتِ الزَّكَاةُ بِالْمَوَاشِي ، وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِالصُّبُودِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّا إِنَّمَا نُوجِبُ الْعُسْرَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِذَا بَقِيََتْ عَلَى مِلْكِهِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ عَلَى أَصْلِنَا أَنْ يَكُونَ مُبَاحَ الْأَصْلِ ثُمَّ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُجُوبُ ، [٥٧] أَلَا تَرَى أَنَّا أَوْجَبْنَا الزَّكَاةَ فِي بَقَرِ الْوَحْشِ إِذَا كَانَتْ فِي مِلْكِهِ سَائِمَةً ، وَكَذَلِكَ مَا يُصَابُ مِنَ الْعَلَلِ فِي الْجِبَالِ وَالْأَوْدِيَةِ .

[وَاحْتَجَّ : بَأَنَّ] ^(٣) الْمَأْخُودُ مِنَ الْمَعَادِنِ وَالزُّكَاكِ يَتَعَلَّقُ بِمَالٍ أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَخْتَصَرَ بِالْقَوْتِ ، دَلِيلُهُ : فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَقْطِ وَإِنْ لَمْ تُخْرِجْهُ الْأَرْضُ ، [و] ^(٤) أَنَّ زَكَاةَ الْعُسْرِ أَعَمُّ فِي الْإِيجَابِ مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ ، بِدَلِيلٍ : أَنَّهَا تَجِبُ فِي الْبَاقِلَاءِ وَالْعَدَسِ وَالْحِمَصِ وَاللُّوبِيَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُوْتَهُ ، وَلَا يُخْرِئُ إِخْرَاجُهَا فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ [قُوْتَهُ] ^(٥) .

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «بأن» .

(٢) قال في «المعجم الوسيط» (٥٤/١) مادة: ب ز و : «بِرُّزُ قَطُونًا : بُدُوْرُ نَبَاتٍ عُشْبِيٍّ خَوْليٍّ مِنْ فَصِيلَةِ لِسَانِ الْحَمَلِ ، يَبُثُّ فِي الْأَرْضِ الرَّقْلِيَةِ فِي بَصْرَ وَبِلَادِ خَوْصِ الْبَحْرِ الْمَوْسِمِ ، وَتُسْتَعْمَلُ طَبِيًّا فِي حَالَةِ الْإِمْسَاكِ الْمُسْتَعْصِي» .

(٣) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «ويوضحه» .

(٤) زيادة مقتضيا السبق .

(٥) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «قوله» .

فصل

فَإِنْ قُلْنَا: فِي الزَّعْفَرَانِ وَالْقُطْنِ زَكَاةٌ، فَالنَّصَابُ مُعْتَبَرٌ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَقَعْ لِي
عَنْ أَحْمَدَ مِقْدَارُهُ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَدَّرَ بِمَا يَكُونُ قِيَمَتُهُ: قِيَمَةُ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ أَدْنَى
مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِمَّا يُوسُقُ.
وهو قول: أَبِي يُوسُفَ.

وقال محمد: «نِصَابُ الزَّعْفَرَانِ خَمْسَةُ أَمْنَاءٍ، وَنِصَابُ الْقُطْنِ خَمْسَةُ أَخْمَالٍ».
دَلِيلُنَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَعَلَ مِنْ خَرَجٍ مِنْ أَرْضِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مِنْ أَدْنَى
الْمُوسَقَاتِ غَنِيًّا بِذَلِكَ، وَجَعَلَ ذَلِكَ لَهُ نِصَابًا فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ = وَجِبَ
اعْتِبَارُ مَا لَا يُوسُقُ مِنْهُ بِقِيَمَةِ الْمُوسُقِ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا جَعَلَ نِصَابَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
عِشْرِينَ دِينَارًا [أَوْ] ^(١) مِئَتِي دِرْهَمٍ، اعْتَبَرْنَا عُرُوضَ التَّجَارَةِ بِبُلُوغِ قِيَمَةِ هَذَا،
لِحُصُولِ الْغَنَى لَهُ فِي جِنْسٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُجُوبُ، وَهَذَا أَصْلُ مُطَرِّدٍ إِلَّا فِي الْعَسَلِ،
فَإِنَّ نِصَابَهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ لِأَجْلِ الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ فِي ذَلِكَ.

وَاحتجَّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: بِأَنَّ أَعْلَى مَا قُدِّرَ بِهِ الْمَكِيلَاتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ
ﷺ الْوَسُقُ، فَجَعَلَ نِصَابَ مَا يُوسُقُ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ، وَوَجَدْنَا أَنَّ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ
الزَّعْفَرَانُ [مَنْ] ^(٢) ^(٣)، [لَأَنَّا] ^(٤) نُقَدِّرُهُ: بِالْأَوْقِيَةِ وَالرَّطْلِ وَالْمَنْ، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ

(١) كَذَا فِي «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٣٠٣/٢)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «و».

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الأصل): «مَنْ».

(٣) قَالَ الْحَوْهَرِيُّ فِي «الصحاح» (٢٢٠٧/٦) مَادَّةُ: م ن ن: «الْمَنْ: الْمَنَاءُ، وَهُوَ: رِطْلَانٍ، وَالْحَمْعُ: أَمْنَانٌ».

(٤) كَذَا فِي «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٣٠١/٢)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «لا يَكُنْ».

تَضْعِيفُ الْأَمْنَاءِ، فَوَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ نَصَابُهُ خَمْسَةً أَمْثَاءً.

وَأَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ الْقُطْرُ: حِمْلٌ، [ثُمَّ] ^(١) مَا بَعْدَهُ تَضْعِيفُ الْأَحْمَالِ، فَجَعَلَ نَصَابَهُ خَمْسَةً أَحْمَالٍ، وَجَرَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي الْعَسَلِ، فَقَالَ: أَعْلَى [مَقَادِيرِهِ] ^(٢) الْفَرْقُ، وَمَا بَعْدَهُ تَضْعِيفٌ لَهُ، فَجَعَلَ نَصَابَهُ خَمْسَةً أَفْرَاقٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ اعْتُبِرَ ذَلِكَ بِخَمْسَةِ أَوْسَاقٍ؛ لِأَنَّ الْغِنَى يَحْصُلُ بِهِ، لَا لِأَنَّهُ تَضْعِيفٌ لِأَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ.

وَأَمَّا الْعُضْفَرُ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ قِرْطِيمِهِ ^(٣) خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، كَانَ فِي الْقِرْطِيمِ وَفِي عُضْفَرِهِ: الْعُشْرُ، فَالْعُضْفَرُ [ب/٥٧] تَبِعٌ لِلْقِرْطِيمِ، وَإِنْ كَانَ الْقِرْطِيمُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لَمْ يَجِبْ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا شَيْءٌ، فَيَكُونُ الْعُضْفَرُ تَبَعًا لِلْقِرْطِيمِ، وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرٌ بِالْقِرْطِيمِ دُونَ الْعُضْفَرِ، فَأَمَّا الْوَرُسُ ^(٤) فَلَا يَتَّبَعُ بِحَبِّهِ، فَيَكُونُ فِصْلَانَهُ مِثْلُ الزَّعْفَرَانِ.

﴿٢٩﴾

| ٢٩ | مَسْأَلَةٌ: يُضَمُّ الْجَنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ وَالْقُطْنِيَّاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيُضَمُّ الْجَنْطَةُ وَالشَّعِيرُ إِلَى الْقُطْنِيَّاتِ أَيْضًا فِي كِمَالِ النَّصَابِ وَإِيجَابِ الزَّكَاةِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ^(٥).

(١) من «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٣٠٣/٢) فقط.

(٢) كذا في «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٣٠٣/٢)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «مقادير».

(٣) قال الجوهري في «الصحاح» (٢٠١٠/٥) مادة: ق ر ط م: «الْقِرْطِيمُ: حَبُّ الْعُضْفَرِ».

(٤) قال الفيومي في «المصباح المنير» (٦٥٥/٢) مادة: و ر س: «الْوَرُسُ: ثَبَتٌ أَصْعَمُ يَزْدَعُ بِالْيَمَنِ

وَيُصَيِّغُ بِهِ، وَقِيلَ: جِنْفٌ مِنَ الْكُرْكُمِ، وَقِيلَ: يُشَبِّهُهُ».

(٥) هذه المسألة ساقطة من «رحوس المسائل» للمؤلف.

رَوَاهُ صَالِحٌ وَأَبُو الْحَارِثِ ، فَقَالَ : «وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْقَطَانِيِّ^(١) يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ» .

وَكَذَلِكَ نَقَلَ الْمِثْمُونِيُّ ، فَقَالَ : «كُلُّ مَا كَيْلَ مِثْلُ : الْحِنْطَةِ وَالْأُرْزِ وَالْعَدْسِ ، الْأَشْيَاءُ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ الْحَبِّ يُجْمَعُ وَيُرَكَّى ، وَالتَّمْرُ لَيْسَ هُوَ عِنْدِي مِثْلُ الْحَبِّ فَأُضَمُّهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ : «لَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ»^(٢) .

وَبِهَذَا قَالَ : مَالِكٌ .

- وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى : «لَا يُضَمُّ ، وَيُتَبَرُّ النَّصَابُ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ مِنْ ذَلِكَ» .

أَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي «رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» ، فَقَالَ : «تَجِبُ الزَّكَاةُ إِذَا بَلَغَ كُلُّ نَوْعٍ مِنَ الْحَبُوبِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» .

وَنَقَلَ أَيْضًا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : «رَجَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الزَّكَاةِ ، وَقَالَ : «يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ وَيُرَكَّى ، وَكَذَلِكَ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَضَمُّ الْقَلِيلِ إِلَى الْكَثِيرِ هُوَ أَخْوَفُ وَظَاهِرٌ» .

فَظَاهِرُ هَذَا الرُّجُوعُ عَنْ قَوْلِهِ : «يُمنَعُ الضَّمُّ» ، وَلَكِنَّ الْخِرْقِيَّ قَدْ نَقَلَ الرُّوَايَتَيْنِ^(٣) .

(١) قَالَ الْفَيَّومِيُّ فِي «الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ» (٥٠٩/٢) مَادَّةُ : ق ط ن : «الْقَطَانِيُّ : اسْمٌ جَامِعٌ لِلْحَبُوبِ الَّتِي تُطْبَخُ ، وَذَلِكَ مِثْلُ : الْعَدْسِ وَالْبَقْلَاءِ وَاللُّوبِيَاءِ وَالْحِمَّصِ وَالْأُرْزِ وَالسَّمْسِمِ ، وَلَيْسَ الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ مِنَ الْقَطَانِيِّ» .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/رقم: ١٤٤٧) وَمُسْلِمٌ (٣/رقم: ٩٩١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ .

(٣) «مَخْتَصَرُ الْحَرْقِيِّ» (ص ٥٢ - ٥٣) .



وقال الشافعي وداود: «لا يُضمُّ».

ولا يُتَصَوَّرُ الْخِلَافُ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّرُ النَّصَابُ فِي ذَلِكَ، وَيُوجِبُ الزَّكَاةَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ.

دليلنا: عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقول النبي ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(١).

وَلَأَنَّ الْحِنْطَةَ وَالشَّعِيرَ فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، بِدَلِيلِ: اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَنْبِتِ وَالْمَحْصَدِ وَالْاِقْتِيَاتِ وَالنَّصَابِ وَقَدْرِ الزَّكَاةِ، فَجَرَى ذَلِكَ فَجَرَى أَنْوَاعِ الْحِنْطَةِ، مِثْلُ: الْحِنْطَةِ وَالْعَلْسِ^(٢)، وَأَنْوَاعِ الشَّعِيرِ، مِثْلُ: الشَّعِيرِ وَالسُّلْتِ، وَكَذَلِكَ الْقَطَانِيُّ فِي مَعْنَى الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِي الْمَنْبِتِ وَالْمَحْصَدِ.

وَكَوْنُهَا تُؤْكَلُ طَبَخًا وَأَذْمًا، وَالنَّصَابُ وَالزَّكَاةُ، فَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ صَمُّ التَّمْرِ إِلَى الزَّيْبِ لِاخْتِلَافِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي.

وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْقَطَانِيُّ فُرُوعٌ لِأُصُولٍ لَا تَتَنَافَى، فَضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، دَلِيلُهُ: أَنْوَاعُ الْحِنْطَةِ وَأَنْوَاعُ الشَّعِيرِ، وَلَا يُلْزَمُ عَنْهُ التَّمَرُ وَالزَّيْبُ؛ لِأَنَّهَا فُرُوعٌ لِأُصُولٍ تَتَنَافَى.

❖ فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ فِي حُكْمِ [١/٥٢] الْجِنْسِ الْوَاحِدِ لَمْ يَحِلَّ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلًا.

(١) أخرجه البخاري (٢/٢٠٨٣) من حديث ابن عمر.

(٢) قال الجوهري في «الصحاح» (٩٥٢/٣) مادة: (ع ل س)، «الْعَلْسُ: صَرْبٌ مِنَ الْحِنْطَةِ تَكُونُ حَتَانٍ فِي قَسْرِ وَاحِدٍ، وَهُوَ طَعَامُ أَهْلِ صَنْعَاءَ».

١٠ قِيلَ: لَمْ نُقَلْ: إِنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ حَتَّى يُعْتَبَرَ فِيهَا حُكْمُهُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: هُمَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَا فِي حُكْمِهِ فِي بَعْضِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَعَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْأَصْلِ تَبْطُلُ بِالسَّائِعَةِ مَعَ الْمَعْلُوفَةِ، فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَلَا يَجِبُ ضَمُّهُمَا، وَعِلَّةُ الْفَرْعِ تَبْطُلُ بِنِصَابِ الْقَطْعِ، فَإِنَّهُ يُضَمُّ فِيهِ الْجِنْسَانِ.

وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حُرٌّ مُسْلِمٌ حَصَلَ فِي مِلْكِهِ نِصَابٌ مِنَ الْمَكِيلِ الْمُدَّخَرِ، فَلَزِمَهُ الْعُسْرُ، دَلِيلُهُ: الْجِنْسُ الْوَاحِدُ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّمَرُّ وَالزَّرْبُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَنَوَّلُهُ اسْمُ الْحَصَادِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُضَمُّ فِيهِ [الْعُرُوضُ، فَجَازَ] ^(١) أَنْ يُضَمَّ فِيهِ الْحَبُوبُ، دَلِيلُهُ: نِصَابُ الْقَطْعِ.

١١ فَإِنْ قِيلَ: نِصَابُ الْقَطْعِ يُضَمُّ فِيهِ الْمَوَاشِي مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا، وَيُضَمُّ التَّمَرُّ إِلَى الزَّرْبِ، وَفِي الزَّكَاةِ بِخِلَافِهِ.

١٢ قِيلَ: أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا أَنْ نِصَابَ الْقَطْعِ أَعَمُّ فِي الضَّمِّ، وَنِصَابُ الزَّكَاةِ أَخْصَ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الضَّمِّ فِي الْجُمْلَةِ، كَمَا أَنَّ تَحْرِيمَ النِّسَاءِ أَعَمُّ مِنْ تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ النِّسَاءِ يَعُمُّ الْجِنْسَ الْوَاحِدَ وَالْجِنْسَيْنِ، وَتَحْرِيمُ التَّفَاضُلِ يَخْتَصُّ الْجِنْسَ، ثُمَّ هُمَا سَوَاءٌ فِي تَعَلُّقِ الرِّبَا بِالنِّسَاءِ وَالتَّفَاضُلِ جَمِيعًا، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

١٣ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا ضَمُّ فِيهِ الْعُرُوضُ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَا هُنَا؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ الْحَبُوبِ، وَكُلُّ جِنْسٍ مِنْهَا يَنْقُصُ عَنِ النَّصَابِ.

١٤ قِيلَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ، وَتُضَمَّ مَعَ نَقْصَانِ النَّصَابِ، كَمَا قُلْنَا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «العرض، حاز».

في النَّصَابِ الرَّاحِدِ مِنَ الْمَاشِيَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ: يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَنْقُصُ عَنِ النَّصَابِ، وَمَعَ هَذَا أُوجِبْنَا الزَّكَاةَ، كَذَلِكَ هَاهُنَا، وَعَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الرَّاحِدِ.

اِحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(١)، وَقَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ»^(٢).

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْجِنْسَيْنِ قَدْ بَلَغَتْ خَمْسَةَ [أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ]^(٣)، وَالْخَيْرُ عَامٌّ فِي الْجِنْسِ وَالْجِنْسَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى عُمُومِهِ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ فَلَمْ يَجْزُ ضَمُّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، دَلِيلُهُ: التَّمْرُ وَالزَّرْبُوبُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْمَاشِيَةِ: أَنَّ الْجِنْسَيْنِ [لَيْسَا]^(٤) فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الرَّاحِدِ فِيمَا [يَتَّبَعَانِهِ]^(٥) مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُمَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْمَنِيتِ وَالْمَحْصَدِ^(٦)، وَمَا يُقْصَدُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

يَبِينُ صَحَّةَ هَذَا^(٧): أَنَّ اخْتِلَافَهُمَا [ب/هـ] فِي الْمَنِيتِ وَالْمَحْصَدِ يَمْنَعُ ضَمًّا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/رقم: ١٤٤٧) وَمُسْلِمٌ (٣/رقم: ٩٩١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ (٧/رقم: ٦٦٠٠) وَالْحَاكِمُ (١/٣٩٥) وَالْبَيْهَقِيُّ (٨/رقم: ٧٣٣٦، ٧٥٠٠) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.

(٣) كَذَا فِي (الْأَصْلِ).

(٤) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «لَيْسَ».

(٥) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «يَتَّبَعَانِهِ».

(٦) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «الْمَقْصَدُ».

(٧) بَعْدَهَا فِي (الْأَصْلِ) زِيَادَةٌ: «و»، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

الجنس الواحد، فأولى أن يمنع ضمّ الجنسين، ولهذا قالوا: لو كانت له نخلة [تحمل في السنة حملين، أو نخلة^(١)] تحمل في السنة [حملًا واحدًا]^(٢) ضمّ الحمل إلى ثمرته، ولم يضمّ الحمل الثاني إليها، وكذلك إذا كانت له زروع تختلف في المنبت والمحصد، لم يضمّ على اختلاف نبتهم.



٤٠ | مسألة: ما يأكله صاحب الأرض من الثمرة، فإنه لا يحسب عليه إذا أكل منها بالمعروف، وإن أطعم منها جاره أو صديقه احتسب عليه^(٣).

نصّ عليه في «رواية المروزي»، وقد سأله عن فريك السنبل قبل أن يقسم، قال: «لا بأس أن يأكل منه صاحبه ما يحتاج إليه، قال له: فيهدي للقوم منه؟ قال: لا، حتى يقسم، وكرة أن يأكل غير صاحب الأرض».

وقال أيضًا في «رواية ابن منصور»: «يترك لهم في الخرص بقدر ما يأكلون»، وأنكر قول الحسن: «يحتسب عليهم».

وكذلك قال في «رواية عبد الله»: «لا بأس أن يأخذ الرجل من غلته بقدر ما يأكل هو وعياله، ولا يحتسب عليه بما أكل».

وقال أبو حنيفة والشافعي: «يحتسب عليه بذلك».

وقال أبو يوسف: «لا يحتسب عليه بما يأكل، ولا بما يطعم جاره وصديقه».

(١) مكررة في (الأصل).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «حمل واحد».

(٣) هذه المسألة ساقطة من «رموس المسائل» للمؤلف.

دليلنا: ما روى أبو بكر الأثرم بإسناده: عن سهل بن أبي حنمة، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا خَرَضْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلْثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلْثَ دَعُوا الرَّبْعَ»^(١).

وروى أيضاً بإسناده: عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: «خَفُّوا فِي الْخَرَضِ؛ فَإِنَّ فِي الْمَالِ: الْعَرِيَّةَ، وَالْوَاطِئَةَ، وَالْأَكْلَةَ، وَالرَّصِيَّةَ، وَالْعَامَلَ، وَالتَّوَاتِبَ، وَمَا وَجَبَ فِي الشَّعْرِ مِنَ الْحَقِّ»^(٢).

وهذا نص في أن ما يأكله لا يُحَسَّبُ عَلَيْهِ؛ لأنه قال: «خُذُوا وَدَعُوا الثُّلْثَ أَوْ الرَّبْعَ»، وقال: «خَفُّوا فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ وَالْأَكْلَةَ»، ومعناه: خَفُّوا [لِأَجْلِ]^(٣) ذَلِكَ، قَدْ عَلِيَ أَنَّهُ لَا يُحَسَّبُ عَلَيْهِمْ.

قال أبو عبيد: «الصَّحِيحُ هُوَ «الْوَاطِئَةُ»، وَهِيَ: السَّائِلَةُ، وَمَنْ قَالَ: «الْوَاطِئَةُ»^(٤) فَلَيْسَ شَيْءٌ»، قَالَ: «وَسُمُّوا بِذَلِكَ لَوَطِئَهُمْ بِلَادَ [الشَّعَارِ]^(٥) مُجْتَازِينَ.

(١) أخرجه أحمد (٧/رقم: ١٦٣٤١، ١٦٣٤٢) والدارمي (٢/رقم: ٢٦٤٩) وأبو داود (١٦٠٥) والترمذي (٦٤٣) والنسائي (٤/رقم: ٢٥١٠) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٨٠، ٢٣٨١) وابن حبان (٤/رقم: ٣٢٨٣). قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦/رقم: ٢٥٥٦): «ضعيف».

(٢) لم أقف عليه مستنداً بهذا اللفظ، وأورد ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/٤٧٢). وقد أخرج نحوه ابن وهب (١٩٢)، بلفظ: «احتاضوا لأهل الأموال في: الواطئة، والعاملة، والتواتب، وما وجب في الشعر من الحق».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الأجل».

(٤) كذا في «الأموال»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الواطئة».

(٥) كذا في «الأموال»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الشما».

والأكلة: هم أرباب الثمار وأهلؤها، ومن لصق بهم، وكان معهم.

وأما العريّة، فهي: التخلّات يستنيها الرجل من حائطه إذا باع ثمرته، ولا يدخلها في البيع، ولكنه يبقّيها لنفسه ولإياله، فتلك الثّنيا لا تُخرّص عليه؛ لأنّه قد عفيّ لهم عمّا يأكلون تلك الأيام، فسمّيت بذلك؛ لأنها أعرّيت عن أن تُباع أو تُخرّص في الصدقة^(١).

❦ فإن قيل: يُحمّل هذا على أن يدع هذا القدر، فيكون تفرّقه بأنفسهم. [١/٥٤]

❦ قيل: إذا أذن الإمام لأرباب الأموال في إخراج ذلك جاز، ولم يتقدّر ذلك بالربيع والثّلت، والنّبي ﷺ حده.

وأيضاً: من أصلنا: أنّه يجوز له أن يأكل من ثمرة غيره المعلقة في مكانها، ولا ضمان عليه، فأولى أن يجوز له أن يأكل من ثمرته التي تعلق [بها]^(٢) حقّ الفقراء، ولا ضمان عليه؛ لأنّ هذا الحقّ طريقه المواصلّة، ولأنّهم قد قالوا: لو نذر أن يضحّي بهذه الشاة جاز له أن يأكل منها، وإن كان حقّ الفقراء [متعلقاً]^(٣) بها، كذلك ها هنا، بعلّة أنّه أحد سببي الإيجاب، أشبه السبب الذي يوجب على نفسه، وقد قال أبو بكر في «كتاب التفسير»: «إذا أوجب أضحية وذبحها في وقتها أكل منها».

واحتج المخالف: أنّ حقّ الفقراء ثابت في الثمرة في هذه الحال، بدلالة:

(١) «الأموال» لأبي عبيد (١٥٢/٢ - ١٥٣).

(٢) زيادة يفتضها السياق.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «متعلق».



أنه لو استهلك الثمرة في هذه الحالة ضمن عشرها كما يضمن لو استهلكه بعد الجداد، وإذا ثبت أن الحق واجب فيها في هذه الحال وجب إذا أكلها أن يضمن، كما لو أكلها بعد القطع، وكما يضمن زكاة الأموال إذا انتفع بها بعد وجود الحول.

والجواب: أن هذا قياس يعارض النص، ولا يصح، وعلى أنه ليس إذا ضمنه بالاستهلاك ضمنه بالأكل كالأضحية، وكذلك لا يجوز اعتبار سائر الأموال بالثمار، كما لم يجوز اعتبار سائر الثؤور بنذر الأضحية في جواز الانتفاع بها، وكذلك لا يجوز اعتبارها بعد القطع بما قبله.



٤١ | مسألة: إذا أحيا المسلم أرضاً ميتة في حيز أرض الصلح بما ساق إليها من نهر حفرة الأعاجم، أو بعين استخراجها منها، أو قناة، أو دجلة، أو الفرات = فلا خراج عليها^(١).

وهو ظاهر كلام أحمد في «رواية أبي الصقر»^(٢): «من أحيا أرضاً في غير أرض السواد، كان للسلطان فيها العشر، ليس له [غير]^(٣) ذلك».

وقال أيضاً في «رواية حرب» في رجل أحيا مواتاً: «يؤخذ منه العشر، فقبل له: أحيا هذه الأرض من أرض خراج أو عشر، فقال: نعم، إذا لم يكن لها مالك».

(١) هذه المسألة ساقطة من «رموس المسائل» للمؤلف.

(٢) هو يحيى بن يزيد، أبو الصقر، وراق الإمام أحمد، وكان معه بالعسكر، وعنده جرد «مسائل»

حسان في الجمل والمساواة والمزارعة والصيد واللقطة، وغير ذلك. راجع ترجمته في: «طبقات

الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/رقم: ٥٣٦) و«المفصل الأرشد» لابن مفلح (٣/رقم: ١٢٣٨).

(٣) من «الأحكام السلطانية» للمؤلف (ص ١٦٢) فقط.

ليس إلا العُشْرُ».

فَقَدْ أَوْجَبَ الْعُشْرَ فَقَطْ ، وَلَمْ يُقَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يُحْيِيَهَا بِمَاءِ نَهْرٍ حَفَرَهُ الْأَعَاجِمُ
أَوْ غَيْرُهُمْ .

وهو قولُ: الشَّافِعِيِّ .

وقال أصحابُ أبي حنيفة: «إِنْ أَحْيَاَهَا بِمَاءِ سَاقٍ إِلَيْهَا مِنْ نَهْرٍ حَفَرَهُ
الْأَعَاجِمُ ، فَعَلَيْهِ الْخَرَاجُ ، وَإِنْ أَحْيَاَهَا بِعَيْنٍ اسْتَخْرَجَهَا مِنْهَا أَوْ فَنَاءٍ أَوْ دِجْلَةٍ أَوْ
الْفُرَاتِ ، فَلَا خَرَاجُ» .

دَلِيلُنَا: أَنَّهُ إِحْيَاءُ مَوَاتٍ فِي حَيِّزِ أَرْضِ الصُّلْحِ ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ الْخَرَاجُ ، دَلِيلُهُ:
إِذَا أَحْيَاَهَا بِمَاءٍ اسْتَخْرَجَهُ مِنْهَا أَوْ دِجْلَةٍ أَوْ فُرَاتٍ ، [٤٥/ب] وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَلَاَنَّهُ مَالٌ مَأْخُودٌ بِحُكْمِ الْكُفْرِ ، فَلَا يُبْتَدَأُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَالْخَرَاجِ الْمَأْخُودِ عَنْ
الرُّءُوسِ .

وَلَأَنَّ مِنْ أَصْلِنَا: أَنَّ الْخَرَاجَ أُجْرَةٌ [عَنِ الْأَرْضِ] ^(١) يَضْرِبُهَا الْفَاتِحُ لَهَا إِذَا
رَأَى وَقْفَهَا عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فِي مَسْأَلَتِنَا ، فَلِهَذَا لَمْ
يَجِبِ الْخَرَاجُ ، وَهَذَا فَصْلٌ يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ اجْتِمَاعِ الْعُشْرِ وَالْخَرَاجِ .

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ النَّهْرَ الَّذِي حَفَرَهُ الْأَعَاجِمُ وَظَهَرَ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ
الْمُسْلِمِينَ ، فَقَدْ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ بِهِ ، فَإِذَا أَحْيَا أَرْضَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْخَرَاجُ ؛ لِأَنَّهُ أَحْيَاَهَا
بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ .

(١) مكررة في (الأصل).

والجواب: أَنَّ الْمُخَيَّيَ لَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَهُ الْإِنْتِفَاعُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ كَمَا لِبَغِيرِهِ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ عَوَضًا، كَمَا أَنَّ لَهُ الْأَصْطِيَادَ وَالْإِحْتِشَاشَ وَالْمَشْيَ فِي الطَّرِيقِ كِبِيرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ إِذَا انْتَفَعَ بِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ عَوَضٌ لِأَجْلِ ذَلِكَ، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

وَرُبَّمَا قَالُوا: الْخَرَاجُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِذِهِ الْأَنْهَارِ، فَإِذَا سَاقَ الْمُسْلِمُ مَاءَهَا مِنْهُ التَّزَمَ الْحَقُّ الْمَتَعَلِّقَ بِهَا، وَالْخَرَاجُ يَجُوزُ أَنْ يُلْزَمَ الْمُسْلِمُ بِالتَّزَامِهِ.

والجوابُ عَنْهُ: مَا ذَكَرْنَا.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ الْخَرَاجَ أَحَدُ حَقِّي الْأَرْضِ، فَجَازَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِ كَالْعُشْرِ.

والجوابُ: أَنَّ الْعُشْرَ لَيْسَ بِحَقٍّ عَنِ الْأَرْضِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ الزَّرْعِ.

آخِرُ رَابِعٍ وَعِشْرِينَ [مِنْ] (١) الْأَصْلِ.



٤٢ | مَسْأَلَةٌ: يَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، فَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ زَرْعِهَا وَالْخَرَاجُ مِنْ رَقَبَتِهَا (٢).

نَصَّ عَلَى هَذَا فِي «رَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ»، فَقَالَ: «عَلَيْهِ مَعَ الْخَرَاجِ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، لِأَنَّ الْخَرَاجَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْأَرْضِ».

وَكَذَلِكَ نَقَلَ الْأَثَرُ، فَقَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُؤَدِّيَ الْعُشْرَ بَعْدَ الْخَرَاجِ».

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) هذه المسألة ساقطة من «ردءوس المسائل» للمؤلف.

وكذلك نقل صالح وابن منصور، وقال: «الخَرَجُ على الأرضِ مثل الجزية على الرقبة، والصدقة ثابتة وهي العُشْرُ».

وبهذا قال: مالك، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: «لا يجتمعان، فيسقط العُشْرُ ويجب الخَرَجُ».

دليلنا: قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وقول النبي ﷺ: «فيما سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ»^(١)، وهذا عام في أرض الخَرَج وغيرها، إلا ما خصه الدليل.

والقياس: أن العُشْرَ حَقٌّ يتعلّق بالمُستفاد من غير أرض الخَرَج، فتعلّق بالمُستفاد من أرض الخَرَج، دليله: حَقُّ المعدِن، فإنه يجتمعُ فيها.

﴿فإن قيل: حَقُّ المعدِن يجب على الذَّمِّي مع الخَرَج، فوجب على المسلم، والعُشْر لا يجب على الذَّمِّي مع الخَرَج، كذلك في حَقِّ المسلم».

﴿قيل: لا نُسلم لك هذا، بل نقول: لا يجب على الذَّمِّي حَقُّ المعدِن؛ لأنّه [١/٥٥] زكاة، ولا زكاة في مال الذَّمِّي».

ولأنّه حرٌّ مُسلمٌ حصل في ملكه نصاب من المكيل المدخّر فلزمه العُشْر، دليله: إذا كانت الأرض حرة لا خَرَج عليها، ولا يلزم عليه المكاتب؛ لقولنا: «حرٌّ»، ولا الذَّمِّي لقولنا: «مُسلمٌ»، وما دون النصاب؛ لقولنا: «نصاباً»، ولا غير

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٨٣) من حديث ابن عمر.

الْمَكِيلِ مِنْ سَائِرِ الْخَضِرَاوَاتِ ؛ لِقَوْلِنَا : «مَكِيلٌ مُدَّخَرٌ» .

وَلَأَنَّ الْخَرَاجَ وَالْعُشْرَ حَقَّانِ يَجْبَانِ عَنْ عَيْنَيْنِ ، فَلَمْ يَنْفِ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي الرَّجُوبِ ، دَلِيلُهُ : قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَالْكَفَّارَةِ ، وَقِيَمَةُ الصَّيْدِ وَالْجَزَاءِ ، وَأُجْرَةُ الدُّكَّانِ وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَالزَّكَاةُ أَنَّهُمَا يَتَنَاقِيَانِ فِي الرَّجُوبِ ، وَإِنْ كَانَا يَجْبَانِ عَنْ عَيْنَيْنِ :

✽ أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْجِزْيَةُ عَنْ رَقَبَتِهِ .

✽ وَالْآخَرُ : وَهُوَ الزَّكَاةُ فِي الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَنَاقِيَانِ فِي الرَّجُوبِ .

وإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ عَلَى الذَّمِّيِّ لِكُفْرِهِ لَا لَوْجُوبِ الْجِزْيَةِ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَرْأَةِ الْكُفَّارِ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ ، وَتَجِبُ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ لِأَجْلِ إِسْلَامِهِ لَا لِأَجْلِ سَقُوطِ الْجِزْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ [لِسُقُوطِهَا] ^(١) عَنْهُ لَوْجِبَ أَنْ تَجِبَ عَلَى نِسَاءِ أَهْلِ الدِّمَةِ لِسُقُوطِ الْجِزْيَةِ عَنْهُنَّ وَعَلَى صِبْيَانِهِمْ وَمَجَانِينِهِمْ .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَالِدِّيَّةُ وَزَكَاةُ السَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْبَانِ عَنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ السَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ عَنِ الْمَالِ ، وَكَذَلِكَ الدِّيَّةُ وَالْقِصَاصُ عَنِ الْمَالِ .

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَرَاجُ وَالْعُشْرُ ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ عَنِ الْأَرْضِ وَالْعُشْرَ عَنِ الرَّعِ ، بِدَلِيلٍ : أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ عَلَى صِفَةٍ يُمَكِّنُ زِرَاعَتَهَا فَالْخَرَاجُ وَاجِبٌ ، زَرَاعٌ أَوْ لَمْ يَزَرَاعْ ، وَالْعُشْرُ [يَجِبُ فِي الْخَارِجِ مِنْهَا] ، بِدَلِيلٍ : أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَزَرَاعْ لَمْ يَجِبْ

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «السقوط» .

العُشْرُ^(١)، وإذا زَرَعَ وَجَبَ العُشْرُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَنْهُ.

وفي هَذَا إِسْقَاطُ لِقَوْلِهِمْ: «إِنَّهُ مِنْ [الْحُقُوقِ]^(٢) كَالْحَرَاجِ»؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِوُجُودِ الزَّرْعِ.

وإن شئتُ قُلْتُ: حَقَّانِ يَجْبَانِ بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، وَلَا يَتَنَاقِيَانِ فِي الْوُجُوبِ، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ وَالزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَنَاقِيَانِ فِي الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا يَتِمَّانِعَانِ لِمَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ سَبَبُ الْجِزْيَةِ وَالزَّكَاةِ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ شَرْطِهَا الْإِسْلَامُ، وَلَمْ يُوجَدْ، وَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنْهَا وَالْمَنَافِي إِجَابَ الْجِزْيَةِ، بِدَلِيلٍ: مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ [هه/ب] لَا جِزْيَةَ وَلَا زَكَاةَ. وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ زَكَاةُ السَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ: النَّصَابُ وَالْحَوْلُ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَالْدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَنَاقِيَانِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا لَا يُوجَدُ سَبَبُ الْقِصَاصِ وَالْدِّيَّةِ فِي مَقْتُولٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْقِصَاصِ قَتْلُ الْعَمْدِ الْمُخْضِ الْمَضْمُونِ مَعَ التَّكَافِي، وَسَبَبُ الدِّيَّةِ الْخَطَأُ الْمُخْضُ أَوْ عَمْدُ الْخَطَأِ^(٣)، وَالْعَمْدُ الْمُخْضُ يُوجِبُ الْقِصَاصَ فَقَطْ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَتِ الدِّيَّةُ بِالْعَفْرِ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى الدِّيَّةِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ.

(١) مكررة في (الأصل).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «حقوق».

(٣) بعدها في (الأصل) زيادة: «والعمد المخض أو عمد الخطأ»، والصواب حذفها.

وإن شئت اخترزت عنه على الرواية الأخرى التي نقول: «قتل العمد يوجب أحد شيئين»، فنقول: حقان يجبان بسببين مختلفين بمستحقين، والدية والقصاص يجبان لمستحق واحد، ولكن لا يؤثر هذا الوصف؛ لأن زكاة الفطر وزكاة التجارة يجتمعان وإن كان المستحق واحداً.

واحتج المخالف: بما روى أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن عقمه، عن عبد الله بن مسعود، أن النبي ﷺ قال: «لا يجتمع العشر والخراج على مسلم في أرضه»^(١).

والجواب: أن هذا الخبر يرويه: يحيى بن عتبة، عن أبي حنيفة، ويحيى بن عتبة ضعيف، ولو صح حملناه على وجه، وهو: الخراج المضرروب على أرض الصلح إذا أسلم أهل الأرض، فإنه يسقط عنهم ذلك الخراج بالإسلام، ويجب العشر؛ لأن ذلك الخراج كان مضرورياً لحق الكفر في معنى الجزية عن رقابهم، فسقط بإسلامهم، كما فعل عمر بن الخطاب.

وهذا الخراج المختلف فيه على وجه الأجرة عن الأرض، ويجوز أن يجتمع العشر والأجرة، وقد نص أحمد على هذا في «رواية ابن منصور»، فقال: «ما كان من أرض صولحوا عليها ثم أسلم أهلها، وضع الخراج عنها».

❦ فإن قيل: كيف تكون أجرة وهي إجارة إلى مدة مجهولة، وذلك لا يصح؟

❦ قيل له: إنما لا يصح ذلك في أملاك المسلمين، فأما إذا كان معقوداً في أملاك المشركين أو في حكم أملاكهم فإنه جائز، ألا ترى أن الأمير إذا قال: «من

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٤٧٦/٢).

دَلَّنَا عَلَى الْقَلْعَةِ الْمَلَانِيَّةِ، فَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ صَحَّ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ جُعَالَةً بِجُعْلٍ
مَجْهُولٍ، كَذَلِكَ هَذَا، لَمَّا فَتَحَ عُمَرُ السَّوَادَ وَامْتَنَعَ مِنْ قِسْمَتِهِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَوَقَفَهُ،
عَادَ بِمَعْنَاهُ الْأَوَّلِ، فَصَارَتْ فِي حُكْمِ أَمْلَاقِ الْمُشْرِكِينَ، فَصَحَّ ذَلِكَ فِيهَا.

• فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ أَجْرَةٌ لَمْ تُؤْخَذْ عَنِ النَّخْلِ وَالكَزْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ
إِجَارَةُ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ.

• قِيلَ لَهُ: الْمَأْخُودُ [١٥٦] هُنَاكَ عَنِ الْأَرْضِ، إِلَّا أَنَّ الْأَجْرَةَ اخْتَلَفَتْ
لَاخْتِلَافِ الْمَنْفَعَةِ، وَالْمَنْفَعَةُ بِالْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا النَّخْلُ أَكْثَرُ.

وَاحْتِجَّ: بِمَا رُوِيَ أَنَّ دِهْقَانَةً نَهَرَ الْمَلِكِ أَسْلَمَتْ، فَكُتِبَ بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ،
فَقَالَ: «إِنْ اخْتَارَتِ الْمَقَامَ عَلَى أَرْضِهَا، فَخُذُوا مِنْهَا الْخَرَاجَ»^(١). فَلَمْ يُرْجَبِ
الْعُشْرَ، فَلَوْ جَازَ اجْتِمَاعُهُمَا لَأَوْجَبَ ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ نَظَرَ الْخَبَرِ يَنْتَضِي اخْتِذَ الْخَرَاجِ مِنْهَا، وَنَحْنُ نَقُولُ ذَلِكَ،
وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ مِنْ اخْتِذِ الْعُشْرِ، فَهُوَ احْتِجَاجٌ بِدَلِيلِ الْخَطَابِ، وَعَلَى أَنَّ فَائِدَةَ
تَخْصِيصِ الْخَرَاجِ بِالذِّكْرِ هَاهُنَا: لِئَلَّا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ إِسْلَامَهَا يُسْقِطُ الْخَرَاجَ عَنْهَا،
فَأَمَرَ بِأَخْذِ الْخَرَاجِ مِنْهَا إِذَا اخْتَارَتِ الْمَقَامَ عَلَى أَرْضِهَا؛ لِأَنَّهُأ أَخَذَتْ عَنْوَةً.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ سَبَبَهُمَا يَتَنَاقِضَانِ: لِأَنَّ سَبَبَ الْخَرَاجِ الْكُفْرُ، وَسَبَبُ الْعُشْرِ
الْإِسْلَامُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَافِرَ يُتَدَأُّ بِالْخَرَاجِ وَلَا يُتَدَأُّ بِالْعُشْرِ، وَ[الْمُسْلِمُ]^(٢) لَا
يُتَدَأُّ بِالْخَرَاجِ. فَإِذَا تَنَاقَا السَّبَبَانِ لَمْ يَجْزِ اجْتِمَاعُ السَّبَبَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا تَنَاقَا

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١) رقمه: (٢٥٠).

(٢) ردة يقتضيه السياق.

سَبُّ زَكَاةِ السَّوْمِ وَزَكَاةِ التَّجَارَةِ لَمْ يَجْزِ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْوَجُوبِ عَلَى وَاحِدٍ فِي مَالٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ يُرَادُ لِلتَّقِيَّةِ وَطَلَبِ النَّمَاءِ مِنْهَا، وَالتَّجَارَةُ إِنَّمَا تُرَادُ [إِسْتَفْبَاحٌ] (١) وَالتَّصَرُّفِ وَطَلَبِ الْأَرْبَاحِ، وَنِيَّةُ التَّصَرُّفِ تُنَافِي نِيَّةَ التَّقِيَّةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْخَرَاجَ الَّذِي سَبَّهَ الْكُفْرُ يَقُطُّ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يَجْتَمِعُ مَعَ الْعُسْرِ، وَهُوَ: إِذَا صَاحَ الْإِمَامُ قَوْمًا مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لَهُمْ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهِمُ الْخَرَاجُ، فَأَمَّا الْخَرَاجُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ، فَسَبَّهَ الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي قُبِحَتْ عَنْوَةٌ وَوَقَّعَهَا الْفَاتِحُ لَهَا، وَوَقَّعَ عَلَيْهَا الْخَرَاجَ عَلَى وَجْهِ الْأَجْرَةِ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسَّوَادِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ فِي مَالِ الْمُسْلِمِ الْأَجْرَةُ وَالْعُسْرُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُنَافِي ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ الْوَصْفُ، فَهَذَا مُمَانَعَةُ الْوَصْفِ فِي الْقَرَعِ.

وَأَمَّا فِي الْأَصْلِ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ التَّقِيَّةِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي وَجُوبِ زَكَاةِ السَّوْمِ، وَلَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ السَّوْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ مَالِيَّةٌ سَائِمَةٌ وَفِي نِيَّتِهِ بَيْعُهَا إِنْ اتَّفَقَ لَهُ [مُشْتَرٍ] (٢)، فَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ قَبْلَ أَنْ يَبِيعَهَا، وَجَبَتْ زَكَاةُ السَّوْمِ وَلَمْ تَجِبْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ، وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ النِّيَّةُ مُنَاقِيَةً لَزَكَاةِ السَّوْمِ، فَلَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُمْ فِي الْأَصْلِ: إِنَّ نِيَّةَ الْبَيْعِ تُنَافِي السَّوْمَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. [٥٦/ب]

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّ سَبَبَ الزَّكَاةَيْنِ وَاحِدٌ، وَهُوَ: وَجُودُ النَّصَبِ وَالْحَوْلِ فِي حَقِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ، فَلَمْ يَجِبْ إِيْجَابُ زَكَاةَيْنِ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «التعليب».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مشتري».

لأنَّهُما يَجَبَانِ بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، فهو بِمَثَابَةِ: الْجَزَاءِ وَالْقِيَمَةِ وَالذِّئَةِ وَالْكَفَّارَةِ
وَالْأُجْرَةِ وَالزَّكَاةَ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: فِعْلُ السَّوْمِ وَنِيَّةُ التَّجَارَةِ سَبَبَانِ مُخْتَلَفَانِ ، فهو كَالْخَرَاجِ وَالْعُسْرِ.

❖ قِيلَ لَهُ: هُمَا سَبَبٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السَّوْمِ هُوَ الْمَقْصُودُ بِنِيَّةِ
التَّجَارَةِ ، وهو: النَّمَاءُ وَالْفَضْلُ ، فيَحْصُلُ بِالْإِسَامَةِ وَالنَّسْلِ وَالذَّرِّ مَعَ خِفَّةِ الْمُؤَنَةِ ،
وَيَحْصُلُ بِالتَّصَرُّفِ وَالتَّقَلُّبِ الرَّبْحُ وَالْفَضْلُ ، فَعُلِمَ أَنَّ طَرِيقَهُمَا وَاحِدٌ ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ الْعُسْرُ وَالْخَرَاجُ ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ يَجِبُ بِسَبَبِ الْأَرْضِ ، وَالْعُسْرُ يَجِبُ بِسَبَبِ
الْخَارِجِ مِنْهُ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا لِلتَّجَارَةِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ
الْقِيَمَةِ ، وَسَبَبُهُمَا وَاحِدٌ ، [وهذا] ^(١) تَعْلِيلُكُمْ فِي الْأَصْلِ.

❖ قِيلَ لَهُ: هُنَاكَ سَبَبَانِ مُخْتَلَفَانِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ زَكَاةِ الْقِيَمَةِ مَا بَيْنَاهُ مِنْ
[وُجُودِ] ^(٢) نَصَابٍ وَخَوَلٍ فِي مِلْكٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ ، وَسَبَبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ [نَدَب] ^(٣) مِنْ
أَهْلِ الطُّهْرَةِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ نَصَابٌ ، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ إِيْجَابُ النَّفَقَةِ ، فَعُلِمَ أَنََّّهُمَا سَبَبَانِ
مُخْتَلَفَانِ ، فَجَزَّاجَتُهُمَا.

وَاحتَجَّ: بِأَنَّ كُلَّ أَرْضٍ كَانَ الْخَرَاجُ فِيهَا وَاجِبًا ، لَمْ يَجِبْ إِيْجَابُ الْعُسْرِ فِي
الْخَارِجِ مِنْهَا ، دَلِيلُهُ: إِذَا كَانَتْ لِدِمِّي.

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «وجوب».

(٣) كذا في (الأصل).

والجواب: أن تقيير المؤنة في تخفيف بعض العشر، وهو: النصف، فإما
أن يؤخر في منقح جميعه فلا، على أن المؤنة التي تؤخر في تخفيف العشر هي
التي تنمو بتررع كسقي بالكلف، وهذه المؤنة لا تتعلق بالزراع، وإنما تتعلق
بالأرض، لا ترى أنه يلزم كل أرض ذات منفعة انتفع بها أم لم ينتفع.

• فإن قيل: لو كان الخراج أجرة لكانت ثمرة النخل والشجر لأرباب
الأرض، وهم المسلمون دون سكانها.

• قيل: كذا نقول في الوقف الذي وقفها عمر رضي الله عنه، وعلى هذا ساقى النبي
صلى الله عليه وسلم ليهود على شطير الثمرة ^(١)، فإما في وقتنا فالنخل والشجر أملاك لمن زرعها.

• فإن قيل: لو كان الخراج أجرة، لم يكره أحمد الدخول فيها، وقد كره
ذلك.

• قيل: إنما كره أحمد ذلك لما شاهدته في وقته من أخذ الخراج على غير
الوجه المأمور به، وهو: أنه كان يأخذ [١/٥٧] السلطان زيادة على وظيفة عمر كرم
الله وجهه، ويضرب على ذلك ويحبس، ويضربه إلى غير مستحقه، ولا يجوز أن
ينصرف كلامه إلى الخراج الذي أمرت الصحابة به ودخلت فيه.



(١٣) | مسألة: يجوز للإمام أن يزيد على وظيفة عمر رحمة الله عليه في
الخراج والجزية، ويجوز أن ينقص في أحد الروايات ^(٢).

(١) أخرجه الدارقطني (٣/رقم: ٢٩٤٨) والبيهقي (١٢/رقم: ١١٧٣٧) من حديث عمر بن الخطاب.
(٢) هذه المسألة ساقطة من «رموس المسائل» للمؤلف.

نَقَلَهَا الْأَثَرُ عَنْهُ: «وَقِيلَ لَهُ: الْجِزْيَةُ عَلَى مَا يُطِيقُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: فَيُزَادُ الْيَوْمَ وَيُنْقُصُ؟ قَالَ: نَعَمْ، يُزَادُ وَيُنْقُصُ عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهِمْ، وَعَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ».

وقال في «رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ [دَاوُدَ] ^(١) ^(٢)»: «وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عُمَرَ: «وَضَعَ عَلَى جَرِيبِ الْكَرْمِ كَذَا، وَعَلَى جَرِيبِ كَذَا» ^(٣)، أَمُوهُ شَيْءٌ مُوَظَرَفٌ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِمْ، أَوْ إِنْ رَأَى الْإِمَامُ غَيْرَ هَذَا؟ فَقَالَ: بَلَى هُوَ رَأْيُ الْإِمَامِ، إِنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ شَاءَ نَقَصَ».

وهو اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرِ الْخَلَّالِ، ذَكَرَهُ فِي «كِتَابِ الْأَمْوَالِ».

وَبِهَذَا قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

- وقال أَبُو بَكْرِ فِي «كِتَابِ الشَّافِعِيِّ»: «وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ: «أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَنْقُصَ مِنْهُمْ»، نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ^(٤) مُوسَى ^(٥)»، فَقَالَ: «لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُغَيِّرَهَا عَلَى مَا أَقَرَّهَا عَلَيْهِ عُمَرُ». قَالَ أَبُو

(١) كَذَا فِي «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ» لِلْمُؤَلِّفِ (ص ١٦٥)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلُ): «زِيَادَ».

(٢) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ صَبِيحٍ، أَبُو جَعْفَرٍ، الْمِصْبِيعِيُّ، أَخَذَ عَنْ: الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَحُجَّاجِ بْنِ مَنْهَالٍ، وَحَرَمِيِّ بْنِ حَفْصٍ، وَأَخَذَ عَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ الْأَثَرُ، وَأَبُو عُرْوَةَ الْحَرَانِيُّ، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ: «كَانَ مِنْ خَوَاصِرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَرُؤَسَائِهِمْ، وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَكْرَهُهُ، وَيُحَدِّثُهُ بِأَشْيَاءَ لَا يَحْدُثُ بِهَا غَيْرُهُ»، مِنْ مَصْنُفَاتِهِ: مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِأَبِي يَعْلَى (٢/ رَقْم: ٤٠٦) وَ«تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمُزِي (٢٥/ رَقْم: ٥٢٠٣).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧/ رَقْم: ١٠٨٢٨).

(٤) بَعْدَهَا فِي (الْأَصْلِ) رِيَادَةُ: «أَبِي»، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

(٥) هُوَ: عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى، الْبَغْدَادِيُّ، الْخَلَّالُ، كَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ



بكر الخَلَّالُ: «هذا قولٌ أوَّلُ لأبي عبدِ الله».

وهو قولُ مالكٍ فيما حكاهُ لي أبو الفضلِ المالِكي^(١)، وقولُ الشَّافِعِيِّ أيضًا فيما حكى لي أبو بكرٍ الشَّامِيُّ^(٢).

- وفيه روايةٌ ثالثةٌ: «تَجُوزُ الزِّيَادَةُ وَلَا يَجُوزُ التَّقْصَانُ»، نَقَلَ ذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ عَنْهُ، فَقَالَ: «لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْقُصَ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ»، يَعْنِي: فِي الْجِزْيَةِ. وَكَذَلِكَ نَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ: «وَقَدْ سُئِلَ هَلْ يُزَادُ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: «عَلَى حَدِيثِ الْحَكَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ: «إِنْ زِدْتَ عَلَيْهِمْ لَا تُجْهِدُهُمْ»^(٣)».

وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ: «لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ، وَيَجُوزُ التَّقْصَانُ».

= كَانَ يَعْتَدُ بِهِمْ، وَكَانَ لَهُ قَدْرٌ وَعِلْمٌ. رَاجَعَ تَرْجُمَتَهُ فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (٢/رقم: ٣٣٤) وَ«الْمَقْصِدُ الْأَرْشَدُ» لِابْنِ مَفْلُحٍ (٢/رقم: ٧٨٣).

(١) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍوسَ، أَبُو الْفَضْلِ، الْبَغْدَادِيُّ، الْفَقِيهُ الْمَالِكِيُّ، وَلَدَ سَنَةَ: ٣٧٢، أَخَذَ عَنْ: أَبِي حَفْصٍ بْنِ شَاهِينَ، وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ حَبَابَةَ، وَالْمَخْلُصِ، وَغَيْرِهِمْ، وَأَخَذَ عَنْهُ: الْخَطِيبُ، وَغَيْرُهُ، كَانَ فَقِيهًا أَصُولِيًّا صَالِحًا، انْتَهَتْ إِلَيْهِ الْعَتْرُودُ بِبَغْدَادٍ، وَكَانَ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمَجُودِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ: ٤٥٢. رَاجَعَ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» لِلْخَطِيبِ (٢/رقم: ١١٠٨) وَ«تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (٥٣/٨) وَ«تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (٣٣/١٠).

(٢) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظْفَرِ بْنِ بَكْرَانَ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو بَكْرٍ، الشَّامِيُّ الْحَمَوِيُّ، الْإِمَامُ، الْمُفْتِي، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، قَاصِي الْقِصَاصِ، الزَّاهِدُ، وَلَدَ سَنَةَ: ٤٠٠، أَخَذَ عَنْ: عُثْمَانَ بْنِ دُوسْتٍ، وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَشْرَانَ، وَطَبَقْتُهُمَا، وَأَخَذَ عَنْهُ: أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ السَّمُرْقَنْدِيِّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ، وَهَبَةُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ الْمُقَرِّي، وَآخَرُونَ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: «هُوَ أَحَدُ الْمُتَّقِينَ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَلَهُ إِطْلَاعٌ عَلَى أَسْرَارِ الْفَقْهِ، وَكَانَ وَرِعًا زَاهِدًا مُتَّقِيًّا»، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْبَيَانُ عَنْ أَصُولِ الدِّينِ، تَوَفَّى سَنَةَ: ٤٨٨. رَاجَعَ تَرْجُمَتَهُ فِي: «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (٨٥/١٩) وَ«طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِلْسَّبْكِ (٤/رقم: ٣٤٩).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٧/رقم: ٣٣٣٨٨) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ.

فالدلالة على جواز الزيادة والتقصان: أَنَّ الْخَرَجَ مَوْضِعٌ عَلَى مَا نُحِثُهُ
الْأَرْضِي، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوَاقِثِ.

يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا وَأَنَّهُ مَوْضِعٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: مَا رَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ مَسْعُودٍ
عَنِ أَبِي بَجَلَةَ قَالَ: «بَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْنٍ عَلَى مِسْحَةِ
الْأَرْضِ، فَوَضَعَ عُثْمَانُ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ مِنَ الْكَرْمِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَعَلَى جَرِيبِ
النَّخْلِ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمَ، وَعَلَى جَرِيبِ الْقَصَبِ سِتَّةَ دَرَاهِمَ، وَعَلَى جَرِيبِ الْبُرِّ رُبْعَهُ
دَرَاهِمَ، وَعَلَى جَرِيبِ الشَّعِيرِ دِرْهَمَيْنِ» (١).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: «شَهِدْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَهُوَ يَتَوَجَّهُ إِلَى مَكَّةَ، [٥٧ هـ] صَلَّى بِهَا الصُّبْحَ، ثُمَّ دَخَلَ التُّسْطَظَ،
وَدَخَلَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْنٍ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُ لئن زِدْنَا عَلَى كُلِّ رَأْسٍ
دِرْهَمَيْنِ، وَعَلَى كُلِّ جَرِيبٍ نَخْلٍ دِرْهَمًا وَقَفِيرًا مِنَ الطَّعَامِ، لَا يَشُقُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ
وَلَا يُجْهِدُهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فافْعَلْ، وَكَانَ عَلَى كُلِّ رَأْسٍ ثَمَانِيَةً وَ[أَرْبَعُونَ] (٢)
فَجَعَلَهَا خَمْسِينَ، وَجَعَلَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ دِرْهَمًا وَقَفِيرًا مِنَ الطَّعَامِ» (٣).

فَوَجَّهَ الدَّلَالَةَ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْنٍ لَمَّا رَأَى أَنَّ جَرِيبَ الْكَرْمِ وَالنَّخْلِ يُطَيَّقُ
أَكْثَرَ مِمَّا يُطَيِّقُهُ الْجَرِيبُ الَّذِي يَصْلُحُ لِلزَّرَاعَةِ، وَظَفَّ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ، وَأَجَازَ عُمَرُ
ذَلِكَ، وَقَالَ: «اللَّهُ لئن زِدْنَا عَلَى كُلِّ رَأْسٍ دِرْهَمَيْنِ، وَعَلَى كُلِّ جَرِيبٍ نَخْلٍ دِرْهَمًا
وَقَفِيرًا لَا يَشُقُّ؟ قَالَ: نَعَمْ»، فَاعْتَبَرَ الطَّاقَةَ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٧/رقم: ٣٣٣٨٣).

(٢) كذا في «مصحف ابن أبي شيبة»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «أربعين».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٧/رقم: ٣٣٣٨٨).

مَنْ عَمِيَ أَنَّهُ إِذَا رَأَى الْإِمَامَ ذَلِكَ أَنْ يَجُوزَ لَهُ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ، وَكُلُّ إِمَامٍ جَازٍ لَهُ الْاجْتِهَادُ فِي قِسْمَةِ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ، كَانَ لَهُ الْاجْتِهَادُ فِي تَقْدِيرِ الْخَرَاجِ وَنَجْزِيَةِ، دَلِيلُهُ: عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَاَنَّ أَبَا يُوسُفَ قَدْ أَجَازَ النُّقْصَانَ مِنْ وَظِيفَةِ عُمَرَ إِذَا لَمْ تُطَقِ الْأَرْضُ، كَذَلِكَ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَلَا يُشَبِّهُ هَذَا مَا التَزَمَهُ نَصَارَى بَنِي ثَعْلَبَ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَظْرًا، وَعَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَزِمَهُمْ بِرِضَاهُمْ، وَلَمْ يَرْضَوْا بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، وَبِئْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أُلْزِمُوا وَإِنْ لَمْ يَرْضَوْا، فَلذَلِكَ جَازَتْ الزِّيَادَةُ إِذَا احْتَمَلْتَ ذَلِكَ.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالَفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي» ^(١)، وَقَوْلُهُ: «اِقْتَدِ بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» ^(٢).

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يَقْتَضِي الْاِقْتِدَاءَ بِهِمْ وَالِاتِّبَاعَ لَهُمْ فِي الْجُمْلَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِذَلِكَ.

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ عُمَرَ أَنْفَذَ حُدُوفَةَ وَعُثْمَانَ، فَمَسَحَا الْأَرْضَ وَوَضَعَا هَذِهِ الرِّوْظِيَّةَ، فَقَالَ عُمَرُ: «لَعَلَّكُمَا حَمَلْتُمَا الْأَرْضَ مَا لَا تُطِيقُ؟ فَقَالَا: بَلْ تَرَكْنَا لَهْمَا

(١) أخرجه أحمد (٧/رقم: ١٧٤١٨) والدارمي (١/رقم: ٩٨) وابن ماجه (٤٢) وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) من حديث العرياض بن سارية. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٨/رقم: ٢٤٥٥): «صحيح».

(٢) أخرجه أحمد (١٠/رقم: ٢٣٧١٧) وابن ماجه (٩٧) والترمذي (٣٦٦٢) والبخاري (٧/رقم: ٢٨٢٨) والطبراني (٩/رقم: ٨٤٢٦) والحاكم (٧٥/٣) والبيهقي (١٦/رقم: ١٦٦٦٨) من حديث حذيفة بن اليمان. قال الترمذي: «حسن».

خَيْرًا كَثِيرًا»^(١)، فامتنع من الزيادة مع احتمال الأرض للزيادة.

والجواب: [...] ^(٢).

واحتج: بأن هذه وظيفة عمر، ولا تجوز الزيادة عليها، دليله: المأخوذ من بني تغلب.

والجواب عنه: ما تقدم.

واحتج: بأن الخراج أجرة وضعتها عمر لجماعة المسلمين، وعقد الإجازة لا يبطل بموت العاقد، بل هو [عقد] ^(٣) لازم في حق من عقد له، ولا تجوز الزيادة عليه.

والجواب: أنه وإن كان أجرة فقد بينا أنه موضوع على قدر الطاقة، وذلك يختلف [١/٥٨] باختلاف الأوقات، ولأن الخلاف في الجزية والخراج جميعاً، والجزية ليست بأجرة، فلم تكن العلة ما ذكر.

واحتج: بأن هذا عقد وضع على الاجتهاد في مقدار الكفاية، وحكم به إمام، ولا يجوز فسخه كسائر العقود.

والجواب عنه: ما تقدم، وأن هذا موضوع على قدر الطاقة.



(١) أخرجه البخاري (٥/٢٧٠٠).

(٢) بياض في (الأصل) بمقدار ثلاث كلمات.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عقد».

٤٤ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا ضُرِبَ عَلَى نَصَارَى [بَنِي تَغْلِبَ] ^(١) مَكَانَ الْحِزْبِ عَشْرُونَ فِي زُرُوعِهِمْ، ثُمَّ أَسْلَمُوا، أَوْ بَاعُوا الْأَرْضَ مِنْ مُسْلِمٍ، سَقَطَ أَخْذُ الْعَشْرِينَ، وَبُؤْخَذَ الْأَجْرُ عَلَى سَبِيلِ الزَّكَاةِ، وَكَذَلِكَ الذَّمُّ إِذَا ضُرِبَ عَلَى أَرْضِهِ جِزْيَةٌ ثُمَّ أَسْلَمَ [سَقَطَتْ] ^(٢).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ»، فَقَالَ: «مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ [صُورِلَتْ] ^(٣) عَلَيْهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ أَهْلُهَا، وَضَعَ الْخَرَجُ [عَنْهَا] ^(٤)».

وَقَالَ أَيْضًا فِي «رَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ» فِي أَرْضِ بَنِي تَغْلِبَ: «الْعُشْرُ يُضَاعَفُ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا اشْتَرَاهَا مُسْلِمٌ فَالْعُشْرُ».

وَكَذَلِكَ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ: «مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ صُورِلَتْ عَلَيْهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ أَهْلُهَا بَعْدُ، وَضَعَ عَنْهَا الْخَرَجُ».

وَقَدْ عَلَّقَ الْقَوْلَ فِي «رَوَايَةِ الْمُبْمُونِيِّ»، فَقَالَ: «فِي أَرْضِ أَهْلِ الذَّمِّ الْخَرَجُ، فَإِنْ اشْتَرَاهَا مُسْلِمٌ [فَفِيهَا] ^(٥) الْخَرَجُ أَيْضًا، لِأَنَّ فِيَّ الْأَرْضِ لَجْمَاعَةً الْمُسْلِمِينَ».

وَكَذَلِكَ قَالَ فِي «رَوَايَةِ حَرْبٍ»: «فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي يَدَيْهِ الْأَرْضُ، فَيُسَلِّمُ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «شيء».

(٢) هذه المسألة ساقطة من «ردعوس المسائل» للمؤلف.

(٣) مكررة في (الأصل).

(٤) كذا في «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/رقم: ٥٦٤)، وهو الصواب، وفي

(الأصل): «عليها».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فقيه».

وَيُصَالِحُ عَلَى أَرْضِهِ، فَهُوَ خَرَجٌ»، قَالَ حَرْبٌ: «هَذَا عِنْدِي وَهُمْ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ الصُّلْحِ فَأَرْضُهُ عَشْرٌ، إِنَّمَا الْخَرَجُ عَلَى الْعَنْوَةِ». وَالْمَذْهَبُ عَلَى مَا حَكَيْنَاهُ، وَهُوَ قَوْلُ: الشَّافِعِيِّ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي التَّغْلِيْبِ إِذَا أَسْلَمَ أَوْ بَاعَ أَرْضَهُ مِنْ مُسْلِمٍ: «لَمْ يَسْقُطْ أَخْذُ الْعَشْرِ»، وَقَالَ فِي الذَّمِّيِّ إِذَا أَسْلَمَ: «لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ جِزْيَةُ أَرْضِهِ».

دَلِيلُنَا عَلَى الْفَصْلِ الْأَوَّلِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ»^(١). وَعِنْدَهُمْ يَجِبُ عَشْرَانِ.

وَلِأَنَّهُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَشْرِ، دَلِيلُهُ: الْمُسْلِمُ ابْتِدَاءً.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْفَصْلِ الثَّانِي: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤْذِيَ الْخَرَاجَ»^(٢). وَهَذَا خَرَجٌ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِهَذَا الْجِزْيَةُ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ الْمَتَعَلِّقَ بِالْأَرْضِ لَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِ النَّبِيِّ ﷺ.

❦ قِيلَ: هَذَا عَامٌّ فِيهِمَا، وَقَدْ أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ قَفِيزَهَا وَدِرْهَمَهَا»^(٣).

وَلِأَنَّهُ حَقٌّ مَاخُودٌ بِحُكْمِ الْكُفْرِ، فَوَجَبَ أَنْ يَسْقُطَ بِالْإِسْلَامِ، دَلِيلُهُ: جِزْيَةُ الرُّءُوسِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/١٤٨٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مُسْنَدًا، وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» بِإِسْنَادٍ (٥/١٩٣٠).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧/٣٠٠٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أو [٥٨/ب] نقول: مال مأخوذ بحكم الكفر، فوجب أن يسقط بالإسلام،
دليله: جزية الرؤوس.

أو نقول: مال مأخوذ في مقابلة حقن الدم.

❖ فإن قيل: جزية الرؤوس لا يجوز أن يُتدأ بها المسلم، والخراج يجوز
أن يُتدأ به، فلم يجز إسقاطه كالاسترقاق.

❖ قيل: الخراج المختلف فيه لا يُتدأ به مسلم، وإنما الذي يُتدأ به الخراج
الذي وضعه عمر، وذلك أجرة عن الأرض، وأما الاسترقاق فلا يشبه الخراج،
إنما يشبه الخراج جزية الرؤوس، وتلك تسقط بالإسلام وإن لم يبطل الرق.

واحتج المخالف: بأنه خراج موضوع على الأرض، أشبه الخراج الذي
وضعه عمر.

والجواب عنه: ما ذكرنا.

واحتج بقوله ﷺ: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ قَفِيرَهَا وَدِرْهَمَهَا». فذم الناس في آخر
الزمان.

والجواب: أن هذا محمول على خراج [٥٠٠] (١).

واحتج: بأنه حتى لا يجب على الرقة، فلا يسقط بالإسلام كالعشر والديون.

والجواب: أن تلك لا يُتدأ بها الكافر، وهذا يُتدأ به الكافر، فهو كجزية
الرؤوس.

(١) بياض في (الأصل) بمقدار كلمتين.

١٥٠، اِمْسْأَلَةٌ: بِصَحِّ لِلذَّمِّيِّ غَيْرِ التَّغْلِبِيِّ أَنْ يَشْتَرِيَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ، وَلَا عُشْرَ عَلَيْهِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْهَا فِي أَصَحِّ الرَّوَاتِبِينَ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ «بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ»: «فِي الذَّمِّيِّ يَشْتَرِي أَرْضَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ زَكَاةً، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُضْعِفُونَ عَلَيْهِ».

وَقَالَ أَيْضًا فِي «رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ»: «إِذَا اشْتَرَى الذَّمِّيُّ أَرْضَ الْعُشْرِ، سَقَطَ عَنْهُ الْعُشْرُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُمْنَعُوا مِنْ شِرَائِهَا، فَأَمَّا أَرْضُ الْخَرَاجِ فَلَا».

فَقَدْ نَصَّ عَلَى صَحَّةِ الشَّرَاءِ وَإِسْقَاطِ الْعُشْرِ مِنْهَا، وَاخْتَارَ أَنْ يُمْنَعُوا مِنْ شِرَائِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ خَرَاجِيَّةً.

- وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ اخْتِيارُ أَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ: «أَنَّهُمْ يُمْنَعُونَ مِنْ شِرَائِهَا، فَإِنْ اشْتَرَوْهَا صَحَّ الشَّرَاءُ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهِمْ عَشْرُونَ فِي زُرْعِهِمْ وَثَمَارِهِمْ».

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: «وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ يَشْتَرِي الْأَرْضَ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ، هَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ؟ فَقَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنُ: «يُضَاعَفُ عَلَيْهِمْ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «الْخَرَاجُ عَلَى مَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ فِي الْمَالِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ»، فَقِيلَ لَهُ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: قَوْلُ عُمَرَ وَالْحَسَنِ: «يُضَاعَفُ عَلَيْهِمْ» قَوْلُ حَسَنٍ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي لَهَا مِنْ غَيْرِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ صَحَّ الشَّرَاءُ، وَتَصِيرُ الْأَرْضُ خَرَاجِيَّةً».

(١) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (ص ٤١٣).

وَمِنْهُنَّ مَنْ عَصَرَ نَدْمَكِي، قَدْ أَصْبَحَتْ مِنْ حَوْزِ بَيْعِ أَرْضِ نَفْسٍ
مِنْ حَنْفِي. وَمِنْ أَرْضِ خَرَجٍ وَلَا يَحْزُرُ بَيْعَهُ مِنْ دَمِي وَلَا نَسَبِي، لَا يَدْرُفُ،

وَقَدْ ثَوَّيْتُ: ابْصَحْ، وَغِيْ عَشْرِي.

وَقَدْ مُحَمَّدٌ: ابْصَحْ، وَغِيْ عَشْرِي وَاحِدًا.

وَقَدْ نَدْمَكِي: «لَا يُصْعَقُونَ مِنْ الشَّرَاءِ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ».

فَالدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِ الشَّرَاءِ - خِلَافَ لِأَحَدِي التَّوَاتُؤَيْنِ^(١) - هُوَ: أَنَّ كُلَّ أَرْضٍ
صَحَّحَ أَنْ يَمْلِكَهَا فَسَبَّحَ أَنْ يَمْلِكَهَا الدَّمِي، دَلِيلُهُ: الْأَرْضُ الْخَرَجِيَّةُ، وَالْأَرْضُ
الَّتِي لَا يُتَغْنَى نَمَائُهَا بِالزَّرْعِ كَالْمُورِ.

وهذا لا يَصِحُّ عَلَى أَصَبَةٍ؛ لِأَنَّ أَرْضَ الْخَرَجِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا عِنْدَنَا، فَلَا
يَصِحُّ هَذَا الْأَصْلُ. وَكَانَ نَقِيسٌ عَلَى الدُّورِ وَالْأَرْضِينَ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا خَرَجٌ
وَلَا عَشْرٌ؛ وَلِأَنَّ مَا صَحَّحَ أَنْ يَمْلِكَهُ التَّغْلِيُّ صَحَّحَ أَنْ يَمْلِكَهُ الدَّمِي غَيْرَ التَّغْلِيِّ،
دَلِيلُهُ: الْمَوَاشِي وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ.

• فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِيهَا إِذَا كَانَتْ خَرَجِيَّةً؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ الْحَقِّ
عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْخَرَجَ يُؤْخَذُ مِنَ الدَّمِي، وَكَذَلِكَ إِذَا مَلَكَهَا التَّغْلِيُّ لَمْ [يُؤَدِّ]^(٢) إِلَى
إِسْقَاطِ الْحَقِّ عَنْهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ أَرْضًا لَا يُتَغْنَى نَمَائُهَا بِالزَّرْعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
هُنَاكَ حَقٌّ يَسْقُطُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا اخْتَلَفَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ حَقِّ الْفُقَرَاءِ

(١) بعدلامي (الأصل) زيادة: «وليس»، والصواب حذفها.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يؤدي».

عَنْهَا، فَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا.

﴿ قِيلَ لَهُ: الْعَشْرُ لَيْسَ بِحَقٍّ فِي الْأَرْضِ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا هُوَ الزَّرْعُ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْكَلَامُ، وَعَلَى أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِالْمَوَاشِي وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَإِنَّ مِلْكَهُمْ لَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ الْحَقِّ عَنْ أَعْيَانِهَا، وَمَعَ هَذَا لَا يُمْنَعُوا مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَنَعِ ذَهَبَ إِلَى هَذَا السُّؤَالِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.﴾

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَنْقَلِبُ خَرَجِيَّةٌ - خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ -: [أَنَّهَا] ^(١) أَرْضٌ عُشْرٌ، فَلَمْ تَنْقَلِبْ خَرَجِيَّةً، دَلِيلُهُ: لَوْ كَانَ الْمَالِكُ لَهَا مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعَشْرُ - خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا -: أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ [عُشْرَانِ] ^(٢)، وَلِمُحَمَّدٍ فِي قَوْلِهِ: «يُؤْخَذُ عُشْرٌ» أَنَّهُ حَقٌّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ، فَكَمَا لَا يَبْتَدِئُ الْمُسْلِمَ بِالْخَرَاجِ وَجِبَ أَنْ لَا يَبْتَدِئَ الْكَافِرَ بِالْعُشْرِ، وَلَآنَ الْعُشْرُ طَهْرَةٌ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا.

وَاحْتِجَّ أَبُو يُوسُفَ وَمَنْ تَابَعَهُ: بِأَنَّ هَذَا حَقٌّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ، فَجَازَ أَنْ يَبْتَدِئَ فِي حَقِّ الْكَافِرِ مُضَاعَفًا، أَصْلُهُ: إِذَا مَرَّ بِمَالِهِ عَلَى الْعَاشِرِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ جِزْيَةً، فَإِنْ كَانَ إِذَا أُخِذَ مِنَ الْمُسْلِمِ كَانَ طَهْرَةً، كَمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِبَنِي تَغْلِبَ: «نَحْنُ نَأْخُذُهَا جِزْيَةً، فَسَمُّوْهَا مَا شِئْتُمْ» ^(٣).

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ لَا يُؤْخَذُ عَلَى وَجْهِ الطَّهْرَةِ، وَمَا اخْتَلَفْنَا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لأنها».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عشرين».

(٣) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٤/ ٥٥ - ٥٦).

به يؤخذ على وجه الظُّهْرِ، [٤٥] والكافر ليس من أهلها، ألا ترى أنها تؤخذ من مائر أمواله إذا مَرَّ على العائِشِ، وليس كذلك ما اختلفنا فيه؛ لأنه لا يؤخذ من مائر أمواله، وإنما يؤخذ من العشرِ عندك خاصة.

واحتج محمدٌ: بأنَّ الحقَّ إذا تعلَّق بركة الأرض فإنه لا يتغيَّر كالخراج، ولا خلاف أن الأرض [الخراجية] ^(١) إذا اشترَاهَا ذِمِّيٌّ فإنه لا يتغيَّر الحقُّ عنه، كذلك ما هنا.

والجواب: أننا قد بينَّا أن العشرَ لا يتعلَّق بركة الأرض، وإنما يتعلَّق بالزَّرع، وأما الخراج فهو أجرٌ عن الأرض، فلهذا استوى فيه الذِّمِّيُّ والمسلمُ، والعشرُ طهْرَةٌ للمال، والمسلمُ والكافر يختلفان في ذلك، بدليل: زكاة المال.

﴿﴾

[٤٦] مسألة: العشر على المستأجر ^(٢).

أوما إليه في «رواية ابن منصور» في الأكار إذا خرج في نصيبه ما يجب فيه العشر: «يعطي العشر»، وذكر قول أبي حنيفة: «أنه ليس عليه شيء»، وأنكره.

وبهذا قال: مالك، والشافعي، وداود.

وقال أبو حنيفة: «العشر على المؤاجر».

دليلنا: قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا اخْرَجْنَا لَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [القرة: ٢٦٧]، فأوجب

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الخراجي».

(٢) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٤١).



الْحَقُّ فِي الْخَارِجِ عَلَى مَنْ حَصَلَ لَهُ ، وَالْخَارِجُ حَصَلَ لِلْمُسْتَأْجِرِ .

وَلَأَنَّ الْخَارِجَ مِلْكٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعُشْرُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اسْتَعَارَ
أَرْضًا وَزَرَعَهَا فَإِنَّ الْعُشْرَ عَلَيْهِ ، وَكَمَا لَوْ زَرَعَهَا الْمَالِكُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ عُشْرٍ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ إِذَا كَانَتْ مِلْكًا لَهُ ،
وَجَبَتْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِلْكًا ، كَمَا لَوْ اسْتَعَارَ أَرْضًا وَزَرَعَهَا .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : حَقٌّ يَجِبُ فِي الْمَالِ ، فَوَجَبَ عَلَى مَالِكِ الْمَالِ ، دَلِيلُهُ :
سَائِرُ الْأَمْوَالِ .

وَلَأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : إِذَا زَرَعَ فِي مِلْكِهِ وَبَاعَ الزَّرْعَ قَصِيلاً ، فَعُقِدَ الْحَبُّ فِي مِلْكِ
الْمُسْتَرِي ، أَنَّ الْعُشْرَ يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَرِي ، فَأُولَئِكَ أَنْ يَجِبَ الْعُشْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ؛
لَأَنَّ عَوْضَ الزَّرْعِ أَقْرَبُ إِلَى الْحَبِّ مِنْ عَوْضِ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَطَعَهُ قَصِيلاً
كَانَ عَلَى الْبَائِعِ عُشْرُ الْقَصِيلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى عُقِدَ فِي مِلْكِ
الْمُسْتَرِي فَعَلَى الْمُسْتَرِي الْعُشْرُ ، وَإِنْ حَصَلَ الْعَوْضُ لِلْبَائِعِ ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ الْعُشْرَ يَجِبُ
هُنَاكَ عَلَى الْمُسْتَرِي وَهُوَ مَالِكُ الثَّمَرَةِ ، فَأُولَئِكَ أَنْ يَجِبَ مَا هُنَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَهُوَ
مَالِكُ الزَّرْعِ .

وَلَأَنَّ إِيْجَابَ الْعُشْرِ عَلَى الْمُؤَاجِرِ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُخْرِجَ جَمِيعَ مَا حَصَلَ لَهُ
مِنْ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ وَزِيَادَةً عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا آجَرَ أَرْضَهُ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ ، فزَرَعَهَا
الْمُسْتَأْجِرُ ، فَأَخْرَجَتْ عَشْرَةَ أَكْثَارٍ مِنْ طَعَامٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ كَرُّ طَعَامٍ ، وَقِيَمَتُهُ أَلْفُ
دِرْهَمٍ ، وَقَدْ حَصَلَ لَهُ بِإِزَائِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ دِرْهَمٌ .

❦ فَإِنْ قِيلَ : لَا يَمْتَنِعُ هَذَا ، كَمَا لَوْ زَرَعَهَا بِنَفْسِهِ وَأَخْرَجَتْ عَشْرَةَ أَكْثَارٍ



طَعَامٌ، فَبَاعَ الطَّعَامَ كُلَّهُ [١١/١٠] بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ كَرُّ طَعَامٍ، وَقِيمَتُهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ، وَإِنَّمَا حَصَلَ لَهُ بِإِزَائِهِ مِنَ الثَّمَنِ دِرْهَمٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ الْأَرْضَ بَعْدَ عَقْدِ الْحَبِّ بِدِينَارٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ عَشْرُ جَمِيعٍ لِحَبِّ وَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ.

فَقِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ إِيْجَابِ الْعَشْرِ لَزِمَهُ كَرُّ قِيمَتِهِ دِرْهَمٌ، وَذَلِكَ عَشْرُ مَا حَصَلَ مِنَ الْمَنْفَعَةِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ شِرَاءُ كَرُّ قِيمَتِهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ لِأَجْلِ تَصْرِفِهِ، فَتِلْكَ الزِّيَادَةُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِي مُقَابَلَةِ تَصْرِفِهِ فِي الْحَقِّ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ زِيَادَةُ عَلَى مَا حَصَلَ لَهُ، وَعَلَى قَوْلِكُمْ: يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَلْزَمَهُ زِيَادَةُ عَنِ الْمَنْفَعَةِ حِينَ إِيْجَابِ الْعَشْرِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَ عِنْدَكَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَنْفَعَةِ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ الْأُجْرَةَ بَدَلٌ عَنِ مَنَافِعِ الْأَرْضِ، وَقَدْ حَصَلَتْ لِلْمُؤَاجِرِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَشْرُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ زَرَعَهَا فَأَخْرَجَتْ طَعَامًا فَبَاعَهُ، أَنْ الْعَشْرَ عَلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْعَشْرُ يَجِبُ بِحُصُولِ الْمَنْفَعَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَلْزَمَهُ وَإِنْ لَمْ يَزَرْعْ لِحُصُولِ الْمَنْفَعَةِ.

وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ لِأَجْلِ تِلْكَ الْمَنْفَعَةِ زَكَاةٌ أُخْرَى، ثُمَّ هَذَا مُنْتَقَضٌ إِذَا بَاعَ زَرْعَهُ وَبَقِيَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي حَتَّى عَقْدَ الْحَبِّ، فَإِنَّ الْعَشْرَ يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ حَصَلَ لِلْبَائِعِ عَوَضُ الزَّرْعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّ الْحَبَّ انْعَقَدَ فِي مِلْكِهِ، وَهَذَا هُنَا اشْتَدَّ الْحَبُّ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ، وَهُوَ: كَمَا لَوْ اسْتَعَارَ أَرْضًا فَرَزَعَهَا.

ولأنه يجب أن نقول: إذا كان العُشْرُ أَكْثَرَ مِنَ الْأَجْرَةِ أَنْ لَا يُلْزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يَحْصُلْ لَهُ بَدَلٌ عَنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ.

واحتجَّ: بِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ لِأَجْلِ الْأَرْضِ، فَكَانَ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَرَاجِ وَشَقُّ
الْأَنْهَارِ وَحَفْرِهَا.

والجواب: أَنَّ الْعُشْرَ يَجِبُ لِأَجْلِ الزَّرْعِ، بِدَلِيلٍ: [أَنَّهُ] ^(١) يَجِبُ بِوُجُودِ
الزَّرْعِ وَيُعَدُّ بَعْدَهُ، وَالْأَرْضُ مُوجُودَةٌ فِي الْحَالِينِ مَعًا، وَإِذَا كَانَ مِنْ مُؤْنَةِ الزَّرْعِ
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ كَأَجْرَةِ الْحَصَادِ وَالتَّذْرِيعِ.



| ٤٧ | مَسْأَلَةٌ: لَا يَجِبُ الْعُشْرُ فِي أَرْضِ الْمُكَاتِبِ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ ^(٢).

فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ وَصَالِحٍ: «لَيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ زَكَاةٌ».
وَهُوَ قَوْلُ: الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يَجِبُ الْعُشْرُ فِي أَرْضِ الْمُكَاتِبِ».

دَلِيلُنَا: مَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ زَكَاةٌ حَتَّى يَعْتِقَ» ^(٣).

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مَوْقُوفًا عَنْ جَابِرٍ ^(٤).

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٤٢).

(٣) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٦٠). قال: لألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٧٨٣): «ضعيف».

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٢٢) وأبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٢٤٣، ١٢٥٠).

❦ فَإِنْ قِيلَ: فَالْخَبَرُ يَقْتَضِي نَفْيَ الزَّكَاةِ، وَالْعُشْرُ لَيْسَ بِزَكَاةٍ.

❦ قِيلَ لَهُ: قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ الْعُشْرَ يُسَمَّى زَكَاةً، بِدَلِيلٍ: حَدِيثِ عَتَّابِ بْنِ أَبِي سَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: [٦٠/ب] «يُخْرَصُ الْكَزْمُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَيْبًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا»^(١). فَسَمَاءُ: «زَكَاةً».

وَلَاَنَّ اسْمَ «الْعُشْرِ» اسْمٌ لِمِقْدَارِهِ، وَاسْمُ «الزَّكَاةِ» اسْمٌ لِلْجِنْسِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»^(٢)، وَقَالَ: «هَاتُوا رُبْعَ الْعُشْرِ»^(٣)، فَسَمَاءُ: «رُبْعُ الْعُشْرِ»، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِزَكَاةٍ.

وَالْقِيَاسُ: مَنْ لَا يَجِبُ فِي مَالِهِ الزَّكَاةُ، لَا يَجِبُ فِيهَا أَخْرَاجُهُ أَرْضُهُ الْعُشْرُ، دَلِيلُهُ: الذَّمِّيُّ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: الذَّمِّيُّ يَجِبُ فِي أَرْضِهِ الْخَرَاجُ، فَلِهَذَا لَمْ يَجِبْ فِيهَا الْعُشْرُ، وَالْمُكَاتَبُ لَا يَجِبُ فِي أَرْضِهِ الْخَرَاجُ، فَوَجَبَ فِيهَا الْعُشْرُ، كَالْمُسْلِمِ.

❦ قِيلَ لَهُ: قَوْلُكَ: «إِنَّ الذَّمِّيَّ يَجِبُ فِي أَرْضِهِ الْخَرَاجُ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ

= وابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٣٣٢) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٨٤٥، ١٨٥٩) والبيهقي (٨/رقم: ٧٤٢٦)، وقال: «الصحيح موقوف».

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠٣) والترمذي (٦٤٤) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٧٧، ٢٣٧٨) وابن حبان (٤/رقم: ٣٢٨٢) والطبراني (١٧/رقم: ٤٢٤). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٨٠٧): «ضعيف».

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٩٧) وأحمد (١/رقم: ٧٢٢) والدارمي (٢/رقم: ١٦٥٥) وأبو داود (١٥٧٢) والترمذي (٦٢٠) والنسائي (٤/رقم: ٢٤٩٦، ٢٤٩٧) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٤٧، ٢٣٦٠) من حديث علي. قال الترمذي: «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: كلاهما عندي صحيح».

إِذَا كَانَتْ أَرْضُهُ [أَجْرَةً] ^(١) لَا يَجِبُ أَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهَا الْخَرَجُ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِ فِيهَا، وَيَكْفِي مَا يُؤْخَذُ مِنْ رَقِيَّتِهِ مِنَ الْجِزْيَةِ، وَلَا تُسَلَّمُ الْمُعَارَضَةُ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ أَرْضَ الْمُكَاتِبِ يَجِبُ فِيهَا الْخَرَجُ؛ لِأَنَّ الْخَرَجَ أَجْرَةُ الْأَرْضِ.

وَعَلَى أَنَّ الْخَرَجَ مَحِلُّهُ مُخَالَفٌ لِمَحِلِّ الزَّكَاةِ، وَمَصْرِفُهُ مُخَالَفٌ [لِمَصْرِفِهَا] ^(٢)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ وَجُوبُ أَحَدِهِمَا عِلَّةً لَانْتِفَاءِ الْآخَرِ، وَانْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا عِلَّةً لَوْجُوبِ الْآخَرِ، كَمَا أَنَّ مَنْ اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا وَبَاعَ فِيهِ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ وَجُوبُ الْأَجْرَةِ عَنِ الدُّكَّانِ عِلَّةً لِسُقُوطِ الزَّكَاةِ عَنِ الْبَيْزِ الَّذِي فِيهِ، وَلَا سُقُوطُ الْأَجْرَةِ عِلَّةً لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ.

وَلَأَنَّهُ حَقٌّ مَأْخُودٌ بِاسْمِ الزَّكَاةِ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُكَاتِبِ، دَلِيلُهُ: سَائِرُ الزَّكَوَاتِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْوَصْفِ حَدِيثُ عَنَابِ بْنِ أَبِي سَيْدٍ: «يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَدَّى زَكَاتُهُ تَمَرًا، كَمَا يُخْرَصُ الْكَزْمُ وَتُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيحًا».

❦ فَإِنْ قِيلَ: سَائِرُ الزَّكَوَاتِ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْمَالِكُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي مَالٍ لَا مَالِكَ لَهُ، وَالْمُكَاتِبُ نَاقِصُ الْمِلْكِ، فَلِهَذَا لَا تَجِبُ فِي مَالِهِ الزَّكَاةُ، وَالْعُشْرُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي أَرْضٍ لَا مَالِكَ لَهَا، مِثْلُ: أَنْ تَكُونَ وَقْفًا عَلَى مَسْجِدٍ، فَإِذَا كَانَ عَدَمُ الْمَلِكِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَهُ، فَتَقْصَانُ الْمَلِكِ أُخْرَى.

❦ قِيلَ لَهُ: لَا تُسَلَّمُ لَكَ هَذَا، بَلْ نَعْتَبِرُ الْمَالِكَ فِي الْعُشْرِ كَمَا نَعْتَبِرُ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْمَذْهَبَ فِي هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي أَرْضٍ لَا مَالِكَ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أجرة».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لمصرفه».

لها [مُعْتَبَرًا] ^(١)، ولم تُفَرَّقْ.

[والجواب: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَدِّ، بِدَلِيلٍ: مَا ذَكَرْنَا] ^(٢).

وَاحتِجَّ: بِأَنَّهَا أَرْضٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا الْخَرَاجُ، فَوَجِبَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْخَارِجِ مِنْهَا الْعُشْرُ، دَلِيلُهُ: إِذَا كَانَتْ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا قَدْ [١/١١] بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا عِلَّةً فِي نَفْيِ الْآخَرِ، ثُمَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ يَجِبُ فِي مَالِهِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَلِهَذَا وَجَبَتْ فِي زَرْعِهِ الْعُشْرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي مَالِهِ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَلَا يَجِبُ فِي زَرْعِهِ كَالذَّمِّيِّ.

وَاحتِجَّ: بِأَنَّ الْأَرْضَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا تَخْلُو مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا، إِلَّا تَرَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لِلذَّمِّيِّ وَجَبَ فِيهَا الْخَرَاجُ وَإِذَا كَانَتْ لِمُسْلِمٍ وَجَبَ فِيهَا الْعُشْرُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَجَبَ أَيْضًا إِذَا كَانَتْ لِمَكَاتِبٍ أَنْ يَجِبَ فِيهَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نَقُولُ هَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَخْلُو الْأَرْضُ مِنَ الْحَقَّيْنِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُو الرَّقَبَةُ مِنَ الْجِزْيَةِ وَزَكَاةِ الْفِطْرِ، وَهُوَ الْمُسْلِمُ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَفْضُلُ مِنْ قُوَّتِهِ صَاعٌ.

وَلِأَنَّ الذَّمِّيَّ إِذَا كَانَ فِي دَارِهِ تَخَلَّى، لَمْ يَجِبْ عَنْهَا الْخَرَاجُ، وَلَا يَجِبُ فِي ثَمَنِهَا عُشْرٌ، وَتَخْلُو مِنَ الْحَقَّيْنِ، قَبْلَ مَا قَالَهُ.

وَالْجَوَابُ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «معين».

(٢) كذا في (الأصل).

٤٨ | مَسْأَلَةٌ: فِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ أَوْ غَيْرِهَا^(١).

وقد أطلق أحمدُ القولَ في رواية: الأثرَمِ، والمَرُودِيَّ، وعبدِ اللهِ: «بإيجابِ العُشْرِ فِي الْعَسَلِ».

وقال أبو حنيفة: «إِنْ كَانَ فِي أَرْضِ الْخَرَاجِ فَلَا عُشْرَ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهَا فَفِيهِ الْعُشْرُ»، بَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ: «لَا يَجْتَمِعُ عُشْرٌ وَخَرَاجٌ».

وقال مالكٌ والشَّافِعِيُّ: «لَا عُشْرَ فِيهِ بِحَالٍ».

دَلِيلُنَا: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ - ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «مَسَائِلِهِ»^(٢) - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى: «أَنَّ أَبَا سَيَّارَةَ الْمُتَعِيِّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ لِي نَخْلًا، قَالَ: فَأَدُّ مِنْهُ الْعُشْرَ، قَالَ: فَإِنْ لِي جَبَلًا فَاحْمِهِ لِي، فَحَمَاهُ لَهُ»^(٣).

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خُذْ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ»^(٤).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «جَاءَ هِلَالٌ أَحَدُ بَنِي مُتْعَانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِعُشُورِ نَخْلٍ لَهُ، وَسَأَلَهُ أَنْ يَحْمِيَ وَادِيًا

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٤٣، ٤٤٤).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبد الله (٦٢١)، ولكن عن: وكيع، عن سعيد بن عبد العزيز.

(٣) أحمد (٨/رقم: ١٨٣٥٤)، ولكن عن: وكيع، عن سعيد بن عبد العزيز. قال البيهقي في «السنن الكبير» (٨/رقم: ٧٥٣٢): «منقطع»، وقال البخاري كما في «العلل الكبير» للترمذي (١٧٥): «ليس في زكاة العسل شيء يصح».

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٨٢٤).

له، يُقَالُ لَهُ: سَلَبَةٌ، فَحَمَنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ الْوَادِيَّ، قَالَ: «فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَتَبَ سُفْيَانُ بْنُ وَهَبٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ عُمَرُ: إِنْ أَدَّى إِلَيْكَ مَا كَانَ يُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُشُورِ نَخْلِهِ، فَاحْمِ لَهُ سَلَبَةً، وَإِلَّا فَإِنَّمَا هُوَ ذُبَابٌ عَيْثُ يَأْكُلُهُ مَنْ شَاءَ»^(١).

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ^(٢) بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ بَطْنًا مِنْ بَنِي شَبَابَةَ كَانُوا يُؤَدُّونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَخْلٍ لَهُمْ [الْعُشْرَ]^(٣)، مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرِيبِ قَرْبَةٍ، فَكَانُوا [ب/١١] يُؤَدُّونَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَحْمِي لَهُمْ [وَادِيَهُمْ]^(٤)، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ كَتَبَ إِلَيْهِ سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُمْ أَبَوْا أَنْ [يُؤَدُّوا]^(٥) إِلَيْهِ مَا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنَّ النَّخْلَ ذُبَابٌ عَيْثُ يَسُوقُهُ اللَّهُ رِزْقًا لِمَنْ يَشَاءُ، فَإِنْ أَدَّوْا إِلَيْكَ مَا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاحْمِ لَهُمْ [وَادِيَهُمْ]^(٦)، وَإِنْ أَبَوْا فَحُلِّ بَيْنَ النَّاسِ وَ[بَيْنَهُ]^(٧)، فَأَدَّوْا إِلَيْهِ مَا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٨).

❦ فَإِنْ قِيلَ: كَانُوا يُؤَدُّونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاخْتِيَارِهِمْ وَطِبَّةٍ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ طَالِبُهُمْ بِهِ؟

(١) أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٠).

(٢) بَعْدَهَا فِي (الْأَصْل) زِيَادَةٌ: «فِي»، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

(٣) كَذَا فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ» وَ«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «الْف».

(٤) فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ» وَ«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»: «وَادِيَيْنِ».

(٥) كَذَا فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ» وَ«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «يُؤَدُّونَ».

(٦) فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ»: «وَادِيَهُمْ»، وَفِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»: «وَادِيَتَهُمْ».

(٧) فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ»: «بَيْنَهُمَا».

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (٣/٢٣٨٥) وَالطَّبْرَانِيُّ (٧/٦٣٩٣).

❦ قِيلَ لَهُ: أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ: «أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: إِنَّ لِي نَحْلًا، قَالَ: أَذِّ الْعُشْرَ». وَهَذَا أَمْرٌ بِأَدَاءِ الْعُشْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ الْأَدَاءُ، وَالْأَمْرُ عَلَى الْوَجُوبِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: «أَنَّ [هَلَالًا] ^(١) جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِعُشُورِ نَحْلِهِ». فَالظَّاهِرُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَدْ ابْتَدَأَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَخْذِ.

يَبِينُ صَحَّةَ هَذَا: أَنَّا قَدْ رَوَيْنَا فِي لَفْظٍ آخَرَ مِنَ الْفَاطِ حَدِيثَ عَمْرٍو: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: خُذْ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ».

وَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، وَكَانَ مَوْقُوفًا عَلَى اخْتِيَارِهِمْ؛ لِمَا كَتَبَ عُمَرُ إِلَى عَامِلِهِ بِمَا كَتَبَ إِلَيْهِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: جَعَلَ عُمَرُ الْمَأْخُودَ عِوَضًا عَنِ الْجِمَايَةِ، وَلَوْ كَانَ فِي الْأَصْلِ لِمَا شَرَطَ الْجِمَايَةَ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ، حَقًّا أَوْ لَمْ يَحِبِّهِ.

❦ قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا قَالَ عُمَرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَادِيَّ كَانَ مَرَعَاهُمْ، وَمُحْتَطَبُهُمْ وَمَحْبَسَتُهُمْ، وَفَنَاءَ مَسْكَنِهِمْ، وَمِنْ مَرَاقِي [قَبِيلَتِهِمْ] ^(٢)، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ [يَحْمِيَهُ] ^(٣) لَهُمْ مَا دَامُوا فِي طَاعَتِهِ، فَإِذَا مَنَعُوا الْوَاجِبَ وَعَصَوْهُ كَانَ لَهُ أَنْ [يُخَلِّيَ] ^(٤) بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ عُقُوبَةً لَهُمْ، وَعَلَى [أَنْ] ^(٥) الْإِمَامَ لَا يَحْيِي بِعِوَضٍ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «هلال».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «قَبِيلَتِهِمْ».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يَحْمِيهِمْ».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يُخَلِّي».

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

يأخذه، وإنما يأخذُ حقوقَ المسلمينَ ويحميمهم.

ويجوزُ أن يكونَ هذا النَّخلُ في الجبلِ غيرَ مملوكٍ، فأذنَ لهم في الانفرادِ به، فصارَ كالمملوكِ، فلزَمَهم عُشرُهُ، فلمَّا امتنعوا على عاملِ عُمَرَ قال: «هو مُباحٌ في الأصلِ، فإن أحبُّوا المُقامَ على الإقطاعِ أدُّوا العُشرَ، وإلا عادَ إلى حُكْمِ الإباحةِ، ينتفعُ به من يصلُ إليه من الناسِ».

وقد قيل: يأنَّه مأْكولٌ في العادةِ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الشَّجَرِ، يُكَالُ وَيُدَّخَرُ، فَأَشْبَهَ التَّمْرَ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّخْلَ يَقَعُ عَلَى نَوْرِ الشَّجَرِ فَيَأْكُلُهُ، فَهُوَ مُتَوَلَّدٌ مِنْهُ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَأَسْلَمْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لِقَوْمِي مَا أَسْلَمُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ: فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، [١/٦٢] فَاسْتَعْمَلَنِي عَلَيْهِمْ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَنِي أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، قَالَ: وَكَلَّمْتُ قَوْمِي فِي الْعَسَلِ، فَقُلْتُ: [زَكَاةُ] (١)، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي ثَمَرِهِ لَا تُزَكَّى، فَقَالُوا: كَمْ تَرَى؟ قَالَ: فَقُلْتُ: الْعُشْرَ، فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ الْعُشْرَ، فَأَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا كَانَ، قَالَ: فَقَبِضْهُ عُمَرُ فَبَاعَهُ، ثُمَّ جَعَلَ ثَمَنَهُ فِي صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ» (٢).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ أَعْطَوْهُ بِطَبِيعَةِ أَنْفُسِهِمْ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ قَوْلَهُ [«زَكَاةُ»] (٣)، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ عَنْهُ ابْتِدَاءً.

(١) كَذَا فِي «الْأَمِّ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «زَكَاةُ».

(٢) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (٣/رقم: ٨١٣).

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «زَكَاةُ».

وقوله: «فإنه لا خير في ثمرة لا تزكى» يدل على صحة قولنا؛ لأنه سماه: ثمرة، والثمرة إذا كانت على صفة الادخار فإنه يجب [فيها] ^(١) العشر.

وأيضاً: لما قالوا له: «كم ترى؟» قال: «العشر»، فقدّر المأخوذ بالعشر، وأجره مجرى الثمار، ولو لم يكن واجباً لقال لهم: ما تطيب نفوسكم.

❦ فإن قيل: إنما أخذ في أيام عمر فقط، فلو كان واجباً لأخذ في أيام النبي وأبي بكر.

❦ قيل: البس قد رؤينا: «أن أحد بني مثنان جاء إلى النبي ﷺ بعشور نحله»، و«أن بطناً من بني شبابة كانوا يؤذون إلى رسول الله ﷺ من كل عشر قرب قربة»، ولو صح هذا فلعله لم يكن لهم عسل في أيام النبي ﷺ وأبي بكر. واحتج: بأنه مائع متولد من الحيوان، فوجب أن لا يجب فيه شيء، دليله: اللبن.

والجواب: أنه غير متولد من الحيوان، وإنما يأخذه النحل من ورق الشجر على ما يقال، ويجمع في بطونها ثم يقذفه.

ولأن اللبن لم يرد الشرع في إيجاب الزكاة فيه، وفي العسل قد ورد.

[و] ^(٢) لأن كونه متولداً من الحيوان لا يمنع من إيجاب الحق كالسخال.



(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فيه».

(٢) زيادة بقضيتها السياق.

فصل

والدلالة على أن العشر يجب وإن كان في أرض الخراج: ما تقدم من حديث أبي سياره المنعبي: «وأنه قال للنبي ﷺ: إن لي نخلاً، قال: أد العشر». ولم يسأله: هل هو في أرض الخراج أو في أرض العشر؟.

وكُلُّ حَقٍّ تعلق بالمستفاد من غير أرض الخراج، تعلق بالمستفاد من أرض الخراج، دليله: المستفاد من المعدن.

ولأنه حرٌ مُسلمٌ حصل في ملكه من نحوه نصاب من العسل، فتعلق به العشر، كما لو كان في أرض غير الخراج.

وفيه احتراز منه لو وهب له وابتاعه، كقولنا: «من نخله».

وإن الكلام في هذا مبني على اجتماع العشر والخراج بأرض [واحدة] ^(١)، وقد تكلمنا على ذلك بما فيه كفاية، وأجبنا عن أدلتهم، ولا وجه [ب/١٢] لإعادته.



٤٩ | مسألة: والنصاب معتبر في العسل ^(٢).

نص عليه في «رواية المروذي»، فقال: «في كل عشرة أراقي [فرق] ^(٣) ^(٤)، وفي كل عشرة أراقي زق ^(٥)». وقال أيضاً في «رواية أبي طالب» وقد سُئل عن

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أوحده».

(٢) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٤٥).

(٣) من «زاد المسافر» لغلام الخلال (٢/رقم: ١٢١١، ١٢١٢) فقط.

(٤) قال ابن قدامة في «المعني» (٤/١٨٤): «الفرق: مئة عشر رطلاً بالعراقي».

(٥) قال ابن أبي الفتح في «المطلع» (ص ٣٣٣): «الزق بكسر الزاي: السقاء ونحوه من الطرؤف».

زَكَاةٍ نَقِيٍّ . قَدْ قَالَ : « قَدْ جَعَلَ عُمَرُ بْنُ النَّضْبِ فِي كُلِّ عَشْرَةِ قَرِيبٍ قَرِيبَةً .

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ : « يَجِبُ فِي قَلْبِهِ وَكَبِيرُهُ » .

دَلِيلُنَا : مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ - النَّبِيُّ رَوَاهُ الْأَثَرُ : « أَنْ يَصْرُفَ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ كُنُوا يُؤْتُونَ إِيَّي رَسُولِي هُوَ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ قَرِيبٍ قَرِيبَةً » (١) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ [مَا أَخَذَ] (٢) مِنْهُمْ [مَا] كُنُونِ ذَلِكَ .

وَلأنَّ حَقَّ فِي مَالٍ مَصْرُوفٍ إِلَى أَهْلِ الشَّهْمَانِ شَرْعًا . فَاعْتَبِرَ فِيهِ النَّصَبُ كَالنَّهْبِ وَالنِّصْفَةِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فِي مَسْأَلَةٍ : اعْتِبَارِ النَّصَبِ فِي الْجُوبِ وَالْمَصْرِ .

وَاحتَجَّ الْمُخَالَفُ : بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي مَيَّارَةَ لَمَّا قَالَ لَهُ : « إِنْ لِي نَحْلًا ، قَالَ : أَذْ الْعُشْرُ » (٣) . وَلَمْ يُعْتَبِرِ النَّصَبَ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ ، وَهُوَ خَاصٌّ فَوْجَبَ أَنْ يَقْصِيَ عَلَى الْعَامِّ .

وَاحتَجَّ : بِأَنَّ كُلَّ مَالٍ لَمْ يُعْتَبَرِ فِيهِ الْعَقْوُ بَعْدَ وَجُوبِ الْحَقِّ ، لَمْ يُعْتَبَرِ فِي

(١) أخرجه ابن خزيمة (٣ رقم: ٢٣٨٥) والطبراني (٧ رقم: ٦٣٩٣) .

(٢) هذا هو الصواب . وفي (الأصل) : « ما أخذ » .

(٣) هذا هو الصواب . وفي (الأصل) : « قلنا » .

(٤) أخرجه الطبراني (٢ رقم: ١٣١٠) وابن أبي شيبة (٦ رقم: ١٠١٤٥) وأحمد (٨ رقم: ١٨٣٥٤) وابن ماجه (١٨٢٣) والطبراني (٢٢ رقم: ٨٨٠ ، ٨٨١) والبيهقي (٨ رقم: ٧٥٣٢) .

وقال : « منقطع » ، وقال البخاري كما في « العلل الكبير » للترمذي (١٧٥) : « ليس في زكاة العسل شيء » .

ابْتِدَائِهِ نِصَابٌ، دَلِيلُهُ: الْغَنِيمَةُ وَالرَّكَازُ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ الْحُبُوبِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ الْعَقْرِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالْعَقْرِ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْعَقْرَ يُعْتَبَرُ فِي الْأَدَاءِ لِيَكْثُرَ الْمَالُ وَيَبْلُغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ، وَفِي الثَّانِي يُعْتَبَرُ مَا لَا يَنْتَقِصُ؛ لِثَلَا يُؤَدِّي إِيْجَابُ الْحَقِّ إِلَى سُوءِ الْمُشَارَكَةِ وَاخْتِلَافِ الْأَيْدِي.

وَعَلَى أَنَّ الْعُسْرَ يَجِبُ فِي مَالِ الْمُسْلِمِ عَلَى طَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ، فَاعْتَبِرَ أَنْ يَبْلُغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْلَاكِهِمْ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى أَهْلِ الْخُمْسِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَافْتَرَقَا.

وَلِأَنَّ النَّصَابَ لَا يُعْتَبَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْنَاسِ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ وَيُعْتَبَرُ فِي بَعْضِ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ، فَبَانَ الْفَرْقُ.



٥٠ | مَسْأَلَةٌ: وَمِقْدَارُ النَّصَابِ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ، يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرْقٌ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ»، لِأَنَّهُ قَالَ: «فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ [زِقٌّ]^(٢). فَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصَابًا.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْفَرْقَ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ رِطْلًا، عَادَةُ جَارِيَةٌ بَيْنَهُمْ لَجَرَيَانِهِ بِتَقْدِيرِ الرُّطْلِ وَالْأَوْقِيَّةِ.

(١) هذه المسألة غير موجودة في «ردءوس المسائل» للمؤلف.

(٢) من «زاد المسافر» لغلام الحلال (٢/رقم: ١٢١١، ١٢١٢) مقط.

وروى أبو يوسف [روایتين] (١):

* أحدهما: مثل هذا.

* والثاني: من كل عشرة أظالٍ رطلٌ ، وإن كان أقل منه فلا شيء فيه.

وقال محمد: «اعتبر خمسة أفراقٍ ، ولا يجب فيما دون ذلك».

دليلنا: ما تقدم من حديث [١/٦٣] عمرو بن شعيب: «كانوا يؤدون إلى رسول الله ﷺ من كل عشرة قرب قربة». وهذا يدل على التقدير بهذا القدر ، ولأن ما اعتبر فيه النصاب لا يتقدر نصابه بالأظال ، دليله: المكيلاث.

واحتج أبو يوسف في اعتبار عشرة أظالٍ بما روي: «أنه ﷺ (٢) أخذ من عشرة أظالٍ رطلاً» (٣).

والجواب: أننا لا نعرف هذا ، ولو صح حمل على أنه أخذ على هذا الحساب من عسل يبلغ عشرة أفراقٍ.

واحتج محمد: بأن أعلى ما يُقدر به العسل فرقٌ ، وما بعده تضعيفٌ للأفراق ، فيجب أن يُعتبر خمسة أمثاله ، وهو: خمسة أفراقٍ ، كما اعتبر في الوسقي خمسة أمثال الوسقي.

والجواب: أنه اعتبر ذلك لأن الغنى يحصل بذلك [لا] (٤) لما ذكره.

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «روایتان».

(٢) بعدما في (الأصل) زيادة: «أنه» ، والصواب حذفها.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «إلا».

٥١ | مَسْأَلَةٌ: فِيمَا يُصِيبُ مِنَ الْجِبَالِ وَالْأُودِيَةِ النَّيِّ لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ
[العُشْرُ] ^(١) ^(٢).

فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ وَأَبِي طَالِبٍ فِيهِ: [أَنَّهُ] ^(٣) أَطْلَقَ الْقَوْلَ
بِذَلِكَ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْمَكَانُ.

وَرُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ رِوَايَتَانِ.

دَلِيلُنَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

وَقَوْلُهُ: «خُذْ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ»، وَهَذَا عَامٌّ فِيمَا مُلِكَ أَصْلُهُ أَوْ لَمْ يُمْلَكْ.

وَلَأَنَّ مَا كَانَ مُبَاحَ الْأَصْلِ هُوَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ، فَإِذَا أَخَذَهُ عَلَى أَصْلِ
الِإِبَاحَةِ تَعَلَّقَ الْحَقُّ بِهِ، دَلِيلُهُ: الْمَأْخُودُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الصُّبُودُ وَالْحَشِيشُ وَالْمَاءُ وَنَحْوُ ذَلِكَ لِقَوْلِنَا، وَهُوَ: مِمَّا يَتَعَلَّقُ
بِهِ حَقٌّ ^(٤)، وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ هَذَا يَتَوَلَّدُ مِنَ الشَّجَرِ، وَهُوَ: النَّوْرُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ
النَّخْلُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ ثَمَرَةَ الشَّجَرَةِ [النَّابِتَةِ] ^(٥) فِي الْجِبَالِ لَا زَكَاةَ [فِيهَا] ^(٦)،
كَذَلِكَ الْعَسَلُ.

(١) من «ردوس المسائل» فقط.

(٢) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٤٦).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لأنه».

(٤) بعدما في (الأصل) زيادة: «وتلك الأشياء لا تتعلق به شيء»، والصواب حذفها.

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «النابت».

(٦) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فيه».

والجواب: أنا قد ذكرنا أن اللوز والفستق تجب فيه الزكاة، وعلى قياس هذا: لا فرق بين أن يكون من شجر في أرضه أو غيرها.

﴿سورة﴾

٥٢ | مسألة: ما زاد على المئتي درهم والعشرين ديناراً، ففيه بحساب ذلك^(١).

نص عليه في رواية: الميموني، وصالح.
وهو قول: مالك، والشافعي، وداود.

وقال أبو حنيفة: «لا شيء فيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنانير، ثم كذلك ما زاد على أربعين من الفضة وعلى أربعة دنانير من الذهب». دليلنا: ما روي عن النبي ﷺ قال: «في الرقة ربع العشر»^(٢). وهذا عام في القليل والكثير إلا ما خصه الدليل.

وأيضاً: ما روى أبو الحسن الدارقطني بإسناده: عن الحارث، عن علي [٦٣/ب] قال: قال رسول الله ﷺ: «هاتوا ربع العشر، من كل أربعين درهماً، وليس فيما دون المئتين شيء»، فإذا كانت مئتين ففيها خمسة دراهم، فما زاد فعلى حساب ذلك»^(٣).

والقياس: أنها زيادة على يصاب من جنس الأثمان، فجاز أن تتعلق الزكاة

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس.

(٣) الدارقطني (٢/رقم: ١٨٩٨).

به كالأربعين، ولا يلزم عليه زيادة الخاتم والحلي المباح؛ لأن ذلك ليس من جنس الأثمان.

وإن شئت قلت: زيادة على نصاب مال يتجزأ موافقاً له في الصفة، فوجب فيها الزكاة بقسطها، أصله: إذا كانت الزيادة أربعين.

وقولنا: «يتجزأ» احتراز من الزيادة على نصاب الماشية.

وقولنا: «موافقاً له في الصفة» [احتراز] ^(١) من الزيادة بالحلي المباح.

وإن شئت قلت: زيادة على نصاب مال يتجزأ يصلح أن يكون جزءاً من النصاب، فوجب أن يكون فيها بقسطها، وفيه احتراز من الماشية ومن زيادة الخاتم؛ لأنها لا تصلح أن تكون جزءاً من النصاب؛ لأنه لا يتم به.

وقياس آخر، وهو: أنه مستفاد من الأرض، فلم يعتبر فيه وقص بعد الوجوب كالزرع.

وإن شئت قلت: نوع مال يجب المثل على مستهلكه، فوجب أن يستوي قليل الزيادة على ما وجب فيه الحق وكثيرها، أصله: ما ذكرنا.

وإن شئت قلت: مال يتجزأ ويبتعض، فلم يعتبر فيه النصاب بعد الوجوب، دليله: ما ذكرنا، وفيه احتراز من المواشي؛ لأنها غير مستفادة من الأرض، ولأنها لا تضمن بالمثل، وأنها لا تتجزأ.

❦ فإن قيل: الثمار والزروع لا يعتبر فيها النصاب.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «احتراز».

﴿قِيلَ﴾^(١): لَيْسَ كَذَلِكَ هَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّصَابُ وَالْحُبُوبُ كَمَا يُعْتَبَرُ فِي مَسَالَتِنَا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رَوَى عُبَادَةُ بْنُ نُسَيْبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي مِثْقَلِ دِرْهَمٍ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ فِي الزِّيَادَةِ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا»^(٢).

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَرْوِيهِ الْمِنْهَالُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِيُّ: «وَالْمِنْهَالُ بْنُ الْجَرَّاحِ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ: أَبُو الْعَطُوفِ، وَاسْمُهُ: الْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ، وَكَانَ ابْنُ إِسْحَاقَ يَقْلِبُ اسْمَهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ، وَعُبَادَةُ بْنُ نُسَيْبٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ»^(٣).

وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ حَمَلْنَا قَوْلَهُ: «لَيْسَ فِيهَا [شَيْءٌ]»^(٤) حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ «عَلَى الدَّرْهَمِ الصَّحِيحِ»^(٥)؛ لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ يَجِبُ فِيهِ كَسْرٌ.

وَعَلَى أَنْ هَذَا يُعَارِضُهُ مَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ». وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، وَمَا رَوَوْهُ مُخْتَلَفٌ [١/٦٤] فِي اسْتِعْمَالِهِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْمُتَّفَقَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ أَوْلَى مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

وَاحْتَجَّ أَيْضًا: بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَاتُوا زَكَاةَ الرِّقَّةِ، مِنْ كُلِّ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «و».

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/رقم: ١٩٠٣).

(٣) الدارقطني (٢/٤٧٤).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «شيئاً».

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

أربعين درهماً درهمًا، فحصره بعدد، فدل أن ما عداه فحكمه بخلافه.

والجواب: أن هذا الخبر رواه أبو داود بإسناده: عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ أنه قال: «هاتوا رُبْعَ العُشْرِ من كلِّ أربعين درهماً درهمًا، وليس عليكم شيءٌ حتى تَتِمَّ مِثْلِي درهم. فإذا كانت مِثْلِي درهم فبها خمسة دراهم، وما زاد فعلى حساب ذلك»^(١).

وهذا الحديث دليلنا؛ لأنه لم يترق بين الزيادة اليسيرة والكثيرة، ويجب أن يكون قيمتها بحساب ذلك.

وقوله: «من كلِّ أربعين درهماً درهمًا»، فهو تعليم لتفسير «رُبْعِ العُشْرِ» وبيان له.

وعلى أن هذا احتجاجٌ بدليل الخطاب والمخالف لا يقول به، وأما نحن فقد تركناه؛ لأن النطق أقوى عندنا من الدليل.

واحتج: بأنه مالٌ يُعَبَّرُ فيه النصاب، فوجب أن يُعَبَّرَ العفو بعد النصاب كالمواشي.

والجواب: أن النصاب الأول إنما اعتبر ليخرج المال به عن حد القلة، وهذا المعنى لا يحتاج إليه فيما زاد على ذلك، وأما المواشي فأنما اعتبرنا النصاب في الثاني؛ لأنه لا يتجزأ فيؤدِّي^(٢) إيجاب الجزء إلى الاشتراك، وفي

(١) أخرجه أبو داود (١٥٧٢). قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/رقم: ٢٤٧٣): «إسناده صحيح».

(٢) بعدما في (الأصل) زيادة: «إلى»، والصواب حذفها.

ذلك ضررٌ، وهذا المعنى معدومٌ فيما يتجزأ ويتبعض.

• فَإِنْ قِيلَ: عِنْدَنَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الضَّرَرِ.

• قِيلَ لَهُ: قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ قَبْضُهَا إِلَى الْإِمَامِ عِنْدَهُمْ، وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ، فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ اخْتِيارُ الْقِيَمَةِ لَا يَجُوزُ وَطَالِبُ بِالْعَرَضِ، أَدَّى إِلَى الْإِضْرَارِ، وَعَلَى أَنَّ لِرَبِّ الْمَالِ [غَرَضًا] ^(١) فِي إِخْرَاجِ الْمَفْرُوضِ؛ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ، فَسَقَطَ مَا قَالَهُ.



٥٣ | مَسْأَلَةٌ: يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْوَرِقِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ ^(٢).

نَقَلَهُمَا الْمَرْوُذِيُّ، فَقَالَ: «أَذْهَبُ إِلَيْهِ، هُوَ أَحْوْطُ»، وَهُوَ اخْتِيَارُ: أَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ، وَالْخِرَقِيِّ ^(٣).

وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ.

- وَرَوَى حَنْبَلٌ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَسِنْدِيُّ الْخَوَاتِمِيِّ عَنْهُ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ فِي الزَّكَاةِ»، وَهُوَ اخْتِيَارُ: أَبِي بَكْرٍ ^(٤) عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَبِهِ قَالَ: الشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ.

(١) هذا هو لصواب، وفي (الأصل): «غرض».

(٢) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٤٨).

(٣) «مختصر الخرقى» (ص ٥٣).

(٤) بعدها في (الأصل) زيادة: «و»، والصواب حذفها.

وجهُ الرَّوَايَةِ الْأَوَّلَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الآيَةُ: التوبة: ٣٤]، فَالظَّاهِرُ يَفْتَضِي وَجُوبَ [١٦٤/٢] الزَّكَاةِ فِيهَا فِي عُمُومِ الْأَحْوَالِ.

• فَإِنْ قِيلَ: الْوَعِيدُ لَا يَسْتَحِقُّ فِيْمَا يَسُوعُ فِيهِ الْإِجْتِهَادُ.

• قِيلَ لَهُ: الْآيَةُ تُفِيدُ مَنْ بَلَغَهُ حُكْمُهَا وَلَمْ يُقَابِلْهُ دَلِيلُ آخَرٍ، وَهَذَا ^(١) يَسْتَحِقُّ الْوَعِيدَ عِنْدَنَا.

• فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْآيَةِ زَكَاةُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، قَالَ: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا يُنْفِقُونَهُمَا.

• قِيلَ لَهُ: الْعَرَبُ تَذَكُّرُ الْمَذَكَّرَ وَتَعْطِفُ عَلَيْهِ الْمُؤَنَّثَ، ثُمَّ تَكْنِي عَنْ الْمُؤَنَّثِ خَاصَّةً وَ[تُرِيدُهُمَا] ^(٢)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، وَقَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١].

وَأَيْضًا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ» ^(٣). وَالرِّقَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ: الْوَرِقِ، وَهِيَ: الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَحَالِدٌ مِنْ دِينِهِ عَلَى ثِقَةٍ

(١) يعدم في (الأصل) زيادة: «لا»، وليست في «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٦٨٨)، والصواب حذفها.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «تريد بهما».

(٣) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس.

لا [ذَهَبٌ يُنَجِّيكُمْ] ^(١) ولا رِقَّةٌ ^(٢)

إذا ثبت أنه اسم لها، فظاهره يقتضي وجوب الزكاة في حال اجتماعها وفي حال انفرادها.

ولأن الدراهم والدنانير أثمان الأشياء وقيم المتلفات ويكمل بعضها بما يكمل به الآخر، وهو: عروض التجارة، فوجب ضم بعضها إلى بعض في الزكاة كالسود والبيض والمكسرة والصحاح.

❦ فإن قيل: المعنى في الأصل: أن الجنس واحد، والذهب والفضة جنسان.

❦ قيل: علة الأصل تبطل بالسائمة والمعلوفة، والنصاب والفائدة هما جنس واحد فلا يجب ضمهما، وعلة الفرع تنكسر بنصاب السرقة؛ فإنه يضم فيه الجنسين، فلو سرق أقل من ربع دينار ودراهم ضمهما جميعاً وإن كانا جنسين، وعلى أنهما وإن كانا جنسين فهما في حكم الجنس الواحد، بدليل: أنهما أثمان الأشياء ويقوم بهما المستهلكات و[يقدر] ^(٣) أروش الجنائيات والتفقات.

وإذا كان رأس مال المضاربة دراهم، فحصلت في يده دنانير من ثمن المبتاع، جاز لرب المال أن يفسخ المضاربة، فيجب أن يكون في حكم الجنس الواحد في مسألتنا.

❦ فإن قيل: لو كانت في حكم الجنس الواحد لم تجز بيع بعضها متفاضلاً

(١) كذا في «التجريد»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «فما يبيغكم».

(٢) انظر: «التجريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٧٥١)، وقد نسب لخلد بن الوليد.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يقدم».

كالسود مع البيض والمكسرة مع الصّحاح ، ولو جَبَّ إِذَا كَانَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ دَرَاهِمُ
فَدَفَعَ [إِلَيْهِ] ^(١) قِيَمَتَهَا دَنَائِيرَ أَنْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهَا .

❖ قِيلَ : لَمْ تَدَّعِ أَنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ [١/٦٥] حَتَّى يَلْزَمَ مَا ذَكَرْتَ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا
فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ .

❖ فَإِنْ قِيلَ : اتَّفَاقُ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ فِي كَوْنِهَا مُقَوِّمَةٌ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا جِنْسٌ
وَاحِدٌ ، كَذَلِكَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِي كَوْنِهَا قِيَمَةٌ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ .

❖ قِيلَ : لَا يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يُجْعَلَ كَوْنُهَا [مُثَمَّنَةٌ] ^(٢) عِلَّةٌ فِي الضَّمِّ وَالْجِنْسِ ،
وَيُجْعَلَ كَوْنُهَا ثَمَنًا عِلَّةٌ فِي جَرَيَانِ الرَّبَا فِيهِمَا ، وَلَمْ يُجْعَلَ كَوْنُهَا مُثَمَّنَةٌ عِلَّةٌ .

❖ فَإِنْ قِيلَ : الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ : أَنْ نِصَابَهُمَا لَا يَخْتَلِفُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا
هُنَا ؛ لِأَنَّ نِصَابَهُمَا يَخْتَلِفُ .

❖ قِيلَ : عِلَّةُ الْأَصْلِ تَبْطُلُ بِالْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ ؛ فَإِنْ نِصَابَهُمَا لَا يَخْتَلِفُ ، وَمَعَ
هَذَا لَا يَجِبُ ضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ عِنْدَكَ ، وَلِأَنَّهُ نِصَابٌ يَجُوزُ أَنْ يَكْمُلَ
بِالْعُرُوضِ ، فَجَازَ أَنْ يَكْمَلَ بِنَقْدٍ آخَرَ ، دَلِيلُهُ : نِصَابُ الْعُشْرِ ، وَإِذَا سَرَقَ أَقْلٌ مِنْ
رُبْعِ دِينَارٍ وَدَرَاهِمَ كَمَلَتْ بِهَا عِنْدَهُمْ وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ نِصَابُ الْمَاشِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْمُلُ
بِالْعُرُوضِ ، فَلِهَذَا لَمْ يَكْمَلْ بِنَقْدٍ آخَرَ .

اِخْتِجَّ الْمُخَالِفُ : بِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [قَالَ] ^(٣) : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «إليها» .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «مُثَمَّنَةٌ» .

(٣) زيادة يقتضيها السياق

خَمْسَةَ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةً، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةً، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةً»^(١).

وروى عمرو [بن] ^(٢) شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب شيء، ولا في أقل من مئتي درهم شيء»^(٣). وظاهر هذا يقتضي أن من معه أقل من عشرين مثقالاً وأقل من مئتي درهم أنه لا شيء عليه في عموم الأحوال.

والجواب: أن هذا محمول عليه إذا لم يكن معه تمام ذلك من الذهب والفضة، بدليل: ما ذكرنا.

واحتج: بأنهما مالا لا يختلف نصابهما، فوجب أن لا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة كالتمر والزبيب، بل التمر والزبيب أولى بالضم لأنهما أشد تقارباً؛ لأنهما يخوصان ويُعشران وهما حلوان.

والجواب: أنا قد بينا أنهما في حكم الجنس الواحد من الوجوه التي ذكرنا، وليس يجب أن يتساوتا في جميع الأحكام؛ لأننا لم ندع أنهما جنسان حتى يلزم هذا، على أن إباحة التفاضل فيهما إن منع الضم، فيجب أن يكون تحريم النساء فيهما بوجوب الضم ويجعلهما كالجنس الواحد؛ لأن تحريم النساء يجري مجرى تحريم التفاضل.

(١) أخرجه مسلم (٣/رقم: ٩٩٢).

(٢) من «الأموال» فقط.

(٣) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٦٦، ١٢٠٥). قال الألباني في «إرواء الغليل»

(٣/رقم: ٨١٥): «صحيح».



وَعَلَى أَنَّ الْغَنَمَ أَغْيَانٌ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهَا، وَمَعَ هَذَا فَيُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ الْمَعْنَى فِي التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ: أَنَّهُمَا لَيْسَا [ب/٦٥] فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُمَا فِي حُكْمِهِ فِي كَوْنِهِمَا قِيَمَ الْمُتَلَفَاتِ وَأُزُوشِ الْجَنَائِثِ وَيَكْمُلُ أَحَدُهُمَا بِمَا يَكْمُلُ بِهِ الْآخَرُ.



١٤١ | مَسْأَلَةٌ: يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ، وَيَكْمُلُ النَّصَابُ بِالْأَجْزَاءِ^(١).

أَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ الْأَثَرِ»، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ ثَمَانِيَّةُ دَنَانِيرَ وَمِئَةُ دِرْهَمٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؟ فَقَالَ: «هَذِهِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا اخْتِلَافٌ، وَإِنَّمَا قَالَ مَنْ قَالَ فِيهَا الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ وَمِئَةُ دِرْهَمٍ».

وَبِهَذَا قَالَ: مَالِكٌ، وَأَبُو يُوسُفَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِالْقِيَمَةِ، مِثْلُ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِئَةُ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةُ دَنَانِيرَ قِيَمَتُهَا مِئَةٌ، أَنَّ الدَّنَانِيرَ تُقَوَّمُ بِالدَّرَاهِمِ وَلَا تُقَوَّمُ الدَّرَاهِمُ بِالدَّنَانِيرِ؛ لِأَنَّ تَقْوِيمَ الدَّنَانِيرِ بِالدَّرَاهِمِ يُؤَدِّي إِلَى إِكْمَالِ النَّصَابِ، وَتَقْوِيمُ الدَّرَاهِمِ بِالدَّنَانِيرِ لَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ».

وَعَلَى قَوْلِنَا لَا زَكَاةَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ وَمِئَةُ دِرْهَمٍ. وَقَدْ أَرَمَّا أَحْمَدُ إِلَى نَحْوِ هَذَا فِي «رَوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ»، فَقَالَ: «أَذْهَبُ إِلَى الضَّمِّ، هُوَ أَحْوَطُ لِلْمَسَاكِينِ»، فَاعْتَبَرَ الْإِحْتِيَاظَ.

(١) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٤٩).

دليلنا: أنه لو وجب تقويمُ الدنانير في حالٍ [اجتماعها] ^(١) مع الدراهم، لوجب تقويمها في حال الانفراد، ألا ترى أنه لو وجب تقويمُ العبد في حال اجتماعه مع غيره من العروض وجب تقويمه في حال الانفراد، فلما اتفقوا على أنه لو كان معه خمسة عشر ديناراً يساوي مئتي درهم، لم يجب تقويمها لإكمال النصاب وإيجاب الزكاة فيها، علم أنه لا يجب تقويمها في الزكاة الواجبة.

❦ فإن قيل: ليس من حيث لم يجب تقويمها بالدراهم في الزكاة في حال - وهو حال الانفراد - يجب أن لا يجب تقويمها في حال أخرى، ألا ترى أنه لا يجب تقويمها بالدراهم في الاستهلاك في حال، وهو: إذا استهلك لغيره دنانير ^(٢) وقدر على مثلها، ويجب تقويمها بالدراهم في حال أخرى، وهو: إذا لم يقدر على مثلها.

❦ قيل له: قد يجب تقويمها في الاستهلاك في الجملة، وهو: إذا تعدر مثلها ولم يجب مع القدرة على مثلها؛ لأنه لا فائدة في القيمة في تلك الحال لأجل القدرة على المثل، وفي مسألتنا لا يجب تقويمها حال الانفراد ولم يجب مع غيرهم، ولأنه لما لم يجب تقويمه في حال الانفراد لم يجب تقويمه مع غيره، دليله: الماشية.

وبيان هذا: أنه لو كان معه خمسة عشر ديناراً يساوي مئتي درهم أو مئة وخمسون درهماً يساوي عشرين ديناراً لا يجب تقويمه، كذلك لا يجب [في] ^(٣)

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «اجتماعهما».

(٢) بعدها في (الأصل) زيادة: «فلاناً به»، والصواب حذفها.

(٣) في نسخة كما في حاشية (الأصل): «مع».

غيره، [١/١٦] وهو: الدراهم، كالمائيتة لو كان عنده بعض نصاب من الإبل السائمة لا يجب تقويمه منفرداً ولا يجب تقويمه مع عروض التجارة.

❖ فإن قيل: المعنى في الأصل: أن عروض التجارة لا يضم إليها، كذلك لا يضم إليها الدراهم والدنانير، وليس كذلك في مسألتنا؛ لأن الذهب والفضة يضم إلى عروض التجارة، كذلك ضم كل واحد منها إلى صاحبه.

❖ قيل له: إنما ضم العرض إليهما لأن نصابه من قيمته لا من عينه، وهما من جاتيبي القيمة وليس كذلك الدراهم والدنانير؛ لأن نصاب كل واحد منهما من عينه، فلهذا يضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة.

❖ فإن قيل: فالمائيتة [لا] ^(١) يضم بعضها إلى بعض بحال، لا بالقيمة ولا بالأجزاء، وليس كذلك ها هنا؛ لأن لها [مدخلًا] ^(٢) في الضم، وهو: الضم بالقيمة، فكان لها مدخل في الضم بالأجزاء.

❖ قيل له: ليس إذا كان له مدخل في الضم بالأجزاء يضم الضم بالقيمة، ألا ترى أن أنواع الإبل وأنواع البقر وأنواع الدراهم والدنانير يضم بعضها إلى بعض بالأجزاء ولا يضم بالقيمة، كذلك ها هنا.

ولأنه مأل يُعتبر نصابه من عينه، فلم يجب تقويمه لا اعتبار النصاب، دليله: حال الانفراد، ولا يلزم عليه العروض؛ لأن نصابها لا من عينها لكن من قيمتها.

❖ فإن قيل: المعنى في حال الانفراد: أن الجودة لا قيمة لها إلا مع غير جنسها.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مدخل».

﴿قِيلَ لَهُ: الْجَوْدَةُ لَا تُفَرَّدُ بِالتَّقْوِيمِ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ تَقْوِيمُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَمَةٌ، وَلَئِنْ الْجَوْدَةُ صِفَةٌ مَقْصُودَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي الْعَادَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا قِيَمَةٌ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ إِذَا أَتَلَفَ دِينَارًا جَيِّدًا وَجَبَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، فَإِنَّ^(١) التَّمَانُلَ فِيهِمَا مُسْتَحَقٌّ فِي الْمِقْدَارِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا دُونَ الْقِيَمَةِ؛ فَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ اخْتِلَافُ الْقِيَمَةِ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدِ ابْنَيْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ جَدِّهِمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «وَإِذَا بَلَغَ الذَّهَبُ قِيَمَةَ مِثْنَيْ دِرْهَمٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا [دِرْهَمٌ]^(٢)»^(٣). وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الذَّهَبَ إِذَا انْفَرَدَ لَمْ يُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: حَالُ الْاجْتِمَاعِ، ذِكْرُهُ الْكَرْخِيُّ بِإِسْنَادِهِ فِي «جَامِعِهِ»^(٤).

[وَالْجَوَابُ]^(٥): أَنَّ الْمُرَادَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ إِذَا انْفَرَدَ [كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا]^(٦) وَكَانَ نِصَابًا؛ لِأَنَّ الْعِشْرِينَ دِينَارًا فِي مُقَابَلَةِ مِثْنَيْ دِرْهَمٍ، فَقَوْلُهُ: «بَلَغَ قِيَمَتُهُ» مَعْنَاهُ هَذَا. [١٦/ب]

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ كُلَّ نِصَابٍ ضَمَّ فِيهِ الذَّهَبُ إِلَى الْوَرِقِ ضَمٌّ بِالْقِيَمَةِ، دَلِيلُهُ: نِصَابُ الْقَطْعِ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي «رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ» فِيمَنْ سَرَقَ أَقْلَ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ

(١) بعدها في (الأصل) زيادة: «قِيلَ لَهُ»، والصواب حذفها.

(٢) من «مستدرك الحاكم» فقط.

(٣) أخرجه الحاكم (٣٩٥/١).

(٤) انظر: «التحريد» للقدوري (٣/رقم: ٥٦٩٢).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

وَمِنَ الْفِضَّةِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ: «يُقَطَّعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَرَقَ مَتَاعًا قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ - كَذَا إِذَا سَرَقَ ذَهَبًا - رَدَدْتُهُ إِلَى قِيمَةِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ».

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الدَّرَاهِمَ هِيَ الْأَصْلُ فِي السَّرِقَةِ فِي التَّقْوِيمِ، وَلِهَذَا يُقَوَّمُ الْعُرُوضُ بِهَا دُونَ الذَّهَبِ، فَلِهَذَا رَدَدْنَا الذَّهَبَ إِلَى قِيمَتِهَا.

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ جَازَ التَّفَاوُلُ بَيْنَهُمَا وَكَانَ زَكَاتُهُمَا رُبْعَ الْعُشْرِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، ضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الزَّكَاةِ بِالْقِيَمَةِ، دَلِيلُهُ: الثَّوْبَانِ لِلتَّجَارَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْقِيَمَةِ؛ وَلِهَذَا اعْتَبِرَ تَقْوِيمُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَسَيْنِ لَهُ نَصَابٌ فِي نَفْسِهِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ تَقْوِيمُهُ كَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ، وَلِأَنَّ الْعُرُوضَ لَمَّا وَجَبَ تَقْوِيمُهَا حَالَ الْإِنْفِرَادِ، [كَذَا] ^(١) وَجَبَ تَقْوِيمُهَا حَالَ الْجَمْعِ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ.



٥٥ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ لَهُ مِثْنَا دِرْهَمٍ حَيَّادٍ وَجَبَ فِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ. فَإِنْ أَدَّى عَنْهَا خَمْسَةً بَهْرَجَةً ^(٢) أَوْ غَلَّةً ^(٣) لَمْ يَجُزْ عَنِ الْحَيَّادِ، وَلَكِنَّهُ يَنْظَرُ إِلَى الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا فَيَتَصَدَّقُ بِهِ ^(٤).

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «لهذا».

(٢) قال الأزهر في «تهذيب اللغة» (٥١٤/٦) مادة: ب هـ رج: «الْبَهْرَجَةُ: الدُّرْهَمُ الَّذِي فَتَتْ رَدِيَّةً،

وَكُلُّ رَدِيٍّ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَغَيْرِهَا يَهْرَجُ».

(٣) قال الزركشي في «شرح الخرق» (٥٧٩/٤): «الْغَلَّةُ: هِيَ الْمُكْسَرَةُ».

(٤) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٥٠).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: المَرْوُذِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، فِيمَنْ عِنْدَهُ دَرَاهِمُ صِحَاحٌ فَأَخْرَجَ غَلَّةً: «يَنْظُرُ إِلَى قَدْرِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الزِّيَادَةِ فَيُخْرِجُهُ». وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فِي «تَعَالِيْقِ أَبِي إِسْحَاقَ»، فَقَالَ: «إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ صِحَاحٌ، فَأَخْرَجَ مُكْسَرَةً، يُخْرِجُ مَا بَيْنَ الصَّحَاحِ وَالْمُكْسَرَةِ».

وَبِهَذَا قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ: «يُجْزَى عَنْهُ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَا يُجْزَى عَنْهُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ جِنْسٍ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا».

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَمَمُوا الْحَبِثَ مِنْهُ تُفْقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وَالْحَبِثُ: الدُّونُ، وَلِأَنَّهُ أَخْرَجَ عَنِ الْجَيِّدِ الرَّدِيءَ فَلَمْ يَجْزِهِ كَالْمَاشِيَةِ، وَلِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الْجَوْدَةَ وَالْوَزْنَ، فَلَوْ نَقَصَ فِي الْوَزْنِ لَمْ يَجْزِهِ، كَذَلِكَ الْجَوْدَةُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الْمُسْتَوْفِيَةَ لَمْ يَجْزِهِ كَذَلِكَ إِذَا أَخْرَجَ الْبَهْرَجَةَ وَالْغَلَّةَ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ الْجَوْدَةَ فِي الدَّرَاهِمِ إِذَا لَاقَتْ جِنْسَهَا فَلَا قِيَمَةَ لَهَا، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا بِجِنْسِهَا إِلَّا بِمِثْلِهَا فِي الْوَزْنِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْجَوْدَةِ قَوْفَهَا أَوْ دُونَهَا، [١/١٧] وَيَجُوزُ [اسْتِيفَاءُ] ^(١) الزُّيُوفِ مِنَ الْجِيَادِ فِي ثَمَنِ الصَّرْفِ وَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ ضَمِنَ عَنْ رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ [جِيَادًا] ^(٢) فَأَدَّى بِهَرَجَةٍ وَتَجَاوَزَ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «استضاء».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «جِيَاد».



لهذا الطالب، كان له أن يرجع بالجياد، ولم يجعل أحد البهجة كالحط، وكن
أخذ دون ما عليه؛ لأنه لو حط عنه بعض المال رجع الكفيل بما أدى، ولا يرجع
بالمحطوط.

وكذلك لو اشترى ثوباً بالجياد ونقد بهجة، جاز أن يبيعه مربحة على
الجياد، وهذا كله يدل على أن الجودة التي في أحدهما لا تتعلق بها حكم.

والجواب: أن للجودة قيمة من الوجه الذي ذكرنا فيما قيل، وقد بينا أنه
يجوز بيع الجيد بالرديء؛ لأن التماثل مستحق في المقدار بالوزن أو الكيل لا
غير، وما ذكروه من أخذ الزئوف عن الجياد في ثمن الصرف ورأس مال السلم
فذلك؛ لأنه رضي بأخذ الرديء عن الجيد فأسقط حقه، ولا يدل على أنه لا
قيمة له، كما لو ابتاع ثوباً صحيحاً، فبان أنه معيب فرضي به، جاز ولم يدل ذلك
على أن ذلك العيب لا قيمة له.

وأما الضامن فيرجع على المضمون عنه بالبهجة؛ لأن نقصان الجودة
قيمة، فهو كالنقصان في بعض الألف.

وأما إذا اشترى بالجياد ونقد البهجة، فإنه يجوز أن يبيعه بالجياد مربحة
على الجياد، لا لأجل أن الجودة لا قيمة لها، لكن لأن الحط في نقص الثمن
بعد لزوم العقد لا يلحق العقد.



[فصل^(١)]

والدلالة على أنه يُعتدُّ بذلك الإخراج مع الجُبَرَانِ - خِلافًا لِلشَّافِعِيِّ -: أَنَّ الجُبَرَانَ يُقَابِلُ النَّقْصَ ، كَمَا قَابَلَ الجُبَرَانُ بِشَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الرَّبَا ؛ لِأَنَّ الرَّبَا يَثْبُتُ فِيمَا طَرِيقُهُ الْمُعَاوَضَاتُ ، وَلَيْسَ هَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ ، فَجَرَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ مَجْرَى الزِّيَادَةِ عَلَى النَّقْصِ الْمُقَدَّرَةِ وَمَعْنَى الْهَبَةِ .

وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَمْ يَحْصُلْ هَذَا الْبَدَلُ عَنْ عَقْدِ مُعَاوَضَةٍ أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ تَحْرِيمَ الرَّبَا بِعَقْدِ [الْبَيْعِ] ^(٢) ، فَقَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ [بِالذَّهَبِ]» ^(٣) ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ، وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ» ^(٤) .

وَلِأَنَّهُ [نِصَابٌ] ^(٥) تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَجَازَ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجُبَرَانُ مِنْ جِنْسِهِ ، دَلِيلُهُ: [ب/٦٧] الْإِبِلُ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ نِصَابُ الزُّرُوعِ وَالشُّمَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: إِذَا كَانَ لَهُ خُلْخَالٌ وَزَنُهُ [مِثْنًا] ^(٦) دِرْهَمٌ ، وَفِيئَتُهُ لِأَجْلِ الصَّنْعَةِ ثَلَاثُ مِثَّةٍ ، فَأَخْرَجَ خُمُسَةَ دَرَاهِمَ ، لَمْ يَجْزِهِ .

وإِنْ أَخْرَجَ سَبْعَةَ دَرَاهِمَ وَ[نِصْفًا] ^(٧) عَنْ قِيَمَةِ الْخُمُسَةِ الْمَشَاعَةِ جَازَ ، وَهَذَا

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «مسألة» .

(٢) في نسخة كما في حاشية (الأصل): «المعاوضات» .

(٣) من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» فقط .

(٤) أخرجه البخاري (٣/رقم: ٢١٧٧) ومسلم (٤/رقم: ١٦٢٠) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٥) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «نصا» .

(٦) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «امثني» .

(٧) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «نصف» .

زيادة في الوزن الواجب، ولا معنى لقولهم: «إن هذه حالة ضرورة»؛ لأنه [...] ^(١).

واحتج المخالف: بأن هذا إخراج الدون عن الجيد فلم يجره، كما لو أخرج الثمر الرديء عن ثمر جيد ليعطي فضل ما بينهما، ولأن هذا يؤدي إلى الربا. والجواب: أنه لا يمنع أن نقول في الثمر ما قلناه ها هنا.

وقوله: «إنه يؤدي إلى الربا» لا يصح لما بيننا، وأنه لا يؤدي إلى ذلك، وقد ألزم أبو إسحاق لأبي بكر في هذه المسألة قول النبي ﷺ في حديث عمران بن حصين: «إن الله تعالى لا ينهاكم عن الربا ويقبله منكم» ^(٢).

ثم أجاب أبو إسحاق عنه، وقال: «قوله: «لا ينهاكم عن الربا ويقبله منكم» على طريق الوجوب عليه؛ لأنه لم يوجب إلا صلاة واحدة، ومن أدى ما بين الصّحاح والمكسر فإنما يريد أن يجبر النقص، والمصلي مرة واحدة لم يرد أكثر مما عليه».

ومحصول هذا الجواب: أن هذا ليس بربا؛ لأن الربا هو الزيادة، وليس ها هنا زيادة في الحقيقة، وإنما ذلك في مقابلة النقص.



(١) بياض في (الأصل) بمقدار ثلث سطر.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢/رقم: ٢٢٥٨) وأحمد (٨/رقم: ٢٠٢٨٣) والبخاري (٩/رقم: ٣٥٦٤) وابن خزيمة (٢/رقم: ١٠٥٣) وابن حبان (٢/رقم: ١٤٥٧) و(٣/رقم: ٢٦٥٠) والطبراني (١٨/رقم: ٣٧٨).

١٠١ مَسْنُةٌ لَا زَكَاةَ فِي الْخَبِيِّ الْمُبَحِّ^(١)

نَصَّرَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرِمُ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، وَحَبْلِي، وَابْنِ نُدَيْمٍ.
وَهُوَ قَوْلٌ: مَسْنُةٌ.

وَقَدْ أَبْرَحَنِيَّةٌ وَدَاوُدُ: (فِيهِ الزَّكَاةُ).

وَلَمَّا فَعِي قَوْلَانِ، أَصْحُهُمَا: (لَا زَكَاةَ فِيهِ).

دَلِيلُنَا: مَا أَخْبَرَ الْقَاضِي أَبُو النَّصِّيبِ ظَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّصِيرِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ.
قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَقِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ
الْمُطَّيَّرِ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَيْرٍ بْنِ جَوْصَا، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيَّةُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ نُثَيْبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ)^(٢).

• فَإِنْ قِيلَ: هَذَا خَيْرٌ ضَعِيفٌ.

• قِيلَ: قَدْ ذَكَّرْنَا إِسْنَادَهُ.

• فَإِنْ قِيلَ: عَافِيَةُ بْنُ أَيُّوبَ ضَعِيفٌ.

• قِيلَ: لَا يَكْفِي فِي الْجَوْحِ هَذَا الْقَدْرُ حَتَّى تُبَيَّنَ سَبَبُ الضَّعْفِ.

• فَإِنْ قِيلَ: نَحْمِلُهُ عَلَى اللَّوْزِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْحَلِيَّةِ يَفْعُ عَلَيْهِ، [١٨] قَالَ

(١) انظر: «معجم المؤلفين» (١: ٤٥١).

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٥: ١١٤٨)، قال البيهقي في «معجمه السنن والآثار»

(٦: ٨٣٠٦): (الذي يروى: عن عافية بن أيوب، عن النثيث، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً، باطل لا أصل له، وعافية بن أيوب: مجهول).

نعالى: ﴿وَتَسَخَّرْجُونَ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢] يَعْنِي: اللُّلُؤُ.

قِيلَ: الْخَبَرُ عَامٌّ فِي اللُّلُؤِ وَغَيْرِهِ، إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، عَلَى أَنْ يُطْلَقَ اسْمُ الْحَلِيَّةِ لَا يَتَنَاوَلُ اللُّلُؤُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلِهَذَا قَالَ: «لَوْ حَلَفَ لَا لَيْسَتْ حُلِيَّةً، فَلَيْسَ [لُلُؤًا]»^(١) لَا ذَهَبَ عَلَيْهِ، لَمْ يَحْنُثْ، فَلَمْ يَصِحَّ حَمْلُ الْخَبَرِ عَلَى ذَلِكَ.

[دَلِيلُنَا]^(٢): مَا رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ قُرَيْعَةَ بِنْتَ أَبِي أُمَامَةَ قَالَتْ: «حَلَّانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رِعَاثًا وَحَلًّا أُخْتِي كَبْشَةَ وَحَبِيبَةَ، وَكُنَّا فِي حَجَرِهِ، فَلَمْ تُؤْخَذْ مِنَّا زَكَاةُ حُلَيْنَا قَطُّ»^(٣). «وَالرَّعَاثُ: الْقُرْطُ»، ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو^(٤).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ تُؤْخَذْ مِنْهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ صَغِيرَةً، وَالزَّكَاةُ لَا تَجِبُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ.

قِيلَ: قَوْلُهَا: «لَمْ تُؤْخَذْ مِنْهَا زَكَاةٌ قَطُّ» يَنْفِي اخْتِاذَ الزَّكَاةِ مِنْهُمَا بِكُلِّ حَالٍ، وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، قَالَ أَحْمَدُ فِي «رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ»: «فِيهِ عَنْ خَمْسَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

فَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا زَكَاةُ فِي

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «لُلُؤُ».

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمِثَالِي» (٦/رقم: ٣٣٩٧) وَالتَّطَبُّعِيُّ (٢٤/رقم: ٧٣٥)

و(٢٥/رقم: ٤٥٤) وَالْحَاكِمُ (٣/١٨٧) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٦/رقم: ٧٥٧٥)

وَالْبَيْهَقِيُّ (٨/رقم: ٧٦٣٥).

(٤) «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (٣/١٠٦).

الحُلِيِّ»^(١).

وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ: «سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْحُلِيِّ فَقَالَ: لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ»^(٢).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ: «أَنَّهُ كَانَتْ تُحَلِّي بَنَاتِهَا الذَّهَبَ وَلَا تُزَكِّيهِ، نَحْوًا مِنْ خَمْسِينَ [أَلْفًا]»^(٣)^(٤).

وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُحَلِّي بَنَاتِ أَخِيهَا الذَّهَبَ وَلَا تُزَكِّيهِ»^(٥).

❖ فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ عُمَرَ^(٦) وَابْنِ مَسْعُودٍ^(٧) أَنَّهُمَا كَانَا يُوجِبَانِ الزَّكَاةَ فِي الْحُلِيِّ.

❖ قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِرِضَا صَاحِبِهِ وَطِيبِ نَفْسِهِ، كَمَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الشَّامِ^(٨)، يَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّ [ابْنَهُ]^(٩) عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يُوجِبْ فِيهِ الزَّكَاةَ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَذْهَبِ أَبِيهِ مِنْ غَيْرِهِ.

(١) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٦٧).

(٢) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٦٥).

(٣) كذا في «سنن الدارقطني»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «ألف».

(٤) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٦٩).

(٥) أخرجه مالك (١/رقم: ٦٧٦) وعبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٧٢) وابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٢٧٣).

وابيهفي (٨/رقم: ٧٦٠٩).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٢٥٧).

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٧٥).

(٨) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/رقم: ٣٠٤٥).

(٩) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ابنة».

والقياس: أنه قد عدل عن النماء الجزيل إلى فعلي مباح، أشبه ثياب البذلة وعبيد الخدمة ودور السكنى والغلة، وعبارة أخرى: أنه مُعَدُّ لاستعمالٍ مباح، أشبه ما ذكرنا، ولأنه أبيع اقتناؤه للزينة، أشبه ما ذكرنا.

• فإن قيل: قولكم: «مباح» [لا تأثير له في الأصل؛ لأنه لو عدل به عن النماء إلى وجهٍ غير مباح]^(١)، لم تجب الزكاة فيه أيضاً، وهو: لو اقتنى الثياب الحرير والعبيد والإبل لقطع الطريق.

• قيل له: إنما تسقط الزكاة [١/٦٨] فيما ذكرت من اقتناء الثياب الحرير لقطع نية التجارة، وهذا المعنى مباح للرجل والمرأة، وكذلك في الماشية سقطت لقطع السوم وذلك مباح، وليس كذلك الحلي؛ لأن المانع وجوب الزكاة فيه: إخراجُه من جهة النماء إلى الابتذال والاستعمال، وهذا محظور على الرجل مباح للمرأة.

• فإن قيل: فلم لا يكون المانع ما هنا إخراجُه عن جهة النماء فقط كما قلت هناك، وهذا المعنى مباح للرجل والمرأة؛ لأن له أن يخرج الذهب والفضة من أجل النماء من غير أن يلبسه، كما يخرج الحرير إذا كان للتجارة عن جهة النماء من غير أن يلبسه، وهو: أن يقطع نية التجارة.

• قيل له: الأصل في الثياب سقوط الزكاة، فإذا أمسكها للتجارة ثم نوى استعمالها رجع إلى حكم الأصل، سواء كان ذلك على وجه مباح أو محظور، وليس كذلك الذهب والفضة؛ لأن الأصل فيهما وجوب الزكاة، فلا يخرجان من رجوعه إليه.

(١) مكروة في (الأصل).

أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِيَابَ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا سَقُوطَ الزَّكَاةِ، لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْأَصْلِ
إِلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا بِنَيْتِهِ انْتَصَرَفَ حَتَّى يُوجَدَ التَّصَرُّفُ، فَإِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ
فَتَوَى بِهِ الْقُنْيَةَ صَارَتْ لِلْقُنْيَةِ بِالنَّيَّةِ وَلَمْ تَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ
الْإِقَامَةَ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ حُكْمِ الْأَصْلِ بِنَيْتِهِ السَّفَرِ حَتَّى يُوجَدَ فِعْلُ السَّفَرِ، وَإِذَا كَانَ
مُفْرًا فَتَوَى الْإِقَامَةَ صَارَ مُقِيمًا بِنَيْتِهِ.

وَجَوَابُ آخَرٍ. وَهُوَ: أَنَّ الْأَصُولَ قَدْ فَرَّقَتْ بَيْنَ الْمَحْظُورِ وَالْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ
الْمَحْظُورَ مَبْحُوحٌ تَعَلَّقَ بِهِ التَّخْفِيفُ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَحْظُورِ، وَكَذَلِكَ عَلَى
أَصْلِ: سَقَرُ الْمَعْصِيَةِ لَا يُبِيحُ الرُّخْصَ، وَ[يُبِيحُهَا] (١) الْمُبَاحُ.

فَإِنْ قِيلَ: وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا يَتَعَلَّقُ بِطَلَبِ النَّمَاءِ،
بَلِيلٌ: أَنَّهُ لَوْ دَفَنَتْ تَحْتَ الْأَرْضِ وَجَبَتْ فِيهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ اتَّخَذَهَا أَوَانِي.
قِيلَ: أَلَا إِذَا جَعَلَهَا أَوَانِي فَهُوَ عُذُولٌ مَحْظُورٌ، وَأَمَّا إِذَا دَفَنَتْ فِيهَا فَهِيَ عَلَى
صِفَةِ بَيْعِهَا فِيهَا النَّمَاءُ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كُلُّ مَا كَانَ لِلصَّغِيرِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِذَا كَانَ لِلْكَبِيرِ
لَمْ يَجِبْ فِيهِ كَالْعُلُوقَةِ مِنَ الْمَوَاشِي.

وَقِيَامُ آخَرٍ. وَهُوَ: أَنَّ الذَّهَبَ وَالْوَرِقَ جِنْسُ مَالٍ، شَرْطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ
حَوْثٌ وَنَصَبٌ. فَوَجِبَ أَنْ يَتَوَعَّ نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَنَوْعٌ لَا تَجِبُ فِيهِ
كَالْمَوَاشِي. وَلَا تَلَزَمُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْمَوَاشِي [و] (٢) الزُّرُوعِ وَالشَّمَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ

(١) هـ هو صوب. وفي (أصل): ليجه.

(٢) أي: الرُّخْصَ.

(٣) زيادة يقصده سبق.

فِيهَا حَوْلٌ ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَنْتَوِغْ . [1/٦٩]

• فَإِنْ قِيلَ : إِلْحَاقُ الْحُلِيِّ بِالسَّوَائِمِ أَشْبَهُ مِنْ إِلْحَاقِهِ بِالْعَوَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَوَامِلَ تُعْلَفُ وَيُسْتَفْعُ بِهَا فِي شُرْبِ لَبَنِهَا وَإِجَارَةِ ظَهْرِهَا وَأَكْلِ أَوْلَادِهَا ، فَكَانَ مَعْنَاهُمَا [وَاحِدًا] ^(١) ، وَأَمَّا السَّائِمَةُ فَإِنَّهُ لَا يَعْلِفُهَا وَيُسْتَفْعُ بِأَوْلَادِهَا ، فَهِيَ كَالْحُلِيِّ بِأَخْذِ أَجْرَتِهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُؤَنَةٍ .

• قِيلَ لَهُ : لَا بُدَّ مِنَ التَّفَقُّعِ عَلَى السَّائِمَةِ ، وَهُوَ : أَجْرَةُ الْمَرَاكِ وَأَجْرَةُ الرَّاعِي ، عَلَى أَنَّ فِي حُلِيِّ الْكِرَاءِ الزَّكَاةَ عِنْدَنَا فَلَا يَصِحُّ ، وَلِأَنَّ الْمَاشِيَةَ إِذَا كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُعَدَّةِ لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ وَلَمْ تَجِبْ [فِيهَا] ^(٢) الزَّكَاةُ ، وَكَانَ الْحُلِيُّ [مُعَدًّا] ^(٣) لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ .

وَاحْتِجَّ الْمُخَالَفُ : بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣٤] ، وَأَوْعَدَ عَلَى تَرْكِ إِخْرَاجِ الصَّدَقَةِ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ [الْمَصْوَغِ] ^(٤) وَغَيْرِهِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ ، وَمَا رَوَيْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ خَاصٌّ ، فَيُقْضَى بِهِ عَلَى عُمُومِ الْآيَةِ .

وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَمَّا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «كُلُّ مَالٍ لَمْ تُؤَدَّ زَكَاتُهُ فَهُوَ

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «واحد» .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «فيه» .

(٣) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «معد» .

(٤) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «المصوغ» .

كَتَزَ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا، وَكُلُّ مَالٍ أُدِّيَتْ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَتَزٍ وَإِنْ كَانَ مَذْفُونًا»^(١). فصار الكَتَزُ عبارةً عن: المَالِ الَّذِي لَا تُؤَدَّى زَكَاتُهُ، وَهُوَ عَامٌّ فَتَحْمِلُهُ وَنَحْصُهُ عَلَى غَيْرِ الْحُلِيِّ، بِدَلِيلٍ: مَا تَقَدَّمَ.

وَاحْتِجَّ أَيْضًا: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»^(٢).
وَالرَّقَّةُ: اسْمٌ لِلْفِضَّةِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْفِضَّةِ، فَهُوَ عَامٌّ فِي الْمَصْرُوعِ وَغَيْرِهِ.

وَالجَوَابُ: أَنَّ الرَّقَّةَ هِيَ: الْوَرِقُ، وَهِيَ: الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ؛ لِأَنَّ الرَّقَّةَ وَالْوَرِقَ وَاحِدٌ، كَمَا يُقَالُ: وَعَدَ وَعْدَةً، وَوَزَنَ وَزَنَةً، وَوَصَلَ وَصَلَةً.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «غَرِيبِ الْقُرْآنِ»: «﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وَأَنَّ الْوَرِقَ هُوَ: الْفِضَّةُ، دَرَاهِمَ كَانَ أَوْ غَيْرَهَا، ثُمَّ قَالَ: «[بِذَلِكَ]»^(٣) عَلَيْهِ: أَنْ عَرَفَجَةَ بْنُ أَسْعَدَ أُصِيبَتْ أَنْفُهُ [يَوْمَ]»^(٤) الْكَلَابِ^(٥)، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ فَأَتَتْهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ»^(٦)»^(٧).

(١) أخرجه البيهقي (٨/رقم: ٧٣١٣) من حديث ابن عمر، وقال: «ليس هذا بمحفوظ، وإنما المشهور: عن سفيان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا».

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس.

(٣) كذا في «غريب القرآن»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «أيدل».

(٤) كذا في «غريب القرآن»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «بدم».

(٥) قال ابن الأثير في «النهاية» (٤/١٩٦ مادة: ك ل ب): «الْكَلَابُ بالضم والتخفيف: اسم ماء، وكان به يومٌ معروفٌ من أيام العرب بين الصرة والكوفة».

(٦) أخرجه الطيالسي (٢/رقم: ١٣٥٤) وأحمد (٨/رقم: ١٩٣١١) وأبو داود (٤٢٣٢) والترمذي (١٧٧٠) والنسائي (٨/رقم: ٥٢٠٥، ٥٢٠٦) وأبو يعلى (٢/رقم: ١٥٠٥، ١٥٠٦) وابن حبان (٦/رقم: ٥٤٩٧) والبيهقي (٥/رقم: ٤٢٧٨). قال الترمذي: «حسن غريب»، وقال ابن القطان

في «بيان الوهم والإيهام» (٤/رقم: ٢١٥٦): «لا يصح»

(٧) «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص ٢٦٥).



قِيلَ: لَا حُجَّةَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَاغُهُ مِنْ دَرَاهِمَ، فَلِهَذَا قِيلَ: «اتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ»، وَقَوْلُ ابْنِ قُتَيْبَةَ يُقَابِلُهُ مَا حُكِيَ عَنْ [١/٦٩] أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُسَمَّى الْمَصْنُوعُ مِنَ الْوَرَقِ رِقَّةً، كَمَا لَا يُسَمَّى الْمَنْسُوجُ مِنَ الْقُطْنِ قُطْنًا»^(١).

وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ، فَالْخَبَرُ عَامٌّ فِي الْحُلِيِّ وَغَيْرِهِ، فَتَحْمِلُهُ وَنَحْصُهُ بِدَلِيلٍ مَا ذُكِرَ.

وَاحْتَجَّ: بِمَا رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَتَيْنِ يَطُوفَانِ بِالْبَيْتِ وَعَلَيْهِمَا سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: أَتُحِبَّانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ بِسِوَارَيْنِ [مِنْ]»^(١) نَارٍ؟ قَالَتَا: لَا، قَالَ: فَأَدَيَا زَكَاتَهُمَا»^(٢).

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ فِي يَدَيَّ فَتَخَاتُ^(١) مِنْ [وَرَقٍ]^(٥)، فَقَالَ: مَا هَذِهِ يَا عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: فَتَخَاتُ أَتَزَيُّنُ بِهَا لَكَ، فَقَالَ: أَتُؤَدِّينَ زَكَاتَهَا؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: هِيَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ»^(٦).

(١) لَمْ أَفْقَ عَلَيْهِ.

(٢) مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ فَقَطْ.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣/رقم: ٧١٨٥) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/رقم: ١٠٢٥٦) وَأَحْمَدُ (٣/رقم: ٧٠٢٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٦٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٣٧) وَالنَّسَائِيُّ (٤/رقم: ٢٤٩٨) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ».

(٤) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَهَايَةِ» (٣/٤٠٨ مَدَّة: ف ت خ): «هِيَ: خَوَاتِيمُ كِبَارٍ تُلْبَسُ فِي الْأَيْدِي، وَرَبَّمَا وَضَعَتْ فِي أَصَابِعِ الْأَرْجُلِ، وَقِيلَ هِيَ: خَوَاتِيمُ لَا فُضُوصَ لَهَا».

(٥) كَذَا فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «ذَهَبٌ».

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ زُنْهَوَيْهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (٣/رقم: ١٧٦٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٦٥) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢/رقم: ١٩٥١) وَالحَاكِمُ (١/٣٨٩) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٨/رقم: ٧٦٢٣) قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ» =

وعن ثابت بن عجلان، عن عطاء، عن أم سلمة قالت: «كنت ألبس أوضاحاً^(١) من ذهب، فقلت: يا رسول الله أكنز هو؟ فقال: ما بلغ أن تؤدّي زكاته فرُكّي، فليس بكنز»^(٢).

والجواب عن هذه الأخبار من وجوه:

* أحدها: أن الحلي كان محظوراً في الإسلام، فكانت الزكاة فيه واجبة. يدل عليه أنه كان محظوراً: ما روي عن النبي ﷺ: «أنه كان ينهى النساء عن لبسه، ويقول: ليس يكفي أحدكم أن يأخذ ثومتين^(٣) فيلطحهما بعنبر أو زعفران؟!»^(٤).

وروي أنه قال: «من تطوّق بطّوقين من ذهب، طوّقه الله بطّوق من نار»^(٥). وروث فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ قال: «من تسوّر بسوار من ذهب، سُورَ بسوار من نار»^(٦)^(٧).

= (٥/رقم: ١٣٩٨): «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(١) قل الخطابي في «غريب الحديث» (٦١/٣): «الأوضاح: جمع الوّضَح، وهو: الدراهم الصّاح، والوّضَح أيضاً: حُلِيٌّ من فضّة».

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٦٤) - واللفظ له - والطبراني (٢٣/رقم: ٦١٣) والدارقطني (٢/رقم: ١٩٥٠) والحاكم (١/٣٩٠) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣١٤، ٧٦٢٥) - قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/رقم: ٥٥٩): «حسن أو صحيح».

(٣) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/٢٠٠ مادة: ت و م): «الثّومت - مثل الدرّة -: تُصاغ من الفضة، وتُجمَعُها: ثُومٌ، وثُومٌ».

(٤) أخرجه ابن رهبويه (٢/رقم: ٢٢٨٦) من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن.

(٥) لم أقف عليه مسنداً، وأورده القدوري في «التجريد» (٣/رقم: ٥٧٥٥).

(٦) من «التجريد»، ومكانها بياض في (الأصل).

(٧) لم أقف عليه مسنداً، وأورده القدوري في «التجريد» (٣/رقم: ٥٧٥٥).

فُتِحَ لُ أَخْبَارُهُمْ عَلَى أَنَّهَا وَرَدَتْ فِي نِلْكَ الْحَالَةِ وَالزَّكَاءُ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي الْحُلِيِّ فِيهَا.

* وَجَوَابُ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّا نَحْمِلُ الزَّكَاءَ الْمَذْكُورَةَ فِي أَخْبَارِهِمْ عَلَى إِعَارَةِ الْحُلِيِّ، هَكَذَا رُوِيَ عَنْ: سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(١)، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٢)، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْتَةَ مَوْلَى أَنَسٍ، وَ[أَبِي] ^(٣) حَسَّانَ^(٤)؛ كُلُّهُمْ قَالُوا: «زَكَاءُ الْحُلِيِّ إِعَارَتُهُ»، ذَكَرَهُ الْأَثَرُ عَنْهُمْ فِي «مَسَائِلِهِ».

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْعَارِيَّةُ مُبَاحَةً وَيُتَوَاعَدُ عَلَى مَنَعِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الْمَاعُونَ: ٤ - ٧]، وَهُوَ: إِعَارَةُ أَثَاثِ الْبَيْتِ، مِثْلُ: الدَّلْوِ وَالْقَدْرِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، وَهَكَذَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ لَمْ يُؤَدِّ حَقَّهَا، بَطَحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَزَقٍ، تَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا وَتَنْطِطُحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا نَفَدَتْ أُخْرَاهَا عَادَتْ أَوْلَاهَا، [١/٧٠] قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: إِعَارَةُ دَلْوِهَا، وَإِطْرَاقُ فَخْلِهَا، وَمِنْحَةُ لَبَنِهَا يَوْمَ وُرُودِهَا»^(٥). فَتَوَاعَدَ عَلَى تَرْكِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَهِيَ مُبَاحَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٢/رقم: ١١٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٢/رقم: ١١٩٦).

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الأصل): «أَبَا».

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ زَنْجَوِيهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (٣/رقم: ١٧٨٩).

(٥) هُوَ: مُسْلِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو حَسَّانَ، الْأَعْرَجُ، وَيُقَالُ: الْأَحْرَدُ، الْبَصْرِيُّ، التَّابِعِيُّ، أَخَذَ عَنْ: عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَأَخَذَ عَنْهُ: عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ أَوْ مُقَارِبُ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ثِقَةٌ»، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: «يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ»، تَوَفَّى سَنَةَ ١٣٠. رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَزْيِ (٣٣/رقم: ٧٣١٠) وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (١٢/٥١٠).

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣/رقم: ١٠٠٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

* وجواب آخر، وهو: أن يُحمَلَ حديثُ عَائِشَةَ فِي الْفَتْخَاتِ وحديثُ أم سلمة في الأَوْضاحِ على: أَنَّهُ كَانَ قَدْ صَبِغَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ وَقَدْ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «أَتُؤَدِّينَ زَكَاتَهُ»، وَهَذَا يَقْتَضِي زَكَاةَ نَابِتَةٍ، وَمَا يَجِبُ فِي الثَّانِي فَلَيْسَ بِثَابِتٍ.

وَاحتجَّ: بِمَا رَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ»^(١).

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الثَّلَاثِ.

* وجواب آخر، وهو: أَنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى حُلِيِّ الْكَرَاءِ.

وَاحتجَّ: بِأَنَّ كُلَّ مَالٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ، فَإِنَّهَا تَجِبُ إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ، دَلِيلُهُ: الدَّرَاهِمُ وَالسَّرَائِمُ، وَكُلُّ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِي الْحُلِيِّ، دَلِيلُهُ: الرَّجُلُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ وَالْمَحْظُورِ فِي إِيْجَابِهَا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ مَلَكَ حُلِيًّا وَأَرْصَدَهُ لِبَيْتِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ أَوْ مَنْ يَحِلُّ لَهُ لُبْسُهُ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا أَرْصَدَتْهُ لِرَوْحِهَا الْمُخَنَّثِ لِيَتَزَيَّنَ بِهِ فِي صَنْعَتِهِ وَجِبَتْ عَلَيْهَا الزَّكَاةُ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْإِرْصَادِ لِاسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ وَاسْتِعْمَالِ مُحْظُورٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَاحتجَّ: بِأَنَّهُ مَلَكَ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ وَزَنَ نِصَابِهَا فَوَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، دَلِيلُهُ: غَيْرُ الْحُلِيِّ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْذَّنَابِيرِ وَالثَّقَابِ^(٢) وَأَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

(١) الدارقطني (٢/رقم: ١٩٥٤).

(٢) مي: الدراهم والذنانير التي تثقب وتجعل في القلادة.

والجواب: أن الثَّاقَبَ والدَّرَاهِمَ والدَّنَانِيرَ هي مُرَصَّدَةٌ لِلنَّمَاءِ ؛ فلهذا أَوْجِبَ فِيهَا الزَّكَاةَ ، وهذا بِخِلَافِهِ ، فَهُوَ كـ: الثَّيَابِ وَالْعَبِيدِ وَالْعَوَامِلِ مِنَ الْمَاشِيَةِ وَالْحُلِيِّ مُبْتَدَلٌ فِي مُبَاحٍ ، أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا ، وَعَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ مَالِكَانِ لِنَصَابٍ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ الصَّبَاغَةَ لَا تُخْرِجُ الشَّيْءَ عَنْ حُكْمِ أَصْلِهِ ، بِدِلَالَةٍ: أَنَّ الْحَدِيدَ وَالنُّحَاسَ وَالرَّصَاصَ لَا زَكَاةَ فِيهَا ، ثُمَّ لَوْ صِغَتْ بَقِيَتْ عَلَى حُكْمِهَا الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ إِذَا كَانَا لِلرَّجُلَيْنِ فَصِغَا ، بَقِيَا عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ ، فَوَجِبَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ: إِذَا كَانَا لِلْمَرْأَةِ وَصِغَا^(١) أَنْ يَبْقَيَا عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ .

والجواب: أَنَّا لَا نَقُولُ إِنَّ الصَّبَاغَةَ تُخْرِجُ الشَّيْءَ عَنْ حُكْمِ أَصْلِهِ ، وَإِنَّمَا كَوْنُهُ [مَعْدًا]^(٢) لَا سِتْعَمَالَ مُبَاحٍ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ إِيْجَابِ الزَّكَاةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُلِيَّ الْمَحْرَمَ [٧٠/ب] قَدْ وَجَدَتْ الصَّبِغَةَ فِيهِ ، وَمَعَ هَذَا فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ .

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَخْتَلَفَ قَبْلَ الصَّبَاغَةِ وَبَعْدَهَا ، دَلِيلُهُ: الرَّبَا .

والجواب: أَنَّ تَعَلُّقَ الرَّبَا أَعَمُّ مِنْ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الرَّبَا يَجْرِي فِي قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا وَلَا يَخْتَصُّ بِمِقْدَارٍ دُونَ مِقْدَارٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمِقْدَارٍ مَخْصُوصٍ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ مُرَصَّدًا لِلنَّمَاءِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْحُلِيِّ .

(١) بَعْدَهَا فِي (الْأَصْلِ) زِيَادَةٌ: «عَلَى» ، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا .

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ): «مَعْدٌ» .

واحتج: بأنه ملك نصاباً من الحلبي، أشبه إذا كثر وعظم.

والجواب: أن أحمد قد قال في «رواية حرب»: «ليس في الحلبي زكاة إذا كان يُعار ويُلبس وإن كثر». وظاهر هذا أنه لا زكاة فيه وإن كثر وعظم؛ لأنه مُعد لا يستعمل مُباح فهو كما لو كان له من ثياب البذلة الكثير العظيم ومن عبيد الخدمة الكثير الخارج عن الحد، فإنه لا زكاة فيه، كذلك ها هنا.

ولأنه قد روي عن أسماء ابنة أبي بكر: «أنها كانت تحلي بناتها ولا تزكيه، نحواً من خمسين ألفاً»^(١).

وقال شيخنا أبو عبد الله: «ما كان أقل من ألف مثقال فلا زكاة فيه، وما بلغ ألف مثقال فصاعداً ففيه الزكاة». ومعناه: أنه إذا خرج عن الحد المعتاد وحصل في حد الإسراف وجبت الزكاة؛ لأن جابر بن عبد الله قال: «لا زكاة في الحلبي، فليل له؛ فإن كان فيه ألف؟ قال: كثير»^(٢).

وروي عن علي أنه قال: «ما زاد عن أربعة [ألف] كثير»^(٣).

ولأنه إذا حصل في حد الإسراف كره استعماله، ولأنه إذا خرج عن الحد المعتاد لم يمكن لبسه لثقله على الأعضاء، فيخرج عن أن يكون مُعداً للاستعمال؛ فلهذا وجبت الزكاة فيه.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٢٧٧) والدارقطني (٢/رقم: ١٩٦٩) والبيهقي (٨/رقم: ٧٦١٦).

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/رقم: ٨٢٢) وعبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٦٦) والبيهقي (٨/رقم: ٧٦١٣).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ألف».

(٤) لم أقف عليه.



٥٧ | مَسْأَلَةٌ: فِي حُلِيِّ الْكِرَاءِ الزَّكَاةُ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ حَنْبَلٍ»، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ يُكْرَى وَيُؤْخَذُ أَجْرُهُ،
[كَانَ]^(٢) بِمَنْزِلَةِ التَّجَارَةِ وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ».

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: «لَا زَكَاةَ فِيهِ».

دَلِيلُنَا: أَنَّهُ مَقْصُودٌ بِهِ ضَرْبٌ مِنَ النَّمَاءِ، فَكَانَ فِيهِ الزَّكَاةُ، دَلِيلُهُ: حُلِيُّ التَّجَارَةِ.
وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ عَيْنَهُ مَحْبُوسَةٌ عَنْ طَلَبِ النَّمَاءِ مِنَ الْعَيْنِ، فَلَمْ تَجِبْ
فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا كَانَ لِلْعَارِيَةِ وَاللُّبْسِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هُنَاكَ قَدْ حُسِبَ عَنْ طَلَبِ النَّمَاءِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْمَنْفَعَةِ جَمِيعًا،
فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ: «عَنْ طَلَبِ النَّمَاءِ مِنَ الْعَيْنِ»، وَعَلَى أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ:
أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنْهُ النَّمَاءُ، وَهَذَا هُنَا قَدْ قُصِدَ بِهِ النَّمَاءُ.

[وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ الزَّكَاةَ تَسْقُطُ بِقَصْدِ الاسْتِعْمَالِ]^(٣)، وَهُوَ:
الاسْتِعْمَالُ الْمُبَاحُ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَسْقُطُ عَنْهُ سَوَاءٌ قَصَدَ النَّمَاءَ مِنْهُ بِالْكِرَاءِ أَوْ لَمْ
يَقْصِدْ، دَلِيلُهُ: الثِّيَابُ وَالْعَبِيدُ وَالْعَقَارُ وَنَحْوُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ [١/٧١] بِهَا التَّجَارَةُ،
فَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ سَوَاءٌ طَلَبَ نَمَاءَهَا بِالْكِرَاءِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ فَرْقًا بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَجُوبُ
الزَّكَاةِ، وَلَا يَخْرُجَانِ عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ إِلَّا بِالنَّمَاءِ الْمَقْصُودِ، وَهُوَ: نِيَّةُ التَّجَارَةِ،

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٥٢).

(٢) كذا في «مجموع رسائل ابن رجب» (٧٢٥/٢)، وهو الصواب، وفي (الأصل): «كانه».

(٣) زياد يقتضيها السياق.

فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَاحْتِجَّ: بَأَنَّهُ مُعَدٌّ لاسْتِعْمَالٍ مُعْتَادٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مُعَدٌّ لَصَرْبٍ مِنَ النَّمَاءِ.

وَاحْتِجَّ: بَأَنَّهُ طَلَبَ الْفَائِدَةَ بِالْكَرَاءِ لَا يُفِيدُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ إِبِلٌ لِلْكَرَاءِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا سَقُوطُ الزَّكَاةِ، وَالْأَصْلُ فِي الذَّهَبِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ.



٥٨ | مَسْأَلَةٌ: لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهَا^(١).

نَصَّرَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: [أَحْمَدُ بْنُ] ^(٢) الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ ^(٣)، وَأَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ الْكِنْدِيُّ ^(٤)، فَقَالَ: «لَا يُتَّخَذُ». وَقَالَ أَيْضًا فِي «رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ»: «فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الزَّكَاةُ، وَمُقْتَنِيهَا [عَاصِي] ^(٥) أَيْمٌ».

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٥٣).

(٢) من مصادر الترجمة فقط.

(٣) هو: أحمد بن الحسين بن حسان، من أهل سُرَّ مَنْ رَأَى، صاحب الإمام أحمد وروى عنه جزأين مسائل حساناً جداً. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١٢) ولا مختصر طبقات الحنابلة» لشمس الدين التابلسي (ص ١٧).

(٤) هو: أحمد بن بشر بن سعيد، الكندي، البغدادي، حدث عن الإمام أحمد بمسائل. راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ٦) ولا المقصد الأرشد» لابن مفلح (١/رقم: ١٨).

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عاصي».

وبهذا قال: مالك .

وللشافعي قولان:

* أحدهما: مثل هذا .

* والثاني: لا يحرم اتخاذها ، وإنما يحرم استعمالها .

دليلنا: أن اتخاذها يُراد للاستعمال ، فلمَّا كان الاستعمال محرَّمًا ، كذلك اتخاذها ، كالملاهي من الطنبور والعود .

واحتج المخالف: بأن المحرَّم استعمالها ، فأما اتخاذها فإنما هو يُغيِّر المال من صفة إلى صفة .

والجواب: أن المحرَّم أفعالها في الطنبور والعود ، واتخاذها مُحَرَّمٌ ، كذلك آنية الذهب والفضة .



٥٩ | مسألة: المصوغ الذي تحب فيه الزكاة إذا كان مما يجوز اتخاذها ، يجب اعتباره صفة دون وزنه ، فإذا كان له خلخال وزنه مِثَتَانِ ، وقيمته لأجل الصنعة ثلاث مِثَّةٍ ، زكاه عن ثلاث مِثَّةٍ ، فبلزمه سبعة دراهم ونصف^(١) .

وهذا قياس قول أحمد: «إذا كان ماله صحاحًا ، فأخرج غلَّةً ، نظَّر ما بينهما من الفضل ، فضمه إلى الغلَّةِ» . فاعتبر الصفة دون الوزن .

وهو قول: الشافعي .

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٥٤) .



قَالَ مَالِكٌ: «يَجِبُ اعْتِبَارُ وَزْنِهِ دُونَ قِيَمَتِهِ».

وقد كنتُ أَحْكِي فِي الْمَذْهَبِ مِثْلَ هَذَا، وَلَكِنْ الَّذِي يَفْتَضِيهِ قِيَاسُ قَوْلِهِ: أَنَّهُ يُعْتَبَرُ صِفَتُهُ.

وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْحُلِيَّ وَالْأَوَانِيَّ مُقَوَّمٌ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَتَعَلَّقْتُ بِقِيَمَتِهِ، دَلِيلُهُ: الْعُرُوضُ إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا مُدْبِرًا لَا يَعْرِفُ حَوْلَ مَا يَشْتَرِي وَيَبِيعُ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لِنَفْسِهِ شَهْرًا وَيُقَوَّمُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُقَوَّمٌ: أَنَّهُ بِالصَّيْغَةِ قَدْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ قِيَمَةً، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مُتْلِفِهِ قِيَمَتُهُ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مِقْدَارِ وَزْنِهِ.

• فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ لَهَا قِيَمَةٌ فِي الْإِتْلَافِ، فَلَا قِيَمَةَ لَهَا فِي الزِّيَادَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ خَلْجًا لَوْزُهُ [مِثْقَانِ] ^(١) وَقِيَمَتُهُ لِأَجْلِ الصَّنْعَةِ مِثَّةٌ بِمِثْقَانِ دِرْهَمٍ، جَازَ [ب/٧١] وَلَمْ يَكُنْ رَبًّا، وَلَوْ جَعَلْنَا لَهَا قِيَمَةً فِي الْعَقْدِ، [فَيَكُونُ] ^(٢) لَهَا قِيَمَةٌ فِي غَيْرِهِ، كَمَا قَالُوا فِيهِ: لَوْ غَصَبَ دَارًا فَأَتْلَفَ بِنَاءَهَا، لَزِمَهُ قِيَمَةُ مَا أَتْلَفَ مِنَ الْبِنَاءِ.

وَلَوْ بَاعَ دَارًا فَتْلَفَ بِنَاؤُهَا فِي يَدِ الْبَائِعِ، لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَمَانِهِ، وَكَانَ الْمُتَبَاعُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَهَا نَاقِصَةً بِكَمَالِ الثَّمَنِ، وَبَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

• فَإِنْ قِيلَ: إِلْحَاقُ هَذَا بِالرَّبِّبِ أَشْبَهُ مِنْ إِلْحَاقِهِ بِالْإِتْلَافِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الرَّبِّبَ حَقُّ اللَّهِ، وَالْإِتْلَافُ حَقُّ لَادِمِيٍّ.

• قِيلَ: إِلَّا أَنَّ الزَّكَاةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَقِّ آدَمِيٍّ؛ لِأَنَّ مَصْرِفَهَا إِلَيْهِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مِثْقَانِ».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وَيَكُونُ».

يَلْزَمُ عَلَيْهَا [الثَّمَارُ] ^(١) وَالْمَوَاشِي ؛ فَإِنَّهَا مُقَوَّمَةٌ ، وَمَعَ هَذَا فَلَا اعْتِبَارَ بِقِيَمَتِهَا .

وَالطَّرِيقَةُ الْجَيِّدَةُ أَنْ نَقُولَ : الصَّيْغَةُ صِفَةٌ فِي النَّصَابِ مَقْصُودَةٌ ، وَلَهَا قِيَمَةٌ ،
يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُعْتَبَرَةً فِي الْمُخْرَجِ ، دَلِيلُهُ : الْجَوْدَةُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، فَإِنَّ
الْفِضَّةَ لَوْ كَانَتْ لَيْتَةً فَأُعْطِيَ خَشِيشَةً تَتَشَقَّقُ ، لَمْ يُجْزَرْ .

وَكَذَلِكَ الْجَوْدَةُ فِي الْمَاشِيَةِ ، إِذَا كَانَتْ [سِمَانًا] ^(٢) فَأُعْطِيَ [ضِعَافًا] ^(٣) أَوْ
[أَوْسَاطًا] ^(٤) لَمْ يُجْزَرْ ، كَذَلِكَ هَا هُنَا ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ هَذِهِ الصَّفَةَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ .

وَاحْتَجَّ الْمُخَالَفُ : بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِذَا كَانَتْ مِثْنَيْنِ فِيهَا
خَمْسَةُ دَرَاهِمَ» ^(٥) .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْحُلِيِّ وَالْأَوَانِي .

وَاحْتَجَّ : بِأَنَّ هَذَا نِصَابٌ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ ، فَتَعَلَّقَتِ الزَّكَاةُ بِوِزْنِهِ لَا بِصِفَتِهِ ،
دَلِيلُهُ : الدَّرَاهِمُ وَالْدَّنَانِيرُ وَأَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ أَوَانِي الذَّهَبِ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ هَلِ لِلصَّيْغَةِ قِيَمَةٌ :

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «التقار» .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «سمان» .

(٣) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «ضعاف» .

(٤) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «أوساط» .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٩٧) وأحمد (١/رقم: ٧٢٢) والدارمي (٢/رقم: ١٦٥٥) وأبو
داود (١٥٧٢) والترمذي (٦٢٠) والبزار (٢/رقم: ٦٧٨) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٦٠)
والبيهقي (٨/رقم: ٧٤٨١) من حديث علي . قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/رقم:
٢٤٧٣) : «إسناد صحيح» .

وإن قلنا: لها قيمة، [فالحكم] ^(١) فيها كالحلي.

وإن قلنا: لا قيمة، فالمعنى فيه: أنه ليس هناك زيادة على الوزن من جهة القيمة، وهما هنا زيادة عليه؛ ولهذا يضمن بالزيادة.

وأما الدراهم الصّحاح فتلك قيم، وليست مقيومة؛ ولهذا إذا أتلّفها ضمنها بمثلها، مع أنّا قد اعتبرنا قيمة الصّيغة، وهو: أنه لو أخرج عنها خمسة مكسرة لم يُجزئه حتى يُخرج بالقيمة.



١٠ | مسألة: تجب الزكاة في عروض التجارة، ويجب إخراجها عند كل حول ^(٢).

نص عليه في رواية: صالح، وابن منصور، والمروزي، وحنبلي.
وهو قول: أبي حنيفة، والشافعي.

وقال مالك: «إن كان مُدبراً لا يعرف حول ما يشتري ويبيع، جعل لنفسه شهراً في السنة، يقوم ما عنده، ويُرّكبه مع ناض ^(٣) ماله إن كان له مال ناض، وإن لم يكن [مُدبراً] ^(٤) لكن كان يربص بها النفاق ^(٥) والأسواق، لم يجب عليه تقويمها عند كل حول وإن أقامت سنين حتى يبيعها بذهب أو ورق، و[تُرْكِي] ^(٦)»

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «والحكم».

(٢) انظر: «رعوس المسائل» للمؤلف (٤٥٥).

(٣) قال الأزهرى في «الزاهر» (ص ١٥٨): «الناض من المال: ما كان نقداً، وهو ضد العرض».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مدبر».

(٥) أي: الرواج.

(٦) هذا هو الصواب، كما في «الإشراف» (١/رقم: ٥٦٤) و«عيون المسائل» (٣٣٦) لعبد الوهاب.

لنسنة واحدة».

وقال داود: «لا زكاة [١/٧٢] في العروض بحال».

دللنا: ما زوى أبو داود بإسناده: عن سُمرة بن جندب: «أما بعد، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نأخذ الصدقة من الذي يُعده للبيع»^(١).

وروى أبو الحسن الدارقطني بإسناده: عن أبي ذر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في الإبل صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البز صدقة، قالها بالزاي»^(٢).

ولأنه إجماع الصحابة.

وروى أحمد - فيما رواه أبو بكر في «كتابه» - بإسناده: عن أبي عمرو بن أحماس^(٣)، عن أبيه، قال له عمر: «زك مالك، وكان يبيع الأدم والجعاب، قال: إنه جعاب وأدم، قال: قومه»^(٤).

وروى أحمد بإسناده: عن جابر بن زيد، عن ابن عباس في الرجل يكون عنده المتع، فيحول عليه الحول، قال: «يزكيه والشم الذي اشتراه»^(٥). وهذا قول مثير، ولا يعرف خلافة.

= المالكي، وفي (الأصل). «ترك».

(١) أبو داود (١٥٦٢). قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٨٢٧): «ضعيف».

(٢) الدارقطني (١/رقم: ١٩٣٢). قال ابن حجر في «التهذيب الحبير» (٣/رقم: ٢٩١٢): «إسناده

غير صحيح».

(٣) كذا في «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/رقم: ١٠٥٥٧، ١٠٥٥٨)، وهو الصواب، وفي (الأصل):

«حماد»، وفي «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله: «خماش»، وكلاهما خطأ.

(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية عبدالله (٦١١).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (٢١٧)، ولكنه غير مسند عنه.

ولأنه مال مُرصد للنماء، فوجبت فيه الزكاة، ك: المواشي، والذهب، والفضة.

ولأنها عروض نُوي بها التجارة، فجاز أن تتعلق الزكاة بها، دليله: إذا كان مُدبراً.

❖ فإن قيل: إن كان المُدبر يعرف أحوالها لم يجب عليه زكاة حتى ينصّ ثمنها، وإنما أوجبنا الزكاة عليه إذا لم يعرف حوله؛ لئلا يؤدي إلى إسقاط زكاة العين والورق؛ لأن المال قد نضر دفعات؛ فلهذا أوجبنا الزكاة.

❖ قيل له: فالذي يبيع العروض بالعروض أبداً، إذا لم نوجب عليه زكاة أدى إلى إسقاط الزكوات، ولا [يتسنى] ^(١) [لنا] ^(٢) إسقاط الزكاة، أن لا يستغل ذلك في العروض، [فيبيع] ^(٣) عرضاً بعرضٍ ليسقط الزكاة.

ولأنهم قد قالوا: إن كان مُتربصاً، ثم باع العروض، زكى بحول [ماضي] ^(٤)، ومعلوم أن هذه زكاة عن العروض، كذلك في بقیة الأحوال يجب أن يخرج الزكاة عنها.

❖ فإن قيل: إنما لزمه زكاة حول ماضٍ؛ لأن النصاب قد وُجد عينا، وهو: الثمن، وكذلك في الطرف الثاني؛ ولهذا نقول: إذا ابتاع عرضاً بعرضٍ، لا زكاة، وهذا المعنى معدوم فيما قبله من الأحوال.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «تشاسا».

(٢) هذا هو الأليق بالسياق، ومكانها بياض في (الأصل).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فباع».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ماضي».

فَقِيلَ لَهُ: عِنْدَنَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِ زَكَاةِ الْعُرُوضِ أَنْ يُوجَدَ الْعَيْنُ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ، بَلْ نَقُولُ: إِذَا ابْتِاعَ عَرَضًا بَعَرَضٍ، وَحَالَ الْحَوْلُ، فَإِنَّهُ يَقُومُهُ عَلَى أَنَّ النَّصَابَ وَجَدَ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ، وَهُوَ: الطَّرْفُ الثَّانِي، وَأَمَّا وَجُودُهُ حَالَ الشِّرَاءِ، فَإِنَّهُ وَجَدَ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْقِيَمَةِ، وَالْقِيَمَةُ مَوْجُودَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقَوْتُ لَكُمْ عَنْ [٧٢/ب] صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ»^(١). وَلَمْ يُفَصِّلْ أَنْ يَكُونَ لِتِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي عَفْوًا عَنْ نَفْسِ الْعَيْنِ، وَالزَّكَاةُ عِنْدَنَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ.

وَاحْتَجَّ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى، لَا تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ»^(٢). فَتَبَيَّنَ أَنَّ التَّجَارَةَ تُسْقِطُ الزَّكَاةَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهَذَا أَنَّ التَّجَارَةَ تُسْقِطُ الزَّكَاةَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِالتَّجَارَةِ تَحْصِيلَ النَّمَاءِ وَالرَّيْحِ، فَيَقُومُ ذَلِكَ مَقَامَ الْمُؤْتَةِ وَالزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْمَالِ، فَلَا يُنْقَضُ الْمَالُ.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٦٩٩٢) وأحمد (١/رقم: ٧٢٢) والدارمي (٢/رقم: ١٦٥٥) وأبو داود (١٥٧٤) والترمذي (٦٢٠) والنسائي (٤/رقم: ٢٤٦٢، ٢٤٦٣) والبيهقي (٨/رقم: ٧٥٩٤، ٧٤٨١). قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/رقم: ١٤٠٦): «صحيح».

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/رقم: ٧٨٩) من حديث يوسف بن مارك مرسلاً. وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/رقم: ٤١٥٢) من حديث أنس بن مالك مرفوعاً، ولكن بلفظ: «تَجَرُّوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى».

واحتج: بأنه لو وجبت الزكاة في مال التجارة، لأخذت من عينه، كسائر الأموال.

والجواب: أن سائر الأموال وجبت الزكاة في أعيانها، وأخذت من أعيانها، ومال التجارة يجب في قيمته، فأخذت من قيمته.

فإن قيل: ليس لو اشترى شاة بنية الأضحية لا تكون أضحية، وإن كانت النية مع الشراء.

فإن قيل: ليس كذلك في مسألتنا؛ لأن الزكاة لا تُزِيلُ الملك، ولا هي سبب في إزالته، والشراء يملك به؛ فلهذا صح أن ينوي به الزكاة حين الشراء.



٦١ | مسألة: إذا ابتاع العرَضَ بعَرَضٍ، ونوى به التجارة، ففيه الزكاة^(١).

على ظاهر كلام أحمد في رواية: المروذي، وأبي طالب؛ لأنه قال: «ما أريد به التجارة، ففيه الزكاة».

وقد صرح به في «رواية أحمد بن سعيد»، في رجل اشترى إبلًا وبقرة أو غنمًا للتجارة قبل الحول، ثم حال الحول: «يقومها ويركبها».

وبهذا قال: أبو حنيفة، والشافعي.

وقال مالك: «إذا ابتاع عرضًا بعرض وهو مُدَبِّرٌ، بنية التجارة، فلا زكاة

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «و».

(٢) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٥٦).

العرض بعين، تكون القيمة تبعاً لها، لم تجب فيه زكاة.

والجواب: أن زكاة القيمة هي زكاة للعين؛ لأنه إن كان الثمن دراهم أو دنانير فالزكاة كذلك، وإن كان عرضاً بقيمته تقع بنقد البلد، وهو: دراهم أو دنانير، فليس ينفك الإيجاب عن ذلك؛ فلذلك نقول نحن وهم: الزكاة تتعلق بالقيمة.



١٢ | مسألة: إذا ابتاع الأرض بينة التجارة، ثم نقله إلى نية القنية، سقطت الزكاة^(١).

نصر عليه في رواية: الميموني، وأحمد بن سعيد.

وهو قول: أبي حنيفة، والشافعي.

وروي عن مالك روايتان:

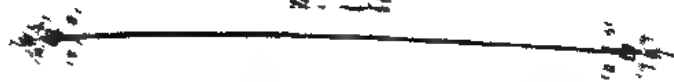
* أحدهما: مثل هذا.

* والثاني: لا تسقط الزكاة.

دليلنا: حديث سمرة: «كان يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع». فاقضى هذا أن ما لم يعد للبيع لم يؤمر بإخراج الزكاة عنه، وهذا غير معد للبيع بعد فسخ النية.

ولأن الأصل في العرض إسقاط الزكاة، وإنما يجب بالنية، فإذا زالت النية

(١) هذه المسألة غير موجودة في «رموس المسائل» للمؤلف.



عبر عن شئ في الحقيقة لا بد من تحت فيه زيادة

والصوت ان رتبة الحقيقة هي رتبة المعنى لا ان كان شئ في رتبة
 من غير رتبة الحقيقة ولا ان كان تحت حقيقة كل شئ في الحقيقة وهو ان كان في
 الحقيقة من غير تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة
 من تحت الحقيقة



من تحت الحقيقة لا بد من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

لأنه

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة
 من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة
 من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة من تحت الحقيقة

عَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا، كَمَا قُلْنَا فِي الْمَاشِيَةِ: الْأَصْلُ عَدَمُ الزَّكَاةِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ
بِالسَّوْمِ، فَإِذَا عَدِمَ السَّوْمُ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّهُ لَمَّا نَوَى بِهَا التَّجَارَةَ جَرَتْ فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ، فَلَمْ
يَسْقُطْ ذَلِكَ بِالنِّيَّةِ اعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ رِوَايَتَيْنِ:

* إحداهما: فِيهِ الزَّكَاةُ، أَوْمًا إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: ابْنِ مَنْصُورٍ، وَإِبْرَاهِيمُ،
وَصَالِحٌ، فَيَمُرُّ أَخْرَجَتْ أَرْضُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَحَبَسَهُ عِنْدَهُ سِنِينَ: «إِنْ كَانَ لَا
يُرِيدُ التَّجَارَةَ، فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ التَّجَارَةَ فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُقَوِّمَهُ
وَيُرَكِّبَهُ». وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَالثَّانِيَةُ: تَسْقُطُ الزَّكَاةُ، نَقْلًا صَالِحٌ [فَيَمُرُّ] ^(١) كَانَتْ عِنْدَهُ سِلْعَةٌ لِلتَّجَارَةِ،
فَنَوَى بِهَا الْقُنْيَةَ، ثُمَّ نَوَى بِهَا التَّجَارَةَ: «لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَبِيعَ، فَيَسْتَقْبِلَ بِالْقَمَنِ
حَوْلًا». وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ ^(٢).

فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْقِيقِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ عُرُوضٌ
لِلْقُنْيَةِ، فَنَوَى التَّجَارَةَ، فَقَدْ وَجَدَ مِنْهُ نِيَّةً مُجَرَّدَةً بِلَا تَصَرُّفٍ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَجِبِ
الزَّكَاةُ.

وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ عُرُوضٌ لِلتَّجَارَةِ، فَنَوَى الْقُنْيَةَ، فَقَدْ قَطَعَ نِيَّةَ التَّصَرُّفِ الَّذِي
بِهَا تَجِبُ الزَّكَاةُ، فَيَجِبُ أَنْ تَسْقُطَ، فَإِذَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْقِيقِ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فيما».

(٢) «مختصر الخرقى» (ص ٥٤).

| ٦٣ | مَسْأَلَةٌ: الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي قِيَمَةِ الْعُرُوضِ ، لَا فِي أَعْيَانِهَا ، وَتُخْرَجُ مِنْ الْقِيَمَةِ^(١) .

أَوْمًا إِلَى هَذَا [٧٣/ب] [فِي] ^(٢) «رَوَايَةِ حَنْبَلٍ» ، فَقَالَ: «الزَّكَاةُ تَجِبُ عَلَى قِيَمَتِهِ يَوْمَ يُسَاوِي مِثَّتَيْنِ إِلَى أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» .

وكَذَلِكَ قَالَ فِي «رَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» فِي الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الشَّاةَ لِلتَّجَارَةِ: «فَفِي ثَمَنِهَا الزَّكَاةُ ، إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَهَا لِلْوِلَادَةِ» . فَقَدْ صَرَّحَ بِالْقَوْلِ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْقِيَمَةِ وَفِي الثَّمَنِ .
وَبِهَذَا قَالَ: مَالِكٌ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «هِيَ وَاجِبَةٌ فِي عَيْنِ الْعُرُوضِ ، وَلَكِنْ يُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ ، فَإِذَا بَلَغَتْ نِصَابًا فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ رُبْعَ عَشْرٍهَا ، [وَأِنْ] ^(٣) شَاءَ أَخْرَجَ رُبْعَ عَشْرٍ قِيَمَتِهَا» .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «هِيَ وَاجِبَةٌ فِي قِيَمَتِهَا ، يُخْرَجُ مِنْهَا أَمْ مِنْ قِيَمَتِهَا ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ» .
دَلِيلُنَا: أَنَّ كُلَّ مَا اعْتُبِرَ النَّصَابُ بِهِ تَعَلَّقَ الْوُجُوبُ بِهِ ، أَصْلُهُ: الْأَعْيَانُ مِنَ الْمَائِثِيَّةِ ، وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .

﴿ فَإِنْ قِيلَ: النَّصَابُ عِنْدَنَا مِنْ أَعْيَانِهَا ، وَالتَّقْوِيمُ يُعْتَبَرُ لَتَبْلُغَ الْعَيْنُ الْمُقَوَّمَةُ [مِقْدَارًا] ^(٤) مَعْلُومًا .

(١) انظر: «ردءوس المسائل» للمؤلف (٤٥٧) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «فإن» .

(٤) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «مقدراً» .

﴿ قِيلَ لَهُ: التَّقْوِيمُ تَعْلُقُ بِهِ الْقِيَمَةُ، فَتَعْلُقُ الزَّكَاةُ بِهَا، كَمَا أَنَّ الْعَدَدَ يُعْلَمُ بِهِ الْمَعْدُودُ، فَتَعْلُقُ الزَّكَاةُ بِهِ. ﴾

وَلَاَنَّ وُجُوبَ الزَّكَاةِ [و] ^(١) سَقُوطُهَا يَتَعْلَقُ بِالْقِيَمَةِ، بِدِلَالَةٍ: أَنَّهَا إِنْ كَمَلَتْ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ، وَإِنْ نَقَصَتْ لَمْ تَجِبْ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَعْلَقَ الْوُجُوبُ بِهَا.
وَاحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: عَلَى جَوَازِ الْأَخْذِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: ١٠٣].

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَجِبُ فِي عَيْنِهِ.
وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ عُمَرَ كَانَ يَأْخُذُ الْمُرُوضَ فِي الزَّكَاةِ ^(٢).
وَالْجَوَابُ: مَعْنَاهُ: كَانَ يَأْخُذُ مِنْ قِيَمَتِهِ الْمُرُوضِ.
وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ لِأَجَلِهِ، فَجَازَ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ، كَالْأَثْمَانِ وَالسَّوَائِمِ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عِنْدَنَا لِأَجْلِ الْقِيَمَةِ، لَا لِأَجْلِ الْعَيْنِ.
وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهَا زَكَاةٌ تَخْتَصُّ بِالْمَالِ، فَكَانَ مَحِلُّهَا الْعَيْنَ، كَالسَّوَائِمِ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْقِيَمَةِ.
وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهَا زَكَاةٌ، فَجَازَ إِخْرَاجُهَا مِنْ عَيْنِ النَّصَابِ، كَالْإِبِلِ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّصَابَ هُوَ الْقِيَمَةُ، وَعَنْهَا يُخْرَجُ، بِدَلِيلٍ: مَا ذَكَرْنَا، وَالنَّصَابُ هُنَاكَ عَيْنُ الْإِبِلِ فَمِنْهَا يُخْرَجُ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٥٣٩).

واحْتَجَّ: بِأَنَّ الْقِيَمَةَ لَيْسَتْ عَلَى مِلْكِهِ ، فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ فِيمَا لَيْسَ عَلَى مِلْكِهِ .

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى مِلْكِهِ ، وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «أُعْتَبِرُ وَجُوبَ النَّصَابِ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ ، فَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ نَصَابًا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ» .

وكَذَلِكَ أَيْضًا يَجِبُ أَنْ لَا يُعْتَبَرَ مِقْدَارُ النَّصَابِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ بِالْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى مِلْكِهِ ، فَقَدْ قَالَ: «إِنَّهُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ يُقَوِّمُ وَيُنْظَرُ مَبْلَغُ النَّصَابِ [١/٧٤] مِنْهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْقِيَمَةُ حَاضِرَةً» . فَبُطِّلَ هَذَا .



| ٦٤ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا وَهَبْتُ لَهُ سِلْعَةً ، أَوْ خَالَعَ عَلَيْهَا امْرَأَتَهُ ، أَوْ صَالَعَ عَنْهَا مِنْ دَمٍ عَمْدٍ ، يَتَوَيَّ بِهَا التَّجَارَةَ = [كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ] (١) (٢) .
وهو قول: أَبِي يُوسُفَ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: «لَا تَكُونُ لِلتَّجَارَةِ» .

دَلِيلُنَا: أَنَّهَا دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ بِتَصَرُّفِهِ وَقَبُولِهِ بِنَيَّْةِ التَّجَارَةِ ، فَكَانَتْ لِلتَّجَارَةِ كَالْمُشْتَرَاةِ ، وَكَمَا لَوْ آجَرَ عَبْدَهُ بَعَرَضٍ يَتَوَيَّ بِهَا التَّجَارَةَ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا وَرِثَ عَرْضًا يَتَوَيَّ بِهِ التَّجَارَةَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِهِ بِتَصَرُّفِهِ وَفِعْلِهِ .

وَاحْتَجَّ الْمُخَالَفُ: بِأَنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ لَيْسَتْ مِنْ عُقُودِ التَّجَارَةِ ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ

(١) زيادة يفتصبها السياق .

(٢) هذه المسألة غير موجودة في «رموس المسائل» للمؤلف .

المأذونَ لَا يَمْلِكُهَا ، وَيَمْلِكُ الشُّرَاءَ وَالْإِجَارَةَ ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مَلَكَهَا بِالْمِيرَاثِ .
وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمِيرَاثَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ ، وَهَذِهِ مِنْ فِعْلِهِ ، فَهِيَ كَالشُّرَاءِ .

﴿٢٥﴾

١٥٠ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا ابْتَاعَ إِبِلًا سَائِمَةً وَنَوَى بِهَا التَّجَارَةَ ، ففِيهَا الزَّكَاةُ^(١) .

أَوَمَّا إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي «رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ» ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً ، وَنَوَى بِهَا
التَّجَارَةَ ، زَكَّاهَا مِنْ حِينَ نَوَى» .

وظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ أَوْجَبَ زَكَاةَ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الزَّكَاةَ مِنْ حِينَ نِيَّةِ
التَّجَارَةِ ؛ وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي «رِوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ» فِي الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الشَّاةَ
لِلتَّجَارَةِ: «فَفِي ثَمَنِهَا الزَّكَاةُ» . فَأَوْجَبَ زَكَاةَ الْقِيَمَةِ ، وَلَمْ يَتَعَبَّرَ السُّوْمُ .

وَبِهَذَا قَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ .

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ: «عَلَيْهِ زَكَاةُ السَّائِمَةِ» ، وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ فِي
الْقَدِيمِ مِثْلُ قَوْلِنَا .

دَلِيلُنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «هَاتُوا رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْ أَمْوَالِكُمْ»^(٢) .

وَلَأَنَّ السَّائِمَةَ تُرَادُّ لِلتَّيَقِيَةِ ، وَمَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ فَإِنَّهُ يُرَادُّ بِهِ التَّقْلِيْبُ وَالتَّصَرُّفُ ،

(١) انظر: «رد من المسائل» للمؤلف (٤٥٨) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/رقم: ٧١٩٧) وأحمد (١/رقم: ٧٢٢) والدارمي (٢/رقم: ١٦٥٥) وأبو
داود (١٥٧٢) والترمذي (٦٢٠) والنسائي (٤/رقم: ٢٤٩٦، ٢٤٩٧) وابن خزيمة (٣/رقم:
٢٣٤٧، ٢٣٦٠) من حديث علي بن حمزة . قال الترمذي: «سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا
الْحَدِيثِ ، فَقَالَ: كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ» .

وَنِيَّةُ التَّصَرُّفِ تُنَافِي التَّبَقُّعَ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ طُلِبَتْ مِنْهُ بِالرَّيْحِ بَاعَهَا فِي الْحَالِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجِبْ فِيهِ زَكَاةُ السَّائِمَةِ، وَوَجِبَتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ؛ لَكُونِهَا لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّصَرُّفِ دُونَ التَّبَقُّعِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: نِيَّةُ التَّصَرُّفِ لَا تُنَافِي التَّبَقُّعَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ نِصَابًا مِنَ الْمَاشِيَةِ السَّائِمَةِ، وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى بَيْعِهَا لَا لِلتَّجَارَةِ، لَكِنْ لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لَهُ، وَاشْتَعَالُهَا بِغَيْرِهَا أَنْفَعُ لَهُ = فَإِنَّ الْحَوْلَ إِذَا تَمَّ وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْعَيْنِ، كَذَلِكَ نِيَّةُ التَّجَارَةِ.

❦ قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ تِلْكَ النِّيَّةَ لَا حُكْمَ لَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ انْفَرَدَتْ عَنِ السَّوْمِ لَمْ تَجِبْ بِهَا زَكَاةُ الْقِيَمَةِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حُكْمٌ لِهَذَا لَمْ [تُنَافِ] ^(١) التَّبَقُّعَ.

وَلَأَنَّهُ مَالٌ مُعَدٌّ لِلتَّجَارَةِ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ زَكَاةٌ غَيْرُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ، دَلِيلُهُ: إِذَا كَانَتْ زَكَاةُ الْعَيْنِ وَهُوَ: السَّوْمُ؛ [٧٤/ب] فَلِهَذَا وَجِبَتْ فِيهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ، وَهَذَا هُنَا وَجِدَ فِيهِ زَكَاةُ الْعَيْنِ، وَهُوَ: السَّوْمُ.

❦ قِيلَ لَهُ: لَا نُسَلِّمُ لَكَ هَذَا؛ لِأَنَّ السَّائِمَةَ تُرَادُّ لِلتَّبَقُّعِ، وَنِيَّةُ التَّجَارَةِ تُرَادُّ لِلتَّقْلِيلِ، فَلَمْ يُوْجَدْ شَرْطُ زَكَاةِ الْعَيْنِ.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ [مَنْ] الْإِبِلِ» ^(٢) فَمَا [دُونَهَا مِنْ] ^(٣) الْغَنَمِ [مِنْ كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ] ^(٤)، وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «تُنافي».

(٢) من «صحيح البخاري» فقط.

(٣) كذا في «صحيح البخاري»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «دون».

(٤) من «صحيح البخاري» فقط.



إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى مِئَةٍ وَعِشْرِينَ شَاةً^(١).

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ قَدْ قَالَ فِي الْخَبَرِ: «وَأِنْ كَانَتْ أَرْبَعًا، فَلَا شَيْءَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ [أَرْبَعِينَ]^(٢) فَلَا شَيْءَ فِيهَا»^(٣)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ فِي السَّائِمَةِ الَّتِي لَمْ يَنْوِ بِهَا التَّجَارَةَ؛ لِأَنَّ مَا نَوَى بِهِ التَّجَارَةَ تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِمَا دُونَ الْخَمْسِ دُونَ الْأَرْبَعِينَ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ الْمَالَ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ حَقَّانٍ عَلَى الْبَدَنِ، قُدِّمَ الْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ بِالْعَيْنِ، كَالْعُصْبِ وَالرَّهْنِ، وَزَكَاةُ السَّوْمِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ تُقَدَّمَ عَلَى الزَّكَاةِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ وَتَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ، كَمَا يُقَدَّمُ الْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ بِالْمَغْضُوبِ بِرَدِّ الْعَيْنِ دُونَ الْقِيَمَةِ، وَكَذَلِكَ الرَّهْنُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ قَدْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ حَقَّانٍ؛ لِأَنَّ سَبَبَ أَحَدِ الْحَقَّيْنِ - وَهُوَ: زَكَاةُ الْعَيْنِ - هُوَ: السَّوْمُ، وَالسَّوْمُ يُرَادُّ لِلتَّبَقُّيَةِ، وَنِيَّةُ التَّجَارَةِ تُنَافِيهِ، فَسَبَبُ أَحَدِ الْحَقَّيْنِ مَا وَجَدَ، وَإِذَا لَمْ يُوجَدْ لَمْ يُسَلِّمَ أَنَّهُ تَوَجَّهَ الْحَقَّانِ إِلَى الْمَالِ.

وَعَلَى أَنَّ قِيَمَةَ الْمَغْضُوبِ بَدَلٌ عَنِ الْعَيْنِ، فَلَا مَعْنَى لِأَخْذِهَا مَعَ وَجُودِ الْعَيْنِ، وَكَذَلِكَ الرَّهْنُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ زَكَاةَ الْقِيَمَةِ سَبَبُهَا يُنَافِي زَكَاةَ الْعَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَّرْنَا، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ زَكَاةَ الْعَيْنِ أَقْوَى؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِالنَّصِّ، وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس.

(٢) كذا في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «العين».

(٣) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) وأبو داود (١٥٦٧) - واللفظ له - من حديث أنس.

بالاجتهاد، ومختلف في جوبها، فكان ما ثبت بالنص والإجماع أولى؛ ولأن زكاة العين لا تسقط بنقصان قيمة العين، وزكاة التجارة تسقط بنقصان قيمتها، ولأن زكاة التجارة اعتبار الشيء بغيره، وزكاة العين اعتبار الشيء بنفسه، فكان أولى.

والجواب: أن هذا إنما يصح إذا ثبت سبب الزكاتين، وقد بينا أن سبب زكاة السوم غير ثابت.

على أن اعتبارهم النص والإجماع في أحدهما، فتبطل بمن اشترى عرضاً بالدرهم، ثم باع بدنانير؛ فإنه يجب عليه زكاة الدرهم - وهي: القيمة -، وإن كانت الزكاة في العروض مختلفاً فيها، [ففي] ^(١) الدنانير منصوص عليها ومجمع على حكمها.

وأما قولهم: «إن زكاة العين لا تسقط بنقصان القيمة»، فذلك زكاة التجارة لا تبطل بنقصان العين، فقد تساوى من هذا الوجه، ثم نقول: زكاة [i/vs] التجارة تتعلق بجميع الأموال، وزكاة السوم بمال مخصوص، فإيجاب أعم الزكاتين أولى؛ لأنها أنفع للفقراء، ولأنها أكد وأنفع للفقراء؛ لأنها تزيد بزيادة القيمة، وزكاة السوم لا تزيد.



١٦١ | مسألة: فإن ابتاع أصول نخل للتجارة، فأنمرث عنده؛ فإنه يزكي النخل والتمر والأرض والزرع زكاة القيمة ^(٢).

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وفي».

(٢) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٥٩).

وهذا ظاهر ما رواه صالح عنه في «جوابات سُفيان»؛ حيث قال: «إذا اشترى الزرع والتخل للتجارة، قومه قيمة عدل إذا حال الحول»، قال أحمد: «جيد»^(١). أي: ما لم يشتره للتجارة، فليس فيه إلا زكاة ما أخرجت الأرض.

بخلاف مالك في قوله: «يزكي التمر زكاة العين، ثم إذا باع التخل بعد حول زكى قيمتها، وكذلك إذا اشترى أرض عشر للتجارة، فعليه العشر في الخارج، وزكاة القيمة عن الأرض».

وقال أبو حنيفة: «عليه العشر في الخارج من الأرض والتخل، وليس عليه زكاة التجارة عن التخل والأرض».

وللشافعي قولان:

• أحدهما: مثل قول مالك.

• والثاني: مثل قول أبي حنيفة.

دليلنا: أن التخل والتمر والأرض والزرع مال معد للتجارة، فتعلق بجميعه زكاة التجارة، دليله: العروض.

• فإن قيل: والثمر الحادثة لم تكن موجودة حين نية التجارة.

• قيل: إلا أنه حادث منه، فهو كالربح.

واحتج أصحاب أبي حنيفة: [بأن]^(٢) زكاة العشر أكد من زكاة التجارة؛

(١) يعلل في (الأصل) زيادة: «وقال»، وليت في «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن منصور الكوسج (١/رقم: ٥٩٢)، والصواب حذفها.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فإن».



لأنَّه لَا يُعْتَبَرُ فِي الْعُشْرِ الْمَالُكَ ، بِدَلِيلٍ : أَنَّهُ يَجِبُ فِي أَرْضٍ لَا مَالُكَ لَهَا ، كَالْأَرْضِ
الْوَقْفِ عَلَى الْمَسْجِدِ ، وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْمَالُكَ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّا لَا نُسَلِّمُ هَذَا ؛ لِأَنَّا نَعْتَبِرُ الْمَالُكَ فِي الْعُشْرِ كَمَا نَعْتَبِرُهُ فِي
زَكَاةِ التَّحَارَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ .

• فَإِنْ قِيلَ : فَهُوَ ^(١) أَكْثَرُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ [لَا] ^(٢) يُعْتَبَرُ فِيهِ الْحَوْلُ
وَلَا النَّصَابُ .

• قِيلَ لَهُ : أَمَّا النَّصَابُ فَإِنَّهُ مُعْتَبَرٌ عِنْدَنَا ^(٣) فِي الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّ النَّمَاءَ تَكَامَلَ
فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، لَا لِأَنَّ الْعُشْرَ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ .

• فَإِنْ قِيلَ : فَالْأَرْضُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا تَخْلُو مِنْ حَقِّ اللَّهِ ، إِمَّا عُشْرٍ أَوْ
خَرَاجٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الْأَمْوَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُو مِنْ حَقِّ اللَّهِ ، فَكَانَ
الْعُشْرُ أَكْثَرَ ؛ فَلِهَذَا قُدِّمَ .

• قِيلَ لَهُ : يَجُوزُ أَنْ تَخْلُو الْأَرْضُ عِنْدَنَا مِنْ حَقِّ كَمَا تَخْلُو الرَّقَبَةُ مِنَ الْجَزِيَّةِ
وَزَكَاةِ الْفِطْرِ ، وَهُوَ الْحُرُّ الْفَقِيرُ ، وَعَلَى أَنَّ الذَّمِّيَّ إِذَا كَانَ فِي دَارِهِ نَحْلٌ لَمْ يَجِبْ
فِي أَرْضِهِ الْخَرَاجُ ، وَلَا الْعُشْرُ فِي نَحْلِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي مَسْأَلَةِ الْعُشْرِ
فِي أَرْضِ الْمُكَاتِبِ .

وَأَمَّا أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ، فَإِنَّهُمْ [ب/٧٥] بَنَوْا هَذَا عَلَى

(١) أي: العشر .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) بعدها في (الأصل) زيادة: «يعتبر» ، والصواب حذفها .

المَسْأَلَةُ النَّبِيَّ تَقَدَّمَتْ ، وَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ زَكَاةُ الْعَيْنِ وَالتَّجَارَةِ قُدِّمَتْ زَكَاةُ الْعَيْنِ ،
وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ .



| ٦٧ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا اشْتَرَى عُرُوضًا لِلتَّجَارَةِ ، فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، قَوْمَهَا بِمَا
هُوَ أَحْوَطُ لِلْمَسَاكِينِ ، فَإِنْ كَانَ [الْحِظُّ] ^(١) فِي تَقْوِيمِهَا بِالذَّنَائِبِ قَوْمَهَا بِهَا ، وَإِنْ
كَانَ فِي الدَّرَاهِمِ قَوْمَهَا بِهَا ، وَإِنْ كَانَا سَوَاءً قَوْمَهَا بِأَيِّ النَّوعَيْنِ شَاءَ ^(٢) .

هَكَذَا نَقَلَ الْخِرَقِيُّ ، فَقَالَ : «وَتَقْوَمُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ بِمَا هُوَ أَحْظُّ لِلْمَسَاكِينِ
مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرَقٍ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ» ^(٣) .

وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي «رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ» ، وَقَدْ سُئِلَ هَلْ تُقَوَّمُهُ بِالثَّمَنِ
الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ ، [أَوْ تُقَوَّمُهُ ؟] ^(٤) فَقَالَ : «تُقَوَّمُهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي [اشْتَرَيْتَهُ]» ^(٥) .

وكَذَلِكَ قَالَ فِي «رَوَايَةِ صَالِحٍ» : «هُوَ عِنْدَنَا عَلَى مَا قَالَ عُمَرُ ، يُقَوَّمُ مَتَاعُهُ
يَوْمَ يَحُولُ [عَلَيْهِ]» ^(٦) الْحَوْلُ وَيُزَكِّيهِ ، وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : «يُزَكِّي لثَمَنِ الَّذِي
اشْتَرَاهُ بِهِ» . فَقَدْ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَخَذَ بِقَوْلِ عُمَرَ .

وَبِهَذَا قَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ .

(١) من «رموس المسائل» فقط .

(٢) انظر : «رموس المسائل» للمؤلف (٤٦٠) .

(٣) «مختصر الخرقى» (ص ٥٤) .

(٤) كذا في (الأصل) .

(٥) كذا في (الأصل) .

(٦) كذا في «مسائل الإمام أحمد» رواية صالح (٢١٧) ، وهو الصواب ، وفي (الأصل) : «عليها» .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ: «يُقَوِّمُهَا بِالشَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهَا بِعَرَضٍ قَوِّمَهَا بِنَقْدِ الْبَلَدِ».

دَلِيلُنَا: أَنَّهُ قَدْ وَجِبَ تَقْوِيمُهُ لِحَقِّ الْمَسَاكِينِ شَرْعًا، فَوَجِبَ أَنْ يُعْتَبَرَ مَا هُوَ أَحْظُّ لَهُمْ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَرَضٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَبِهَا نَقْدَانِ مُسْتَعْمَلَانِ، مِثْلُ: الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ، وَهِيَ إِذَا قُوِّمَتْ بِأَحَدِ النَّوعَيْنِ لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا، وَإِذَا قُوِّمَتْ بِالنَّوعِ الْآخَرِ بَلَغَتْ نِصَابًا = أَنَّهُ يُقَوَّمُ بِمَا يَبْلُغُ نِصَابًا، فَاعْتَبِرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَا هُوَ أَحْظُّ لِلْمَسَاكِينِ، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: ذَكَرَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النَّقْدَيْنِ الْمُسْتَعْمَلَيْنِ: «أَنَّهُ يُقَوَّمُ بِالدَّرَاهِمِ».

❦ قِيلَ لَهُ: قَالَ أَصْحَابُكُمْ: «إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ إِلَى أَنَّ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّرَاهِمِ».

❦ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَنْتَقِضُ بِمَنْ أَتَلَفَ شَيْئًا مِنَ الْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْوِيمُهُ لَهُمْ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْأَحْظُّ، وَإِنَّمَا يُقَوَّمُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ.

❦ قِيلَ لَهُ: قَدْ احْتَرَزْنَا عَنْ هَذَا بِقَوْلِنَا: وَجِبَ تَقْوِيمُهُ شَرْعًا، وَهُنَاكَ مَا وَجِبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ بِوَقْفِهِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمُتَلَفِ عَلَى الْغَيْرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ تَقْوِيمُهُ لِحَقِّ الْمَسَاكِينِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ مِنَ الذَّهَبِ وَنِصَابٌ مِنَ الْفِضَّةِ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ جَنْسِ الذَّهَبِ، لَمْ يَجِبْ صَرْفُ الدَّيْنِ إِلَى الدَّرَاهِمِ، وَإِنْ كَانَ حِظُّ الْمَسَاكِينِ فِي الذَّهَبِ أَوْفَرَ.

❦ قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ صَرْفُهُ إِلَى الدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِالدَّرَاهِمِ حَقُّ

الغير، وهو: صاحب الدين؛ لأنه من جنس دينه، وتعلق الدين بجنسه أولى من تعلقه بغير جنسه؛ لأنه [١/٧٦] أقرب إليه.

• فإن قيل: لو كان عنده خمسة عشر ديناراً قيمتها [مثلاً] ^(١) درهم، لم تجب عليه الزكاة، وإن كان في ذلك حظ المساكين.

• قيل له: لأنه لا يجب تقويمها حتى يُعتبر ما هو أحظ لهم.

• فإن قيل: فالمعنى في الأصل: أن الحول تعلق بكل واحدٍ منهما [تعلقاً واحداً] ^(٢)، وليس كذلك ها هنا؛ لأن النصاب يتعلق بجنس رأس المال، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره.

• قيل: قولك: «إن الحول يتعلق بكل واحدٍ منهما تعلقاً واحداً»، فوجب أن يكون مُخَيِّراً في أن تقويمه بما لا يبلغ نصاباً، وبما يبلغ نصاباً؛ لتساويهما في التقويم، ولما قلت: يلزمه أن يقويمه بما يبلغ نصاباً، دل على ما ذكره.

وقولك: «إن النصاب متعلق بجنس رأس المال»، غير مُسلم في الفرع.

وأيضاً ما وجب تقويمه فإنه يُعتبر جنس ما اشترى به، دليلاً: المُتلف، وإذا اشتريت السلعة بالعرض.

• فإن قيل: نقله فنقول: وجب أن لا يُعتبر أوفر ما يقوم به، دليلاً: المُتلف، أنه يقوم بنقد البلد، وإن كان إذا قوّم بغيره توفّر حق المُتلف عليه.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مثلي».

(٢) هذا هو الصواب، كما سيأتي من كلام المؤلف، وفي (الأصل): «نقد له».

﴿ قِيلَ لَهُ: هَذَا بَاطِلٌ بِمَا قَدَّمْنَا، وَهُوَ إِذَا اشْتَرَى سِلْعَةً بَعْرَضٍ، وَلَهَا نَقْدَانِ مُسْتَعْمَلَانِ، إِنْ قُوِّمَتْ بِأَحَدِهِمَا لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا.﴾

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ مَا لَا بُدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِي إيجابِ الزَّكَاةِ فِيهِ، فَاعْتِبَارُهُ بِأَصْلِهِ أَوْلَى مِنْ اعْتِبَارِهِ بِغَيْرِهِ، كَالنَّتَاجِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِالسَّلْعَةِ إِذَا اشْتَرَاهَا بَعْرَضٍ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ بِحَوْلِ رَأْسِ الْمَالِ، الَّذِي هُوَ: الدَّرَاهِمُ أَوِ الدَّنَانِيرُ، فَوَجَبَ أَنْ يُقَوَّمَ بِهِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ، دَلِيلُهُ: إِذَا كَانَ هُوَ أَوْفَرَ لِحَقِّ الْفُقَرَاءِ، وَبَقِيَتِ الدَّرَاهِمُ وَالدَّنَانِيرُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يَبْطُلُ بِمَا ذَكَّرْنَا، وَهُوَ إِذَا ابْتِئَاعَ بَعْرَضٍ لَهُ نَقْدَانِ مُسْتَعْمَلَانِ، فَإِنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ رَأْسِ الْمَالِ، وَهُوَ: نَقْدُ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُقَوَّمَ بِمَا يَنْقُصُ عَنِ النِّصَابِ، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

﴿ ٦٨ ﴾

٦٨ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ مُضَارَبَةً، فَاشْتَرَى بِهَا عَبْدًا يُسَاوِي أَلْفَيْنِ، وَحَالَ [عَلَيْهِ] ^(١) الْحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِي كَذَلِكَ، فَعَلَى الْمُضَارِبِ زَكَاةُ نِصْبِهِ مِنَ الرِّبْحِ، وَهُوَ خَمْسُ مِئَةٍ، يَسْتَقْبَلُ مِنْهَا حَوْلًا مِنْ جِزِ الْقِسْمَةِ، وَعَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةُ أَلْفٍ وَخَمْسٍ مِئَةٍ لِمَا مَضَى مِنَ الْحَوْلِ، وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَى بِهَا عَبْدَيْنِ قِيَمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُ رَأْسِ الْمَالِ ^(٢).

(١) كَذَا فِي «رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «عَلَى».

(٢) انْظُرْ: «رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ» لِلْمَوْلَفِ (٤٦١ - ٤٦٣).

وقد نصَّ أحمدُ على هذا في رواية: ابن منصور، وصالح، [٢٧٦] في مضاربٍ أخذَ من رجلٍ مالاً مضاربةً، فربحَ فيه: «أدَّى زكَّاتَهُ إن كانا قد احتسبا إذا حالَ الحَوْلُ من يومِ المُحاسبةِ؛ لأنَّه عُلِمَ ما له في المالِ».

فقد نصَّ على أنَّ المضاربَ يلزمه الزَّكاةُ بقدرِ حصَّته من الربحِ بعدَ الحَوْلِ من حينِ المُحاسبةِ، يعني به: من حينِ القِسمةِ.

وقال أبو حنيفة: «يُزَكِّيهِ إذا حالَ عليه الحَوْلُ من حينِ ظهورِ الربحِ»، وقال: «إذا اشترى بها عبدَينِ قيمةً كُلِّ واحدٍ منهما مثلُ رأسِ المالِ، أنَّ على رَبِّ المالِ أن يُزَكِّيَ العبدَينِ جميعاً».

وللشافعي قولان:

* أحدهما: مثلُ قولنا.

* والآخر: على رَبِّ المالِ زكاةُ الألقينِ جميعاً، وليسَ على المضاربِ في حصَّته من الربحِ زكاةٌ.

دليلنا: أنَّه لو نصَّ المالُ كانَ له أن يُطالبَ صاحبه بالقِسمةِ والمُفاصلةِ، فوجبَ أن يمتنعَ ذلكَ من وجوبِ الزَّكاةِ على رَبِّ المالِ في مقدارِ ما يحصلُ للمضاربِ بالقِسمةِ، قياساً على رَبِّ المالِ والشريكِ في مالِ التَّجارةِ.

ولأنَّ رَبَّ المالِ يقولُ: حصَّتك أيُّها العاقلُ مُرددةٌ بينَ أن تسلمَ فيكونَ لك، وبينَ أن تذهبَ فلا يكونَ لي ولا لك، فكيفَ عليَّ زكاةُ ما لا يكونُ لي بوجهٍ؟!.

واحتمَجُ المخالفُ: بأنَّ المسألةَ مَبْنِيَّةٌ على أنَّ المضاربَ لا يملكُ حصَّته من

الرَّيْبُ بَانْظُورٍ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ بِالْقِسْمَةِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَالِكًا بَظُهُورِ الزِّيَادَةِ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا فِيهِ عِنْدَ نَقْصَانِ الْمَالِ وَعَدَمِ الرَّيْبِ، كَسَائِرِ الشُّرَكَاءِ، فَلَمَّا لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا عِنْدَ نَقْصَانِ الْمَالِكِ، لَمْ يَمْلِكْ عِنْدَ الزِّيَادَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بَرَبُّ الْمَالِ؛ لَأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ رَبَّ الْمَالِ يَمْلِكُ رَأْسَ الْمَالِ، وَلَئِنْ رَبَّ الْمَالِ إِذَا شَرَطَ لِلْمُضَارِبِ شَرَكَةً فِيمَا فَضَّلَ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَإِذَا هَلَكَ الْفَضْلُ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيمَا بَقِيَ شَرَكَةٌ.

كَرَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ، وَلَاخَرُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الثُّلُثِ، وَالثُّلُثُ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ، فَالثُّلُثُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ هَلَكَتِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَلْفِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُوصَى لَهُ بِالزِّيَادَةِ شَرَكَةٌ فِي الْبَاقِي.

فصل

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدَيْنِ قِيمَةً كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلَ رَأْسِ الْمَالِ، [و] ^(١) أَنَّ عَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةَ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ، وَعَلَى الْمُضَارِبِ زَكَاةَ رُبْعِهِ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ نَصَرَ الْمَالُ كَانَ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِالْقَسَمِ، فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، كَمَا لَوْ ابْتِغَى بِهَا عَبْدًا وَاحِدًا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ رَأْسَ مَالِ رَبِّ الْمَالِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَيَالِهِ لَا رِنَحَ لِلْمُضَارِبِ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا عَتَقَ جَمِيعَهُ، وَكَانَ مُسْتَوْفِيًا لِرَأْسِ مَالِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعِيْنُهُ رِنَحٌ، لَمْ يَمْلِكْ مِنْهُمَا شَيْئًا.

(١) زيادة بقتضيها السياق.

وليس كذلك إذا اشترى بالآلف عبداً واحداً قيمته ألفان؛ لأن فيه ربحاً،
إلا نرى أن رب المال [١/٧٧] لو أعتقه ضمن فيه حصة المضارب، فإذا كان له فيه
ربح ملك نصيبه منه.

• قيل: لا فرق بينهما عندنا، وهو أنه إذا أعتق أحد العبدین، فإنه يعتق
منه قدر حصته، ويبقى حصة المضارب، إلا أن يكون مؤسراً، فيسري إلى حصة
المضارب ويغرم.

فصل

والدلالة على أنه لا يلزم المضارب زكاة حتى يستقبل به حولاً من حين
القسمة هو: أنه وإن كان قد ملكه بالظهور، فذلك ملك مطلق متوهم، وإنما
يتحقق ذلك بالمحاسبة؛ لأنه وقاية لرأس المال، فهو كمال المكاتب لا زكاة فيه؛
لأنه معرض بين أن يحصل للشيء أو للعبد.

• فإن قيل: المضارب أحد الشريكين، فلم يستقبل بالربح حولاً، دليلاً:
رب المال لا [يستقبل] ^(١) به حولاً، بل يتركبه من حين ظهور الربح، كذلك
المضارب.

والجواب: أن الربح في حق رب المال تبع للمال؛ لأنه من تمامه؛ فلهذا
تبعه في الحول كما تتبع السخاأل الأمهات في الحول، وليس للربح في حق
المضارب أصل يتبعه؛ فلهذا استقبل به حولاً.

ولأنه في حق رب المال متحقق؛ لأنه ليس لأحد أخذه منه، [و] ^(٢) ليس

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يستقبل».

(٢) زيادة بتضييق السياق.

كذلك في حق المضارب ؛ لأنه غير متحقق ، لأنه وقاية لرأس المال ، وإنما يتحقق بالقبض ؛ فلهذا فرقنا بينهما .



| ٦٩ | مسألة: في شريكي العنان إذا أذن كل واحد منهما لصاحبه في أداء الزكاة ، فأدى كل واحد منهما زكاة المال ، فإن أدى أحدهما قبل صاحبه جاز أداء الأول عن نصيبه ونصيب صاحبه ، ويضمن الثاني نصيب صاحبه علم أو لم يعلم^(١) .

وهو قول: أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف ومحمد: «إن علم ضمن ، وإن لم يعلم لم يضمن ، فإذا أدى معاً ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه ، علم أو لم يعلم» .

دليلنا: أن المأمور بأدائه ما يكون زكاة حقيقة ، فإذا أدى أحدهما عن نفسه لم يكن ما يؤديه الآخر بعد ذلك زكاة ، فيجب أن يضمن كما لو علم .

ولأن أداء [الأول]^(٢) يوجب العزل من طريق الحكم ، بدلالة: اتفاقهم أنه لو علم بأداء الأول انعزل ، وإن لم يوجد هناك عزل بالقول ، وما يوجب العزل من طريق الحكم لا يختلف فيه العلم والجهل .

كما لو مات ، فأدى عن صاحبه ، ضمن سواء علم بموته أو لم يعلم ، وكما لو وكل رجلاً ببيع عبده ، ثم أعتقه المؤكل ، انعزل الوكيل علم بذلك أو لم يعلم .

(١) هذه المسألة غير موجودة في «رموس المسائل» للمؤلف .

(٢) زياده يقتضيها السياق .

واحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: بَأَنَّهُ لَوْ عَزَلَهُ بِالْقَوْلِ لَمْ يَنْعَزِلْ، فَإِذَا أَدَّى بِنَفْسِهِ يَجِبُ أَنْ لَا يَنْعَزِلَ، قِيَاسًا عَلَى: مَنْ دَفَعَ إِلَى غَيْرِهِ دَرَاهِمَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْضِيَ فُلَانًا غَرِيمَةً، ثُمَّ إِنَّ الدَّافِعَ قَضَى فُلَانًا دَيْنَهُ، ثُمَّ قَضَاهُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ = أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ. [ب/٧٧]

وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِالْقَوْلِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَبْتَاعُ بِهِ إِذَا وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدٍ، قَبَاةُ الْمُوَكَّلِ، أَوْ أَعْتَقَهُ، أَوْ مَاتَ الْمُوَكَّلُ، انْعَزَلَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عِنْدَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَنْعَزِلْ بِالْقَوْلِ.

ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي امْتِنَاعِ جَوَازِ تَضْمِينِ الْوَكِيلِ فِي مَسْأَلَةِ الدَّيْنِ إِبْطَالُ حَقِّ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ تَضْمِينُ الْوَكِيلِ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الطَّالِبِ، فَيَأْخُذَ مِنْهُ مَا قَبِضَهُ مِنَ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الدَّيْنَ مَرَّتَيْنِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ فِي امْتِنَاعِ جَوَازِ تَضْمِينِ الْوَكِيلِ إِبْطَالُ حَقِّ الْأَمْرِ أَضْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّ مَا قَبِضَهُ صَارَ تَطَوُّعًا، فَيَجِبُ أَنْ يَضْمَنَ الْوَكِيلُ؛ لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ.

وَلَأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الدَّيْنِ حُصُولُ الدَّفْعِ إِلَى الطَّالِبِ عَلَى وَجْهِ الضَّمَانِ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ قِصَاصًا مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَلَّقَ ذَلِكَ بِفِعْلِ الْوَكِيلِ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ وَجَدَ مِنَ الْوَكِيلِ، فَلَمْ يَصِرْ مُخَالَفًا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ بِدَفْعِ الزَّكَاةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ ذَلِكَ الدَّفْعُ لَا يَقَعُ مَضْمُونًا عَلَى الْفَقِيرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَعْطَى رَجُلًا شَيْئًا يَتَوَبَّعُهُ مِنْ زَكَاتِهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ لَا زَكَاتَ عَلَيْهِ وَقَدْ اسْتَهْلَكَهُ، أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ، فَلَمْ يَتَنَاولِ الْأَمْرُ غَيْرَ إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ الَّتِي عَلَيْهِ، وَإِذَا

لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ زَكَاةً لَمْ يَحْصُلِ الدَّفْعُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، فَضَمِنَ .

﴿٢٨٨﴾

| ٧٠ | مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَصَدَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ مِثْلُ: أَنْ يَبِيعَ مِنْ مَا شِئْتَهُ شَيْئًا ، أَوْ يَذْبَحَ ، أَوْ يَهَبَ قَبْلَ الْحَوْلِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ يُتْلَفَ بَعْضَهُ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ^(١) .

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ مَكَثَتْ عِنْدَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، فَبَاعَهَا وَمَكَثَتْ ثَمَنُهَا عِنْدَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أُخْرَى ، فَقَالَ: «إِذَا [قَرَّ بِهَا]^(٢) مِنَ الزَّكَاةِ زَكَّى ثَمَنُهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ لِعَامِهِ» . وَكَذَلِكَ نَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ: «لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ إِذَا كَانَ يُعَارُ وَيُلْبَسُ ، وَإِذَا كَانَ مَرْفُوعًا يُرِيدُ بِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ» .

وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: «تَسْقُطُ الزَّكَاةُ» .

دَلِيلُنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣] ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «فِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»^(٣) ، وَهَذَا عَامٌّ .

وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قَوْمٍ: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِفُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا يَسْتَنْوُونَ ﴿٥٦﴾ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الفلم: ١٧ - ١٩] .

(١) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٦٤) .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل): «لقرَّبها» .

(٣) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٤) من حديث أنس .

فوجه الدلالة: أَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ تَوَاعَدُوا عَلَى صِرَامِ النَّخْلِ مِنَ اللَّيْلِ فِرَارًا مِنَ الْمَسَاكِينِ، وَقَالُوا: ﴿لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ [القلم: ٢٤]، فَأَصْبَحُوا فوجدوها قد تَلَفَتْ كُلَّهَا، فَعُوقِبُوا عَلَى اعْتِقَادِهِمْ وَقَصْدِهِمْ مَنَعَ الْمَسَاكِينِ، فَدَلَّ عَلَى [أَنَّ] (١) ذَلِكَ الْفِعْلَ [١/٧٨] مُحْظَرٌ، وَإِذَا كَانَ مُحْظَرًا لَمْ يُسْقِطِ الْحَقُّ.

• فَإِنْ قِيلَ: أُولَئِكَ الْقَوْمُ كَانَتْ الزَّكَاةُ قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ، فَعَاقَبَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

• قِيلَ لَهُمْ: أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ فُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَسَاكِينُ يَحْضُرُونَ الصَّرَامَ فَيُعْطُونَ مِنْهُ، فَتَوَاعَدُوا عَلَى صِرَامِهَا فِي وَقْتٍ لَا يَكُونُ فِيهِ الْمَسَاكِينُ.

الذي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا: أَنَّهُمْ اعْتَمَدُوا صِرَامَهَا فِي وَقْتٍ لَا يَحْضُرُهُ الْفُقَرَاءُ، وَهُوَ اللَّيْلُ، فَلَوْلَا أَنَّ الْحَقَّ كَانَ مُتَعَلِّقًا [بِالصَّرَامِ] (٢) لَمْ يَحْتَالُوا فِي صِرَامِهَا لِبَلَاءِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَحِبَّ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ: مَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي «كِتَابِ التَّفْسِيرِ» بِإِسْنَادِهِ: عَنْ قَتَادَةَ: «أَنَّ شَيْخًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ لَهُ جَنَّةٌ وَلَهُ بَنُونَ، فَجَعَلَ الشَّيْخُ يَنْظُرُ مَا يَكْفِيهِ وَأَهْلَهُ فِيمَسِكَ، وَيَتَصَدَّقُ بِسَائِرِهِ، فَجَعَلَ بَنُوهُ يَعْيِيُونَ عَلَيْهِ مَا يَصْنَعُ، فَمَاتَ الشَّيْخُ، فَوَرِثَهَا هَؤُلَاءِ، فَمَنَعُوا حَقَّهَا، قَالَ اللَّهُ: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ﴾» (٣).

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «بالصَّرَامِ».

(٣) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (٦/٦٧).

﴿ فَإِنْ قِيلَ: فَالْعَقَابُ إِنَّمَا كَانَ عَلَىٰ تَرْكِ الاستِثْنَاءِ فِي الْقِسْمِ.

﴿ قِيلَ لَهُ: تَرْكُ الاستِثْنَاءِ لَا يُوجِبُ الوَعِيدَ؛ لَأَنَّهُ مُبَاحٌ، وَعَلَىٰ أَنْ الوَعِيدَ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا إِلَى الْفِرَارِ وَتَرْكِ الاستِثْنَاءِ جَمِيعًا.

وأيضًا: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُحْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ»^(١). فَمَنْعَ مَنْ تَفْرِيقِ الْمُجْتَمِعِ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَهَذَا موجودٌ فِيمَنْ أَتْلَفَ بَعْضَ مَالِهِ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَالٍ آخَرَ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ.

وَلَأَنَّ مَا قَبْلَ الْحَوْلِ وَقْتُ لإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَقْتًُا لِمَنْعِ الْفِرَارِ مِنَ الزَّكَاةِ، دَلِيلُهُ: مَا بَعْدَ الْحَوْلِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ الْفِرَارَ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ [نَظَرًا]^(٢).

وَلَأَنَّ فِي هَذَا ذَرْبَةً إِلَى إسْقَاطِ الزَّكَاةِ جُمْلَةً، وَالدَّرَائِعُ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْأُصُولِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ الْجَمَاعَةَ يُقْتَلُونَ بِالْوَاحِدِ، وَالْقَاتِلَ يُحْرَمُ الْإِرْثَ، وَلَا يَجُوزُ قَرْضُ الْأُمَّةِ الَّتِي يُبَاحُ وَطْؤُهَا.

- خَوْفًا أَنْ يَكُونَ إسْقَاطُ الْقِصَاصِ عَنِ الْجَمَاعَةِ ذَرْبَةً إِلَى الْقَتْلِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَشَاءُ أَحَدٌ أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا فَيَسْقُطَ الْقِصَاصُ عَنْهُ إِلَّا شَارَكَ غَيْرَهُ فِي الْقَتْلِ؛ لَيَسْقُطَ الْقِصَاصُ عَنْهُ.

- وَكَذَلِكَ لَوْ حَكَمْنَا بِالْمِيرَاثِ لِلْقَاتِلِ، رَبَّمَا كَانَ ذَرْبَةً إِلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ مِيرَاثَ مَوْرُوثِهِ قَتْلَهُ.

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٥٠) من حديث أنس.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «نظر».

- وكذلك قَرْضُ الْأَمَةِ الَّتِي يُبَاحُ وَطُؤُهَا، رُبَّمَا كَانَ ذَرِيعَةً إِلَى أَنْ يَنْتَبِخَ
نَظَرًا بغير عَقْدِ نِكَاحٍ وَلَا مِلْكٍ يَمِينٍ.

- وكذلك مَنْعُ الْمُحْرَمِ مِنْ دَوَاعِي الْجَمَاعِ - وهو: الْقُبْلَةُ - وكذلك الصَّائِمُ،
خَوْفًا أَنْ يَدْعُوَ ذَلِكَ إِلَى الْجَمَاعِ، أَوْ إِلَى الْإِنزَالِ الَّذِي يَعُودُ بِفَسَادِ الْعِبَادَةِ.

كذلك فِي مَسْأَلَتِنَا، [٧٨ -] لَمَّا كَانَ هَذَا ذَرِيعَةً إِلَى إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ [فِيحْرُمُ] ^(١)،
فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مُحْرَمٌ حَصَلَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فَوَجَبَ الدَّلَالَةُ عَلَى تَحْرِيمِهِ ^(٢)؛
[لِأَنَّ] ^(٣) مَنْعَ الزَّكَاةِ مُحْرَمٌ، وَالْقَصْدُ إِلَى فِعْلِ الْمُحْرَمِ مُحْرَمٌ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ وَقْتُهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنْ لَا يَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ كَانَ آثِمًا،
[وَإِنْ] ^(٤) لَمْ يَكُنْ قَدْ أَتَى عَلَيْهِ وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَصَدَ بِسَفَرِهِ قَطْعَ الطَّرِيقِ
حُرْمٌ عَلَيْهِ السَّفَرُ قَبْلَ وَجُودِ الْمَعْصِيَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ اعْتَقَدَ أَنْ لَا يَقْضِيَ دَيْنَهُ الْمُؤَجَّلَ
فِي وَقْتِ الْأَجَلِ، كَانَ آثِمًا قَبْلَ مَحَلِّهِ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

فَإِنْ قِيلَ: اسْتِدَامَةُ اعْتِقَادِ وَجُوبِ الْوَاجِبَاتِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَقَدْ
أُخِلَّ بِهِ.

قِيلَ: وَمِثْلُهُ هَاهُنَا، وَذَلِكَ أَنَّ اعْتِقَادَ تَحْرِيمِ قَطْعِ الْمِيرَاثِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ
حَالٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ، فَلَمَّا قَارَبَ الْأَجَلَ هَرَبَ حِينَ حَلِّ
الْأَجَلِ وَهُوَ غَائِبٌ، فَإِنَّهُ يَأْتِمُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى تَأْخِيرِ الْحَقِّ عَنْ وَقْتِهِ،

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «محرم».

(٢) أي: قصد الفرار من إخراج الزكاة.

(٣) هذا هو الألبق بالسياق، وفي (الأصل): «أن».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فإن».

وكذلك من كانت عذة وديعة، فتعيب عن صاحبها لئلا يطالبه، اثم بذلك، لأنه يؤدي إلى منع التيسير، كذلك في مسائلنا مثله.

وطريقة أخرى جيدة، وهو: أن التهمة: ما أثر في حقوق الأديين، وهو [مثل]: 'الطلاق الثلاث في مرض الموت لا يسقط حق الزوجة من الإرث، وكذلك الإقرار في المرض لبعض الورثة لا يصح، كذلك جاز أن تؤثر التهمة في حق الله تعالى بعلو أنه أحد الحقين.

• فإن قيل: تلك حقوق الأديين، وهو آكد، وهنا حق الله، وهو أضعف.

ن. قيل: إلا أن مصرفه لأديي، وهم: الفقراء.

• فإن قيل: المعنى هناك: أن حق الزوجة والورثة قد ثبت في المال، وما هنا لم يثبت.

• قيل: إن لم يثبت فإنه يعود بالإسقاط.

واحتج المخالف بما روي عن النبي ﷺ قال: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»^(٢). وهذا لم يحل عليه الحول.

والجواب: أن هذا محمول عليه إذا لم يحل عليه الحول بوجه لا يقصد به

(١) زيادة بقضيتها السياق

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٨٠) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٦٢١)،

(١٦٣٨) وابن ماجه (١٧٩٢) والبخاري (١٨/رقم: ٣٠٤) والدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٩، ١٨٩٠)

والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٥٠) من حديث عائشة. قال ابن الملقن في «البدع المنبر» (٥/٤٥٥):

«إسناده ضعيف».

الفرار، بدليل: مَا ذَكَرْنَا.

واحتج: بَأَنَّ هَذَا مَالٌ وَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فلم يجب فيه الزكاة، دليله: إِذَا لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بِتِجَارَةٍ، أَوْ نَفَقَةٍ، أَوْ هِبَةٍ، ونحو ذلك مما لَا يَقْصَدُ بِهِ الْفِرَارُ.

والجواب: أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالزَّرْعِ، وَالْمُسْتَخْرَجِ مِنَ الْمَعْدِنِ، وَالرَّكَازِ.

وعلى أن المعنى في الأصل: أَنَّ ذَلِكَ السَّبَبَ هُوَ غَيْرُ [مُتَعَدٍّ] ^(١) فِيهِ، وليس كذلك هَا هُنَا؛ لَأَنَّهُ [مُتَعَدٍّ] ^(٢) فِيهِ، بدليل: مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْآيَةِ، وَأَنَّهُ عَاقِبُهُمْ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، وَأَنَّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا يَكُونُ ذَرِيعَةً إِلَى إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ [١/٧٩] بِكُلِّ حَالٍ.

وليس كذلك هَا هُنَا؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ ذَرِيعَةً إِلَى إِسْقَاطِهَا، وَالذَّرَائِعُ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْأَصُولِ، بدليل: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ، وَمِنْ حِرْمَانِ الْقَاتِلِ الْمِيرَاثَ، ونحو ذلك.

واحتج بعضهم: بَأَنَّ الْقَصْدَ إِلَى إِسْقَاطِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ وَجُوبِهَا يُؤَثِّرُ فِي إِسْقَاطِهَا، كَمَا لو ضَرَبْتَ الْحَامِلَ بَطْنَهَا فَتَفُسَّتْ.

والجواب: أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى إِسْقَاطِ الْحَقِّ قَدْ لَا يُؤَثِّرُ فِي إِسْقَاطِهِ، كَمَا لو طَلَقَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ لَمْ يَسْقُطْ إِزْثُهَا.

وعلى أن المعنى في الأصل: أَنَّ هُنَاكَ مَا يَرَدُّ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَهُوَ: الْأَلَمُ، وَلَا يُفْضِي إِلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، وليس هَا هُنَا مَا يَرَدُّ عَنِ الْفِرَارِ مِنَ الزَّكَاةِ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «متعدي».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «متعدي».



ولأنه لا يمتنع أن يؤثر ذلك في إسقاط الصلاة وإن لم يؤثر في الزكاة، ك:
الحبص، والنفاس، والجنون، والصغر.

واحتمج: بأنه لو قصد الفرار في أول الحول أو في وسطه لسقطت الزكاة،
كذلك إذا قصده في آخره.

والجواب: أن المعنى هناك: أنه لم يوجد لرب المال الغرض، وهو: الرقة،
بأكثر الحول، والنصاب، وحصول النماء فيه، وها هنا حصل له.

ولأن اليسير معفو عنه، بدليل: أنه لو كان له نصاب من الحبوب فيه يسير
من العقد والتبن وجبت الزكاة، ولو كثر لم تجب، وكذلك لو نقص النصاب حبة
أو حبتين ما يجوز في الموازين وجبت الزكاة.

كذلك ها هنا، إذا فعل ذلك في أول الحول فقد مضى فيه زمان يسير، فجاز
أن يعفى عنه.

❦ فإن قيل: فيجب أن نقول: إذا تلف المال قبل الحول بيوم بغير فعله أن
تجب الزكاة؛ لحصول المقصود.

❦ قيل: لا نقول هذا؛ لأن ذلك الفعل هو غير آثم به، وها هنا هو آثم به،
وقد ثبت الفرق بينهما.

❦ فإن قيل: فيجب إذا باعه بقصد الفرار بمال لا يجب فيه الزكاة، وحال
عليه أحوال، أن تجب عليه الزكاة لجميع تلك الأحوال.

❦ قيل له: إنما يجب ذلك لجميع الأحوال؛ لأنه لم يحصل له الرقة في

جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِوُجُودِ النَّصَابِ فِي مُعْظَمِ الْحَوْلِ، وَمَا هُنَا قَدْ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ،
فَبِذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

﴿١٢﴾

| ٧١ | مَسْأَلَةٌ: حَقُّ الْمَعْدِنِ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْأَرْضِ مِمَّا يَنْطَبِعُ ك:
الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالصُّفْرِ، وَالنُّحَاسِ، وَالرَّضَاصِ، وَمِمَّا لَا يَنْطَبِعُ ك: الْفَيْرُوزِ،
وَالْيَاقُوتِ، وَالذَّرِّ، وَالْقَارِ، وَالْمَفْرَةِ^(١)، وَالثَّوْرَةِ^(٢).

نَصَّرَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: أَبِي الْحَارِثِ، وَصَالِحٌ، فَقَالَ: «كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ
الْمَعْدِنِ فِيهِ الزَّكَاةُ حَيْثُ كَانَ فِي مَلِكِهِ، أَوْ فِي الْبَرَارِيِّ وَالْجِبَالِ، كَالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ،
وَالْحَدِيدِ، وَالزَّبْرَجَدِ، وَالْيَاقُوتِ، وَالْفَيْرُوزِ، وَالْبَجَادِيِّ^(٣)، وَالْكُحْلِ، وَالزَّرْنِيخِ،
وَالْمَفْرَةِ، وَالثَّوْرَةِ، وَالزُّتْبَقِ» ٠ [٧١/ب]

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ: «لَا يَتَعَلَّقُ الْحَقُّ إِلَّا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يَتَعَلَّقُ الْحَقُّ بِكُلِّ مَا يَنْطَبِعُ».

دَلِيلُنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ
الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وَهَذَا عَامٌّ، وَكُلُّ مَا لَوْ أُخِذَ مِنْ أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ تَعَلَّقَ بِهِ
حَقُّ الْفُقَرَاءِ، دَلِيلُهُ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ.

(١) قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي «الْمَحْكَمِ» (٣٠٩/٥) مَادَّة: (م غ ر): «طَيْنٌ أَحْمَرٌ، يَصْنَعُ بِهِ»

(٢) انْظُرْ: (رُمُوسُ الْمَسَائِلِ) لِلْمُؤَلِّفِ (٤٦٥).

(٣) قَالَ أَحْمَدُ رِضَا فِي «مَعْجَمِ مَتْنِ النُّعَةِ» (٢٤٠/١) مَادَّة: (ب ج د): «حَجَرٌ كَرِيمٌ يُشَبَّهُ الْيَاقُوتَ،
أَحْمَرُ لِلْوَنِّ تَعْلُوهُ بَنَفْسِحَةٌ».

ولأنه مرغوب فيه في العادة مُستفاد من المعدن، فتعلق الحق به، دليله: الذهب والفضة، وما ينطبع.

ولا يلزم عليه الطين والماء؛ لأن هذا غير مرغوب فيه في العادة، مبين صحة هذا: أن الانتفاع بالفيرورج والياقوت أعم من الفضة ومن الحديد والرصاص، وأعلى قيمة، فلما تعلق الحديد بتلك الأشياء، فأولئى أن يتعلق ها هنا.

ولأنه مُستفاد من الأرض، فلم يقف [وجوب] ^(١) الحق فيه على نوعين منه، دليله: زكاة الحبوب والثمار، أو نقول: لا يُعتبر في وجوب الحق فيه الحول، أشبه: الحبوب والثمار.

❦ فإن قيل: نقله، فنقول: فلم يتعلق الحق بجميع المُستفاد من الأرض، دليله: الحبوب والثمار.

❦ قيل له: نحن نقول بموجب هذا؛ لأنه لا يجب في جميع المُستفاد؛ لأن طين المعدن وثرابه هو من جملة المُستفاد، ولا يتعلق الحق به.

❦ فإن قيل: المعنى في الأصل: أنه مما ينطبع؛ فلهذا وجب فيه الحق.

❦ قيل له: الزجاج مما ينطبع، ولا يتعلق الحق به عندك، وعلى أن الانطباع نوع انتفاع به، والانتفاع به: الجوهر، والياقوت، والكحل، أعم وأكثر قيمة، فكان يجب أن يتعلق الحق به.

ولأن كل ما تعلق به حق الفقراء في الذهب والفضة منه وجب ذلك الحق

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وجوبه».

في غيرها، دليله: المَالُ الْمَأْخُودُ مِنَ الْفَقِيرِ وَالْغَنِيمَةُ.

أو نقول: مَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِمَّا يَنْطَبِعُ بِهِ وَجَبَ فِي غَيْرِهِ، دليله: مَا ذَكَرْنَا، يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: عَلَى أَصْلِنَا أَنَّ خُمْسَ الْفَقِيرِ وَالْغَنِيمَةُ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْمَالِ، وكذلك حَقُّ الْمَعْدِنِ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ إِلَّا فِي التُّرَابِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَرْغُوبٍ فِيهِ فِي الْعَادَةِ.

واحتجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ»^(١). والجواب: أَنَّا لَا نَعْرِفُ هَذَا، وَلَوْ صَحَّ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْحِجَارَةِ الَّتِي لَا يُرْغَبُ فِيهَا فِي الْعَادَةِ.

واحتجَّ: بِأَنَّهُ لَا يَنْطَبِعُ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ وَجُوبُ الْحَقِّ كَالطِّينِ وَالْمَاءِ. ولأنَّ مُقَرَّمٌ فَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْحَقُّ بِهِ، دليله: مَا ذَكَرْنَا.

ولأنَّهَا عَيْنٌ لَوْ مَلَكَهَا مِنْ جِهَةِ الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ لَمْ يَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقُّ الْمَعْدِنِ، دليله: مَا ذَكَرْنَا.

والجوابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «أَنَّهُ مِمَّا لَا يَنْطَبِعُ»: [١/٨٠] مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ: أَنَّ الْإِنْطِبَاعَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلْإِجَابِ وَعَدَمَ عِلَّةً لِلْإِسْقَاطِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَهُوَ: أَنَّ الرُّجَا جَ يَنْطَبِعُ وَلَا حَقٌّ فِيهِ عَنْدهُمْ، وَلَآنَ الْإِنْطِبَاعُ نَوْعُ انْتِفَاعٍ، وَالْإِنْتِفَاعُ بِالْجَوَاهِرِ أَكْثَرُ، فَكَانَ بِالْإِجَابِ أَحَقُّ.

(١) أخرجه ابن عدي (٧/ر: ١١٤٨١) والبيهقي (٨/رقم: ٧٦٦٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال البيهقي: «رواه هذا الحديث عن عمرو كلهم ضعيف».

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ مُقَوَّمٌ»، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ بِتَبَرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْمَعْدِنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقِيَمَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قِيَمَةً فَهُوَ مُقَوَّمٌ، وَمَعَ هَذَا فَيَتَعَلَّقُ الْحَقُّ بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ فِيهِ بِالْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ»، فَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِمَا فِيهِ النَّمَاءُ أَوْ مُرَصَدٌ لِلنَّمَاءِ، فَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَشْيَاءِ وَالْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا إِنَّمَا تَحْصُلُ مُرْصَدَةٌ لِلنَّمَاءِ بِالنَّبْيَةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ بِمُجَرَّدِ الْمَلِكِ، وَإِذَا اسْتَفَادَ مِنَ الْمَعْدِنِ بِجَمِيعِهِ نَمَاءً وَفَائِدَةً؛ فَلِهَذَا تَعَلَّقَ بِهِ الْحَقُّ.

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ الطِّينُ - : أَنَّهُ غَيْرُ مَرْغُوبٍ فِيهِ فِي الْعَادَةِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَرْغُوبٌ فِيهَا فِي الْعَادَةِ، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى فَرْقٌ أَبُو حَنِيفَةَ بَيْنَ أَنْ يُسْرَقَ السَّاجُ وَبَيْنَ سَرَقَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْخَشَبِ = بَأَنَّ السَّاجَ مَرْغُوبٌ فِيهِ فِي الْعَادَةِ، وَغَيْرُهُ بِخِلَافِهِ.

وَالَّذِي يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا وَأَنَّهُ غَيْرُ مَرْغُوبٍ فِيهِ فِي الْعَادَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ السَّمَاتِ الَّذِي فِيهِ الطِّينُ الْأَحْمَرُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْطَعَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَعَادِنِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا، وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا ذَكَرْنَا.



١٧١ | مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ بَيْعُ تُرَابِ الْمَعْدِنِ إِذَا كَانَ فِيهِ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بِغَيْرِ جَنْبِهِ^(١).

نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي تُرَابِ الصَّاعَةِ: «لَا يَشْتَرِيهِ إِلَّا أَنْ يُمَيِّزَهُ، وَإِلَّا بَاعَهُ

(١) انظر: «موسم المسائل» للمؤلف (٤٦٦).

بِعَرَضٍ». وكذلك نَقَلَ مُهَنَّأٌ: «إِذَا كَانَ يَعْمَلُ الذَّهَبَ فَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِفِضَّةٍ». وبه قَالَ: مَالِكٌ.

ونَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ عَنْهُ: «لَا يُبَاعُ حَتَّى يُخْلَصَ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ».

دَلِيلُنَا: أَنَّهُ مَسْتُورٌ بِمَا هُوَ مِنْ أَصْلِ الْخِلْقَةِ، فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ بَيْعِهِ، دَلِيلُهُ: الْجَوْزُ وَاللُّوزُ وَالْفُسْتُقُ وَالْبُنْدُقُ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَلَا يَلْزَمُ إِذَا بَاعَهُ ثَوْبًا فِي كُمِّهِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ وَلَا صِفَةٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ مَسْتُورٌ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الْخِلْقَةِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا بَاعَ اللَّبَنَ فِي الضَّرْعِ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ كَانَ مَسْتُورًا بِمَا هُوَ مِنْ أَصْلِ الْخِلْقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ مَعَ الشَّاةِ، كَمَا يَجُوزُ بَيْعُ التَّبَرِّ مَعَ التُّرَابِ، وَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ التَّبَرِّ عَنِ التُّرَابِ، كَمَا لَا يَجُوزُ إِفْرَادُ اللَّبَنِ عَنِ الشَّاةِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ مَسْتُورٌ بِمَا لَهُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ؛ فَلِهَذَا جَازَ، وَهَذَا مَسْتُورٌ بِمَا لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ، فَهُوَ [ب/٨٠] كَالثَّوْبِ فِي الْكُمِّ، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ.

❦ قِيلَ لَهُ: بَقَاءُ الْبَاقِلَاءِ فِي قَشَرَتِهِ الْغِلَالَةِ فِيهِ مَصْلَحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ ادِّخَارَهُ إِلَّا بَعْدَ جَفَافِهِ فِي قَشَرَتِهِ الْعُلْيَا، وَمَعَ هَذَا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ عِنْدَكَ فِي قَشَرَتِهِ الْعُلْيَا، وَكَذَلِكَ بَقَاءُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِيقَاءٌ فِي سُنْبُلِهِ لِلادِّخَارِ مِنْ غَيْرِ سُنْبُلٍ، وَمَعَ هَذَا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ عِنْدَكَ.

وَعَلَى أَنْ كَوْنَهُ مَسْتُورًا بِمَا لَا مَصْلَحَةَ لَهُ فِيهِ، لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ



مُشَاهِدٍ، وَهَذَا لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الْعَقْدِ عِنْدَنَا، بِدَلِيلِ: بُيُوعِ الْأَعْيَانِ الْعَائِيَةِ إِذَا وَصَفَهَا.
* فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لَا تَصَحُّ فِي تَرَابِ الصَّاعَةِ، وَالْخِلَافُ فِيهِمَا
سَوَاءٌ.

* قِيلَ: [إِذَا ثَبَتَ تَرَابُهُ إِلَّا فِي الثَّانِي وَكُلْفَةُ وَمُؤَنَّتُهُ^(١)]، وَذَهَبَ الْمُخَالِفُ
إِلَى هَذَا السُّؤَالِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.



| ٧٣ | مَسْأَلَةٌ: الْوَاجِبُ فِي الْمَعْدِنِ رُبْعُ الْعَشْرِ^(٢).

نَصَّرَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: الْمَبْمُوءِيَّ، وَأَبِي الْحَارِثِ، وَصَالِحٌ؛ فَقَالَ: «فِي الْمَعَادِنِ
الزَّكَاةُ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «الْوَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ».

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقَاوِيلَ:

* أَخَذَهَا: بِمِثْلِ قَوْلِنَا.

* وَالثَّانِي: بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

* وَالثَّلَاثُ: يُنْظَرُ: إِنْ أَصَابَهَا مُجْتَمِعَةٌ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ وَلَا مُعَالَجَةٍ أُخِذَ مِنْهُ

الْخُمْسُ، وَإِنْ أَصَابَهَا مُتَفَرِّقَةٌ بِتَعَبٍ وَمُؤَنَةٍ وَمُعَالَجَةٍ أُخِذَ مِنْهُ الْعَشْرُ.

وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ:

(١) كَذَا فِي (الْأَصْلِ).

(٢) انْظُرْ: «رِمَوسُ الْمَسَائِلِ» لِلْمَوْلَانِ (٤٦٧).

- رُوي عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِنَا .

- وَرُوي عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْأَجِيرِ لِلشَّافِعِيِّ .

دَلِيلُنَا: مَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ». وَلَمْ يُفَرَّقْ، فَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ، وَالرَّقَّةُ هِيَ: الْوَرَقُ، وَالْوَرَقُ اسْمٌ لِلْفِضَّةِ سَوَاءٌ كَانَ مَضْرُوبًا أَوْ تَبْرًا، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْقُتَيْبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْقُرْآنِ» (١).

وَلِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ لَمْ يَمْلِكْهُ غَيْرُهُ، فَلَا يَكُونُ الرَّاجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ. دَلِيلُنَا: الزَّرْعُ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الرِّكَازِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَهُ غَيْرُهُ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: نَقْلُهُ، فنَقُولُ: لَكِنْ الْوَاجِبُ فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ، دَلِيلُهُ: الزَّرْعُ.

❦ قِيلَ: لَا تَأْتِيَرُ لِقَوْلِهِمْ: «لَمْ يَمْلِكْهُ غَيْرُهُ»؛ لِأَنَّ مَا يَمْلِكُهُ وَمَا لَا يَمْلِكُهُ سَوَاءٌ لَا يَكُونُ فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ.

وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبْ رُبْعُ الْعَشْرِ كَانَ الْوَاجِبُ الْخُمْسُ، بِدَلِيلِ: سَائِرِ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ.

❦ وَقِيلَ: إِنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ فِيمَا اسْتَخْرَجَهُ مِنَ الْمَعْدِنِ، فَكَانَ رُبْعُ الْعَشْرِ، دَلِيلُهُ: إِذَا كَانَ الْمَعْدِنُ فِي الدَّارِ.

وَالْمُخَالَفُ لَا يُسَلِّمُ هَذَا الْأَصْلَ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ يَمْلِكُ الْأَرْضَ بِتَرْبَتِهَا، وَالْمَعْدِنُ فِي تَرْبَتِهَا، فَيَمْلِكُ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ، فَإِذَا أَظْهَرَهُ وَقَدْ مَلَكَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، لَمْ يَجِبْ [١/٨١] عَلَيْهِ فِي الْحَالِ شَيْءٌ، وَيَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الزَّكَاةُ.

(١) «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص ٢٦٥).

وليس كذلك إذا استخرجته من غير ملكه بالظهور عليه، كذا المدفون، والغنيمة.

وثبتت المسألة على أصل، وهو: أن المأخوذ من حق المعدن زكاة، وإذا ثبت أنه زكاة وجب أن يكون ربع العشر؛ لأن من جعله زكاة [أوجب] ^(١) فيه ربع العشر، ومن لم يجعله زكاة أوجب فيه الخمس.

والدلالة على أنه زكاة: ما روى حنبل في «مسائله» قال: «حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن غير واحد، أن رسول الله ﷺ [أقطع] ^(٢) لبلال بن الحارث المزني معادن القبليّة، وهي من ناحية الفرع، فترك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم» ^(٣).

وروى عبد الرحمن بن محمد الدراوردي، عن ربيعة، عن الحارث بن بلال المزني، عن أبيه: «أن النبي ﷺ أخذ من زكاة المعادن القبليّة» ^(٤). وهذه المعادن في ناحية الحمى من المدينة، وهي ناحية الساحل.

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: «هذه المعادن تؤخذ منها الزكاة إلى هذا الوقت» ^(٥).

وهذا نص في أن المأخوذ زكاة.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أوجب».

(٢) من «سنن أبي داود» و«السنن الكبير» فقط.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٠٦١) والبيهقي (١٢/رقم: ١١٩٦٢). قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٢/رقم: ٥٤٦): «إسناده ضعيف لإرساله».

(٤) أخرجه ابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٨٤) والحاكم (١/٥٦١) والبيهقي (٨/رقم: ٧٧١٢).

(٥) انظر: «التحقيق» لابن الجوزي (٥/رقم: ١١٦٩).

﴿ فَإِنْ قِيلَ: النَّبِيُّ ﷺ مَلَكَهَا إِيَّاهُ بِالْإِقْطَاعِ، وَعِنْدَنَا: أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ ثَرْبَةً الْمَعْدِنِ لَمْ يَجِبِ الْخُمْسُ فِيمَا يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ، وَفِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ.﴾

﴿ قِيلَ لَهُ: إِقْطَاعُ الْمَعَادِنِ إِقْطَاعُ الْعَمَلِ، وَلَيْسَ بِإِقْطَاعِ الرَّقَبَةِ؛ لِأَنَّ إِقْطَاعَ الرَّقَبَةِ تُمْلِكُ فِيهِ الرَّقَبَةَ بِالْإِحْيَاءِ، وَالْعَمَلُ فِي الْمَعْدِنِ [...] ^(١) وَلَيْسَ بِإِحْيَاءٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ مِلْكُ الرَّقَبَةِ.﴾

وَعَلَى أَنْ يَمْلِكَهُ لِلأَرْضِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِ حَقِّ الْمَعْدِنِ فِيهِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَعْدِنِ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا وَصَلَ إِلَى نَيْلِهِ وَتَمَلَّكَه بِذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يَمْلِكَهُ بِإِصَابَتِهِ إِيَّاهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَمْلِكَهُ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ.

وَلأنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي مَالِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ زَكَاةً كَسَائِرِ الزَّكَوَاتِ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْكُفَّارَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي الْمَالِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي الذَّمَّةِ.

وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ الْحَقُّ الْوَاجِبُ فِي الزَّكَاةِ؛ لِأنَّهُ يَجِبُ فِي مَالِ كَافِرٍ، مِثْلُ خُمْسِ الْفَيِّءِ وَالْغَنِيمَةِ يَجِبُ فِي مَالِ الْكُفَّارِ.

وَلأنَّهُ لَا حَقٌّ لِأَغْنِيَاءِ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ زَكَاةً، دَلِيلُهُ: سَائِرُ الْأَمْوَالِ.

وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ الْمَأْخُودُ مِنَ الرِّكَازِ؛ لِأَنَّ فِيهِ [حَقًّا] ^(٢) عِنْدَنَا.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ:

* بِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ، قِيلَ لَهُ:

(١) بَيَّضَ فِي الْأَصْلِ بِمَقْدَارِ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ.

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «لِحَقٍّ».

وَمَا الرِّكَازُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ اللَّذَانِ خَلَقَهُمَا اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ [خَلَقَهَا] ^(١) ^(٢). وَهَذَا صِفَةُ [٨١/ب] الْمَعْدِنِ.

* والثَّانِي: مَا حَكَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: «أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: رَكَزَ الْمَعْدِنُ، إِذَا كَثُرَ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» ^(٣). وَهُوَ مَقْبُولُ الْقَوْلِ فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ.

وَلَأَنَّ الرِّكَازَ اسْمُ الشَّيْءِ الْمُغَيَّبِ، يُقَالُ: رَكَزَ رُوحَهُ، إِذَا غَيَّبَ أَسْفَلَهُ فِي الْأَرْضِ، وَالرُّكَزُ: الصَّوْتُ الْخَفِيُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ ^(٤) [مريم: ٩٨]، يَعْنِي: صَوْتًا خَفِيًّا، فَكُلُّ مَا كَانَ مُغَيَّبًا فِي الْأَرْضِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ رِكَازًا، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي السُّيُوبِ الْخُمْسُ» ^(٥)، وَذَلِكَ جَمْعُ: السَّيْبِ، وَهُوَ: عِزْقُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي تَحْتَ الْأَرْضِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: «الرِّكَازُ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ»، فَإِنَّهُ رَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ ^(٦) بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ: ضَعِيفٌ، وَالثَّقَاتُ وَالْعُلَمَاءُ بِالْحَدِيثِ لَا يَرَوُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، وَإِنَّمَا يَرَوُونَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» فَقَطْ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّا نَقُولُ بظَاهِرِهِ وَأَنَّ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسَ.

(١) هذا هو الصواب كما في «السنن الكبير»، وفي (الأصل): «خلقهما».

(٢) أخرجه البيهقي (٨/رقم: ٧٧١٥)، وقال: «تفرد به عبد الله بن سعيد المقبري، وهو: ضعيف جداً».

(٣) نظرو: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٢/٣٢٤).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أو تسمع له ركزا».

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/رقم: ٢٧٠٨) والطبراني (٢٠/رقم: ٧٩٥) من حديث الضحاك بن النعمان.

(٦) بعدها في (الأصل) زيادة: «بن شعبة»، والصواب حذفها.



وَجَوَابُ آخِرٍ، وَهُوَ: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ [مَا] ^(١) سَأَلُوهُ
عَنْ مَعْنَى الْأَسْمِ فِي اللَّغَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ اللُّسَانِ، وَإِنَّمَا سَأَلُوهُ عَنِ الْحُكْمِ،
فَبَيَّنَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الرُّكَازِ هُوَ: الْخُمْسُ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

• فَإِنْ قِيلَ: قَصْدُكُمْ أَنَّ الرُّكَازَ لَا يَخْتَصُّ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَقَطْ، بَلْ يَجِبُ
فِي جَمِيعِ التَّوَجُّودِ؟

• قِيلَ: كَذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّهُ خَصَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصُودَانِ فِي
تَقَرُّبِ.

وَجَوَابُ آخِرٍ، وَهُوَ: أَنْ يُعَارِضَ هَذَا الْخَبَرَ مَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«تَمْعِدُ جُبُرٌ. وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ» ^(٢). فَفَرَّقَ بَيْنَ التَّمْعِدِ وَالرُّكَازِ، فَذَلَّلَ عَلَى
تَعْدِ اسْمَيْنِ مُعْتَمَدَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: «التَّمْعِدُ جُبُرٌ»، أَرَادَ بِهِ: إِذَا مَاتَ الْأَجِيرُ وَهُوَ يَعْمَلُ فِي التَّمْعِدِ،
فَوَفَّقَ عَلَيْهِ قَتَنَةُ. ثُمَّ يَجِبُ عَلَى الْمُسَاجِرِ شَيْءٌ بِهِ.

وَمِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ اسْتِدْقِ الْأَسْمِ فِي الرُّكَازِ. وَأَنَّهُ مُوجُودٌ فِي التَّمْعِدِ، فَلَا
يُخَالَفُ؛ لِأَنَّ هَذَا جَلَّافٌ بَيْنَ أَهْلِ نِعَازِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ، فَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ: «أَمَّا
الرُّكَازُ: تَمْعِدٌ مُسْلِفُونَ خَاصَّةً مِمَّا كُنْزُهُ بَنُو آدَمَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ. وَأَمَّا التَّمْعِدُ: فَلَيْسَتْ
رُكُوزًا». وَحَكَى هَذَا لِاحْتِلَافِ بَيْنَهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ فِي «عَرَبِ الْحَدِيثِ» ^(٣).

١- هو جواب، وهو (لا) (لا)

٢- أخرجه البخاري (١) ج ١٤٩٩ ومسلم (٢) ج ١٧١٠ من حديث أبي هريرة.

٣- العرب الحديث، (أبي عبد) (٣٦٠٣)

وعلى أن قول محمد: «إن العَرَبَ تقول: رَكَزَ المَعْدِنُ، إِذَا كَثُرَ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» = فَلَا يَدُلُّ عَلَى مَا قَالُوهُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَزَكَرَ مَالُ التَّجَارَةِ، إِذَا كَثُرَ رِبْحُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى مَالُ التَّجَارَةِ رِكَازًا.

وقولهم: «الرَّكَازُ اسمٌ لِلشَّيْءِ الْمُغْتَبِ فِي الْأَرْضِ»، فَلَا يَصِحُّ هَذَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا إِثْبَاتٌ فِي اللُّغَةِ بِالْقِيَاسِ وَالِاشْتِقَاقِ، وَعِنْدَ مُخَالَفَتِنَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى [١/٨٢] الصُّنْدُوقُ: خَائِيَةً، وَإِنْ كَانَ اسْمُ الْخَائِيَةِ [مَوْجُودًا] (١) فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُخْبَأُ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى الْأَدْمِيَّةُ: دَابَّةً، وَإِنْ كَانَ يَدْبُّ عَلَى الْأَرْضِ. أما قوله: «فِي الشُّيُوبِ الْخُمْسُ»، فَإِنَّهُ أَرَادَ بِهِ: الرَّكَازَ، وَهُوَ: ذَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ.

واحتج: بما رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي اللَّقْطَةِ: «مَا وَجَدَ فِي طَرِيقٍ [مَأْنِيٍّ]» (٢)، أَوْ قَرِيَّةٍ عَامِرَةٍ، فَإِنَّهُ يُعْرَفُ سَنَةً، وَمَا وَجَدَ فِي الْخَرِبِ الْعَادِيِّ [فِيهِ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ] (٣) «(٤)». فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَدْفُونِ فِي الْعَادِيِّ وَبَيْنَ الرَّكَازِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالرَّكَازِ: الْمَعْدِنَ.

والجواب: أن قوله: «وما وجد في الخرب العاديّ فيه الخمس»، أَرَادَ بِهِ: مَا وَجَدَهُ ظَاهِرًا غَيْرَ مَدْفُونٍ، تَرَكَهُ الْمَشْرِكُونَ وَهَرَبُوا، فَفِيهِ الْخُمْسُ كَالرَّكَازِ الْمَدْفُونِ. واحتج: بأنّه مَالٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ الْوَاجِبُ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «موجود».

(٢) كذا في «سنن النسائي»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «ميتاً».

(٣) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (الأصل): «وبين الركاز».

(٤) أخرجه الحميدي (١/رقم: ٦٠٨) وابن أبي شيبة (٧/رقم: ١٠٨٧١) وأحمد (٢/رقم: ٦٧٩٧) والنسائي (٤/رقم: ٢٥١٣).

فيه مُقَدَّرًا بِالْخُمْسِ دُونَ رُبْعِ الْعُشْرِ، دَلِيلُهُ: الرُّكَازُ الْمَدْفُونُ وَالْغَنِيمَةُ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «مَظْهُورٌ عَلَيْهِ»، أَنَّهُ كَانَ فِي أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ، فَأَرْزَأْنَا أَيْدِيَهُمْ عَنْهُ.

قَالُوا: وَلَا يَلِزُ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ مَعْدِنًا فِي دَارِهِ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا الْحَقُّ وَاجِبٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنَّمَا يُخْتَلَفُ فِي تَقْدِيرِهِ، فَقُلْنَا: وَجِبُّ أَنْ يَتَقَدَّرَ بِالْخُمْسِ اعْتِبَارًا بِمَا ذَكَرْنَا.

وَرُبَّمَا قَالُوا: مَا لِي يَجِبُ الْحَقُّ فِيهِ بِاسْتِخْرَاجِهِ مِنَ الْأَرْضِ، أَشَبَّهُ الرُّكَازَ الْمَدْفُونَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الرُّكَازَ وَالْمَعْدِنَ غَيْرُ مَظْهُورٍ عَلَيْهِمَا بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الذَّمِّيَّ إِذَا وَجَدَ الرُّكَازَ أَوْ عَمِلَ فِي الْمَعْدِنِ وَأَصَابَ ذَهَبًا أَوْ فِصَّةً مَلَكَهُمَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَقُّ الرُّكَازِ وَلَا حَقُّ الْمَعْدِنِ؛ لِأَنَّهُ زَكَاةٌ، وَلَا تُؤْخَذُ مِنَ الذَّمِّيِّ الزَّكَاةُ.

وَإِذَا كَانَ الذَّمِّيُّ [و] ^(١) الْمُسْلِمُ فِي مِلْكِهِمَا سَوَاءً لَمْ يَكُنْ مَظْهُورًا بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الذَّمِّيِّ، وَلَوْ ظَهَرَ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَمْلِكَهُ الذَّمِّيُّ.

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي مَالِ الْفَيِّ وَالْغَنِيمَةِ وَالرُّكَازِ: أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ مِلْكِ كَافِرٍ، وَكَانَ فِيهِ الْخُمْسُ، وَهَذَا الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْأَرْضِ لَمْ يَمْلِكْهُ غَيْرُهُ، أَشَبَّهُ الزَّرْعَ.

وَإِنْ ثَبَتَ قُلْتُ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ مِلْكِ كَافِرٍ، فَهَذَا حَقٌّ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي مَالِهِ، فَكَانَ زَكَاةً كَسَائِرِ الزَّكَوَاتِ.

وَإِنْ ثَبَتَ قُلْتُ: خُمْسُ الْفَيِّ وَالْغَنِيمَةِ مُسْتَحَقٌّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ كَمَا يُسْتَحَقُّ

(١) زيادة يقتضيها السياق.

أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ الْغَنِيمَةِ عَلَيْهِمُ لِلْغَانِمِينَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَقُّ الْمَعْدِنِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَقُّ عَلَى الْمُسْلِمِ الْوَاجِدِ لَهُ ، فَكَانَ زَكَاةَ كَسَائِرِ الزَّكَوَاتِ ،

وَالَّذِي يُبَيِّنُ صِحَّةَ [ب/٨٢] هَذَا وَأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْوَاجِدَ مَأْمُورٌ بِتَخْلِيصِهِ وَطَحْنِهِ وَتَمْيِيزِهِ ، وَالزَّامِ الْمُؤَنَةَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَخْرَجَهُ مِنْ عَيْنِهِ ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَهُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الرِّكَازِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْغَانِمِينَ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ ذَلِكَ الْإِمَامُ .

وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمَعْنَى فِي خُمْسِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ: أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى أَغْنِيَاءِ ذَوِي الْقُرْبَى ، وَهَذَا الْحَقُّ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ .

وَقَدْ قِيلَ: الرِّكَازُ الْمَدْفُونُ إِنَّمَا وَجَبَ فِيهِ الْخُمْسُ ؛ لِأَنَّهُ يَقْرُبُ تَنَاوُلُهُ وَتَخِيفُ مُؤَنَتُهُ ، وَالْمَعْدِنُ يَحْتَاجُ إِلَى تَعَبٍ وَكَدٍّ وَمُعَالَجَةٍ وَمُؤَنَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَقَدْ وَجَدْنَا الْوَاجِبَ [فِي الْأَصُولِ يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ الْمُؤَنَةِ وَقِلَّتِهَا ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ الْوَاجِبَ فِي] ^(١) الزَّرُوعِ وَالثَّمَارِ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ ، وَمَا سَقَى بَعْرُ أَوْ دَالِيَةٍ يَجِبُ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ .

وَفِي هَذَا الْمَدْفُونِ يَجِبُ تَنَاوُلُهُ وَتَخِيفُ مُؤَنَتُهُ ، وَالْغَنِيمَةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِمَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ ، وَمُؤَنَةٍ كَثِيرَةٍ ، ثُمَّ إِنَّ الْوَاجِبَ فِيهِمَا لَا يَخْتَلِفُ فِي الْمِقْدَارِ ، وَهُوَ: الْخُمْسُ ، كَذَلِكَ الْمَعْدِنُ وَالْمَدْفُونُ .

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ الْمَعْدِنَ يَجْرِي مَجْرَى الْمَدْفُونِ وَالْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ لَا يَطْرَأُ عَلَى مِلْكِ الْآخِذِ ، وَإِنَّمَا يَنْبُتُ مُقَارِنًا لِمَلِكِهِ ، فَلَمَّا كَانَ الْحَقُّ

(١) مكررة في (الأصل).

الواجب في المدفون والغنيمة مُقَدَّرًا بِالْخُمْسِ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ لَا تَطْرَأُ عَلَى مِلْكِ رَبِّ الْمَالِ، وَكَذَلِكَ الْعُشْرُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ هَذَا؛ لِأَنَّا عِنْدَنَا أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْمَعْدِنِ يَمْلِكُ جَمِيعَهُ، ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ فِيهِ، إِنْ شَاءَ أَخْرَجَهُ مِنْ عَيْنِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا سِتْحَقَاقَ عِنْدَنَا مُتَرَتِّبٌ عَلَى الْمَلِكِ.

ثُمَّ هَذَا بَاطِلٌ عَلَى أَصْلِهِم بِالْخَضِرَاوَاتِ، فَإِنَّ الْعُشْرَ [مُقَارِنٌ] ^(١) لِمَلِكِهِ، وَلَا يَتَقَدَّرُ بِالْخُمْسِ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: مِلْكُهُ عَلَى الْحَبِّ سَابِقٌ لِلْإِيجَابِ.

❦ قِيلَ لَهُ: مِلْكُهُ سَابِقٌ عَلَى الْحَبِّ وَالْعُشْرِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِيمَا [سَبَقَ] ^(٢)، وَمِلْكُهُ غَيْرُ سَابِقٍ لِلنَّبَاتِ، وَعَلَى أَنَا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى الْمَالِ الْمَدْفُونِ وَمَالِ الْفَقِيرِ وَالْغَنِيمَةِ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ لَمَّا [اعْتَبِرَ] ^(٣) فِيهِ الْحَوْلُ، ذَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ بِزَكَاةٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَنْمِيَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فَائِدَةٌ حَصَلَتْ مِنَ الْأَرْضِ جُمْلَةً، وَهِيَ كَالْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا الْحَوْلُ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَلَمْ يَدُلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْخُمْسُ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

آخِرُ الْجُزْءِ الْخَامِسِ وَالْعَشْرِينَ مِنَ الْأَصْلِ،

وَاللَّهُ الْهَادِي.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مقارنا».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «سبت».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يعتبر».

٧٤ | مَسْأَلَةٌ: النَّصَابُ يُعْتَبَرُ فِيمَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْمَعْدِنِ ^(١). [١٨٣]

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: صَالِحٌ، وَأَبِي الْحَارِثِ، فَقَالَ: «لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَعَادِنِ شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ مِئَتِي دِرْهَمٍ».

وهو قول: مالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّصَابُ».

دَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ» ^(٢).

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْخَبَرُ يَقْتَضِي نَفْيَ الصَّدَقَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ لَيْسَ بِصَدَقَةٍ.

❦ قِيلَ لَهُ: الْخَبَرُ قَصِدَ بِهِ نَفْيُ الْحَقِّ فِي الْجُمْلَةِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ عَلَّقَ ذَلِكَ بِمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ حَقًّا دُونَ حَقٍّ لَمْ يُعْلَقْهُ بِمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ؛ لِأَنَّ عِنْدَكَ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجِبُ أَيْضًا فِي خَمْسِ أَوَاقٍ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: نَفْيُ الْحَقِّ فِي الْجُمْلَةِ.

وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ شَيْءٌ»، وَلَا فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارًا مِنَ الذَّهَبِ، وَلَا فِيمَا دُونَ مِئَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرِقِ [شَيْءٌ] ^(٣) ^(٤).

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٠٥) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) كذا في مصادر التخریج، وهو الصواب، وفي (الأصل): «شيئاً».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ٩٩٥٣) وابن رنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٩١٦) والدارقطني =

ولأنّا قد دلّلنا على أنّ المأخوذ منه زكاة بما تقدّم، فوجب أن يُعتبر النّصاب فيه، دليله: سائر الأموال.

ولأنّه حقّ يجب على المسلم في ماله، فوجب أن يُعتبر فيه النّصاب، دليله: سائر الأموال.

وقد تقدّم الكلام على أسوئتهم في ذلك، ولا يلزم عليه الرّكاز؛ لأنّ ذلك يجب في مال كافٍ.

واحتج المخالف: بأنّه لا يُعتبر في وجوب أول الحقّ فيه حوّل الحوّل، فوجب أن لا يُعتبر فيه النّصاب، دليله: الغنيمة والرّكاز المدفون.

ولأنّهما سببا وجوب الزّكاة، فلمّا لم يُعتبر أحدهما في وجوب الحقّ فيه، كذلك الآخر.

والجواب: أنا قد بينّا أنّ الحوّل إنّما يراود لتكامل النّماء، [وها هنا قد حصل له النّماء] ^(١) دفعة واحدة، فلا معنى لاعتبار الحوّل، وليس كذلك النّصاب؛ لأنّه إنّما اعتبر ليبلغ المال حداً يحتمل المواصلّة.

وأما الرّكاز المدفون، فإنّما لم يُعتبر فيه النّصاب؛ لأنّه مأخوذ من مال مشترك، وهو كمال الغنيمة والقيء، فلهذا لم يُعتبر فيه النّصاب، وليس كذلك ها هنا؛ لأنّه مستفاد من المعدن، فاعتبر فيه النّصاب، دليله: ما استخرجه من معدن داره.

= (٢/رقم: ١٩٠٢). قال ابن حجر في «التلخيص الجبير» (٣/رقم: ٢٨٧٢): «إسناده ضعيف».

(١) مكررة في (الأصل).

| ٧٥ | مَسْأَلَةٌ: الْحَوْلُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْمَعْدِنِ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ».

خِلَافًا لِدَاوُدَ.

دَلِيلُنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣].

وَلِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ، أَشْبَهَ الزَّرْعَ وَالنَّعَامَ. [٨٣/ب]

وَاجْتَنَجَ الْمُخَالَفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(٢).

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمَعْدِنِ، بِدَلِيلٍ: مَا ذَكَّرْنَا.

وَاجْتَنَجَ: بِأَنَّهَا فَائِدَةٌ تَعَجَّلَتْ دُفْعَةً مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ، فَوَجَبَ أَنْ يُرَاعَى فِيهَا الْحَوْلُ، دَلِيلُهُ: الْمِيرَاثُ وَالْهَبَةُ وَالْغَنِيمَةُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالرَّكَازِ فَإِنَّهُ يُعَجَّلُ دُفْعَةً مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ وَيُرَكَّى مِنْ وَفْتِهِ.



| ٧٦ | مَسْأَلَةٌ: لَا يُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي الرَّكَازِ الْمَدْفُونِ^(٣).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ: صَالِحٍ، وَأَبِي الْحَارِثِ، فَقَالَ: «الْمَغَانِمُ وَالرَّكَازُ جَمِيعًا

(١) انظر: «رعوس المسائل» للمؤلف (٤٦٩).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ١٠٨٠) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ١٦٢١، ١٦٣٨) وابن ماجه (١٧٩٢) والبيزار (١٨/رقم: ٣٠٤) والدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٩، ١٨٩٠) والبيهقي (٨/رقم: ٧٣٥٠) من حديث عائشة. قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/٤٥٥): «إسناده ضعيف».

(٣) انظر: «رعوس المسائل» للمؤلف (٤٧٣).

بيها الخمسُ في قليلها وكثيرها».

وبهذا قال: أبو حنيفة، ومالك.

وللشافعي قولان:

• أحدهما: مثل هذا.

• والثاني: يُعتبر فيه النصاب.

دليلنا: ما روى أبو بكر بإسناده: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «في الرِّكَازِ الخمسُ»^(١). وهذا عامٌّ في القليل والكثير.

ولأنَّه مَالٌ خُمُسَ كثيره، فَوَجَبَ أَنْ يُخْمَسَ قَلِيلُه، دليْلُه: مَالُ الْفَيْءِ وَالْغَنِيْمَةِ، وَعَكْسُ هَذَا الْمَأْخُودِ مِنَ الْمَعْدِنِ: الْحَقُّ الرَّاجِبُ فِيهِ غَيْرُ [مُخْمَسٍ]^(٢)، وَإِنَّمَا هُوَ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَلِهَذَا اعْتَبِرَ فِيهِ النَّصَابُ، كَأَمْوَالِ الزَّكَّاتِ.

وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: أَنَّ الرِّكَازَ مَأْخُودٌ مِنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ، كَالْغَنَائِمِ وَالْفَيْءِ فَلَمْ يُعْتَبَرِ فِيهِ النَّصَابُ.

ولأنَّه مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ، مَلَكُهُ غَيْرُهُ فَخُمُسَ، دليْلُه: النَّصَابُ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالَفُ: بِأَنَّهُ حَقٌّ يُصْرَفُ إِلَى أَهْلِ الزَّكَّاتِ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ النَّصَابُ كَسَائِرِ الزَّكَّاتِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، بَلْ مَصْرُفُهُ مَصْرَفُ الْفَيْءِ، وَسُبُيْنُهُ فِيمَا بَعْدُ.

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٩٩) ومسلم (٢/رقم: ١٧١٠).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مخموس».

وَأَمَّا سَائِرُ الْأَمْوَالِ: فَالْوَاجِبُ فِيهَا رُبْعُ الْعُشْرِ أَوْ الْعُشْرُ، وَهَذَا هُنَا الْوَاجِبُ الْخُمْسُ.



| ٧٧ | مَسْأَلَةٌ: الْحَقُّ الْوَاجِبُ فِي الْمَعْدِنِ يُصْرَفُ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ^(١).

لأنه قد قال في رواية: أَبِي طَالِبٍ وَالْمَيْمُونِيُّ: «فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ، وَفِي الْمَعْدِنِ الزَّكَاةُ، يُخْرِجُهُ مِنْ وَقْتِهِ».

فَنَصَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ زَكَاةٌ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَصْرِفَهُ مَصْرَفُ الزَّكَوَاتِ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٢) أَيْضًا.

وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «مَصْرِفُهُ مَصْرَفُ الْفَيْءِ».

دَلِيلُنَا: أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الْمَعْدِنِ زَكَاةٌ، بِدَلِيلِ: مَا ذَكَرْنَا.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ زَكَاةٌ كَانَ مَصْرِفُهُ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ.

وَلأنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِيمَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْأَرْضِ، فَوَجَبَ أَنْ يُصْرَفَ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ، قِيَاسًا عَلَى عَشْرِ الثَّمَرَةِ وَالْحَبِّ.

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ يَطْرَأُ عَلَى مَلِكٍ الْآخَرِ، وَهَذَا لَا يَطْرَأُ، بَلْ يَجِبُ مُقَارِنًا لِمَلِكِهِ لِحَقِّ الْغَنِيمَةِ.

(١) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٧٠).

(٢) «مختصر الخرقى» (ص ٥٣ - ٥٤).

﴿ قِيلَ لَهُ: قَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ وَقُلْنَا: إِنَّ الْحَقَّ يَطْرَأُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا. وَلَئِنَّهُ لَا حَقَّ لِإِغْنَاءِ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِ [١/٨٤] فَكَانَ مَصْرَفُهُ مَصْرَفَ الزَّكَاةِ، دَلِيلُهُ: سَائِرُ الْأَمْوَالِ،

وَاجْتَنَعَ الْمُخَالِفُ: بِأَنَّهُ مَالٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ فَأُشِبَّهَ الْغَيْمَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: مَا تَقَدَّمَ، وَأَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَالٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ؛ لِاشْتِرَاكِ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ فِيهِ، وَعَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ: أَنَّ ذَلِكَ الْمَالَ مَاخُوذٌ مِنْ مُشْرِكٍ، وَهَذَا حَقٌّ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي مَالِهِ، فَهُوَ كَسَائِرِ الزَّكَاةِ.



| ٢٨ | مَسْأَلَةٌ: مَا يَجِبُ فِي الرِّكَازِ يُصْرَفُ مَصْرَفَ الْفَيْءِ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ قَالَ: «فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ، فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، يُوَضَّعُ حَيْثُ تُوَضَّعُ الْغَنَائِمُ». وَهَذَا صَرِيحٌ مِنْ قَوْلِهِ.

وَأَمَّا إِلَيْهِ أَيْضًا فِي «رِوَايَةِ حَبْلٍ» فَقَالَ: «الرِّكَازُ هُوَ الْكَثْرُ الْعَادِيُّ يُخَمَّسُ، وَذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ يَأْخُذْهُ». وَبِهَذَا قَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ.

- وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: «يُصْرَفُ مَصْرَفَ الصَّدَقَاتِ لِحَقِّ الْمَعْدِنِ»^(٢).

(١) هذه المسألة غير موجودة في «ردوس المسائل» للمؤلف.

(٢) «مختصر الخرقى» (ص ٥٣ - ٥٤).

وقد أوماً إليه أحمدُ في «رواية حنبلٍ» فقال: «الركازُ يُعطى منه الخمسُ على مكانه، وإن تصدَّق به رجلٌ على المستاجرِ أجزاً».

وقال في «رواية أبي طالب»: «هو مثل الزكاة، يدفعه إلى السلطان وإن تصدَّق به يُجزئه».

وبه قال: الشافعيُّ.

فالدلالة على أنه يُصرفُ مصرفَ الفَيءِ: أن الواجبَ فيه مُقدَّرُ بالخمسِ، ولا يُصرفُ مصرفَ الزكاة، دليله: خُمسُ الفَيءِ والغنيمةِ.

واحتجَّ المخالفُ: بأنه مُستفاد من الأرض، فوجب أن يُصرفَ مصرفُ الصَّدقاتِ، دليله: حقُّ المعدنِ والزرعِ.

والجوابُ: أن الحقَّ هناك لا [يُقدَّرُ]^(١) بالخمسِ، والحقُّ ها هنا يُقدَّرُ بالخمسِ، فأشبهَ خُمسَ الفَيءِ والغنيمةِ.

واحتجَّ: بأن إلحاقَ الركازِ بالمعدنِ أشبهُ من إلحاقِ بالفَيءِ والغنيمةِ؛ لأنه يجوزُ له تفرُّقه بنفسه، وتُعتبرُ نيتهُ فيه، وإن شاء دفعَ منه وإن شاء دفعَ من غيره، وهذه المعاني معدومةٌ في خُمسِ الفَيءِ والغنيمةِ.

والجوابُ: أنه إنما جازَ له أن يليَ تفرُّقه وتُعتبرَ نيتهُ؛ لأنه بمنزلةِ الواحدِ إذا غنمَ شيئاً كانَ تمييزُ الخمسِ إليه، وتُعتبرُ نيتهُ فيه، مثلُ مسألتنا، وإنما يُعتبرُ تمييزُ قولِ الإمامِ إذا كانَ الحقُّ لجماعةِ الغانمينِ، فتميُّزُ حقِّ بعضهم من بعضِ،

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يتعد».

وَأَمَّا جَوَازُ الدَّفْعِ مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ بِمِثَابَةِ الْوَاحِدِ إِذَا عَنِمْ شَيْئًا جَازَ لَهُ الدَّفْعُ مِنْ غَيْرِهِ.

| ٧٩ | مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ صَرْفُ حَقِّ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ إِلَى وَاجِدِهِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الزَّكَوَاتِ ^(١).

وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي «رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ»، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوَالِي يَدْعُ الْخَرَاجَ فَقَالَ: «لَوْ تَرَكَهُ [٨٤/ب] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ هَذَا، فَأَمَّا مَنْ دُونَهُ فَلَا».

وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: «وَالَّذِي فَارَقْتُهُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمُصَدَّقَ إِذَا أَخَذَ صَدَقَاتِ أَمْوَالِهِمْ: فَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ عَنْهَا أَخَذَهَا إِلَى الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ أَعْطَاهُمْ [مَا] ^(٢) يُغْنِيهِمْ».

وظاهر هذا: أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ زَكَاتَهُمْ.

وَقَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي رِوَايَةِ «أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ» فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنْ أَرْضِ الْعُسْرِ فَيَتْرُكُ لَهُ السُّلْطَانُ مِنَ الْعُسْرِ شَيْئًا: «فَلَا يَطِيبُ لَهُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَهُ». وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ غَنِيًّا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ إِلَيْهِ حَقُّ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ إِلَيْهِ حَقُّ الزَّكَاةِ وَالزَّرْعِ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «لَا يَجُوزُ صَرْفُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَيْهِ».

(١) هذه المسألة غير موجودة في «رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ.

(٢) من «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ» لِلْمُؤَلِّفِ (ص ١١٦) فَقَطْ.

دليلنا: مَا رَوَى الشَّعْبِيُّ: «أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَحَمَلَهَا إِلَى عَلِيٍّ فَأَخَذَ مِنْهُ الْخُمْسَ ثُمَّ قَالَ: حَقٌّ مَرْدُودٌ فِيكَ»^(١). وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ: «لَكَ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسٍ، وَخُمْسٌ [لِلْمُسْلِمِينَ]^{(٢)(٣)(٤)}».

﴿ فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَاهُ: هُوَ لَكَ تُقَرِّقُهُ فِي فَقَرَاءِ قَوْمِكَ.

﴿ قِيلَ لَهُ: هَذَا خِلَافُ الْحَقِيقَةِ.

وَلأنَّهُ مُسْلِمٌ مُحْتَاجٌ فَجَازَ وَضِعَ الْخُمْسِ وَالرَّكَازِ فِيهِ كَسَائِرِ الْفُقَرَاءِ.

وَلأنَّ مَنْ جَازَ أَنْ يُصْرَفَ إِلَيْهِ حَقُّ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ جَازَ أَنْ يُصْرَفَ إِلَيْهِ الْعُشْرُ، دَلِيلُهُ: غَيْرُهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْوَاجِدَ لَا يَمْلِكُ الْخُمْسَ وَإِنَّمَا يَمْلِكُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهِ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلَا^(٥) فِي مِلْكِهِ قَطُّ كَانَ حَالُهُ مَعَهُ^(٦) وَحَالُ غَيْرِهِ سَوَاءً، فَلَمَّا جَازَ صَرْفُهُ إِلَى غَيْرِهِ جَازَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعُشْرُ وَغَيْرُهُ مِنَ الزَّكَوَاتِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الزَّرْعِ يَمْلِكُ جَمِيعَ الْخَارِجِ وَجَمِيعَ الْمَالِ، وَإِنَّمَا يَطْرَأُ الْوُجُوبُ عَلَى مِلْكِهِ فَيَجِبُ أَنْ يُخْرِجَ ذَلِكَ الْمِقْدَارَ عَنْ مِلْكِهِ إِخْرَاجًا صَحِيحًا، وَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ إِلَى وَالِدِهِ.

(١) نظر: «التجريد» للقسوري (٣/رقم: ٦٠٢٦).

(٢) كذا في «التجريد»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «المسلمين».

(٣) بعدها في (الأصل) زيادة: «لك»، وليست في «الأصل» و«التجريد»، والصواب حذفها.

(٤) أخرجه محمد بن الحسن في «الأصل» (٣/٣٩)، وانظر «التجريد» للقسوري (٣/رقم: ٦٠٢٦).

(٥) أي: الخمس والأربعة أخماس.

(٦) أي: مع الركاك.

﴿ قِيلَ لَهُ: لَا تُسَلِّمْ لَكَ هَذَا، بَلْ نَقُولُ بِأَنَّ حَقَّ الْمَعْدِنِ يَطْرَأُ الْوُجُوبُ عَلَى مِلْكِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَبْطُلُ هَذَا بِالْعُشْرِ [الوَاجِبِ] ^(١) فِي الْخَضِرَاوَاتِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ مَقَارَنًا لِمِلْكِهِ فِي الْخَضِرَاوَاتِ، وَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ.

وقولهم: «إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنْ مِلْكِهِ إِخْرَاجًا صَحِيحًا»، فَكَذَا نَقُولُ: إِذَا قَبَضَهُ الْإِمَامُ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ [خُرُوجًا] ^(٢) صَحِيحًا.

وَلَاَنَّ الشَّافِعِيَّ قَدْ قَالَ: «يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ إِلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ»، حَكَاهُ الْإِسْفَرَايِينِيُّ فِي «صَدَقَةِ الْفِطْرِ» مِنْ «تَعْلِيْقِهِ».

وَكُلُّ مَنْ جَازَ [أَنْ] ^(٣) تُصْرَفَ إِلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ جَازَ أَنْ تُصْرَفَ إِلَيْهِ زَكَاةُ الْمَالِ كَسَائِرِ الْفُقَرَاءِ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا مِقْدَارُ مَنْ الْمَالِ.

﴿ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ نَعْتَبِرْ [فِيهَا] ^(٤) قَدْرًا مِنَ الْمَالِ لِمَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ: أَنَّهَا لَا تَزْدَادُ بِزِيَادَتِهِ.

وَلَأَنَّهَا حَقٌّ فِي الذِّمَّةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُوجِبُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّهَا زَكَاةٌ.

[١، ٨٥]

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الواجبات».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «إخراجًا».

(٣) زيادة بقضيتها السياق.

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فيه».

واختج المخالف من أصحاب الشافعي: بأن قبض الإمام ليس^(١) يقبض للفقراء، وإنما^(٢) لم يكن قبضاً لهم جرى مجرى ما لم يخرجها من يده وأخذها بحق الفقير، فإنها لا تجزئ، كذلك إذا قبضها الإمام.

والجواب: أن قبض الإمام [جاري]^(٣) مجزئ قبضهم، ولهذا يجوز دفعها إليه، ويجوز له قبضها، ثم هذا باطل بصدقة الفطر.

وإن قاسوا على خمس الفيء والغنيمه لم تسلمه.

• فإن قيل: فما تقولون هل يجوز للواجد وضعه في نفسه؟

• قيل له: لا يجوز ذلك.

﴿﴾

٨٠ | مسألة: ويجب الخمس في جميع ما يؤخذ من الركا^(١).

وهو ظاهر كلام أحمد في «رواية أبي طالب» فقال: «الكثر ما كان عادياً من ضرب العجم، وما كان من آتية يشبه متاع العجم فهو كثر».

واختلفت الرواية عن مالك وقول الشافعي أيضاً:

- فروي عنهما: مثل قولنا.

- وروي عنهما: «لا يحمس إلا الذهب والفضة، فأما العروض فلا تحمس».

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «ليس».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «إنما».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «جاري».

(٤) انظر: «ردوس المسائل» للمؤلف (٤٧٢).

دَلِيلُنَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١).
وَهَذَا عَامٌّ فِي الْعُرُوضِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ رِكَازٌ، وَكُلُّ مَا خُمُسَ الْأَثْمَانُ
مِنْهُ خُمْسٌ غَيْرُهَا مِنْهُ، كَالْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ، وَكُلُّ مَا يُخْمَسُ مِنَ الْقَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ
يُخْمَسُ مِنَ الرِّكَازِ، كَالْأَثْمَانِ.

وَاجْتَنَعَ الْمُخَالَفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَالَ: وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»،
قِيلَ: وَمَا الرِّكَازُ؟ قَالَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ اللَّذَانِ خَلَقَهُمَا اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضَ»^(٢). فَوَصَّفَ الرِّكَازَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ خَصَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ مَا يَدْفِنُ النَّاسُ هُوَ
الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَنَادِرٌ أَنْ يَدْفِنُوا ثِيَابًا وَصُفْرًا.

وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ نَذَرَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَنُقِسَرَهُ بِنَغْضِ جِنْسِهِ، كَمَا
قَالَ ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»^(٣). وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ أَرَادَ: مُعْظَمَ الْحَجِّ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْقَوَاتُ
وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ طَوَافٌ وَسَعْيٌ وَرَمْيٌ، كَذَلِكَ هَا هُنَا، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ غَيْرُ
مَحْفُوظَةٍ، وَإِنَّمَا الْمَحْفُوظُ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

وَاجْتَنَعَ: بِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ فَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْحَقُّ بِجَمِيعِهِ، دَلِيلُهُ: الْمَعْدِنُ
وَالزُّرُوعُ.

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٩٩) ومسلم (٢/رقم: ١٧١٠).

(٢) أخرجه أبو يعلى (٥/رقم: ٦٦٢٩) والبيهقي (٨/رقم: ٧٧١٤) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه أحمد (٨/رقم: ١٩٠٧٦، ١٩٢٥٧) وأبو داود (١٩٤٩) وابن ماجه (٣٠١٥) والترمذي

(٨٨٩ - ٨٩٠) والنسائي (٥/رقم: ٣٠٣٩) من حديث عبدالرحمن بن عُمَرَ. قال الألباني في

«إرواء الغليل» (٤/رقم: ١٠٦٤): «صحيح».

والجواب: أنا قد بينّا أنّ المعدن يتعلّق بالحقّ بجميع الخارج [منه] ^(١)؛ لأنّ على قولنا: يتعلّق بكلّ ما يكال ويُدخَر، وعندهم: يتعلّق بكلّ مفتاتٍ، يجب أيضاً أن يقول في الرّكاز مثل ذلك.

﴿١٠٢﴾

| ٨١ | مسألة: إذا وجد في داره معدناً ففيه ما في الموات ^(٢).

نصّ عليه في [٨٥/ب] رواية: الحارث، وصالح، فقال: «إذا أصاب في داره معدن ذهب أو فضة ففيه الزكاة».

وبه قال: أبو يوسف، ومحمد.

وقال أبو حنيفة: «لا شيء فيه».

ودليلنا: أنّ هذا مرغوب فيه مُستخرج من المعدن فتعلّق به، دليله: إذا كان المعدن في موات من الأرض فاستخرج منه.

﴿١﴾ فإن قيل: المعنى: أنّ الذي استخرجه لم يكن مالكاً له قبل الإظهار، وإنما تملكه بالإظهار، وليس كذلك ها هنا؛ لأنّ المعدن ملك لصاحب الدار، ملكه بملك الدار، فإذا استخرج ملك نفسه لم يجب عليه شيء.

﴿٢﴾ قيل له: لا يمتنع أن يكون ملكاً له ويتعلّق الحقّ به، كالعشر في الخضراوات والمواشي والذهب والفضة والعروض.

وأيضاً: ما يوجب الحقّ لا يخلف أن يستخرجه من أرض فلا إثم من داره،

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «منها».

(٢) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٧١).

دليله: الركاز.

فإن قيل: إنما لم يختلِف الركاز؛ لأنه [يملكه] ^(١) بالإظهار في الحالين جميعاً، [والواحد هو الذي ظهر عليه] ^(٢) [فظهر] ^(٣) الإمام، وقبل ذلك لم يكن مالكا له، فيصير بمنزلة ما يأخذه الواحد إذا دخل دار الحرب معتبرا بإذن الإمام، وليس كذلك المعدن؛ لأن ما يستخرجه من أرض فلاه فإنه يملكه بالإظهار؛ لأنه لم يتقدم ملكه عليه.

فإن قيل له: هذا يبطل بالعشر الواجب في الخضراوات، فإنه واجب فيما قد تقدم ملكه عليه، وهو: الخضراوات، كذلك ها هنا.

واحتج المخالف: بأن المعدن من ثروة الأرض، فمن ملك الأرض ملك تربتها، فإذا استخرج بعد ذلك فقد استخرج ملك نفسه، ولا يجب عليه فيه شيء، كما لو كان له فيها مدفون فأخرجه.

والجواب: أنه لا يمتنع أن يكون ملكا له ويتعلق الحق به، كالعشر في الخضراوات.

﴿﴾

| ٨٢ | مسألة: إذا وجد ركازا في دار ملكها عن غيره، فهو له في إحدى الروايتين ^(٤).

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يملكها».

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يظهر».

(٤) انظر: «رد المسائل» للمؤلف (٤٧٤).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي الْحَارِثِ، فَقَالَ فِي «رِوَايَةٍ
ابْنِ إِبْرَاهِيمَ» فَيَمَنْ اشْتَرَى دَارًا فَوَجَدَ فِيهَا كَنْزًا: «فَإِنْ كَانَ عَادِيًّا فَهُوَ لَهُ وَعَلَيْهِ
الْخُمْسُ، وَإِنْ أَصَابَ كَنْزًا فِيهِ دَرَاهِمُ عَلَيْهَا: [مُحَمَّدٌ] ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُهَا
سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَهِيَ لَهُ».

وَقَالَ فِي «رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ» فَيَمَنْ بَاعَ دَارًا فَتَقَضَّيَ الْمَشْتَرِي فَوَجَدَ كُورًا
فِيهِ خَمْسُ مَنَةِ دِرْهَمٍ: «هِيَ لِقِطَّةٌ تُعَرَّفُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَادِيًّا فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ
ضَرَبَ الْإِسْلَامِ عَرَفَهُ، وَلَا يُرَدُّهُ عَلَى مَنْ اشْتَرَى مِنْهُ».

فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الرِّكَازِ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِيِّ، فَأَمَرَهُ بِتَغْرِيفِ الْإِسْلَامِيِّ وَحَكَمَ لَهُ
بِالْإِسْلَامِ، وَحَكَمَ لَهُ بِالرِّكَازِ وَلَمْ يَحْكَمْ بِهِ لِمَنْ انْتَقَلَتِ الدَّارُ ^(٢) [١/٨٦] عَنْهُ.

- وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: «تَكُونُ لِمَنْ انْتَقَلَتْ عَنْهُ»، نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رِوَايَةِ أَبِي
الْحَارِثِ» فَيَمَنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا يَحْفَرُ لَهُ بَثْرًا فِي دَارِهِ أَوْ ضَيْعَتِهِ، فَحَفَرَ فَأَصَابَ كَنْزًا
عَادِيًّا: «فَهُوَ لَصَاحِبِ الدَّارِ».

فَقَدْ حَكَمَ بِهِ لَصَاحِبِ الدَّارِ دُونَ الْأَجِيرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَجِيرَ يَعْمَلُ لَصَاحِبِ
الدَّارِ، فَجَزَى مَجْزَى مَا وَجَدَهُ صَاحِبُ الدَّارِ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا يَمْنَعُ أَنْ يُحْكَمَ بِهِ لِمَنْ
ظَهَرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَجِيرَ هُوَ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «إِذَا وَجَدَ رِكَازًا فِي دَارِهِ فَهُوَ لَصَاحِبِ الْخِطَّةِ، وَفِيهِ
الْخُمْسُ».

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مُحَمَّدًا».

(٢) بعدما في (الأصل) زيادة: «عليه»، والصواب حذفها.

والخِطَّةُ: عِبَارَةٌ عَمَّا أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «إِذَا وَجَدَهُ فِي دَارٍ مَلَكَهَا عَنْ غَيْرِهِ سَأَلَ الَّذِي انْتَقَلَتْ عَنْهُ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ وَإِلَّا سَأَلَ عَنِ الَّذِي انْتَقَلَتْ عَنْهُ أَبَدًا، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَالِكِ الْأَوَّلِ».

وَجْهُ الْأَوَّلَةِ: أَنَّ الرِّكَازَ إِنَّمَا يَصِيرُ غَنِيمَةً بِالْإِظْهَارِ، وَالوَاجِدُ هُوَ الَّذِي ظَهَرَ عَلَيْهِ فَظَهَرَ الْإِمَامُ، فَوَجِبَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ الْخُمْسُ وَيَكُونَ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لَهُ، كَمَا نَقُولُ فِيمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بَعِيرٍ إِذْنِ الْإِمَامِ: إِنَّهُ يُخَمَّسُ مَا أَصَابَهُ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لَهُ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: هُنَاكَ لَمْ تَنْبُتْ عَلَيْهِ يَدٌ لِمُسْلِمٍ، وَهَاهُنَا قَدْ تَنْبُتُ عَلَيْهِ.﴾

﴿ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا أَكَلَ فِي أَرْضِهِ طَيْرٌ أَوْ عَشَشَ فِيهَا طَائِرٌ، فَإِنْ يَدُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ.﴾

﴿ فَإِنْ قِيلَ: فَالْأَجِيرُ هُوَ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ دَخَلَ إِلَى دَارِهِ إِنْسَانٌ فَحَفَرَهَا لِنَفْسِهِ بَعِيرٍ إِذْنَهُ فَوَجَدَ فِيهَا رِكَازًا أَنْ يَكُونَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ.﴾

﴿ قِيلَ: أَمَّا الْأَجِيرُ فَعَمَلُهُ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ: صَاحِبُ الدَّارِ، وَأَمَّا إِذَا دَخَلَهَا إِنْسَانٌ وَحَفَرَهَا، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ نَقُولَ: يَكُونُ لَهُ كَمَا يَكُونُ لِلطَّائِرِ وَالظَّبْيِ.﴾

وَأَبْضًا: فَإِنَّهُ مُبَاحٌ الْأَصْلِ فَكَانَ لِمَنْ وَجَدَهُ، دَلِيلُهُ: الطَّائِرُ وَالظَّبْيُ، وَفِيهِ اخْتِرَازٌ مِنْ ضَرْبِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبَاحٍ الْأَصْلِ.

اِخْتَجَّ الْمُخَالِفُ: أَنَّ الرِّكَازَ مُودَعٌ فِي الْأَرْضِ فَلَمْ يُمْلَكْ بِالظُّهُورِ، دَلِيلُهُ:
إِذَا وَجَدَ فِيهَا ضَرْبَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْمَعْدِنُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَرْبَةِ الْأَرْضِ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّ دَفِينَ الْإِسْلَامِ لَا يُمْلَكُ بِالظُّهُورِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ إِذَا وَجَدَهُ فِي
مَوَاتٍ مَلَكَهُ، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.



| ٨٣ | مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ وَجَدَ فِيهَا ضَرْبَ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يُعَرِّفُهُ عَلَى مَنْ انْتَقَلَتْ
الدَّارُ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُعَرِّفْهُ عَرَّفَهُ فِي [٨٦/ب] الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُعَرَّفُ فِيهَا اللَّقْطَةُ، فَإِنْ ادَّعَاهَا
مَنْ انْتَقَلَتْ الدَّارُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا عِلَامَةٍ لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ فِي إِحْدَى الرَّوَابِئِ^(١).
نَصَّ عَلَيْهَا فِي «رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ» فَقَالَ: «فَإِنْ كَانَ ضَرْبَ الْإِسْلَامِ عَرَّفَهُ،
وَلَا يَزِدُّهُ عَلَى مَنْ اشْتَرَى مِنْهُ الدَّارَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِدَلَالَةٍ تُعْلِمُ أَنَّهُ لَهُ، وَإِنْ جَاءَ غَيْرُهُ
بِدَلَالَةٍ دَفَعَ إِلَيْهِ».

فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا لَا تُدْفَعُ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ.

- وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: «إِنْ ادَّعَاهَا مَنْ انْتَقَلَتْ عَنْهُ دُفِعَتْ إِلَيْهِ».

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» فِي الرَّجُلِ يَخْفِرُ فِي دَارِهِ فَيُصِيبُ
كَنْزًا: «فَإِذَا لَمْ تَكُنْ سَكَّةَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ لَكَ، وَإِذَا كَانَتْ سَكَّةَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ
لِمَنْ اشْتَرَيْتَ الدَّارَ مِنْهُمْ تُعَرِّفُهَا».

وَبِهَذَا قَالَتِ الْجَمَاعَةُ.

(١) هذه المسألة غير موجودة في «رموس المسائل» للمؤلف.

وَجْهُ الْأَوَّلَةِ: أَنَّ دَعْوَاهُ تُخَالِفُ الظَّاهِرَ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لَهُ لَمْ يَبِيعْهَا مَعَ الدَّارِ.
وَلِأَنَّ الْبَائِعَ غَيْرُ مَالِكٍ لِلْمَكَانِ الَّذِي وَجِدَتْ فِيهِ، فَلَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِهَا بِمُجَرَّدِ
دَعْوَاهُ، دَلِيلُهُ: إِذَا وَجَدَهَا فِي الطَّرِيقِ وَفِي مَوَاتٍ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: هُنَاكَ لَمْ تَثْبُتْ عَلَيْهَا يَدُ مَالِكٍ مُعَيَّنٍ، وَهَذَا هُنَا قَدْ ثَبَتَ عَلَيْهَا يَدُ
مَالِكٍ مُعَيَّنٍ فَحُكِّمَ لَهُ بِهَا، كَمَا لَوْ ادَّعَى دَارًا فِي يَدِ إِنْسَانٍ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مَنْ
[الدَّارُ] ^(١) فِي يَدِهِ، كَذَلِكَ هَذَا هُنَا.

﴿ قِيلَ: [...] ^(٢).



٨٤ | مَسْأَلَةٌ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ وَزَبَرْجَدٍ وَعَبَّرٍ وَغَيْرِ
ذَلِكَ، فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ مِثْقَالَ دِرْهَمٍ أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا، فِي إِحْدَى
الرَّوَابِتَيْنِ، وَكَذَلِكَ السَّمَكُ وَالْمِسْكُ ^(٣).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ» فَقَالَ: «كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: «فِي الْمِسْكِ إِذَا
أَصَابَهُ صَاحِبُهُ الزَّكَاةُ»، شَبَّهَهُ بِالسَّمَكِ إِذَا صَادَهُ وَصَارَ فِي يَدِهِ مِنْهُ مِثْقَالُ دِرْهَمٍ وَمَا
أَشْبَهَهُ بِهِ».

وَقَالَ فِي اللَّوْلُؤِ: «وَهُوَ يُشَبَّهُ»، وَاسْتَخَسَّنَ هَذَا [فِي] ^(٤) اللَّوْلُؤِ وَالْجَوْهَرِ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الدابة».

(٢) بياض في (الأصل) بمقدار ثلاث كلمات.

(٣) انظر: «رءوس المسائل» للمؤلف (٤٧٥).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

والسّمك، وذعَبَ إليه.

وكذلك نقلَ عنه جَعَفَرُ فِي السّمكِ إِذَا بَلَغَ مِثْقَلُ دِرْهَمٍ: «فِيهِ الرّكَاةُ».

- وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: «لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ».

نَصَّ عَلَيْهَا فِي رِوَايَةٍ: صَالِحٌ، وَالْحَارِثُ، فَقَالَ: «لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ
وَالْمِسْكِ شَيْءٌ»، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرِكَازٍ، وَلَا مَعْدِنٍ.

وَبِهَذَا قَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: «فِي اللُّؤْلُؤِ وَالْعَنْبَرِ الْخُمْسُ، وَلَا شَيْءَ فِي السّمكِ
وَالْمِسْكِ».

وَجَهُّ الْأَوَّلَةِ: أَنَّ هَذَا نَمَاءٌ مَزْغُوبٌ فِيهِ فِي الْعَادَةِ يُعَجَّلُهُ دُفْعَةٌ وَاحِدَةٌ، فَوَجَبَ
فِيهِ حَقُّ كَالْمَعْدِنِ وَالرّكَازِ الْمَدْفُونِ.

وَلَأَنَّ الْبَحْرَ مِنْ حَيِّزِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْبَرِّ، بِذَلِيلٍ: أَنَّ مَنْ أَسَرَ
حَرْبِيًّا فِي الْبَحْرِ كَانَ فَيْئًا لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا لَوْ أَسَرَّهُ فِي غَيْرِ الْبَحْرِ.

وَلَأَنَّ مَا يُوجَدُ فِي الْبَرِّ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

- ضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ الْحَقُّ.

- وَضَرْبٌ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ.

فَمَا يُرْجَدُ فِي الْبَحْرِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا عَلَى ضَرْبَيْنِ:

- مِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْحَقُّ.

ومنهُ مَا لَا يَجِبُ .

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ: [١/٨٧] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْعَبْرِ زَكَاةٌ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ»^(١).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «الْعَبْرُ لَيْسَ بِرِكَازٍ، هُوَ لَمَنْ أَخَذَهُ»^(٢).

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يُعَارَضُ هَذَا بِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ يَعْلَى بْنَ مُنْبَهٍ عَلَى الْيَمَنِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنْ عَبْرَةٍ وَجَدَتْ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّهَا سَائِيَةٌ مِنْ سَيْبِ اللَّهِ تَعَالَى، فِيهَا وَفِي كُلِّ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْ حِلْيَةِ الْبَحْرِ الْخُمْسُ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَهَكَذَا [رَأَيْ]»^(٣)^(٤).

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ اللَّؤْلُؤَ مِنَ الصَّدْفِ، وَالصَّدْفُ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَيَوَانِ الْبَحْرِ شَيْءٌ، كَذَلِكَ مَا يَكُونُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْعَبْرُ: فَإِنْ كَانَ رَوْثَ دَابَّةٍ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ - عَلَى مَا قِيلَ - فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ فِيهِ شَيْءٌ كَمَا لَا يَجِبُ فِي الدَّابَّةِ بَعَيْنِهَا، وَكَمَا لَا يَجِبُ فِي رَوْثِ دَابَّةٍ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ نَبَاتًا يَنْبُتُ فِي الْبَحْرِ فَهُوَ كَسَائِرِ النَّبَاتِ وَالشَّجَرِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّؤْلُؤَ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، وَلَا يَجِبُ فِي الْحَيَوَانِ

(١) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١/رقم: ٤٥٢) وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (١/رقم: ٨٦٧) وَابْنُ أَبِي

شَيْبَةَ (٦/رقم: ١٠١٥٣، ١٠١٥٤) وَالْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِغَةِ الْحَزْمِ (٢/١٢٩) وَالْبَيْهَقِيُّ (٨/رقم:

٧٦٦٨). وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٣/رقم: ٢٨٩٧).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/رقم: ١٠١٥٥).

(٣) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «رَأَى».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو يُونُسَ فِي «الْخِرَاحِ» (ص ٧٠).



شَيْءٌ: «غَيْرُ مُسْلِمٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

وقوله: «إِنَّ الْعَنْبَرَ إِنْ كَانَ رَوْثَ حَيَوَانِ الْبَحْرِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، كَمَا لَا يَجِبُ فِي الْحَيَوَانِ»، فهو غَيْرُ مُسْلِمٍ؛ لَأَنَّ عِنْدَنَا عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ: فِي الْحَيَوَانِ حَقٌّ إِذَا بَلَغَتْ فِيمَنْهُ نِصَابًا^(١).

وقوله: «وَإِنْ كَانَ نَبَاتًا مِنْ نَبَاتِ الْبَحْرِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ كَسَائِرِ النَّبَاتِ»، غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا؛ لَأَنَّ الْمَرْجَانَ مِنْ نَبَاتِ الْبَحْرِ، ثُمَّ يَجِبُ فِيهِ عِنْدَنَا.

وقوله: «وَإِنْ كَانَ رَوْثَ حَيَوَانِ الْبَرِّ»، غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّا قَدْ نَوَجِبُ مِثْلَهُ مِنْ حَيَوَانِ الْبَرِّ، وَهُوَ: الْمَسْكُ، فَإِنَّهُ يَنْفَصِلُ مِنَ الْغَزَالِ وَفِيهِ الْحَقُّ، كَمَا قُلْنَا فِي الْعَنْبَرِ، فَسَقَطَ هَذَا.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ مَوْضِعٌ غَيْرُ مَظْهُورٍ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ، قَالُوا: وَبِهَذَا نَقُولُ، لَوْ وَجَدَ فِي الْبَحْرِ رِكَازًا لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَظْهُورٍ عَلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْبَحْرَ فِي حُكْمِ الْمَظْهُورِ عَلَيْهِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ مَنْ أَسَرَ حَرْبِيًّا فِي الْبَحْرِ كَانَ فَيُنَا لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا لَوْ أَسَرَّهُ فِي غَيْرِ الْبَحْرِ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ.

وَعَلَى أَنَّ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَعْدِنَ الْمَظْهُورَ عَلَيْهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا حَقَّ فِيهِ؛ لَأَنَّ أَحْمَدَ قَدْ أَوْحَبَ الْحَقَّ فِي الرِّكَازِ الْمَظْهُورِ عَلَيْهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَالْحُكْمُ فِيهِمَا وَاحِدٌ، فَقَالَ فِي «رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ» وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرِّكَازِ فِي بِلَادِ الرُّومِ: «لَا يَنَالُهُ إِلَّا فِي جَمَاعَةٍ فَهُوَ فِيَّ»، وَإِذَا كَانَ شَيْئًا يَقْدَرُ عَلَيْهِ وَجَدَهُ بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ

(١) بعدما في (الأصل) زيادة: «وقوله: «إِنَّ الْعَنْبَرَ إِنْ كَانَ رَوْثَ حَيَوَانِ الْبَحْرِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، كَمَا لَا يَجِبُ فِي الْحَيَوَانِ»: فَغَيْرُ مُسْلِمٍ عَلَى مَا ذَكَرَ»، وَالصَّرَافُ حَذَفَهَا.



بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ فِي يَدَيْهِ ، يَعْنِي : فِيهِ الْخُمْسُ .

وَاحتَجَّ : بَأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْأَمْوَالِ النَّامِيَةِ وَالْمُرْصَدَةِ [ب/٨٧] لِلنَّمَاءِ
كَالْأَثْمَانِ وَالْمَاشِيَةِ ، وَهَذِهِ الْجَوَاهِرُ لَيْسَتْ بِنَامِيَةٍ وَلَا مُرْصَدَةٌ [لِلنَّمَاءِ] ^(١)
كَالْأَثْمَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مُعَدَّةٌ لَا سَتِعَمَالٍ مُعْتَادٍ ، فَلِهَذَا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ .

وَالجَوَابُ : أَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ إِيْجَابَ الزَّكَاةِ عِنْدَنَا فِي الْفَائِدَةِ ، كَالْمُسْتَفَادِ مِنْ
مَعَادِنِ الصُّفْرِ وَالتُّحَاسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

❦ فَإِنْ قِيلَ : فَتَحْنُ نُلْزِمُكَ هَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا وَفِي الْمَعْدِنِ .

❦ قِيلَ : لَا يَلْزَمُنَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِثْلُ ذَلِكَ ، كَالزُّرُوعِ وَالْقَمَارِ يَنْعَلِقُ الْحَقُّ
بِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَامِيًا ، وَلَا مُرْصَدًا لِلنَّمَاءِ .



| ٨٥ | مَسْأَلَةٌ : إِذَا اعْتَقَدَ وَجُوبَ الزَّكَاةَ وَامْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا بُخْلًا وَكَسَلًا طَالِبَهُ
الْإِمَامُ بِهَا ، وَاسْتَتَابَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ أَدَاهَا وَإِلَّا قُتِلَ ^(٢) .

نَصَّ عَلَى هَذَا فِي «رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ» : «إِذَا قَالَ : «الزَّكَاةُ عَلَيَّ ، وَلَا أَرْكِي» ،
بِقَالَ لَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا : زَكَّ ، فَإِنْ لَمْ يُرْكُ يُسْتَتَابُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ
عُنُقُهُ» .

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : «إِذَا امْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا وَقَاتَلَ الْإِمَامَ عَلَيْهَا كَفَرَ» ، قَالَ :

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ) : «النَّمَاءُ» .

(٢) انْظُرْ : «رَعُوسِ الْمَسَائِلِ» لِلْمُؤَلِّفِ (٤٧٦) .

«لأنَّ أحمدَ قالَ في «روايةِ الميمونيِّ»: «إذا منَعُوا الزَّكَاةَ كما منَعُوا أبا بكرٍ وفاتَلُوا عَلَيْهَا لَمْ يُورَثُوا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ»».

وهذا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ منَعُوا اعتقادَ الوجوبِ، كما منَعَ أهلُ الرِّدَّةِ [ذلك] ^(١)، وفاتَلُوا عَلَى ذلكَ فَإِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ، فَأَمَّا مَعَ اعتقادِ الوجوبِ فَلَا يَكْفُرُ بِمَنَعِهِ وَقِتَالِهِ وَلَكِنْ يُقْتَلُ، وَقَدْ أَوْمَأَ أحمدٌ إِلَى هذا فِي «روايةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» قَالَ: «حَضَرْتُ رَجُلًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: لَا يَكْفُرُ [أَحَدٌ] ^(٢) بِذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اسْكُتْ، مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ كَفَرَ».

فظاهرُ هذا [أَنَّهُ] ^(٣) خَصَّ الصَّلَاةَ بِذلكَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذلكَ فِي «رسالةِ عَبْدِوسِ بْنِ مالِكِ العَطَّارِ» ^(٤) فِي السُّنَّةِ، فَقَالَ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْمَالِ شَيْءٌ تَرْكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةُ، مَنْ تَرَكَهَا فَهُوَ كَافِرٌ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: «إِذَا اعتَقَدَ الوجوبَ وامتنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ لَمْ يَكْفُرْ وَلَمْ يُقْتَلْ، وَلَكِنْ يَطَالِبُهُ الْإِمَامُ بِأَدَائِهَا».

دَلِيلُنَا عَلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ: مَا رَوَى أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَنَسٍ قَالَ:

(١) مكررة في (الأصل).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أحدًا».

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هو: عبدوس بن مالك، أبو محمد، العطار، أخذ عن: إسحاق الأزرق، وشيبة بن سوار، والإمام أحمد، وجماعة، وأخذ عنه: عبدالله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسحاق السراج، وآخرون، كان أحمد يجله ويقدمه ويحترمه لسنه. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٢/رقم: ٥٧٦٠) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/رقم: ٣٣٨) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١١٧٩/٥).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَآتَوْا الزَّكَاةَ، مَنَعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ ﷻ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قَامًا مِمَّا كَانُوا يُعْطُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّهُمْ عَلَيْهِ»^(١).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [١/٨٨] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ بِثَلَاثٍ: أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ ﷻ»^(٢).

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ حُرِّمَتْ عَلَيَّ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ ﷻ»^(٣).

فَوَجَّهَ الدَّلَالَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ حَقْنَ الدَّمِ يَحْصُلُ بِثَلَاثٍ: بِفِعْلِ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَالشَّهَادَتَيْنِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى: أَنَّهُ مُبَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَأَيْضًا: مَا أَخْرَجَهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي كِتَابِ «ذَبِيلِ الْمُؤَنَّنِ» وَذَكَرَ فِيهِ تَارِيخَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَقَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ [عُمَرَ]^(٤) الْوَاقِدِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ عَبْدِ بْنِ

(١) الدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٣).

(٢) الدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٤).

(٣) الدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٥).

(٤) كَذَا فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» وَ«الْمُعْتَلَى»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْل): «أَبِي عُمَرَ».

[حَبِيبٌ] ^(١)، [عن] ^(٢) فاطمة بنت [خُشَافٍ] ^(٣) السُّلَمِيَّةِ، عن عبد الرحمن بن الربيع [الظَّفَرِيُّ] ^(٤) - وكانت له صُحْبَةٌ - قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَشْجَعٍ تَوَخَّذُ صَدَقَتَهُ، [فَجَاءَهُ الرَّسُولُ فَرَدَّهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذْهَبَ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْطِ صَدَقَتَهُ] ^(٥) فَاضْرِبْ عُنُقَهُ» ^(٦). وَهَذَا نَصٌّ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِيُّ فِي «كِتَابِ الزَّكَاةِ» [بِإِسْنَادِهِ] ^(٧): عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ الْعَرَبَ بَعَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: نُصَلِّي، وَلَا نَغْصَبُ أَمْوَالَنَا، يَقُولُونَ: لَا نُعْطِي الزَّكَاةَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا أَفْرُقُ بَيْنَ شَيْءٍ جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُ، فَقَتَلَ وَسَبَى وَحَرَّقَ خِلَالَ الْبُيُوتِ، فَأَتَتْهُ وَفُودُ الْعَرَبِ فَخَيَّرَهُمْ بَيْنَ خَصْلَتَيْنِ: بَيْنَ حَرْبٍ مُجَلِيَّةٍ أَوْ خُطَّةٍ مُخْزِيَّةٍ، فَاخْتَارُوا الْخُطَّةَ الْمُخْزِيَّةَ، وَكَانَتْ أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ، عَلَى أَنْ قَتَلَاهُمْ فِي النَّارِ وَقَتَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ، وَمَا أَصَابُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ إِلَيْهِمْ، وَمَا أَصَابَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ فَهُوَ لَهُمْ، فَأَقْرَؤُوا بِذَلِكَ صَغَرَةً، وَعَرَفُوا مَا أَنْكَرُوا، وَدَخَلُوا مِنْ حَيْثُ خَرَجُوا» ^(٨).

(١) كذا في «الطبقات الكبير» و«المحلى»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «حبش».

(٢) مكررة في (الأصل).

(٣) كذا في «الطبقات الكبير» و«المحلى»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «خساف».

(٤) كذا في «الطبقات الكبير» و«المحلى»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الصغري».

(٥) من «الطبقات الكبير» و«المحلى» فقط.

(٦) أخرجه ابن سعد (١٨٨/٦) وابن حزم في «المحلى» (٣١٣/٤).

(٧) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «بإسناده».

(٨) لم أقف عليه من طريق أنس، وقد أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١/رقم: ٥٢٣) وابن أبي شيبة

(١٧/رقم: ٣٣٤٠٠)، ولكن من طريق طارق بن شهاب به.



ولا يُمكن أن يُحمَلَ على أَنَّهُم نَفَوْا اعتقادَها ، لأنَّهُ لو كانَ كَذَلِكَ لَمْ يَغْتَرِضْهُ
عُمَرُ فِي قِتَالِهِمْ وَيَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ .

والقياسُ : أَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ أَحَدِ [الْعِبَادَاتِ] ^(١) الْخَمْسِ وَأَحَدِ [الدَّعَائِمِ] ^(٢)
الْخَمْسِ ، فَجَازَ أَنْ يُقْتَلَ بِتَرْكِهَا ، دَلِيلُهُ : الشَّهَادَتَانِ .

ولا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ ، فَإِنَّهُ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ بِتَرْكِهِمَا ، وَلَا
يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا رِوَايَةَ فِيهِ ، وَقياسُ قَوْلِهِ : أَنَّهُ يُقْتَلُ كَالزَّكَاةِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ
[ب/٨٨] أَبُو بَكْرٍ فِي «مَسَائِلِ الْبُغَاةِ» مِنْ «الْخِلَافِ» وَقَالَ : «الْحَجُّ وَالزَّكَاةُ وَالصَّيَامُ
وَالصَّلَاةُ سَوَاءٌ يُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ» .

❖ فَإِنْ قِيلَ : الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ : أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَنَأْكِدُ حُكْمَهَا ، فَجَازَ
أَنْ يُقْتَلَ بِتَرْكِهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ النَّيَابَةَ تَدْخُلُهَا فَخَفَّ حُكْمُهَا ، فَلَمْ يُقْتَلَ
بِتَرْكِهَا .

❖ قِيلَ لَهُ : عِلَّةُ الْأَصْلِ تَبْطُلُ بِالصَّلَاةِ الْمَذْذُورَةِ وَالصَّوْمِ الْمَذْذُورِ ، فَإِنَّهُ لَا
يَصِحُّ النَّيَابَةُ فِيهِ ، وَلَا يُقْتَلُ ، وَعِلَّةُ الْفِرْعِ بِتَرْكِ الشَّهَادَتَيْنِ فِي حَقِّ مَنْ أَسْلَمَ بِإِسْلَامِ
أَبِيهِ ، فَإِنَّهُ دَخَلَتْهُ النَّيَابَةُ هُنَاكَ ، وَيُقْتَلُ بِتَرْكِهَا .

❖ فَإِنْ قِيلَ : فَالشَّهَادَتَانِ يَكْفُرُ بِتَرْكِهِمَا وَالزَّكَاةُ لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا .

❖ قِيلَ لَهُ : الصَّلَاةُ لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا وَيُقْتَلُ بِتَرْكِهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ
وَالْقَتْلُ فِي الْمُحَارَبَةِ وَغَيْرِهَا لَا يَكْفُرُ بِهِ ، وَمَعَ هَذَا يَجِبُ قَتْلُهُ ، كَذَلِكَ الزَّكَاةُ لَا

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «العباد» .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «الرعاية» .



يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَكْفُرَ بِتَرْكِهَا وَيَجِبُ قَتْلُهُ.

• فَإِنْ قِيلَ: فَالشَّهَادَتَانِ عَلَى الْبَدَنِ فَلِهَذَا وَجِبَ قَتْلُهُ، وَالزَّكَاةُ حَقٌّ فِي الْمَالِ.

• قِيلَ: فَالصَّلَاةُ عَلَى الْبَدَنِ، وَلَا يُقْتَلُ بِتَرْكِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ حَقٌّ عَلَى الْبَدَنِ وَالْحَجُّ أَيْضًا، وَلَا يَجِبُ قَتْلُهُ عِنْدَهُمْ.

• فَإِنْ قِيلَ: فَالشَّهَادَتَانِ لَا يُمَكِّنُ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ عِنْدَ الْاِمْتِنَاعِ، وَالزَّكَاةُ يُمَكِّنُ اخْذَهَا مِنْهُ عِنْدَ الْاِمْتِنَاعِ.

• قِيلَ لَهُ: الصَّيَامُ لَا يُمَكِّنُ تَخْصِيلُهُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُقْتَلُ عِنْدَ الْمُخَالِفِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ لَوْ مَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ لَمْ يُجْزِهِ، فَانْتَقَضَتْ عِلَّةُ الْأَصْلِ، وَأَمَّا عِلَّةُ الْفَرَعِ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ بِمَنْعِ الْجِزْيَةِ، فَإِنَّ الْإِمَامَ قَادِرٌ عَلَى اخْذِهَا مِنْهُ، وَيُقْتَلُ بِمَنْعِهَا.

وَلَأَنَّ الْمَأْمُورَاتِ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

• أَحَدُهُمَا: مُتَعَلِّقٌ بِالْبَدَنِ.

• وَالْآخَرُ: مُتَعَلِّقٌ بِالْمَالِ.

ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِالْمَالِ مِنْهُ مَا يَجِبُ قَتْلُهُ بِتَرْكِهِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِي حُقُوقِ الْأَمْوَالِ مَا يُقْتَلُ بِتَرْكِهِ.

وَاجْتَنَعَ الْمُخَالِفُ: بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(١).

(١) أخرجه البخاري (١/رقم: ٣٩٢) من حديث أنس بن مالك.

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ [يَعْصِمُونَ] ^(١) دِمَاءَهُمْ بِقَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا قَدْ رَوَيْنَا فِي الْخَبَرِ زِيَادَةً فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ» ^(٢).
وَالْأَخَذُ بِالزَّوَائِدِ أَوْلَى.

وَاجْتَبَى: بِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ فِي مَالٍ، فَلَمْ يُقْتَلْ بِتَرْكِه، دَلِيلُهُ: الْكَفَّارَاتُ وَالنُّذُورُ وَحُقُوقُ الْأَدَمِيِّينَ. [١/٨٩]

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالامْتِنَاعِ مِنْ آدَاءِ الْجِزْيَةِ، فَإِنَّهُ حَقٌّ فِي مَالٍ، وَيَجِبُ قَتْلُهُ بِالامْتِنَاعِ مِنْهُ.

عَلَى أَنَّ الْحُقُوقَ لَيْسَتْ مِنَ الدَّعَائِمِ الْخَمْسِ، فَجَازَ أَنْ لَا يُقْتَلَ بِتَرْكِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَحَدِ الدَّعَائِمِ الْخَمْسِ، أَشْبَهَتْ الْإِيمَانَ وَالصَّلَاةَ.

وَلِأَنَّ حُقُوقَ الْأَدَمِيِّينَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا مَا يَجِبُ الْقَتْلُ بِتَرْكِه، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا تَعَلَّقَ مِنْهَا بِالْبَدَنِ كَحَدِّ الْقَذْفِ وَالْقِصَاصِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ الْامْتِنَاعُ قَتْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مِنْ جِنْسِهَا مَا يَجِبُ [الْقَتْلُ] ^(٣) بِتَرْكِه، وَهُوَ: الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنَ الْكَفَّارَاتِ وَالنُّذُورِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يُطَالَبُ بِهَا الْإِمَامُ، وَالزَّكَاةُ يُطَالَبُ بِهَا.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يعصموا».

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/رقم: ١٨٨٤) وتمام في «فوائده» (١/رقم: ٥٢٦) والبيهقي (١٣/رقم: ١٣٢٤٧).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

فصل

وَاحتَجَّ مَنْ نَصَرَ الْكُفْرَ^(١) مِنْ أَصْحَابِنَا إِذَا مَنَعَهَا وَحَارَبَ الْإِمَامَ عَلَيْهَا: بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ».

دَلِيلُهُ: إِذَا لَمْ يُوَجَدْ مِنْهُمْ جَمِيعُ ذَلِكَ لَمْ تُحَقَّنْ دِمَاؤُهُمْ وَلَا أَمْوَالُهُمْ، وَاسْتِيبَاحَةُ الْمَالِ تَدُلُّ عَلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُسْتَبَاحُ مَالُهُ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ الْفَرِيَّابِيِّ، وَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ لِمَانِعِي الزَّكَاةِ: «عَلَى أَنْ قَتَلَهُمْ فِي النَّارِ وَقَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ».

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الْقَوْمَ اعْتَرَفُوا بِوُجُوبِهَا وَامْتَنَعُوا مِنَ الْإِدَاءِ، ثُمَّ أَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ الْإِدَاءِ بَعْدَ الْقِتَالِ، فَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ حَتَّى حَقَّقَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِرَافَ أَنَّ قَتْلَهُمْ فِي النَّارِ، وَالْمُسْلِمُ لَا يُقَطَّعُ عَلَيْهِ بِالنَّارِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَفَرَهُمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا وَجُوبَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ عُمَرُ؛ لِأَنَّ مَنْ جَحَدَهَا كَفَرَ بِهَا خِلَافًا، وَلِأَنَّ الْقَوْمَ قَالُوا: «نُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا نُؤَدِّيْهَا»، وَلِأَنَّهُمْ قَالُوا: «مَا كَفَرْنَا وَلَكِنْ شَحَخْنَا»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ قَصَدَ التَّغْلِيظَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ يَقْتَضِي التَّحْقِيقَ.

وَلِأَنَّهُا قَرِينَةُ الصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا، كَذَلِكَ الزَّكَاةُ. وَلِأَنَّهُا أَحَدُ الْعِبَادَاتِ الَّتِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِحَقْنِ الدِّمِّ وَالْمَالِ بِفِعْلِهَا نُطْقًا،

(١) أي: نصر القول بكفر مانع الزكاة.

فَجَازَ أَنْ يَكْفُرَ بِتَرْكِهَا، كَالشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الصَّيَامُ وَالْحَجُّ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِذَلِكَ نُطْقًا.

وَأَجُودُ مِنْ هَذَا: أَنَّهَا عِبَادَةٌ مَنْصُوصَةٌ عَلَى حَقْنِ الدَّمِ وَالْمَالِ بِفِعْلِهَا.

وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ أَحَدُ نَوْعِي الْعِبَادَاتِ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا مَا يَكْفُرُ بِتَرْكِه، كَالْتَّرَعِ الثَّانِي، وَهُوَ: [٨٩/ب] عِبَادَاتُ الْأَبْدَانِ.

و[الجواب عليه]^(١): لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ^(٢) إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ عَلَيْهَا [كَالْكُفَّارَاتِ]^(٣) وَالتُّدُورِ.

وَلِأَنَّ التَّغْلِيلَ [لِجِنْسٍ]^(٤) عِبَادَاتِ الْمَالِ، فَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْأَخْوَالُ.

وَوَجْهُ الرُّوَايَةِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَمِزْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا هَذَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». وَهَذَا قَدْ قَالَهَا.

وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ عَلَيْهَا، وَلَا يَكْفُرُ [بِأَنْ قُوتِلَ]^(٥)، كَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ.

وَلِأَنَّهُ تَرَكَ زَكَاةً فَلَا يَكْفُرُ، كَمَا لَوْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَيْهَا.

وَلِأَنَّهُ حَقٌّ فِي الْمَالِ، فَلَا يَكْفُرُ بِالْمَنْعِ لَهُ، كَالْكُفَّارَةِ وَالتُّدُورِ وَالدُّيُونِ، وَلَا

(١) زيادة يقتضيها اسياق.

(٢) أي: أن يكفر.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وَالْكُفَّارَاتِ».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الجنس».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فإن قاتل».

يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْجِزْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يَكْفَرُ ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ سَابِقٌ فِيهِ .
وَمِنْ نَصَرِ الْأَوَّلَةِ أَجَابَ عَنِ الْخَبَرِ : بَأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِيهِ زِيَادَةٌ ، وَهُوَ ذِكْرُ الزَّكَاةِ .
وَأَجَابَ عَنِ الصَّيَامِ وَالْحَجِّ : بِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ مَا يَكْفُرُ بِتَرْكِهِ ، وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ
وَالصَّلَاةُ ، كَذَلِكَ حَقُّ الْمَالِ .
وَلِأَنَّهَا إلْحَاقُهَا بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ أَشْبَهُ ؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوصَةٌ عَلَيْهَا لَفْظًا لِحَقْنِ
الدِّمِّ وَالْمَالِ بِفِعْلِهَا .



٨٦ | مَسْأَلَةٌ : يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ زَكَاةُ الْفِطْرِ ، عَنْ عَبْدِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ الَّذِي
لَا مَالَ لَهُ ^(١) .

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، فَقَالَ فِي «رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ» : «يُخْرِجُ عَنْ عَبْدِهِ
الْآبِقِ إِذَا أُخْبِرَ بِلَدِّهِ ، وَيَجِبُ عَلَى وَلَدِ الرَّجُلِ ، وَأَمْرَانِهِ ، وَكُلُّ مَنْ يَعُولُهُ وَيُجْرِي
عَلَيْهِ نَفَقَتَهُ = زَكَاةُ الْفِطْرِ» .

وَقَالَ فِي «رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ» : «زَكَاةُ الْفِطْرِ عَمَّنْ هُوَ فِي عِيَالِهِ» .

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ ، وَأَبِي دَاوُدَ : «يُخْرِجُ صَدَقَةَ
الْفِطْرِ عَنْ عَبِيدِ التَّجَارَةِ» .

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَابْنِ مَنصُورٍ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ فِي الْمَاشِيَةِ : «يُخْرِجُ
عَنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ» .

(١) انظر : «رموس المسائل» للمؤلف (٤٧٧) .

وبهذا قال جماعة الفقهاء.

وقال داود: «ليس عليه أن يخرج صدقة الفطر عن عبده، ولا عن ولده، ولا عن زوجته، ولا عن أحد ممن يَمُونُ، وعلى السيد أن يَمَكَّنَهُ أن يَكْتَسِبَ ويؤدِّيها».

دليلنا: ما روى الدارقطني بإسناده: عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا صدقة على الرجل في عبده، ولا فرسه، إلا زكاة الفطر»^(١).

فوجه الدلالة: أنه نفى صدقة الفطر عن السيد في العبد والفرس، وأوجب عليه صدقة الفطر.

وعند داود: لا يجب على السيد.

وأيضاً روى أبو داود بإسناده: عن أبي سعيد الخدري قال: «كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ مِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ أَقِطٍ^(٢)، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، [١/٩٠] أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ»^(٣).

وقوله: «كُنَّا نُخْرِجُ وَمِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ»، [إخباراً]^(٤) عن دوام الفعل، وهذا يدل على إيجابها عليهم عن عبيدهم.

واحتج المخالف: بما روى أبو داود بإسناده: عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ

(١) الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٢٥).

(٢) قال ابن فارس في «حلية الفقهاء» (ص ١٠٦): «الأقِط: تَبْنٌ يُجَفَّفُ وَيُدْخَرُ».

(٣) أبو داود (١٦١٦). والحديث أيضاً في مسلم (٣/رقم: ٩٩٧).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «إخباراً».

حُرٌّ وَعَبْدٌ، ذَكَرَ وَأُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

وقوله: «على كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ»، يَقْتَضِي أَنَّهُ تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «على كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ»، مَعْنَاهُ: عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ.

يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا اللَّفْظُ فِي حَبَرٍ آخَرَ، رَوَاهُ الْأَثَرُمُ
وَالدَّارَقُطْنِيُّ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنْ
كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ...»^(٢)، الْخَبَرُ.

وَلَاَنَّ هَذَا شَائِعٌ فِي اللَّغَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَلِّ الْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا
عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ١-٢]، مَعْنَاهُ: عَنِ النَّاسِ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلَوْ رَضِيتَ عَلَيَّ بِنُوقِشِيرٍ ۞ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا^(٣)
يُرِيدُ: فَلَوْ رَضِيتَ عَنِّي.

وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا التَّأْوِيلِ: أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَلَى النَّاسِ»، فَلَوْ حَمَلْنَا الثَّانِيَّ عَلَيْهِ كَانَ تَكَرَّارًا.

﴿٢١﴾

(١) أبو دارود (١٦١١). والحديث أيضاً في البخاري (٢/رقم: ١٥٠٤) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٦).

(٢) الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٧٨).

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص ٥٠٧).

٨٧ | مسألة: تجب فطرة الأب والجدة على الولد إذا كان موسراً ومما
تُغفران، على ظاهر كلام أحمد^(١).

في رواية: عبدالله، وأبي داود: «يُخْرِجُ عَمَّنْ هُوَ فِي عِيَالِهِ، وَتُجْزَى عَلَيْهِ
نَفَقَتُهُ، وَالْوَلَدُ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمَا».

وبهذا قال: مالك، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: «لا تجب عليه».

دليلنا: ما رَوَى أَبُو بَكْرِ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَضَعَ
صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَحُرٍّ وَعَبْدٍ، صَاعَ تَمْرٍ أَوْ صَاعَ شَعِيرٍ مِمَّنْ
تُمْوِنُونَ»^(٢).

ولم يُرَدِّ به: قَرَضَهَا عَلَى مَنْ تُمْوِنُونَ؛ لِأَنَّ الْمُغْسِرَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا
أَرَادَ قَرَضَهَا عَلَى كُلِّ [حُرٍّ]^(٣) وَعَبْدٍ مِمَّنْ تُمْوِنُونَ.

رواه أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
مُعْشَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعْشَرَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»،
وَذَكَرَ الْخَبَرَ.

وَرَوَى أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ:

(١) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٧٨).

(٢) أخرجه الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٩٠) والحاكم (١/٤١٠) والبيهقي في «الخلافيات» (٤/رقم:
٣٤١١).

(٣) زيادة بقضيتها السابق.



حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَشْعَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ هَمَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرُّضَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ آبَائِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، مِمَّنْ تَمُونُونَ»^(١).

وَرَوَى [٩٠/ب] أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَيْرُ بْنُ عَمَّارٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَبْيَضُ بْنُ الْأَعْرَ قَالَ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ، مِمَّنْ تَمُونُونَ»^(٢).

وهذه الأخبار تقتضي وجوب الفطرة عن كل من يمان.

❦ فَإِنْ قِيلَ: قَالَ الطَّحَاوِيُّ: «لَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ «مِمَّنْ تَمُونُونَ»، إِلَّا شَيْئًا رَوَاهُ الْمَزْنِيُّ، عَنِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَحْيَى^(٣)، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...»^(٤)، وَمِثْلُهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَدُورُ عَلَى: ابْنِ أَبِي يَحْيَى^(٥).

❦ قِيلَ: قَدْ رَوَيْنَا هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَكَرْنَا وَذَكَرَهَا الْأَيْمَةُ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ نَفَاهَا.

(١) الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٧٧).

(٢) الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٧٨).

(٣) كذا «السنن الماثورة»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «الحسن».

(٤) أخرجه الشافعي في «السنن الماثورة» (٣٧٧).

(٥) «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (١/٤٧٣ - ٤٧٤).



فَإِنْ قِيلَ: يُحْمَلُ هَذَا عَلَى مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ، مِثْلُ: الْعَبْدِ، وَالْأَوْلَادِ الصَّغِيرِ.
قِيلَ لَهُ: الْخَبَرُ عَامٌّ فِي الْجَمِيعِ، فَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى بَعْضِهِ اخْتِجَإٌ إِلَى دَلِيلٍ.
وَلَأَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ:

رَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ: عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ
[نَفَقَتُكَ]»^(١)»^(٢).

وَرَوَى أَيْضًا: عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطِي عَمَّنْ [تَمُونُ]»^(٣)
مَنْ أَهْلُهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ، الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرَّ وَالْعَبْدَ»^(٤).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يُطْعِمُ عَنِ امْرَأَتِهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ»^(٥).
وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ شَخْصٌ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ، يُلْزَمُهُ نَفَقَةٌ مِنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ،
فَلَزِمَتْهُ فُطْرَتُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ، دَلِيلُهُ: مَنْ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ، كَالابْنِ مَعَ أَبِيهِ، وَالسَّيِّدِ مَعَ
عَبْدِهِ.

وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْإِبْنُ كَافِرًا؛ لِقَوْلِنَا: «يُلْزَمُهُ نَفَقَةٌ مِنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ
الطُّهْرَةِ».

وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ الْإِبْنَ مَا يُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ؛ لِقَوْلِنَا: «مَعَ الْقُدْرَةِ».

(١) كَذَا فِي «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» وَ«مُسْنَدِ الدَّارِقُطْنِيِّ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلُ): «لِعَبْقِكَ».
(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٣/رقم: ٥٨٥٠) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/رقم: ١٠٤٥١) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٣/رقم: ٢١٢٧).

(٣) كَذَا فِي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» وَ«مُسْنَدِ ابْنِ رَاهَوِيَةَ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلُ): «يَكُونُ».

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/رقم: ١٠٤٥٢، ١٠٤٨٠) وَابْنُ رَاهَوِيَةَ (٢/رقم: ٢٢٤٠).

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٣/رقم: ٥٩٠٦) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨/رقم: ٧٧٦١).

وكذلك لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ زَوْجَةُ الْمُكَاتِبِ وَعَبْدُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ ، وَيَلْزَمُهُ
الْمُطْرَةُ عَلَى قِيَاسِ الْمَذْهَبِ .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا زَوَّجَ عَبْدَهُ مِنْ أَمَتِهِ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَيْضًا .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْمَبْنُوتَةُ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ
الْمُطْرَةِ ؛ لِأَنَّا إِن قُلْنَا : إِنَّ النَّفَقَةَ لَهَا ، لَزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهَا ، وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ لِأَجْلِ
الْحَمْلِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ ، وَلَا يَبْتَئِ لَهُ حُكْمُ
قَبْلِ الظُّهُورِ .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى الطَّعَامِ أَنَّ الْإِمَامَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ ، وَلَا بُرْكَي
عَنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِنْفَاقٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِصَالُ الْمَالِ فِي حَقِّهِ ؛ لِأَنَّ مَالَ بَيْتِ الْمَالِ
لِلْمَصَالِحِ ، وَهَذَا مِنْ جُمْلَتِهَا .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ [١١/٩١] إِذَا اسْتَأْجَرَ ظَنْرًا ^(١) بَطْعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي
نَفَقَتِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي أَجْرَتِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ تِلْكَ النَّفَقَةَ تَتَقَدَّرُ بِالزَّمَانِ الَّذِي يَتَفَقَّانِ
عَلَيْهِ ، وَالنَّفَقَةُ لَا تَتَقَدَّرُ بِزَمَانٍ لَا فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ وَلَا مُنَاسِبٍ .

عَلَى أَنَّ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ [نَظَرًا] ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : «يُخْرِجُ عَنْهُ» ،
كَمَا قُلْنَا إِذَا تَطَوَّعَ بِنَفَقَةِ شَخْصٍ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ .

وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ قَادِرٌ عَلَى إِخْرَاجِ الْمُطْرَةِ عَلَيْهِ
يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ، دَلِيلُهُ : مَا ذَكَرْنَا ، وَفِيهِ اخْتِرَازٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَا .

(١) قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ فِي «الْمَغْرِبِ» (٢٣/٢) مَادَّةُ : (ظ . ر) : «الظَّنْرُ : الْحَاضِنَةُ وَالْحَاضِرُ أَيْضًا» .

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ) : «نَظَرٌ» .

❦ فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ وَالسَّيِّدُ -: أَنَّهُ يَمْلِكُ الْوِلَايَةَ بِنَفْسِهِ ، فَجَازَ أَنْ يُلْزَمَهُ إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا اِخْتَلَفْنَا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ كَالْأَجْنَبِيِّ .

❦ قِيلَ لَهُ: لَا اعْتِبَارَ بِالْوِلَايَةِ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ الْأَبَ الْفَاسِقَ وَالْمَجْنُونِ لَا وِلَايَةَ لَهُمَا عَلَى الْوَلَدِ ، وَمَعَ هَذَا فَيُخْرَجُ مِنْ أُمُورِهِمَا صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنِ الْوَلَدِ الْفَقِيرِ ، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ إِذَا كَانَ مَجْنُونًا يُنْفِقُ مِنْ مَالِهِ عَلَى عَبِيدِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ .

وَقَدْ تَثَبَّتْ الْوِلَايَةُ وَلَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ الْوَلَدَ إِذَا كَانَ مُوسِرًا فَلِلْأَبِ وِلَايَةٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يُلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى الطِّفْلِ ، وَلَا يُخْرَجُ عَنْهُ ؛ لِعَدَمِ النَّفَقَةِ .

وَأَمَّا الْأَجْنَبِيُّ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ يُوجِبُ تَحْمِلَ النَّفَقَةِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَا هُنَا ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا [سَبَبًا] ^(١) يُوجِبُ تَحْمِلَ النَّفَقَةِ ، فَأَوْجَبَ تَحْمِلَ الْفُطْرَةِ ، كَالْوَالِدِ مَعَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ .

❦ فَإِنْ قِيلَ: فَالْفُطْرَةُ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالنَّفَقَةُ مِنْ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ كَزَكَاةِ الْمَالِ مَعَ النَّفَقَةِ .

❦ قِيلَ لَهُ: الْفُطْرَةُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ جَارِيَةٌ مَجْرَى حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ فِي جَوَازِ تَحْمِيلِهَا ، وَمُخَالَفَةٌ لِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ ، فَجَازَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ تَبِيعَةً لِلنَّفَقَةِ فِي الرُّجُوبِ ، كَمَا كَانَتْ تَابِعَةً لَهَا فِي التَّحْمِيلِ .

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي (الْأَصْلِ): «سَبَبٌ» .

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفِطْرَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ»^(١). فظَاهِرُ هَذَا يَقْتَضِي وَجوبَهَا عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْابْنِ وَابْنِ الْابْنِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَبُ [وَالْجَدُّ]^(٢) [مُخَاطَبَيْنِ]^(٣) بِهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجِدَانِ مَا يُخْرِجَانِ.

وَعَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَهُ: «عَلَى» بِمَعْنَى: «عَنْ»، مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ قَبْلَهُ. وَاحْتَجَّ: بِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ، فَلَمْ تَلْزَمُهُ زَكَاةُ فِطْرِهِ، دَلِيلُهُ: الْأَجْنَبِيُّ.

وَالْجَوَابُ: مَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ بِالْوِلَايَةِ. وَعَلَى أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ يُوجِبُ تَحْمُلَ النَّفَقَةِ، فَجَازَ أَنْ يُوجِبَ تَحْمُلَ الْفُطْرَةِ، [٩١/ب] دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا.



٨٨ | مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ تَطَوَّعَ بِنَفَقَةِ شَخْصٍ مُسْلِمٍ لَزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ^(٤).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ»، وَقَدْ سُئِلَ عَمَّنْ ضَمَّ إِلَى نَفْسِهِ يَتِيمَةً:

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٥٠٤) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٦).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مخاطبان».

(٤) انظر: «ردءوس المسائل» للمؤلف (٤٧٩).

«يُؤَدِّي عَنْهَا، قِيلَ لَهُ: فَإِنْ كَانَ يَجْرِي عَلَى قَرَابَتِهِ يُؤَدِّي عَنْهُمْ؟ فَقَالَ: كُلُّ مَنْ هُوَ فِي عِيَالِهِ يُؤَدِّي عَنْهُ».

وَقَالَ أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرِمُ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ، وَقَدْ سُئِلَ: هَلْ يُعْطَى زَكَاةُ الْفِطْرِ قَوْمًا يَقْتُونُهُمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتُونَهُمْ، فَقَالَ: «يَتَّبِعِي أَنْ يُعْطِيَ عَنْهُمْ». وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ: «[لَا] (١) يَلْزَمُهُ ذَلِكَ».

دَلِيلُنَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ: «مَنْ تَمَرُّنُونَ»، وَهَذَا عَامٌّ فِيمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُ وَمَنْ تَطَوَّعَ بِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ تَطَوَّعَ بِتَفَقُّعِ شَخْصٍ يُقَالُ: هُوَ فِي مُؤَنَّتِهِ وَنَفَقَتِهِ.

وَلِأَنَّهُ شَخْصٌ مُسْلِمٌ بِمُؤَنَّةٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ قَادِرٍ عَلَى إِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ عَنْهُ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ، دَلِيلُهُ: مَنْ يَلْزَمُهُ مُؤَنَّتُهُ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: لِمَعْنَى مِنَ الْأَصْلِ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُؤَنَّتُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّتُهُ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُؤَنَّةِ وَاجِبَةٌ هَاهُنَا، فَمَا تَعَلَّقَ بِهَا لَا يَكُونُ وَاجِبًا.

❖ قِيلَ لَهُ: لَا يَمْنَعُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ نَفَقَتُهُ، وَيُسَاوِي مَنْ يَلْزَمُهُ فِي إِجْبَابِ الْإِخْرَاجِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَلْزَمُهُ كِمَالُ النِّفَقَةِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَدْرُ كِفَايَتِهِ رِطْلَيْنِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ، وَهُوَ: رَغِيفٌ، لَزِمَتْهُ إِخْرَاجُ صَاعٍ كَامِلٍ، كَمَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ صَاعًا كَامِلًا عَمَّنْ يَلْزَمُهُ كِمَالُ مُؤَنَّتِهِ مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلَدٍ.

(١) زيادة يقتضيهما السياق. وانظر: «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (١/رقم: ٤٦٤) و«الإشراف» لعبدالرحاب المالكي (١/رقم: ٥٧١) و«حلية العلماء» لفخر الإسلام الشافعي (٣/١٢٠).

وعلى أنه يُنْتَقَضُ بالتَّائِسِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، وَيُخْرَجُ عَنْهَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ الْأَبْقَى إِذَا عَرَفَ مَوْضِعَهُ، فَإِنَّهُ تَلْزَمُهُ فُطْرَتُهُ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَتُهُ.

وَلِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ ذَلِكَ، وَإِذَا التَّزَمَهُ لَزِمَهُ حُكْمُهُ، كَالسَّيِّدِ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُعِفَّ عَبْدَهُ عِنْدَهُمْ، فَلَوْ أُذِنَ لَهُ فِي النِّكَاحِ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ، وَمَهْرُهَا فِي كَسْبِهِ.

﴿١٨٩﴾

| ١٨٩ | مَسْأَلَةٌ: يَلْزَمُ الْمُكَاتَبُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنَ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ: عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «الْمُكَاتَبُ يُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: «لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ».

وَلَا يَخْلَافُ أَنَّ السَّيِّدَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ.

دَلِيلُنَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ»، وَهَذَا الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ، فَوَجَبَ أَنْ تُفَرَضَ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمَكِّنْ حَمْلُ الْخَبَرِ فِي حَقِّهِ بِمَعْنَى: عَنْ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ، ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: عَلَيْهِ.

وَالْقِيَاسُ: أَنَّهُ مُسْلِمٌ تَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ نَفْسِهِ، فَجَازَ أَنْ تَلْزَمَهُ فُطْرَتُهَا، دَلِيلُهُ: الْحُرُّ،

(١) انظر: «ردءوس المسائل» للمؤلف (٤٨٠).

وفيه اختراز [١٠١] من العبد القين ومن الزوجة؛ لأن مؤنتهما على غيرهما؛ فلهذا لم تدرمهما.

ولأن صدقة الفطر تتبع النفقة، فلما كانت نفقته من المال في يده حاز أن تكون فطرته فيه.

• فإن قيل: نفقة زوجته وأمه من المال الذي في يده، ولا يلزمه إخراج الفطرة عنهما.

• قيل: لا نعرف الرواية عن أصحابنا في ذلك، وقياس قولهم: أنه يخرج عن زوجته وأمه؛ لأن أمته من جملة أملاكه التي في يده ومؤنة أملاكه تتعلق بالمال الذي في يده، وكذلك زوجته منفعتهما ملكه.

[ولأن صدقة الفطر حق يجب في الذمة] ^(١) يختص المال، فجاز أن يثبت في ذمة المكاتب، دليله: أروش الجنائيات والديون، وفيه اختراز من الحج، والكفارات لا تختص المال.

واحتج المخالف: بما روى الدارقطني بإسناده: عن جابر قال: قال رسول الله: «ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق» ^(٢). وهذا عام في كل زكاة.

والجواب: أن المراد به: زكاة المال؛ لأن صدقة الفطر لا تجب في المال، وإنما تتعلق بالذمة.

واحتج: بأن ملكه ناقص، بدليل: أنه لا يلزمه إخراج الزكاة عن المال عن

(١) مكورة في (الأصل).

(٢) الدارقطني (٢ رقم: ١٩٦٠).

الذي في يديه ، فيجب أن لا يلزمه إخراج الفطرة أيضاً ؛ لنقصان الملك .

والجواب : أن زكاة المال تتعلق بالمال ، وملكه ناقص ؛ فلهذا لم يلزمه ، وليس كذلك صدقة الفطر ؛ لأنها تتعلق بالذمة ، وما تعلق بالذمة لا يؤثر فيه نقصان الملك ، بدليل : نفقة زوجته وأمه .

ولأن صدقة الفطر أكد في الوجوب من زكاة المال ، بدليل : أنه لا يعتبر في وجوبها نصاب ، ويتحملها الغير عن الغير ، وزكاة المال يعتبر فيها النصاب ، ولا يتحملها الغير عن الغير .

❦ فإن قيل : الكفارات تتعلق بالذمة ، ومع هذا لا يلزم المكاتب أن يكفر بالعتي والإطعام^(١) .

❦ قيل له : لا يمتنع أن يتعلق بماله الكفارة ، ويتعلق به صدقة الفطر ، كالأب والسيد لا يتحمل الكفارة ، ويتحمل صدقة الفطر .



| ٩٠ | مسألة : يلزم الزوج إخراج صدقة الفطر عن زوجته^(٢) .

نص عليه في «رواية عبد الله» .

وهو قول : مالك ، والشافعي .

وقال أبو حنيفة وداود : «لا يلزمه ذلك» .

(١) بعدها في (الأصل) زيادة : «و» ، والصواب حذفها .

(٢) انظر : «رموس المسائل» للمؤلف (٤٨١) .

دليلنا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ: «مَنْ تَمُونُونَ».
وَاعْتِرَاضُهُمْ عَلَيْهِ قَدْ تَقَدَّمَ، وَأَجَبْنَا عَنْهُ.

• فَإِنْ قِيلَ: الزَّوْجَةُ تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ فِي مُقَابَلَةِ عَوَاضٍ، وَهُوَ الْاسْتِمْتَاعُ، فَلَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهَا [٥/٩٧] اسْمُ الْمُؤَنَّةِ.

• قِيلَ لَهُ: نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ عِنْدَكَ لَا تَجِبُ عَلَى وَجْهِ الْمُعَاوَضَةِ، بَلْ تَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الصَّلَةِ كَنَفَقَةِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَالسُّؤَالُ غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى أَصْلِكَ.

عَلَى أَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي مُطْلَقِ الْأَلْفَافِ مَا يَتَنَاوَلُهُ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، وَلَا أَحَدٌ يَتَكَبَّرُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنَّهَا مِمَّنْ تُمَانُ، فَيَتَنَاوَلُهَا الْخَبَرُ.

وَالْقِيَاسُ عَلَى الْأَبِ وَالسَّيِّدِ بِالْعِبَارَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ وَاعْتِرَاضُهُمْ عَلَيْهِ قَدْ تَقَدَّمَ، وَأَجَبْنَا عَنْهُ.

وَقِيَاسٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ النِّكَاحَ سَبَبٌ يَتَحَمَّلُ بِهِ النَّفَقَةَ، فَجَازَ أَنْ يَتَحَمَّلَ بِهِ الْفِطْرَةُ، دَلِيلُهُ: الْمَلِكُ وَالنَّسَبُ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ زَوْجَةُ الْمُعْسِرِ، وَزَوْجَةُ الْعَبْدِ وَالْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ لِحَوَازِ تَحَمُّلِ النَّفَقَةِ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْأَحْوَالُ.

• فَإِنْ قِيلَ: لَا سَبِيلَ لَكُمْ أَنَّ الْمَلِكَ وَالنَّسَبَ سَبَبٌ يَتَحَمَّلُ بِهِ الْفِطْرَةُ، وَإِنَّمَا يَتَحَمَّلُ هُنَاكَ بِالْوِلَايَةِ، وَالْوِلَايَةُ مُعْدُومَةٌ فِي النِّكَاحِ.

• قِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ الْمَلِكُ وَالْقَرَأَةُ سَبَبًا فِي تَعَلُّقِ الْوِلَايَةِ كَانَ لَتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ

[تعلقاً] ^(١) بهما ، لأنه إذا كان التحمل بالولاية ، والولاية تثبت بالملك والقرابة ، فقد حصل لهما تعلق بتحمل الفطرة .

وعلى أننا قد بينا أنه لا تعلق للفطرة بالولاية من الوجه الذي ذكرنا .

• فإن قيل : فلو سلمنا الوصف ، فالعلة منتقضة بمسألتين :

* أحدهما : بالإسلام ، فإنه يتعلق به تحمل النفقة ؛ لأن اللقيط في دار الإسلام محكومٌ بإسلامه ، ويجب على كل مسلم أن ينفق عليه قدر كفايته .

* والثانية : يُنتَقَضُ بمال بيت المال ، فإنه يجب على الإمام أن ينفق عليه منه ، ولا يخرج منه صدقة الفطر .

• قيل له : أما اللقيط فلا يجب عليهم الإنفاق عليه ؛ لأن من بذل منهم الفرض بعوض يرد عليه ، لم يخرج بترك الإنفاق عليه ، ويجب على الحاكم قوله ، ويكون ديناً في ذمة الصغير يقضيه إذا وجد مالا ، أو من بيت المال .

فأما بيت المال فإنه مرصود لمصالح المسلمين ، وكل من صرف إليه شيء فإنه يملكه ، وهو قدر حقه ، فيكون كمن له مال قدر نفقته ، ولا يفضل عنه شيء ، فلا يجب إخراج الزكاة عنه .

وقياس آخر : وهو أن الفطرة حتى يتحمل بالنسب والملك ، فجاز أن يتحمل بالزوجة ، كالنفقة .

واحتج المخالف بما روي عن ابن عمر أنه قال : « فرض رسول الله صدقة

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «تعلق» .

الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى»^(١). وظاهره يفتضي وجوبها على المرأة.

والجواب عنه: ما تقدم، وأنه بمعنى «عن» من الوجه الذي تقدم.

واحتج: بأنها مخاطبة بأداء صدقة الفطر عن غيرها، وهو إذا كان [١/٩٣] لها عيّد وإماء، فوجب أن لا يخاطب غيرها بأدائها عنها، قياساً على المطلقة ثلاثاً^(٢)، وقياساً على المرأة تخاطب أختها وعمها بالصدقة عنها، وقياساً على الأجنبية.

والجواب: أنه إنما خوطبت بصدقة الفطر عن عبيدها وإمائها؛ لأن نفقتهم عليها، ولهذا نقول: «إن نفقة خادم واحد يلزم الزوج فطرته».

وقد قال أحمد في «رواية صالح» في رقيق امرأته: «إن كان يؤمنهم فعليه الزكاة على حديث أسماء: «أنها كانت تعطي عمن ثمن»^(٣)، وأما [هي]^(٤) فنفتها على زوجها، فكانت فطرتها عليه مع القدرة عليها، كالأب مع الابن.

وأما المبتوتة الحامل: فإن قلنا: «إن النفقة تجب لها بسبب الحمل»، فإنه يخرج عنها أيضاً.

وإن قلنا: «إن النفقة عيها تحمّل للحمل»، لم يلزمه أن يخرج عنه؛ لأنه ليس من أهل الطهارة، وإنما يثبت له الحكم بعد الانفصال.

وأما الأجنبية: فالمعنى فيها: أنه ليس بينهما سبب يتحمّل به النفقة، وفي

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٥٠٢٣) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٦).

(٢) بعدها في (الأصل) زيادة: «وقياساً على المطلقة ثلاثاً»، والصواب حذفها.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ١٠٤٥٢، ١٠٤٨٠) وابن راهويه (٢/رقم: ٢٢٤٠).

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «هن».

مَسْأَلَتُنَا بَيْنَهُمَا سَبَبٌ يَتَحَمَّلُ بِهِ التَّقَهُ، وَهُوَ كَالْأَبِ مَعَ ابْنِهِ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ مَعَ أَحِبِّهَا وَعَمَّهَا: فَإِنَّهُ إِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهَا لَزِمَتْهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهَا، عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي «رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ»: «يَجِبُ عَلَى وَلَدِ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ وَكُلِّ مَنْ يُعُولُهُ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ».

وَاجْتَنَحَ: بِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهَا، فَلَمْ تَلْزَمْهُ زَكَاةُ فُطْرَتِهَا، كَالْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا قَدْ أَبْطَلْنَا اغْتِبَارَ الْوِلَايَةِ عَنْ إيجابِ الْفُطْرَةِ، وَأَمَّا الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا فَإِنَّ نَفَقَتَهَا عَلَيْهَا، فَكَانَتْ فُطْرَتُهَا عَلَيْهَا.

وَلَكِنَّا^(١) نَقْلِبُ الْعِلَّةَ فنَقُولُ: لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهَا، فَكَانَتْ الْفُطْرَةُ عَلَى مَنْ يَحِبُّ عَلَيْهِ التَّقَهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ، دَلِيلُهُ: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا، لَمَّا كَانَتْ نَفَقَتُهَا عَلَيْهَا كَانَتْ فُطْرَتُهَا عَلَيْهَا.

وَقَوْلُنَا: «مَعَ الْقُدْرَةِ»، يُحْتَرَزُ بِهِ عَنْ زَوْجَةِ الْعَبْدِ وَالْمُعَسِّرِ، فَإِنَّ الْفُطْرَةَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِ التَّقَهُ.

وَاجْتَنَحَ: بِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ أَنْ يَتَحَمَّلَهَا عَنْهَا، كَالصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ.

وَالْجَوَابُ: الْمَعْنَى فِي تِلْكَ الْعِبَادَاتِ: أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلتَّحَمُّلِ فِيهَا، إِلَّا تَرَى أَنَّهَا لَا تُتَحَمَّلُ بِالنَّسَبِ وَالْمَلِكِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ لَهَا مَدْخَلَ فِي التَّحَمُّلِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهَا تُتَحَمَّلُ بِالْمَلِكِ وَالْقَرَابَةِ، فَجَازَ أَنْ تُتَحَمَّلَ بِالزَّوْجَةِ، كَالتَّقَهُ.

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَهِيَ «الْأَصْلُ» «النَّكَاحُ»

واحتج: بأنه عَقْدٌ عَلَى مَنَفْعَةٍ، فلم يَتَحَمَّلِ الْفِطْرَةَ [٩٣]، كالإجارة.
والجواب: أَنَّ الْإِحَارَةَ لَا يَتَحَمَّلُ بِهَا التَّفَقُّعُ، وَالتَّكَاخُ يَتَحَمَّلُ هـ، فهو
كَتَشِبٍ.

وَلِأَنَّ التَّكَاخَ أَخَذَ شَبَهًا مِنَ الْقَرَابَةِ، بِدَلِيلٍ: تَحَمُّلِ التَّفَقُّعِ، وَثُبُوتِ التَّوَارِثِ،
وَمِنْ الشَّهَادَةِ، وَسُقُوطِ الْقَطْعِ بِالسَّرِيقَةِ، فَجَازَ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَعَقْدُ
الْإِحَارَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ.



٩١ مَسْأَلَةٌ: عَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُؤَدِّي زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ عَبْدٍ التَّجَارَةِ^(١).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، وَ[أَبِي] دَاوُدَ.
وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا يَلْزَمُهُ».

دَلِيلُنَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ
صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، إِلَّا صَدَقَةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ»^(٢). فَأَوْجَبَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ
جَنْسِ الرَّقِيقِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ [بَيْنَ] ^(٣) التَّجَارَةِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا.

• فَإِنْ قِيلَ: اخْتَرْتُ حُجَّةً لَنَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بَأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ

(١) مطر. فرغوس. لمسائل. لمؤلف (٤٨٢)

(٢) هذا هو الصواب، ومي (الأصل): «أو».

(٣) أخرجه البخاري (٢) رقمه ١٤٦٣، ١٤٦٤ ومسلم (٣) رقمه ٩٩٤.

(٤) زيادة يقتضيه السياق.

صَدَقَةُ الْفِطْرِ لَا يَجِبُ فِيهِ صَدَقَةٌ أُخْرَى ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ زَكَاةُ الْمَالِ لَا يَجْتَمِعَانِ .

وَقِيلَ لَهُ : الْخَبَرُ اقْتَضَى أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْعَبْدِ ، وَنَحْنُ لَا نُوجِبُ زَكَاةَ التَّجَارَةِ فِي الْعَبْدِ ، وَإِنَّمَا نُوجِبُهَا فِي قِيَمَتِهِ .

وَأَيْضًا : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ » (١) . وَهَذَا عَامٌّ فِي عِبِيدِ الْخِدْمَةِ وَعِبِيدِ التَّجَارَةِ ، إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ .

وَلَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ فِي مُؤَنَةٍ مِنْ هَرٍ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ ، فَلَزِمَهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ مَعَ الْقُدْرَةِ ، دَلِيلُهُ : إِذَا كَانَ لِلْخِدْمَةِ .

وَإِنْ شُكَّ قُلْتُ : مُسْلِمٌ يَمُونُهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ قَادِرٌ عَلَى الْفِطْرِ ، فَلَزِمَهُ إِخْرَاجُهَا ، دَلِيلُهُ : مَا ذَكَرْتُ .

وَلَأَنَّهُمَا حَقَّانِ سَبَبُهُمَا مُخْتَلَفٌ ، فَلَا يَتَنَاقِضَانِ فِي الْوُجُوبِ ، دَلِيلُهُ : الْجَزَاءُ وَالْقِيَمَةُ وَالِدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ (٢) .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ زَكَاةُ السَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُمَا مُتَّفَقٌ ، وَهُوَ الْمَالُ .

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَالِدِّيَّةُ ؛ [لَأَنَّهُمَا] (٣) لَا يَجْتَمِعَانِ ، لِأَنَّ سَبَبَ الْقِصَاصِ الْقَصْدُ ، وَسَبَبُ الدِّيَّةِ الْخَطَأُ أَوْ شَبَهُ الْعَمْدِ (٤) ، فَهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ .

(١) أخرجه مسلم (٣/٩٩٦) .

(٢) بعدما في (الأصل) زيادة : «قيمة العبد والكفارة» ، والصواب حذفها .

(٣) هذا هو الأليق بالسياق ، وفي (الأصل) : «أنهما» .

(٤) بعدما في (الأصل) زيادة : «أو شبه» ، والصواب حذفها .

• فَإِنْ قِيلَ: فَتَحْنُ هَكَذَا نَقُولُ: «إِنَّ سَبَبَ زَكَاةٍ لَمْ يُوجَدْ فِي الْعَبْدِ الَّذِي قَدْ نُورِيَ بِهِ التَّجَارَةُ».

• قِيلَ لَهُ: لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِهَذَا، لِأَنَّ عِلَّتَهُ عِنْدَنَا وَجُوبُ النَّفَقَةِ، وَعِنْدَكُمْ ثُبُوتُ الْوِلَايَةِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ هَاهُنَا، وَقَدْ قِيلَ: حَقَّانِ:

• أَحَدُهُمَا: عَلَى الْبَدَنِ.

• وَالْآخَرُ: عَنِ الْمَالِ.

فَجَارَاجَتُهُمَا عَلَى الْإِنْسَانِ لِأَجْلِ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ، فَيَاسًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا. [١/٤٤]

وفيه اخْتِرَازٌ عَنِ الْقِصَاصِ وَالِدِّيَةِ بِقَوْلِهِ: «حَقَّانِ: أَحَدُهُمَا: فِي الْمَالِ، وَالْآخَرُ: فِي الْبَدَنِ»، وَهَذَا الْاِخْتِرَازُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الْحُكْمِ الْمُخْتَرَزِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَنَافِيَّاجْتِمَاعِ الْقِصَاصِ وَالِدِّيَةِ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا حَقٌّ فِي الْمَالِ وَالْآخَرُ عَلَى الْبَدَنِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَاجْتِمَاعُهُمَا لِأَحَدٍ شَيْنَيْنِ لَا غَيْرِهِمَا:

• أَحَدُهُمَا: عَدَمُاجْتِمَاعِ عِلَّتَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ فِعْلٌ وَاحِدٌ لَا يَجْتَمِعَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ مَقْتُولًا بِفِعْلِ هُوَ عَمْدٌ مَحْضٌ وَهُوَ خَطَأً.

• وَالثَّانِي: كَوْنُهُمَا عَوَاضِينَ عَنْ مُتَلَفٍ وَاحِدٍ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ.

فَهَذَا هُوَ الْمَانِعُ مِنَ الْاجْتِمَاعِ لَا غَيْرُهُمَا.

وَاجْتِنَابُ الْمُخَالَفِ: بَأَنَّ عَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُزَكِّيَ عَنْهُ زَكَاةَ التَّجَارَةِ^(١)، فَلَمْ تَلَزِمَهُ

(١) بعد ما هي (الأصل) زيادة. «لأنه لا يجوز أن يكون الشخص الواحد»، والصواب حذفها.

زَكَاةُ الْفِطْرِ عَنْهُ، دَلِيلُهُ: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ كَافِرًا، وَهُوَ لِلتَّجَارَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ، لَمْ يُخْرَجْ عَنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ فِي مَوْنَةٍ مِنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ، فَلَزِمَتْهُ فُطْرَتُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَّرْنَا.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ زَكَاةَ الْفُطْرَةِ تَخْتَصُّ الْحَيَوَانَ، وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ لَا تَخْتَصُّهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوجِبَهَا عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْحَيَوَانَ، دَلِيلُهُ: زَكَاةُ السَّوْمِ، وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ زَكَاةَ السَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ سَبَبُهُمَا وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ زَكَاتَا مَالٍ، أَلَا تَرَاهُمَا لَا يَجِبَانِ إِلَّا فِي مَالٍ، وَيَخْتَلِفَانِ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ، فَلَمْ [يَجْتَمِعَا] ^(١)، كَمَا لَوْ أَتَلَفَ عَلَى رَجُلٍ مَالًا، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ غَرَامَةٌ مِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ الْخِلْقَةِ وَالصُّورَةِ، وَمِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَمَةِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ زَكَاةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّ وَحَوِيَهُمَا مُخْتَلَفٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَجِبُ لِمَعْنَى الْمَالِ، [وَالْآخَرُ] ^(٢) لِأَجْلِ الْبَدَنِ، أَلَا تَرَاهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ وَغَيْرِ الْمَالِ، فَاخْتَلَفَ جِهَةٌ وَجُوبُهَا، فَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا، كَالْجَزَاءِ وَالْقِيَمَةِ وَالدَّبَّةِ وَالْكَفَّارَةِ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ أَجْزَتْ الْعُشْرَ وَالْخَرَاجَ؟

❖ [قِيلَ لَهُ] ^(٣): لَا يَجِبَانِ بَعَيْنٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْعُشْرَ لِأَجْلِ الزَّرْعِ، وَلِهَذَا

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يجتمعان».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «واختلف الآخرين».

(٣) زيادة يقتضيهما السياق.

يَجِبُ بِوُجُودِ الزَّرْعِ ، وَيَعْدَمُ بَعْدَهُ ، وَيَخْتَلِفُ مِقْدَارُهُ بِاخْتِلَافِهِ ، وَالْخَرَجُ أَجْرُهُ
عَنِ الْأَرْضِ ، وَلِهَذَا يَجِبُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي يَتَّبِعُهَا مَنَفَعَتُهَا ، انْتَفَعِ أَوْ لَمْ يَنْتَفِعِ .

وَاجْتَنَبَ : بِأَنَّهُمَا حَقَّانِ لِلَّهِ تَعَالَى مُتَعَلِّقَانِ بِالْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَوَاسَاةِ ، فَلَمْ يَجْزِ
اجْتِمَاعُهُمَا حَتَّى يَجِبَ آدَاءُ [أَحَدِهِمَا] ^(١) عَنِ الْعَيْنِ ، وَالْآخِرِ عَنْ فَيْعَتِهِ ، كَزَكَاةِ
السُّومِ وَزَكَاةِ التَّجَارَةِ . [ب/٩٤]

وَالْجَوَابُ عَنْهُ : مَا تَقَدَّمَ ، عَلَى أَنَّ كَوْنَهُمَا حَقَّانِ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَمْنَعُ اجْتِمَاعَهُمَا ،
كَالْحُدُودِ الْمُخْتَلِفَةِ الْأَسْبَابِ .



| ٩٢ | مَسْأَلَةٌ : لَيْسَ عَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُؤَدِّيَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَنْ عِبِيدِهِ الْكُفَّارِ ^(٢) .

نَصَّرَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ : الْأَثَرِمُ ، وَبَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ ، فَقَالَ : «لَيْسَ
عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ عَبْدِهِ النَّصْرَانِيِّ ، إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ مِنْ
الْمُسْلِمِينَ» .

وَبِهَذَا قَالَ : مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : «عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُمْ» .

دَلِيلُنَا : مَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرِمُ قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ ، قَالَ :
أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ - يَعْنِي : ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيِّ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، عَنْ
نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [قَرَضَ] ^(٣) زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : «لأحدهما» .

(٢) انظر : «رموس المسائل» للمؤلف (٤٨٣) .

(٣) من «مسند أحمد» و«شرح مشكل الآثار» فقط .

من تمرٍ، أو صاعاً من شعيرٍ، على كُلِّ حُرٍّ أو عَبْدٍ، ذَكَرٍ أو أنثى، منَ المُسْلِمِينَ»^(١).
 قَالَ أَحْمَدُ: «لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ أَحَدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ المُسْلِمِينَ»، عَنْ
 غَيْرِ الْجَمْعِيِّ».

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ شَرَطَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: شَرَطُ الْإِسْلَامِ رَاجِعٌ إِلَى الْمَوَالِي دُونَ [الْعَبِيدِ]^(٢)، فَأَفَادَ
 بِذَلِكَ أَنَّ الْمَوْلَى الْكَافِرَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمُونَ.

﴿ قِيلَ لَهُ: لَا يَبْصَحُ لَوْجَهَيْنِ:

﴿ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ذَكَرَ الْإِسْلَامَ [عَقِيبَ]^(٣) ذِكْرِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
 قَوْلَهُ: «عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ»، مَعْنَاهُ: عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى
 الْمُؤَدَّى عَنْهُ.

﴿ وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ:
 «فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعاً»، مَعْنَاهُ: فَرَضَهَا عَلَى النَّاسِ.

وَلِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي خَبَرٍ آخَرَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «صَاعاً مِنْ تَمْرٍ
 عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ»، مَعْنَاهُ: عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، وَهُمْ الْمُؤَدَّى عَنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ
 ذَلِكَ: «مَنْ المُسْلِمِينَ».

﴿ فَإِنْ قِيلَ: لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْعَبِيدِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دِلَالَةٌ عَلَى مَوْضِعِ

(١) أخرجه أحمد (٣/رقم: ٥٤٣٧، ٦٣٢٣) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٩/رقم: ٣٤٢٤).

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «الصبية».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عقبه».

الخلافاً ؛ لأنَّ في الخبر إيجاب الصدقة عن العبيد المسلمين ، وليس فيها نفياً عن غيرهم ، فنحن نوجب عن المسلمين بهذا الخبر ، وعن غيرهم بأخبار آخر .

❦ قيل له : ذكر الإسلام هنا قصد به المخالفة بين المسلم والكافر ؛ لأنه لو كان حكمهما في الوجوب سواء لأفرد كل واحد من المسلم والكافر بالذكر ، وأوجب الزكاة عليه ، كما قال : « في الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ، والحر والعبد » ، ولما خص المسلمين بالذكر وقيدهم اللفظ المطلق دل على أنه قصد المخالفة بين المسلم والكافر .

وعلى أنه قد روى خبراً لا يحتمل التأويل ، روى أبو الحسن الدارقطني قال : حدثنا أبو محمد يحيى بن صاعد ، [١/١٥] قال : حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا الثوري ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر عن كل ^(١) مسلم حر وعبد ، صغير وكبير ، صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير » ^(٢) .

وروى أيضاً قال : حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل ، قال : حدثنا يحيى بن محمد بن السكن ، قال : حدثنا محمد بن جهم ، قال : أخبرنا إسماعيل بن جعفر ، عن عمر بن نافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر قال : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، عن العبد والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير ، من المسلمين » ^(٣) . فقد نص في هذا الخبر على

(١) بعدما في (الأصل) زيادة : « حر » ، والصواب حذفها .

(٢) الدارقطني (٣ / رقم : ٢٠٦٩)

(٣) الدارقطني (٣ / رقم : ٢٠٧٢) .

إسلام المؤدَّى عنه.

وروي أيضا: عن محمد بن صاعد، قال: أخبرنا يحيى بن المغيرة المخزومي وأحمد بن الفرّج، قالا: حدّثنا ابن أبي فديك، عن الضحّاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من كلّ رمضان، على كلّ نفس من المسلمين»^(١). [يعني]^(٢): عن كلّ نفس؛ لأنّ العبد لا يُخاطب بإخراجه عن نفسه، وإنّما سيّده هو المُخاطَب.

والقياس: أنّه كافّر، فلا يجبُ على أحدٍ أن يُركّي عنه زكاة الفطر، قياساً على العبد الكافر إذا كان للتجارة.

ولأنّه لو كان حراً لم يلزمه أن يُركّي عن نفسه، فإذا كان عبداً لم يلزم غيره أن يُركّي عنه، قياساً على ما ذكرنا.

❖ فإن قيل: المعنى في الأصل: أنّه لو كان مسلماً للتجارة لم يجب عليه زكاة الفطر، كذلك إذا كان كافراً.

❖ قيل له: لا نسلم لك هذا؛ لأنّه ليس من أهل الطهّرة، فلا يُخرج عنه زكاة الفطرة، كما لو كان أبوه كافراً فقيراً أنّه يلزمه نفقته، ولا يجبُ عليه زكاة الفطر عنه.

❖ فإن قيل: المعنى هناك: أنّه لا ولاية له على أبيه، فلهذا لم تجب عليه زكاة الفطر عنه.

(١) الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٧١).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

﴿ قِيلَ لَهُ: قَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا بِالْأَبِ الْفَاسِقِ وَالْمَجْنُونِ، وَالسَّيِّدِ الْمَجْنُونِ،
[فَنَّهُ] ^(١) لَا وِلَايَةَ لَهُمْ، وَيُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ.

وَلَا أَنْ كُفِّرَ الْمُؤَدِّي عَنْهُ يُسْقِطُ الْفِطْرَةَ، دَلِيلُهُ: كُفِّرَ الْمَوْلَى.

• فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّ الْمُؤَدِّيَّ كَافِرٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا،
لِأَنَّ الْمُؤَدِّيَّ مُسْلِمٌ، فَوْجُودُ كُفْرِ الْمُؤَدِّي عَنْهُ لَا يَمْنَعُ.

﴿ قِيلَ لَهُ: يَبْطُلُ بِهِ إِذَا كَانَ لَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ فَارْتَدَّ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَبَاهُ الْمُسْلِمَ أَنْ
يُخْرِجَ عَنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَدِّي مُسْلِمًا.

• فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الْمَانِعُ هُنَاكَ كُفْرَ الْمُؤَدِّي، وَإِنَّمَا الْمَانِعُ عَدَمُ الْوِلَايَةِ مِنْ
جِهَةِ الْمُزَكِّي، وَهُوَ: الْأَبُ، فَإِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ ^(٢) [ب/٨] عَلَى ابْنِهِ الرَّشِيدِ.

﴿ قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ عَدَمَ الْوِلَايَةِ لَا يُوجِبُ إِسْقَاطَ الْفِطْرَةِ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي
ذَكَرْنَا، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُسْقِطَ لَذَلِكَ كُفْرَ الْمُزَكِّي عَنْهُ.

وَتَحْصِيلُ مَذْهَبِنَا فِي هَذَا: أَنَّا نَعْتَبِرُ إِسْلَامَ الْمُزَكِّيِّ وَالْمُزَكَّى عَنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرِمِ، وَبَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي لَهُ عَبْدٌ نَصْرَانِيٌّ:
«لَا يُؤَدِّي عَنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ». فَاسْقَطَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، [لِأَنَّهَا] ^(٣) جُعِلَتْ طَهْرَةً
لِلْمُؤَدِّي عَنْهُ، بِدَلِيلٍ: مَا نَذَكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) بداية من الوجه [ب/٨] حتى نهاية الوجه [١/١٠] مفهم في غير موضعه، والصواب أن يكون
موضعه هنا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

واختج المخالف: بما روي عن النبي ﷺ قال: «أدوا عن كل حر وعبد»^(١).
وله يفرق. وقوله: «عقوت نكم عن صدقة الخيل والتوقيف»^(٢).

والجواب: أن هذه الأخبار مضمقة، وأخبارنا خاصة بمقيدة بذكر الإيمان،
فالخاص المقيّد أولى من العام المضمّن.

واختج: بما روى عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أدوا عن كل
حر وعبد، صغير وكبير، يهودي أو نصراني أو مجوسي»^(٣). نصف صاع من بر^(٤).

والجواب: أن أبا الحسن الدارقطني روى هذا الحديث في «سننه» فقال:
«حدثنا أبو [ذر]»^(٥) أحمد بن محمد بن سليمان الواسطي، قال: حدثنا سعدان
بن نصر، قال: حدثنا أبو النصر هاشم بن القاسم، قال: حدثنا سلام الطويل،
عن زبيد العمري، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ...»

ثم قال: «سلام الطويل متروك الحديث، ولم يسنده غيره»^(٦).

ولو صح حمل قوله: «يهودي أو نصراني»، [أن]^(٧) معناه: من كان يهوديًا، أو
نصرانيًا، أو مجوسيًا، وقصد بيان العموم، وأن يسوي بين المسلم الأصلي والطائر،
ومثل هذا قول النبي ﷺ: «من قتل عبده قتلناه»^(٨)، معناه: الذي كان عبده.

(١) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٦٣، ١٤٦٤) ومسلم (٣/رقم: ٩٩٤) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الدارقطني (٣/رقم: ٢١١٩) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/رقم: ١٠٣٤) نحوه.

(٣) كذا في «سنن الدارقطني»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «داود».

(٤) الدارقطني (٣/٨٤).

(٥) زيادة يقتضيه السياق.

(٦) أخرجه أحمد (٩/رقم: ٢٠٤٢١) وأبو داود (٤٥١٥) والترمذي (١٤١٤) والنسائي (٧/رقم: =

واختَجَّ: بَانَ كُلُّ صَدَقَةٍ جَازَ أَنْ تَجِبَ بِسَبَبِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ، جَازَ أَنْ تَجِبَ بِسَبَبِ الْعَبْدِ الْكَافِرِ، دَلِيلُهُ: زَكَاةُ التَّجَارَةِ، وَكُلُّ عَبْدٍ جَازَ أَنْ يَجِبَ بِسَبَبِهِ زَكَاةُ [الْفِطْرِ]^(١)، دَلِيلُهُ: الْمُسْلِمُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي زَكَاةِ الْمَالِ بِجِهَةِ الْمَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ فِي الْمُرُوضِ وَالتَّجَارَةِ وَنَحْوِهَا، [وَجِهَةٌ]^(٢) الْمَالِ مَوْجُودَةٌ فِي الْكَافِرِ، فَجَازَ أَنْ تَجِبَ بِسَبَبِهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفِطْرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا جِهَةُ الْمَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ كَالْحُرِّ، وَإِنَّمَا تَجِبُ طُهْرَةَ الْبَدَنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ بِالْأَدَمِيِّينَ^(٣).

وَلَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ الرِّفْقِ وَاللَّغْوِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ»^(٤)، فَاخْتَصَّتْ بِأَهْلِ الطُّهْرَةِ، وَالْعَبْدُ الْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ؛ فَلِهَذَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا؛ وَلِهَذَا وَجِبَتْ فُطْرَتُهُ. [II/٩]

❦ فَإِنْ قِيلَ: زَكَاةُ الْفِطْرِ طُهْرَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا طُهْرَةٌ لِلْمُؤَدِّي، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ

= (٤٧٧٩) والبخاري في «شرح السنة» (١٠/رقم: ٢٥٣٣) من حديث الحسن عن سمرة. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/١٩٠٣): «الحسن مختلف في سماعه من سمرة».

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «المطر».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وجه».

(٣) أي: هي مخصوصة بالأدمية.

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٠٩) وابن ماجه (١٨٢٧) والدارقطني (٣/رقم: ٢٠٦٧) والحاكم

(٤٠٩/١) والبيهقي (٨/رقم: ٧٧٦٧). قال ابن الملقن في «البدور المنيرة» (٥/٦١٨):

«صحيح».



الطَّهْرَةَ ، وكذلك أيضا زكاة التَّجَارَةِ طَهْرَةً لِلْمُؤَدِّي ، واعتبارُ جهةِ المالِ في وجوبِها لَا يَمْنَعُ كونها طَهْرَةً لَهُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [النِّسَاءُ : ١٠٣] ، فَاسْتَوَى حُكْمُ الزَّكَاةَيْنِ ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُ الْمُؤَدِّي عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الطَّهْرَةِ ، كَمَا لَمْ يُعْتَبَرْ فِي تِلْكَ .

❦ قِيلَ لَهُ : الْمُؤَدِّي عَنْهُ فِي زَكَاةِ الْمَالِ هُوَ الْمُؤَدِّي ، وَهُوَ : الْمَالِكُ ، وَإِنَّمَا وَجُودُ الْمَالِ شَرْطٌ فِي وَجُوبِهَا ، وَقَدْ اعْتَبَرْنَا إِسْلَامَ الْمُؤَدِّي عَنْهُ ، وَهُوَ : الْمَالِكُ ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ الْمُؤَدِّي عَنْهُ غَيْرُ الْمُؤَدِّي ؛ لِأَنَّهَا مُؤَدَّاةٌ عَنِ الْعَبْدِ وَالْإِبْنِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهَا إِسْلَامُ الْمُؤَدِّي عَنْهُ ، وَهُوَ : الْعَبْدُ وَالْإِبْنُ .

وَاحْتَجَّ : بِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَنِ الْعَبْدِ وَالْإِمَاءِ عِبَادَةٌ عَنِ الْمَوْلَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الدَّمَ عَلَى تَرْكِ أَدَائِهَا هُوَ الْمَوْلَى ، فَوَجَبَ أَنْ يُعْتَبَرَ إِسْلَامُهُ دُونَ الْعَبْدِ ، كَمَا قُلْنَا فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ السَّيِّدَ إِنْ كَانَ مُخَاطَبًا بِإِخْرَاجِهَا فَإِنَّهُ مُخَاطَبٌ بِذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ إِسْلَامُ الْمُخْرَجِ عَنْهُ ، كَالْحَاكِمِ إِذَا كَانَ فِي حَبْرِهِ يَتِيمٌ ذِمِّيٌّ ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ الْوِلَايَةَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُخَاطَبٌ بِمَا يَلْزُمُهُ ، وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يُخْرَجْ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ اعْتِبَارًا بِالْمُخْرَجِ عَنْهُ لَا بِالْمُخْرَجِ .

وَاحْتَجَّ : بِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْوِلَايَةَ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ فِي عِيَالِهِ ، فَإِذَا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْآخَرَى وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَنْهُ ، أَصْلُهُ : إِذَا كَانَ الْعَبْدُ مُسْلِمًا .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ : مَا تَقَدَّمَ ، وَهُوَ : أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ فِي ذَلِكَ بِالْوِلَايَةِ ، وَعَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ مِنْ أَهْلِ الطَّهْرَةِ ، وَالْكَافِرُ بِخِلَافِهِ .

وَاجْتَنَبَ: بَأَنَّ مَا لَزِمَ بِسَبَبِ الْمَلِكِ لَمْ يَمْنَعْ وَجُوبُهُ كُفْرَ [الملك] (١)،
كَالنَّفَقَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّفَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ لِإِحْيَاءِ النَّفْسِ، وَهُوَ إِنْ كَانَ كَافِرًا فَإِنَّهُ
يَحْتَاجُ إِلَى إِحْيَاءِ النَّفْسِ، فَاحْتَاجَ إِلَى النَّفَقَةِ عَلَيْهِ، وَالْفُطْرَةُ تَجِبُ لِمَعْنَى الطُّهْرَةِ،
وَإِذَا كَانَ كَافِرًا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى طُهْرَةٍ، وَلَا تَلْزُمُهُ.



| ٩٣ | مَسْأَلَةٌ: فِي عَبْدٍ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ، يَلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ
صَدَقَةَ الْفِطْرِ (٢).

نَصَّرَ عَلَيْهِ [فِي رِوَايَةٍ] (٣): الْأَثَرِمُ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، وَأَبِي الْحَارِثِ.
وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا يَلْزَمُ [وَاحِدًا] (٤) مِنْهُمْ شَيْءٌ».

دَلِيلُنَا: مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ
صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى، مِنْ
الْمُسْلِمِينَ» (٥). وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ لَجَمَاعَةٍ، أَوْ لَوَاحِدٍ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل). «الملك».

(٢) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٨٤).

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «فراويه».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «واحد».

(٥) أخرجه أحمد (٣/رقم: ٥٤٣٧، ٦٣٢٣) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٩/رقم:

وَرَوَى نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [١/ب] بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ، مِمَّنْ تَمُونُونَ»^(١). وَلَمْ يُفَرِّقْ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا خِطَابٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ بِأَدَاءِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ عَبْدٍ، وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ لَا يَمْلِكُ عَبْدًا.﴾

﴿ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ هَذَا بِخِطَابٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ، بَلْ هُوَ خِطَابٌ لِلْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «قَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى النَّاسِ»^(٢)، وَهَذَا يَعُمُّ [الْمُشْتَرِكُ]^(٣) وَالْمُنْفَرِدَ.

﴿ فَإِنْ قِيلَ: النَّبِيُّ ﷺ أَوْجَبَ صَدَقَةَ مُقَدَّرَةً عَنْ مُوجِبٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ، ثُمَّ اتَّفَقْنَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمِقْدَارَ الْمَذْكُورَ [لَا يَدْخُلُ]^(٤) فِي الْخِطَابِ.

﴿ قِيلَ لَهُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمِقْدَارَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْخِطَابِ؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ، وَلَمْ يَقُمْ هَاهُنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ مِنَ الْمَوْجِبِ فِيهِ الْمِقْدَارَ الْمَذْكُورَ لَا يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ.

وَالْقَبَاسُ: أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ فِي مُؤَنَةِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ، فَلَزِمَهُ فُطْرَتُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ، دَلِيلُهُ: إِذَا انْفَرَدَ بِمِلْكِهِ الْوَاحِدُ.

وَإِنْ شُئْتَ قُلْتَ: مُسْلِمٌ فِي مُؤَنَةِ مُسْلِمٍ حُرٌّ قَادِرٌ عَلَى الْفُطْرَةِ، فَلَزِمَهُ إِخْرَاجُهَا، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا.

(١) أخرجه الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٧٨) والبيهقي (٨/رقم: ٧٧٦٠).

(٢) أخرجه مسلم (٣/رقم: ٩٩٦) من حديث ابن عمر.

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «المشترى».

(٤) زيادة يقتضيهما السياق.

ولأنَّه حَقٌّ يَجِبُ لِأَجْلِ الْمَلِكِ الْمُنْفَرِدِ، فَجَازَ أَنْ يَجِبَ لِأَجْلِ الْمَلِكِ [الْمُشْتَرِكِ] ^(١)، أَصْلُهُ: النَّفَقَةُ، وَهَذِهِ جَيِّدَةٌ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ بِالنَّفَقَةِ.

وَتُقَرَّرُ الْمَسْأَلَةُ فِيمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ [عَبْدٌ] ^(٢)، يَمْلِكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَهُ، أَنْ عَلَيْهِ صَاعٌ تَمْرٍ عِنْدَنَا.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: «لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

فَنَقُولُ: هَذِهِ زَكَاةٌ تَجِبُ لِأَجْلِ الْمَلِكِ الْمُنْفَرِدِ، فَوَحَبَتْ لِأَجْلِ الْمَلِكِ [الْمُشْتَرِكِ] ^(٣)، دَلِيلُهُ: زَكَاةُ الْمَالِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمْلِكَ أَرْبَعِينَ شَاةً مُتَمَيِّزَةً، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ ثَمَانُونَ شَاةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، هَلَكَ مِنْ كُلِّ شَاةٍ نِصْفُهَا = أَنْ عَلَيْهِ شَاةٌ، كَذَلِكَ هَا هُنَا.

❖ فَإِنْ قِيلَ: أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرَى قِسْمَةَ الرَّقِيقِ، فَلَا يَحْصُلُ لَهُ عَبْدٌ كَامِلٌ، وَيَرَى قِسْمَةَ الْغَنَمِ، فَيَحْصُلُ لَهُ [أَرْبَعُونَ] ^(٤) شَاةً.

❖ قِيلَ لَهُ: لَا نُسَلِّمُ لَكَ هَذَا، وَعِنْدَنَا أَنَّهُ [يُقَسَّمُ] ^(٥) الرَّقِيقُ كَمَا يُقَسَّمُ الْغَنَمُ، وَقَدْ وَرَدَتْ السَّنةُ بِذَلِكَ فِي الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبُدٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَلَا مَالٌ لَهُ غَيْرُهُمْ، فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْرَاءَ، وَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً ^(٦)، وَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى ذَلِكَ.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «المشتري».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عبدان».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «المشتري».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أربعين».

(٥) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «يحصل»، ووضب عليها.

(٦) أخرجه مسلم (٤/رقم: ١٧٠٨) من حديث عمران بن حصين.

وعلى أن البهائم وإن جازت قسمتها فإنها قبل القسمة أشقاص^(١)، وليست بأشخاص مفرقة، فلم تكن الأشقاص بمنزلة الأشخاص، [فوجب]^(٢) أن لا تجب فيها الزكاة، وهو: أنها إذا قُسمت بينهما [فربما]^(٣) قد يُصيب أحدهما ثلاثين والآخر خمسين، وصحة نقلها إلى الصفة التي تجب فيها الزكاة لا تجب فيها الزكاة، كالمعلوفة لا زكاة فيها [١/١٠] وإن كان يُمكنه إسمائها.

وأيضاً: فإنهم قد اختلفوا في جارية بين نفسين أنت بولد فادعياه، ثبت نسبه منهما عندهم، ولزمهما أن يؤديا عنهما صدقة الفطر.

فعند أبي يوسف: «على كل واحد منهما صدقة كاملة».

وعند محمد: «على كل واحد منهما نصفها».

وليس عن أبي حنيفة في ذلك رواية.

وهذا إيجاب صدقة الفطر على اثنين عن شخص واحد، كذلك هاهنا.

❦ فإن قيل: الفرق بينهما: أن النسب لا يتبعض، فيصير كله ابناً لهذا، وكله ابناً لهذا، لزم كل واحد منهما أن يؤدّي عنه، وليس كذلك العبد بينهما؛ لأنه يستحيل أن يكون كله عبداً لهذا، وكله عبداً لهذا؛ فلهذا فرقنا بينهما.

❦ قيل له: لو كان كله ابناً لكل واحد منهما لم يقسم ميراثه إذا مات بينهما.

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/٤٩٠ مادة: ش ق ص): «الشقاص: النصيب في العين المشتركة من كل شيء»، والجمع: الأشقاص.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وجب».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «وربما».

بِضْفَيْنِ، وَلَمَّا قُسِمَ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِيرُ ابْنًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وعلى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَتَّبِعَ النَّسَبُ وَيَتَّبِعَ الْمُخْرَجُ كَالنَّفَقَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ ابْنٌ وَبُنْتُ تَبَعَتِ النَّفَقَةُ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعِ النَّسَبُ.

وَاجْتَنَبَ الْمُخَالَفَ: بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمْلِكُ بَعْضُهُ، أَشْبَهَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَبْدٌ كَافِرٌ لِلتَّجَارَةِ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَرِيضَةُ زَكَاةٍ، وَلَئِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى عَبْدٍ كَامِلٍ، أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يُخْرَجْ عَنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ فِي مُؤَنَةِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا، فَوَجِبَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا.

وَلِأَنَّ مَلِكًا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِبَعْضِهِ لَمْ يَمْنَعُ مِنْ إِجَابِ النَّفَقَةِ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ لَا يَمْنَعَ مِنْ إِجَابِ الزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ مُعْتَبَرَةٌ بِهَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا.

وَلِأَنَّ كَوْنَهُ مِمَّنْ لَا يَمْلِكُ الْوِلَايَةَ عَلَى جَمِيعِهِ لَا يَمْنَعُ الْإِجَابَ، كَمَا قُلْنَا فِي الْأَبِ الْمَجْنُونِ وَالْفَاسِقِ: «لَا يَمْلِكُ الْوِلَايَةَ، وَيَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ»، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَاجْتَنَبَ: بِأَنَّ كُلَّ زَكَاةٍ يَتَكَرَّرُ وَجُوبُهَا عَنِ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ [بِكُرْرٍ] ^(١) الْحَوْلِ، اعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ نَصَابًا، دَلِيلُهُ: زَكَاةُ الْمَالِ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ:

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «تكرار».

• أحدها: أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ هِلَالِ شَوَّالٍ، أَوْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ عَبْدًا قَبْلَ هِلَالِ شَوَّالٍ، أَوْ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، ثُمَّ طَلَعَ الْفَجْرُ، أَوْ أَهَلَ شَوَّالٌ، [و] (١) وَجَبَتْ زَكَاةُ الْفِطْرِ فَأَخْرَجَهَا، ثُمَّ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ، ثُمَّ مَلَكَهُ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ هِلَالِ شَوَّالٍ، أَوْ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ [١٤٠/ب] = لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْحَوْلُ فِي مِلْكِهِ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ ثَانِيًا؛ لِتَكَرُّرِ هِلَالِ شَوَّالٍ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ كَانَ تَكَرَّرَ الْحَوْلُ مُعْتَبَرًا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُرَّ بِهِ حَوْلٌ (٢).

وَعَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ لَا اعْتِبَارَ بِالْمَلِكِ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ وَالْمَمْلُوكَ سَوَاءٌ فِي الْإِجَابِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ: «اعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ نَصَابًا» [مَعْنَى] (٣)، وَالْمُؤَدَّى عَنْهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَلِكِ.

وَعَلَى أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ قَدْ جَعَلْنَاهَا حُجَّةً لَنَا، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَلِكُ الْمُنْفَرِدُ وَالْمَلِكُ [الْمُشْتَرِكُ] (٤) فِي بَابِ الْإِجَابِ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ نَقُولَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ مِثْلَهُ.

ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ تَجِبُ عَلَى وَجْهِ الْمُوَاسَاةِ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ تَجِبُ لِتَطْهِيرِ الْبَدَنِ، وَقَلِيلُ الْبَدَنِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ فِي الْحَاجَةِ إِلَى التَّطْهِيرِ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) بعدها في (الأصل) زيادة: «لم تحب عليه»، والصواب حذفها.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «المشترى».

﴿ فَإِنْ قِيلَ: زَكَاةُ الْفِطْرِ تَجِبُ لِلْمُؤَاسَاةِ كَزَكَاةِ الْمَالِ، بِدَلِيلِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ»^(١). وَزَكَاةُ الْمَالِ تَجِبُ لِتَطْهِيرِ الْمُؤَدِّي كَزَكَاةِ الْفِطْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

﴿ قِيلَ لَهُ: وَإِنْ كَانَتْ مُؤَاسَاةٌ فِيهَا مَعْنَى التَّطْهِيرِ لِلْبَدَنِ، كَالْكَفَّارَةِ فِيهَا مَعْنَى التَّطْهِيرِ لِهَيْئِكَ حُرْمَةِ الْقَسَمِ، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا يُعْتَبَرُ فِي إِخْرَاجِهَا وَجُوبُ نِصَابٍ، كَذَلِكَ الْفُطْرَةُ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ صَدَقَةً غَيْرَ مُوجِبٍ فِيهِ مُقَدَّرٍ، فَقَالَ: «عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ»^(٢). ثُمَّ اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمِقْدَارَ الْوَاجِبَ لَمْ يَلْزَمْهُ، كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ مِنَ الْمَوْجِبِ فِيهِ الْمِقْدَارَ يَجِبُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ أَبَا طَالِبٍ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ أُعْطِيَ عَنْ نَفْسِهِ مَا بَقِيَ». وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ مَا يَجِدُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ صَاعٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بَدَلٌ، فَلَزِمَهُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَأَزْكَانِ الصَّلَاةِ، فَعَلَى هَذَا يَنْقُطُ السُّؤَالُ.

وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «أُسْتَحِبُّ أَنْ يُعْطِيَ الْفَقِيرُ مِنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ مَا يُفْضَلُ مِنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّةِ عِيَالِهِ وَلَوْ تَمْرَةً». وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ (١٩٨) وَابْنُ زُنْجُوَيْهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (٣/رقم: ٢٣٩٧) وَابْنُ عَدِي (١٠/رقم: ١٧٢٨٠) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٣/رقم: ٢١٣٣) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٨/رقم: ٧٨١٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٣/رقم: ٨٤٤): «ضَعِيفٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٣/رقم: ٢١١٩) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (٢/رقم: ١٠٣٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَنْحُوهُ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «سَلَامُ الطَّوِيلِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُسْنَدْهُ غَيْرُهُ».

أَقْلَ مِنَ الصَّاعِ اسْتُحِبَّ لَهُ إِخْرَاجُهُ ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ اعْتِبَارًا بِالرَّقَبَةِ فِي الْكُفَّارَةِ ،
وَأَنَّ وَجُودَ الْبَعْضِ مِنْهَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَعْدُومِ ، كَذَلِكَ مَا هُنَا .

فَعَلَى هَذَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ نَقْصَانِ الْوَاجِبِ فِي الْمَوْجِبِ فِيهِ ، كَمَا قَالُوا
هُمْ فِي نَقْصَانِ الْمَاءِ عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ وَالْأَعْضَاءِ : « لَا يُوجِبُ إسْقَاطُ الطُّهْرِ عَمَّا
قَدَّرَ عَلَيْهِ » .

[وَجَوَابُ] ^(١) آخَرُ ، وَهُوَ : أَنَّ الْمَوْجِبَ فِيهِ هُوَ الْبَدَنُ ؛ لِأَنَّهُ تَطْهِيرٌ لَهُ ، وَذَلِكَ
مَوْجُودٌ وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا ؛ فَلِذَلِكَ لَزِمَ الْإِخْرَاجُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاجِبُ ؛ لِأَنَّهُ
الصَّاعُ ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَلْزَمْ إِخْرَاجُ مَا دُونَهُ . [١/٩٦]

• فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ الصَّاعُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، فَهُوَ مَوْجُودٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يَلْزَمَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِخْرَاجُ نِصْفِهِ .

• قِيلَ لَهُ : مَا هُوَ فِي مِلْكِ شَرِيكِهِ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، وَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ
بِهِ ، وَهُوَ التَّطْهِيرُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَدَنُ ، فَإِنَّهُ فِي حَالِ الْإِشْتِرَاكِ يَلْحَقُهُ التَّطْهِيرُ عَلَى
الْوَجْهِ الَّذِي يَلْحَقُهُ حَالُ الْإِنْفِرَادِ ، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .

وَاجْتَنَبَ : بَأَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ يُؤَدِّي إِلَى إِخْرَاجِ الصَّاعِ الْوَاحِدِ مِنْ أَجْنَسِ
مُخْتَلِفَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قُوتٌ أَحَدُهُمَا الْحِنْطَةُ ، وَقُوتُ الْآخَرِ الشَّعِيرُ ، فَيُخْرَجُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْ قُوَّتِهِ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

وَالْجَوَابُ : أَنَا لَا نَعْتَبِرُ قُوتَ الْمُخْرَجِ وَلَا قُوتَ الْبَلَدِ ، وَإِنَّمَا نَعْتَبِرُ الْأَجْنَاسَ
الْمَنْصُوصَ [عَلَيْهَا] ^(٢) ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ جِنْسٍ مِنْهَا أَخْرَافَهُ ، وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ جِنْسَيْنِ

(١) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : « وجوب » .

(٢) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : « عليهما » .

مِنْهَا أَجْزَاءُ.

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي «رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ» فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ نِصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً وَنِصْفَ صَاعٍ شَعِيرٍ». وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَكْثَرَ مَا بِهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى هَذَا، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَنَا.

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّا تَنَبَّيْنَا الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّ الْوَقْصَ مُعْتَبَرٌ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَبَدُلُ عَلَيْهِ: بِأَنَّهَا زَكَاةٌ تَخْتَصُّ بِجِنْسٍ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَاعْتَبِرَ الْعَقْوُ فِيهَا كَزَكَاةِ الْمَالِ، وَإِذَا ثَبَتَ اعْتِبَارُ الْعَقْوِ فَذَلِكَ الْعَقْوُ هُوَ مَا دُونَ الْعَبْدِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ إِنَّمَا رُوعِيَ فِيهَا الْعَقْوُ، لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ وَالْمَسَامَحَةِ، [فَاعْتَبِرَ فِيهَا أَنْ يَبْلُغَ الْمَالُ] ^(١) حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ، [وَزَكَاةَ الْفِطْرِ] ^(٢) طَرِيقُهَا الْمُؤَنَّةُ فَهِيَ كَالْتَّفَقَةِ، فَلَمْ يُعْتَبَرِ فِيهَا الْعَقْوُ، كَمَا لَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ فِي التَّفَقَةِ.

وَعَلَى أَنَّ مَا اعْتَبِرَ فِيهِ الْعَقْوُ فَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ الْحَدَّ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِهِ وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ مُنْفَرِدًا بِهَا لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ، وَلَوْ مَلَكَهَا فِي شَرِكَةٍ غَيْرِهِ لَزِمَتْهُ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَقُولُوا: «مَنْ مَلَكَ أَنْصَافَ عَبْدَيْنِ لَزِمَتْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ»، وَعِنْدَهُمْ لَا يَلْزَمُهُ، فَلَمْ يَصَحَّ مَا قَالُوهُ.



(١) مكررة في (الأصن).

(٢) زيادة يفتضيه السياق.

فصل

واختلفت الرواية في مقدار ما يلزم كل واحد من السَّيِّدِينَ:

- فرَوَى الأَثَرُمُ وإبراهيمُ بنُ الحَارِثِ: «يُخْرِجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاعًا كَامِلًا». وَهُوَ اخْتِيَارُ: أَبِي بَكْرٍ، وَالْخِرَقِيِّ^(١).

- وَرَوَى صَالِحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ مَنصُورٍ، وَأَبُو طَالِبٍ، وَأَبُو الْحَارِثِ: «يُخْرِجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ صَاعٍ».

وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ؛ لأنِّي رأيتُ في «مسائل ابنِ مُشَيْشٍ^(٢)»: «قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْهَيْثَمِ^(٣)»: [٩٦/ب] سَمِعْتُ فُورَانَ^(٤) يَقُولُ: «رَجَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَالَ: «يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاعٍ»، وَقَالَ: «لَا تَحْكُمُهَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ»».

(١) «مختصر الخرقى» (ص ٥٧).

(٢) هو: محمد بن موسى بن مشيش الغدادي، متلمي الإمام أحمد، وأحد كبار أصحابه المتقدمين، روى عنه مسائل جياداً وكان جاره، وكان أحمد يقدمه ويعرف حقه. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٤/رقم: ١٥٨٨) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/رقم: ٤٥٢).

(٣) هو: الحسن بن الهيثم البزار، ذكره أبو بكر الخلال فقال: «أخبرنا الحسن بن الهيثم البزار، قال: قلت لأحمد بن حنبل: إني أطلب العلم، وإن أمتي تمنعني من ذلك، تريد مني أن أشتغل بالتجارة، قال لي: درهما وأرضها؟ ولا تدع الطلب». راجع ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١٧٨) و«مختصر طبقات الحنابلة» لشمس الدين النابلسي (ص ٩٩).

(٤) هو: عبدالله بن محمد بن المهاجر، أبو محمد، ابغدادي الفقيه، المعروف بـ«نُورَانَ»، أخذ عن: شعيب بن حرب، ووكيع، وأبي معاوية، والإمام أحمد، وجماعة، وأخذ عنه: عبدالله بن أحمد، وأبو القاسم البغوي، ويحيى بن صاعد، وآخرون، كان من أصحاب أحمد الذين يقدمهم، ويأنس بهم، ويخلو معهم، ويستقرض منهم، توفي سنة: ٢٥٦. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (١١/رقم: ٥١٤٣) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/رقم: ٢٦١).

وبهذا قال: مالك، والشافعي.

وجه الرواية الأولى: أن من لزمه أن يخرج صدقة الفطر عن غيره لزمه صاع كامل، دليله: إذا انفرد بملكه، وعلى هذا لو لزم اثنين نفقة أبيهما لزم كل واحد منهما صاع كامل.

❦ فإن قيل: المعنى في الأصل: أنه ينفرد بنفسه؛ فلهذا لزمه فطرته كاملة، وما هنا لا يلزمه جميعها، فلا يلزمه جميع الفطرة.

❦ قيل: لا يمتنع أن لا ينفرد بجميع النفقة وينفرد بجميع الفطرة، كما لم ينفرد كل واحد من [العائلة] ^(١) بدية، وانفرد بكفارة كاملة.

وعلى أنه لم ينفرد بنفسه؛ لأن الاعتبار في النفقة بالكفاية؛ فلهذا لا يلزم كل واحد نفقة كاملة؛ لأنها تزيد على الكفاية، وليس كذلك ها هنا؛ لأنها تجب طهرة، فهي كالكفارة، ولهذا وجبت نفقة العبد الكافر ولم تجب فطرته.

وقياس آخر: وهو أنه حتى يخرج على سبيل الطهرة؛ لأن صدقة الفطر طهرة لمن تخرج عنه، والكفارة طهرة لمن تجب عليه، أشبه الكفارة.

وقد ثبت أنه لو اشترك اثنان في قتل آدمي لزم كل واحد كفارة، كذلك الفطرة.

وإن شئت قلت: صدقة الفطر لا تتبعض، بدليل: أنه لو وجد نصف صاع فاضلاً عن قوته لم يلزمه إخراجها، فهي كالكفارة إذا وجد نصف رقبة لم يلزمه

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «العقلة».

إِخْرَاجُهَا، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ، وَلَنَا رِوَايَتَانِ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: الْكَفَّارَةُ لَا تُتَحَمَّلُ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ.

❖ قِيلَ: عِلَّةُ الْأَصْلِ تَبْطُلُ بِقِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ لَا تُتَحَمَّلُ، وَمَعَ هَذَا إِذَا اشْتَرَكَ الْجَمَاعَةُ فِي سَبَبِهَا تَقَسَّطَتْ فِي حَقِّهِمْ.

وَتَبْطُلُ أَيْضًا بِالْحُدُودِ وَ[بِجَزَاءِ] ^(١) الصَّيْدِ، فَإِنَّهُ لَا يُتَحَمَّلُ، وَمَعَ هَذَا يَتَبَعَضُ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ نِصْفُهُ [حَرًّا] ^(٢) فَرَضِي، وَجَبَ عَلَيْهِ [خُمْسٌ] ^(٣) وَسَبْعُونَ جَلْدَةً، وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ وَجَبَ جَزَاءُ وَاحِدٍ.

وَعَلَى أَنْ تَحْمَلَ الْغَيْرُ لَهَا يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَجِبَتْ مَعَ الْغَنَى، وَوَجِبَتْ عَنِ الْغَيْرِ عَنِ الْفَقِيرِ مَعَ عَجْزِهِ، دَلٌّ عَلَى تَأْكِيدِهَا.

❖ فَإِنْ قِيلَ: الْكَفَّارَةُ لَهَا بَدَلٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ لَا بَدَلَ لَهَا.

❖ قِيلَ: عِلَّةُ الْأَصْلِ تَبْطُلُ بِالطَّهَارَةِ، فَإِنْ لَهَا [بَدَلًا] ^(٤)، وَمَعَ هَذَا فَإِنْ الْمُبْدَلُ يَتَبَعَضُ، وَهُوَ مَا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهِ لِبَعْضِ أَعْضَائِهِ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَتَبَعَضَ الرَّقَبَةُ فِي حَقِّهِ.

وَلَأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَكَ الْجَمَاعَةُ فِي قَتْلِ نَفْسٍ، أَوْ هَتَكَ حِرْزٍ، وَجَبَ عَلَى [١/٩٧] كُلِّ وَاحِدٍ قِصَاصٌ كَامِلٌ، وَقَطْعٌ كَامِلٌ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ؛

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «بحر».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «حر».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «خمس».

(٤) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «بدل».

لَا زَنْ لِكُلِّ] ^(١) وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَهْرَةٌ.

• إِنْ قِيلَ: الْقِصَاصُ وَالْقَطْعُ لَا يَتَّبَعُ، وَالصَّاعُ يَتَّبَعُ.

﴿ قِيلَ: قَدْ بَيَّنَّا أَنْ صَدَقَّةَ الْفِطْرِ لَا تَتَّبَعُ، عَلَى أَنْ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ يَصْحُ نَتَّبَعُهَا، وَمَعَ هَذَا لَا تَتَّبَعُ، بَلْ إِذَا اشْتَرَكَ الْجَمَاعَةُ وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ. ﴾

وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ حَتَّى يَجِبُ لِأَجْلِ الْمَلِكِ، [فَوَجَبَ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ نَفَقَةً كَامِلَةً] ^(٢)، كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفِطْرَةُ؛ لِأَنَّهَا طُهْرَةٌ لِلْبَدَنِ فِيهِ كَالْكَفَّارَةِ.

وَاحْتَجَّ. بِأَنَّهَا زَكَاةٌ، فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا بِالْحِصَصِ كَزَكَاةِ الْقِيَمَةِ.

والجَوَابُ: أَنَّ تِلْكَ الزَّكَاةَ تَجِبُ لِأَجْلِ الْمَالِ، وَهَذِهِ طَهْرَةٌ لِأَجْلِ الْبَدَنِ،
فَهِيَ كَالْكَفَّارَةِ.

وهكذا الجواب عن قولهم: «إنَّه لو كانَ بينهما [أربعون]^(٣) شاةً خلطةً وجَبَ عليهما شاةٌ بالحصصِ»، [ولم]^(٤) يلزَمَ كُلَّ واحدٍ منهما شاةٌ؛ لأنَّ تلكَ تَجِبُ لأجلِ المالِ، وهذه طُهرةٌ عن البدنِ، فهي كالكَفَّارةِ.

وَعَلَى أَنَّ تِلْكَ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا الْمُتَفَرِّدُ وَالْمُشْتَرِكُ، بِدَلِيلٍ: أَنَّ الثَّمَانِينَ إِذَا كَانَ لَوَاحِدٍ وَجَبَ عَلَيْهِ شَأْنٌ كَامِلَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «كل».

(٢) كذا في (الأصل).

(٣) هذا هو الصواب ، وفي (الأصل) : « أربعين » .

(١) مكررة في (الأصل).

نِصْفُ شَاةٍ.

وَاجْتَنَبَ: بَانَ الْفُطْرَةَ تَتَّبِعُ النَّفَقَةَ، وَالنَّفَقَةُ تَبْعُضُ، كَذَلِكَ الْفُطْرَةُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهَا قَدْ تَجِبُ [عَلَى] ^(١) أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، بِدَلِيلِ: الْعَبْدِ الْكَافِرِ، وَالزَّوْجَةِ الْكَافِرَةِ تَجِبُ نَفَقَتُهُمَا، وَلَا تَجِبُ فُطْرَتُهُمَا.
وَعَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ النَّفَقَةِ.

وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّبِعَهَا فِي الْوُجُوبِ دُونَ الْكَيْفِيَّةِ، بِدَلِيلِ: أَنَّ الْوَلَاءَ يَتَّبِعُ النَّسَبَ فِي الْمِيرَاثِ، وَيَخْتَلِفَانِ فِي الْكَيْفِيَّةِ، فَالْبَيْتُ لَا تَرِثُ مِنَ الْوَلَاءِ وَتَرِثُ مِنَ النَّسَبِ، وَكَذَلِكَ لَا يَرِثُ الْأَبُ مَعَ الْإِبْنِ عَنْدهُمْ مِنَ الْوَلَاءِ.

فَصْلٌ

«فَإِنْ كَانَ نِصْفُهُ [حُرًّا] ^(٢)، وَنِصْفُهُ [عَبْدًا] ^(٣)، فَإِنَّ الْمَوْلَى يُؤَدِّي عَنْ نِصْفِهِ الْعَبْدِ، وَالْعَبْدَ يُؤَدِّي عَنْ نِصْفِهِ الْحُرَّ»، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الْخِلَافِ»، وَحَكَاهُ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ: الْمُشْكَايِي ^(٤)، وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحَكَمِ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «حر».

(٣) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «عبد».

(٤) هو: أحمد بن حميد، أبو طالب، المُشْكَايِي، روى عن أحمد مسائل تفرد بها، وكان أحمد يكرمه ويعظمه، وأخذ عنه: أبو محمد فوران، وزكريا بن يحيى، وغيرهما، ذكره أبو بكر الخلال فقال: «صحب أحمد قديمًا إلى أن مات، وكان أحمد يكرمه ويقدمه، وكان رجلًا صالحًا فقيرًا صبورًا على الفقر، فعلمه أبو عبد الله مذهب القنوع والاحتراف»، توفي سنة: ٢٤٤ - راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/رقم: ٢٠٦١) و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/رقم: ١٣).

وَهُوَ قَوْلُ: الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ: «يُؤَدِّي عَنْ نِصْفِهِ الْعَبْدُ، وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْ نِصْفِهِ الْحُرُّ»، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ.

وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى: مِثْلُ قَوْلِنَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الْمَوْلَى شَيْءٌ».

دَلِيلُنَا: أَنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مُعْتَبَرَةٌ بِالنَّفَقَةِ، بِدَلِيلٍ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَمَّنْ تَمُونُونَ»^(١). وَنَفَقَةُ النَّصَفِ الْآخَرِ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَتِ الصَّدَقَةُ [ب/٩٧] عَلَيْهِمَا.

وَلَأَنَّ مَا وَجَبَ فِي حَالِ الرَّقِّ وَفِي حَالِ الْحُرِّيَّةِ لَمْ يَسْقُطْ بِعَتَقِ الْبَعْضِ، دَلِيلُهُ: كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: [بَأَنَّ الْمَعْتَقَ نِصْفُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ]^(٢)؛ لِأَنَّهُ يَسْعَى لِتَخْلِيصِ رَقَبَتِهِ مِنَ الرَّقِّ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى أَيْضًا عَنْهُ، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْعَى لِتَخْلِيصِ رَقَبَتِهِ مِنَ الرَّقِّ.

وَلِأَنَّهُ لَوْ شَابَهُ الْمُكَاتَبُ، فَعِنْدَنَا: أَنَّ الْمُكَاتَبَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ

(١) أخرجه الدارقطني (٣/رقم: ٢٠٩٠) والحاكم (١/٤١٠) والبيهقي في «الخلافيات» (٤/رقم:

٢٤١١) من حديث أبي هريرة.

(٢) مكررة في (الأصل).

صَدَقَةُ الْفِطْرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

وَاجْتَنِبْ أَصْحَابُ مَالِكٍ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ: بَأَنَّ أَحْكَامَ الرِّقِّ أَثْبَتُ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ الْحُرِّيَّةِ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ هَذَا؛ لِأَنَّ مَا يَتَّبَعُ فَيُفْرَغُ مِنْ أَحْكَامِ الْحُرِّيَّةِ فِيهِ ظَاهِرٌ مِنْ سَائِرِ جِهَاتِ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا يَرِثُ وَيُورَثُ وَيَحْجِبُ وَيَمْلِكُ بِالْوَصِيَّةِ وَالْهَبَةِ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ، وَيَتَّبَعُ فِي الْحَدِّ الَّذِي يَصَحُّ تَبْعِيضُهُ.



١٤١ ' مَسْأَلَةٌ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ^(١).

نَصَّ عَلَى هَذَا فِي رِوَايَةٍ: صَالِحٌ، وَابْنُ مَنصُورٍ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ سُفْيَانَ: «إِذَا أَهَلَ هِلَالُ شَوَّالٍ فَمَنْ وُلِدَ لَهُ أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بَعْدَ الْهِلَالِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ»، فَقَالَ أَحْمَدُ: «جَيِّدٌ».

وكَذَلِكَ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ: «إِذَا مَاتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ يُودَى عَنْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ».

وكَذَلِكَ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الْكَحَّالُ^(٢) فِي الْمَوْلُودِ يُوَلَّدُ: «فَإِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ [مِنْ]»^(٣) الْفِطْرِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ».

(١) انظر: «رغوس المسائل» للمؤلف (٤٨٧).

(٢) هو: محمد بن يحيى الكحال، أبو جعفر البغدادي، الْمُتَطَيِّبُ، قَالَ الْخَلَالُ: «كَانَتْ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ حَسَنَاتٌ مُشَبَّعَةٌ. وَكَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ يَقْدُمُهُ وَيُكْرِمُهُ». رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «مَطَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (٢/رقم: ٤٦٧) و«المقصد الأرشد» لِابْنِ مَفْلُحٍ (٢/رقم: ١١٠١).

(٣) زِيَادَةُ يَتَضَيِّعُ السِّيَاقُ.

وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ .

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «تَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ» .

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ .

دَلِيلُنَا: أَنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ ، رَوَى ابْنُ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ...»^(١) الْحَبَرُ . وَالْفِطْرُ مِنْ رَمَضَانَ [فِي الْحَقِيقَةِ]^(٢) يَحْصُلُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْوَجُوبُ بِهِ .

وَالَّذِي بَدَّلَ عَلَى أَنَّ هَذَا فِطْرٌ فِي الْحَقِيقَةِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا ، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا ، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(٣) .

وَلِأَنَّ الْفِطْرَ هُوَ تَرْكُ الصَّوْمِ وَالْخُرُوجُ مِنْهُ ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِاللَّيْلِ .

❖ فَإِنْ قِيلَ: الْفِطْرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَا يَكُونُ [١/٩٨] فِطْرًا مِنْ رَمَضَانَ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِطْرًا مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ .

❖ قِيلَ لَهُ: هُوَ فِطْرٌ مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَمِنْ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ عَلَيْهِ صَوْمٌ غَيْرُهُ .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/رَقْم ٥٤٣٧ ، ٦٣٢٣) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شرح مشكل الآثار» (٩/رَقْم: ٣٤٢٤)

(٢) مَكْرُورَةٌ فِي (الأصل) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣/رَقْم: ١٩٥٤) وَمُسْلِمٌ (٣/رَقْم: ١١١٤) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .



وقد قيل في تقرير هذا الدليل: إن النبي ﷺ علق وجوبها بالفطر من رمضان، ولا يخلو:

- إما أن يُريد به آخر الفطر.

- أو ما يُسمى فطرًا من رمضان.

فقد أجمعوا على أن الفطرة في الليلة الأولى وما بعدها ليس بمُرَادٍ، وَجَبَ أن يُحْمَلَ على الفطر الأخير، وهو: الفطر الذي يحصل بغروب الشمس من آخر يوم.

والقياس: أن طُلُوعَ الفجر زمانٌ يتَعَقَّبُ محلَّ الصَّوم، فلم يتعلَّق به وجوب صدقة الفطر، دليله: ما بعد طُلُوعَ الفجر.

أو نقول: حدوث الولد والملك بعد غروب الشمس من آخر يوم من رمضان، فلم يتَحَمَّلْ عنه زكاة الفطر، دليله: ما ذكرنا.

ولأن الليلة تابعة لما بعدها من النهار فيما يتعلَّق بالصَّوم، بدليل: أن ليلة شوال في حُكْمِ أول يوم من شوال، وليلة رمضان في حُكْمِ اليوم الذي يليها، فيجب أن تكون ليلة الفطر محلًّا لوجوب زكاة الفطر، كالיום.

❖ فإن قيل: هذا يوجب أن يكون حُكْمُ ليلة الفطر حُكْمَ اليوم في صلاة العيد، وليلة الأضْحَى في حُكْمِ اليوم في الصلاة والأضحية، وليلة الجمعة في حُكْمِ يومها في صلاة الجمعة.

❖ قيل له: قد قلنا: هي في حُكْمِ يومها في الصَّوم.

وَعَلَى أَنَّ اللَّيْلَةَ لَمْ تَتَّبِعْ يَوْمَهَا فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَصَلَاةِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَصَلَاةَ الْعِيدِ لَا تَخْتَصُرُ بِجَمِيعِ الْيَوْمِ، فَلَمْ تَخْتَصُرْ بِنِصْفِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَتَّبِعْ اللَّيْلَةَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَكَذَلِكَ الْأُضْحِيَّةُ أَيْضًا لَا تَخْتَصُرُ بِجَمِيعِ الْيَوْمِ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَصُرُ بِجَمِيعِهِ، فَهِيَ كَالصَّوْمِ لَمَّا عَمَّ جَمِيعَ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ تَبِعَتْهُ لَيْلَتُهُ فِي حُكْمِهِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ.

وَلِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْأُضْحِيَّةِ مِنَ الْأُضْحَى، وَهَذَا يُوجَدُ نَهَارًا، وَلَا يُوجَدُ لَيْلًا.

وَاجْتِنَاءُ الْمُخَالَفِ: بِأَنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْفِطْرُ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى الْإِطْلَاقِ يَقَعُ عَلَى يَوْمِ الْفِطْرِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطَرُونَ، وَأُضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضْحُونَ»^(١). فَأُضَافَ الْفِطْرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِلَى الْيَوْمِ.

وَرُويَ عَنْهُ ﷺ: «نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَيَوْمُ تَأْكُلُونَ فِيهِ لَحْمَ نُسُكِكُمْ»^(٢). فَأُضَافَ الْفِطْرُ مِنَ الصَّيَامِ إِلَى الْيَوْمِ دُونَ اللَّيْلِ.

وَلِأَنَّ الْفِطْرَ الَّذِي يُوجَدُ بِغُرُوبِ [٩٨ب] الشَّمْسِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ يُؤْخَذُ مِنْ سَائِرِ لَيَالِي رَمَضَانَ، وَإِطْلَاقُ هَذَا الْأِسْمِ لَا يَتَنَاوَلُهَا، كَذَلِكَ لَيْلَةُ الْفِطْرِ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٣١٨) وابن ماجه (١٦٦٠) والترمذي (٦٩٧) والدارقطني (٣/رقم: ٢٤٤٥، ٢٤٤٦) والبيهقي (٦/رقم: ٦٣٥٧) من حديث أبي هريرة. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٤/رقم: ٩٠٥): «صحيح».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/رقم: ٩٨٦٠) وأحمد (١/رقم: ١٦٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (١٧٢٢) والترمذي (٧٧١) من حديث عمر.

ولأنَّ الْفِطْرَ مِنْ رَمَضَانَ اسْمٌ لَوْفَتْ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يُصَامَ فِيهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِطْرًا ،
وَاللَّيْلُ لَا يَصِحُّ فِيهِ الصَّوْمُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ إِطْلَاقُ هَذَا الْاسْمِ .

ولأنَّ الْيَوْمَ يُضَافُ إِلَيْهِ فَيُقَالُ : «يَوْمُ الْفِطْرِ» ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ إِطْلَاقُ الْيَوْمِ
دُونَ اللَّيْلِ ، كَالْجُمُعَةِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ : «إِنَّ الْفِطْرَ عَلَى الْإِطْلَاقِ يَقَعُ عَلَى يَوْمِ الْفِطْرِ» ، غَيْرُ
صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَرْجِعُ إِلَى الْحَقِيقَةِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ
وَقْتُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّوْمِ ، وَعِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَيْسَ بِوَقْتِ الْخُرُوجِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ
مُسْتَدَامٌ .

وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطِرُونَ» ، فَالْمُرَادُ بِهِ : الْفِطْرُ بِالنَّهَارِ يَوْمَ
تَفْطِرُونَ ، أَوْ أَرَادَ بِهِ : يَوْمَ فِطْرِكُمْ يَوْمَ تَفْطِرُونَ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ لَا يَكُونُ يَوْمًا .

وَعَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ بِهَذَا الْخَبَرِ بَيَانَ الْاسْمِ ، وَإِنَّمَا قَصَدَ بِهِ بَيَانَ
حُكْمٍ آخَرَ ، وَهُوَ : أَنَّ النَّاسَ إِذَا غَمَّ عَلَيْهِمُ الْهَلَالُ وَلَمْ يَرَوْهُ ، وَعَدُّوا ثَلَاثِينَ ، وَصَلُّوا
صَلَاةَ الْعِيدِ ، فَيَكُونُ الْفِطْرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ هُوَ هَذَا ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ فِي
الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ : قَوْلُهُ ﷺ : «أَضْحَاكُمْ يَوْمَ تَضَحُّونَ» ، وَمَعْنَاهُ : مَا
ذَكَرْنَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : «إِنَّ الْفِطْرَ الَّذِي يُوجَدُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ
رَمَضَانَ يُوجَدُ فِي سَائِرِ لَيَالِي رَمَضَانَ ، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِطْلَاقُ» ، فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛
لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِطْرًا مِنْ رَمَضَانَ ، وَإِنَّمَا كَانَ فِيهِ .

ولأنَّه لَمْ يَكُنْ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ بَعْضِهِ ، وَهَذَا فِطْرٌ مِنْ جَمِيعِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْفِطْرَ مِنْ رَمَضَانَ لَوْ تَمَّ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يُصَامَ فِيهِ لَوْلَمْ يَكُنْ فِطْرًا، وَاللَّيْلُ لَا يَصِحُّ فِيهِ الصَّوْمُ»، فَهَذَا دَعْوَى، بَلِ الْفِطْرُ [مِنْ] (١) رَمَضَانَ هُوَ الْخُرُوجُ مِنْ جُمْلَةِ الصَّوْمِ وَالْإِنْفِصَالُ عَنْهُ، وَهَذَا يَحْصُلُ حَقِيقَةً بِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَوَّالٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْفِطْرَ يُضَافُ إِلَى الْيَوْمِ فَيُقَالُ: «يَوْمُ الْفِطْرِ»، كَمَا تُضَافُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَى الْيَوْمِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْفِطْرِ بِالنَّهَارِ، وَمَا تَقَدَّمَ كَانَ أَوَّلَ الْفِطْرِ بِاللَّيْلِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُسَمَّ الْيَوْمُ الثَّانِي والثَّالِثُ فِطْرًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ الْفِطْرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَعًا.

و[مَا] (٢) اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

وَاجْتَنَحَ: بَأَنَّهُ فِطْرٌ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ وَجُوبُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، دَلِيلُهُ: [١/٩٩] اللَّيَالِي الَّتِي قَبْلَهَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ فِطْرٌ فِي رَمَضَانَ، وَهَذَا فِطْرٌ عَنْ رَمَضَانَ.

أَوْ نَقُولُ: هُنَاكَ فِطْرٌ لَا يَنْقَطِعُ فِيهِ فَرَضُ الصَّوْمِ، أَوْ هُوَ فِطْرٌ عَنْ بَعْضِ رَمَضَانَ، وَهَذَا فِطْرٌ عَنْ جَمِيعِ رَمَضَانَ، أَوْ فِطْرٌ يَنْقَطِعُ بِهِ الصَّوْمُ فَتَعَلَّقَ بِهِ الْوُجُوبُ، دَلِيلُهُ: مَا ذَكَرْنَا مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وَاجْتَنَحَ: بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْإِخْرَاجِ فِي الْيَوْمِ بِقَوْلِهِ: «أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّلَبِ

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «في».

(٢) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «أما».

في يومهم»^(١). فدلَّ على أنَّ الوجوبَ يتعلَّق به .

والجواب: أنَّ هذا حُجَّةٌ لنا من وجه؛ لأنَّ الاستِغناءَ عن الطَّلبِ في جميعِ
اليومِ يحصلُ بتقديمِ الدَّفْعِ عنه، فيجبُ أن يتناولَه الوجوبُ.

وعلى أنَّ النَّبيَّ ﷺ علَّقَ الإخراجَ والأداءَ باليومِ، وهذا لا يدلُّ على أنَّ
الوجوبَ يتعلَّقُ به ولا يتقدَّمه، ألا ترى أنَّ وقتَ وجوبِ الزَّكاةِ في الزُّروعِ والثَّمَرِ
وقتُ اشتدادِ الزُّرعِ وبتدوِّ الصَّلاحِ في الثَّمَرِ، ووقتُ الإخراجِ بعدَ التَّصفيةِ
والتَّخفيفِ.

واحتجَّ: بأنَّه حقُّ مالٍ مقصودٍ في يومٍ عيِّدٍ، فتعلَّقَ ذلكَ باليومِ، دليلُه:
الأُضحيةُ.

والجواب: أنَّ الأُضحيةَ مُشتقَّةٌ من الأُضحى، وذلكَ اسمٌ لليومِ، فتعلَّقتْ
به، وزكاةُ الفِطْرِ متعلِّقةٌ بالفِطْرِ من رَمَضانَ، وذلكَ يَكُونُ في اليومِ الآخرِ حَقِيقَةً
على ما بيَّنا، فتعلَّقتْ به.



١٥ | مَسْأَلَةٌ: مَنْ مَلَكَ زِيَادَةٌ عَلَى قُوَّتِهِ وَقُوَّتٍ مِنْ تَلَزُّمِهِ نَفَقَتُهُ يَوْمَهُ وَقَدَرُ

[على] ^(٢) زَكَاةِ الْفِطْرِ لِرَمَّةٍ إِخْرَاجُهَا ^(٣).

(١) أخرجه ابن وهب (١٩٨) وابن زنجويه في «الأموال» (٣/رقم: ٢٣٩٧) وابن عدي (١٠/رقم: ١٧٢٨٠) والدارقطني (٣/رقم: ٢١٣٣) والبيهقي (٨/رقم: ٧٨١٤) من حديث ابن عمر. قال الألباني في «إرواء الغليل» (٣/رقم: ٨٤٤): «ضعيف».

(٢) من «رموس المسائل» فقط.

(٣) انظر: «رموس المسائل» للمؤلف (٤٨٨).

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «رِوَايَةِ المَرْوُذِيِّ» فَقَالَ: «هِيَ عَلَى الْغَنِيِّ، وَالْفَقِيرُ يَأْخُذُ وَيُعْطِي».

وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ: «إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ قُوْتِ يَوْمٍ أَعْطَى عَنْ نَفْسِهِ مَا يَبْقَى».

وَبِهَذَا قَالَ: مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «مَنْ حَلَّتْ لَهُ الصَّدَقَةُ لَمْ تَلْزَمُهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

دَلِيلُنَا: مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍو: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١). وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا.

❦ فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَفْضَلَ الصَّاعُ عَنْ كِفَايَتِهِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ شَرَطَتْهُ، كَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ نَشْتَرِطَ نَحْنُ الْغَنَى وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْخَبَرِ.

❦ قِيلَ لَهُ: فَقَدْ ذَكَرَ الصَّاعُ فِي الْخَبَرِ بِقَوْلِهِ: «صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ»، وَلَا تُوجِبُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِخْرَاجِهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ يَتَنَاوَلُ مَنْ فِي مِلْكِهِ [٩٩/ب] صَاعٌ.

وَأَيْضًا: رَوَى أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْمُثَنَّى السَّرَّاجُ الْأَصَمُّ مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ [صُعَيْرٍ]^(٢) - أَوْ: عَنْ ثَعْلَبَةَ -، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣/رقم: ٩٩٦).

(٢) كَذَا فِي «سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي (الْأَصْلِ): «صُعَيْرٌ».

قَالَ: «أَدُّوا عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَاعًا مِنْ بُرٍّ، عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، فَأَمَّا الْغَنِيُّ فَيُرْكَبُهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْفَقِيرُ فَيُرَدُّ اللَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ»^(١)، قَالَ يَزِيدُ: «فَذَكَرْتُهُ لَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ فَقَالَ: «سَمِعْتُهُ مِنَ الثُّعْمَانِ [يَذْكُرُهُ]»^(٢) عَنِ الزُّهْرِيِّ»^(٣).

وَهَذَا نَصٌّ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَهُ عَلَى الْفَقِيرِ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي «رِوَايَةِ حَنْبَلٍ»: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ فِي الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ احْتَجَّ بِهِ.

❖ فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يُرِدِ النَّبِيُّ ﷺ الْفَقِيرَ الَّذِي يَحِلُّ لَهُ اخْتِذُ الصَّدَقَةِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْفَقِيرَ فِي الْعَادَةِ، وَمَنْ يَمْلِكُ مِثْلِي دِرْهَمٍ فَإِنَّهُ يُسَمَّى فَقِيرًا فِي الْعَادَةِ.

❖ قِيلَ لَهُ: لَا يَصِحُّ هَذَا لَوَجْهَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: «أَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيُرَدُّ اللَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ»^(٤). يَعْنِي: مِنْ صَدَقَاتِ النَّاسِ، وَالْفَقِيرُ الَّذِي يُعْطَى الصَّدَقَةُ هُوَ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا نِصَابَ لَهُ عِنْدَكَ.

* وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَقِيرَ ذَكَرَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْغَنِيِّ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا لَيْسَ بِغَنِيٍّ، كَمَا ذَكَرَ [الْأُنْثَى]^(٥) فِي مُقَابَلَةِ الذَّكَرِ، وَالْعَبْدَ فِي مُقَابَلَةِ الْحُرِّ.

(١) الدارقطني (٣/رقم: ٢١٠٤).

(٢) كذا في «سنن الدارقطني»، وهو الصواب، وفي (الأصل): «فذكره».

(٣) الدارقطني (٣/٨٠).

(٤) أخرجه أبو داود (١٦١٩) والدارقطني (٣/رقم: ٢١٠٥، ٢١٠٧) والبيهقي في «الخلافيات» (٤/رقم: ٣٣٧٩).

(٥) هذا هو الأليق بالسياق، وفي (الأصل): «أنثى».

وعلى أنه عام في الفقير في العادة وفي الشريعة، فيجب حمله على عموميه إلا ما خصه الدليل.

❖ فإن قيل: يُحمل قوله: «على الفقير»، المراد به: أنها تجب [عليه] ^(١)، ويحملها الغني عنه.

❖ قيل له: قوله: «على كل غني وفقير»، ظاهره: وجوب ذلك عليهما، ولزومه لهما، على أنه قد قال: «وأما الفقير فإلله يرُدُّ عليه أكثر مما أعطى»، فثبت أنه هو المخرج؛ فلذلك دعا له بالخلف.

والقياس: أنه من أهل الزكاة، فصل عن قوته وقوت من يقوته بمقدار صاع، فلزمه إخراجُه من زكاة الفطر، دليله: الغني.

ولأنه حتى مال لا يزيد بزيادة المال، فلا يُعتبر فيه النصاب، دليله: جزاء الصيد، وفدية الأذى، وعكسه: الزكوات، كما ازدادت بزيادة المال اعتبر النصاب فيها.

❖ فإن قيل: فدية الأذى والكفارات لا تتعلق بوجود المال؛ لأنها تجب عليه وإن لم يكن له مال، ثم ينتقل إلى البدل عند العجز عن أدائها، وصدقة الفطر عبادة تتعلق بوجود المال لا توجب اعتبار النصاب فيها عندك، بدليل: العشر، فإنه يتعلق وجوبه بوجود مال، ومع هذا لا يُعتبر فيه أن يكون صاحبه غنياً. [١/١٠٠]

[ويبين صحة هذا] ^(٢): أن تُصرف إليه، كما تُصرف إلى غيره، وعندك: لا يجوز.

(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «على».

(٢) كذا في (الأصل)، ولعل هناك أسطرًا ساقطة، بدلالة السياق.

وَاحْتَجَّ الْمُخَالِفُ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمِزْتُ أَنْ أَخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ فَأَرُدَّهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ»^(١).

فَمِنْهُ دَلِيلَانِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ جِنْسَ الصَّدَقَاتِ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَبْقَى صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ فَقِيرٍ، وَهَذَا فَقِيرٌ.

* وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَعَلَ النَّاسَ صِنْفَيْنِ: مَأْخُودًا مِنْهُمْ، وَمَزْدُودًا فِيهِمْ، وَكَمَا لَا يُرَدُّ فِيمَنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَهُوَ الْغَنِيُّ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ لَا تُؤْخَذَ مِنْ تَرَدُّدٍ فِيهِ، وَهُوَ الْفَقِيرُ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ قَبْضَهَا لَمْ يُجْعَلْ إِلَى الْأَيْمَةِ.

وَعَلَى أَنَّ هَذَا وَرَدَ عَلَى الْغَالِبِ، فَإِنَّ الْعَالِبَ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ غَيْرُ الْمَرْدُودِ فِيهِ، وَلَمْ يُرَدِّ بِهِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا.

وَعَلَى أَنَّ الْخَبَرَ قُصِدَ بِهِ: أَنَّهُ لَا حَقَّ لِي فِيهَا، وَإِنِّي أَخَذْتُهَا مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ لِفُقَرَائِكُمْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي الْخَبَرِ: «وَلَيْسَ لَأَلِ مُحَمَّدٍ فِيهَا شَيْءٌ»^(٢). فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْقَضْدَ بِالْخَبَرِ هَذَا الْمَعْنَى.

وَاحْتَجَّ: بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»^(٣).

- (١) أخرجه البخاري (١/رقم: ٦٣) ومسلم (١/رقم: ٤) بمعناه من حديث أنس بن مالك.
- (٢) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢/رقم: ٩٥٧) وابن أبي شيبة (٦/رقم: ٩٩٨٦) وأبو داود (١٥٧٥) وابن خزيمة (٣/رقم: ٢٣٣١) والطبراني (١٩/رقم: ٩٨٥) من حديث معاوية بن حيدة القشيري.
- (٣) أخرجه البخاري (٢/رقم: ١٤٢٦) من حديث أبي هريرة.

فلو أَوْجَبْنَا عَلَى الْفَقِيرِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ مِنَ الْغَنِيِّ أَفْضَلَ مِنَ الْوَاجِبِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْفَقِيرَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ.

وَرُوِيَ: «إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى»^(١). وَأَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، فَهُمَا لِلْجِنْسِ، فَلَا تَبْقَى صَدَقَةٌ تَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْغَنِيِّ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى صَدَقَةِ الْأَمْوَالِ، أَوْ عَلَى صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ.

وَاحْتَجَّ: بِأَنَّهَا زَكَاةٌ يَتَكَرَّرُ وَجُوبُهَا عَنِ الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ بِتَكَرُّرِ الْحَوْلِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَجِبَ إِلَّا عَلَى الْغَنِيِّ، أَصْلُهُ: زَكَاةُ الْمَالِ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: هَذِهِ صَدَقَةٌ ابْتَدَأَ اللَّهُ إِيجَابَهَا عَلَى الْعَبْدِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَجِبَ إِلَّا عَلَى الْغَنِيِّ، قِيَاسًا عَلَى زَكَاةِ الْمَالِ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِصَدَقَةٍ، وَلَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْخَارِجِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: «يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْحَوْلِ»: قَدْ مَنَعْنَا مِنْهُ فِيمَا قَبْلُ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا اِغْتِبَارَ بِالْحَوْلِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْاِغْتِبَارُ عِنْدَنَا بِإِهْلَالِ سُؤَالٍ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَهَلَ سُؤَالَ بَعْدَهُ، وَجَبَ أَنْ يُخْرَجَ زَكَاةُ الْفِطْرِ، فَإِنْ بَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فِي الْقَابِلِ وَجَبَتْ أَنْ تُخْرَجَ زَكَاةُ الْفِطْرِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَوْلِ فِيهِ تَأْثِيرٌ.

وَأَمَّا الْعِبَارَةُ الثَّانِيَّةُ: «وَأَنَّهَا صَدَقَةٌ ابْتَدَأَ اللَّهُ إِيجَابَهَا»، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ،

(١) أخرجه أحمد (٤/رقم: ١٠٦٦٠) والبيهقي (١٤/رقم: ٧٩٢٨) وابن عدي (٧/رقم: ١١٦٥٢)

والبيهقي في «شرح السنة» (٦/رقم: ١٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ابْتَدَأَ إِجَابَتَهُ، وَيَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ عِنْدِي.

وَلَا مَعْنَى [١٠٠/ب] لِقَوْلِكَ: «إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْخَارِجِ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ؛
لأنَّهُ لو كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ صَرْفُهَا إِلَيْهِ، كَمَا تُصَرَّفُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ.

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ: أَنَّهَا لَمَّا أَزْدَادَتْ بَرِيادَةَ الْمَالِ اعْتَبِرَ فِيهَا النَّصَابُ،
وَهَذِهِ الزَّكَاةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَهِيَ كَالْكَفَّارَاتِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ.

وَاحْتِجَّ: بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِثْنِي دِرْهَمٍ، وَلَا فَضْلَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَا قِيمَتُهُ
[مِثْنًا] ^(١) دِرْهَمٍ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ، كَمَا لو لَمْ يُفْضَلْ عَنْ
قُوْتِ يَوْمِهِ شَيْءٌ، أَوْ فَضْلَ عَنْهُ أَقْلٌ مِمَّا يُؤَدِّي بِهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: كُلُّ مَنْ يَحِلُّ لَهُ اخْذُ الصَّدَقَةِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ، دَلِيلُهُ:
مَا ذَكَّرْنَا.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «لَا يَمْلِكُ مِثْنِي دِرْهَمٍ»، فَهَذَا لَا يَمْنَعُ الْإِجَابَ فِي
صَدَقَةِ الْفِطْرِ، كَمَا لَمْ يَمْنَعِ ذَلِكَ فِي الْعُشْرِ.

وقولهم: «مَنْ يَحِلُّ لَهُ اخْذُ الصَّدَقَةِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ»: قِيلَ زُمْ عَلَيْهِ الْعُشْرُ
أَيْضًا، فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ اخْذُ الصَّدَقَةِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِي بَلَدِهِ، عَلَى أَنْ مَنْ لَا يَمْلِكُ
الْقُوْتَ هُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى إِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَلْزَمْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَاهُنَا؛
لأنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ فَلَزِمَتْهُ، كَمَا لو وَجَدَ نِصَابًا.



(١) هذا هو الصواب، وفي (الأصل): «مِثْنِي».